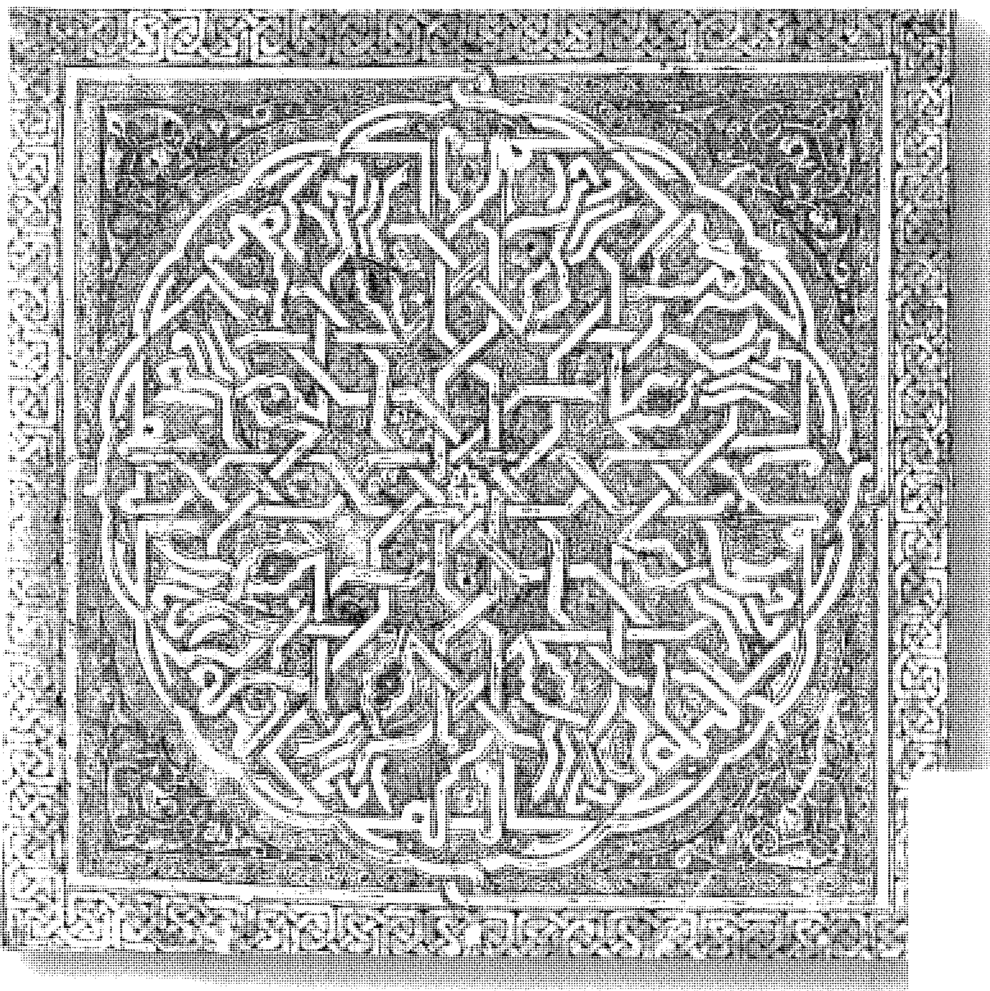
هاملتون جيب   هارولد بوين

المجتمع الإسلامي والغرب

I/I



ترجمة : عبد المجيد القيسي

المجتمع الإسلامي والغرب

القسم الأول

السير هاملتون جيب وهارولد بوين

المجتمع الإسلامي والغرب

وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى

الجزء الأول

المجتمع الإسلامي في القرن الثامن عشر

القسم الأول

ترجمة

عبد المجيد حسيب القيسي

المدى

منشورات

دراسات | المدى | ١/٢٩

Author : H.A.R. Gibb & Harold Bowen
Title :Islamic Society and the West
Volume I, Part I
Al Mada : Publishing Company
First Published in 1997

اسم المـؤلف : السير هاملتون جيب وهارولد بوين
عنوان الكتاب : المجتمع الإسلامي والغرب
المترجم : عبد المجيد حسيب القيسي
الناشر : دار المدى للثقافة والنشر
الطبعة الأولى : ١٩٩٧

دار المدى للثقافة والنشر

سوريا دمشق صندوق بريد ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
تلفون : ٧٧٧٢٠١٩ - ٧٧٧٦٨٦٤ فاكس ٧٧٧٣٩٩٢
بيروت - لبنان صندوق بريد ٣١٨١ ١١ فاكس ٤٢٦٢٥٢ ٩٦١١

Al Mada : Publishing Company F K A
Nicosia - Cyprus , P.O.Box . : 7025
Damascus - Syria , P.O.Box . : 8272 or 7366 Tel: 7776864 , Fax 7773992
P O. Box : 11 - 3181 , Beirut - Lebanon, Fax : 9611-426252

تقديم

احتل الأتراك العثمانيون غالب البلاد العربية ـ من الخليج حتى المحيط ـ زهاء أربعة قرون من الزمان. ولم يكن العرب قبل هذا الاحتلال بعيدين كل البعد عن «الجو» التركي في الحكم والسياسة وفي الفكر وضروب الحياة الأخرى.

فقد قامت، في العراق مثلاً، بعد سقوط الخلافة العباسية وقبل الاحتلال العثماني، دويلات تنتسب ـ من قريب أو بعيد ـ إلى المغول أو التتار، وكلهم في مصطلح التاريخ العربي أقوام من «الترك».

وقبل قيام هذه الدويلات، وفي أيام الخلافة العباسية ببغداد وبخاصة في عهودها الأخيرة، سيطرت أقوام تركية أيضاً مثل السلاجقة والغزنويين والديلم، على مقدرات الأمور في بغداد، ولعبت أدواراً كبيرة في تقرير مصائر التاريخ الإسلامي في تلك الفترة.

ورغم ما في العنصر التركي من حب للتحكم والسيطرة والازدهاء، وما في طبع حكامه من غلاظة وفظاظة، ورغم ما يزخر به تاريخ العرب من جهة ثانية من مفاخر وأمجاد ومن فكر حضاري عميق الجذور سامق الأغصان دائم النماء وافر العطاء، مما يفتقر التاريخ التركي ـ في تلك الأيام على الأقل ـ إلى أقل قليله، فإن العرب، رغم هذا وذاك، لم ينظروا إلى العثمانيين نظرتهم إلى الغزاة الفاتحين بل نظروا إليهم نظرتهم إلى الصديق الحليف والنصير المنقذ الذي يجمعهم وإياه جامع عام مشترك ويربطهم به رابط وثيق هو دين الإسلام الحنيف الذي استظل العثمانيون برايته، وقاموا بفتوحاتهم باسمه.

وكان مما شجع هذا الاتجاه عند العرب وقواه، ظهور الأتراك العثمانيين على مسرح الأحداث في البلاد العربية في أحلك أيام شدتها ظلاماً، وفي أشد حالاتها تمزقاً وضياعاً، وعند أخطر منعطف في تاريخها الطويل.

فقد انهار صرح العرب والإسلام ممثلاً بالخلافة العباسية في بغداد التي عصفت بها جيوش المغول التتار، فانطفأت أنوارها ودمّرت معالمها ومحت حضارتها ووأدت فكرها، بل وقضت عليها قضاءً تاماً لم يقم لها من بعده قائمة قط.

وقد تبع انهيار الخلافة العباسية قيام إمارات تركية في أكثر البلاد الإسلامية ولاسيما في بلاد الأناضول وبلاد الشام وأرض العراق. في حين ظهر في مصر من ادعى أنه وريث الخليفة العباسي في بغداد. فنودي به خليفة صورياً في الفسطاط، ولم يؤمن بشرعية ادعائه حتى الذين بايعوه أنفسهم.

في هذه الظروف الحالكة والأيام الكالحة ظهر الأتراك العثمانيون في بلاد العرب، ووراءهم تاريخ حافل بالنصر والفتوح لبلاد الكفار والقضاء عليهم في عقر دارهم وبالجهاد لنصرة المسلمين وتوسيع رقعة دار الإسلام، فلا عجب إذا ما رحب العرب بالعثمانيين ترحيبهم بالحليف المنقذ. وإذا ما منحوهم كل مظاهر التقدير والاحترام، وأحلوهم محل السيادة والإكرام، وقبلوا بهم ـ عن طيب خاطر ـ سلاطين وحكاماً. بعد أن تنازل القائم بالخلافة في مصر عنها إلى السلطان العثماني.

وقد استمر حكم العثمانيين للبلاد العربية زهاء الأربعة قرون، وبصرف النظر عن طبيعة الحكم التركي صلاحاً أو طلاحاً، وبصرف النظر كذلك عن طبيعة الأقوام التركية قسوة وعتواً أم رقة ورحمة، فقد كان لابد لهذا التعايش الطويل الأمد مع «الترك» بعامة، والعثمانيين منهم بخاصة، من أن يترك آثاره على القومين، العرب والأتراك معاً.

فعلى الرغم من تزمت الأتراك واعتدادهم بلغتهم وعاداتهم فقد زحفت اللغة العربية إلى كلامهم ودخلت لغتهم، وإنما بعد تحريف وتتريك اقتضاه اختلاف الألسنة بالنطق فصارت ألفاظ صدر أعظم وباب عالي ودولت عليت أو سنيت وما بين شوكت لي وعشرات المئات من الألفاظ العربية وغيرها ألفاظاً تركية متداولة.

وكذلك أخذ الأتراك ـ والعثمانيون منهم بصفة خاصة ـ بالكثير من الرسوم والأشكال العربية في طرق الحكم والإدارة مما وصل إليهم منها عن طريق غيرهم من الأقوام التركية وكان من أبرزها إنشاء الدواوين، مثل دواوين الإنشاء والتوقيع وبيت المال والمظالم وغيرها، والتي اتخذت لها بطبيعة الحال أسماء تركية. كما أدى اضطرارهم إلى أداء فروض الدين وشعائره باللغة العربية ـ لغة القرآن الكريم ـ إلى تعلم هذه اللغة وإحلالها مكاناً مرموقاً من التجلة والاحترام تجلى أثره بالعناية الوافرة بالخط العربي وتطويره والوصول به إلى أعلى درجات الجودة والاتقان والجمال الفني. كما اضطرهم التمسك بالدين الحنيف ورغبتهم في الحفاظ على تراثه إلى التوسع

بالدراسات الفقهية وإلى تدوين وجمع ما تفرّق من الأحكام الفقهية.

وعدا عن الأعمال الفردية الوفيرة العدد في هذا المجال فإن أبرز مثال «رسمي» واجب الذكر في هذا المقام هو تدوين الأحكام الشرعية في المعاملات المدنية وعلى المذهب الحنفي ونشرها بقانون صدر باللغة العربية باسم «مجلة الأحكام العدلية» ولعله كان القانون الوحيد الذي صدر طوال العهد العثماني بغير اللغة التركية. وكان من مظاهر اهتمامهم الزائد بالإسلام أيضاً إنشاء منصب «شيخ الإسلام» وكان أعلى منصب في الدولة، ويليه في القدم والمقام منصب رئيس الوزراء أو الصدر الأعظم.

هذه الآثار الحضارية والفكرية البارزة التي أضفاها العرب على العثمانيين ـ ورغم عمق غورها وكبير دلالتها ـ فإنها لا تعادل ما تركه العثمانيون أنفسهم من آثار فكرية واجتماعية وسياسية وإدارية عميقة واضحة في البنية العربية تمثلت في كثير من العادات والأفكار والتقاليد وطرق الحياة وأشكال الحكم والإدارة وأساليب السياسة. وقد انتقلت هذه الآثار وبالتدريج إلى المجتمع العربي عن طريقين رئيسيين أولهما طريق التشبه والاقتداء، وثانيهما طريق القهر والإرغام.

فأما طريق التقليد والاقتداء فقد بدأته الطبقات العليا في المجتمع العربي التي تهيأت لها سبل الاقتراب أو الاتصال بالأتراك الحاكمين والاطلاع على طريقة حياتهم واجتماعهم فأخذت تتشبه وتقتدي بهم وتقلدهم في المأكل والملبس والمسكن وفي عاداتها وتصرفاتها وطرق حياتها اليومية وسلوكها الاجتماعي.

ثم انتقل هذا التقليد، وبالتقليد والمحاكاة أيضاً، إلى بعض أفراد الطبقة الوسطى الطامحين إلى تغيير أوضاعهم أو الراغبين في انتهاز الفرص للكسب والانتفاع، وبذلك صار «العصملي» و«التربية الاستانبولية» و«سلام التعظيم» وآداب السلوك العثماني مثلاً عليا تقتدى، وأمثالاً سائرة تضرب للكمال والتمام في كل شيء، أو للدهشة والاستغراب من هذا الترف المادي والفكري. وصارت أسماء شوكت ورفعت ونظمي «مع لفظ الظاء زاياً» وعزمي، تدل على الجاه والاستعلاء وتبعث على الزهو والافتخار لدلالتها على صلة أصحابها بالحكام الأتراك أو قربهم منهم، وصار الباشا والبيك بل وحتى الأفندي ألقاب شرف وفخار، ومازالت كذلك حتى يومنا هذا.

ولم ينفرد العرب في هذه الظاهرة فمن المقرر في علم الاجتماع وعلم النفس أن تقليد الأصغر أو الأضعف أو الأدنى للأكبر أو الأقوى أو الأعلى ظاهرة نفسانية اجتماعية عامة في جميع المجتمعات يمارسها الأفراد عن وعي أو دون وعي، وهي في علم الاجتماع ـ وإذا ما أحسن استعمالها ـ وسيلة من وسائل تطور المجتمعات وتقدمها.

أما الطريق الثاني، طريق الفرض والإرغام، فيقصد به ما كانت تفرضه السلطات العثمانية على رعاياها ـ ومنهم العرب طبعاً ـ من نظم ورسوم وأشكال قانونية واجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية عن طريق ما تسنّه من تشريعات أو تصدره من أوامر لتنظيم المجتمع وإدارة حكومته والتي كان لها بطبيعة الحال صفة الإلزام ووجوب الطاعة والامتثال مما حمل الرعية ـ طوعاً أم كرهاً ـ على اتباعها والأخذ بها حتى امتدت جذورها ـ كما أسلفنا القول ـ إلى التربة فعلقت بها وتأثلت فيها، ثم نمت وانتشرت وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من بنية المجتمع وكيانه، فلم يعد لأحد سبيل إلى أن يتبين أصولها ومصادرها.

ولو قدّر لباحث اجتماعي أن يدرس تكوين المجتمع العربي الحديث ومقوماته لوجد أن أصول الكثير من الأفكار والقيم والرسوم والعادات السائدة حتى يومنا هذا في مجتمعنا العربي تعود إلى أصول تركية عثمانية أو إلى أصول عربية وآسيوية، أبعد تاريخاً وأكثر إيغالاً في القدم ولكنها وصلت إلينا بعد تتريكها على أيدي العثمانيين أو من سبقهم من أقوام تركية أخرى كالسلاجقة وأمثالهم.

وإذا استثنينا الدين الحنيف ولغته العربية وآدابها لوجدنا الصيغة العثمانية ماثلة تترا ى لنا واضحة جلية خلف الكثير من تصرفاتنا وقيمنا وأفكارنا. بل إننا في الواقع نجد هذه المسحة التركية حتى في اللغة العربية نفسها وطرق الصياغة وفي التعبير فيها.

ومع أن المساجد والجوامع المنتشرة في كل ركن من أركان البلاد العربية كانت المراكز الرئيسية لتدريس اللغة العربية والحفاظ على التراث العربي، فإن الأتراك ـ أو فئات منهم ـ اهتموا بالتراث العربي، وباللغة العربية، وقد دفعهم هذا الاهتمام إلى تدريسها في مدارسهم الرسمية، وكانوا ـ في هذه الحال ـ مضطرين بطبيعة الحال إلى تدريسها باللغة التركية.

وكان في هذه المدارس «الرشدية كما كانت تسمى» كثير من الطلاب العرب أيضاً يدرسون لغتهم ونحوها وصرفها في اللغة التركية، وعادوا فنقلوا معلوماتهم الهجينة هذه إلى رفاقهم العرب فانتشرت ألفاظ «البيش والزبر» بين الجمهور، وهي تعني الضمة والفتحة وما إليهما.

ولعل أندادنا في العمر يذكرون كيف كنا في الكتاتيب نتهجى كلمتي الحمد لله فنقول: «أليف بيش لام.. ال . حا... زبر حا... الح، ميم بيش دو الحمد» وهي طريقة تبدو مضحكة ولاشك لأبناء هذا الجيل.

وتغلغل الأثر التركي في الصياغة العربية والتعبير العربي فأفسدها وقلبها شر

منقلب، فقد عادت بعض الألفاظ والمصطلحات التركية التي كان الأتراك قد اقتبسوها أصلا من العرب، فدخلت لغتنا ثانية، وإنما في زي تركي واضح. فعدا عن ألفاظ يوزباشي وطابور اغاسي وبولوق التي ظلت مصر تتمسك بها بعناد وإصرار مثل البكباشي جمال، ولم تتخل عن بعضها إلا بعد جهود مضنية، فإن ألفاظاً ومصطلحات غيرها ماتزال شائعة الاستعمال، فمازلنا ندل بألقاب أركان حرب لواء فلان، والفريق أول عبد اللبيب أبو أرنب، وفوج أول، وكذلك وزارة المالية ووزارة العدلية.

فاما أركان حرب فتبقى كلمة تركية المعنى والمبنى، غريبة عن اللسان العربي، معنى ومبنى. ومازال المصريون متمسكين بهذا اللقب بشدة وإصرار، في حين استعيض عنه في بلاد الهلال الخصيب بلفظ الضباط الركن، وهو اصطلاح عربي المبنى وإن كان خلواً من كل معنى.

أما الألفاظ الأخرى فيجب أن تتوافق فيها الصفة والموصوف فيقال الفريق الأول والفوج الأول. الخ. أما ألفاظ العدلية والمالية فبعيدة كل البعد عن اللسان العربي. والأصح أن يؤخذ اللفظ العربي الصرف المال أو العدل لوحده فيقال وزارة العدل ووزارة المال. ومع أن لفظ العدلية، ورغم تركيبه، مشتق من لفظ العدل العربي، إلا أن الأسوأ من هذا هو قيام بعض من أبناء العروبة بتعريب هذه التسمية فقالوا وزارة الحقانية، وهي كلمة لا اشتقاق عربياً لها قط.

ومن طريف ما يقال ويسمع اصطلاح «نظر دقتكم» ويقصد بها دقة نظركم وهو تعبير تركي صرف حتى في وضعه العربي.

ومازلنا نقول طلبة الحقوق والحقوقي ونعني كلية تدريس القانون ورجل القانون المتخرج منها. وهو كلام تركي صرف أيضاً.

فإن كلمة حقوق وإن تكن جمعاً لكلمة الحق، فإنها لا تعني في العربية معنى القانون في حين أنها تعنيه في اللغة التركية، إذ أنها الترجمة التركية لكلمة "DROIT" الفرنسية التي تعني «الحقوق» «جمع حق» كما تعني القوانين جمع قانون. وكذلك فعل الأتراك إذ مزجوا المعنيين في لفظ واحد هو الحقوق، وعنهم أخذناه دون درس ولا تبصر.

وقد ورث المجتمع العربي من العثمانيين المصطلحات الإدارية مثل الولاية واللواء والقضاء والناحية، وحكامها الوالي والمتصرف والقائم مقام ومدير الناحية، وكل هذه تقسيمات إدارية تركية اتخذت لها أسماء عربية، فعاد العرب وأخذوا بها وبما تعنيه وماتزال هذه الألفاظ معمولاً بها في بلاد الهلال الخصيب.

ولا يتسع لنا المجال هنا لتعداد وتتبع كل ما اقتبسه المجتمع العربي من

الأتراك وعاداتهم وسلوكهم من أقوال ورسوم وأفعال ولعل أحد الدارسين أن ينهض بمثل هذا البحث الجليل الممتع فيقدم خدمة فائقة لكلا الثقافتين التركية والعربية. ولذلك فلابد من ترك التفصيل، والاقتصار على بعض تلك الآثار، وربما كان أهمها وأبرزها وأطولها عمرا ولربما ـ بل هي على وجه التحقيق ـ أسوأها أيضا، وهي الآثار الفكرية والنفسية التي تركتها في المجتمع العربي أشكال الحكم العثماني وأساليبه في السياسة والإدارة ونظرته إلى القيم الاجتماعية والمثل الأخلاقية، وهي الآثار التي وإن تخلصت منها تركيا الحديثة نفسها، فإنها مازالت تنخر في الكيان العربي كله وتعمل فيه هدماً وتمزيقاً والتي تتمثل أعراضها في استبداد الحكام بالسلطة وطغيانهم على الرعية. وفي تفسخ الإدارة وفساد ذمم الموظفين وشيوع الخنوع والاستسلام والرياء والنفاق بين أفراد الشعب مع التملق للحكام والقبول بل الترحيب باستبدادهم وطغيانهم مما يزيدهم عتواً وجبروتاً وتزداد الأخلاق والذمم تفسخاً وانهياراً.

ويرد بعض الباحثين العرب سبب هذه الأدواء المميتة إلى تعمّد الحكم العثماني إهمال البلاد العربية وعدم العناية بحسن الإدارة فيها. وفي هذا القول بعض الحق لا الحق كله، فتمام الحق أن الدولة العثمانية لم تتعمد إهمال أي جزء من أجزاء امبراطوريتها ولكن الإهمال تسرّب إلى كل الامبراطورية بما في ذلك بلاد الأناضول موطن الأتراك بل وحتى إلى عاصمة ملكهم، إن لم تكن العاصمة هي السبب والمصدر.

وكانت الدولة العثمانية تود وتحاول أن تنهض ببلادها وتطورها وخاصة منها بلاد الإسلام، أي البلاد العربية، ولكن كانت تقعد بها عن إتمام ذلك عوامل الضعف العام والعجز التام الذي انتاب الامبراطورية منذ القرن الأول من عمرها والتي سرت عدواها إلى كل مرفق من مرافق الدولة ـ وأبرزها بطبيعة الحال ـ مرافقها الإدارية فشلتها وعطلتها عن العمل حتى أودى بها الحال إلى شفا الانهيار الذي وإن سلمت منه بسبب تدخل الدول لإنقاذها والإبقاء عليها وعلى مصالحها فيه، فإنه أدى بالدولة إلى الاحتضار الطويل حتى استحقت، بجدارة وحق، لقب «رجل أوربا المريض».

وما كان هذا الحال أمراً طارئاً أو عابراً في حياة الدولة العثمانية بل كان ظاهرة دائمة مستمرة ونتيجة حتمية لطبيعة الدولة نفسها، ولطبيعة الأنظمة والأنماط التي اختارها العثمانيون لأنفسهم ولامبراطوريتهم.

فقد بدأت الدولة العثمانية حياتها قبيلة سلجوقية رحالة ثم إمارة تركية صغيرة من قبائل بلاد الأناضول وإماراتها التركية الكثيرة العدد. ثم شقت بالحروب والفتوح طريقها نحو السيادة والانفراد بالسيطرة حتى غدت دولة كبرى وامبراطورية واسعة، ولكنها ظلت دولة عسكرية محاربة، إلا أن حروبها اتجهت لتوسيع دار المسلمين ونشر

كلمة الإسلام، مما أضفى على تلك الفتوح صفة الحروب الدينية أو الجهاد في سبيل الله وصار السلطان الفاتح من سلاطينهم يلقب بـ«الغازي».

ولهذا السبب ولطبيعة الدولة العسكرية، ولأسباب أخرى لا مجال لتفصيل القول فيها في هذا المكان، صارت طاعة السلطان، البادشاه، وتنفيذ أوامره فرضاً دينياً على جميع رعيته وواجباً عسكرياً على جميع جنده، باعتباره ولي الأمر الذي أوجب الله طاعته ـ وأطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم ـ وباعتباره القائد العام للحملة العسكرية ومن خالفه وعصاه فقد استحق في الدنيا العقاب وفي الآخرة عذاب النار.

وقد أدى هذا الحال إلى شعور الرعية بشرعية استبداد الحاكم والتسليم به لا كأمر واقع فحسب بل وكأمر واجب الحدوث أيضاً، في حين أدى هذا التسليم المطلق بالطاعة للسلطان إلى زيادة شعوره بالعظمة وأهمية شخصه في مصائر الناس والأحداث، مما عمّق من رغبته في التسلط والانفراد بالحكم والسلطان، ويلاحظ أن اختيار لفظ السلطان ليعني الحكم والسلطة وصاحبهما لا يخلو من دلالة على هذا التسلط والاستبداد.

وقد تجلى شعور الازدهاء عند السلاطين الأوائل بقيامهم بإصدار القوانين المسماة «قانون نامة» وإضفاء الصفة الشرعية عليها في حين لم تكن في حقيقتها إلا مجرد أوامرهم وتعليماتهم.

ومع كل هذا فقد كان السلاطين الفاتحون الأوائل أهلاً لقيادة الجيوش والفتوح وإدارة الحكومة والأمور، فعملوا على وضع القوانين والقواعد التي تنظم الجيش والإدارة وتؤمن ـ في رأيهم ـ وبحسب مفاهيم عصرهم ذاك ـ خير الرعية. وكان مما فعلوه في هذا السبيل أخذهم عن العباسيين بنظام الإقطاع العسكري، أي توزيع الأراضي على حاشيتهم بمساحات مختلفة ليستغلوها وينتفعوا بإيرادها مقابل تجهيزهم السلطان بأعداد معينة من الجند عند نشوب الحرب.

وكان هذا الإجراء يهدف في شكله الأول إلى حسن استغلال الأرض من جهة وإلى توفير جيش مجاني للسلطان من جهة أخرى، وقد ثبت فشل هذا النظام في شقيه أيام الخلافة العباسية، فعاد بالويل على نظام الحكم، وكذلك كانت نتيجته أيام العثمانيين. كما عمد العثمانيون إلى ابتداع نظام جديد لا لتجهيز الجند فقط وإنما لتهيئة الكفاءات العسكرية والإدارية للدولة أيضاً. ويعتمد هذا النظام على من يأسرهم أو يشتريهم السلطان من أولاد النصارى في البلاد الأوربية المفتوحة ويجعلهم رقيقه الخاص، وبعد أن يقطع صلتهم بأهلهم قطعاً تاماً، ويضعهم في مدارس خاصة بهم، يشرف عليها الخصيان البيض القادمون من بلاد الروس أو الخصيان السود القادمون

من أدغال أفريقيا ويتلقون فيها تدريباً عسكرياً عنيفاً وتوجيهاً علمياً شاملا، يتولون بعده مناصب الدولة العسكرية والمدنية داخل العاصمة وخارجها.

ومن هذا الرقيق، أو عبيد الباب، كما كانوا يسمون، كانت كل حاشية السلطان وقواده. وصارت مناصب الدولة إما في أيدي هذا الرقيق أو في أيدي أساتذتهم الخصيان.

وقد حقق هذا النظام ــ على مساوئه ــ الأهداف التي أنشئ من أجلها، لكن نظام الإقطاع العسكري لم ينجح في توفير العدد الكافي من الجند للسلطان حين اتسعت حروبه وكثرت أعداؤه، وحتى لو وجد العدد الكافي منهم فإن انعدام التدريب والضبط العسكريين بينهم يجعلهم غير أكفاء للوقوف في وجه الجيوش الأوربية والتي بدأت ــ علاوة على حسن تدريبها وشديد انضباطها ــ تستعمل أسلحة حديثة فتاكة هي البنادق والمدافع، والتي لا علم لهؤلاء المجندين بها ولا قدرة لهم على الوقوف برماحهم وسيوفهم أمام نارها وبارودها. لذلك فكّر السلاطين بإنشاء جيش آخر يكون جيشا نظامياً ثابتاً ويدرب على الفنون والأسلحة العسكرية الحديثة، وعلى غرار الجيوش الأوربية، وكانت النتيجة إنشاء الجيش الانكشاري. والانكشارية كلمة محرّفة من كلمة ينى جرى بالتركية ومعناها «الجيش الجديد» وكان لغرابة نشأته وتكوينه وتاريخه أولى أن يسمى بالجيش العجيب أو الغريب.

فعدا عما قيل عن صلة نشأته بدراويش الطريقة البكتاشية، وهي ــ على الأرجح ــ صلة أسطورية، ولكنها ــ إن صحت أو لم تصح ــ فقد تركت آثارها في طريقة تشكيل هذا الجيش، وفي تصرفات أفراده وتطوره التاريخي.

وبأثر من هذه الطريقة الدينية صار المطبخ، أو الاوجاق بالتركية، هو النواة التي يتجمع حولها هذا الجيش والمحور الذي يدور حوله. فصارت أسماء المأكولات وطباخيها وأسماء العاملين في المطبخ أسماء لأقسامه العسكرية ولرؤساء تلك الأقسام فكان منهم الشوربه جي باشي «أي ضباط الشوربة، وصناع الخيم والحطاب ومنظف العمائم» وغيرهم كثيرون جدا.

وحين خرج هذا الجيش من استانبول وانتشر في أقاليم الامبراطورية وصلت أفراد منه إلى المجتمع العربي وكوّنوا لهم عوائل فيه فمنها عوائل فاضلة ذابت في المجتمع وصارت جزءاً منه، ومنها من ظلت تحتفظ بأصلها الانكشاري وتفاخر به وتعتبر نفسها طبقة متميزة في المجتمع العربي.

ولم يورثنا هذا الجيش هذه الطبقة التركية المدلة بنفسها فحسب، بل أورث جيوشنا الحالية تراثه السيء في التمرد والانقلاب على أولياء الأمور وقتل هذا وعزل

ذاك بغية الاستيلاء على الحكم وتحقيق المطامع الشخصية والمنافع الذاتية دون أدنى نظر للصالح العام.

وقد كتب الكثير عن هذا الجيش ونشأته وتاريخه وملأت أخباره ومآسيه صفحات التاريخ العثماني زهاء ثلاثة قرون من الزمان.

ومع هذا فقد طغت شخصيات السلاطين الأوائل وقوة بأسهم على مساوئ هذه الأنظمة وأضرارها. ولكن عجز السلاطين المتأخرين وضعفهم من جهة، واتساع رقعة الامبراطورية العثمانية من جهة أخرى أديا إلى نقل السلطات من يدي السلطان إلى أيدي حاشيته، وأقرب المقربين إليه من خدمه وكلهم كما رأينا من الرقيق عبيد الباب وصار يختار منهم نائبه أو وكيلي مطلقي ـ أي الوكيل المطلق عنه وهو ما يقابل به وزير التفويض والتنفيذ معاً في العصر العباسي والذي صار يعرف بمضي الزمن باسم الصدر الأعظم أو الوزير الأول أي رئيس الوزراء.

وقد صلحت هذه الأنظمة بصلاح الصدور العظام الأوائل وإخلاصهم في الخدمة وثقة السلطان بهم، ولكنها تعرضت للفساد والإفساد حين تغيرت الأحوال. فقد غدا منصب الصدر الأعظم يضاهي منصب السلطان وقد يزيد عنه في ما يملكه من سلطان تنازل السلطان له عنها مقابل انصرافه إلى جواريه وملاهيه، فكان لابد من أن يكون مطمح الطامحين، ومطمع الطامعين. وأن يبدأ التنافس الشديد بين الحاشية للوصول على هذا المنصب الخطير وما يعود به على صاحبه من جاه كثير ومال وفير.

ولأن السبيل الأمثل إلى ذلك هو إيغار صدر السلطان ضد وزيره ودفعه إلى تنحيته، ولأن عبيد الباب وهم خليط من الخصيان ومن الرقيق، هم القائمون بخدمته وبالتالي فهم أقرب الناس إليه وأوثقهم صلة به، وأقدرهم على الدّس على الصدر الأعظم عند السلطان وإيغار صدره عليه، وتحسين صورة مرشحيهم عنده، لذلك لم يتورع الطامعون والطامحون عن الاتفاق مع هذه الحاشية وشرائها بالأموال الكثيرة للتآمر معها على عزل الوزير القائم بالأمر والحلول محله ـ هذا إن لم يكن المنافس والطامح في الحكم هو نفسه أحد أفراد ذلك الرقيق.

وكان لابد للوزير الجديد الذي يعين بهذه الطريقة أن يرضي أنصاره الذين جاءوا به إلى الحكم وأن يرضي آخرين غيرهم ليمنعهم من الوقوع في شراك منافس آخر قد ينحيه عن منصبه. ولأن إيراد المنصب على ضخامته لم يعد يكفي لكل هذه النفقات، فكان لابد له من أن يلجأ إلى الارتشاء والتعسف في جمع الضرائب والأموال. وكانت المصادر الرئيسية للرشوة هي منح الإقطاعيات العسكرية ثم التعيين في مناصب الدولة الكبرى وبخاصة مناصب حكام الولايات وولادتها.

وكان لابد لهؤلاء الولاة الذين اشتروا مناصبهم بالمال من أن يلجأوا في مناطقهم إلى طرق الارشاء والارتشاء وابتزاز الأموال نفسها، الأمر الذي عمم هذه الظاهرة وجعلها سمة من سمات الحكم العثماني بل المجتمع العثماني قاطبة، في كل جزء من أجزاء الامبراطورية، وحين نبذها المجتمع التركي الحديث، مجتمع ما بعد سقوط الامبراطورية، فإنها ظلت، ومازال مع الأسف، سمة بارزة وطابعا مميزاً في الإدارة العربية وعند كل موظف من موظفي الدولة مهما علا أو دنا مكانه، والأسوأ من هذا كله أنها موضع فخار لفاعلها ودافع احترام الناس له.

وأكثر من هذا، فإن التآمر والدس لم يقتصرا على أفراد الحاشية فقط وإنما انتقل الأمر إلى أفراد الجيش الجديد «الانكشاري». فصاروا أداة طيعة بيد المتآمرين ولكنهم إذ أحسّوا بأهمية مركزهم بدأوا يستغلونه أنفسهم لابتزاز الأموال من السلطان حتى إذا ما تأخر في الدفع ثاروا عليه وخلعوه وجاءوا بسلطان جديد حتى استمرأوا هذا العمل، وصار خلع هذا السلطان أو ذاك أو عزل هذا الوزير أو ذاك ديدنهم وعملهم المفضل.

وزيادة في بلة الطين فقد ابتدع ولاة الأقاليم وباشواتها المتأخرون بدعة اقتناء المماليك أسوة بأولي الأمر في استانبول فأكثروا من شرائهم وامتلأت بهم قصورهم في بغداد ودمشق والقاهرة، وسرعان ما دفع الطموح بهؤلاء المماليك إلى الغدر بأسيادهم وتولي السلطة محلهم، وقد اشتهر المماليك الذين حكموا مصر زهاء قرنين من الزمان حتى قضى عليهم محمد علي باشا، في حين ظلّ العراق تحت حكم المماليك قرابة ثمانين عاماً وحتى عام ١٨٣٠م. وقد حكم المماليك بلاد الشام أيضاً ومنهم الجزار باشا الشهير.

ولا نكران في أن حكم المماليك ـ في العراق خاصة ـ كان من أحسن فترات الحكم العثماني حزماً في الإدارة وحسن تصريف للأمور واستبسالاً في الدفاع عن الامبراطورية، ولكن أبناء المماليك وأبناء مماليكهم أيضاً، وكان هذا من طبائع الأمور، استأثروا بثروات البلاد فوزعوا الأراضي بين أبناء المماليك ومماليك الأبناء فخلقوا بذلك في المجتمع العراقي طبقة متعالية متميزة لا تخلص الود أبداً للأرض التي نشأت فيها، وتعرف طبقة المماليك في العراق باسم «الكولة مند» وقد عاثت في البلاد فساداً وعانت منها البلاد الأمرين.

ولعل أسوأ الآثار الأخرى التي خلّفها الحكم العثماني في البلاد العربية بعامة وفي العراق بخاصة الشرخ الكبير بين طائفتي السنّة والشيعة من أبناء البلاد ثم هذا العداء المستحكم بين العرب والفرس على الحدود الشرقية لبلاد العرب.

ولا شك أن للظاهرة الأولى جذوراً عميقة ورواسب تاريخية كثيرة، لكن الأتراك بتعصبهم الشديد لإحدى الطائفتين ضد الأخرى، أضرموا من جديد وبكل قوة ما كان تحت الرماد من وميض نار، ربما كان قد قدّر لها أن تخمد للأبد لو لم تجد في العهد الأخير من يؤججها وينفخ فيها.

ثم كان جوار الدولتين العثمانية والفارسية ومطامع كل منهما في أراضي الدولة الأخرى، سبباً لحروب طويلة الأمد بينهما وكان أكثرها على أرض العراق. وكان تقدم جيش إحدى الدولتين في أراضي الدولة الأخرى يسبب ـ بطبيعة الحال ـ تغييراً في الحدود بينهما مما أدى إلى «صراع حدود» طويل الأمد بينهما تميّز بين الفترة والأخرى في فرض أقوى الدولتين شروطها على الأخرى وتحديد الحدود بينهما على هذا الأساس ولكن سرعان ما ترفضه الدولة الأضعف حين تقوى، وفي سبيل وضع حد لهذا النزاع تدخلت بريطانيا وروسيا قبيل الحرب العالمية الأولى بقليل فوضعتا بالاشتراك مع ممثلين عن الدولتين الفارسية والعثمانية الحدود التي ظلت على وضعها حتى ورثتها دولة العراق.

هذه الظواهر: استبداد الحكام وطغيانهم ودسّ الوزراء وتآمرهم وانقلابات العساكر، وتمرد الولاة وفساد الإدارة وشيوع الرشوة وانتشار الحقد والفرقة بين أبناء الشعب كانت كلها وغيرها نتائج حتمية لطبيعة الدولة العثمانية وطريقة تكوينها ولواقع الأحوال في تلك الامبراطورية الواسعة المشتتة، فلا غرو ان أصبحت بالممارسة والتكرار عماد الفكر السياسي، ووسائله المشروعة والمقبولة من الحكام والرعية على حد سواء فتبعتها بالأسوة والاقتداء طبقات المجتمع الأخرى وانتشرت عدواها إلى المجتمع العربي، فأورثته عللاً عضالاً ماتزال تعمل عملها المميت في كيانه.

وعلى الرغم من انحسار الحكم العثماني عن البلاد العربية منذ زهاء سبعين عاماً فإن تركته الفكرية هذه، مازالت الفكرة الحاكمة السائدة في أغلب البلدان العربية، لا لأن حكام هذه البلاد في النصف الأول من هذا القرن كانوا من تلامذة المدرسة التركية، كما يحلو للبعض أن يزعم ذلك بل لأن هذه المبادئ وجدت لها في الأرض العربية، وفي الفكر العربي تربة جيدة ومناخاً صالحاً، وصارت بمضي الزمن وسائل لتنفيذ المطامح أو كسب المنافع، ودليلنا على ذلك حكام العرب من أبناء الجيل الثاني من هذا القرن الذين لا تصلهم بالحكم العثماني صلة زمان أو مكان، ولكن تربطهم به صلات الفكر والممارسة والتراث الساري في الدماء، فإذا بالبلاد العربية ومنذ أكثر من ربع قرن تحكمها بالحديد والنار سلاطين وباديشاهات جدد تتحكم في أرزاق الناس ورقابهم، وفي أموال الشعب ومقدراته تحكم المالك بأمواله أو السيد برقيقه، شأنهم في هذا شأن سابقيهم من السلاطين، وليت لهم ما لسابقيهم من ماض مجيد وأصل تليد،

أو تقدير واحترام. وتحيط بهم وتحميهم فيالق من المرتزقة و«السرية» ـ وهو الاصطلاح العثماني للشرطة السرية ـ يرصدون حركات الناس ويتعقبون خطاهم، ويعدون عليهم أنفاسهم، ويحملونهم على الطاعة حملاً، وإلاّ أنزلوهم الأقبية والسجون وأنزلوا بهم الويل والثبور، والتصفيات الجسدية أي القتل والإبادة.

* * *

من هذا الكلام الطويل والاستطراد الذي نرجو ألا يكون مملاً والذي دفعنا إليه الواقع الأليم الذي يعيشه الشعب العربي في أكثر من مكان، أكثر كما دفعتنا إليه مقتضيات البحث، نستطيع أن نتصور ضخامة الإرث الثقيل الذي تركه الأتراك العثمانيون لنا وعميق آثاره في مجتمعنا والتي مازلنا نعيشها ونقاسي منها، في كل طور من أطوار حياتنا، بل مازالت تتحكم في مصائرنا أفراداً وجماعات وشعوباً.

وكان الواجب تجاه هذا الحال أن نتولى الأمر بالدرس والاستقصاء لمعرفة مصدر الداء وطرق العلاج، ولكن وكأن الأمر لا يعنينا فلم توضع لحد الآن ـ وقد لا توضع أبداً ـ أية دراسة تاريخية اجتماعية سياسية موضوعية وافية لهذه الظواهر، بل إن مناهج الدراسة وحتى في المستوى الجامعي لم تعن بدراسة تاريخ الدولة العثمانية ـ وكذلك تاريخ الدولة الفارسية ـ على وثيق صلتيهما بتاريخنا إن لم تكونا جزءاً لا يتجزأ منه، ولا نجد في العربية كتاباً يبحث هذا الموضوع غير كتاب قديم ألفه الأستاذ محمد فريد المحامي في مصر قبل تسعين عاماً.

وإذا كان هذا القصور أمراً طبيعياً مألوفاً من جانب العرب، فقد كان طبيعياً ومألوفاً أيضاً أن تكون الامبراطورية العثمانية بتاريخها الطويل وممتلكاتها الواسعة وسياستها وحروبها وجيوشها وإدارتها وما لعبته من أدوار في تاريخ أوربا، وما لعبه الأوربيون من أدوار في تاريخها وكذلك مجتمعها الشرقي وناسها والحياة الغريبة التي انغمس فيها السلاطين، وقصص الدس وأخبار التآمر وأخبار الجواري والمحظيات، كان طبيعياً أن تكون هذه الأمور وأمور أخرى غيرها كثيرة محل دراسات مستفيضة جمة من جانب الغربيين على اختلاف أجناسهم، ومن جانب الأتراك أنفسهم بطبيعة الحال بلغ عددها ـ كما يقول مؤلفا هذا الكتاب ـ عشرات المئات من الكتب والدراسات.

وكان من الطبيعي والمألوف ألا يكلف العرب أنفسهم مشقة قراءة أي من هذه الأبحاث بله، ترجمتها ونشرها. ولذلك فنرجو أن يقابل القراء جريرة خروجنا عن المألوف بترجمة هذا الكتاب بالعفو والغفران.

وهذا الكتاب الذي نقدمه اليوم للقراء، نموذج رائع نادر للبحث العلمي الموضوعي الجاد الشامل، وللقدرة على الصبر والاحتمال الذي اتصف بهما مؤلفا الكتاب وهو بعد ذلك كنز لا يفنى ولا يستغنى عنه من فرائد المعلومات والأخبار.

ومؤلفا الكتاب اثنان من أشهر المستشرقين في هذا القرن بل إن أحدهما وهو المستر جيب أشهر مستشرق بريطاني ظهر حتى اليوم، واسمه يغني عن كل تقديم وتعريف.

وكان قد عهد إلى المؤلفين بدراسة أثر الأفكار الغربية على المجتمع الإسلامي في الامبراطورية العثمانية، فاقبلا على مهمتهما بهمة ونشاط لا مثيل لهما، وجعلا خطة بحثهما أن يبتدئا بمسح الأوضاع في الامبراطورية العثمانية قبل تسرب الآثار الأوربية إليها، ثم أثر هذه الآراء في تغيير الأوضاع أو تطويرها.

قد حددا منتصف القرن الثامن عشر تاريخاً لبدء تسرب الآراء الأوربية إلى المجتمع الإسلامي ولذلك انصرفا في القسمين الأولين من الجزء الأول من كتابهما هذا إلى مسح وتصوير الأوضاع قبل ذلك التاريخ، ولكنهما ـ ومع الأسف الشديد ـ وقفا عند هذا الحد، ولم يتما بحثهما، فخسر البحث العلمي بذلك خسارة لا تعوض.

ولأهمية هذا الكتاب، ونفاسة ما يزخر به من معلومات، ولمنزلة مؤلفيه، فقد أقدمنا على ترجمته لينتفع منه القراء العرب.

وليس هذا فحسب، بل لأن هذا الكتاب يتتبع نشأة الأنظمة والأفكار في الامبراطورية العثمانية وطرق انتشارها، ولأن الدولة العثمانية أورثتنا هذه الأنظمة والقيم والأفكار بكل حسناتها ومساوئها، ولأنها أثرت وماتزال تؤثر في كياننا أبلغ تاثير، كما سبق أن فصلنا ذلك في أول هذا البحث فلهذا أصبح هذ الكتاب تمهيداً ضرورياً لأي بحث علمي يتناول أصول الأوضاع العربية الحاضرة ونشأتها وتطورها، ولهذا أيضاً صارت ترجمته أمراً ضرورياً أيضاً وجريرة نرجو أن يغفرها لنا من وصفهم الدكتور طه حسين ـ رحمه الله ـ بأنهم لا يعملون ويسوءهم أن يعمل الناس.

* * *

ولابد، قبل الختام، من الكلام عن طريقتنا في ترجمة هذا الكتاب وأن نرد رداً على ما قد يوجه إلينا من نقد فنقول:

أولا: إننا حرصنا كل الحرص على ترجمة الكتاب بلغة عربية سليمة مع الإبقاء على أسلوب الكتاب وروحه، وعلى الرغم عما قيل فيه من إطالة أو إسهاب في بعض الموضوعات فقد نقلناها كما هي، ولم نخرج عن ذلك إلاّ في موضع واحد فقط، هو

الملحق الثاني من ملاحق الكتاب، فقد تضمن هذا الملحق معلومات واسعة وتفاصيل شاملة في الوظائف والمناصب لم نر لزوماً لها، لذلك فقد قمنا باختصاره اختصارا نرجو أن لا يكون مخلا.

وثانيا: إننا رأينا الكتاب يعج بهوامش فائقة العدد بالغة الطول، حتى كادت مساحتها أن تبلغ مساحة المتن. وفي هذه الهوامش إشارات إلى كتب في التركية والفرنسية والعربية والألمانية والإنكليزية، لا تعني إلا أفراداً معدودين من الباحثين العرب، وهؤلاء ـ إن وجدوا ـ فهم في غير حاجة إلى هذه الترجمة وإنما يرجعون في أبحاثهم إلى الأصل الإنكليزي وهوامشه، لذلك لم نجد حاجة إلى الإبقاء على جميع هذه الهوامش بل حذفنا منها القسم الاكبر ولم نبق إلاّ على المهم المفيد منها.

وثالثاً: انتقد بعض الاخوان إبقاءنا على الكلمات التركية: كالجاووش والسباهي والاورطة والقشلاق وزعامت وتيمار، وكثير غيرها، كما هي دون محاولة تعريبها أو ترجمتها إلى اللغة العربية.

والحقيقة أننا جهدنا أن نترجم المصطلحات التركية إلى العربية أو أن نعطي القارئ العربي فكرة عن معناها العام، فترجمنا ما يمكن ترجمته وأثبتناه مع أصله التركي للكلمات في سياق الحديث لأن في ذلك توضيحاً أكثر للصورة والمعنى.

والواقع أننا نعترف بعجزنا عن تحقيق ما هو أكثر من هذا، إذ ليس إلى تحقيقه من سبيل ـ وإن وجد السبيل فلن تزيد الترجمة العربية الصورة الأصلية إلاّ إرباكاً وغموضا.

فمن أمثلة انعدام السبيل إلى ترجمتها ألفاظ: زعامت وتيمار مثلاً، وهما لفظتان تعنيان نوعين من أنواع إقطاع الأرض الذي يدرّ غلة سنوية معينة، وما نظن أن ترجمتها من سبيل عدا أنهما دخلا اللغة التشريعية في العراق وكذلك لفظ سيكمان وهو لفظ فارسي استعمله الأتراك ومعناه الحرفي «مربي الكلاب» ولكنه صار في الاصطلاح التركي يعني منصباً عسكرياً مهماً، فهلا يصح لنا ـ في مثل هذا الحال ـ الإبقاء على اللفظ التركي الأصيل.

وهذه وأمثالها مثل ألفاظ لورد وسيناتور وبارون ودوق، فهي مصطلحات لها معانيها الخاصة ودلالاتها التاريخية والاجتماعية في لغات أقوامها، فلا يصح أن نترجم الدوق بالأمير مثلا أو اللورد بالعين أو الشيخ على اعتبار مجلس اللوردات هو مجلس الأعيان أو مجلس الشيوخ.

أما الكلمات الأخرى مثل الالاي والبولوك والقشلاق والاورطة، فمن الصعب أن نجد الترجمة العربية المقبولة عند جميع العرب لهذه المصطلحات، فمازالت

المصطلحات العسكرية فوضى بين العرب أنفسهم، ولم يتم الإجماع أو يستقر الرأي بينهم على معاني الفيلق والفرقة والكتيبة والفوج والسرية والفصيل، فكيف نستطيع الوصول إلى الترجمة، ولكل بلد عربي ترجمته الخاصة للكلمة التركية ولكل بلد أيضاً معناه الخاص من اللفظة العربية الواحدة.

وهناك كلمة «الاوجاق» أبقيناها كما هي، وإن كانت ترجمتها العربية هي الموقد، لكن استعمال اللفظ العربي يفقد الكلمة مدلولها وقولتها وطبيعتها، فقد صار الاوجاق «اسم علم» لظاهرة معينة في الإدارة العسكرية العثمانية، وقد دخلت مثلها مثل ألفاظ الباب العالي والصدر الأعظم وما شابههما ـ إلى اللغة العربية ولم يعد ينفع تبديلهما إلاّ في إضعاف الصورة والمعنى وإرباكهما.

وهناك فئة أخرى من أسماء الوظائف أو ألقاب القائمين بها التي مرّ معناها بتطورات تاريخية وبالتالي فإنها تفقد مدلولها إذا ما ترجمت إلى اللغة العربية.

فلفظة الجاووش مثلاً تعني اليوم في الاصطلاح العسكري العربي العريف أو الرقيب باختلاف التسمية في البلاد العربية، في حين كان الجاووش أول أمره منادياً في ديوان مظالم السلطان ثم تولى أمر تلخيص القضايا للسلطان، ثم تولى بالتدريج أمر الفصل في بعض الظلامات المرفوعة على السلطان أو الصدر الأعظم، ثم بلغ به الأمر أن ارتقى إلى رتبة وزير.

فهل يصح لنا بعد هذا أن نترجم كلمة جاووش باشي برئيس العرفاء أو الرقباء أو وكيل مرشح، فعدا عن أن القوم لم يتفقوا ـ فيما بينهم على كلمة معينة تشير إلى هذه الوظيفة ـ فإن الترجمة بها لا تعني أبداً المقام الكبير الذي كان يشغله الباش الجاووش.

كما أن بعض الألفاظ مثل جادرجي وجيبه جي وغيرها تفقد مدلولها التاريخي إذا قلنا صاحب الخيام أو أمر مستودع السلاح. وكان الشاعر العراقي الكبير معروف الرصافي يصرّ على مناداة السيد كامل الجادرجي، وهو من أقطاب السياسة العراقية البارزين في العهد الملكي بـ«كامل الخيام» دون أن يفهم أحد ولا المنادى نفسه أنه المقصود بهذا النداء...

وأخيراً، وإن لم يكن آخراً، لابد من تسجيل الشكر والوفاء لصاحبي الفضل في ترجمة هذا الكتاب، وإخراجه إلى القارئ.

وأول هذين الصاحبين هو صديق «العمر كله» الدكتور يوسف عز الدين، فهو الذي اقترح عليّ ترجمة الكتاب، وظل سنوات عدة يحثني، بأسلوبه الأخوي الرقيق على إكمالها، فله منا العرفان بالجميل والشكر الجزيل.

أما الصاحب الثاني للفضل فهو الصديق الصدوق الأستاذ ثامر العسكري المحامي الذي لولا إصراره ومثابرته لما تمّ هذا العمل، ولما خرج إلى النور، والذي زاد فتولى كتابة مسودات الكتاب بخطه الواضح الجميل ثم طباعته طباعة متقنة على الآلة الكاتبة بكل عناية واهتمام، فله وافر الشكر على وده الأصيل وعمله الجليل ووفائه النبيل.

ومع الاعتراف للصديقين الفاضلين بفضلهما الوافر في إتمام هذه الترجمة، وبما أدخلا على الترجمة من التصحيح والتعديل، فإن ذلك لا يحملهما تبعة ما في الكتاب من هنات وأخطاء ـ ولابد وأنها كثيرة ـ أنا وحدي المسؤول عنها.

وبعد فهذا هو القسم الأول من الجزء الأول من الكتاب، ونأمل أن نتبعه في القريب بالقسم الثاني، وهو كل ما نشر من هذا الأثر الجليل، راجين أن يتقبل القراء الكرام عملنا هذا قبولاً حسناً، ويحلوه ما يستحقه من مقام، وما التوفيق إلا من عند الله تعالى، إنه نعم المولى ونعم النصير.

عبد المجيد حسيب القيسي

المقدمـــة

حين عهد الينا بدراسة تأثير الأفكار الغربية على تركيا والبلدان العربية التابعة لها منذ أول القرن التاسع عشر، لم نقدّر تماماً أول الأمر عظم هذه المهمة الملقاة على عاتقنا، ولا حجم الصعاب التي سنواجهها في هذا السبيل ولكن سرعان ما أنكشفت لنا هذه الحقيقة حين أردنا أن نبدأ أولى خطواتنا بمحاولة وضع كشف شامل بمراجع هذا البحث . ذلك أن كشفاً كاملاً بهذه المراجع لم يوضع من قبل وقد لا يوضع ابدا . والكشوف الجزئية المتيسرة حاليا والمتعلقة بتاريخ هذه البلدان واوضاعها منذ عام ١٨٠٠م فقط كشفت لنا عن كثرة مذهلة في عدد الكتب والأبحاث والمقالات المتيسرة في هذا الحقل . ففي نطاق ضيق جداً كالذي اختاره «السيورينه مونيه» لمجموعته المسماة «المراجع الإقتصادية والقانونية والإجتماعية عن مصر المعاصرة – ١٧٩٨ – ١٩١٦م»(١) نجد أن المراجع التي عددها في اللغات الفرنسية والأنكليزية والأيطالية والألمانية «وباستثناء اللغات العربية والتركية والفارسية واليونانية» قد بلغت (٦٦٩٥) مرجعا، فاذا أضفنا إلى هذا العدد ما كتب عن مصر بالذات في اللغات التي لم يعددها المؤلف ثم أضفنا اليه أيضا ما كتب عن سوريا والعراق وتركيا بجميع هذه اللغات خلال هذه الفترة، فإن العدد قد يرتفع إلى العشرين الفا على أقل تقدير، أما إذا عددنا ما كتب عن هذه البلدان جميعها وبجميع اللغات منذ انتهاء الفترة التي أرخ لها المسيو مونيه، فإن العدد قد يتضاعف أو يزيد . (٢)

لكن المرء إذا ما بدأ يمتحن ما يقع بين يديه من هذه المصادر لا يجد كبير غناء في قسم كبير منها بسبب نواقصها الواضحة مثل انعدام الخبرة الشخصية أو جهل المؤلف لغة البلاد التي يكتب عنها، أو أعتماده على النقل والسماع أو على النظرة السطحية العابرة، أو لقصوره عن أدراك الأبعاد التاريخية للموضوع، وأوضح الأمثلة على هذا النوع من الأبحاث قصص الرحلات التي انتشرت في اوائل القرن التاسع عشر وكذلك المئات من كتب الرحلات العصرية، فهذه كلها تعج بالأخطاء ولا يمكن الأعتماد عليها، وكذلك الأمر أيضا في مؤلفات الزوار الذين أقاموا في البلاد فترات طويلة أو قصيرة، فهي لا تخلو من بعض هذه العيوب وقد تنضاف اليها عيوب أخرى

---

(1) Rene Maunier : bibliothique, Economique, Jurisdique et sociale de l' Egypt Moderne (1798 - 1916) : Publications speciale de la Societe' Sultanieh d' Economie Cairo 1918 .

(٢) تقوم الجامعة الأمريكية في بيروت بأصدار سلسلة كشوف بالمراجع الباحثة في شؤون الأقطار الواقعة تحت الأنتداب منذ عام ١٩١٩م، وقد بلغ ما نشر منها حتى الآن ثمان مجلدات .

بسبب تبنيها دائما وجهة النظر الرسمية في العرض والتحليل، أو بسبب انتقاصها للنظم المحلية دون ما مبرر معقول .

وهناك نقص آخر يوجه إلى غالبية هذه الكتب وهو اقتصارها على سرد الأحداث السياسية فقط أو اكتفاؤها بالوصف السطحي للحياة الإجتماعية (وهي المدن فقط) دون البحث والكشف عن العوامل الداخلية الفعّالة في تخلف تلك المجتمعات أو القوى المؤثرة في تطويرها، وهذا النقص يبدو واضحا حتى في بعض الكتب القيمة مثل كتاب المستر لين «المصريون الجدد» فهو على نفاسته يقصر عن الكمال في أمور عدة منها مثلاً اغفاله البحث عن الصناعة والحياة الإقتصادية في مصر واكثر من هذا يمكن أن يقال عن كتاب اللورد كرومر «مصر الحديثة» .(٣)

ومن النواقص الهامة أيضا انعدام البحوث العلمية الأصيلة عن كثير من المشاكل الإجتماعية التي نحن بصدد التحقيق عنها في هذا البحث، فقد جرى الكتاب في الغالب على الاكتفاء بنقل آراء من سبقوهم دون إمتحان أو تمحيص، مع اهمال الرجوع إلى المصادر التركية في الغالب والى المصادر العربية بصورة أغلب .

ومن عوائق البحث العلمي في هذا الميدان أيضاً، صعوبة الوصول إلى المحفوظات الرسمية (الأرشيف) والوثائق، وقد اتخذت بعض الخطوات المثمرة في هذا السبيل فقد بدىء في القاهرة تحت رعاية ملك مصر الأسبق أحمد فؤاد بتصنيف ونشر بعض الوثائق الرسمية النافعة (٤)، كما قام الدكتور أسعد رستم من الجامعة الأمريكية في بيروت بجمع وتصنيف ونشر الوثائق المتعلقة بسوريا للفترة ما بين عامي ١٨٣٠-١٨٤٠م (٥) . وعمل الدكتور هذا مثال باهر لما يمكن أن ينتجه العمل الفردي الخاص . إلا أن هذه الجهود على نفعها لم تمس إلا جوانب المشكلة في حين ظلّ لبها لم يمس حتى الآن . وما لم تتضافر الجهود لاتخاذ خطوات سديدة منظمة لأنشاء أرشيف محلي، لا للوثائق السياسية والقانونية فحسب وانما للوثائق التجارية والإقتصادية والثقافية أيضاً، فان الكثير من المعلومات القيمة سوف تندثر والى الأبد .

ولا بد هنا أن نذكر نقصا آخر في المراجع المتيسرة، لا تخفى خطورته على الذين يعترفون بأثر الأفراد في تطوير المجتمعات ونشر الأفكار والآراء الجديدة فيها أو أدخال الأساليب والنظم الحديثة اليها . هذا النقص هو ندرة المذكرات والتراجم

---

(3) Mr. Lain . Modern Egyptians and Cromer Modern Egypt .

(4) J. Deny Sommaire des Archives Turques du Caire. Cairo 1930, Recueil des Firmans Imperiaeix Ottomans Addresse aux Valis et Khedives D'Egypt, Cairo 1934.

(5) Materials for a Corpus of Arabic Documents relating to the History of Syria under Mohammed Ali Pasha, 5 Volumes .

الشخصية الذاتية أو تلك التي يكتبها أشخاص مقربون جداً من المترجم لهم ويعرفونهم عن كثب معرفة وثقى .

وتشترك في هذا النقص آداب اللغتين العربية والتركية على حد سواء . ففي اللغة العربية لا نجد شيئاً من هذا القبيل سوى كتاب السيد رشيد رضا عن الشيخ محمد عبده، وهذا الكتاب لما فيه من اضطراب وسوء تصنيف يكشف عن كثير من الفجوات الواسعة في حياة الشيخ محمد عبده وهي فجوات لا يمكن قط سدها بعد الآن . أما في اللغة التركية فلا يمكن العثور قبل نهاية القرن التاسع عشر على مذكرات شخصية ذات بال .

هذه الأنتقادات لا تصدق بطبيعة الحال بالتساوي على كل بلد ورقعة ولا على كل ميدان من ميادين البحث . ففي بعض هذه الميادين كالإدارة والقانون مثلاً نجد من المصادر ومواد البحث ما يكفي لأية دراسة وافية توضع عنها، وعلى العكس من هذا نجد أن حقل التعليم يفتقر إلى المصادر كل الأفتقار، فعلى الرغم من خطورة الموضوع وعلى الرغم من وجود عدة معاهد ثقافية غربية في سوريا ومصر، فإن الواقع الذي يكاد ألا يصدّق يكشف عن عدم وجود دراسات وافية لهذا الموضوع في أي من هذين البلديـــن . (٦)

ومع التسليم بوجود العديد من النشرات والتقارير الرسمية في هذا الحقل، وانها مع تعقيب المعلقين والمحللين لها، تسد فيه فراغا ملحوظا، وأن في الأمكان استخلاص الكثير من المعلومات منها، إلا أن السؤال الآن هو إلى أي مدى يمكن الملاءمة بين هذه التقارير وطبيعة بحثنا هذا ؟

تقتضينا الأجابة على هذا السؤال أن نكرر القول هنا بأن هدف هذا البحث هو الدراسة العضوية للمجتمعات الإسلامية والكشف عن القوى والأفكار والتيارات الداخلية العاملة والمؤثرة فيها . وعلى هذا فإن طبيعة التقارير الرسمية ونهجها يغايران طبيعة بحثنا هذا . فالتقارير في وضعها وتحليلها للأوضاع القائمة تنظر – على وجه العموم – إلى العامل الأداري فقط ومن الأتجاه المرغوب فيه، مما يبعدها عن الموضوعية المجردة التي هي نهج بحثنا هذا وهدفه، وكما هو معروف فإن الشرط الأول والأساس لكل بحث علمي موضوعي مرضٍ هو التجرد الكامل والتمحيص الدقيق غير المتحيز لكل حقائق الموضوع ووقائعه للوصول من ذلك كله إلى النتائج الصحيحة دون

---

(٦) بعد كتابة ما تقدم اعلاه ظهر المجلد الأول من دراسة للدكتور هيورث – ديون عن التعليم في مصر .

Dr. Heyworth Dunne : Introduotion to the History of Education in Modern Egypt . (London 1939) .

أية محاولة لتبريرها أو تحميلها ما ليس فيها في سبيل ملائمتها لأغراض معينة مبيتة أو لأفكار مسبقة . ومثل هذا القول ينطبق على كتابات المراقبين المعاصرين فهي بدورها تفتقر إلى الأساس الجوهري لهذا البحث وهو تتبع التطور الأجتماعي وعلاقته بالأحوال الحاضرة .

إلا أن الأنصاف العلمي يقتضينا أن نذكر في هذا المجال مصدرين آخرين أن أحسن الأنتفاع منهما، امكن أن يكونا مرشدين قيمين ومرآتين صادقتين للتطورات الإجتماعية .

وأول هذين المصدرين هو سلسلة النشرات الأحصائية التي تصدر عن الحكومة التركية منذ اعلان الجمهورية والسلسلة الأخرى التي تصدرها الحكومة المصرية منذ عام ١٩٠٩م .

ومن الواضح أن الأحصائيات بحد ذاتها ليست بذات قيمة كبرى لبحثنا هذا، وانما تكمن قيمتها الحقة في مقدار ما يمكن استخلاصها منها من معلومات بمقارنة بعضها مع البعض الآخر على مر السنين .

أما المصدر الثاني فهو الأنتاج الأدبي للعهود المتعاقبة وخاصة ما كان منه في الصحف السيارة والمجلات الدورية وما كان منه في الأدب الخيالي كالقصص والروايات. ومع أن هذا المصدر هو اكثر المصادر نصيبا من الأهمال إلا أنه - ومع الأخذ بنظر الأعتبار حدوده الضيقة - غالبا ما يكون اصدقها وصفا وأوضحها تبيانا للعوامل الخفية الدقيقة، المعنوية منها والثقافية، الفعالة في المجتمع . غير أن الأنتفاع الصحيح من هذا المصدر يتطلب - اكثر مما تتطلبه مصادر بحثنا الأخرى - صبرا وجهدا كبيرين والماما واسعا بآداب اللغتين العربية والتركية مع نظر ثاقب لتمييز الخبر السليم والأثر المستقيم من بين أكوام الأوصاف والأحداث والحشو الفارغ، وقدرة نادرة قادرة على التقاط القليل النافع من بين الغث الكثير .

***

هذا المسح الأولي للموضوع سرعان ما كشف لنا بوضوح أن ميدان بحثنا أرض بكر لم تتعهدها يد قادرة بالعناية الكافية من قبل ٠ وأن خير سبيل للبحث فيه انما يكون بتقسيمه اقساما عمودية أي إلى موضوعات مستقلة، إلا أنه وضح لنا أيضاً أن الأبتداء بهذا الطريق مباشرة لا يستقيم إلا إذا سبقته أولا معالجة تاريخية مستفيضة تتناول بالبحث النقاط التالية :

أ) استعراض النظم القائمة والأحوال السائدة في تركيا وتوابعها من البلاد العربية قبل ظهور الأثر الغربي فيها .

ب) دراسة الآثار الغربية على الأمبراطورية وظروفها والنتائج التي ترتبت عليها منذ القرن التاسع عشر .

جـ) استقصاء الأحوال الإجتماعية والقوى المؤثرة في الأحوال الحاضرة .

وإذا ما أتبع أسلوب موحد ثابت للتقاسيم الطولية - العمودية - فإن هذا العرض التاريخي يقوم في الواقع مقام سلسلة من المقاطع العرضية التي تلمّ بأطراف الموضوع وتربط بين اجزائه كافة، وترتكز عليها خطة البحث المقترحة .

وعلى هذا فإن الخطوة التالية في هذا الطريق هو رسم الخطوط الطولية بصورة واضحة وموحدة، أو بكلمة أخرى تجزئة البحث إلى عدد من الوحدات القائمة بذاتها والتي يمكن دراسة كل منها على حدة .

ومن المستحيل طبعاً وضع حدود فاصلة صلبة بين هذه الوحدات، لأن تشابك الوظائف الإجتماعية وتماثلها يجعل التداخل والتكرار فيما بينها أمرا لا مفر منه وبالتالي فإن منهج البحث الذي يفرض نفسه يبدو ذا حدين . الأول · مهني، ينتهي بنا إلى الإدارة والحكومة ويليه الآخر وهو ثقافي يقطع بصورة عرضية كل الجماعات والطبقات .

وعلى هذا الأساس وضعت خطة البحث التالية، فذكرت فيها عناوين المباحث وتحت كل عنوان منها رؤوس المواضيع التي يبحثها . ومع أن هذه الخطة لا تمثل، بالضبط، النهج الواقعي الذي اتبعناه في دراستنا، وذلك لأسباب سنعود إلى ذكرها بعد قليل إلا أننا لم نر بأسا من ذكر هذه الخطة في هذا المكان طالما انها تمثل الخطوط العامة للبحث .

خطة البحث :

١ - الأســـرة :

من الواضح أن أساس كل دراسة اجتماعية كاملة يجب أن تبدأ من دراسة الوحدة الإجتماعية الأولى - أي الأسرة . ونقاط البحث في هذا المجال كثيرة منها :

كيان الأسرة وتفرعاتها بما في ذلك نظام العائلة المشتركة - إن وجد - حيث تعيش اجيال متعاقبة من العائلة تحت سقف واحد، ثم الحقوق والواجبات المتبادلة بين اعضاء الأسرة الواحدة والسلطة الداخلية فيها، ثم العلاقات الناجمة عن المصاهرات والتبني . وكذلك أثر نظام الوراثة ونظام الحيازة في المنقول والعقار وما إذا كانت الملكية خاصة أم جماعية مع الأستعانة بأية احصائيات اجتماعية للسكان إن تيسرت .

وبالأضافة إلى هذه الظواهر، فإن على الباحث الأجتماعي أن يسعى إلى تحليل «روح الأسرة» أي الروابط العائلية ليكشف من خلالها عن طبيعة الأواصر التي تربط افراد الأسرة فيما بينهم ومتانتها لا في الأتجاه العمودي المباشر - أي من الآباء إلى الأبناء فالأحفاد - وانما في الإتجاهات الجانبية أيضاً، والآثار الإجتماعية لهذه الروابط مثلا في تكوين الصداقات والخصومات بين الأسر وفي ظاهرة الأخذ بالثار أو في انتقال الحرف العائلية بالأرث أو الزواج، وفي نشوء ظاهرة «المنسوبية والمحسوبية» - أي تفضيل الأقارب والمعارف - وكل هذه الأبحاث تتعلق بطبيعة الحال بكيفية ارتباط العائلة بالجماعات الأكبر منها عددا كالقبيلة أو القرية أو الأتحاد المهني .. الخ، وقد يكون من الضروري تقسيم البحث عن الأسرة إلى عدة فروع كالبحث عن الأسرة في القرية والأسرة في المدينة والأسرة الصناعية أو الزراعية أو التجارية ... وهلم جرا، ودرس كل واحد من هذه الفروع بصورة مستقلة بأعتبارها اشكالاً مختلفة لظواهر اجتماعية أو اقتصادية .

ومن ثم يمتد البحث إلى ما طرأ على الأسرة من تحوّل في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن العشرين، كالتحول في كيانها ووظائفها وروحها وعما إذا كان هذا التحول قد تمّ بالطريق الرسمي، طريق الأوامر والتشريعات الأدارية، أم بالمبادرة الفردية أي نتيجة التعلم أو تغير الأوضاع أو التقليد (كما في حالة النساء خاصة)، ومن ثم مكان العائلة وقوة الروابط العائلية في التكوين الأجتماعي الحديث .

ومن الممكن أن تنضاف إلى هذه البحوث تكملة قيمة تلقى في نفس الوقت اضواء مهمة على كثير من الأبحاث التي سيأتي ذكرها فيما بعد، تلك هي اختيار بعض الأسر البارزة القديمة ودراسة أصولها التاريخية وما طرأ من تحولات على تكوينها ومهن اعضائها وعلائقها مع الأسر والجماعات الأخرى .

٢- القريـــة :

القرية أو المجتمع الزراعي هي أولى الوحدات الإجتماعية التي تلي الأسرة أهمية وخطورة ومع ذلك لم تحظ دراستها بالأهتمام المناسب لها إذ لم يقدم كاتب مسلم قديم أو معاصر على وصف الحياة القروية في بلده لذا صار جلّ اعتمادنا في هذا الباب على أخبار الكتّاب الأوربيين .

ومما يزيد صعوبة البحث في هذا الموضوع تباين المجتمعات الريفية في اقطار الأمبراطورية العثمانية المختلفة إذ لا تنتظمها وحدة واحدة، ولا يجمع بينها تشابه كبير، فالمجتمع الريفي في مصر مثلا يختلف كثيرا في سماته عن المجتمعات الزراعية في العراق وسوريا وفلسطين وتركيا . بل وفي مصر نفسها يختلف تركيب القرية

«العزبة» في الدلتا اختلافا بينا عن القرى في ريف الصعيد .

وتتوقف طبيعة هذه الفروق وخطورتها على طبيعة النظم الإجتماعية التي تسود الجماعة . وعلى كل حال فإن نقاط البحث الرئيسية في هذا الموضوع هي ما يلي :

- توزيع السكان والأرض بين الملاكين والفلاحين المستأجرين والفلاحين المالكين والعمال الزراعيين .
- العلائق الإقتصادية والإجتماعية المتبادلة بين هذه الفئات وحقوق وواجبات كل منها تجاه الأخرى .
- القضاء العرفي «أي فرض العقوبات دون الرجوع إلى المحاكم النظامية والبوليس» واحكامها .
- الأداة الأدارية في القرية وتشمل طرق وضع الضرائب وجمعها وعلاقتها بالسلطات الأدارية في المدينة أو المحافظة .
- الأعراف والنظم المحلية التي تحفظ وحدة الغرية وتماسكها، أو على العكس الخصومات والمنافسات داخل القرية أو بينها وبين القرى المجاورة لها وبالتالي اثر كل أو بعض هذه العوامل في تغيير أو تطوير المجتمع القروي .

ومن جهة ثانية فإن دراسة النواحي الإقتصادية للمجتمع الزراعي تفتح ميدانا آخر للبحث ويشمل : أسلوب الزراعة وادواتها وتنظيمها «بما في ذلك طرق الأرواء والسقي» وطبيعة المحصول الزراعي ومقدار غلته، وطرق تصريف الفائض منه . ومؤسسات التسويق الزراعي في القرية والمعارض الدورية وانتشار الثقافة الزراعية واستعمال الآلات الحديثة وتغير وسائل النقل وطرق التسويق . واحكام التسليف من قبل المرابين أو الملاك أو المؤسسات المصرفية، وإنتشار التعاونيات، والتحول في طرق التعليم في القرية وتأثير كل هذه العوامل على القرية والمجتمع الريفي .

٣- البـــدو :

ويتضمن هذا البحث درس العلائق بين القبائل الرحل وأهل المدن ووظائف البدو، بأعتبارهم رعاة للماشية، ومصدرا لتموين المدن بالمنتجات الحيوانية، وبأعتبارهم حراسا لقوافل التجارة والنقل البري، واخيرا بأعتبارهم جيشا احتياطيا للدولة . كما يتضمن هذا البحث درس وسائل السيطرة على القبائل البدوية ووسائل توطينهم واخيرا أثر التراث البدوي في الأنظمة القانونية والإجتماعية السائدة في البلاد .

٤- الصناعـة :

مهما تكن ندرة الأبحاث عن المجتمعات الزراعية في البلاد العثمانية فهي أحسن حظا وأوفر نصيبا إذا ما قورنت بنصيب الصناعات المحلية من امثال تلك الأبحاث . وهذا الحال يصدق على الصناعات المنظمة في المدن، والتي قد نسميها تجاوزا الصناعات الكبرى أكثر مما يصدق على الصناعات الريفية البدائية التي غالبا ما يتطرق اليها الكتّاب الأوربيون عند الكلام عن اقتصاديات القرى . ولهذا فإن اهتمامنا في هذا البحث ينصب في الدرجة الأولى على تلك الصناعات الكبرى وقد يشمل احيانا كلتا الصناعتين .

وأول مواضيع البحث في هذا الباب هو مركز الأنتاج أي المصنع : حجمه وتنظيمه وعماله وموظفوه ومعداته . ويلي هذا دراسة أشكال المشاريع الصناعية من فردية أو عائلية أو جماعية أو صناعات رأسمالية كبيرة . ثم يأتي دور البحث عن الأنتاج الصناعي والمشاكل الصناعية الإجتماعية فيتناول طرق تصريف الناتج وتنظيم الجمعيات المهنية والاتحادات الصناعية وتشكيلها ووظائفها وطرق الأنتماء اليها ونظمها الداخلية ووضعها القانوني وعلاقاتها بالجمعيات الأخرى وبالسلطات الادارية «وخاصة بالمحتسب» ثم الأحتكارات الحكومية ونطاقها وآثرها، والضرائب والرسوم : وضعها وأنواعها وطرق جبايتها . (٧)

ويتبع ما تقدم دراسة التطورات الجديدة في الصناعة ويدخل تحت هذا المطلب :

أولاً : من الناحية الإقتصادية : دراسة العوامل التي أدت إلى اختفاء بعض الصناعات وبقاء أو ظهور صناعات أخرى مثل ادخال المنتوجات الصناعية الغربية وتحوّل الأسواق وتحسّن طرق المواصلات واختلاف مستوى المعيشة والتحول في اتجاه القوة الشرائية أو حجمها والتسهيلات المصرفية وانتشار الآلات والأساليب الصناعية الغربية وتطور التعليم الصناعي والتشريعات الحكومية مثل التعريفات الكمركية والرسوم والضرائب .. الخ .

ثانياً: على الجانب الأجتماعي : ظهور الشركات الكبرى وتغيّر وضع المشاريع الكبرى ومكانة العاملين فيها ومكانة أصحابها وظهور المكننة في الصناعة وأثرها على العمال الصناعيين وعلى طبقات المجتمع كافة .

---

(٧) ان دراسة مثل هذه لا بدّ أن تتعدى حدود الصناعة لتتضمن دراسة طبقات المجتمع وطوائفه كافة من العلماء إلى التجار إلى جباة الضرائب وحتى الشحاذين والقرداتية، ودراسة هذه الحرف تصلح أساسا لدراسة هامة وممتعة عن الفروق اللغوية بين أفرادها .

٥- التجارة :

ظلّت الحركة التجارية في بلدان غرب آسيا حتى قبيل القرن التاسع عشر يسودها الأضطراب نظرا للصفة الدولية التي أتصفت بها هذه الحركة . فمع أن العلاقات التجارية بين الأقطار الأوربية وبلدان شرقي البحر الأبيض المتوسط كانت قد درست دراسة وافية من قبل المسيو شارل - رو Charle - Roux وآخرين . إلا أن حركة التبادل التجاري بين تركيا واليونان ومصر والسودان وسوريا والعراق والجزيرة العربية، ظلّت حتى اليوم ميدانا غير مدروس .

والرأي الشائع أن أكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح بين أوربا والهند قد أدى إلى ضمور الحركة التجارية في البحر الأبيض المتوسط والبلدان الشرقية الممتدة بينه وبين الهند والتي كانت طريقا وممرا للتجارة من قبل . إلا أن الواقع أن أكتشاف هذا الطريق لم يؤد فعلا إلا إلى تقليل حجم الترانسيت عبر هذه البلدان فقط، أما ما عدا ذلك فقد أستمرت بين بلدان المنطقة حركة تجارية واسعة لتبادل المنتوجات المحلية بينها، كما وأستمرت تجارتها - عبر الطرق القديمة - مع الهند نفسها، وقد نشأت من جراء هذه الحركة التجارية في المدن الرئيسية كافة مراكز تجارية واسعة النشاط وطبقة اجتماعية جديدة من التجار واسعي الثراء .

ولا يهمنا في هذا البحث دراسة أنواع البضائع المتبادلة أو حجمها، وانما ينصب بحثنا على دراسة تاريخ هذه المجتمعات الجديدة وتطورها وتركيبها وعلاقاتها مع الطبقات الأخرى في المجتمع، ومع الأتحادات الصناعية، ومع السلطات الحكومية .

ومما يتطلب الدرس والتوضيح كذلك أشكال المعاملات التجارية السائدة آنذاك وأشكال الأتفاقيات أو العقود التجارية والوكالات التجارية وأنواعها، وحركة الأئتمان والتسليف وقواعد التحكيم التجاري وأثر القانون التجاري ومن ثم الرسوم الكمركية والضرائب على الصادرات والواردات ... الخ .

ويتسع البحث عند البدء بأستقصاء أثر التطورات الجديدة في الحقل التجاري فيشمل نقاطا كثيرة من بينها أثر منافسة التجارة الأوربية والبيوت التجارية الكبرى، وأثر التشريعات التجارية الجديدة وانشاء المحاكم التجارية وغرف التجارة وأدخال الأساليب الحديثة في التجارة ومؤسساتها، والتبدل الذي طرأ على الوضع الأجتماعي للتجار من جراء ذلك، كما ويجب أن يشمل البحث أيضا تطوّر النظام المصرفي ونظام المبادلة وأثرهما على العمل التجاري .

٦- المدينـة :

يشمل هذا العنوان دراسة الكيان «البلدي» والنظم المحلية في المدينة بأعتبارها وحدة واحدة وكائنا حيا قائما بذاته منفصلا عن كيانات الأفراد الساكنين فيها والذين يتكرر البحث عنهم في مواضيع مختلفة من هذه الخطة .

وهنا يجب أن نذكر قول سبنكلر أن المدن الشرقية «لا روح فيها» وهو يعني بذلك أن المدينة الشرقية مجرد تجمع وحدات مختلفة منفصلة وليست كائناً عضوياً حياً متحركاً . ومهما يكن نصيب هذا القول من الصحة فإن الدرس الدقيق لتركيب المدن الشرقية يكشف عن بعض أنواع التنظيم فيها . وأول ما نذكر في هذا المجال تقسيم البلدة أو المدينة إلى عدد كبير من الأحياء والحارات والأسواق، وكل واحدة منها تعتبر وحدة قائمة بنفسها وترجع في شؤونها «البلديـة» والإداريـة إلى رئيس أو شيخ لها هو المسؤول عنها أمام الغير، ويتضمن هذا التقسيم قواعد وأحكاما للحراسة ولحفظ الأمن والنظام وأداء الخدمات الصحية . وفي هذا التقسيم تكمن ولا ريب بذور الحياة المدينية والروح البلدية .

الا أن دراسة المدن تزداد أهمية منذ أبتداء القرن التاسع عشر، وتستجد في بحثها نقاط جديدة مثل : إتساع المدن وتبدل مظاهرها الخارجية واختفاء التقسيمات القديمة وتأسيس البلديات والخدمات البلدية فيها من جهة، ومن جهة أخرى – وهي الأهم – تطور الحياة الثقافية في المدن وتطوّر طرق التعليم فيها وأثره في ظهور الطبقة الوسطى في المدن، ومدى تأثير هذه الطبقة أو علاقتها بالمجتمعات الريفية المحيطة بها، وكذلك أثر هذه الطبقة – بحكم مركزها المتفوق – على الحركات الإجتماعية والسياسية في البلاد .

٧- الجيـش :

كتب الكثير عن النظام العسكري القديم في الجيشين العثماني والمصري، وهناك وفرة في المصادر والمعلومات تكفي لاية دراسة جديدة عن تاريخ كل من هذين الجيشين وتكوينه ومعداته وتنظيمه الداخلي وطرق التدريب فيه . إلا أن هناك نقاط أخرى ما تزال في حاجة إلى المزيد من البحث وهي : مكان الطبقة العسكرية في الحياة الإجتماعية في تلك البلدان، وامتيازات تلك الطبقة وحقوقها وعلاقتها بالطبقات الإجتماعية الأخرى «وخاصة أصحاب الحرف والصناعات ورجال الدين»، ونظرة بقية السكان إلى هذه الطبقة . ثم ميولها الدينية، وخاصة علاقة الجيش الأنكشاري بالطريقة البكتاشية .

وهناك كذلك نقاط أخرى تستحق البحث وتتعلق بتطوير الجيش العثماني

وأدخال الأساليب العسكرية الغربية في بنائه، كالتنظيم والتدريب والضبط والمعدات، وفي هذا الصدد يجب أن لا نكتفي بتبيان أثر هذه التطورات في تحسين كفاءة القوات المسلحة، برية أو بحرية فحسب، بل يجب أن نعنى إلى جانب ذلك بالنتائج الإجتماعية الواسعة المدى التي ترتبت على هذا التطور .

فمن الجهة الأولى كان أصلاح الجيش أوسع طريق وأهمه لتسلل الأثر الغربي إلى المجتمع العثماني الإسلامي عامة . فعن طريق البعثات العسكرية الأجنبية والخبراء والمدربين، وادخال المعدات الحديثة والأساليب الغربية ورفع مستوى التدريب الفني وانشاء الخدمات الصحية والطبية في الجيش أمكن تسرّب الأفكار والآراء والعادات الغربية الحديثة إلى طبقات المجتمع كافة وتغلغلها فيه عن طريق التشبه والتقليد تعمداً جاء ذلك أم جاء عفوا .

ومن الجهة الثانية يجب الألتفات إلى الوضع الأجتماعي لأفراد القوات المسلحة ومكانتهم الممتازة في مجتمعاتهم وأثرهم فيه وما لعبوه من ادوار بارزة في الحركات السياسية والإجتماعية في بلادهم .

٨- الحكومة والإدارة :

وقد يبدو لأول وهلة أننا أستوفينا في المباحث السابقة كل الكلام عن الحكومة حتى لم يبق في موضوعها من جديد يستحق المزيد من البحث . وهذا خلاف الواقع فأننا لم نفعل فيما تقدم غير الوصف الخارجي لبعض المؤسسات الحكومية البارزة . ومهما يكن من دقة هذا الوصف وصحته، فما يزال هناك الشيء الكثير الذي يجب استطلاعه مما يتعلق بطبيعة تكوين الحكومة وطبيعة العلاقات بينها وبين أفراد الشعب. وهذا بحد ذاته موضوع شائك ودقيق ولن يتيسر البحث فيه إلا على أساس من نتائج دراستنا لمختلف قطاعات السكان وبيئاتهم . ذلك لأن الحكومة ليست مجرد مجموعة من النظم والأشكال الإدارية يفرضها الفاتح بمحض ارادته على ابناء البلاد المفتوحة . وإنما هي كائن عضوي حي وأساسي في كيان الجماعة تتمثل فيه كل خصائصها ومثلها، لهذا فهناك دائما روابط وصلات متشابكة بين الحكومة والجماعة أي بين الحاكم والمحكوم .

وفي سبيل فهم هذه العلائق، لا بد من تصحيح بعض الأفكار الخاطئة الناجمة عن التعسف أو التجاوز في استعمال بعض المصطلحات الغربية كالأستبداد والحكم الفردي . كما ويجب اعادة النظر في الأساليب والأدوات الحكومية لكي نخرج من كل هذا بتقدير صحيح للعلاقات السائدة بين الشعب والحكومة وما تقوم عليه أو تستلهمه من مبادىء وأفكار .

وهذه الدراسة بما تنطوي عليه من تحليل دقيق للعناصر النفسية، قد تكون أصعب ما سنضطلع به من دراسات ضمن «خطة البحث» المقترحة .

ومن المناسب أيضا أن ننتقل بعد ذلك إلى دراسة أسباب الفساد والتفسخ الذي أستشرى أمره في الجهاز الحكومي خلال النصف الآخر من القرن الثامن عشر، لنرى بعد ذلك ما إذا كانت هذه الظاهرة علامة الأنحلال التام للكيان العام بأجمعه أم أن هذا الكيان ما زال يحتفظ في ثناياه ببقية من قدرة على الحياة تستطيع أن تنهض به وتقيمه من جديد دون الأستعانة بالنظم والأساليب الغربية .

وما لم تتم مثل هذه الدراسة الأولية عن وظائف الحكومة ومفاهيمها التقليدية وسيكولوجيتها في العالم الإسلامي، فإن أي بحث موسع آخر عن أسباب ردود الفعل الإجتماعية تجاه التطورات السياسية والأدارية، يظل يتعثر في مسعاه ويظل الباحثون فيه يتخبطون بالظلام . ذلك لأن لكل جماعة تقاليدها وخصائصها، موروثة كانت أم مكتسبة، ولهذه الخصائص والتقاليد الدور الفعّال والأثر البارز في تفكير الجماعة وفي تصرفاتها ولن تستطيع العوامل الطارئة الأخرى أن تطمس من أثرها أو تقلل من دورها مهما بلغت هذه العوامل من القوة . وحتى لو استطاعت إلى ذلك سبيلا، فلن يتم لها ذلك إلا بعد وقت طويل وصراع عنيف بين قوى التجديد وقوى التقليد .

وفي المجتمع العثماني بالذات كان للتقاليد السائدة أثرها الكبير في تعجيل أو تأخير الكثير من التطورات، فعلى الرغم من أثر العوامل الخارجية في الإسراع بعملية التطور، تلك العوامل التي منها إنتشار الأفكار السياسية الغربية، «سواء منها أفكار القرن التاسع عشر في الحرية الفردية أم أفكار القرن العشرين في الحكم الفردي»، ومنها التغييرات الدستورية والبيروقراطية والفصل بين السلطات في الدولة وإنشاء الدوائر الحكومية وانتشار الخدمات الإجتماعية والتغييرات الإقتصادية وغيرها، على الرغم من هذه العوامل كلها فقد كان للعادات والتقاليد دور فعال لا يمكن اغفاله في كل دراسة صحيحة للموضوع .

وتصدق الإعتبارات السابقة أيضا على دراسة الآثار الإجتماعية للحركات السياسية والوطنية مثل ظهور الأحزاب القومية وكراهية السيطرة الأجنبية وقوة الصلات بين بلدان العالم الإسلامي .

٩- الديــن :

يقتضينا تعيين مكان الدين في الحياة الإجتماعية البحث في نقطتين بارزتين ولكنهما بطبيعة الحال، متقاربتان . الأولى هي أثر احكام الدين وتعاليمه الروحية في حياة الناس من جميع الطبقات افراداً وجماعات، ومدى التقارب والأمتزاج بين هذه

الاحكام والتعاليم وبين العادات والأعراف الغريبة عن روح الإسلام . والنقطة الثانية تبحث في الهيئات الدينية، اشكالها وتنظيمها ووظائفها وعاداتها، ومن الطبيعي أن يحتل الكلام عن العلماء – علماء الدين – المقام الأول في هذا المجال . وعلى الرغم من كثرة ما كتب عن هذا الموضوع فهو ما زال في حاجة إلى مزيد من البحث يتناول مقومات هذه الهيئات وطرق الإنتماء اليها، وثقافة اعضائها ومكانة العلماء في المجتمع وامتيازاتهم وخاصة في الفترة بين القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر (مثل إمتياز توارث الوظائف الدينية ومثل عادة شراء المناصب الدينية)، ثم علاقتهم بالحكومة المركزية والحكومة المحلية وتطبيق القانون، ثم علاقتهم بالطرق الدينية وبسكان المدن والأرياف .

وليس أقل من هذا أهمية، البحث عن الطرق الدينية أو نظم الدراويش المتعددة، وطبيعتها ومشايخها وشعائرها وتوزيعها، ثم بصورة خاصة، اثرها على بعض الفئات من العسكريين والمدنيين في المدن والقرى .

ومن الخطأ الجسيم أن نقصر البحث في الدين على هذين الفئتين من رجال الدين فقط، العلماء ومشايخ الطرق . وانما على المرء أن ينظر إلى هذا الموضوع ويبحثه في نطاقه الواسع الشامل . فالدين الجماعة . أي أنه وحدة جامعة تضمّ بين اطرافها مختلف فئات السكان وطبقاته، تجمع بينهم وحدة العقيدة ووحدة الأيمان، وتوحد بينهم الأخوة في الدين . ولكل فئة وطبقة في المجتمع على إختلاف منازلها ومكانتها، من السلطان حتى الفلاح، دورها وأسهامها في دوام هذه الجماعة وحفظ كيانها .

هذه النظرة الجماعية للدين لم تلتفت اليها الدراسات السابقة في حين أنها تستحق الكثير من الدرس الجاد والبحث العميق، هي وما يتصل بها من مظاهر وفعاليات خارجية كدراسة مراسيم اداء الشعائر العامة ومراسيم الأعياد وكذلك دراسة نظام الأوقاف الدينية وغيرها من الموارد التي تؤمن خدمة الحياة الدينية وادامة مؤسساتها العامة . ثم دراسة ما كان لبعض الفئات الإسلامية الناقمة من أثر في قيام بعض الأضطرابات .

ومن هذه الناحية أيضاً يجب أن نتتبع التطور التاريخي في هذا الميدان منذ القرن الثامن عشر وهذا يشمل فيما يشمل، اثر التشريعات الأدارية والتحولات الإجتماعية والإقتصادية في زعزعة أسس النظام القديم ثم تأثره بالحركات الدينية الجديدة مثل الوهابية والمهدية والسنوسية والجامعة الإسلامية . أو بحركات الأصلاح ودعوات المصلحين وتطوّر نظم التدريس الديني وفعاليات المبشرين المسيحيين ثم تغلغل الآراء الغربية إلى صفوف رجال الدين وخارجهم ونشاط الطرق الصوفية . إلى غير

ذلك من المواضيع الهامة والجديرة بالدراسة بحد ذاتها وبصورة منفصلة ولكن خطورتها القصوى وأثرها البارز انما يتبين جليا وبصورة مجتمعة شاملة ضمن أطار الحياة الدينية العامة للجماعة .

١٠- التعليم :

لم تكن الدراسات التقليدية لتفصل كثيراً بين أبحاث الدين وأبحاث التعليم وأبحاث القضاء . ولكننا آثرنا أن نفرد لكل منها بحثاً خاصاً به تمشياً مع النظرة المتأخرة في فصل بعضها عن البعض الآخر .

كانت المؤسسات التعليمية مرتبطة كل الأرتباط بالمؤسسات الدينية وعلماء الدين لا من حيث رجحان عدد طلبة «العلم» أي التلامذة الدينيين – فيها فحسب، بل ومن حيث النظرة العامة السائدة آنذاك إلى أسس التعليم واهدافه . والموضوع – على كل حال – يتطلب تحقيقا شاملا يصحح الكثير مما لدينا من أفكار مبهمة ومعلومات ناقصة في الموضوع ويوضح لنا الكثير مما نجهله من وقائع الحال، مثلا، عن المدارس(٨)، ووجودها ومدى انتشارها، وهيئات التدريس فيها وتعليم المواضيع غير الدينية في تلك المدارس ثم التعليم العسكري وتعليم الموظفين ودراسة الأدب والنشاط الأدبي في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

وفي اثناء هذه الفترة نفسها، بدأ التدريس الديني يتراجع قليلا ما ليفسح المجال لقيام أشكال جديدة من التعليم ويعود هذا التغيير إلى أزدياد البعثات العلمية إلى أوربا وبالتالي أزدياد الأخذ بأساليب التعليم الغربية، ثم ازدياد المدارس المهنية والفنية وكلها أوربية، في الشكل والأسلوب، ثم إلى إنتشار المدارس الحكومية .

وقد أدت هذه العوامل وما ترتب عليها من تطورات، إلى ظهور عدد وفير من المشاكل الإجتماعية التي لا يمكن تعدادها والتي نكتفي منها بما يلي : ظهور اهداف وطرق تعليمية جديدة، المدارس الخاصة الحكومية والأجنبية، أثر الدين، التمييز الطبقي ضعفه وقوته، اثار اللغات الأوربية في التعليم واثارها على اللهجات السائدة وعلى اللغة الأدبية، تعليم البنات ونتائجه . (٩)

ومما يتصل بأوثق الأسباب بموضوع التعليم، البحث في التطورات الفكرية

---

(٨) يطلق الاتراك أسم (مدرسة) على المدارس الدينية فقط أما معاهد التعليم الأخرى من مدنية وعسكرية فكانوا يسمونها (المكتب) وعلى هذا فمدرسة الحقوق والمدرسة العسكرية مثلا هما على التوالي حقوق مكتبي وحربية مكتبي (م) .

(٩) للاستزادة من البحث في هذا المجال أنظر مقالة (ردود الفعل الإجتماعية في العالم الإسلامي) في مجلة الجمعية الملكية الآسيوية اكتوبر ١٩٢٤ .

والثقافية عامة لا في الآدب وحده فحسب . بل وفي مجالات المعرفة كافة كالطب والعلوم الطبيعية والفن والموسيقى وغيرها .

١١- القانـــون :

سبق لنا القول أن النظرة التقليدية كانت تقرن القانون بالقضاء، كما كانت تقرن التـعليم بـالنظم الدينيـة . لكن الواقـع أن صلة القـانون والقـضـاء بـالدين كـان أقل من المعتقد الشائع .

فـمـا لا شك فـيه أن المحاكم الوحيدة في المدن والتي كان لها القول الفصل والسلطة النظرية المطلقة والقضاء المقبول، هي المحاكم الشرعية التي يرأسها قاضي الشرع أو القائم مقامه . ولا شك أيضاً في أن الشريعة الإسلامية هي القانون الوحيد النافذ المفعول الواجب التطبيق . لكن مع صحة هذين القولين فإن الدارس ليدهش دون ريب حين يكتشف أن هذه المحاكم الشرعية لم تكن لتدعي للفصل في كثير من الخصومات في مجالات كبيرة مما نسميه «نطاق القانون» ذلك أن إنقسام المجتمع إلى جماعات صغيرة قائمة بذاتها منفصلة عن بعضها البعض، خلف معه عدداً مماثلاً من التشريعات المحلية التي تتمثل غالباً بالعرف والعادات للفصل في الخصومات بين أفراد تلك الجماعات . والتحقيق في هذا المجال يقتضينا درس ما لا عداد له من العادات المحلية والقواعد العرفية مما كان مطبقا وشائعا في عالم آسيا الصغرى في القرى والأرياف والمدن، وبين مختلف فئات السكان كأصحاب الحرف وأصحاب الصناعات، وهو أمر لم يسبق بحثه من قبل (١٠) . كما أن هذا البحث يقودنا إلى بحث آخر هو تنازع القوانين والأعراف الموضوعة مع الشريعة الإسلامية ومدى تأثر كل منهما بالآخـر.

وهناك استثناء آخر من سلطة المحاكم الشرعية يتمثل في السلطات الأستثنائية التي تمنح عادة وفي مناطق معينة لرجال الجيش ورجال الإدارة للفصل في القضايا الجزائية وايقاع العقاب – وقد يصل إلى حد الموت – وتنفيذه بحق المخالفين دون تدخل، وربما دون علم من القاضي ورجاله أو من أية هيئة قضائية أخرى، بل وربما من دون أية محاكمة أو مرافعة من أي نوع .

وأخيراً فإن التحقيق واجب أيضاً في تحري الفكرة العامة للقانون وطبيعته وفي سيكولوجية الإتجاهات العامة نحوها، وتطبيق القانون الفعلي .

وقد أثارت التطورات الأخيرة في نظرية القانون وتطبيقه خلال القرن التاسع

---

(١٠) توجد في اللغة الألمانية أبحاث مستفيضة عن الأعراف المحلية في اندونيسيا، أنظر مقالة بعنوان (احكام العادات) في الملحق للموسوعة الإسلامية .

عشر عددا من القضايا الإجتماعية المعقدة . فإن اقتباس الأفكار القانونية الغربية وما نتج عنه من تشريع القوانين العسكرية أولاً ثم القوانين المدنية والتجارية والجزائية، وما تلى ذلك من تبدلات جوهرية في أصول المحاكمات وتشكيل المحاكم وأساليب المحاكمة، كل هذا يتطلب تقييما صحيحا للعلاقات بين هذه المبادىء الدخيلة وبين القضاء الشرعي والقضاء العرفي، وللأثر الذي خلفته هذه التطورات في نظرة الجمهور إلى القانون وفي ظهور مفاهيم قانونية جديدة .

ومن أعمق آثار عمليات التطور والتغيير في النظم والتشريعات والأفكار القانونية ظهور طبقة اجتماعية جديدة بدأت تنمو ويتعاظم نفوذها بسرعة هائلة، وهي طبقة المحامين الذين تفقهوا في القانون وقاموا بممارسة تطبيقه فعلا والذين تثقفوا على الآراء القانونية الغربية فتشبعت أفكارهم بالأفكار الحديثة وسرعان ما أصبحوا طبقة اجتماعية مثقفة متميزة مرموقة المكانة واسعة النفوذ وقد خلّف ظهورها وما تركه من آثار كثيرة في الحياتين السياسية والإجتماعية مشاكل جديدة انضافت بدورها إلى ما كان يعجّ به المجتمع من مشاكل جسام فزادته اضطرابا وتخبطا .

***

هذه هي المباحث العشرة الرئيسية في خطة بحثنا وهي تشمل أهم القضايا التي أثرت في حياة المسلمين الإجتماعية وفي تطوّر أوضاعهم . ولكننا رأينا أن نضيف اليها البحثين التاليين تكملة لرسم المقطع العرضي للمجتمع الإسلامي طالما أن لهما بعض الأثر في الكيان الأجتماعي .

١٢ - الـــرق :

النقاط الهامة في هذا البحث ثلاث فقط وهي . منزلة الرقيق ووظائفهم في الإقتصاد القديم «خدماً في البيوت أو عمالاً أو جنوداً»، ثم الأثار الإجتماعية لأزالة الرق، وتطوّر نظرة الرأي العام له وثم أحكام الدين نحو الرقيق .

١٣ - الأقليات غير المسلمة :

ليست دراسة الوضع التقليدي لغير المسلمين في الأقطار الآسيوية الإسلامية بالقضية الهامة جدا بالنسبة إلى هذا البحث، فالأهم منها في هذا الصدد التحقيق في الوظائف والمهن وظروف العيش وأحوال الحياة والتنظيم الأجتماعي لمختلف الجماعات المسيحية واليهودية في الأقطار الإسلامية قبل القرن التاسع عشر وصلاتهم الإجتماعية والإقتصادية مع مسلمي تلك الأقطار من جميع الطبقات ومع السلطة الأدارية ومع

الدور التجارية الأوربية .

وكان أتصالهم الوثيق بالأوربيين خلال القرن التاسع عشر وأستعدادهم لتقبل الثقافة الأوربية والأستفادة من الأساليب الإقتصادية الحديثة، قد أتاح لهم مجالات جديدة للتأثير في الحياة العامة في مجتمعاتهم، ذلك أنه وسعً من جهة من نطاق نشاطهم وزاد من أهميتهم وخاصة في الحقلين التجاري والإقتصادي ومن جهة ثانية هيأهم لأن يكونوا واسطة غير مباشرة لنشر الثقافة والعلم الأوربيين . وقد سبق بحث هذا التداخل السياسي والإقتصادي بحثا جزئيا ولكنه ما زال يحتاج إلى تحليل أعمق لمداه وآثاره . ومن الجهة الثالثة، وبالنسبة إلى الجوانب السياسية من البحث وخاصة في السنين الأخيرة فإن في دراسة أسباب التوتر في العلاقات السياسية بين المسلمين وغيرهم ميداناً واسعاً ودقيقاً للبحث والتحقيق .

***

ان مجرد عرض خطة البحث هذه يكفي لأظهار سعة ميدانه وتخلف الدراسات الإجتماعية والتاريخية وبالتالي ابتسار أية دراسة توضع لتصوير التطور الأجتماعي في تركيا وأقطارها الآسيوية . إذ يتطلب القيام بمثل هذه الدراسة على الوجه الصحيح فرقة كاملة من المحققين يعملون لسنوات عديدة وعلى مراحل متعددة . وأول متطلبات البحث الصحيح هو الإنصراف إلى وضع دراسات خاصة Monography تتناول كل واحدة منها موضوعا معينا في مكان معين، وفي فترة معينة . وبالجمع بين نتائج هذه الدراسات وإمتحان أوجه الشبه بينها يمكن تتبع الروابط والصلات التي تربط بين المواضيع المختلفة .

وليست الأهمية في هذه الدراسات في جمع الحقائق والمعلومات وسردها فقط، وانما تكمن الأهمية الحقة لها في تبيان مقدار ارتباط هذه الحقائق بحياة الفرد وأثرها عليها ومن ثم في أثرها وأرتباطها في تطوير الجماعة ككل .

وعلى أساس هذه الأبحاث المتخصصة فقط يمكن السير بنجاح نحو تحقيق دراسة متكاملة في الموضوع تتناول حياة الجماعة وحياة الفرد معا .

لكن السرعة تضطرنا إلى تخطي هذه الشروط والإقدام على وضع هذه الدراسة، وذلك لأن أستباق الزمن عنصر هام في العمل، فإن الكثير من مواد البحث، سواء منها الروايات الشفوية أو الوثائق – النادرة أصلا – بدأت تتناقص وتضمحل سنة بعد أخرى وما تيسر منها الآن قد لا يتيسر بعد عشر سنوات، وما نفقده منها الآن قد يتعذر تعويضه بعد عشر سنوات، أما بعد عشرين عاما من اليوم فسيستحيل تعويضه بالمرة .

بقي علينا أن نشير إلى مكان دراستنا هذه من خطة البحث التامة، والمثالية الآنف ذكرها . فنقول أن كون الأولى لا تغطي إلاّ جزء من الثانية فأمر واضح لا يحتاج إلى شرح أو أعتذار . أما أي جزء منها فهو أمر تقرره ظروف العمل وأمكانياته .

فهناك نقاط كثيرة في كل مبحث من مباحث الخطة لا يمكن بحثها والتحقيق فيها الاّ محلياً، هناك في بلاد الشرق، وعن طريق المقابلات الشخصية وجمع الروايات المتناثرة والتنقيب عن المخطوطات المطمورة والتعمق في فهم الحياة الشرقية وأستيعابها . وهذا أمر يتعذر تحقيقه على من هم في مثل حالتنا ممن لا تتيسر لهم زيارة الشرق الاّ لماما ولفترات محدودة بله الأقامة فيه طويلا . لذا صار جلّ اعتمادنا على الآثار المطبوعة وبضمنها الآثار العربية والتركية كلما تيسرت لنا، مضافا إلى ذلك ما أمكننا جمعه من المعلومات بالأتصال الشخصي .

أما قيمة هذه المصادر وأبعادها فتختلف بإختلاف المصادر وبإختلاف البحث وبإختلاف الفترات الزمنية المدروسة، لذلك فإن سعة بحثنا وعمقه يختلفان تبعا لإختلاف هذه المصادر وهناك مباحث كاملة «وابرزها بحث الأسرة» تجنبناه كلياً تقريباً .

لكن هذا العجز عن الكمال، على عظمه، أمر لا يمكن تفاديه في دراسة مثل هذه تعتبر في الواقع دراسة رائدة . وأننا لنشعر بالغبطة والأرتياح ونحس بأننا أدينا الأمانة العلمية وحققنا هدف المهمة الملقاة على عاتقنا إذا ما أستطاع بحثنا هذا أن ينبه إلى أهمية الموضوع وأن يسهم في اثارة الهمم وفتح الطريق إلى دراسات أوسع وأوفى للمواضيع التي لخصناها آنفا .

هذه الملاحظات تصدق بصورة أوضح على محتويات الجزء الأول من هذا البحث فقد كان مما يعيق محاولتنا القيام بمسح كامل للنظم والمؤسسات الإجتماعية في الأمبراطورية العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر ويعرقلها انعدام الدراسات الوافية للمجتمعات الإسلامية الأولى وبالتالي عدم أضافة المعلومات المستقاة من مصادر القرن الثامن عشر لتكملة بنيان سابق موجود فعلا واضح الأسس .

وكان الأكثر تعقيدا من جميع ما تقدم، هو ضرورة تعيين نقطة البدء في هذا التحقيق بصورة واضحة بسبب النقص البالغ الذي كشفه لنا الأمتحان الدقيق في أخبار الرحالين في القرن الثامن عشر وفي الأحكام المتحيزة لكتاب القرن التاسع والمدافعين عن محمد علي باشا، وبسبب ندرة وتشتت المواد اللازمة لدراسة القرن الثامن عشر دراسة شاملة تحليلية موضوعية . وفي هذه المفازة من كثبان الرمال لن يجد الباحث موطىء قدم ثابت إلا في قطر واحد، هو مصر، حيث حظيت أحواله بما يقارب الوصف التام بفضل المجموعة القيمة من الأبحاث والرسائل التي أنكب على وضعها علماء الحملة الفرنسية عن أحوال ذلك القطر، والتي جمعت في أربع مجلدات

بعنوان «وصف مصر»، وقيمة هذه الأبحاث هي في الجمع الموفق النادر بين المواهب الفردية النابغة وبين الأتصال المباشر والوثيق بأحوال القطر المصري خلال الحملة الفرنسية الأمر الذي لا يمكن توقعه في مكان آخر . (١١)

والعمل الوحيد المقارب لهذا العمل هو كتاب «دوهسن» عن «تركيا» (١٢) والذي قدّم فيه أوصافا اكثر خارجية واكثر نظرية والذي لم تستطع كتب دي توت وثورنتن وغيرهم أن تضيف اليه شيئا ذا بال .

أما العراق وسوريا وفلسطين فلم تحظ بشيء من هذا القبيل الاّ في وقت متأخر جدا . وفي نقطة واحدة - هي وصف المجتمع الإسلامي .

ومع هذا فقد كان هؤلاء الكتاب جميعا - بما فيهم علماء الحملة الفرنسية - أفضل كثيراً من سواح القرن الثامن عشر ذلك لأن المجتمع الإسلامي كان مغلقا على نفسه وفي وجوه الأوربيين . ولم تكن طبيعة هذا المجتمع لتسمح بالأتصال الوثيق المباشر مع هؤلاء الاجانب . وللتغلب على هذه العقبة لم يكن لنا بد من الرجوع إلى المصادر العربية والتركية، ولأن السجلات الرسمية غير مصنفة وبعيدة عن متناول اليد فقد أضطررنا إلى الأكتفاء بالمصادر المطبوعة وهي على كل حال ليست وافية بالمرام .

وليس بين المصادر التركية التي رجعنا اليها ما هو قاصر على القرن الثامن عشر فقط، عدا كتابات بعض المؤرخين الرسميين الذين ينصرفون عادة إلى سرد الأحداث السياسية فقط . عدا عن أن مما يقلل من الأنتفاع منهم بل ويزهد فيهم اصطناعهم في الكتابة أسلوبا متكلفا تطغى فيه الصناعة اللفظية وتنسيق الكلام على كل ما عداه . وهذا مما دفعنا إلى الأعراض عنهم والأعتماد في تاريخ هذه الفترة على كتابين فقط وضعا في القرن التاسع عشر وعنهما نقلنا أغلب المعلومات ذات العلاقة ببحثنا، وأول هذين المصدرين هو تاريخ احمد جودت باشا (١٣) وثانيهما «الوقوعات» أي الأحداث للسيد مصطفى نوري باشا (١٤)، وكلا الكتابين وضعا بعد الأصلاحات التي قام بها السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٠) والتي غيّرت الكثير من معالم الحياة العامة في البلاد .

وقد أمدنا المجلد الأول - وهو الجزء التمهيدي - من كتاب جودت باشا، وكما أمدتنا الملاحق العديدة التي يحتوي عليها كتاب السيد مصطفى باشا بالكثير من المعلومات القيمة عن نظم الإدارة في العاصمة وفي الأقاليم وعن الجيش والبحرية

---

(11) Description de l'Egypt, Etat Moderne .

(12) M. D'Ohsson : Tableau General de L'empire Ottomam .

(١٣) أحمد جودت باشا : تاريخي جودت (١٢ ج) استانبول ١٣٠٥هـ .

(١٤) سيد مصطفى نوري باشا : نتائج الوقوعات (٤ ج) استانبول ١٣٢٧هـ .

وطبقة المتعلمين .

وقد كان هدف جودت باشا من وضع مقدمة كتابه مشابها لهدف دراستنا هذه وهو محاولة تحديد الأطار التاريخي الذي يستطيع أن ينطلق منه إلى وصف أحداث الفترة التي خصص لها بقية أجزاء كتابه، وهي الفترة التي تلي مباشرة فترة بحثنا هـذا .

وقد رسم هذا الأطار التاريخي وحدد حدوده بوصفه للفساد الذي استشرى في أجهزة الحكم العثماني منذ عهد أزدهار الأمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر وذلك تيسيرا لفهم الأحوال السائدة لتلك الأجهزة في القرن الثامن عشر، وهو نفس النهج الذي اضطررنا إلى اتباعه .

أما كتاب السيد مصطفى فهو تاريخ عام للأمبراطورية العثمانية منذ أول نشأتها، وقد الحق بكل جزء من أجزاء بحثه ملاحق متعددة تصف أنظمة الحكم وأجهزته على مر العصور وفي حالات قوتها وضعفها

وقد وضع الكتابان في زمن سابق بعيد عن زمن بحثنا هذا، وهذا البعد الزمني بحد ذاته يبرر – من جهة – الأخذ بوجهات نظر مؤلفيهما التي ربما سلّم بها من تبعهما من المؤرخين الأوائل دون جدال . ويجعلهما من الجهة الثانية ولقرب عهدهما من الفترة التي أرخا لها أكثر فهما وأصبح أدراكا لأحداث تلك الفترة من غيرهما من المؤرخين اللاحقين عليهما واذا ما بدا في كتاباتهما بعض الهوى والتحيز فمصدره حماسهما الشديدّ لحركات الأصلاح التي بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر والتي ربما أدت بهما إلى تلوين صور العصور السابقة له بألوان قاتمة جداً .

أما معلوماتنا عن القصر الهمايوني «قصر السلطان» فمصدرها تاريخ عطا وهو الآخر من مؤلفات منتصف القرن التاسع عشر أيضاً (١٥) . أما مصادرنا عن الحياة في المدن والأسواق التجارية فقد أعتمدنا فيها مصادر أحدث تاريخا وأولها مجموعة الشؤون البلدية لمؤلفها عثمان نوري والتي يضم مجلدها الأول وثائق من القرون السادسة عشر والسابعة عشر والثامنة عشر . (١٦)

ومن الأبحاث الحديثة الأخرى التي اعتمدناها كتاب «اقتصاديات القرية التركية»، لمؤلفه اسماعيل خسرو (١٧)، ويتضمن فصولا عن احوال الزراعة والمزارعين في الأناضول في العهد الأقطاعي .

---

(١٥) أحمد عطا طبا زاده : تاريخي عطا (٥ج) استانبول ١٢٩٣هـ .

(١٦) عثمان نوري أيرجن : مجلتي أموري بلدية – استانبول ١٩٣٢م .

(١٧) اسماعيل خسرو : تركيا كوي اقتصاد ياتي – استانبول ١٩٣٤م .

واعتمدنا كذلك على مجموعة من الدراسات الرسمية جمعها وقدّم لها السيد أحمد توفيق وتتألف مما يلي [١٨] :

- بلغاريا تحت الحكم التركي .
- العشائر التركية في الأناضول .
- الحياة في استانبول في القرن الثاني عشر للهجرة .
- الحياة في استانبول في القرن الثالث عشر للهجرة .

وبالأضافة إلى ما تقدم، نذكر أيضاً كتاب «الإسلام في الأناضول» للأستاذ كوبورلوزاده محمد فؤاد [١٩] . وهذا الكتاب وان كان دراسة لعهد ما قبل العثمانيين فأنه يتناول بالبحث أيضاً الطريقة البكتاشية وغيرها من الطرق الصوفية التي تركت اثرا عميقا في مجرى التاريخ العثماني .

واخيرا، ومع العلم بأن هذا السرد ليس جامعا مانعا، فيجب أن نذكر مجموعة القوانين المنشورة في المجلة التاريخية لمعهد التاريخ العثماني [٢٠] ومجلة البحوث الوطنية . [٢١]

وإذا رجعنا إلى اللغة العربية وجدنا المنشور فيها عن القرن الثامن عشر أقل مما تقدم بكثير، وأول ما يجب علينا الأشادة به في هذا المجال هو ذلك السجل الدقيق والوصف الصادق الأمين لأحوال العصر والبلاد الذي خطه يراع شيخ فاضل على جانب كبير من العلم والثقافة والأنصاف ذلكم هو تاريخ الجبرتي للشيخ عبدالرحمن الجبرتي [٢٢] . فقد سجّل هذا الشيخ في يومياته حوادث بلده التي عاصرها وتمتد من الفترة الأخيرة لحكم المماليك فأيام الأحتلال الفرنسي لمصر والى نهاية الخمسة عشرة سنة الأولى من حكم محمد علي باشا . ويقدم هذا الكتاب في شموله الواسع الكثير

---

(١٨) (أ) ترك اداره سنده بلغار ستان
(ب) اناضول ترك عشير تلري
(ج) هجره اون اكينجي عصر ده استانبول حياتي
(د) هجره اون اوجنجي عصر ده استانبول حياتي

(١٩) البروفسور محمد فؤاد كوبور لو زاده : اناضول ده اسلاميت، دار الفنون استانبول ١٩٢٢م .

(٢٠) Revue Historique : Institut d' Histoire Ottomane تاريخ عصماني انجومني مجموعة سي .

(٢١) Review of National studies مللي تتبع لر مجموعة سي .

(٢٢) عجائب الآثار في التراجم والاخبار للشيخ عبدالرحمن الجبرتي القاهرة .(اعتمدنا في الترجمة العربية على النسخة المحققة من حسن محمد جوهر وعبدالفتاح نجادي وابراهيم سالم . (٧ج) القاهرة ١٩٥٨-١٩٦٧م .(المترجم)

من التفاصيل الهامه جدا للباحث الاجتماعي في احوال ذلك العهد . ومع ان بعض أخباره قد لا تفهم تماما دون الرجوع إلى «وصف» علماء الحملة الفرنسية، فأنه من الجهة الثانية يكمّل ويصحّح الكثير مما ورد في كتابات العلماء الفرنسيين في «الوصف» .

ويلي هذا الكتاب أهمية كتاب معاصر آخر وضعه الأمير حيدر احمد شهاب عن تاريخ سورية [٢٣]، وهو - بطبيعة موضوعه - أقل شمولا من تاريخ الجبرتي ولكنه وبالنسبة إلى بحثنا هذا، يعنى بحوادث لبنان اكثر من عنايته بأخبار البلاد السورية في معناها الواسع . ولكنه مع هذا وذاك يحوي اضافة إلى آراء الكاتب نفسه، عددا كبيرا من الوثائق النافعة لنا في هذا البحث .

ولعدم وجود تاريخ مفصّل للأحوال الإجتماعية في سورية في ذلك العهد، لم نر بدّاً في سبيل تفهّم تلك الأحوال من الأستعانة بأثر من نوع آخر هو معجم لأعلام البلاد وأعيانها في القرن الثاني عشر للهجرة (١٦٨٩-١٧٨٦م) وضعه مفتي دمشق في ذلك الحين الشيخ محمد خليل المرادي المتوفي عام ١٧٩١م [٢٤] وإسلوب هذا الكتاب في الجمع والتدوين هو ذات الأسلوب التقليدي الشائع في الكتب العربية القديمة، ويضم بين طياته اكثر من ألف ترجمه من تراجم الرجال في مختلف العهود والبلدان وفي دروب الحياة المتعددة مع عناية خاصة بعلماء سوريا وأعيانها . وتتراوح الترجمة الواحدة فيه بين بضعة أسطر إلى عشر أو إثنتي عشرة صفحة .

وبالرغم من ضيق حدود الأستفادة من هذا الكتاب في بحث مثل بحثنا، فقد أمدنا وعلى غير المتوقع - بالكثير المنّوع من أوصاف الحياة الإجتماعية والعلمية والفكرية عن تلك الحقبة من الزمن وبصور اكثر وضوحاً وتألقا من كثير مما تحويه الآثار الوصفية الصرفة . على أن ما يؤخذ على أمثال هذه التآليف إنها تعنى - أكثر ما تعنى - بشؤون السياسة والحكم وتترك البحث في الكثير من أحوال المجتمع خارج نطاقها الأمر الذي يصعب على الباحث تعويضه لأنعدام السجلات الرسمية أو العائلية ولهذا السبب فسنظل لأمد طويل قاصرين عن الأحاطة بطبيعة علاقة الفرد بجماعته وبالجماعات الأخرى في المجتمع وكذلك علاقات تلك الجماعات المتعددة فيما بينها، وعلاقاتها بالنظام الأجتماعي العام ككل واحد .

ومهما يكن من واقع الحال، فأننا يجب أن نحمد لمجموع المراجع الأوربية والعربية والتركية فضلها الوافر إذ هيأت لنا السبيل للتعرف - قدر الأمكان - على

---

(٢٣) Le Liban a l' Epoque des Amirs Chehab لبنان في عهد الأمراء الشهابيين نشرة أسعد رستم وفؤاد البستاني (٣ مجلدات) بيروت ١٩٣٣م .

(٢٤) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي (٤ج) القاهرة ١٨٨٣م .

طبيعة الكيان الأجتماعي ومشاكله في مصر وتركيه في القرن الثامن عشر في حين لم يتيسر لنا ذلك بالنسبة للأقطار الأخرى، ولهذا فلم يكن أمامنا في الحال الحاضر إلا أن نعمد إلى أسلوب غير مباشر للنفاذ إلى فهم أحوالها الإجتماعية، وذلك اما بالتوسع بالمعلومات النزرة المشتتة التي بين أيدينا عن تلك الأقطار بمقايستها ومقارنتها بالأحوال الشبيهة لها في مصر وتركيا، وأما بدراسة التغييرات والمستجدات الطارئة على المجتمع واستخلاص الوقائع منها ثم السير بها القهقرى على هذا المنوال إلى العصور السابقة عليها .

وبسبب ندرة الأبحاث أو أنعدامها في هذا المجال، فيجب أن لا ينظر إلى بحثنا في المجلد الأول من هذا الكتاب الاّ على أنه عرض جزئي رائد لم تتيسر له الوثائق الكافية فظلت بالتالي تتخلله فجوات كبيرة نأمل أن نتلافاها أو بعضها في الأجزاء المتأخرة من هذه الدراسة . وأصدق ما تصدق هذه الملحوظة فعلى بحثين هامين هما الرقيق والنساء ومكانة كل منهما ووظيفته في المجتمع فقد طوينا الكلام عنهما الآن على أمل العودة إلى بحثهما بحثا أوفى وأكمل .

وختاماً نذكر أننا تعمدّنا أن يقتصر عملنا على طرح الحقائق وتبيان الوقائع والمعلومات التي توصلنا اليها، وأن نقاوم – ما وسعنا ذلك – اغراء الأرتفاع بالنقاش إلى مستوى فلسفي، ذلك لأن الدراسات الحديثة عن تاريخ تركيا ومصر في القرن الثامن عشر حافلة بالأحكام المتسرعة والآراء المبتسرة، وقد وقعنا نحن أنفسنا في شراك البعض منها في أول دراستنا للموضوع، لذلك كله وجدنا أن واجبنا الأول هو أن نعرض أمام الآخرين حقائق الموضوع التي توصلنا اليها والتي أدت بنا إلى نتائج جديدة مخالفة لما سبق الوصول اليه من قبل غيرنا، ومن جهة ثانيه فإن الصفة الرائدة لهذا البحث نبهتنا إلى خطل التسرع في الأحكام العامة في هذه المرحلة وما قد يجرّنا اليه من تورط في اخطاء جسام كالتي تورّط فيها غيرنا والتي نرجو أن نوفق إلى محوها أو تصحيحها .

المؤلفـــان

الفصل الأول

الامبراطورية العثمانية والشريعة الاسلامية

هدف هذه الدراسة تتبع مراحل التطوّر الذي احدثته الأفكار الغربية في المجتمع الإسلامي للأمبراطورية العثمانية (١) . ولهذا فإن أولى مستلزمات البحث في هذا الموضوع هو تعيين تاريخ بدء هذا التطوّر الخطير لنتمكن من ثم من مقارنة حال المجتمع قبل ذلك التاريخ بحاله بعده .

غير أن تحديد هذا التاريخ ليس بالأمر اليسير كما قد يبدو لأول وهلة . ذلك لأن الأمبراطورية العثمانية لم تكن مثل بلدان الشرق الاقصى مقطوعة الصلة كلية بالعالم الاوربي ولان بعض اجزاء الأمبراطورية العثمانية - بحكم موقعها الجغرافي - كانت اقرب جوارا إلى الغرب ومن ثم اكثر تأثرا به من بعض اجزائها الأخرى النائية، وأخيرا لأن عملية التطوّر بحد ذاتها كانت عملية بطيئة وطويلة نسبيا .

ففي أيام القوة والأزدهار جذبت الأمبراطورية العثمانية إلى الخدمة في صفوفها افواجا من الموظفين الأوربيين الذين حملوا معهم - ولا شك - عاداتهم وثقافاتهم الغربية الغريبة عن الثقافة الإسلامية السائدة في الأمبراطورية العثمانية آنذاك ومن البدهي أن تترك هذه اللقاءات بين الثقافات المختلفة آثارها في المجتمع الإسلامي وأن تكون بعض تلك الآثار واضحة ملموسة كما حدث مثلا في الأصلاحات التي أدخلت على تنظيم بعض أقسام القوات المسلحة في اوائل القرن الثامن عشر .

الا أن العمل الجاد والمنظم لأقتباس النظم والأساليب الغربية لم يبدأ إلاّ في أخريات ذلك القرن إذ لم يكن في الأمبراطورية العثمانية حتى ذلك الحين، وحتى بين ولاة الأمر أنفسهم من يشعر بالتخلف عن الغرب ومن ثم بضرورة محاكاته أو الأقتباس عنه . وكان هذا الشعور بالقناعة والرضى عن النفس ثابتا أصيلا ولم يكن ليتغير لو لم تأت عليه كوارث حربين طويلتين قاسيتين أمتدت أولاهما من عام ١٧٦٧م حتى عام ١٧٧٤م، وامتدت الثانية من عام ١٧٨٨م حتى عام ١٧٩٢م (٢)، وقد أحس السلطان منذ

---

(١) سميت الدولة العثمانية أو العصمانية بالتركية نسبة إلى مؤسسها عثمان ارطغرل بك، والنسبة اليها في التركية عصمانلي، وفي العربية عثماني، وقد اطلق العثمانيون اسم الامبراطورية على دولتهم في الأزمنة المتأخرة فقط وبتأثير من الكتّاب الاوربيين، وكانوا قبل ذلك يسمونها (الدولة العلية أو السلطنة السنية) وبالتركية (دولتي عليت أو سلطنتي سنيت) .

(٢) نشبت الحرب الأولى ١٧٦٧-١٧٧٤م بين روسيا والدولة العثمانية، وقد تخللتها فترات هدوء ومفاوضات ثم انتهت بمعاهدة قينارجة (٢١تموز/يوليو / ١٧٧٤م) وكانت مجحفة للعثمانيين

بدء أولى الحملتين بالحاجة إلى النصح والعون فالتفت إلى بعض الأوربيين المقيمين في عاصمة ملكه يسألهم الرأي والمشورة في شؤون الحروب القائمة .

وقد كان هذا الأمر من السلطان «بدعة» لا سابقة لها ومع أنه كان حدثا عابرا قصير الأمد ضيق المدى إلا أنه كان نذيرا بالغ الدلالة على ما ستحمله الأيام القابلات من تطورات خطيرة . ولأهمية هذا الحدث بالذات فقد آثرنا أن نفرد لدراسته فصلا لاحقا في هذا الكتاب وأن نكتفي بهذه الأشارة العابرة اليه في هذا المسح التمهيدي لأوضاع المجتمع العثماني لما يصح أن يسمى «بالفترة النقية» أي الفترة الخالية من الأثر الغربي .

ولهذا السبب فقد أخترنا فترة السلم الطويلة السابقة على أعلان الحرب على روسيا عام ١٧٦٧م نقطة البدء لبحثنا هذا، وكانت فترة السلم هذه طويلة حقا لم يسبق لها نظير – وخاصة في أوربا – إذ دامت زهاء الثلاثين عاما .

وكانت رقعة الأمبراطورية العثمانية خلال هذه الفترة قد بلغت ذروة التوسع والأمتداد فكانت في أوربا تضمّ شبه جزيرة البلقان بأكملها حتى نهر الدانوب (بأستثناء بعض القلاع في البانيا)، كما تضمّ البوسنة وأمارات مولدافيا، وولاشيا وبيسارابيا وشواطىء البحر الأسود الشمالية بكاملها بما في ذلك شبه جزيرة القرم . وكانت بلاد الأمبراطورية في قارة آسيا تضمّ آسيا الصغرى وأرمينيا وكردستان العربية ثم العراق وبلاد ما بين النهرين وسوريا والأحساء والحجاز واليمن . أما في افريقيا فكانت تضمّ مصر وطرابلس وتونس والجزائر ثم ينضاف إلى كل ما تقدم جزيرتا قبرص وكريت وجزر البحر الأيجي . وكانت قد ضمّت اليها من قبل – ضمّا ما زال أسميا – كلا من هنغاريا وترانسلفانيا وبودوليا وجورجيا وداغستان وشروان وقسما من أذربيجان . (٣)

إذ اعترفوا فيها باستقلال القرم التي ما لبثت روسيا ان احتلتها وضمتها إلى املاكها .
أما الحرب الثانية (١٧٨٨ – ١٧٩٢) فقد اعلنتها الدولة العثمانية ضد روسيا ولكن سرعان ما انظمت امبراطورية النمسا إلى الحرب ضد العثمانيين، ولكن الصلح تم مع النمساويين في صيف ١٧٩١م في حين استمرت الحرب مع الروس إلى عام ١٧٩٢م (المترجم)

(٣) لا بد من التعريف الوجيز ببعض الأسماء الجغرافية الواردة في هذا الكتاب :

أ) البوسنة : ويسميها الاتراك «البوشناق» وهي الآن احدى جمهوريات يوغوسلافيا وعاصمتها سيراجيفو، والتي انطلقت منها شرارة الحرب العالمية الأولى .

ب) مولدافيا : ويسميها الاتراك الافلاق او الفلاخ، وهي تقع اليوم في رومانيا .

جـ) والشيا : وتسمى بالتركية البغدان وهي المنطقة الشرقية من رومانيا والتي تضم العاصمة بخارست .

د) بساربيا : ويسميها الاتراك بوجاق وهي منطقة في الاتحاد السوفياتي على الحدود مع رومانيا وضفاف البحر الاسود .

الى جانب هذا فأن الأمبرطورية العثمانية كانت قد استعادت عام ١٧١٨م إلى ملكها بلاد المورة التي كانت قد استولت عليها امارة البندقية عام ١٦٠٩م كما أستعاد العثمانيون عام ١٧٣٩م من الأمبراطورية النمساوية بعض الأراضي التي كانوا قد خسروها عام ١٧١٨م وتشمل بعض الأراضي حوالي بلغراد وقسما من واليشيا .

ومن جهة أخرى فقد أستعادت روسيا - لأمد قصير - السيطرة على قلاع آزوف على البحر الأسود فأنفتح لها بذلك الطريق إلى البحر إلا أنها عادت واضطرت إلى التنازل عنها ثانية للعثمانيين بمقتضى معاهدة بروت عام ١٧١١م . واخيرا فأن الصفويين ملوك ايران استطاعوا في مطلع القرن السابع عشر احتلال بغداد ثم اضطروا إلى الجلاء عنها بعد زهاء الخمس عشرة عاما .

وبمقارنة الأجزاء التي فقدها السلطان بتلك التي ظلّت تمحضه الولاء نجد الأولى صغيرة الرقعة نسبة للثانية . لكن هذه الخسائر وان كانت صغيرة ومؤقته فأنها كانت- وخاصة في أوربا - نذرا بالغة الدلالة على اتجاه مستقبل الأحداث فيها .

ينضاف إلى هذا أن الأمبراطورية لم تكن على نسق واحد من التماسك والأرتباط في كل اجزائها بل كانت بعض تلك الأجزاء أضعف أرتباطا بها من بعضها الآخر كما كانت تبعية بعض الأجزاء اليها تبعية أسمية فقط . وترد بعض أسباب عدم الانتظام هذا إلى اختلاف الأحوال وتباين الظروف التي ضمّت بها البقاع المختلفة إلى الأمبراطورية ثم إلى اختلاف الظروف والأحوال السياسية التي تلت ذلك في كل بقعة على حدة . كما ويمكن رد بعض تلك الأسباب إلى احكام معينة في الدين الإسلامي كانت تبيح بعض المرونة في طبيعة علاقة اجزاء الأمبراطورية بها وببعضها والبعض الآخر .

فالواقع أن الدين الإسلامي كان الأساس الذي قامت عليه الأمبراطورية، واليه تدين بالكثير من أسباب وجودها واستمرارها . كما تدين بتوسعها إلى ما كانت تلهمه أحكامه ومبادؤه لقادتها وأولي الأمر فيها من ايمان بضرورة الجهاد لنشر راية الإسلام وتوسيع رقعته . وعلى هذا فمن الواجب أن نعرج على هذه الأحكام لنتعرف على خصائصها وشمولها ومدى تطبيقها . وأول هذه الأحكام هو أن العالم داران : دار الإسلام ودار الحرب .

وأهل دار الإسلام هم - بالبداهة - المسلمون المؤمنون الذين يفرض عليهم

هـ) الصرب : الاقليم الشمالي من يوغوسلافيا وتقع فيه بلغراد .

و) ترانسلفانيا : ويسميه الاتراك اردل وهو المنطقة الشرقية من رومانيا .

ز) بودوليا . اقليم يقع غرب اوكرانيا في الاتحاد السوفياتي .

ح) آزوف : ويسميه الاتراك ازاق، وهو الخليج الواقع شمال البحر الاسود . (المترجم)

الأيمان الصحيح وجوب توسيع رقعة دارهم على حساب دار الحرب . أما أهل دار الحرب فئتان : أهل الكتاب والكفار . (٤)

فأما الكفار فلا خيار لهم إلا الدخول في دين الإسلام أو القتل . أما أهل الكتاب، وهم حصرا اليهود والنصارى والمجوس (٥) فلهم الأحتفاظ بدياناتهم الأولى كما أن لهم حق التمتع برعوية الحاكم المسلم على أن يدفعوا له مقابل هذه الأمتيازات ضريبة معينة هي الجزية .

والحكم الثاني من أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الصدد يقسم الناس إلى فئتين : أحرار ورقيق . ويكون الرق بالولادة أو بالأكتساب، وهذا يعني أن أهل دار الإسلام قد يولدون أرقاء ولكن لا يجوز البتة أسترقاقهم مسلمين كانوا أو من أهل الكتاب . وأرباب الرقيق مندوبون إلى عتق عبيدهم وهذا ما تقضي به مكارم الأخلاق على الرجل الكريم . كما وأن لهم ايضا أن يبيعوا رقيقهم أو يستبدلوا به غيره أو يشتروا رقيقا جديدا لكن كل المسترقين الجدد يجب أن يكونوا من أهل دار الحرب غير المسلمين .

هذه بعض أحكام الشريعة الإسلامية وهي القانون العام والمقدس للمسلمين،

---

(٤) ليس المقصود بتقسيم البلاد إلى دارين دار الاسلام ودار الحرب، اقرار حالة الحرب والقتال واستمرارها . ففي القرآن الكريم آيات صريحة في ايثار السلام على الحرب إلا أن يكون هناك عدوان فلا بد من خوض الحرب ردا للمعتدين .
ويترتب على قيام الحرب تقسيم البلاد من حيث علاقتها بالحرب القائمة قسمة ثنائية أو ثلاثية . فهما داران دار للأسلام ودار للحرب في التقسيم الثنائي، وتضاف اليهما دار العهد على التقسيم الثلاثي . أما دار الإسلام فهي التي تطبق بها نظم الإسلام الدينية والسياسية وتشمل جزيرة العرب وما فتحه المسلمون من البلدان وتسمى دار العدل لوجوب التزام الحكام فيها العدل المطلق بين الناس وتعتبر هذه الدار وطن المسلمين والذميين والمستأمنين لانها اقليم الدولة ذات السلطة المركزية الموحدة . أما دار الحرب فهي الدار الأجنبية التي لا تسود فيها احكام الإسلام ايا ما كانت نظمها السياسية والقانونية والدينية ويسمى رعاياها «حربيون» إلا أن يعقدوا مع المسلمين ميثاقا فيدعون «معاهدون» .
ويراد بدار العهد - على التقسيم الثلاثي - البلاد التي لم يظهر عليها المسلمون وعقد اهلها معهم الصلح على خراج يؤدونه عن ارضهم وليس عن جزية تؤخذ عن رؤوسهم لانهم ليسوا في دار الإسلام، ويفضل الآخذون بالتقسيم الثلاثي الحاق دار العهد بدار الإسلام لأن أهل العهد صاروا بعقد الصلح من أهل الذمة فلهم اذن ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين . وفي هذا خلاف بين الفقهاء، ليس هذا محل شرحه . (المترجم)

(٥) اغفل المؤلفان الصابئة، فقد جاء في الآية : «ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس ان الله يفصل بينهم يوم القيامة ان الله على كل شيء شهيد .» صدق الله العظيم، سورة الحج آية ١٧ .

وكان رجال الدين قد جمعوا احكامها وبوّبوها خلال القرون الأولى من الإسلام بالأستناد إلى نصوص القرآن الكريم وسنة الرسول وصحابته والأجماع . إلا أن هذا لم يمنع من ظهور خلافات في الرأي بين المسلمين من أول الأمر مصدرها خلافات قانونية وفقهية وسياسية حول فهم بعض النصوص وتأويلها أو حول بعض الشعائر الدينية وطرق ادائها وقد أدت خلافات الرأي هذه وانحياز كل فئة من المسلمين إلى رأي معين منها وتعصبها له إلى ظهور العديد من الفرق والطوائف والمذاهب المتباينة بل والى ظهور المدارس المختلفة ضمن المذهب الواحد . ولهذا لا بد لنا من الألمام بهذه المذاهب الماما عاجلا لنتبين منها الرأي الذي كان سائدا في الأمبراطورية العثمانية .

كانت غالبية المسلمين منذ فجر الإسلام من أهل السنة الذين كانوا يرون أنفسهم الأتباع الأصليين للدين الحق وكان معارضوهم الوحيدون أول الأمر والفئة الكبرى الثانية في الإسلام هم الشيعة أي حزب علي بن أبي طالب ابن عم النبي (ص) وصهره .

وقد كان الخلاف بين هاتين الفئتين سياسيا بقدر ما كان دينيا . فكان الخلفاء الأمويون والعباسيون، أي خلفاء الرسول في امامة المسلمين، من السنة في حين لم يقدّر للشيعة – حتى أوائل القرن العاشر الميلادي مع استثناء بسيط – تحقيق اهدافهم السياسية لذلك اصطبغ التشيع بالمعارضة السياسية الثورية ومن ثم استهوى المستضعفين والمظلومين والناقمين على الحكم القائم في جميع العصور .

وفي خلال القرنين العاشر والحادي عشر استطاعت الحركة الثورية الشيعية أن تشق لها طريقا واسعا بين جماهير المسلمين . وفي هذه الفترة ايضا تصدعت الوحدة الإسلامية كلية بظهور عدة أسر حاكمة سنية جديدة تتصارع على الحكم فيما بينها كما ازدادت الدعاوى الشيعية ضراوة في حين ظهرت للوجود بين أوساط السنة والشيعة على حد سواء طريقة دينية جديدة تتسم بالزهد والغموض وهي التي تعرف بأسم (الصوفية أو التصوف) . (٦)

وخلال هذه الفترة بدأت بعض القبائل التركية تنساب من موطنها الأصلي في آسيا الصغرى إلى بلاد فارس وغيرها من بلدان الخلافة العباسية . وكانت غالبية تلك القبائل حديثة عهد بالإسلام دخلت فيه ولكنها ظلت – بحكم حياتها القبلية – تحتفظ بالكثير من طقوسها الوثنية الأولى . وقد استهوى المذهب السني هذه القبائل فأخذت به ولكن «سنيتها» هذه كانت في الواقع تصطبغ بالكثير من الألوان الشيعية والصوفية القويــــة .

وكان السلجوقيون ابرز هذه القبائل التركية وقادتها في هجرتها من مواطنها

(٦) انظر الفصل ١٣ من المجلد الثاني من هذا الكتاب .

في اواسط آسيا الصغرى إلى تخوم بلاد الخلافة . وقد أخذت هذه الأسرة على عاتقها مهمتين كبيرتين أولاهما انقاذ الخلافة العباسية من سيطرة الأمراء غير السنيين الذين اخضعوها قرابة قرن من الزمان إلى تبعية مشينة . وثاني المهمتين اعادة توحيد العالم الإسلامي أو غالبيته تحت ظل حكومة سنية صرفة .

ولأن الأسرة السلجوقية تعتبر – بحكم انبثاقها من آسيا الوسطى – هي الأصل الذي تفرع منه آل عثمان . لهذا فأن اعتناق السلاطين العثمانيين المذهب السني كان جزءاً من التركة التي أورثهم اياها السلجوقيون . وسنلاحظ فيما بعد أن الأقوام تركية اللسان في المجتمع العثماني ظلت تميل بدرجات مختلفة تبعاً لطبقاتها الأجتماعية نحو النزعات الصوفية الغامضة التي راقت من قبل لأجدادهم الغزاة الأتراك الأوائل وظلت من بعد ذلك تستهوي الباب اخلافهم من بعدهم . على أن الحكومة العثمانية ظلت من الجهة الثانية تقف دائما موقفا حازما صارما ضد الأفكار المتطرفة وخاصة بعد القرن السادس للهجرة حين قامت في بلاد فارس دولة شيعية .

وكان قد انقضى على ظهور الإسلام حوالي الستة قرون وبدأت احكام الشريعة الإسلامية تفقد بالتدريج الشيء الكثير من مرونتها . فقوام التشريع الإسلامي أمران أولهما تحديد أصول الأحكام أي مصادرها وثانيهما تفسير تلك الأصول .

والمصدران الأولان الرئيسان للشريعة هما القرآن الكريم والسنة النبوية (٧). وقد أوشك منذ نهاية القرن التاسع وبداية القرن العاشر أن يتمّ تدوين الحديث والسنة وجمعها في مجموعات اعتبرت هي المراجع الفقهية الأصلية . كما ظهرت في الوقت نفسه التفاسير المهمة للقرآن والحديث، وبطبيعة الحال، فأن آراء المفسرين ووجهات نظرهم في فهم النصوص وشرحها لم تتفق دائما في كل المسائل فكان من نتيجة ذلك أن تشعبت الآراء وتعددت الأجتهادات ولكنها انتظمت اخيرا في مذاهب أربعة كبرى

(٧) مصادر التشريع الاسلامي، باتفاق الكثرة الغالبة من الفقهاء، هي الكتاب والسنّة والاجماع والقياس والاجتهاد . عدا عن مصادر أخرى اختلف فيها منها المصالح المرسلة وسد الذرائع والاستصحاب وغيرها . وقد اصطلح اكثر المحدثين على ترادف السنّة والحديث في المعنى، وذهب آخرون إلى ان السنة هي ما اثر عن النبي (ص) من قول او فعل او تقرير . والحديث هو السنّة القولية فقط . وذهب جماعة من الفقهاء إلى ان السنة تشمل ما اثر عن الصحابة والتابعين من فعل وتقرير في حين ذهب فقهاء الشيعة الامامية إلى ادراج مرويات آل البيت عليهم السلام واحاديثهم في مدلول السنة، فكانت السنّة عند الأمامية هي قول المعصوم نبيا كان ام اماما، ولان العصمة – في رايهم – لم تثبت للصحابة من غير آل البيت كما ثبتت للائمة من آل البيت المطهرين المكرمين، لذلك فقد استبعدت الامامية اقوال الصحابة وفعالهم من مدلول السنة . وقد ذهبنا إلى المعنى الاول فقط، وهو كون الحديث والسنّة كلمتين مترادفتين لمعنى واحد هو كل ما اثر عن النبي (ص) من قول او فعل أو تقرير . (المترجم)

أعتبرت هي المذاهب السنية الكبرى، وظلت كذلك حتى يومنا هذا رغم ما كان ينشب بين هذه المذاهب من خلاف شديد وجدال عنيف .

وقد أختار السلجوقيون لأنفسهم من أول الأمر المذهب الحنفي، وهو اكثر هذه المذاهب مرونه وتحرراً، ثم ورثه عنهم سلاطين آل عثمان – فيما ورثو عن السلجوقيين – وجعلوه المذهب الرسمي لدولتهم . ومع أن المذاهب الثلاثة الأخرى ظلت قائمة تمارس نشاطها ولها اتباعها إلا أن التفسير الحنفي للأحكام الشرعية كان هو المقبول رسميا . وقد تقبّل العثمانيون هذا المذهب على أساس أنه نظام قانوني شامل كامل ثابت غير قابل للتحوير والتطوير . وقد أغلقوا ابواب هذا البنيان الفقهي الهائل دون كل اجتهاد أو تفسير جديدين بالفتوى الشهيرة «اجتهاد قابي سي قابان دي» أي أن باب الأجتهاد مسدود . وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر وضعت اللمسات الأخيرة التي أتمت هذا البنيان الصلد وأقفلت عليه ابوابه واكسبت الفقه الحنفي شكله الثابت الدائم بظهور كتابين فقهيين هما «الدرر» و«ملتقى الأبحر» (٨) اللذين جمعا وصنفا آراء فقهاء الحنفية السابقين كافة وفتاواهم .

الا أن الشريعة الإسلامية ليست مجرد أحكام عبادات كما هو شأن القوانين الكنسية المسيحية، وانما تقوم إلى جانبها قوانين مدنية وضعية لتنظيم الشؤون الدنيوية، فالإسلام شريعة شاملة لشؤون الدين والدنيا معا . قامت على أسس من تقاليد الحياة في المجتمع الإسلامي الأول التي سرعان ما بدأت تتطور وتتغير وتختلف عن تقاليد المجتمعات الإسلامية الجديدة التي بدأت تظهر للوجود منذ أيام الفتوحات الإسلامية الكبرى في صدر الإسلام والتي أستمرت تتغير وتتطور وتتجدد سراعا على مر الأيام بأستمرار اتساع رقعة الإسلام ومجاورته لأمم غريبة عنه ودخول أقوام جديدة فيه.

ومن ناحية ثانية فأن الشريعة الإسلامية لم تعن بوضع الأحكام المفصّلة لكثير من شؤون الحياة بل تركت تنظيم هذه الشؤون إلى اجتهاد أولي الأمر والرأي والى العرف السائد في الجماعة وكلاهما يتغير بتغير الزمان والمكان . فلما تبوأ آل عثمان عرش السلطنة أقاموا لدولتهم نظاما حكوميا على شيء كثير من التنظيم والأحكام لم يعرف له نظير عند من سبقهم من دول الإسلام . وقد أدى هذا التنظيم إلى انقسام المجتمع العثماني إلى فئات متمايزة تبعا لقربها أو بعدها من مركز الحكم . وكان مركز الفرد في المجتمع وعلاقته بالحكومة تتكيف تبعا لأنتسابه إلى هذه الفئة أو تلك . وعلى هذا فقد كان لا بدّ من وضع وتوضيح الأسس العامة للنظم الإدارية الجديدة كما كان

---

(٨) درر الحكام في شرح غرر الاحكام – تاليف محمد بن فرامرز، المعروف باسم ملا خسرو، المتوفي عام ١٤٨٠م . وكتاب ملتقى الابحر – تاليف ابراهيم ابن محمد الحلبي المتوفي عام ١٥٤٩م .

لا بدّ من تنظيم الحياة الأجتماعية الجديدة وتحديد الحقوق والواجبات بين أفراد هذه الفئات وبين الحكومة من جهة وبين بعضها والبعض الآخر من جهة ثانية بل وحتى بين أفراد الفئة الواحدة ايضا، كما كان لا بدّ من تعيين المركز القانوني والرتب والأمتيازات والمكافآت بل وحتى نوع اللباس للعاملين في الحكومة أو في خدمة السلطان .

وقد بادر السلطان إلى إصدار أوامره لتنظيم هذه الأمور وكانت أوامره هذه تصدر على شكل قوانين يسمى الواحد منها «قانون نامه» وكان من المسلم به ان هذه القوانين السلطانية ما هي إلا مجرد تعليمات لا تهدف إلا إلى تفصيل ما أوجزته الشريعة من أحكام، أو إلى تنظيم ما غفلت عن ذكره وتنظيمه من شؤون الدنيا والحكم. وهي بالتالي تشريعات وضعية لن تسمو إلى مقام الشريعة الإسلامية وقدسيتها ولن ترقى إلى مضاهاتها في قوة احكامها وشمولها بله مخالفتها أو نسخها أو الحلول محلهـا . (٩)

ولهذا فقد حرص السلاطين دوما على إضفاء الشرعية على قوانينهم هذه، وقد أفتى لهم بذلك فقهاء دولتهم إذ اعتبروا هذه القوانين مستمدة من احكام الشريعة فهي بالتالي جزء منها طالما انها صدرت من السلطان وهو أمام المسلمين وطالما أن الشريعة قد فوّضت الأمام أن ينظر في مصالح الناس ويرعاها وفوضته لتحقيق ذلك أن يجتهد رأيه في كل ما يحقق النفع العام للجماعة ولا يخرج عن أحكام الشريعة .

ولم تكن قوانين السلطان لتزيد في الواقع عن تدوين وجمع أوامر السلطان اليومية في تصريف الشؤون العامة وما تعورف على اتباعه من طرق وأساليب في تدوير أمور الحكم والسياسة . وقد انضاف اليها ايضا تدوين بعض العادات المتعارف عليها قبل الفتح العثماني في بعض رقاع الأمبراطورية .

وعلى هذا فأن القانون لم يخرج عن هدف الشريعة في تعيين حقوق الرعية وواجباتها وحماية مصالحها عن طريق تدوين تلك الأعراف والعادات السائدة وتشريعها، إلا أن قوانين السلطان لم تجمع وتدّون كل الأعراف والعادات السائدة في الجماعة بل ظلّ الكثير من السائد منها لم يدّون ولم يشرّع . وهذه وان لم تكن ملزمة قانونا إلا أنها كانت تؤثر كثيراً على أحكام القضاء . ومن كل هذا نرى أن الدولة وان اغلقت باب الأجتهاد رسميا إلا أن ضغط الظروف الطارئة والأحوال المستجدة ومتطلبات الحياة قد اضطرت الجماعة إلى ابقاء هذا الباب مواربا بعض الشيء لينفذ اليها منه بصيص من الرأي ونور الهداية والأرشاد . وأوضح ما يدلل على صحة هذا

---

(٩) وعلى هذا فقد ورد في ديباجة القانون نامة الذي اصدره السلطان سليمان العظيم ما يلي :
« قانون نامه ي سلطاني دركي شرعي شريف موافقتي مقرري اولب – أي القانون السلطاني الموافق لاحكام الشرع الشريف» .

الأمر ظهور طبقة جديدة خاصة من رجال الدين مهمتها الأفتاء فيما يعرض عليها من مسائل خاصة وعامة . وفتاوى هذه الطبقة وان لم تتعدى تبيان الرأي في مدى موافقة القضايا المعروضة امامها لأحكام الشرعية أو مخالفتها لها، إلا أن مجرد ظهور هذه الطبقة وأستمرار الجماعة في استشارتها فيما يشكل عليها من أمور الدين والدنيا ثم التزامها بآرائها يدلان دلالة كافية على وجود الحاجة اليها والى عدم وفاء النصوص القانونية القائمة بكل متطلبات الحياة الجديدة للجماعة . وبنتيجة هذا فقد أخذ مكان هذه الطبقة يرتفع ونفوذها يزداد وبدأ رجال الأفتاء بالتدريج يتبوؤن نفس المركز ويتمتعون بنفس الأمتيازات التي كانت لأسلافهم من الفقهاء القدامى العظام رغم عدم اعتراف أو عدم رغبة رجال الأفتاء بالأعتراف لأنفسهم بهذه المكانة . ولكن اقبال الجماعة على الأنتفاع من آرائهم ثم جمعها وتدوينها يدل على اصالة احكامهم وعلى أنها تكوّن ثروة جديدة تضاف إلى احكام الشريعة تستحق أن تسترشد بها الجماعة وتنقلها للأجيال القادمة من بعدها لتنتفع بها ايضا .

وحين بدأ العثمانيون فتوحاتهم في بلاد الإسلام لم يكن امامهم من احكام الشريعة ما ينظمّ هذه الأمور، فالشريعة الإسلامية لم تتطرق إلى احكام فتح المسلمين لبلاد غيرهم من المسلمين ذلك لأنها تنظر إلى بلاد الإسلام على أنها وحدة سياسية شاملة متمثلة في الخلافة . وقد ظلّ الإسلام فعلا وحدة سياسية واحدة معترفا بها وحتى في الأيام الأخيرة، حين تفككت عرى هذه الوحدة فقد ظلّت السيادة العامة للخلافة العباسية معترفا بها – اسميا على الاقل – من الجميع فيما عدا الاطراف النائية من بلاد الإسلام كالأندلس مثلا . ولهذا فقد غفل أو تغافل فقهاء السنة عن ذكر احكام فتح المسلمين لبلاد اخوانهم في الدين إلا ما كان من اعترافهم بالأمر الواقع واشتراط أن يكون المتسلط الجديد سني المذهب . وقد قاربت الدولة العثمانية أن تكون هي الدولة الإسلامية الجامعة وخاصة بعد أن ضمّت اليها بلاد الخلافة العربية .

أما الفتوح الإسلامية في اوربا فقد كانت لها قواعدها المقررة من قبل والتي تقوم على أسس من سوابق التوسع الإسلامي خارج الجزيرة العربية . وعلى هذا الأساس أنقسمت التوسعات الإسلامية الجديدة في اوربا من حيث الإدارة ونوع الحكم إلى قسمين رئيسين حيث ما أمكن ذلك . القسم الأول : ويقع تحت الإدارة العثمانية المركزية مباشرة . والقسم الثاني : ويدفع الجزية محتفظا بادارته المحلية الخاصة به .

وقد كانت جميع الممتلكات العثمانية في اوربا من ضمن القسم الأول بأستثناءات ثلاث كانت تقع ضمن القسم الثاني وهي جمهورية دوبروفنيك أو راكوزا(١٠)

---

(١٠) راكوزا – هي مدينة دوبروفنيك على ساحل البحر في يوغوسلافيا، وكانت قبلا، (١٤٠٣–١٨٠٩م) عاصمة لجمهورية ارستقراطية .

والامارتان الرومانيتان مولدافيا ووالِيشيا .

وكانت جمهورية دوبروفنيك تدفع الجزية دون أن تتدخل الحكومة العثمانية في ادارة شؤونها الداخلية . واما الجمهوريتان الرومانيتان فكانتا تدفعان الجزية ايضا إلا أن ادارة كل منهما كانت بيد موظف كبير تعينه الحكومة المركزية ويسمى فويفودا أو حسب دار . وقد تمّ العمل بهذه الطريقة في هاتين الأمارتين مؤخرا وكان المتبع فيهما قبل ذلك وحتى عام ١٧١٦م هو أن يجتمع ملاكو الأراضي في كل منهما «واسمهم البايار» وينتخبوا من بينهم حاكما عليهم هو «الفويفودا Voyvoda» ثم يرفع قرارهم إلى العاصمة استانبول للموافقة عليه فقط . إلا أن العثمانيين اكتشفوا أن هؤلاء الحكام المحليين قد ضلعوا مع الروس ضدهم خلال الحرب التركية الروسية التي انتهت عام ١٧١١م لذا فقد ابطلوا نظام الأنتخاب وصارت الحكومة المركزية في العاصمة تعين لهما الولاة من قبلها مباشرة . وكان العثمانيون يختارون هؤلاء الولاة من الأعيان البارزين من العائلات اليونانية القاطنة في حي الفنار في استانبول . وقد استبعد المسلمون كلية عن التعيين في هذه المناطق إلا بعدد محدود جدا في بعض الحاميات العسكرية على الحدود حيث تعسكر دائما قطعات عسكرية كبيرة يستلزم وجودها تعيين عدد من الموظفين المدنيين هناك .

وكان للخانات في شبه جزيرة القرم وضع آخر مختلف لأن القرم كانت بلدا اسلاميا قبل أن يضمه العثمانيون إلى امبراطوريتهم . فلما فتح الأتراك القسم الجنوبي من شبه الجزيرة في القرن الخامس عشر ألحقوه بالإدارة المركزية مباشرة . أما باقي اقسام شبه الجزيرة والتي تشمل رقعة كبيرة من الوطن الأم فقد كانت تحت حكم الخانات التتار الذين كانوا يعترفون للسلطان بالسيادة الأسمية عليهم، وكان العثمانيون من الجهة الثانية يكنّون الكثير من التجلة والأحترام للأسرة الحاكمة هناك وهي أسرة خانات آل كيرى لكونهم فرعا من سلالة «الخيمة الذهبية» (١١)، أي أنهم ينحدرون من صلب جنكيز خان القائد المغولي المشهور الذي ينتهي اليه – بشكل أو آخر – نسب آل عثمان ايضا . وعلى هذا فقد كان من المتفق عليه أن يرث هؤلاء الخانات عرش السلطنة العثمانية إذا ما انقطعت سلالة آل عثمان . وان يكن هذا أمرا مستحيل الوقوع بالنسبة إلى قانون الوراثة العثماني البالغ التعقيد .

غير أن الحكم الذاتي الخاص لم يقتصر على ما ذكرنا من البلدان الأوربية فحسب بل كان يتمتع به على قدم المساواة مع خانات القرم دايات تونس والجزائر

---

(١١) الخيمة الذهبية اصطلاح اطلقه الغربيون على مجموعة القبائل التترية المغولية التي اجتاحت شرقي اوربا في القرن الثالث عشر، وقد اطلقت هذه التسمية عليهم نسبة إلى خيمة فخمة كبيرة عليها علامات من الذهب يسكنها حفيد جنكيز خان في غزواته في اوربا (المترجم) .

وطرابلس الغرب في شمال افريقيا من جهة وشرفاء مكة في الحجاز من الجهة الثانية . وكان هؤلاء جميعهم ينتخبون لمناصبهم محليا ثم يقرّ السلطان هذا الأنتخاب وكانوا من جانبهم يقرّون له بالسيادة والولاء .

ولم تكن هذه البلدان لتدفع للسلطان جزية أو ضريبة ما . بل على العكس كانت تتلقى منه الهدايا والهبات، وكانت هباته للدايات متقطعة وبالمناسبات وعلى شكل أسلحة وعتاد . أما بالنسبة إلى أشراف مكة - والذين يتمتعون بمركز رفيع ممتاز لا بسبب تاريخهم الطويل في حكم مكة قبل الفتح العثماني بقرون فحسب بل بسبب عراقة نسبهم المتصل بالرسول عليه السلام، فقد كانت هداياه لهم سنوية منتظمة يرسلها اليهم مع قوافل الحجاج كل عام . (١٢)

---

(١٢) نقل ادناه مقتطفات من رسالة بعثها السلطان محمد الفاتح إلى شريف مكة المكرمة بمناسبة فتح القسطنطينية يبشره بالفتح، ويطلب منه الدعاء ويرسل له هدايا من الغنائم .. فمما جاء في الالقاب : (.. مطلع لوازم العز والتمكين مظهر مآثر الملك والدين، فلذة اكباد الرسول، زبدة احفاد البتول، امير المسلمين، وولي المؤمنين، خلاصة اولاد شفيع المذنبين، وهو السيد الشريف .. فقد ارسلنا هذا الكتاب مبشرا لما رزق الله لنا في هذه السنة من الفتوح التي لا عين رأت ولا اذن سمعت، وهي تسخير البلدة المشهورة بقسطنطينية .. فالمأمول من مقر عزتكم الشريفة ان يبشر بقدوم هذه المسرة العظمى والموهبة الكبرى سكان الحرمين الشريفين، والعلماء والسادات المهتدين، والزهاد والعبّاد والصالحين والمشايخ الامجاد الواصلين، والائمة الاخيار المتقين، والصغار والكبار اجمعين، المتمسكين باذيال سرادقات بيت الله الحرام، التي هي كالعروة الوثقى لا انفصام لها، والمشرفين بزمزم والمقام والمعتكفين في قرب جوار رسول الله عليه التحية والسلام، داعين لدوام دولتنا في العرفات، متضرعين من الله نصرتنا، وافاض الله علينا بركاتهم .. ورفع درجاتهم ..

... وبعثنا مع المشار اليه هدية لكم خاصة الفي فلوري من الذهب الخالص التام الوزن والعيار، المأخوذ من تلك الغنيمة، وسبعة الآف فلوري أخرى للفقراء، منها الفان للسادات والنقباء، والف للخدام المخصوصة للحرمين، والباقي للمساكين المحتاجين في المكة المعظمة والمدينة المنورة، زادهما الله شرفا . فالمرجو منكم التقسيم بينهم بمقتضى احتياجهم وفقرهم وتحصيل الدعاء منهم لنا، دائما باللطف والاحسان ان شاء الله تعالى، والله يحفظكم ويبقيكم بالسعادة الابدية والسيادة السرمدية إلى يوم الدين ..)

وقد اجاب الشريف المشار اليه السلطان محمد الفاتح برسالة جاء فيها، بعد ذكر وصول الرسالة والرسول قوله : «وفتحناها بكمال الادب وقراناها مقابل الكعبة المعظمة بين اهل الحجاز وابناء العرب، فراينا فيها من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين، وشاهدنا من فحاويها ظهور معجزة رسول الله خاتم النبيين، وما هي إلا فتح القسطنطينية العظمى وتوابعها التي متانة حصنها مشهورة بين الانام وحصانة سورها معروفة عند الخواص والعوام، وحمدنا الله بتيسر ذلك الامر العسير وتحصيل ذلك المهم الخطير .. (عن كتاب ساطع الحصري «البلاد العربية والدولة العثمانية» - ولزيادة الاطلاع على تاريخ شرفاء مكة تراجع ترجمتنا لكتاب امراء مكة تأليف دي كوري - المترجم)

وكان للمدينة المنورة وهي ثاني المدن المقدسة في الحجاز حكومتها الخاصة بها وكانت تناط دائما بالبارزين من القادة الخصيان السود في قصر السلطان .

وكانت هناك مناطق أخرى تقطنها قبائل شبه رحالة في كردستان والبانيا أنيطت ادارتها إلى رؤساء تلك القبائل .

وما عدا هذه الأستثناءات وبأستثناء مصر ذات الوضع الخاص ايضا فقد كان الحكم في بقية بلدان الأمبراطورية يسير على نمط مركزي واحد . فكان حكام الولايات والسناجق يعينون ويبعثون اليها من استانبول لفترة محدودة من الزمان . ومع هذا فأن الواقع أن سلطة الحكومة المركزية على كثير من البقاع الآسيوية خلال الفترة التي يشملها بحثنا في هذا الكتاب لم تكن لتزيد عن السلطة الأسمية إلا قليلا . ولكننا نرى تأجيل الكلام في هذا الموضع إلى حين البحث عن الإدارة في الأقاليم بصورة مفصلة ولن يتيسر لنا هذا إلا بعد أن نصف هيكل الإدارة المركزية في العاصمة مبتدئين برأسها ومحورها وهو السلطان نفسه .

****
****
****
****
****
*****
***
*

الفصل الثاني

الخلافة والسلطنة

ان ما يحمله الحكّام العثمانيون بل وجمهور المسلمين قاطبة للشريعة الإسلامية والتراث الإسلامي عامة من التجلة والاحترام يدفعانهم إلى الحرص كل الحرص على اتبّاع احكام الشرع والألتزام به في كل تصرفاتهم، وعلى تحري التوفيق والملائمة – ولو بالظاهر فقط – بين هذه الأحكام ومختلف شؤون الحياة . ولهذا يتحتم علينا أن نتعرف – باديء ذي بدء – على التعاليم والمثل التي جاء بها هذا المصدر السامي، وأثرها في كل وجه من وجوه الحياة الأجتماعية للمسلمين . ولا ريب في أن هذه الضرورة تكون أظهر وأوجب حين تتناول دراستنا وظائف «الحاكم» في الإسلام الذي كان يتركز في شخصه ومركزه «الفكر السياسي الإسلامي» نظرية وتطبيقا .

ورثت السلطنة العثمانية تراث تسعة قرون من «تاريخ الحكم الإسلامي» تأثّر مفهومه خلالها بالنظم الفارسية القديمة وبالتقاليد العربية وبسنة الرسول (ص) في حكومته بالمدينة وبآراء أرسطو وأفلاطون ثم بأجتهاد فقهاء السنة ونظرياتهم واخيرا بالمقتضيات العملية التي تحتمها الممارسة الفعلية لشؤون الحكم والأدارة . وقد ترك كل طور من هذه الأطوار طابعه الملحوظ في مشتجر الآراء والنظريات التي أحاطت بالحكم دون أن تغيّر في جوهره شيئا ذا بال .

كانت حكومة النبي محمد (ص) في المدينة تمثل مرحلة انتقالية من نظام الحكم القبلي إلى النظام الملكي بمعناه الصحيح . وقد كان الحكم في جزيرة العرب قبل الإسلام قبليا تتركز السلطة فيه في أيدي شيوخ القبائل ورؤسائها، وكانت مهمتهم الرئيسية فض المنازعات بين افراد قبائلهم عن طريق التحكيم وتطبيق العرف العشائري دون أن تكون لهم سلطة التنفيذ لا في السلم ولا أثناء الحرب . (١)

أما حكومة النبي (ص) فقد كان القضاء من أسسها أيضاً، غير أن قضاءه

---

(١) لعل الأقرب إلى الصواب هو أن سلطة رؤساء القبائل كانت تنفيذية بالدرجة الأولى . فهم القائمون على شؤون القبيلة وتدبير امورها وحفظ النظام فيها ايام السلم وهم قادتها اثناء الحروب والغزوات . اما القضاء في القبيلة فقد يناط بواحد – قد يكون هو الرئيس نفسه – أو اكثر من كبارها ومن ذوي الحكمة والدراية من العارفين بماضيها وايامها وتقاليدها واعرافها . وهؤلاء هم الذين ينظرون في النزاعات بين الافراد، ويطبقون عليهم «العرف السائد» ان وجد، أو يشرعون للحالات المستجدة عرفا جديداً أو يحكمون به تاركين أمر تنفيذ الحكم إلى الرئيس وبالقوة احيانا أن ابى المتنازعان او احدهما الرضوخ له رضاء . (المترجم)

(ص) لم يكن عرفاً موضوعاً وإنما كان الهاماً من وحي السماء . والى جانب القضاء فقد انفرد «عليه السلام» بمهمة التشريع أيضاً وكان تشريعه احكاما سماوية تنزل عليه بالوحي بوصفه رسول الله والمبلغ لكلماته . واضافة إلى هاتين الصفتين فقد نهض الرسول بسلطة التنفيذ أيضاً . وكان جمع القضاء والتنفيذ معا بيد الرسول حدثا جديدا وتطورا بالغ الأهمية في نظرية «الحكم» وقد زاد من أهميته وخطره استمرار خلفاء الرسول – حكام المسلمين – من بعده، بالجمع بين هاتين الوظيفتين وممارستهما. اما حركة التشريع فقد توقفت بانقطاع الوحي عن المسلمين بوفاة الرسول (ص) . وكان الرسول حال حياته قد أكمل دينه وأرسى احكامه وما لبثت هذه الأحكام أن حلّت محل القواعد العرفية القبلية المتفرقة وغدت هي الشريعة أو القانون العام المقدس للمسلمين في بلاد العرب ثم بلاد الإسلام كافة .

ولم يكن في مقدور خلفاء الرسول تغيير هذه الأحكام أو تعديلها بل أن حق الأجتهاد في تفسير هذه الأحكام وشرحها أخذ يخرج بالتدريج من أيدي الخلفاء ويناط أمره – قبل غلق باب الأجتهاد – بالعلماء والفقهاء من رجال الدين بوصفهم المريدين والقيمين على تراث محمد (ص) الروحي – أي القرآن والسنّة النبوية . (٢)

وحين قامت الخلافة العباسية في العراق في اواسط القرن الثامن الميلادي كان الفصل بين هذه الأختصاصات قد أصبح تقليدا ثابتا وان حاول بعض خلفاء بني العباس تحدى العلماء لأثبات حقهم في تفسير احكام الشريعة . الا أن العلماء وقفوا دون ذلك ونجحوا في الحفاظ على حقهم في هذا الشأن وأنفرادهم به . لكن الخلفاء العباسيين – من الجهة الثانية – فاقوا من سبقهم من الخلفاء بالحرص على تمسكهم بزمام السلطتين التنفيذية والقضائية وحصرهما بأيديهم وكان سبيلهم إلى الأولى تركيز مهام الأدارة والحكومة بأيديهم ومباشرتهم لها شخصيا أو أشرافهم عليها في الأقاليم اشرافا مباشرا وقويا . اما سبيلهم إلى حصر السلطة القضائية فكان في استئثارهم بحق تولية القضاة في مختلف انحاء البلاد وفي جلوسهم انفسهم مجلس القضاء ثم في بعثهم سنّة فارسية قديمة هي انشاء «ديوان المظالم» وهو أشبه بمحكمة عليا يجلس فيها الخليفة ليسمع ويفصل في ظلامات الناس وشكواهم من عماله وقضاته .

وفي هذه الحقبة بالذات وضعت النظرية الكلاسيكية للخلافة، التي حددت بشكل نهائي نظرة الإسلام إلى علاقة الراعي بالرعية . ولعلاقة هذه النقطة بالذات بتطورات القرن التاسع عشر فأننا سنخصها بشيء من التفصيل .

---

(٢) مما تختلف به النظريات الشيعية عن هذه النظرية قولها باستمرار سلطة التشريع وحق الاجتهاد بالإمام المعصوم من احفاد الرسول (ص) من ابنته فاطمة الزهراء وزوجها ابن عمه علي بن أبي طالب .

ومن المهم أن نلاحظ أن فقهاء السنّة الذين قننوا - ان صح هذا التعبير - شروط الخلافة واحكامها لم يتيسر لهم من التحرر والأنطلاق ما يهيؤهم لأنتهاج سبل البحث القويم وهو استقراء المصادر واستخلاص احكامهم منها بتجرد تام . بل كانوا على العكس من هذا مثقلين مقيدين بما ورثوه من آراء ومعتقدات وبالظروف السائدة في عصرهم . فقد اضطروا - من جهة - إلى التغافل عن التطور التاريخي للمجتمع بسبب عقيدتهم الدينية ومن ثم وجوب تجنب الوصول إلى أية نتيجة تدين الجماعة بالخروج عن أحكام الشريعة السماوية والا أصبحت كل تصرفاتهم القانونية باطلة شرعا . ومن جهة ثانية فقد دفعتهم نفس الأسباب إلى التملص من بيان رأيهم في الأمور التي لمّا تقع بعد . وعلى ذلك - وهذه نقطة هامة لفهم التطورات اللاحقة - فإن النظرية السنية طغت عليها صفة التبرير للأوضاع السائدة في حينها مهما يكن واقع تلك الأوضاع .

وزبدة آرائهم في الخليفة والخلافة أو الإمام والإمامة هي أن الخليفة حارس الدين والشريعة والمنفذ لأحكامهما وأن وجود الإمامة بين المسلمين واجب شرعي وفرض ديني ونظام الهي وان كان طريق اختيار الإمام عملاً من اعمال البشر (٣) . ولكونها واجبة شرعاً فأن طاعة الخليفة واجبة على كل المسلمين وجوب طاعة الشرع دون مناقشة أو جدال الا ما خرج به الإمام عن احكام الدين . وكما أن الشرع واحد لا يتعدد فكذلك الإمام واحد في عصره ولا يجوز تعدده . (٤)

اما ما يشترط توفره في الخليفة فهو أن يكون رجلا حرا بالغا سليم البدن

---

(٣) لا يشترط لصحة انعقاد الإمامة اشتراك جمهور الأمة في الاختيار وانما يكفي أن يتولاه نفر من اهل الحل والعقد كما وتنعقد الإمامة بعهد الإمام من قبله، وفي كلا الحالين تؤخذ البيعة للإمام الجديد من رجال الدولة وفضلاء الامة وذوي المكانة فيها . «انظر الهامش رقم ١٤ في ادناه - المترجم» .

(٤) جوّز بعض الفقهاء الثقاة ممن جاءوا بعد القرن الرابع الهجري وجود اكثر من إمام واحد في وقت واحد، إذا كانا في بلدين بعيدين عن بعضهما البعض بحيث لا يمكن لاحدهما بسط سلطانه على الآخر . انظر اصول الدين للبغدادي ص ٢٧٤ ومقدمة ابن خلدون . ويضيف المترجم: ان نص البغدادي المشار اليه هو كما يلي : اختلف الموجبون للإمامة في عدد الأئمة في كل وقت . فقال اصحابنا لا يجوز ان يكون في الوقت الواحد إمامان واجبا الطاعة . وانما تنعقد إمامة احدهما في الوقت، ويكون الباقون تحت رايته، وان خرجوا عليه من غير سبب موجب فهم بغاة . الا أن يكون بين البلدين بحر مانع من وصول نصرة اهل كل منهما إلى الاخرين، فيجوز لاهل كل واحد منهما عقد الإمامة لواحد من اهل ناحيته .

وقالت الشيعة لا يجوز ان يكون في الوقت الواحد إمامان ناطقان، ويصح ان يكون في الوقت إمامان احدهما ناطق والاخر صامت .. الخ .

تلاحظ مقدمة ابن خلدون .

والحواس على جانب من الورع والتقوى وذا علم وبصيرة بأحكام الدين والشرع (٥) قادرا على ادارة شؤون الدولة وتدبير أمور الحرب . ويضاف إلى هذه الشروط أن يكون الإمام من قريش وهو امتياز رفيع تتمتع به هذه القبيلة وأتفق عليه بالأجماع لم يشذ عنه الا فقهاء معدودون (٦) وللخليفة أن يفوّض أهل الكفاية والقدرة بعض سلطاته لتدوير شؤون الدولة . الا أن هذا التفويض لا يعفيه من مسؤوليته العامة عن شؤون الحكم والعباد .

واخيرا فقد أجاز الفقهاء عزل الخليفة إذا فسق أو جار أو كفر لأن عمله هذا أخلال بالعقد المفترض قيامه بينه وبين رعيته يحلها عن طاعته ويجيز لها الخروج عليه(٧) . الا أن الفقهاء امتنعوا بكل لباقة عن تسمية المحكمة أو الهيئة التي تقرر ادانته وتفتي بعزله ولكنهم اضطروا – على كره بيّن منهم – إلى الأعتراف بالقوة

---

(٥) هذا اوسع ما اعترف به الفقهاء للخلفاء من حق في الفتوى والاجتهاد، الا انه حق مشروط بشروط اخرى . اما ممارسة الخليفة للسلطات الروحية فامر لم يقره بل ولم يفكر في امكانه احد من الفقهاء السنة . وقد حاول بعض السلاطين الزمنيين في اخريات عهد الدولة العباسية طرح هذه الفكرة، الا انها قوبلت بالرفض والاعراض التامين من الخليفة نفسه ومن علماء الديـــن.

(٦) الواقع ان شرط النسب القرشي في الإمام اهم الشروط واقواها، وعليه انعقد اجماع الفقهاء – ما عدا الخوارج – ومصدر هذا الشرط، ما روي عن الرسول (ص)، علما بان السلاطين العثمانيين المتاخرين ادعوا الخلافة وهم لا من قريش ولا من العرب – المترجم .

(٧) هذا صحيح في حال الكفر فقط، وعلى هذا اجماع الفقهاء كافة، والذي يجب ملاحظته هنا أن هذه الحالة افتراض نظري بحت، فما من خليفة جهّر بالكفر أو أرتد عن الإسلام مهما بعد عنه في سلوكه وتصرفاته . اما إذا فسق الخليفة أو جار فقد انفردت – الشيعة – ومعها المعتزلة والقدرية – بوجوب عزله . اما مذاهب السنّة الأربعة فقد أجمعت على عدم الخروج عليه ونبذ طاعته خشية الفتنة وانتشار الفساد وأكتفت بالقول بوجوب الدعاء له بالصلاح والرشاد .
والأمر الغريب حقا أن نرى الفقهاء يتشددون في نواقص البدن التي توجب خروج الإمام بها عن الإمامة كفقدانه أحدى ذراعيه أو أحدى عينيه بل وأنثييه وذكره ونراهم من جانب آخر يتوسعون في اباحة الفسق والفجور له توسعا – في رأينا – غير محمود ولا معقول فذهبوا إلى «عدم جواز عزله وان أخذ الأموال ظلما وجار وشرب الخمر وزنى وأتبع الغلمان مع اعتقاده أنه حرام» . «اصول الدين للقاضي أبو اليسر البزودي ص ١٩١ القاهرة ١٩٦٣» . و «وجه قول عامة أهل السنّة والجماعة «بما جاء اعلاه» اجماع الأمة فانهم رأوا الفسّاق أئمة . فأن اكثر الصحابة كانوا يرون بني أمية وبني مروان أئمة حتى كانوا يصلّون الجمعة، والجماعة خلفهم ويرون قضاياهم نافذة . وكذا من بعدهم يرون خلافة بني العباس واكثرهم كانوا فسّاقا» . «المصدر نفسه ص ١٩١) .
وأقصى ما ذهب اليه المذهب السني من التشديد في هذه المسألة ما روى عن الشافعي أنه قال: «أنه – الإمام – لا يخرج من الأيمان بالفسق والجور كما هو المذهب المرضي الا أن عنده أن

والغصب والتسلط وسائل مشروعة لخلع الخلفاء والأستيلاء على السلطة . وكانوا جد أمينين ومنصفين مع أنفسهم ومع الناس حين اعترفوا بأن فتوى الخلع لا قيمة ولا نفاذ لها الا بمقدار ما يسندها من قوة السلاح . (٨)

وعلى كل حال فأن مبدأ مسؤولية الخليفة ومن ثم عزله لم يبق على اطلاقه هذا

الفاسق لا يصلح للقضاء والإمام أقضى القضاة فلا يصلح للإمامة فينعزل» «المصدر نفسه ص.١٩٠» .

وكان الماوردي مؤلف الأحكام السلطانية، وهو من فقهاء الشافعية أيضاً أصرح من هذا وأجهر في الحق قولا إذ قال «ص ١٧ من كتابه أعلاه» : «وإذا قام الإمام بحقوق الأمة .. وجب له عليهم حقّان الطاعة والنصرة ما لم يتغير حاله والذي يتغير به حاله فيخرج به عن الإمامة شيئان احدهما جرح في عدالته والثاني نقص في بدنه . فأما الجرح في عدالته وهو الفسق فهو على ضربين، احدهما ما تابع فيه الشهوة، والثاني ما تعلق بشبهة . فأما الأول منهما فمتعلق بأفعال الجوارح وهو ارتكابه للمحظورات واقدامه على المنكرات تحكيما للشهوة وانقيادا للهوى، فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها . فاذا طرأت على (من) انعقدت إمامته خرج منها .. وأما الثاني فمتعلق بالأعتقاد المتأول بشبهة تعترض فيتأول لها خلاف الحق فقد اختلف العلماء فيها، فذهب فريق إلى أنها تمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها ويخرج بحدوثه منها لأنه كما أستوى حكم الكفر بتأويل وغير تأويل وجب أن يستوي الفسق بتأويل وغير تأويل .. وقال كثير من علماء البصرة أنه لا يمنع من انعقاد الإمامة ولا يخرج منها كما لا يمنع من ولاية القضاء وجواز الشهادة» – المترجم .

(٨) الماوردي – الأحكام السلطانية ص ٣٢ . المترجم – والنص المشار اليه هو : ... واما امارة الأستيلاء التي تعقد عن اضطرار فهي أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة امارتها ويفوّض اليه تدبيرها وسياستها فيكون الأمير بأستيلائه مستبدا بالسياسة والتدبير والخليفة بأذنه منفذا لأحكام الدين ليخرج من الفساد إلى الصحة ومن الحضر إلى الأباحة . وهذا وان خرج عن عرف التقليد المطلق في شروطه واحكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية ما لا يجوز أن يترك مختلا مدخولا وفاسدا معلولاً . فجاز فيه مع الأستيلاء والأضطرار ما أمتنع في تقليد الأستكفاء والأختيار لوقوع الفرق بين المكنة والعجز . والذي يتحفظ بتقليد المستولي من قوانين الشرع سبعة اشياء فيشترك في التزامها الخليفة الولي والأمير المستولي، ووجوبها في المستولي اغلظ «ويعد ان يعدها يستمر بالقول» فان كملت فيه شروط الاختيار كان تقليده حتما استدعاء لطاعته ودفعا لمشاقته ومخالفته، وصار بالاذن له نافذ التصرف في حقوق الامة واحكام الملة وان لم يكمل شروط الاختيار في المستولي جاز للخليفة اظهار تقليده استدعاء لطاعته وحسما لمخالفته ومعاندته، وكان نفوذ تصرفه في الاحكام والحقوق موقوفا على ان يستنيب الخليفة فيها من قد تكاملت فيه شروطها ليكون كمال الشروط فيمن اضيف الي نيابته جبرا لما اعوز من شروطها في نفسه فيصير التقليد للمستولي والتنفيذ من المستناب، وجاز مثل هذا وان شذ عن الاصول لأمرين احدهما ان الضرورة تسقط ما اعوز من شروط المكنة، والثاني ان ما خيف انتشاره من المصالح العامة تختلف شروطه عن شروط المصالح الخاصة .. وقد عاش الماوردي بين عام ٣٦٤ – ٤٥٠هـ، أو عامي ٩٧٥ – ١٠٥٨م . (المترجم) .

بل أعتوره الكثير من التقييد والتحديد فقد كانت الرعية تحمل حملا على الرضى بالإمام وتمنع من نبذ طاعته والخروج عليه، حتى وأن جار وبغى . وقد وجد هذا الرأي سندا له في قول يعود تاريخه إلى القرن الهجري الأول وينسب إلى الإمام حسن البصري رواه عن الرسول (ص)، قال الرسول (ص) : «لا تعصوا أولي الأمر منكم فأن عدلوا فلهم الأجر وعليكم الشكر . وأن بغوا فعليهم الوزر وعليكم الصبر فهو امتحان من الله يبتلى به من يشاء من عباده، فعليكم أن تتقبلوا امتحان الله بالصبر والأناة لا بالثورة والغيظ» (٩) .

وهكذا تبدو الخلافة من خلال نظريات الفقهاء وكأنها حكومة فردية مطلقة . فالخليفة حر لا سلطان لأحد على تصرفاته، طالما كان يؤديها كما يجب ولا تقف في وجهه الا أحكام الشريعة التي تخضعه لسلطانها وترسم له قواعد الحكم وحدوده دون أن يقدر على تعديلها أو حتى الأجتهاد في تفسير أحكامها . الا أن التسيب السياسي وفقدان وسائل الرقابة والحساب على اعمال الخليفة الكيفية – عدا اللجوء إلى قوة السلاح – جعلتا من نظرية الفقهاء عن العقد الثنائي بين الخليفة والرعية مجرد عمل اكاديمي صرف واقامتا بدلا عنه حكما مطلقا لا يحده الا قيام ثورة مسلحة ضده .

وقد ظهر مع بدء حركة التقنين الفقهي عامل جديد ربما كان له أقوى الأثر في تأكيد صفة الحكم الفردي هذه . وهذا العامل هو بعث العمل ببعض التقاليد القديمة وابرزها العادات والتقاليد «الملوكية» التي كانت شائعة في الأمبراطورية الفارسية القديمة . إذ كانت هذه التقاليد تفصل بين الملك والرعية بهوة واسعة لا سبيل إلى اجتيازها . كما كانت تتبنى نظرية الحق الألهي للملوك بأجلى صورها واقواها لا يحد

---

(٩) كتاب الخراج لابي يوسف ص ١١، وقد وضع هذا الرأي بشكله التام في الفقه السني من قبل الاشعري «حوالي عام ٣٠٠هـ» حيث قال : «إننا نرى وجوب طاعة الإمام ونرى خطأ من يرى لنفسه الحق في عصيانه والخروج عليه مهما كانت حججه ومبررات عمله «دي. لي. ماكدونالد – تطور الفكر الديني الإسلامي – ص ٢٩٨» .

ويضيف المترجم إلى ما سبق قوله . ان اجماع الفقهاء السنة كاد ان ينعقد على اعتبار الغلبة بالقوة وسيلة مشروعة للوصول إلى الإمامة والخلافة منذ ان بدأ بسلوك هذا الطريق معاوية بن ابي سفيان، فاغتصب الخلافة بالحيلة والغلبة، واستاثر بها وجعلها وراثية في بنيه وآله . «انظر هامش رقم ٧ في اعلاه» .

وقبل الاشعري «٢٧٠ – ٣٣٠هـ» روى عن الإمام احمد بن حنبل «١٦٤ – ٢٤١هـ» انه قال في رواية عبدوس بن مالك العطاري : «من غلب عليهم (على المسلمين) بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماما برا كان او فاجرا» . وقوله أيضاً في رواية ابي الحرث – في الإمام يخرج عليه من يطلب الملك فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم : تكون الجمعة لمن غلب .» «انظر الاحكام السلطانية للقاضي ابي معلى الفراء ص ٥ والمعتمد في اصول الدين له أيضاً» .

منه الا الردة والعصيان (١٠) . وقد أثّر هذا العامل في انتشار بعض العادات في مظاهر الحياة اليومية ومنها احتجاب الخلفاء .

لكن أثره الأكثر وضوحا يبدو في العديد من كتب الأدب التي كتبت بالعربية تتضمن وصايا للأمراء في اصول الحكم والأدارة وفي رسوم القصور وحياتها (١١) ولهذه الكتب نفع كبير في بحثنا هذا لأنها تمثّل ما يمكن أن نسميه «آداب السلوك العامة» للطبقة الحاكمة، وهي بالتالي تعكس لنا صورا حقة لآراء تلك الطبقة وأفكارها وانماط حياتها .

ومع الأعتراف بما لهوى الكاتب وميوله من أثر في تغيير الكثير من معالم الصورة الا أن هناك بعض الخطوط والملامح القوية الواضحة التي لا تستطيع أن تغيرها أو تطمسها الأضواء أو الظلال . وهذه هي بغيتنا التي يصح أن نتخذها حجر الزاوية في بحثنا هذا .

وبأستقراء هذه الكتب نخرج بمفاهيم جديدة في نظرية الحكم، فالسلطة الزمنية ضرورة اجتماعية لكونها السبيل الأوحد لحفظ النظام الأجتماعي والقضاء على الفوضى والفساد . وقيام هذه السلطة فريضة واجبة وطاعة أولي الأمر جزء من الأيمان. والملك هو القاضي الأول والمنفذ الأول في الجماعة . والملك الصالح هو من تتوفر فيه صفتان : العدل والبذل «وعظمة الملوك في جودهم ونبلهم في عفوهم ودوامهم في عدلهم». ونشر العدل وان كان يقوم من الناحية المثالية على أسس من الدين والأخلاق . الا أن الدافع اليه في واقع الأمر هو خشية الحاكم أن يخسر عرشه آجلا أم عاجلا ان جار وبغى .

والبذل هو – عماد الملك وأساسه وتاجه وحليته – وهو أوسع معنى من الكرم الذي، يعني مجرد الرغبة في الصرف . ان البذل هنا يعني امتناع الحاكم عن خزن الأموال وتكديسها ووجوب انفاق كل ما لديه منها على أن ينصب الأنفاق بالدرجة الأولى على الجيش فأن «عدو الملك ثروته، وسنده جنده» وان زادت الأولى ضعفت الثانية.

وتجري في ثنايا كتاباتهم نغمة اعتذار وتبرير . فالملوكية يجب أن تكون كيت وكيت . ولكن الواقع المؤسف أن الحكومة القائمة ما هي الا توفيق ركيك بين الكمال المثالي والقصور البشري ولا مبرر لقبولها الا لأن بديلها الفوضى الشاملة . لذا فعلى

---

(١٠) انولد : الخلافة ص ٤٨ وما بعدها، وكذلك تريستنسين / الامبراطورية الساسانية «كوبنهاجن ١٩٠٧ ص ٧٩ – ٨٠» .

(١١) من هذه الكتب ما ترجمه ابن المقفع عن الهندية والفارسية وعيون الاخبار لابن قتيبة وسراج الملوك للطرطوسي، وكيمياء السعادة للغزالي .

المرء أن يصبر على مساوىء الحكام فالسلطة كالغيث الذي يحيي الأرض والزرع والناس ولكنه قد يعود بالضرر والدمار على المدن والقوافل في البر والسفن في البحر «وقد قيل أن ظلم ستين سنة خير من ساعة فتنة» .

هذه الواقعية الصارمة التي تتخلل هذه النصوص والتي تبدو وكأنها أقرب إلى تفكير المشركين المادي منها إلى مثالية الإسلام الروحية وجدت سندا لها وتعبيرا قويا عنها في كتاب يعد من أهم كتب السياسة في الشرق وضعه واحد من أشهر وزراء المسلمين وظلّ الكتاب طيلة خمسة وعشرين جيلا مصدرا ودليلا للأراء السياسية للحكام الأتراك والفرس . ذلكم هو كتاب «سياسة نامة» الذي وضعه الوزير السلجوقي نظام الملك (١٢) ولخصّ فيه لسيده السلطان ملك صالح شاه السلجوقي «الذي حكم من ١٠٧٢ - ١٠٩٢م» احداث التاريخ وعبره ثم صاغ له في عدد من الوصايا والحكم القواعد العملية الصالحة لأقامة نظام حكم مكين للدولة . وهو نظام ملك محوره وقوامه «البادشاه» تحيط به طبقات الرعية . فالبادشاه هو المركز ويليه الطبقة الثانية وهم رجال الأقطاع أي طبقة الأرستقراطية العسكرية المسلطة بحكم السيف على رقاب العباد وهي ترتبط دوما وابدا بشخص الباد شاه . وتلي ذلك الطبقة الثالثة وهي طبقة الموظفين المدنيين والدينيين وهم أدوات البادشاه - في الأدارة والقضاء والتنفيذ - ثم تأتي الطبقة الرابعة والأخيرة وتتكون من جمهور الناس ممن نسميهم - دافعي الضرائب - ولم يذكر المؤلف - ولعل الأمر لم يخطر له ببال - شيئا عن حقوق هذه الطبقة تجاه الدولة أو حتى مصلحتها فيها .

وقد حاول نظام الملك أن يوفق بين آرائه وما نادى به فقهاء الشريعة من مبادىء

---

(١٢) كان نظام الدين من ابناء الدهاقين في طوس وقد ولد فيها عام ٤٠٨هـ واستطاع بذكائه ودهائه وكفايته وامانته ان يكون الوزير الاول للملك الب ارسلان السلجوقي ثم لابنه ملك شاه، وظل في الوزارة خمساً وثلاثين عاما «٤٥٠ - ٤٨٥هـ» ولكن الملك ملك شاه ضاق ذرعا بنفوذ نظام الملك فاوعز باغتياله فاغتيل عام ٤٨٥هـ / ١٠٩١م، وهو في السابعة والسبعين من عمره . وللوزير نظام الدين فضل لا يجحد على الحركة العلمية في العراق وفارس فقد دفعته رغبته إلى نشر المذهب السني وتثبيته إلى انشاء عدد من المدارس في العراق وفارس اهمها المدرسة النظامية في بغداد، ومثيلة لها في الموصل ومدارس اخرى في بلخ ونيسابور وهراة واصفهان في بلاد فارس . وقد وشى الواشون بنظام الملك لدى ملك شاه السلجوقي قائلين : «ان الاموال التي ينفقها على المدارس تقيم جيشا يركز رايته في سور القسطنطينية، فلما جابهه السلطان بهذا المقال رد عليه نظام الملك قائلا : اني اقمت جيشا يسمى جيش الله إذا نامت جيوشك ليلا قامت جيوش الله على اقدامها بين يدي ربها فارسلوا دموعهم واطلقوا السنتهم ومدوا إلى الله اكفهم بالدعاء لك ولجيوشك فانت وجيوشك في حصانتهم تعيشون وبدعائهم تتبتلون، وببركاتهم ترزقون. «ترجمه الدكتور يوسف حسن بكار في كتاب سياسة نامه، ونشرته دار القدس - بيروت - دون تاريخ» (المترجم) .

دستورية . الا أنه لم يوفق في محاولته هذه الا في ظواهر الأمور فقط . اما في لباب الموضوع وروحه فأن الباحث لن يجد أمرا أكثر تناقضا مع روح الشرع الإسلامي من هذا الخليط من التقاليد الملكية الفارسية والموروثات العسكرية التركية التي جاء بها هذا الكتاب . فهنا لن نجد نظاما الهيا مرسوما لخير العباد وسعادتهم في الدنيا والآخرة ولا عقدا ثنائيا بين الحاكم والرعية، بل نجد نظرية الحق للقوة في نظام يقوم على الغصب والفتك والأستيلاء . فهذه دون غيرها وسائل اكتساب الحقوق وبها تدوم وتستمر فلا عجب إذا ما شاع الرعب والشك والريبة في كل مؤسسات الدولة . فالبادشاه يخشى جيوشه التي يستمد منها سلطانه وقوته ويرتاب في أمرها وهو يشك في موظفيه وهم ادواته في ادارة البلاد والناس ذلك لأن الأخلاص والولاء معدومان ولا سبيل لأكتسابهما ودوامهما إلاّ بحد السيف أو خشية العقاب .

ومما يجب أن يلاحظ في هذه الكتابات أن الخليفة لم يعد هو الحاكم الفعلي وانما صار صاحب السلطة الزمنية هو السلطان أو الباد شاه حسب التعبير الفارسي القديم . والواقع أن الخلفاء – منذ منتصف القرن العاشر – فقدوا كل سلطة فعلية في الحكم حتى أن العصر لم يخل ممن يرى أن صرح الخلافة التي شاده الفقهاء على مر العصور قد تداعى وأمحى ولم يعد للخلافة وجود البتة . الا أن جمهرة الفقهاء وان اضطرتهم قوة الأحداث إلى التحوير والتعديل في نظرياتهم إلاّ أنهم أمتنعوا عن اغفال أمر الخلافة بالمرة لأن معنى ذلك الأعتراف بخروج الجماعة عن جادة الشرع ووقوعها في الأثم والكفران . وقد وجدوا وسيلتهم للتهرب من هذا المأزق في البراءات التي أعتاد الخليفة منحها للحكام الزمنيين يفوضهم فيها ممارسة سلطاته وحقوقه .

فقد تمسّك الفقهاء بهذه البراءات وأعتبروا هذا التفويض – رغم صدوره عن غير رضى في أغلب الأحيان – أضفاء للشرعية على حكومات مغتصبي السلطان بحد السيف أو بقوة الجيش . كما وأستطاعوا بهذا «التخريج الفقهي» الابقاء نظرياً على فكرة أن الخليفة مصدر السلطات سارية المفعول رغم أنها غدت وهما لا حقيقة له في واقع الحال .

وقد كشف الشيخ الغزالي في أخريات القرن الحادي عشر وبآرائه السليمة وصراحته المعهودة النقاب عن هذا الرياء وحدد الموضوع كما فرضته وقائع الحال فقال :

«ان السلطان الظالم الجائر طالما ساعدته الشوكة وعسر خلعه وكان في الأستبدال به فتنة ثائرة لا تطاق وجب تركه ووجبت الطاعة له كما تجب طاعة الأمراء إذ قد ورد في الأمر بطاعة الأمراء والمنع عن سلّ اليد عن مساعدتهم أوامر وزواجر . فالذي نراه أن الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بني العباس

رضي الله عنه . وان الولاية نافذة للسلاطين في اقطار البلاد التابعة للخليفة (والقول الوجيز أن نراعي الصفات والشروط في السلاطين تشوقا إلى مزايا الصالح ولو قضينا ببطلان الولاة الآن لبطلت المصالح رأسا فكيف يفوت رأس المال في طلب الربح ؟) بل أن الولاية الآن لا تتبع إلاّ الشوكة فمن بايعه صاحب الشوكة فهو الخليفة ومن أستبد بالشوكة ومطيع للخليفة في أمر الخطبة والسكة فهو سلطان نافذ الحكم والقضاء في اقطار الأرض ولاية نافذة الأحكام» (١٣).

ثم عاد الغزالي فأوضح في مكان آخر أن هذه «ليست مسامحة عن الأختيار ولكن الضرورات تبيح المحظورات» (١٤) .

هذه الآراء وأمثالها مهدّت السبيل للخطوة التالية والأخيرة إذ فرضت السلطنة لنفسها مكانا بين الآراء الفقهية وأصبحت حقيقة واقعة معترفا بها بشرط اقرارها بالسيادة النظرية للخليفة وان كانت في الواقع قد أستأثرت بأغلب سلطاته وحقوقه

---

(١٣) الغزالي – احياء علوم الدين ص ١٤٠ –١٤١ .

(١٤) الغزالي – كتاب الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٠٧ «وما بين الاقواس لم يرد في النص الانكليزي»، والواقع ان الغزالي لم يات بهذا الرأي بشيء جديد فقد سبقته اليه جمهرة الفقهاء من قبل – انظر مثلا على ذلك رأي الاشعري والإمام ابن حنبل في الهامش رقم ١٠ في اعلاه وكلاهما عاش قبل الغزالي باكثر من قرنين من الزمان . ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان الغزالي تعرف بالوزير السلجوقي نظام الملك الذي عين الغزالي استاذا بالمدرسة النظامية في بغداد : «لفصاحة لسانه ونكته الرقيقة واشاراته اللطيفة »، ولن يعدم الباحث المدقق آثار هذه المعرفة في آثار الغزالي السياسية، وفي بعض آثاره الأخرى وخاصة كتابه في الرد على الباطنية، إذ يذهب في الفصل التاسع منه : إلى ان البيعة بالإمامة تصح ولو في رجل واحد إذا كان ذلك الواحد ذا شوكة، وذلك يحصل بكل مستول مطاع، واليكم النص كاملا : «والذي نختاره انه يكتفى بشخص واحد يعقد البيعة للإمام إذا كان ذلك الواحد مطاعا ذا شوكة لا تطاول، وكان ذا مال إلى جانب مال بسببه الجماهير، ولم يخالفه الا من لا يكترث بمخالفته . فالشخص الواحد المتبوع المطاع الموصوف بهذه الصفة إذا بايع كفى، إذ بموافقته موافقة الجماهير . فان لم يحصل هذا الغرض الا لشخصين او ثلاثة فلا بدّ من اتفاقهم، وليس المقصود اعيان المبايعين وانما الغرض قيام شوكة الإمام بالاتباع والاشياع وذلك يحصل بكل مستول مطاع .. وانما حكمنا بانعقاد الإمامة عند بيعته لا لتفرده في عينه لكن لكون النفوس محمولة على متابعه من اذعن هو لطاعته وكان في متابعته قيام قوة الإمام وشوكته . فكأنا في الظاهر رددنا تعيين الإمامة إلى شخص واحد في الحقيقة، رددناه إلى احتيار الله تعالى ونصبه.. الخ»، ويقول في موضوع آخر · «فليس وراء هذه الشوكة امر يشترط وجوده في الصحة والإمامة»، ولم يتردد الغزالي عن تسمية «الشوكة» هذه والتصريح بها في نفس هذا الفصل إذا قال : «... فالشوكة في عصرنا هذا من اصناف الخلائق للترك . وقد اسعدهم الله تعالى بموالاته (الخليفة المستظهر بالله) ومحبته حتى انهم يتقربون إلى الله بنصرته وقمع اعداء دولته .. الخ» (المترجم) .

وتخلت في الوقت نفسه عن واجباته القديمة . وقد أصبحت الخلافة كما أتضح من كلام الغزالي بجلاء مجرد رمز لأضفاء الشرعية على كل من تسول له نفسه اغتصاب السلطة بقوة السلاح . ولذلك فأن انقراض الخلافة العباسية ببغداد على أيدي المغول عام ١٢٥٨م لم يؤثر كثيرا في نظريات الفقهاء السياسية بل بالعكس فأن غياب الخلافة قد أزال شرط الأختيار والبيعة في الحاكم ولم يبق ما يحول دون الأعتراف بشرعية القوة بحد ذاتها في اكتساب الحقوق واقامة الممالك والإمامات النافذة الأحكام .

ولم يغّير من هذا الوضع شيئا تنصيب خليفة صوري في القاهرة . إذ لم يعترف في الواقع بهذ التنصيب إلاّ فئة قليلة من فقهاء العصر (١٥) . حتى أن قاضي القضاة في مصر نفسها لم يتورع عن أضفاء الشرعية على حكم الإمام المتسلط، فبعد أن لخصّ الطرق التقليدية لأكتساب الإمامة مضى يقول :

«أما الطريقة الثالثة «للحصول على الإمامة» فهي حين تستحصل البيعة بالقوة ويحصل هذا عندما يلجأ رجل الجيش إلى الأرغام، فأن كانت الإمامة شاغرة في ذلك الوقت، وكان الطامح اليها لا يصلح لها إلاّ بأكراه الناس على قبوله بالبطش والجيش دون مبايعة ودون تسمية من سلفه فأن بيعته تفترض صحيحة والطاعة واجبة له حفظا لوحدة المسلمين . اما كونه جاهلا أو جائرا (١٦) فذلك لا يبطل البيعة على أصح الأقوال. والإمامة المتحصلة لهذا الشخص بالقوة والسلاح إذا نهض لها شخص آخر وغالب الأول بقوة السلاح والجيش أيضاً فأن الأول ينخلع ويصير الثاني إماما من أجل خير المسلمين ووحدتهم كما قلنا آنفا (١٧) .

على أن وضع المسألة بهذا الشكل الذي يفصل بين الإمامة أو سلطة الحكم وبين الشريعة التي يفترض أن الإمامة ما أوجدت إلاّ لحمايتها وحفظها ونشر أحكامها لم يجد قبولا حسنا لدى الرأي العام الإسلامي وخاصة في القسم الشرقي من ديار الإسلام حيث بلاد الأتراك والفرس . وكانت صلتهم بالعالم العربي قد انقطعت أثر اجتياح المغول الكفرة لبلادهم وقضائهم على الكثير من نظمها ومعالم الدين فيها . ولهذا فقد بدأ أهل تلك الديار يجاهدون جهادا شاقا لأستعادة ما فقدوه ولبسط سلطان

---

(١٥) انظر كتاب الخلافة للمستر آرنولد «ص ٩٩ – ١٠٢» ولهذه الحقيقة اهمية كبرى في مدى صحة ادعاء السلاطين العثمانيين بتنازل الخليفة العباسي الصوري عن الخلافة اليهم . والواقع انه حتى مماليك مصر انفسهم – في منتصف القرن الخامس عشر – تلقبوا بلقب «الإمام الاعظم»، رغم وجود خليفتهم العباسي الصوري بين ظهرانيهم .

(١٦) في نص ايطالي توجد الاضافة التالية التي لا وجود لها في النصوص الاخرى : «او عبدا أو امــــرأة»

(١٧) بدر الدين بن جمعه : تحرير الاحكام في تدبير اهل الاسلام ج ٤ ص ٣٥٧ . وكان ابن جمعة هذا قاضي القضاة الحنفية في مصر من سنة ١٢٩١ – ١٢٩٤م ومن ١٣٠٩ – ١٣٢٧م .

الشريعة على البلاد من جديد . وكان لا بد لهم من البحث عن نظريات وصيغ جديدة اكثر ملائمة لظروفهم وحاجاتهم وآمالهم .

وإذ فقدت النظريات الفقهية القديمة – بزوال الخلافة – مضمونها ومعناها فقد ظهر رأي جديد – غدا فيما بعد هو الرأي الرسمي لفقهاء الحنفية في الأمبراطورية العثمانية – يقول أن الخلافة الصحيحة شرعا أنتهت بمقتل الخليفة الراشدي الرابع لكن هذا الرأي فشل في ارضاء حاجة المسلمين السنّة إلى إمام قائم منظور . (١٨)

كما وشاع رأي آخر نشأ أول ما نشأ في الأوساط الفلسفية وبتأثير من آراء افلاطون وارسطو ثم شاع وانتشر ووجد له انصارا ومؤيدين بين عامة الناس حتى في ايام الحكم العباسي رغم عدم ارتياح الفقهاء الرسميين له . ويرى أصحاب هذا المذهب في «الخليفة الإمام القائم على شؤون الشريعة برعاية الله» نظيرا «للفيلسوف الملك» الذي دعى اليه افلاطون في جمهوريته . (١٩)

ويبدو هذا الرأي لأول وهلة وفي شكله الأصيل مخالفا إلى حد ما للنظريات السنيّة ولذا لم يجد قبولا أول الأمر الا عند الفلاسفة، وعند الشيعة ولكن الواقع ان هذا الرأي، إذا ما جرّد من عناصره التصوفية ولوئم بينه وبين المذاهب السنيّة المتأخرة فأنه يصلح اساسا عمليا للنظم السياسية والدينية في المجتمع .

« الحاكم شخص أختصته العناية الربانية ليدل الناس على الكمال ويؤمن النظام الصالح لهم، وقد أطلق عليه الفلاسفة أسم «الملك المستبد» ويسميه فلاسفة الإسلام الإمام ووظيفته الإمامة ويسميه افلاطون «ضابط العالم» يسميه أرسطو «الرجل المدنـــــي» (٢٠) .

وتمضي هذه النظرية إلى القول بأن السلطة هبة من الله يمنحها من يشاء من عباده، والحكومة اما أن تكون صالحة أو غير صالحة . فالحكومة الصالحة التي تعنى برعاياها وترعاهم وتعمل في سبيل اسعادهم في الدنيا والآخرة هي الإمامة . اما الحكومة غير الصالحة فهي حكومة القوة والأستيلاء وهي التي تعامل رعاياها معاملة

---

(١٨) ارنولد . الخلافة ص ١٦٣ .

(١٩) انظر الفارابي في كتابه : آراء اهل المدينة الفاضلة، وهو الشكل العربي لجمهورية افلاطون .

(٢٠) جلال الدين الدواني : اخلاقي جلالي «الترجمة الانكليزية بقلم و. ن. تومبسون، بعنوان : الفلسفة العملية عند المسلمين – لندن ١٨٣٠ – ص ٣٢٢» . وكان الدواني من عائلة دينية خرّجت بعض فقهاء الشافعية . وكان الدواني نفسه قاضي الشافعية في فارس حيث توفى هناك عام ١٥٠٢م «انظر براون – التاريخ الأدبي الفارسي – ج ٣ ص ٤٤٤ .» وكانت ابحاثه الاخلاقية هذه من اوسع الكتب انتشارا في القسم الشرقي من العالم الاسلامي .

الحيوان والعبيد (٢١) .

والنتيجة التي نخلص منها مما تقدم أن كل حاكم عادل يحكم رعيته بالقسط والأنصاف وينفذ أحكام الشريعة فهو أهل للقب الخليفة وامتيازاته . وهذا المفهوم اللفظي الخليفة والخلافة وليس المفهوم الكلاسيكي لهما – هو الذي ساد في الديار الفارسية – التركية . والذي يجب ملاحظته في هذا الصدد أن الدواني لم يبتكر هذا الرأي من عندياته وانما اقتصر دوره فيه على وضعه بصيغته النهائية المقبولة وأكسبه الشيوع والأنتشار بسبب شهرته ومكانته (٢٢) ذلك أن لقب الخلافة ظلّ طيلة القرنين السالفين على عصر الدواني يتداوله عدد من الأمراء المسلمين – بما فيهم سلاطين آل عثمان – وربما بنوع من المفهوم المضاد لمفهوم الحكم عند المغول الملاحدة ومن يشايعهم من الأمراء (٢٣)، وليس أدلّ على شيوع هذا القصد في الأجواء من وصول قاضي المالكية المؤرخ المشهور ابن خلدون «المتوفي عام ١٤٠٦م» في اقصى الطرف الثاني من بلاد الإسلام – في بلاد المغرب الأفريقية – إلى رأي مماثل لهذا الرأي (٢٤).

وعلى هذا أصبحت كلمتا «الخلافة» و «السلطنة» مترادفتين في كل الأحوال والأغراض . ورغم أن أحداً لم يلقب السلطان أو يشير اليه – بالخطاب العادي أو الرسمي، بلقب الخليفة أو الإمام . ورغم أن بعض كتّاب القرنين السابع عشر والثامن عشر أطلقوا – اعتباطا – على القسطنطينية ألقاب دار الخلافة أو دار السلطنة واحيانا دار الملك (٢٥)، فقد ظلّ «السلطان» يلقّب بهذا اللقب أو باللقب الفارسي القديم «بادشاه الإسلام» وحتى عام ١٨١٣م وبعد حروب محمد علي باشا في الجزيرة العربية بأسم سيده السلطان العثماني فأن الصيغة الرسمية للخطبة كانت تجري بأسم :

« السلطان ابن السلطان ابن السلطان محمود خان بن السلطان عبدالحميد خان بن السلطان أحمد خان المجاهد في سبيل الأيمان وخادم الحرمين الشريفين» (٢٦) ولم يكن ليخطر ببال أحد من العلماء أو الفقهاء أن يضفي على السلطان العثماني

---

(٢١) الدواني : ص ٣٧٧ .

(٢٢) تجدر الاشارة إلى ان السلطان العثماني بايزيد الثاني بعث بهدية ورسالة إلى الدواني، وان الفقيه العثماني عبدالرحمن الجلبي درس عليه مدة سبع سنوات . «براون : تاريخ فارس الادبي ج٣ ص ٤٢٣» .

(٢٣) انظر آرنولد : كتاب الخلافة – الفصل التاسع «ادعاء الخلافة من قبل امراء المسلمين المستقلين »، والفصل الحادي عشر من «السلاطين العثمانيون والخلافة» .

(٢٤) مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث – الباب ٢٥ .

(٢٥) المرادي – في سلك الدرر ج١ ص ٢٥ و٣٢ و٤١ و٥٠ . وغيرها .

(٢٦) الجبرتي ج٧ ص ٢٢٢ – ومن الغريب ان نجد المرادي يستعمل الالقاب السلطانية «لا الخلافية» حين الكلام على سلاطين آل عثمان . فالسلطان مصطفى الثالث مثلا هو السلطان ابو التاييد

صفة «الخلافة العامة على الإسلام» على غرار ما كان عليه خلفاء الإسلام في المدينة والشام وبغداد (٢٧) .

وعلى غير المتوقع من المرادي فقد جاء تأييد هذا الرأي في فقرة مثيرة من كتابه «سلك الدرر» . والجدير بالألتفات أن الفقهاء المتأخرين على توسعهم في استعمال صفة الخليفة بكل حرية فأنهم كانوا يقظين إلى تجنب استعمال لفظ «أمير المؤمنين» ولم يظهر هذا اللقب في ادبيات التاريخ العثماني في القرن الثامن عشر إلاّ مرة واحدة، ولم يكن اطلاقه في هذه المرة على السلطان العثماني وانما على «ملك الهند الأعظم» ففي ترجمة مقتضبة للسلطان محمد أورناج زيب سلطان الهند للفترة من ١٦٥٩ – ١٧٠٧م وصفه المرادي بأنه :

«سلطان الهند في عصرنا وأمير المؤمنين وإمامهم وركن المسلمين ونظامهم المجاهد في سبيل الله ... ليس له نظير في عصره بين ملوك الاسلام في حسن السيرة وخشية الله والجد في الصلاة (٢٨) .

ومن هذا الكلام يتضح أن المفهوم الأصلي للخلافة قد ضاع وتبدد كما ويتضح في الحال أن بديلتها ما هي الا تحايل شرعي . فقد يوجد عدة خلفاء للمسلمين ولكن واحدا منهم فقط هو «أمير المؤمنين» وهو «الذي أباد الكفاّر في أرضه وقهرهم وهدم كنائسهم واضعف شركهم وأيد الإسلام وأعلى في الهند مناره وجعل كلمة الله هي العليا» (٢٩) .

وبأستثناء الألتزام بالحفاظ على شعائر الشريعة «وقد فاق السلاطين العثمانيون بأهتمامهم بهذا الأمر كل من عداهم من الأسر الحاكمة الأخرى» فيمكن القول أن الفكرة العامة السائدة عن وظائف الحاكم وسلطانه في الأمبراطورية العثمانية لم تتأثر

والظفر نظام الدين مصطفى خان «ج١ ص ٢٥٨» والسلطان عبدالحميد الاول هو السلطان الاعظم ابو النصر غياث الدين والدولة عبدالحميد خان «ج١ ص ٢٢٨» .

(٢٧) قد يبدو لاول وهلة هذا الرأي مخالفا للتعابير التي ترد عادة في المظان التركية مثل ديباجة القانون نامه التي اصدرها سليمان القانوني، إذ جاء فيها : «خاقان الارض، وخليفة رسول رب العالمين، ملك ملوك الارض، والظل الممدود فوق جميع البشر، الحائز على الإمامة الكبرى، والسلطان المجيد، ووارث الخلافة العظمى »، لكن ورود مثل هذا الكلام الطنان والنعوت الضخمة، كان امرا معهودا في آثار ذلك الزمان ولكنه لا يعني حقيقة تاريخية، ولا يثبت نظرية فقهية .

(٢٨) المرادى ج٤ ص ١١٣، علما بان المرادى نفسه كان مفتي الشام الاكبر وكان على صلة وثقى بالسلطان العثماني عبدالحميد الاول، ومع علماء الدين الاتراك .

(٢٩) المرادى – نفس المصدر، ويجب الانتباه أيضاً إلى اطلاق لفظ امير المؤمنين على السلاطين العثمانيين الاوائل – انظر جيب في مجلة تاريخ القانون الشرقي مجلد ٣ (١٩٤٨) ص ٤٠٦ .

بالأفكار الإسلامية إلاّ قليلا أما تأثرها الأهم والأوسع فكان بالسلجوقيين الذين كانوا قد تشبعوا بالآراء والطقوس الفارسية التي لائمت آراءهم ووافقت نزعتهم التركية المنبثقة عن التنظيم العسكري للقبيلة التركية القديمة فأورثوا كل هذا إلى خلفهم العثمانيين فلا عجب أن تكون الوظيفة الرئيسية لخالق الكون «خنكار» وهو اللقب المحبب للسلاطين العثمانيين – هي حفظ الأرض قائمة على محورها وذلك عن طريق العناية بالجيش ورعاية الناس بحيث لا تعتدي فئة منهم على فئة أخرى . وكان الملاحظ أن السلطان كلما أزداد ضعفا وقل أثره في الأمور العامة أصبح أشد تمسكا بهذه العادات والطقوس .

وفي الفترة التي نؤرخ لها كان قد مضى على قيام السلطنة العثمانية اكثر من اربعمائة عام مرّت خلالها – سياسيا – بعدة أطوار يمكن حصرها في فترتين رئيسيتين : الفترة الأولى وتمتد من عام ١٣٠٠م وتنتهي في عام ١٥٦٦م وقد حكم في هذه الفترة عشرة سلاطين [٣٠] آخرهم السلطان سليمان العظيم [٣١] الذي تنتهي بوفاته هذه الفترة . ففي عهده انتهى عهد الفتوح الفعلي عدا بعض الأضافات القليلة نسبيا التي حدثت في العهود التالية والتي كانت تقابلها دوما خسائر اكبر وفي عهده أيضاً بدأت تتجمع قوى التدهور والأنحدار لتنطلق بعده في عهد حفيده السلطان مراد الثالث «١٥٧٤ – ١٥٩٥م» الذي تمّ اثناء حكمه مرور الف عام على الهجرة النبوية فأعتبر المؤرخون الأتراك هذه المناسبة المجيدة نقطة التحول في تاريخ الأمبراطورية العثمانية . وعلى كل حال فأن كلا من مراد وأبيه سليم الثاني «١٥٦٦ – ١٥٧٤م» كانا سلاطين الفترة الثانية الذين كانوا جميعا – لا نستثني إلاّ واحدا أو أثنين – قد فقدوا ما كان لأسلافهم العظام من حزم وعزم وقدرة على تصريف الشؤون العامة وأنغمسوا في فنون شتى من اللهو والملذات كل حسب رغبته وميوله تاركين شؤون الدولة يصرّفها عنهم وزراؤهم الذين لم يكن وصولهم إلى الحكم في اكثر الأحيان عن جدارة واستحقاق .

واذا ما تميز سلاطين الفترة الثانية بالعجز والخمول فمردّ ذلك إلى غرابة طريقة تنشئتهم ونظام حياتهم . فقد جرى سلاطين آل عثمان الأوائل على سنة الحكام الأتراك من قبلهم بمنح امراء البيت المالك حكم بعض المقاطعات والأقاليم في انحاء البلاد بعيدا عن مقر السلطنة وبدلا من أن يرضي هذا الأجراء الأمراء ويحد من خطرهم على العرش فأنه زاد في طموحهم اليه وكثيراً ما اندفع بعضهم إلى المؤامرات والمغامرات طمعا في العرش مما جعل السلاطين غير آمنين على انفسهم حتى من كيد ابنائهم بهم

---

(٣٠) انظر قائمة بأسماء السلاطين العثمانيين في الملحق الرابع من هذا الكتاب – المترجم .

(٣١) لقب «العظيم» للسلطان سليمان ليس تركيا وانما لقبه التركي هو «القانوني» .

ناهيك بمؤامرات الأخوان وابناء العم وغيرهم . ولم يكن إمام السلاطين من سبيل للأمان إلاّ في الفتك بهؤلاء وأستئصال شأفتهم .

لكن في الفتك بالأبناء تهديدا لنظام الوراثة وللأسرة الحاكمة بالفناء وضيا ع عرش آل عثمان ودون العرش والسلطان تهون التضحية بكل شيء . ولهذا أصدر السلطان محمد الثاني - الفاتح - «١٤٥١ - ١٤٨١م» قانونا يفرض على كل من يتولى السلطنة من بعده أن يبدأ بقتل جميع اخوته يوم اعتلائه العرش (٣٢) .. وقد ظلّ العمل بهذا القانون جاريا حتى القرن السادس عشر حيث استبدل به نظام جديد يقضي بحجز جميع امراء البيت المالك - عدا ابناء السلطان الحاكم - بأجنحة خاصة معزولة في القصر تسمى الاقفاص حيث يقضون كل حياتهم بين جدرانها لا يعرفون شيئا عن العالم الخارجي إلاّ ما يزودهم به بعض الخصيان والغلمان والجواري الذين يسمح لهم بالتردد عليهم . كما كان يسمح لبعض المعلمين بالوصول اليهم وتعليمهم . ولكن التعليم كان قاصرا على قراءة القرآن وعلى شيء من أصول الدين والتنجيم والأنشاء وكان هؤلاء المعلمون يغرسون في عقول الأمراء نظرة محافظة جدا وفي نفوسهم حقدا وكراهية لكل ما هو غير مسلم . وبالأضافة إلى كل ما تقدم فكان يحكم بالموت على كل طفل - ذكرا أو أنثى - يولد لهؤلاء الأمراء من الجواري والمحظيات اللواتي كنّ يختررن لهذا السبب فوق سن الحمل غالبا وعلى هذا فلم يكن يتمتع بالحياة إلاّ ابناء السلطان وأبناء سلفه (٣٣)

وقد تعاقبت السلطنة منذ أول قيامها في ابتداء القرن الرابع عشر حتى ابتداء

---

(٣٢) المجلة التاريخية لمعهد التاريخ العثماني (١٩١٢ - عدد ١٤ الملحق ص ٢٧ : «وعلى أي من ابنائي ممن يتولى السلطنة ان يعلم ان نظام العالم يقضي عليه بقتل جميع اخوته، وقد اجازت اكثرية العلماء ذلك، فعليهم العمل به .» (المؤلف) .

وكان السبب في اصدار هذا القانون ان اولاد السلطان الرابع بايزيد الاول تنازعوا على عرش السلطنة بعد اندحار ابيهم واسره في معركة انقره مع تيمورلنك . وقد استقل كل من الاخوة في قطر من اقطار المملكة . ثم استطاع احدهم وهو محمد الاول من الانتصار على اخوته وبسط سيطرته على عموم البلاد من جديد . وقد تكررت محاولات الانفصال في عهد السلطان مراد الثاني أيضاً، فلما ارتقى ابنه محمد الثاني عرش السلطنة اصدر قانونه هذا (المترجم) .

(٣٣) يذهب جوشرو «تاريخ الامبراطورية العثمانية من ١٧٩٢ - ١٨٤٤م في اربعة اجزاء، ج١ ص ١٧ إلى ان السلطان سليمان الاول (القانوني) هو الذي شرع نظام الحجز، الا انه لم يطبق الا في عهد مراد الثالث . الا ان دوهسن يحدد ذلك في عهد السلطان احمد الاول (١٦٠٣ - ١٦١٧م) وان السلطان مصطفى الاول (١٦١٧ - ١٦١٨م و ١٦٢٢ - ١٦٢٣) يدين بحياته إلى التراخي في تطبيق قانون قتل الاخوة (مصطفى اخو احمد وهما ولدا السلطان محمد الثالث) لكن خلفه السلطان مراد الرابع (ابن السلطان احمد) قتل ثلاثة من اخوته عند اعتلائه العرش . انظر دائرة المعارف الاسلامية مادة مصطفى الاول ومراد الرابع .

القرن السابع عشر بين الآباء والأبناء في ثلاثة عشر جيلا ولكنها خرجت عن هذا النظام بوفاة السلطان احمد الأول عام ١٦١٧م وكل أولاده دون سن البلوغ واذ لا يجوز تنصيب القاصر سلطانا فقد عدل عن أولاده إلى أخيه البالغ مصطفى «الأول» وأختير- رغم كونه مجنونا - سلطانا . فقد صدر على أثر ذلك قانون جديد لتنظيم وراثة العرش يقضي بأنتقال العرش عند خلّوه إلى أكبر رجل بالغ من أعضاء البيت المالك . وهذا يعني في الحقيقة أن كل من سيعتلي العرش في المستقبل لا بدّ أن يكون قد قضىً فترة ما من عمره في «القفص» وجرّب حياته المشينة التي قدمنّا وصفها . وهكذا فبدلا من أن تنقضي أعمارهم سجناء قابعين في «اقفاصهم» (٣٤) . كما يقضي القانون القديم، فقد هيأ القانون الجديد للأخوة والأعمام وابناء الأعمام فرص تولي العرش الذي ظلّوا طيلة القرن ونصف القرن التاليين يتداولونه فيما بينهم من دون الأبناء (الذين لم يكن لهم وجود) بأستثناء حالة واحدة فقط هي حالة محمد الرابع الذي خلف عام ١٦٤٨م وهو في سن السابعة عشرة أباه ابراهيم «١٦٤٠ - ١٦٤٨م» لأنه كان الأمير العثماني الوحيد الموجود على قيد الحياة . (٣٥)

ولهذه الواقعة طرافتها إذ تعني أن جميع من جلس على عرش السلطنة بعد هذا التاريخ، هم من صلب ابراهيم هذا الذي ان لم يكن مجنونا فعلا فقد كان شاذا إلى درجة الجنون (٣٦) .

وقد أتاح سقوط دولة آل عثمان في أوائل هذا القرن العشرين الفرصة للكثيرين لأن يلقوا على عاتق السلاطين وحدهم تبعة كل مساوىء الأمبراطورية وفسادها ومدار قولهم أن الأمبراطورية ظلّت زهاء المائتين والخمسين عاما تحكم بسلاطين مجانين من ذرية ابراهيم إلاّ أن في هذا الحكم تجنيا كبيرا، فالواقع أن مظاهر الجنون لم تظهر إلاّ في سلطان واحد فقط من ذريته (٣٧) ولما ألغي نظام حجز الأمراء فقد ظهر من بينهم

(٣٤) كان جناح الحجز لكل امير محاطا بحديقة، ويفصله تماما عن سواه، وعن العالم الخارجي سور عال . ولذلك اطلق على هذه الاجنحة اسم «الاقفاص» .

(٣٥) تولى العرش بعد محمد الرابع (١٦٤٨ - ١٦٨٧) على التعاقب اخواه سليمان الثاني (١٦٨٧ - ١٦٩١) واحمد الثاني (١٦٩١ - ١٦٩٥) ثم انتقل إلى ولديه مصطفى الثاني (١٦٩٥ - ١٧٠٣) واحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠) ومن ذرية هذا الأخير تعاقب السلاطين حتى سقوط الامبراطورية .

(٣٦) دراسة حياة السلطان ابراهيم الخاصة ممتعة جدا، فقد امر يوما بوضع ضريبة عينية على جلود السمّور المستوردة من روسيا لكي يجمع منها عددا يكفي لتزيين جدران غرفته بها . كما كان يسره ان يضع لحيته في شبكة مرصعة بالالماس .

(٣٧) هو السلطان مراد الخامس الذي خلع عن العرش لهذا السبب وبصرف النظر عن مدى وجه الحق في خلعه، فان خلعه ادى إلى اعتلاء السلطان الشهير عبدالحميد الثاني عرش الامبراطورية .

عدد من الأمراء النابهيين الذين أرتقوا العرش بالتعاقب . واذا ما بدا على البعض منهم شيء من الأنحراف أو الشطط فقد كان لهم من الظروف المحيطة بهم ما يفسر ويبرر تصرفاتهم .

ومع أن سلاطين الفترة الثانية لم يكونوا في حقيقتهم ذوي شأن يذكر إلاّ أنهم مع ذلك ظلّوا هم الحكام المطلقين في شؤون الأمبراطورية وأن تكن سلطتهم المطلقة هذه تحدها نظريا احكام الشريعة ويحد منها عمليا تعرضهم للخلع في كل حين . وعلى هذا فلا يمكن تصوير ضعف سلاطين هذه الفترة الا بالمقارنة مع الفترة الأولى . ففي حين لا نجد بين سلاطين الفترة الأولى من حمل على التنازل عن عرشه قسرا إلاّ سلطانا واحدا فقط حمله ابنه وخليفته على ذلك فاننا نجد ستة من سلاطين الفترة الثانية وخلال الفترة التي نؤرخ لها فقط بين مخلوع عن عرشه أو متنازل عنه قسرا ومن بينهم اثنان فقدا مع العرش حياتيهما . ولم يكن القائمون ضدهم في جميع الحالات ابناءهم أو أولياء عهودهم بل كانوا في الأعم الأغلب عساكر الجند المقيم في العاصمة .

والحقيقة أن بعضا من هؤلاء السلاطين راحوا ضحايا بريئة وكانوا «أكباش الفداء »، لأندحار جيوشهم في ميادين القتال دون ما ذنب لهم في ذلك غير الأهمال . الا أن سلطانين آخرين أثارا السخط بتصرفاتهما وفقدا نتيجة ذلك عرشيهما . وأمر هذين السلطانين اكثر أهمية لبحثنا هذا إذ كان مصيريهما نذيرا بما ستحمله الأيام القابلة من أحداث .

وأول هذين السلطانين هو عثمان الثاني الذي أقصي عن العرش ولاقى حتفه عام ١٦٢٢م على أيدي الأنكشارية الثائرين بسبب تردده في القضاء عليهم وكانت الرغبة في الخلاص منهم قد وجدت من قبل هذا التاريخ وان لم تتحقق إلاّ بعد قرنين من الزمان .

والسلطان الثاني هو احمد الثالث الذي اضطر عام ١٧٣٠م إلى التنازل عن عرشه نتيجة ما كان – إلى حد ما – ثورة اجتماعية اهاجها الترف الباذخ الذي أدخله إلى القصر الملكي والذي لم تستذوقه رعيته لما فيه من نكهة أوربية خفيفة (٣٨) .

وهكذا ورغم أن بعض السلاطين لم يلعبوا إلاّ ادوارا ضئيلة في سير الأمور العامة فقد ظلّ السلاطين ربابنة الأمبراطورية التي يجمعون بين أيديهم مقدراتها ولهم

---

(٣٨) من ذلك مثلا انه شجع رجال حاشيته على بناء قصور لهم على التلال المحيطة بشواطىء «المياه الحلوة الاوربية» تشبها بضاحية مارلي التي اشادها نبلاء فرنسا قرب قصر الملك في فرسايل . وقد اندفعت الجماهير وسط مظاهر البهجة والنصر إلى هدم هذه القصور بعد سقوط السلطان مباشرة .

أن يسيروها حسب ما يشاؤون لا يحدّ من سلطانهم إلاّ احكام الشريعة وخشية العزل والقتل . لكن مستقبل الأيام سيضعهم إمام امتحان عسير ولا بدّ لهم من مواجهته وهو – من الجهة الأولى – وجوب التوفيق بين الجديد الطارىء – حين يشعرون بضرورة اقتباسه وبين قيود الشريعة المقررة من قبل، ومن الجهة الثانية وجوب توجيه دفة الأمور بكل حذر وفطنة ليتجنبوا الأصطدام مع اولئك الذين في قدرتهم أن ينزلوهم يوما ما من علياء عروشهم إلى حيث النفي أو القبر .

****
****
****
****
****
*****
***
*

الفصل الثالث

المؤسسات الحاكمة

(١) تمهيد

أما وقد وصفنا مركز السلطان في نظام الحكم العثماني فعلينا أن نلتفت الآن إلى دراسة الأجهزة الإدارية التي كان السلطان يمارس بواسطتها سلطاته . وقد كانت هذه الأجهزة بنشأتها وطبيعتها تقليدية السمات، ورثت صفاتها البارزة عن الفرس بعد «تتريكها» من قبل السلاجقة الذين نقلها لهم الغزنويون عن العباسيين .

والى جانب هذه السمات التقليدية فقد كان للنظام العثماني سماته الخاصة به والتي اكسبه اياها الموقع الجغرافي للدولة العثمانية في أول أيامها، وجواره للأمبراطورية البيزنطية .

وكان الأباطرة البيزنطيون، منذ أيام الإسلام الأولى، هم أعظم الملوك شأنا في دار الحرب، وقد بدأت محاولات الأستيلاء على القسطنطينية منذ القرن الأول للهجرة وظلّ هذا الأمر منذ ذلك الحين مطمحاً ملحاً للحكام المسلمين يداعب أخيلتهم ويراود أحلامهم .

وكانت مكانة بيزنطة وسمعتها كبيرتين في اذهان المسلمين . ولهذا فلما سقطت أطراف القسطنطينية أولا بيد الفاتحين العثمانيين، ثم القسطنطينية نفسها، كان لا بد لهذا الحدث من أن يترك آثاره في الحياة الإسلامية وكان لا بد لفكرة الحكم السائدة وقتئذ في بلاد بني عثمان أن تتأثر وتتكيف بالأفكار السياسية والأشكال الإدارية السائدة في البلاد المفتوحة .

ومما سهّل هذا الأقتباس ويسرّه أن كلتا الحضارتين : البيزنطية والإسلامية ظلّتا تؤثر احداهما في الأخرى آثاراً قوية طيلة القرون الماضية التي مضت على تجاورهما، وكان ازدياد النفوذ الأرمني في مناصب الدولة البيزنطية يعمل إلى الميل بالأمبراطورية البيزنطية نحو «التشريق» تدريجياً .

وفي الجبهة العثمانية كانت «البزنطة» تسير الهوينا وانما قدما، فمع أنه ما من نظام من نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية الاّ ويمكن رد أصوله إلى شكل أو آخر من أشكال النظم الإسلامية السائدة في شطر أو آخر من دول العالم الإسلامي الغابرة أو المعاصرة فان تجميع هذه الأنظمة في شكل موّحد جامع شامل هو أثر

بيزنطي واضح لا سبيل إلى نكرانه . كما كان من الآثار البيزنطية الظاهرة على الإدارة العثمانية ما نعهده فيها من بيروقراطية مفرطة هي بلا شك انعكاس واضح لما اعتدنا على اعتباره «الظاهرة البيزنطية» دون نزاع .

وفكرة القانون نامة نفسها، وان تكن ابتكاراً عثمانيا صرفا الاّ أن من الصعب نكران اختفاء كلمة (Canon) وراء كلمة «قانون» (١). والأعتراف بالأعراف السلطانية مصدراً للتشريع وان يبدو في ظاهر الأمر وكأنه مضاهاة للسلطات الاستبدادية التقليدية لملوك فارس الاّ أنه في حقيقة الأمر مضاهاة لسلطات الأباطرة الرومان ليس غيـــر .

إلاّ أنه لم يبدأ بتنظيم الإدارة العثمانية على غرار النظم البيزنطية التي كانت سائدة في الأمبراطورية أيام العز والقوة، الاّ بعد أن فتح العثمانيون القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر . على أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن حركة البزنطة لم تبدأ الا من ذلك الحين فقط وانما يعني أن هذه الحركة بدأت تزداد زخما وتكبر حجما منذ ذلك الوقت .

وما كان للطابع البيزنطي أن يترك اثراً كبيراً على نظام الحكم العثماني ومؤسساته لو لم يختر السلاطين أوربا بدلاً من آسيا ميداناً لفتوحاتهم الأولى (٢)، فقد بدأ السلاطين فتوحاتهم الكبرى في أوربا، ولم يضيفوا إلى املاكهم الآسيوية جزء ذا بال الاّ بعد أن فتحوا كل بلاد البلقان التي وان لم تكن آنذاك تتبع الأباطرة سياسياً الاّ أنها كانت ما تزال تنظر إلى القسطنطينية على أنها مصدر الثقافة ومركز السياسة .

وقد كان اختيار السلاطين لأوربا ميدانا لفتوحاتهم اختياراً موفقاً كما كان مجرى الفتوح ونتائجها هناك موفقة ومثمرة .

فقد كانت الحروب بين الحكام المسلمين اكثر منها بينهم وبين المشركين، وفي الواقع فأن التاريخ الإسلامي لم يسجل توسعاً كبيراً لدار الإسلام الاّ في ثلاث فترات فقط، اولاها فترة الفتوح الإسلامية الأولى وتتمثل الفترة الثانية في فتوح الغزنويين في الهند، والثالثة في تغلغل السلاجقة الأتراك في آسيا الوسطى . أما بعد ذلك، وخاصة حينما بدأت الخلافة العباسية في بغداد بالضمور والأنحلال منذ أوائل القرن العاشر، فقد كانت الخلافات تطغى على العالم الإسلامي وتمزقه بما يشبه الحروب الأهلية .

وكانت الدولة الجديدة التي أنشأها عثمان في السنة الأخيرة من القرن الثالث عشر واحدة من عدة امارات – وإن لم تكن في أي حال من الأحوال أكبرها – برزت

---

(١) CANON معناها قانون كنسي ، وهي قريبة لفظاً ومعنى من كلمة قانون العربية وقانون نامة في اللغة التركية .

(٢) أنظر : كوبرولو زاده BIZANS'IN OSMANLI MU'ESSESOLERINE TE'SIRI .

في آسيا الوسطى حين تراخت قبضة الجيوش المغولية أو التتارية وقد قامت تلك الأمارة على حدود دولة الإسلام في ذلك الحين، وكانت الأمارات المجاورة لها داخل الهضبة وخارجها تعجّ بالأضطراب والفوضى، وكان واضحاً للعثمانيين أنهم لا يستطيعون الحفاظ على ملكهم الاّ بقوة السلاح، وأن خير وسيلة للدفاع عن أراضيهم هي في العمل على توسيع رقعتها .

وكان الغرض الديني في وجوب توسيع دار الإسلام هو الذي قرر الأتجاه الذي يجب أن يسير فيه التوسع المطلوب .

والواقع أن حب السلاطين العثمانيين الأوائل لمنافسيهم من الأمراء الأتراك المجاورين لهم في الهضبة لم يكن ليفوق حبهم لمناوئيهم المشركين خارجها الا قليلاً، لكن الكثرة الغالبة من رعاياهم كانوا على جانب كبير من الحماس الديني والرغبة في جهاد المشركين، كما كانوا من الجهة الثانية على علائق دينية وصلات قربى مع رعايا الرؤساء الأتراك الآخرين (٣)، ولهذا وذاك من الأسباب اندفع العثمانيون في فتوحاتهم نحو دار الحرب وديار المشركين، حيث وفقوا إلى ما كانوا يتعطشون اليه من وفير المغانم ونفيس الأسلاب .

ولم يؤد هذا الأتجاه الذي اتخذته الفتوحات العثمانية إلى تأكيد الطابع البيزنطي على أجهزة الدولة العثمانية فحسب، بل وأدى بدوره أيضاً إلى أضفاء الطابع العسكري على الدولة العثمانية طيلة حياتها، فالأنتصارات العسكرية كانت تؤدي إلى تقدم الحدود الإسلامية إلى الأمام، فكان مركز الدولة أو عاصمتها يتقدم مع الحدود وينتقل معها (٤)، ولهذا ظلّت الدولة العثمانية دولة ثغور بكل ما تتطلبه حماية الثغور من استعدادات عسكرية كبيرة دائمة . ومن جهة أخرى فقد كان التوسع سريعاً والتقدم كبيراً بحيث لم يتسع المجال للسكان المشركين لأن يذوبوا في المجتمع الإسلامي

---

(٣) يؤكد GIBBON في كتابه «أسس الأمبراطورية العثمانية THE FOUNDATIONS OF THE OTTOMAN EMPIRE ان الامراء الاتراك الآخرين في آسيا الوسطى لم يحاولوا مساعدة العثمانيين ضد من كانوا ، بطبيعة الحال ، اعداءهم ، لكنه اغفل منظمات «الاخية» في تقرير العلاقات المتبادلة بين هؤلاء الامراء الاتراك ، فقد كان لمؤسسات البر الدينية الاجتماعية أو أهل الفضيلة هذه مراكز في كل مدن الاناضول ، وكانت في عداء مع كل الحكومات ، ويبدو أنها كانت على جانب كبير من القوة بحيث منعت الحروب بين الامراء من جهة ، ولعبت من الجهة الأخرى دوراً بارزاً في دفع العثمانيين نحو الجهاد المقدس ولم يستطع السلاطين العثمانيون تجاهل هذه العلائق التي تربط رعاياهم برعايا الامراء الاتراك الاخرين ، وبالتالي فلم يستطيعوا مهاجمة اولئك الامراء واحتلال بلادهم الا بعد ظهور الانكشارية «أنظر ص ٩٥ وما بعدها ادناه» وبالنسبة للاخية أنظر ص ٩٨ من هذا الكتاب .

(٤) انتقلت العاصمة من اسكي شهر إلى بورسة ومنها إلى ادريانوبول ، أي ادرنه .

الجديد، بل ظلّ سكان البلاد المفتوحة جماعات متكتلة فيما بينها بعيدة عن الأمتزاج بالفاتحين الجدد، وهذا بدوره أدى إلى ضرورة وجود حكومة عسكرية لحفظ الأمن بين سكان البلاد المفتوحة ولضمان السيطرة عليهم (٥) .

ما زال أصل الأمبراطورية العثمانية محل خلاف شديد بين الباحثين، ولكن من المؤكد أنها كانت في أول أمرها تجمّعا دينياً اكثر منها حكما عائلياً، وبمرور الزمن واتساع رقعة ملك السلطان يوما بعد آخر، تغلبت الصفة العائلية على الصفة الجماعية، ففترت حدة الحماس نحو الفتوح، وقلّ الأقبال والأندفاع اليها، ولهذا السبب ولكثرة ضحايا الحروب فقد قلّ عدد المتطوعين للقتال .

وفي هذه الظروف بالذات بدأت مصالح السلاطين تفترق عن مصالح رعاياهم المسلمين، لهذا شعر السلاطين، شأنهم في هذا شأن كل أسرة حاكمة قبلهم، بحاجتهم إلى قوة عسكرية ترتبط بالعرش وتقوم على حمايته . وهذا على ما يبدو هو السبب الأول والرئيس في ظهور ما ظهر على الحكومة العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر من سمات غير عادية .

وقد قلنا من قبل أن الشريعة الإسلامية تقسم سكان العالم إلى فئتين هم الأحرار والرقيق أو العبيد . وأنه من المقطوع به أن المؤهلين للأسترقاق هم غير المسلمين من سكان دار الحرب فقط، وأن الرق لا يقع، بأية حال من الأحوال على المسلم.

وكان الرقيق موفورا في دار الإسلام، وكانت أسواق النخاسة، لأستيراده وبيعه، مفتوحة كثيرة، لكن مصادر تجهيزه أخذت تميل نحو الشحة والنضوب بسبب العتق ومنح الحرية لأولاد الجواري المولدين من آباء أحرار، ولذلك فقد ظلّ تملك الرقيق وعدده في دارالإسلام يعتمدان أساساً على مقدار ما يغنم أو يبتاع خارج هذه الدار .

ومن أحكام الشريعة الإسلامية أيضاً أن للامام خمس ما يغنم في الحروب من الأسرى والأموال، وكان السلاطين العثمانيون يعتبرون – منذ أول ظهورهم – بحكم الأئمة ولذلك فقد كانوا أهلاً للتمتع بهذا الأمتياز (٦) . ولهذا سرعان ما وجدوا في حوزتهم اعداداً كبيرة متزايدة من الأسرى الرقيق الذي أصبح ملكاً شخصياً لهم . وكان من الطبيعي أن يتجهوا أول الأمر إلى بيع هؤلاء العبيد، ولكن حين بدأ عدد المتطوعين بالجيش يقل وينضب فكّر السلاطين في تجنيد القادرين من هؤلاء الأسرى

---

(٥) أنظر دائرة المعارف الإسلامية ، مادة الاتراك .

(٦) احمد راسم ج ٣ ص ١٢٣٦ يذكر أن ذلك ابتدأ من ايام مراد الأول ، وكانت فدية الاسير وتسمى «بدلي اسارت» محددة بـ ١٢٥ اقجة ، أي قطعة فضية» وبالنسبة للنقود أنظر الفصل ٧ في المجلد الثاني من هذا الكتاب .

الرقيق في الجيش، وبهذا اوجدوا لجيوشهم مدداً دائماً من الجنود . لكن الحملات العثمانية في أوربا توقفت في نهاية القرن الرابع عشر وأنصرفت جهود السلاطين إلى توسيع رقعة ملكهم في آسيا المسلمة حيث لا يجوز البتة للعثمانيين المسلمين استرقاق من يقع في أيديهم من أسرى الحرب المسلمين، وعليه كان لا بد للسلاطين إذا ما أرادوا الحفاظ على جيوشهم قويّة قادرة منيعة من أن يبحثوا لها عن مصادر أخرى للرقيق تجهزها بما تحتاجه من جنود .

وفي هذه الفترة صارت جيوش السلطان تتكون من فئتين : الفئة الأولى وهي التي يتقاضى افرادها رواتب معينة من خزانة السلطان (٧)، والفئة الثانية وتتكون ممن أقطعهم السلطان بعضاً من الأراضي وخولهم حق جباية الضرائب والأعشار من ساكنيها (٨) . ومع أن هاتين الفئتين تتكونان أصلاً من المسلمين الأحرار بالولادة . إلاّ أن هؤلاء المسلمين بدأوا ينصرفون عن الخدمة في جيش الفئة الأولى حين بدأ عدد الجنود الرقيق يزداد فيها يوما بعد يوم، ولم يمض وقت طويل حتى تميزّ الجيشان عن بعضهما البعض بشكل واضح، فصار جيش الفئة الثانية ويطلق عليه الجيش الأقطاعي، يتكّون من أصحاب الأراضي وعساكرهم، وصار الجيش الأول أي جيش الفئة الأولى ويدعى بالجيش النظامي أو الدائم أو الماجور ويتكون من الرقيق المجندين ويعتبر ملكاً خاصاً للسلطان .

ولربما أطمأن السلاطين إلى وجود هذين الجيشين الكبيرين تحت تصرفهم، جيش الفرسان الأقطاعيين، وجيش الحرس الملكي الخاص وكله من عبيد السلطان، ولم يكن هذا الترتيب بدعة عثمانية صرفة فقد سبقهم في هذا - والى حد ما - أسلافهم السلجوقيون الذين نقل عنهم العثمانيون جلّ تقاليدهم ومراسمهم، بل أن شراء العبيد وتجنيدهم كان نظاماً معروفاً وشائعاً منذ أيام الحكم العباسي في بغداد . لكن الجديد

---

(٧) ويعرفون باسم «علوفة لي» أو اصحاب الرواتب ، والكلمة مشتقة من كلمة العلف العربية بمعنى طعام الحيوان . أنظر مثلاً جواد - الدولة العثمانية العسكرية ١٥ -١٦
ETAT MILITAIRE OTTOMAN.

(٨) إن اقطاع أو منح شخص ما مقاطعة من المقاطعات لا يعني تمليكه القرى والارض ، التي تؤلف تلك المقاطعة وانما كان يعني تفويضه حق جباية الاعشار والرسوم والضرائب المترتبة عليها ، فتبقى الارض تحت تصرف مالكيها الاولين مقابل دفع ما يفرض عليهم من رسوم وضرائب «ساطع الحصري : البلاد العربية تحت الحكم العثماني ص ٢٩» وقد اطلق العثمانيون على هذه الطريقة اسم الالتزام أو اللزمة وعلى ما نسميه اليوم الاقطاعي اسم صاحب اللزمة ، تمييزاً له عن المالك الفعلي للارض التي قد يتملكها بالشراء أو تنتقل اليه بالارث ، وسنستعمل كلمة اللزمة والملتزم ، أو صاحب اللزمة بهذا المعنى ، وفي العهد الملكي في العراق كان منح الارض باللزمة وسيلة من وسائل حيازة الارض . (المترجم)

الذي أحدثه العثمانيون في هذا الموضوع هو أنهم عمدوا إلى جمع رقيقهم من أسرى الحرب الذين ما زالت لديهم بقية من قوة تعينهم على معاودة القتال فجعلوهم عسكرهم وجند جيشهم مضيفين اليهم من يشترونه من العبيد داخل بلادهم وخارجها .

لكن حروب الفتح أصبحت الآن تقليداً شاقاً كثير الويلات باهض التكاليف، واذا كانت جيوش السلطان هذه تكفي في السابق لحفظ الأمن والنظام داخل الأمبراطورية - وقد صارت اليوم تشمل شبه جزيرة البلقان وآسيا الوسطى - ولكن وقد تباعدت الشقة بين مصالح السلطان ومصالح رعاياه بحيث أدى الأمر بينهما إلى عداء مستحكم بين الطرفين لم يخل من بعض بوادر التمرد، فأن هذه الجيوش لم تعد تكفي لأغراض الأمن الداخلي والفتوح التوسعية في آن واحد .

ولهذا وذاك ابتكر آل عثمان اسلوباً جديداً يضمن دوام امداد جيشهم الدائم بحاجته من الجنود، والميزة الكبرى لهذا الأسلوب هو أنه لا يكلّف السلطان شيئاً من المال ولكن العيب كل العيب فيه هو مخالفته لأحكام الشريعة كل المخالفة .

وكان عماد هذا الأسلوب هو قيام العثمانيين بشن الغارات على رعاياهم من الأرثودكس المسيحيين (٩)، يجمعون منهم اعداداً غفيرة من أطفالهم وصبيانهم ممن تتراوح اعمارهم بين العاشرة والعشرين فيفصلونهم عن آبائهم وذويهم وينقلونهم إلى العاصمة ليصبحوا عبيداً للسلطان ومن ثم ليخضعوا لتدريب عسكري قاس يتخرجون بعده جنوداً للسلطان وحرساً خاصاً له .

وقد راق هذا الأسلوب للسلاطين وكانت ميزته الكبرى بالنسبة لهم أنه يترك هؤلاء المجندين من غير حام لهم سوى سيدهم السلطان فيحملهم هذا على محضه التبعية والولاء . ذلك أن هؤلاء الأطفال قد جمعوا من أقل طوائف الرعية خطراً وقد فصلوا عن أهلهم وذويهم وأوطانهم فصلاً تاماً، ولذلك لم يبق لهم من يعتمدون عليه في حمايتهم غير السلطان نفسه، ففي بقائه بقاء لهم، ولهذا فقد كانوا يتفانون في الأخلاص والتضحية من أجله .

وقد جرّ أسلوب التجنيد هذا، ويدعى الدوشرمة، إلى نتائج أبعد مدى لم تكن في الحسبان أول الأمر، ذلك أن وظائف الدولة في الأمبراطورية الناشئة كانت جميعها وبدون استثناء بأيدي المسلمين الأحرار، لكن السلاطين بدأوا يستعيضون عن هؤلاء بعبيد السلطان، فلم يمض وقت طويل بعد هذا حتى أصبحت جميع المناصب التي اصطلحنا على تسميتها «المؤسسات الحاكمة في الأمبراطورية» أو بعبارة أخرى

---

(٩) يقول جودت (ج١ ص ٩٠) ان المسيحيين المعرضين للدوشرمة هم الالبان واهل البوسنة والبلغار والارمن ، لكننا نرى ان الارمن كانوا معفيين لانهم ليسوا ارثودكس أنظر مصطفى ص ٣٤ والفصل ١٤ فيما بعد .

وظائف الدولة كلها بأيدي المسيحين المجندين عن طريق، الدوشرمة أو بأيدي غيرهم من عبيد السلطان الذين حازهم بطرق أخرى [١٠] .

وأنه ليحرجنا حقاً أن نصف اشخاصاً لهم مثل هذه المراكز والمناصب بوصف العبيد، ولكنه مع الأسف، هو الوصف الصحيح لهم . والرقيق في الإسلام هم ملك سيدهم وله مطلق حريته في التصرف بهم، ولم يكن الأرقاء ليحسوا بأية معرة اجتماعية من وضعهم الأجتماعي هذا، فلم يكن هناك تمييز البتة بين أولاد الرجل الواحد سواء من ولد منهم من أم حرة أو من ولد منهم من أم جارية . وفي الواقع فأن غالبية الخلفاء العباسيين، ناهيك عن غيرهم من السلالات الحاكمة الصغيرة الأخرى، كانوا من أولاد الجواري، وكذلك الحال مع سلاطين آل عثمان منذ منتصف القرن الخامس عشر [١١]، وعلاوة على ذلك ففي التاريخ الإسلامي أمثلة عديدة على وجود أسر حاكمة من المماليك، أي أسر حاكمة أما أنها ولدت في الرق أصلاً أو أنها أسترقت بعد ذلك، واشهرها سلاطين المماليك في مصر الذين عاصروا الفترة الأولى من تاريخ العثمانيين . وفي عالم مثل هذا فأن الرق لا يلحق بصاحبه عيباً أو شنارا .

وعلى هذا فليس ثمة ما يعيب النظام الذي أقامه العثمانيون وأن ادى إلى وضع نصف الوظائف الكبرى بيد العبيد، لكن خطورته كانت في ما انتهى اليه من اقصاء كل المسلمين الأحرار من رعايا السلطان عن وظائف الدولة كافة، وقد أعتنقت اكثرية عبيد السلطان أو بالأصح «عبيد الباب أو قابي قولاري»، [١٢] كما كانوا يدعون، الإسلام لا اجباراً وأضطراراً، وانما لأنهم لا يحصلون، بدون ذلك، على أي منصب عال . وهكذا

---

(١٠) دائرة المعارف الإسلامية المواد : الاتراك ، المسيحية . وانظر «المسيحية والإسلام تحت حكم السلاطين (ج٢ ص٤٠٢) واصطلاح المؤسسات الحاكمة من ابتكار LYBYER أنظر كتابه : «حكومة الامبراطورية العثمانية» ص ٣٦

GOVERNMENT OT THE OTTOMAN EMPIRE.

(١١) يذهب جيبونز في كتابه السابق ص ١٨٣ إلى أن بايزيد الأول كان آخر سلطان عقد له زواج شرعي . ويذكر دوهسن D'OHSON (ج٧ ص٦٣) ان كلاً من مراد الثاني ومحمد الثاني تزوجا من اميرتين . وتزوج السلطان ابراهيم أيضاً ، ولكنه بجارية من الحريم .

(١٢) قابي معناها الباب ، وقول معناها عبد أو رقيق . واستعمال كلمة الباب لتعني القصر الملكي فارسي الأصل ويستمد أصله من عادة جلوس الملوك الفرس في ايوانات قصورهم لتلقي ظلامات الرعية والاستماع اليها . ولهذا فاننا نجد الادب التركي يستعمل الفاظ قابي التركية وباب العربية ودار الفارسية لنفس المعنى «أنظر دائرة المعارف الإسلامية مادة دار» ، ولم يستعمل اصطلاح الباب العالي ليعني مقر الحكومة تمييزاً عن دار السلطان ، إلاّ في وقت متأخر ، ومع أن اصطلاح القابي قولاري أي عبيد السلطان يشمل كل من هم في حالة الرق ، إلا أنه ينصرف الآن إلى الجيش الاجير ، أي اولئك الذين تدفع لهم الرواتب دون الجيش الاقطاعي – أنظر HAMMER ص١٨٩ .

أصبح طريق الطموح والتقدم في البلد المسلم أن يولد المرء غير مسلم وهو حال لم يعد المسلمون الأحرار يستطيعون عليه صبرا .

وما كان استخدام الرقيق في مناصب الدولة ومراتب الجيش بالأمر الجديد في تاريخ الإسلام، لكن الحقيقة الجديدة في هذه الحالة التي لا سابقة لها في التاريخ هو اقصاء المسلمين الأحرار بالولادة عن مناصب الدولة اقصاء تاما . وترتبط بهذه الحقيقة التاريخية حقيقة جديدة أخرى لم يسبق لها مثيل في تاريخ الدول الإسلامية، وهي زيادة عدد نفوس غير المسلمين من رعايا الأمبراطورية على عدد سكانها المسلمين، زيادة فائقة وخاصة قبل الفتوحات العثمانية في آسيا في القرن السادس عشر .

ولأن ولاء هؤلاء المشركين للدولة الإسلامية لا يمكن أن يكون حتى في أحسن حالاته خالصاً وخالياً من الضغن، ولأنهم لم يستطيعوا أن يكسبوا ودّ وثقة المسلمين المحكومين من قبلهم، لذا فقد وجد السلاطين أنفسهم بعد فترة قليلة قليلي الأنصار بشكل لم يسبق حدوثه في أسرة حاكمة من قبل، لذا يمكن القول أن انشاء نظام «القابي قولارى» كان ضرورة ملحة وتلبية لحاجة خاصة، فهو يحمي السلطان نفسه مما أصبح متوقعاً من انتفاضات رعاياه المسلمين للاطاحة به، بعد أن انتشر بينهم السخط والتذمر، وفي الوقت نفسه ليضمن للفئة غير المسلمة من رعاياه مكاناً في جهاز الدولة يتناسب وعددهم المتزايد، ولكن بأسلوب بالغ الدقة والأتقان تعمّد فيه اخفاء نفع هذا الأمتياز عن المنتفعين به .

ومع هذا كله فقد ظلّ للمسلمين مؤسساتهم الخاصة التي لا يستطيع أن ينافسهم فيها أحد، وهي هيئة العلماء ورجال الدين (١٢)، فالأمبراطورية العثمانية كانت دولة اسلامية ولكن المفارقة العجيبة فيها أن يحتكر كل مناصبها من ولدوا على غير دين الإسلام . أما كيف جاهد المسلمون لأسترجاع حقوقهم ونفوذهم فهذا ما سنصفه في غير هذا المكان، أما هنا فيكفينا أن نقول أنه ما أن أقبل القرن الثامن عشر حتى أطيح بهذا النظام القائم على ادارة مرافق الحكم والإدارة من قبل عبيد السلطان، واسترجع المسلمون لأنفسهم كل المناصب التي سبق أن أخذت منهم، وكانت مغبة هذا التحول وبيلة . فقد جرى هذا التحول دون أن يعترف به أحد فكأنما كان في هذا الأمر كما في أمور أخرى اتفاق ضمني على غمض العين عن رؤية حقائق الأمور التي تذكر بأسى وألم بأحلام الماضي، وعلى هذا فأن كل جهاز النظم الحاكمة ظلّ قائماً على الورق لم يتغير منه شيىء، والأغرب من هذا كله فأن كل من يعود لهذا النظام ويرتبط به ظلّ يعتبر نفسه مملوكاً للسلطان على الرغم من أن هذا الوصف ظلّ يصدق على قلة قليلة منهم . وهذه العبودية الرضائية التي اختارها البعض كانت أمراً مؤلاً غالي الثمن

---

(١٢) أنظر الفصل ٩ من الجزء الثاني من هذا الكتاب .

كلفّهم أقل ما كلفهم ما يمكن أن نسمية حقوقهم المدنية، فدخولهم خدمة السلطان كانت تعني بالضرورة صيرورتهم ملكا خاصاً له، يتصرّف بهم وبحياتهم كيف ما شاء وهوى، فهو قادر على انهاء حياة أي منهم ساعة يشاء، وأن يصادر امواله حين يريد سواء اخترمه الموت أم كان على قيد الحياة (١٤) .

(٢) الجيش

إن ما أسميناه بالمؤسسات الحاكمة يطابق إلى حد ما التصنيف الذي يأخذ به بعض المؤلفين المسلمين عند الكلام عن تركيب المجتمع الإسلامي، فقد دأبوا دوماً على التمييز والمقابلة بين فئتين من الناس هم : أهل السيف وأهل القلم . ويعنون بالفئة الأولى عساكر السلطان وموظفيه المدنيين والعسكريين، ويعنون بالثانية علماء الدين .

وقد يكون اطلاق صفة «أهل السيف» على الفئة الأولى موفقّاً، ما دام يكشف عن الصفة العسكرية، وهي السمة الغالبة على الحكم العثماني، ولكن تمام الموافقة تقضي أن يفهم هذا الأصطلاح بمعنى أوسع ليشمل جميع العاملين في خدمة «سيف الدولة» فينطوي تحت مفهومه جميع العاملين في قصور السلطان وكذلك موظفو الإدارة المركزية وإدارة الأقاليم، كما يشمل جمهور الكتبة والمحاسبين وغيرهم من العاملين في الأجهزة الإدارية والعسكرية وان كانوا في الحقيقة والواقع وفي طبيعة عملهم من حملة الأقلام والمتمرسين بصناعة الكتابة والتحرير، وعلى هذا الأساس ظل اصطلاح «أهل القلم» قاصراً على الفقهاء وأئمة الجوامع ومدرسيها الذين يضطلعون بشؤون الشريعة تدريساً وتطبيقاً أو أرشاداً وتفسيراً، وممن سنبحث شؤونهم في فصل تال من هذا الكتاب (١٥)، أما مهمتنا في هذا المكان فهو تفصيل القول في كيان الهيئة الحاكمة. وكان هذا الكيان – كما قلنا ذلك من قبل – قد أصابه، منذ القرن الثامن عشر تغيير كبير بدّل من طبيعته ولكن مع الحفاظ على شكله . لذا فإن من واجبنا أن نبدأ بوصف الكيان الأصلي لهذه المؤسسات الحاكمة ثم نتدرج في تعقّب مراحل تطورها وكيف ولماذا حدث هذا التطور وفي أي أتجاه سار .

وتشمل المؤسسات الحاكمة – ما عدا السلطان نفسه – رجال القصر السلطاني، ورجال السلطة التنفيذية في الحكومة والموظفين الأداريين وعامة رجال الجيش بقسميه الأقطاعي والنظامي ورجال الأسطول . وفي أيام عز الدولة العثمانية كان شاغلو هذه المناصب، عدا غالبية رجال الجيش الأقطاعي والأسطول يأتون عادة

---

(١٤) أنظر دوهسن ج٢ ص ١٤٨ .

(١٥) أنظر الفصول ٨ – ١٠ من الجزء الثاني من هذا الكتاب .

من مصدر واحد هو «القابي قولارى» أو عبيد السلطان ممن جندوا بطريق الدوشرمة أو أي طريـق آخـر .

ولهذا فقد أرتأينا أن نبدأ بدراسة الجيش والقصر السلطاني والحكومة المركزية تاركين إلى الفصول التالية البحث في الإدارة الأقليمية والأسطول، وذلك لتعسّر فصل البحث في الأجهزة الثلاثة الأولى على حدة، طالما كان المجندون للعمل في القصر السلطاني والعمل في الحكومة المركزية أو في الجيش النظامي – تمييزاً له عن الجيش الأقطاعي – يأتون جميعاً من مصدر واحد هو القابي قولا رى، أي عبيد الباب، وطالما كان الواحد منهم مؤهلاً لأن يشغل اليوم هذه الوظيفة هنا أو تلك الوظيفة هناك غدا .

واذ نبدأ بدراسة الجيش بقسميه النظامي والأقطاعي فيجب أن نبدأ بقسمه الثاني، أي الجيش الأقطاعي وهذا يقتضينا وصفاً قصيراً لنظام الملكية الأقطاعية التي يقوم هذا الجيش عليه، ولو أننا سنعود إلى هذا البحث مرة أخرى عند الكلام على الزراعة وحياة المزارعين .

(أ) الجيش الأقطاعي :

اصطنع آل عثمان منذ أول ظهورهم في التاريخ نظاماً اقطاعياً كان الغرض منه أول نشأته تأمين مصدر ثابت لأمداد جيوشهم بالجند يغنيهم عن انشاء جيش نظامي دائم ويوفر لهم نفقاته . وكان أساسه – كما في أوربا – هو اقطاع أو منح المحاربين بعضاً من المقاطعات الزراعية مقابل التزامهم بأن يكونوا دوماًعلى استعداد للسير إلى الحرب متى يدعون اليها، لا بأشخاصهم فحسب بل وان يتولوا أيضاً اعداد عدد من الفرسان والمحاربين من اتباعهم يتناسب عددهم ومساحة الأقطاعية الممنوحة لكل منهم وان يجهزوهم بكل ما يحتاجون اليه من خيل وسلاح .

وكان هذا النظام الاقطاعي يقوم في اساسه على كل من الملتزم أي صاحب الاقطاع والفلاحين الساكنين في الأرض من قبل، فيقوم الفلاحون بزراعة الأرض وحصادها ويدفعون لأصحاب الاقطاع ما يكفل لهم مورداً من العيش على شكل حصص عينية من الحاصلات أو على شكل اعشار ورسوم تفرض عليهم .

ولم يكن نظام الأقطاع في بلاد الإسلام بدعة عثمانية، وانما كانت جذوره تمتد إلى أزمنة اسلامية أبعد، فقد شاع منح الأراضي للمحارين منذ أيام ضعف الخلافة العباسية في بغداد، ولكن هذا النظام لم يتخذ شكلاً مقارباً للشكل الذي اعتمده العثمانيون الا خلال الفترة السلجوقية (١٦) .

---

(١٦) أنظر هامر – المصدر السابق ص ٣٣٧ ، وكذلك دائرة المعارف الإسلامية (د. م. أ.) – مادة اقطاع .

وكان الغرض من اصطناع هذا الأسلوب في أول الأمر اعفاء الخزينة من أعباء جمع الضرائب من جهة ومن دفع رواتب نقدية للجنود من جهة ثانية، ولهذين الغرضين أيضاً اعتمده العثمانيون أول الأمر، لكن سرعان ما أنضافت إلى اهدافه هذه، أهداف جديدة لما بدأت رقعة الأمبراطورية تتسع بالفتوح الجديدة، فقد مكن هذا النظام لطبقة من الفرسان المحاربين المسلمين ملحقة بالفاتحين أن تمارس نوعاً من الرقابة والضبط على سكان الأرياف في البلاد المفتوحة حديثاً . وبأسكان هؤلاء الفرسان بالأرض فقد أبعد هذا النظام عن الفتح صفة الأحتلال العسكري في المناطق التي طبق فيها .

ولأن الشريعة الإسلامية قد أقرّت لأهل الكتاب من سكان البلاد المفتوحة البقاء على دينهم إذا شاءوا، فأن القادمين الجدد امتزجوا، ما لم تكن هناك فوارق عميقة تحول دون ذلك، بسكان الأرض الأصليين وانصهروا معهم في جماعة واحدة بصرف النظر عن اجناسهم الأولى .

وقد كانت في غالبية الأقطار الأوربية والآسيوية التي أنضمت إلى ملك السلطان قبل القرن السادس عشر نظم اقطاعية قائمة فيها من قبل . وكان التماثل بين هذه النظم والنظام العثماني كبيراً جداً، بحيث أدى بالكثير من المؤرخين إلى رد النظام العثماني إلى أصل بيزنطي، ورأيهم في ذلك بأنه ما دام النظام الذي اتبعه السلجوقيون في آسيا الصغرى «والذي قلّده فيهم العثمانيون ونقلوه عنهم مباشرة» يختلف في طبيعته عن النظم السائدة في فارس والعراق، فلربما كان السبب في هذا التباين هو التأثير البيزنطي على السلجوقيين، وليس ذلك لأن آسيا الصغرى ظلّت زمنا طويلاً جزء من الأمبراطورية الرومانية الشرقية ولم تنفصل منها الاّ بعد استيلاء السلاجقة عليها مؤخراً، ولهذا أختلف النظام السلجوقي عن انظمة البلاد التي دخلت في ملكهم بعدئذ، بل وحتى بعد هذا الأستيلاء الذي كان في الواقع جزئياً فقد ظلّ السلجوقيون مجاورين لأجزاء أخرى ظلت بيزنطية صرفة . وأكثر من هذا فما دام النظام العثماني نفسه يختلف بدوره شيئاً ما عن النظام السلجوقي المعمول به في آسيا الصغرى فيكاد الاّ يكون لهذا من تفسير الاّ المزيد من «بزنطة» الدولة العثمانية .

والواقع أن هذه النقطة بالذات ما هي الاّ جزء من موضوع كبير ما زال محلّ خلاف ونقاش بين المؤرخين، وهو مدى تأثير الروم البيزنطيين على الأنظمة العثمانية عامة [١٧] . وبصرف النظر عن الدخول في هذا النقاش الآن، فمن الممكن القول أن وجود أنظمة اقطاعية في البلدان التي احتلها العثمانيون في اوربا مماثلة إلى حد كبير للنظام الذي ورثه العثمانيون وتبنوه، قد ساعد على تيسير تطبيق هذا النظام العثماني في تلك البلاد إلى حد كبير لم يكن ليتيسر لولا وجود هذا التماثل .

---

(١٧) أنظر كوبورلو زاده . المصدر السابق / قسم التيمار وكذلك د م. أ مواد تيمار وزعامت .

وقد اتخذ هذا النظام الأقطاعي في التعامل العثماني عدة اسماء، وان ظلّ يعرف بصفة عامة باسم «درلك» ومعناه المعاش أو مورد الرزق (١٨)، وقد أنشأت غالبية الأقطاعيات لمساعدة هؤلاء الفرسان أو الخيالة الذين كان العثمانيون يطلقون عليهم اسماً فارسياً هو «سباهي» (١٩) وفي هذا الحال يختلف اسم الأقطاعية بين «تيمار» أو زعامت (٢٠)، باختلاف مساحتها أو ما تغله من ايراد سنوي، أما الأقطاعيات التي يفوق ايرادها ايراد الزعامت، فكانت تسمى «خاص» (٢١)، وما فاق ذلك ايرادا فهو ملك السلطان الخاص ويسمى «خواصي همايوني» (٢٢) وتعني الاملاك الخاصة للسلطان، أما بقية الأقطاعات فكانت تمنح لأفراد العائلة الأمبراطورية والى اميرات وسيدات الحريم، أما بقية الخاصات وبعض المقاطعات من الصنفين الآخرين فتلحق ببعض الوظائف وبالتالي يتغير مالكها بتغير شاغلي تلك المناصب، وبهذا فهي تختلف عما يمنح للسباهي لكون الأخيرة منحة شخصية وقد تنتقل منه - بحدود معينة - إلى ورثتـه .

وهذه الأصناف الثلاثة، الخاص والزعامت والتيمار، هي الأصناف الرئيسية في النظام الأقطاعي، وكان إلى جانبها أيضاً بعض المنح التي تماثل الأقطاعيات في طبيعتها، فمن ذلك أن يخصص وارد بعض المقاطعات لغرض معين كالصرف على بعض الحاميات أو الحصون أو على القيادة العامة للاسطول في استانبول، وتدعى امثال هذه الحالات «يورت لك» أو «اوجاغ لك» (٢٣) كما كانت هناك انواع أخرى تسمى «العسكرية» (٢٤)، وهي في الأصل - كما يظهر من تسميتها - تخصص للعسكر

---

(١٨) كلمة درلك لها معان اوسع ، ولكنها استعملت لتعني كل موارد الرزق التي يقدمها السلطان للقائمين على خدمته سواء كانت نقداً أو ارضاً - أنظر سيد مصطفى ج١ ص ١٠٠ .

(١٩) حوّرت الكلمة في الفرنسية إلى [illegible] ، وفي الانكليزية إلى [illegible] .

(٢٠) لا يعرف تماما ما إذا كانت كلمة تيمار تركية الاصل أم يونانية . أما « زعامت» فاصلها من الكلمة العربية «زعامة» ، وذلك لان صاحب الزعامت كان رئيس جماعته والمتكلم باسمهم وقد استعملت بعدئذ في مصر والبلاد العربية لتشير إلى بعض الرتب العسكرية .

(٢١) الخاص كلمة عربية .

(٢٢) الهمايون لفظة فارسية تعني في الأصل المبروك أو المقدس أو المحظوظ ، ثم انتقلت لتعني الملكي أو الامبراطوري .

(٢٣) يورت كلمة تركية معناها البيت أو الخيمة أو المقاطعة ، والاوجاغ تركية ايضاً ومعناها في الأصل موقد النار ، ولكنها استعملت لتعني كل القوات العامة في القابي قولاري ، والتسمية اشتقت من عمليات الطبخ «أنظر الملحق أ» ومن هنا اخذت كلمة الموقد - الاوجاغ لتعني مركز الجماعة أو مكان تجمعها وبالتالي جميع المؤسسة و «لك» في التركية علامة المصدرية .

(٢٤) العسكريت من اللفظة العربية «عسكر» ، واللفظة الفارسية «لاشكار» ومعناها الجيش وكل موظفي الحكومة - عدا الكتبة والعلماء - كانوا من الهيئة الحاكمة ، ولهم جميعاً صفة عسكرية تمييزاً لهم عن بقية «الرعيت» أي غير العسكر من رعايا السلطان .

والجنود، وان كان بعض من تخصص لهم لا يؤدون الاّ خدمات مساعدة فقط، فيمنحون مقابل ذلك مساحات من الأراضي يستثمرونها ويتمتعون فيها بالأعفاء من الضرائب والأعشار مما سنعود إلى تفصيله بعد حين .

أما الأقطاعيات المربوطة بالوظائف، فكانت غالبية غلتها تعود إلى اناس من غير القوات المسلحة، وكان هذا النظام مالياً اكثر منه عسكرياً، ولأن مهمتنا في هذا البحث تقتصر على الجيش فقط لذلك سقتصر على بحث الاقطاعيات الممنوحة إلى السباهية وكبّار ضباطهم (٢٥) .

ومن جهة ثانية فان الزعامات والتيمارات انتشرت في بعض وليس كل اقاليم الامبراطورية التي تدار مباشرة من استانبول (٢٦)، وفوق هذا فلم تكن القواعد التي تحكم هذه الأقطاعات واحدة أو متماثلة في هذه الأقاليم لذلك فلا يمكن اعتبار التفاصيل التالية عامة شاملة .

كان فيصل التمييز بين الزعامت والتيمار ايرادها، فالتيمارات هي المقاطعات التي تدّر من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ إلى ١٩٩٩٩ أوقجه (٢٧)، أما ما زاد ايرادها على ذلك والى حد ٩٩٩٩٩ أوقجة فهي الزعامت، وكان كلا النوعين يتكون من جزئين، أولهما : وهو أصل اللزمة ويسمى «القليج» وقسم أضافي ويسمى «الترقي» (٢٨) . ولا يزيد ايراده عن عشر ايراد القليج، وكان الأقطاع الذي يضم هذه الأضافات يسمى «حصت» (٢٩)، وهي على خلاف القليج يمكن عند شغورها أخذها من ملتزم معين وأعطاؤها إلى آخر .

وكان القصد من هذا الأجراء تشجيع السباهية لأنجاز ما يعهد به اليهم من واجبات بصورة مرضية، وكما أن قصورهم عن حسن أداء هذه الواجبات يؤدي بهم إلى فقدان هذه الحصص فقدانا موقتاً أو دائماً، فأن حسن السلوك يؤدي بهم إلى زيادات جديدة في الحصص وطبيعي أن يكون هدف السباهية من أصحاب التيمارات الارتقاء إلى مرتبة الزعامات .

---

(٢٥) كانت الواردات المجباة من هذه الاقطاعيات تسمى «مالي مقاتلة» أي مال القتال ، أو مال الحرب ، واللفظتان «مالي مقاتلة» عربيتان .

(٢٦) أنظر ص ١٨٠ فيما بعد .

(٢٧) الاوقجة وتسمى «اسبرس» هي قطعة من الفضة «عن العملة - أنظر الفصل ٧» وكان مبلغ ٣٠٠٠ أوقجة هو الحد الأدنى في المقاطعات الاوربية و ٢٠٠٠ في المقاطعات الآسيوية .

(٢٨) القليج كلمة تركية معناها «السيف» وقد سميت اللزمة أو الاقطاعية سيفاً لأن الفكرة الأصلية فيها انها قادرة على اعاشة سباهي واحد أي حامل سيف وبذلك ينضاف سيف جديد لسيوف السلطان . أما ترقية فهي كلمة عربية تعني التقدم والارتقاء .

(٢٩) حصت أي حصة وهي كلمة عربية .

وكما سنرى بعد حين، فأن ضباط السباهية الكبّار هم حكام المقاطعات، وكان حق منح الأقطاعيات - في الأصل - من اختصاص ذوي المراتب العليا، أي «البيك لربيكي» (٣٠) وكانوا حين يمنحون الأقطاعيات لأصحابها يمنحونهم وثائق التمليك، وكانت تسمى «البراءة (٣١) ولكن السلطان سليمان العظيم سحب منهم هذا الحق عام ١٥٣٠م وجعله بيد الحكومة وبالتالي فقد أنحصر بها أيضاً حق اصدار البراءات، لا يستثنى من ذلك الاّ بعض التيمارات الصغيرة التي اقتصر دور البيك لربكية فيها على اصدار توصية أو تزكية للذين يرشحونهم لها، وهذه التوصيات تسمى «تزاكر» (٣٢)، وكانت هذه التوصيات تحمل إلى دائرة خاصة في العاصمة (٣٣) فاذا وجدت المرشح لائقاً ومستحقاً منحته شهادة التملك، وعلى هذا فقد استجد منذ هذا التاريخ نوعان من التيمار، النوع الأول الذي يتطلب الحصول على تذكرة ويسمى «تزكره لي» أي صاحب التذكرة، والنوع الثاني الذي لا يتطلبها ويسمى «تزكرة سز» أي دون تذكرة .

وفي بعض الأقاليم كانت التيمارات التي تقلّ غلتها عن ٣٠٠٠ أوقجة في العام غير ذات تذكرة، في حين أن التذكرة لا تطلب في مناطق أخرى إذا قلّت غلة التيمار عن ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠ أوقجة (٣٤) وعلى كل حال فأن امثال هذه المنح كانت لا تمنح الاّ لمن كانت بيده اقطاعية فعلاً، أو من أصبح مؤهلاً لواحدة بصفته وارثاً عن ملتزم سابق(٣٥) فاذا لم يكن الشخص هذا أو ذاك، ومنح اللزمة لأول مرة فمن الضروري له أن يحصل على البراءة من الحكومة المركزية وان يكن التيمار - في غير هذا الحال - يعد من غير ذوات التذاكر (٣٦) . ذلك أن تعليمات السلطان سليمان أدت إلى تقسيم التيمارات إلى صنفين من حيث اشتراط التذكرة أو عدم اشتراطها وعلى هذا الأساس فإن اصحاب التيمارات ذوات التذاكر هم وحدهم الذين يحق لهم حمل لقب «السباهي» في حين يسمى أصحاب التيمارات الأخرى مجرد «تيمارجية» أي أصحاب التيمار . لكن هذا

---

(٣٠) للمزيد من التفاصيل عن البيك لر بيكي أنظر ص ١٧٥ فيما بعد . وقد جاء في القانون نامه الذي اصدره السلطان الفاتح ما يلي : «وفي المقاطعات التي منح فيها البيك لر بيكي التيمار والزعامت ، فعليهم أن يعرضوا (الحقائق أي أن يرفعوا التقارير) وعرائضهم يجب أن تقبل (والبيك لر بيكي تكتب وتلفظ أيضاً بيلر بيي).

(٣١) أنظر ص ١٦٠ فيما بعد .

(٣٢) التزكرة هي لفظ التذكرة أو التذكار العربية .

(٣٣) وتسمى الدائرة «الدفتر خانة» - أنظر ص ١٦٣ فيما بعد .

(٣٤) كان المبلغ هو ٦٠٠٠ في ايالات الروميلي والبوسنة وبودا وتيمشوار وديار بكر ، وارضروم ودمشق وحلب وبغداد وشهرزور . و ٥٠٠٠ في الاناضول ، و٣٠٠٠ في ايالات كارامان ومرعش وسيواس .

(٣٥) بالنسبة إلى احكام وراثة الالتزام - أنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(٣٦) وتسمى هذه البراءة . «ابتداء براءتي» ، أي براءة اولية .

التفريق ظلّ قانونياً ورسميا فقط، أما من الوجهة العملية والشائعة فقد كان كل أصحاب التيمارات والزعامات يسمون «سباهية» دون تفريق، كما وقد تجوهلت هذه التفرقة في لغة التخاطب وظلّ كل أصحاب التيمارات، بل وحتى أصحاب الزعامات، يدعون «سباهية» ولهذا السبب، ورغبة في التيسير فسنحذو هذا الحذو في بحثنا التالي متجاهلين التفرقة القانونية .

كان الألتزام الرئيسي للسباهية مقابل تمتعهم بواردات المقاطعة هو الألتحاق بالحملات العسكرية حين يدعون اليها وان كان قد سمح لهم في عصر متأخر، أن يستعيضوا عن الذهاب إلى الحرب بفدية من المال، ومهما يكن الحال، فأن شروط خدمتهم لم تكن واحدة متشابهة للجميع . فكان بعضهم ملزماً دائماً باللحاق بالجيش . في حين كان بعضهم الآخر يتناوبون الذهاب اليه (٣٧) . وكان على السباهية قليلي الأيراد أن يذهب الواحد منهم إلى الحرب بمفرده لا يصطحب معه أحداً من حاشيته، ولكن يجب أن يذهب اليه فارساً بكامل سلاحه مرتدياً جوشنه، وحاملاً معه خيمته : أما السباهية الذين تبلغ وارداتهم ضعف الحدالأدنى لواردات التيمار، فكان عليهم أن يصحبوا معهم فارساً بكامل سلاحه من اتباعهم كان يسمى «الجبه لي» (٣٨) ويضيفون اليه رجلاً آخر عن كل ٣٠٠٠ أوقجه زيادة في الأيراد، بحيث يمكن أن يبلغ عددهم الخمسة رجال، وكان هذا المبدأ يسري على أصحاب الزعامات أيضاً فيما عدا أن المبلغ في حالتهم يصل إلى ٥٠٠٠ أوقجه (٣٩) وعدد الرجال يبلغ الثمانية عشر، ولا يخضع هؤلاء لأي تدريب عسكري لأن السلطات على يقين تام بأنهم على استعداد للاشتراك في القتال بكل قوة وكفاءة متى ما دعوا اليها طالما أن الأوامر تقضي بالاّ تمنح الأقطاعيات الاّ للسباهية والجبه ليه وأولادهم وهم من نشأوا منذ طفولتهم على تقاليد الحرب والقتال .

وكان للسباهية ثلاثة أصناف من الرؤساء والقادة، هذا عدا عن حكّام المقاطعات الذين يقودونهم في الحروب والذين سنأتي على الكلام عنهم عند البحث عن حكّام الأقاليم . وأصناف رؤساء السباهية كما يلي :

---

(٣٧) الذاهبون للحرب يسمون «ايشكنجي» : من الفعل ايشك يمعنى سار أو ركب للحرب . أما الآخرون فيسمون «بي نوبت» «أي اصحاب النوبة» .

(٣٨) الجبه لي : من اللفظة الفارسية جويا بمعنى المعطف ، وهي بدورها مشتقة من لفظة الجبّة العربية ، (وهي تحريف لكلمة قباء – المترجم) .

(٣٩) يبدو أن على الزعامت أن تجهز من الجبه ليه عدداً أقل مما تجهزه التيمارات التي تقل ايراداتها عن ايرادات الزعامات ، ولربما كان مرد ذلك إلى أن متطلبات الزعامات واتباعهم اكثر تعقيداً من غيرها .

الصنف الأول : وهم الآلاي بيكي (٤٠)، وهم أعلى فئة، وكانوا ينتخبون من كبّار الأقطاعيين في الأقاليم «السناجق» وكان عليهم التحشيد للحرب، وكانوا بطبيعة الحال من كبّار أصحاب الزعامات التي كانت تمنح لهم مدى الحياة، كما كان كل منهم يمنح علم خاص به وطبل يدق له علامة الظهور والأمتياز، وله القيادة العليا على «الآلاي» الذي يكوّنه السباهية، وكانت اللزمات الشاغرة تمنح للسباهية على أساس توصياتهم لهـــم .

الصنف الثاني : هم «الجيري باشي أو سو باشي» (٤١)، وكانوا يختارون من بين أصحاب الزعامات في الأقضية (٤٢)، حيث يزاولون فيها أيام السلم وظائف الشرطة وحفظ الأمن . أما الصنف الثالث من الرؤساء فهم «الجيري سروجي» (٤٣)، وهم مرشدو السباهية وحراسهم أثناء القتال .

وكان المعتاد أن يرث ابن السباهي قلبج أي سيف والده حتى وان كان الولد دون سن الرشد، وفي هذه الحالة يجب أن يمثله في الحروب مندوب عنه هو أحد «الجبه لي»، أما إذا مات السباهي دون خلف أو كان أولاده غير صالحين للأستمرار في ادارة المقاطعة، أصبحت المقاطعة شاغرة، وحتى يعاد توزيعها ثانية تنتقل واردتها إلى خزينة الدولة ويتولى جبايتها موظف يدعى «موقوفه جي» (٤٤) . وعلى الأكثر فأن قليج المتوفى يمنح إلى أقدم جبه لي في جماعته، وتمنح الأقسام الخاصة إلى سباهية آخرين من ذوي الايرادات الضعيفة على سبيل «الترقية» وتجري كل أنوا ع «الأنعامات» والتفضيل على أساس الشجاعة والبأس في القتال . ويكون لأثنين آخرين من أولاد السباهي الحق في أقسام من «الخاصة» في التيمار الشاغر بوفاة ابيهما كما يمنح هذا الحق لبعض ابناء القابي قولر، ويتوقف حجم هذه الأعطيات بأختلاف الرتبة التي كانت للمتوفى والتي قد تصل حد الزعامة (٤٥) .

ومورد المعيشة الأساسي للسباهية هو ما يخولون بجمعه من الرسوم والأعشار

---

(٤٠) الآي بيكي : تعني آمر الالاي . والالاي معناه الطابور ، أو فوج العسكر .

(٤١) كلمة جيري وكلمة سو : معناهما الجيش . ومن هنا جاءت كلمة الانكشارية فهي في اصلها «يني جيري» «أي الجيش الجديد» ثم حرّفت بمرور الزمان .

(٤٢) القضاء وحدة ادارية تحت سلطة القاضي ، أنظر فيما بعد ص ١٨٧ .

(٤٣) أي العاملون في النقل في الجيش ، والجيري هو الجيش ، والسروجي من الكلمة العربية سرج .

(٤٤) تسمى الأرض بين وفاة ملتزمها الأول دون وريث وبين اقطاعها ثانية إلى شخص جديد «أرضاً موقوفة» ولذلك يسمى من يديرها في هذه الأثناء «الموقوفه جي» أي مدير الأملاك الشاغرة «ولا علاقة لهذه الحالة بأحكام الأوقف الشرعية ، المترجم» .

(٤٥) يلاحظ ، نقلاً عن سيد مصطفى ج١ ص ١٢١ أن الأقطاعيات التي تقسم وتجزأ هي التيمارات التي يزيد ايرادها عن ١٥ ألف أوقجة والزعامت التي تدّر اكثر من ٣٠ أو ٤٠ ألف أوقجة . أما

من الفلاحين المقيمين في اقطاعياتهم، وكان يستتبع حق الجباية هذا تمتعهم بالسيادة والولاية على هؤلاء الفلاحين الذين لم يكونوا في واقع الأمر اكثر من اقنان في الأرض، على ما سنرى تفصيله فيما بعد، وعلى هذا فقد كان خروج السباهية كافة إلى الحرب فجأة ومرة واحدة يؤدي بلا شك إلى شلل في العمل وأضطراب في الأمور بالأرياف، وتلافياً لهذا الحال سمح للبعض منهم «بنسبة واحد من كل عشرة» بالتخلف عن الخدمة العسكرية والبقاء في أرضهم للنظر في شؤونها وشؤون أراضي رفاقهم ولتسلم ما قد يتجمع لهم ولرفاقهم من الواردات التي هي – كما قلنا – مورد عيشهم الوحيد والتي قد يفقدونها إلى الأبد لولا هذه الزيارات الخاطفة .

أما عن القوة التي يجهزها السباهية واعوانهم من «الجبه ليه» – بما فيهم الجبه ليه الذين يرسلون من بعض الخاصات العسكرية التي يتمتع بها القادة الكبار والتي لم نتطرق إلى بحثها بعد – فقد قيل انها كانت تصل بعض الأحيان إلى حوالي المائتي ألف شخص واستناداً إلى هذا الرقم يبدو أن أكثرية هذا العدد تأتي من المناطق الآسيوية وأن كانت أيالة الروملي لوحدها تجهزّ حوالي الثمانية الآف شخص مقابل ثلاثين ألف فرد تجهزّهم الأناضول (٤٦) ويبدو أن هذا العدد لا يعدو كونه حدساً وتخمينا، إذ أن بعض المصادر تقدّر القوة المجموعة بما لا يزيد عن المائة والأربعين أو الخمسين ألف شخص، ولا شك أن السلطات العثمانية نفسها لم تكن تعلم بالضبط عدد ما تحت تصرفها من قوات عسكرية .

مما تقدم يظهر أن التباين الرئيسي للنظام الأقطاعي العثماني عن نظائره في غرب أوربا هو في كون الأقطاعيين العثمانيين يمتلكون الأرض بصورة موقته وبسبب وظائفهم ويبدو أن أقلّ من نصف الأراضي المعينة كانت بأيدي السباهية الذين كانوا يتمتعون وحدهم بحق توريثها إلى اولادهم، وعلى هذا فقد كان السلطان معرضاً للخطر من احتمال تكتل هؤلاء وتمردهم عليه في يوم من الأيام . وقد زاد فعلا، كما سنرى فيما بعد، نفوذ بعض الأسر القوية في الأقاليم إلى درجة وقوفها في وجه الدولة والتهديد بالأنفصال عنها، ولكن الواقع أيضاً أن أمثال هذه الحركات لم تصدر عن

حجم اللزمات التي تمنح إلى اولاد السوباشي أو السباهي فيعتمد أولاً على ما كان بحوزة أبيه وثانياً على الطريقة التي مات بها مورثه ، فإن كان موته في ساحة الحرب كانت حصة وريثه أكبر منها لو مات حتف أنفه .

(٤٦) كانت الدولة العثمانية تنقسم إلى قسمين هما الأناضول ويشمل كل املاكها الأسيوية ، والروملي – أي بلاد الروم – ويشمل كل املاكها في اوربا من القسطنطينية حتى النمسا وكانت مساحة الروملي تقل وتكبر تبعاً لأنتصارات السلطان واندحاراته ، وكان أول الأمر يخضع لإدارة واحدة ثم تعددت الأدارات فيه على ما سنرى . وكذلك الأمر في الأناضول أيضاً . أنظر بحث الإدارة المركزية ص ١٤٦ وما بعدها من هذا الكتاب (المترجم) .

السباهية قط بل كانت على العكس من ذلك مجرد تمرد لبعض الولاة والقادة الذين يدفعهم شعورهم بالقوة في أنفسهم ويضعف الحكومة المركزية عن مناوئتهم إلى تحدي أوامرها بعزلهم أو نقلهم من مناصبهم .

وفي أيام الفتوح الأولى، حيث لم تكن لأعداء السلطان جيوش نظامية مدربة، فقد كانت قواته الأقطاعية وسباهيته عماد جيشه وكانوا أقوى جنده وأصلبهم عودا وأشدهم وطأة على اعدائهم [٤٧]، لكن ارتباط هؤلاء الجند بالأرض كان ابداً ودوماً نقطة الضعف ومصدر الخطر في هذا النظام . فقد كانوا في هذا الخصوص مثل انداده‍م الأوربيين – بطيئين في ترك الأرض وتلبية داعي الحرب حين يدعوهم مناديها، وتواقين للعودة السريعة إلى اراضيهم ولو على حساب مجرى المعارك . ولهذا كان لا بدّ لحسن الأفادة من هذه القوة والأنتفاع بها حق نفعها من تشديد سيطرة الحكومة وتأمين رقابتها . وقد كان الأمر كذلك أيام السلطنة الأولى فعاد ذلك بأحسن النتائج على الطرفين، ولكن حين وهنت قوة الحكومة المركزية وتراخت قبضتها عليهم انحدروا نحو الضياع والتشتت وانتفت منهم كل فائدة ونفع .

نكتفي الآن بهذا القدر من الكلام عن السباهية ونظامهم، ولكن قبل أن ننتقل إلى الكلام عن الجيش النظامي لا بدّ من أن نتطرق بأيجاز إلى ذكر أصناف أخرى ممن يدعون «العسكرية» والذين أشرنا اليهم قبلاً على أنهم من ملاك الأرض . وأهم ما كان يميز هؤلاء أنهم كانوا من الأحرار وأن غالبيتهم من المسلمين . ولهذا يجب البحث عنهم هنا وعن بعض القبائل الرحل وبعض المحاربين الذين كانوا مسلمين أيضاً .

وأول أصناف العسكرية المقيمين، أي غير الرحل، هم من كانوا يسمون «المُسلّم لـر» [٤٨] . ويبدو أن أصلهم من القبائل التركمانية الرحالة ثم أقطعهم السلطان يوما ما، ونظير خدمات قدموها له ولا شك، مساحات من الأرض فأستقروا فيها بعد ترحال واستثمروها، ثم اعفاهم السلطان من كل الضرائب والرسوم . ومن هنا أشتق أسم المسلّم، وهي تحريف تركي للكلمة العربية سالم بمعنى خالص أو معفي من الرسوم، ولم تكن لهؤلاء معاشات أو رواتب يعيشون منها وانما كانت غلة أرضهم هي مورد عيشهم الوحيد فهم يشبهون السباهية من هذه الجهة كما يشبهونهم في كونهم من المحاربين الفرسان ولكنهم يعودون فيختلفون عنهم بكونهم يقومون بزراعة اراضيهم بأنفسهم فليس عندهم فلاحون أو مزارعون وبالتالي فليس عندهم من يستوفون منه

(٤٧) إن أقوى قوة عسكرية في جيش السلطان هي قوة اصحاب الزعامت والتيمار «جودت ج١ ص٩٠» .

(٤٨) المسلّم في العربية تعني الممنوح أو الموهوب . وقد اختلط استعمالها في التركية والفارسية فصارت تعني السالم أو الخالص وبالتالي المعفي من الرسوم . و «لر» علامة الجمع بالتركية .

العشر أو الضريبة ولهذا فقد كانوا ينتظمون في جماعات عندما يدعون إلى الحرب وكانت كل جماعة تسمى «الأوجاغ» (٤٩)، وتتكون من ثلاث أو أربع أشخاص يتناوبون رئاستها، حيث يذهب الرئيس إلى الحرب تاركاً رفاقه الآخرين ويسمون «يمك لر» يعملون في الأرض ويمدونه بالمال اللازم له كل حسب قدرتهم (٥٠)، وبالعشر من غلة أرض كل منهم، ويتشابه المسلّمون والسباهية في أن كلا الفئتين تخضعان لسلطة حاكم السنجق وتعملان في الحرب تحت أمرة الـ «جيري باشي» .

وكانت اراضي المسلمين موزعة في اقليمي الروملي والأناضول، والواقع أن هذين الأقليمين يضمّان كل أصناف العسكرية الأخرى التي سنبحثها فيما بعد، وعلى هذا فان الجيوش المسماة «يايه» أو «بيادة» - بمعنى المشاة - التي تتشابه في احوالها من حيث اللزمة واحكامها بأحوال المسلّمين، وجدوا في الأناضول (٥١) فقط، في حين وجد الفوينك والدوغانجيه، وهما صنفان آخران من أصناف العسكرية في الروملي فقط .

وكان الفوينك (٥٢) من البلغار، وكانوا خليطاً من الإسلام والمسيحيين وكانت وظيفتهم سياسة خيول السلطان ورعايتها والعناية بأصطبلاته واصطبلات كبار الحاشية وعليّة القوم، وكانوا مثل «المسلّم لر» معفيين من جميع الضرائب، ويخضعون في الحروب لقيادة الـ «جيري باشي» والذي يسمى في حالتهم «فوينك بكي»، ولم تكن عندهم تنظيمات الأوجاغ وانما يستعيضون عنه بنظام الأحتياط (٥٣)، أي وجود عدد من الرجال الجاهزين للذهاب للحرب عند الحاجة (٥٤) .

أما الدوغانجية أو أصحاب الصقور فأغلبهم من البلغار أيضاً، وكانت أحوالهم وامتيازاتهم شبيهة بأمتيازات الفوينك وأحوالهم، وكانت مهمتهم تربية الصقور للسلطان وحاشيته .

أما اليايه فكانوا و«المسلّم لر» في الأصل من القبائل التركمانية الرحالة ولكن

---

(٤٩) الأوجاغ - أنظر الهامش ٢٣ في اعلاه .

(٥٠) وهذه الأعانات المالية تسمى «خرج لك» أو «الخرجية» أي نفقات أو مصروفات ، وكان الواحد من اليمك الأغنياء يقدّم بين الـ ٥٠ - ٦٠ أوقجة ويقدم متوسطو الحال بين ٣٠ إلى ٤٠ أوقجة ، والفقراء منهم بين الـ ١٠ و٢٠ . واليمك معناها الأكل والطعام .

(٥١) يقدّر عدد المسلّم لر واليابة في الأناضول فقط بـ ٢٦٥٠٠ شخص منهم ٨٩٠٠ شخصاً مهيئون للخدمة في كل وقت ، ويقدر عدد اليوروك والمسلّم لر معا في الروملي بـ ٣ آلاف أو ٤ لاف ، ومع اليايك بـ ٣٠ ألف .

(٥٢) الفوينك بمعنى العسكر وهي مشتقة من أصل سلافي بمعنى الحرب وكذلك الأمر مع فويودا .

(٥٣) ويسمى رجال الأحتياط هؤلاء فوينك زوادتي .

(٥٤) وكان عدد الفوينك يقدّر بـ ٦٠٠٠ نفر .

خطر للسلطان، في وقت ما، أن يعمل على اقرارهم للأستفادة منهم في خدمات معينة، فاقطعهم مساحات من الأرض وألزمهم بضرورة البقاء فيها . فهؤلاء التركمان الرحل القادمون توا من أقصى شرق آسيا الوسطى إلى غربها، والذين علمتّهم حياة الترحل والبداوة أن تكون جلّ غايتهم في الحروب السلب والنهب، كانوا هم العنصر الغالب في جيوش السلطان التي حققت للسلطان انتصاراته العظمى في اوربا (٥٥) . ولكنهم لم يستطيعوا الأستقرار في اماكنهم استقراراً تاماً بل ظلّت الغالبية منهم تحتفظ بروابطها القبلية مع اهليهم واستمرت تحيا حياة الرعي وما يستتبعها من تنقل وترحال من مكان إلى آخر تبعاً لاختلاف المواسم والفصول، وكان هؤلاء اليوروك أو الرحل (٥٦) يستخدمون في جيش السلطان شأنهم شأن المسلّم واليايا .

وكانت تنظيماتهم اشبه بتنظيمات المسلّم لر، فعدا عن خضوعهم في الحرب لقيادة «الجيرى باشي»، وفي حالتهم يسمى اليوروك باشي، فقد اخذوا بتنظيمات الاوجاغ، وكان اوجاغهم يتكون من ثلاثين شخصاً (٥٧)، ويتناوب الرئاسة فيه كل خمسة اشخاص مرة واحدة، وينصرف الآخرون إلى مساعدتهم .

لكن اليوروك يختلفون عن بقية العسكريين الآخرين الذين بحثنا احوالهم فيما سبق في انهم غير معفيين من الضرائب بل على العكس فلم يكونوا مضطرين إلى دفع رسوم الرعي المختلفة فحسب، بل وأيضاً كان على كل اوجاغ أن يدفع رسماً ثابتاً معيناً أيام السلم مقابل ما يقدم له من خدمات (٥٨) .

وكان الروميلي والاناضول مكاني تواجد اليوروك، الا أن وجودهم في الاناضول كان اغلب واكثف (٥٩) .

تعود كل تنظيمات «العسكرية» هذه إلى اوائل ايام الدولة حيث كانوا على قدر

---

(٥٥) يقال أن اليايا وجدوا أيام السلطان الثاني أورخان «١٣٢١ - ١٣٦٠» وانهم كانوا أول جيش مشاة للسلطان، ولم يمنحوا الأراضي إلاّ بعد أن حلّ الانكشارية محلهم «أنظر دوهسن ج٢ ص ٣٠٨» أما بيلين في كتابه «نظام الأقطاع» ص ٢٢٤ - ٢٢٥، فيفترض أنهم منحوا الأراضي على غرار المسلّم لر منذ أول أيامهم .

(٥٦) يوروك : فعل من المصدر يورومك، بمعنى تجوّل وسار .

(٥٧) ويبدو أن هذا هو الحال أيام سليمان الأول . ففي قانون نامه صادر من محمد الثاني (١٤٨٨) اشير فيه إلى انتظام اليوروك في أوجاغات عدد افراد الواحد منها اربع وعشرون شخصاً . «أنظر احمد رفيق «العشائر التركية» المقدمة ص ٥ .

(٥٨) تعرف الرسوم المستحقة على اليوروك باسماء، أو تلاق رسمي «أي رسم المراعي» و «عادتي اغنام» أي رسوم الاغنام، و «آغيل رسمي» أي رسم القلم . وفي أيام السلم كان على كل أوجاغ أن يدفع ٦٠٠ أوقجة في كل عام .

(٥٩) أحمد رفيق، نفس المصدر ص ٥ . وجودت ج١ ص ٩٠ . وسيد مصطفى ج ١ ص ١٤٧ . كل هؤلاء يذكرون أن اليوروك كانوا متواجدين في الاناضول فقط، ويقودهم ميري يوروكان .

كبير من الخطر والأهمية، ولكنهم ومعهم جيش السباهية الاقطاعي فقدوا بمرور الأيام أهميتهم ومكانتهم بسبب ظهور جيش الرقيق ونموه وتزايد اهميته، حتى إذا ما قارب القرن السادس عشر على الانتهاء لم يعد هؤلاء «العساكر» يستخدمون في القتال الفعلي في الحروب ولكن لاضطرارهم إلى مرافقة الجيوش إلى ميادين القتال فقد عهد اليهم بواجبات غير محترمة كجر المدافع أو نقل المؤون والعتاد أو حفر الخنادق، ويبدو أن اليايا قد اختفوا كلية في وقت مبكر، وحولت اراضيهم إلى نوع من التيمار، اما بقية اصناف العساكر التي لعبت ادواراً مهمة في الفتوحات العثمانية الأولى فانها ذابت أو ادمجت في القابي قولاري بعد أن بدأ عددهم ونفوذهم بالازدياد . وهذا ما حدث لاصناف اخرى مثل «الاوقنجي»، وهم متطوعون من الروميلي (٦٠) وكانوا يتقدمون الجيوش في اقتحام صفوف العدو، ويكافئون على ذلك بطبيعة الحال بما يسلبونه من الاعداء من مغانم كثيرة، وقد نقلوا خدماتهم إلى خانات القرم .

ومن الاصناف التي اختفت ما كان يسمى «العزاب» والذين كانوا أول الامر مشاة في الجيش ثم اصبحوا حملة المؤون من الزاد والعتاد، ثم اندمجوا مؤخراً بـ«اوجاغ الجبة جيه الدائم»، وكذلك كان الأمر مع الجانبازان والديوانه غان ،المتطوعين الآخرين الذين بعدما اعتادوا على نهب دور المشركين في الحروب كانوا مستعدين لأن يعيدوا نفس الدور مع المسلمين اخوانهم في الدين .

ومن الجهة الثانية فحيث أن الجيش النظامي نفسه بدأ بالضمور والانحلال خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإن اشكالاً اخرى من «العساكر» والمجندين قد ظهرت للوجود لتأمين مدد دائم قوي للجيوش المنهارة على كل الجبهات مما سنتكلم عنه مستقبلاً .

(ب) الأنكشارية :

نعود الآن إلى الكلام عن «القابي قولاري» أو عبيد الباب، وكما قلنا من قبل فقد كانوا خلال العصر الذهبي للأمبراطورية، أي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، يجمعون من بين المسيحيين الأرثودكس من رعايا السلطان، فيؤخذون من أهليهم وهم في سن صغيرة جداً، ومن ثم، وخلافاً لأحكام الشريعة الإسلامية يسترقون ليصبحوا ملكاً خاصاً للسلطان، وبعدها يخضع هذا الرقيق - وهم في هذه السن المبكرة - إلى تدريب عنيف قاس يشمل الفكر والجسم معاً، تدرس خلاله ميولهم وقابلياتهم، وعلى هذين الأساسين يصنفون، ومن ثم يرشحون لمختلف مناصب الدولة

(٦٠) الاوكنجي كلمة تركية معناها الغارة أو الغزوة ويقرر جودت والسيد مصطفى إنه كان هناك ٢٠٠٠٠ اوكنجي تحت قيادة الاوكنجي بيكي ويتضاعف عددهم أيام الحروب .

حسب ما تؤهلهم مواهبهم لها، فكان المبرزون بالقابليات البدنية والفكرية معاً، والفكرية منها بخاصة، يعينون وصفاء للسلطان أي «اوج أوغلان» (٦١)، ويخضعون بعد اختيارهم لهذا المكان لتدريب خاص بهم يجرونه اما في أحد قصور السلطان في «بورسه» أو في مدارس خاصة في «غلطة» أو في استانبول نفسها (٦٢) .

وعلى أساس نجاحهم وتفوقهم في هذا التدريب يقبلون للخدمة في قصر السلطان حيث يتدرجون في خدمته هذه حسب ما تؤهلهم لذلك مواهبهم .

فالمتفوقون البارزون منهم يصبحون الوصفاء الشخصيين للسلطان أو ما يطلق عليهم «رجال الغرفة الخاصة» «خاصة أوده سي» وكان هؤلاء يخضعون اثناء اضطلاعهم بوظائفهم هذه إلى التمرن لا على المراسيم السلطانية وأمور القصر فحسب، بل وعلى شؤون الإدارة المدنية والقيادة العسكريةعلى حد سواء ذلك لأن وظائف الدولة العليا انما كانت تشغل عند شغورها بنخبة النخبة من هؤلاء (٦٣) .

ولأن «الاوج اوغلان» كانوا من رجال القصر وليسوا من الجيش فهم ليسوا موضوع حديثنا هذا وانما موضوعه بقية المجندين الذين يعرفون باولاد الأجانب أو «أعجمي أوغلان» (٦٤) .

---

(٦١) معناها الحرفي اولاد الداخل .

(٦٢) يقرر السيد مصطفى بانهم «كانوا يدربون في قصور ادرنه وبورسة وغاليبولي وغلطة . ولكن بالنسبة إلى غلطة فيبدو أنه يخلط بين أولاد الداخل ، أو الاوج اوغلان ، وبين العجمي اوغلان وقد يعود سر هذا الخلط إلى حقيقة كون جميع القادمين إلى مدرسة الوصفاء يدعون الاعاجم «اعجمي» . «أنظر عطا ج ١ ص ١٣٢» ومن المؤكد أن هناك اعجمي اوغلان حقيقيين في غاليبولي ، إذ أن احد ضباطهم كان يدعى «غاليبولي اغاسي» . أنظر أيضاً جودت الذي يقرر «ص ٢٣٤» ، أن حياً من احياء مدينة غاليبولي كان حتى ايامه هو يدعى اعجمي اوغلان لر . أما عن كلية ابراهيم باشا في استانبول والتي فتحت في ايام سليمان الأول «أنظر ما بعده فصل ١١» . وكانت في ادرنه ، وعلى الاقل منذ أيام سليمان مدرسة لكل من، الايج والاعجمي «أنظر دائرة المعارف الإسلامية مادة ادرنة حيث يشار إلى قيام هذا السلطان بتحويل القصر القديم إلى معسكر للاعجمي اوغلان . وتذهب روايات المؤرخين الاجانب في اوائل القرن السادس عشر إلى انه كان هناك زهاء الـ ٣٠٠ إلى ٤٠٠ من الأعجمي اوغلان تحت التدريب في ادرنه وغلطة «لابيير ص ٧٢» ولم نجد اية معلومات عند غيره عن المدرسة في بورسة ، فإن لابيير يذكر انها كانت بعهدة الموظفين الكباروالولاة . ولكننا لم نجد أية اشارة لها في المصادر التركية .

(٦٣) أنظر عطا ج١ ص ١٣٢ وما بعدها . وكانوا يدرسون القرآن وعلوم الدين واللغتين العربية والفارسية ، ويدربون على رمي القوس واستعمال السلاح والفروسية ورمي الجريد «جريد بازي» والموسيقى اضافة إلى العلوم العسكرية .

(٦٤) وانما سموا كذلك لانهم لم يكونوا مسلمين بالولادة .

وكان الاعجمي اوغلان هؤلاء يخضعون لتدريب عنيف خاص يهدف إلى تقوية ابدانهم وتعودهم خشونة العيش، وكان الذين لا يتكلمون التركية منهم يرسلون إلى الخدمة مع السباهية الأقطاعيين في الأناضول (٦٥)، وبعد إتقان اللغة وفنون الحرب يعودون إلى استانبول حيث يخضعون - وللمرة الثانية - لأمتحان صارم دقيق، ومن يجتازونه منهم يعينون لشتى المناصب في الدولة على أساس كفاءاتهم ومواهبهم .

وكانت الغالبية منهم يعينون في أول الأمر في «موقد البستانيين» أو «بستانجي أوجاغي» وان كانت تعهد لهم - كما سنرى ذلك فيما بعد - وظائف عديدة منوعة غير التي يتضمنها هذا الأسم . وكانوا في هذه المرحلة يعتبرون فئة من فئات القصر الأمبراطوري، شأنهم في ذلك شأن المنتسبين إلى موقد الحطابين «بلطجي أوجاغي» أو الفئات الأخرى العاملة في خدمة القصر .

وكان البعض من هؤلاء ينقل إلى موقد أهل السلاح «جيبه جي أوجاغي» وفروعه وبذلك يعودون ثانية إلى الحياة العسكرية . وقد يرسل البعض من هؤلاء «الأولاد الأعاجم» إلى الخدمة في موقد الأسطول للعمل في العاصمة أوغاليبولي، وقد يستخدم البعض منهم للعمل عند كبّار رجال الحاشية إلاّ أن نصيب الغالبية العظمى منهم كان هو الأنخراط في جيش المشاة النظامي وهو الجيش الشهير بأسم «الأنكشارية» .

ولا يعرف بالضبط كيف ومتى ظهر الأنكشارية للوجود أول مرة . فالرواية المعتمدة منذ أمد طويل والتي قدّمها مؤرخو العصر الذهبي العثماني، تبدو خاطئة في بعض التفاصيل (٦٦)، ذلك أن الفتوحات العثمانية الأولى تمت غالبيتها على أيدي المسلمين المجاهدين، وبعض من رجال العصابات وقطّا ع الطرق .

وأول وحدة مشاة نظمّها السلطان على أساس نظامي كانت تدعى «اليايا» أو البيادة والتي أودع أمرها إلى الأقطاعيين في الأناضول . ويبدو أن اليايا كانوا جيش السلطان الخاص أو أنهم مع خيالة الأقطاعيين كانوا النواة للقوات العثمانية الفاتحة . ولا يستبعد أن يكون لسلاطين آل عثمان - شأنهم في ذلك شأن الحكام المسلمين الآخرين - حرس خاص من الرقيق، الاّ أنه من الصعب أن تكون لهم الموارد المالية التي تسمح لهم بأقامة جيش كبير مأجور، ومن هنا جاءت السمة الأقطاعية لكل من السباهية واليايا، ولم يكن جنود اليايا على شيء من لين العريكة وحسن الأنقياد،

---

(٦٥) يذهب جودت إلى انه كان يلجأ إلى هذا الاسلوب قبل أن تبنى لهم المعسكرات الكافية لاسكانهم بعد ذلك .

(٦٦) تنسب هذه الرواية انشاء الأنكشارية إلي اورخان المتوفى عام ١٣٦٠م وتجعل نظام الدوشرمة معاصراً له وتذكر مباركة الدرويش الحاج بكتاش للمجندين الاوائل في حين أن هذه الواقعة الأخيرة مشكوك في صحتها .

ولأنهم كانوا جند مشاة وجند اقطاع، فلم يكنْ من السهولة الأستفادة منهم في المعارك التي تبعد مواقعها عن أقاليم اقطاعياتهم .

ولهذا كان من الطبيعي أن يسعى السلطان إلى التخلص منهم وأن يستبدل بهم جندا آخرين يمكن تجنيدهم وتنظيمهم دون ما عائق، وقد سنحت له هذه الفرصة في الربع الثالث من القرن الرابع عشر حيث جلبت له أول حملة سلطانية على أوربا الوفير من الغنائم والعدد الكثير من الأسرى . وبحكم الشريعة فقد أصبح هؤلاء الأسرى رقيقا للسلطان، ولذلك كان له أن يجند منهم في جيشه من يؤهله سنه ولياقته البدنية لذلك، وربما كان يدفع لهؤلاء المجندين أجوراً من ذات الأموال التي غنمها منهم .

ويبدو أن هذا الأسلوب هو الذي ظهر به الجيش الجديد أو الـ «يني جيري» أو الأنكشارية [٦٧] وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن تنظيم الأنكشارية قد وضع أو تأثر على الأقل بتنظيم احدى الحركات الدينية التي يدين لها العثمانيون بالفضل في اتمام فتوحاتهم الأولى بسبب ما أظهره افراد تلك الحركة من الحماس والأقدام اثناء حروب تلك الفتوحات، ويدّعي معتنقو هذه الحركة بـ «أخي» بالمفرد و «أهل الفتوة» أو أهل الفضيلة [٦٨] .

وسنتكلم في فصل لاحق [٦٩] وبتفصيل واف عن هذه الحركة، ويكفينا هنا أن نقول أنه طال ما كان الشعور الديني هو الدافع الأول للفتوحات العثمانية الأولى،

---

(٦٧) يني جيري : وتكتب بالتركية القديمة يكي شارى ، وتلفظ يني شارى ، حرِّفت إلى جانيسارى أو يانيسارى في اللغات الاوربية ، وإلى انكشارى في الاستعمال التركي الدارج ، وعنهم اخذها العرب (المترجم) .

(٦٨) لعل من الصواب ما عرضه جيسي بان كلمة «اخي» تعني في التركية السخي أو الفارس ، وهي بهذا تقارب معنى فتى وجمعها فتيان في اللفظة العربية . ولكنها في الواقع تتفق لفظاً مع كلمة «اخي» أي شقيقي بالعربية ، وتعني أيضاً عضواً في جماعة كبرى يطلقون على انفسهم اسم الاخوان . وعلى هذا فيجب ان يكون مفردها الاخ . ويذهب المؤرخ التركي عثمان نوري إلى أن كلمة «اخي» قد تكون تحريفاً لكلمة آغا (ويضيف المترجم أن ابن بطوطة ذكر في كتاب رحلته أن الاخية هم الفتيان ، وواحد الاخية اخي على لفظ الاخ إذا اضافه المتكلم إلى نفسه ، وهم بجميع البلاد التركمانية الرومية . وفي كل بلد ومدينة وقرية ويسمون بالفتيان ويسمى مقدمهم — كما ذكرنا · «الاخي» ابن بطوطة ص ١٩٠) .

(٦٩) أنظر الفصل الثامن — ج٢ من هذا الكتاب . ويلاحظ ان ملابس الأنكشارية وخاصة السروال ولباس الرأس ، ماخوذان من لباس أهل الفتوة وتبدو اوجه الشبه الاخرى باهل الفتوة بالسكاكين الصغيرة التي يحملها الأنكشارية وكذلك استعمالهم كلمة «يالدش» «ومعنى يال هو الطريقة في التصوف وداش معناه الرفيق أو الصديق» فالكلمة معناها صاحب طريقة ، أو رفيق سفر ، في مناداة أحدهم للأخر» ، وكذلك في فرض العزوبية على الأنكشارية وحتى سن التقاعد ولكن من جهة أخرى فان التنظيم الغريب غير الهرمي لضباط الأورطة قد يبدو خروجاً على نظم

فيمكن القول باحتمال أن يكون بين سكان المدن الذين آووا تلك الجيوش، من كانوا على صلة وثقى بعثمان الأول نفسه، كانوا انفسهم أعضاء في هذه الجماعة.

ومن هنا يبدو وكأن الأنكشارية قد ظهرت إلى الوجود قبل أن يبدأ بالظهور الصدع بين معتقدات السلطان الدينية وبين معتقدات رعيته المسلمين، ذلك الصدع الذي أشرنا اليه من قبل، ولو أن السلطان أضطر بعدئذ إلى الأعتماد على هؤلاء الأنكشارية لحمايته من حركات التمرد التي ادى اليها هذا التباعد بينه وبين رعيته في المعتقدات والعلاقات

وكان جيش الأنكشارية، أو أوجاغ الأنكشارية، كما اخذ يعرف به في العهود المتأخرة خليطاً من ثلاث جماعات مختلفة . أولها فريق السكمانية (٧٠)، وهو فريق أسس بصورة مستقلة في نهاية هذ القرن نفسه، ولم يوضع تحت امرة قائد الأنكشارية الا بعد فتح القسطنطينية .

أما الجماعتان الأخريان، فان كان ما قد عهد به اليهما من واجبات في السنوات الأخيرة يمكن أن يدل على اصلهما الأول (٧١)، فالظاهر اذن انهما كانتا جد متقاربتين. وكان يطلق على احدهما اسم «الجماعة» وعلى الثانية «الفرقة» وفي التركية «جماعت وبولوك» .

ومهما يكن الحال، فالانكشاريون، بكل اقسامهم، هم في الأصل من «عبيد السلطان» أو عبيد الباب أي قابي قولاري، ويكاد أن يكون من المؤكد أن نظام الدوشرمة لم يؤسس الا بعد نصف قرن من تأسيس الأوجاغ (٧٢) ولكن ما أن اسس نظام التجنيد أو الدوشرمة هذا حتى اصبح غالب المجندين بموجبه – وليس جميعهم – جنداً انكشاريين .

ومن جهة ثانية فلم يكن التجنيد بموجب الدوشرمة هو المصدر الوحيد للجنود الأنكشارية بل قد يكون بينهم بعض الصبيان الذين وقعوا اسرى حرب، كما قد يكون بعضهم الآخر قد جند بطريق الشراء .

وعلى هذا فلم يكن نظام الدوشرمة حينذاك عاملاً هاماً في تكوين الجيش الأنكشاري، أما ما حدث فعلاً من انهيار نظام الأنكشارية عند توقف العمل توقفاً

الأخية والمقصود بالترتيب الهرمي ما هو شائع في جميع الأنظمة العسكرية الأخرى وهو أن يزيد العدد في الدرجات الدنيا ويقل في الدرجات العليا مكوناً ما يشبه الهرم .

(٧٠) السكماني محرفة من كلمة ساغ بان بالفارسية ومعناها حارس الكلب ، ويرى آخرون أن الكلمة كانت تطلق على الجنود العثمانيين المشاة قبل ظهور الأنكشارية .

(٧١) أنظر الملحق (أ) .

(٧٢) من المحتمل أن يكون العمل بنظام الدوشرمة قد بدأ أيام مراد الثاني «تولى الحكم ١٤٢١م)

نهائياً بنظام الدوشرمة فسببه أن ترك العمل بالنظام الأخير قد أدى إلى دخول افراد احرار في جيش انشيء خصيصاً وأصلاً للرقيق .

وكان اوجاغ الأنكشارية في شكله الأخير يتكون من ١٩٦ مجموعة مختلفة في الحجم يطلق على الواحدة منها اسم «الاورطة» (٧٣)، وكانت ١٠١ اورطة منها تكّون «الجماعة» في حين تكّون ست اورطات منها البولوك . وتكّون الـ ٣٤ اورطة الباقيات فرقة السكمان (٧٤)، وتخضع الاورطات جميعها لأمرة قائد الأنكشارية أو اغا الأنكشارية «يني جرى اغاسي» الذي يعاونه في مهامه كل من رئيس السكمانية «سكماني باشي» وامر البولوك «قول كاهية سي» (٧٥) .

ومن هؤلاء الضباط الثلاثة مع ثلاثة من آمري ثلاث اورطا خاصة يتكون «ديوان الجيش الأنكشاري» وكانوا جميعاً يعرفون باسم «اغوات الاوجاغ» أو «أوجاغ اغاسي لــر» (٧٦) .

ينخرط تحت هؤلاء الآمرين عدد كبير من آمري الاورطات ويعملون عمل الضباط

---

(٧٣) الأورطة ، حرفياً ، تعني المركز ، وفي الفترة الوسطى بين بدء انشاء الجيش وحتى اكمال تكوينه كانت هناك ١٦٥ أورطة «احمد جودت ص ٢٧» ولا يعرف بالضبط متى زيد العدد إلى ١٩٦ ، وكان عدد الأورطات ما يزال في حده الأدنى أيام سليمان العظيم ، أو في بداية حكمه على الأقل . وكان عدد افراد الجيش يبلغ آنذاك ١٢ ألف رجل عند اعتلاء السلطان مراد الثالث العرش عام ١٥٧٤ ، في حين أن خوجه بيك «نقلاً عن احمد جودت ص ٩٠» يذهب إلى أن العدد كان ١٣٥٩٩ رجلاً فقط لكن تقدير السيد مصطفى والذي يؤيده فيه هامر يضم أورطات الأعجمي أوغلان ، ولهذا فأن هذين التقديرين لا يتعارضان ، وفي هذه الحالة فأن الزيادة تمت مؤخراً ، ولسوء الحظ ، فاننا لانعلم لأي من المجموعات الثلاث اضيفت هذه الزيادة ، فإن كانت قد أضيفت إلى الجماعة فيجب أن يكون ذلك قبل عام ١٥٩١ ، إذ ارتبطت في هذا العام البكتاشية بالأورطة ٩٩ من هذه المجموعة . ونحن نعلم أن عدد الأنكشارية قد زاد كثيراً عنه في أيام مراد الثالث عام ١٥٨٣ . ويقّدر جودت «نقلاً عن احمد جواد» عدد الجيش – ربما مع اغفال الأعجمي اوغلان – بـ ٢٧ ألف رجل ، وقد توفى مراد الثالث عام ١٥٩٤ ولذلك فقد يكون عام ١٥٨٣ هو عام الزيادة في عدد الأورطات .

(٧٤) كان ذلك في عهد مراد الرابع حيث قضى على الأورطة ٦٥ في ايامه لاشتراكها في مقتل سلفه السلطان عثمان الثاني ، وبالنسبة إلى هامر فأن البولك يتكون من ٦٢ أورطة ، ويتكون السكمان من ٣٣ .

(٧٥) قول كهية سي ، معناه الحرفي ملاحظ شؤون العبيد ، وهو بلا شك أقل رتبة من القابي قولوكهية سي أي ملاحظ شؤون عبيد الباب ، وكان قول كهية سي يعرف بأسم كهية بيكي . والكهية أو الكخية تحريف تركي للكلمة الفارسية كتخدا ومعناها قهرمان القصر أو كبيره ، وستمر بنا كثيراً كلمة كهية أو كخية وبمعان مختلفة .

(٧٦) ويسمون أيضاً «قطار اغارى» أي أغا القطار ، وذلك لأن كلا من الدرجات الخمس التالية له تترقى اليه .

العاديين أي رؤساء الوحدات العسكرية، وكان من بينهم سكرتير الجيش الأنكشاري «يني جرى كاتبي» . وضابط اخر يدعى «آغا استانبول» يتولى قيادة الأربعة والثلاثين أورطة المكملة لأوجاغ الأعجمي أوغلان والذي تؤخذ منه الفرق الثلاث كل على حدة (٧٧) .

وكان أغا الأنكشارية شخصاً على جانب كبير من الأهمية والخطر، لا لكونه يقود أعظم وأقوى أداة عسكرية ضاربة تحت تصرف السلطان فحسب، بل ولأنه يقوم أيضاً بأعمال رئيس الشرطة في استانبول نفسها، وكذلك لأنه بحكم منصبه، عضو في مجلس الدولة، وله في هذا المجلس مقام الصدارة على جميع اعضائه ممن لم ينالوا مرتبة الوزارة بعد، ويحتمل جداً أن يكون هو نفسه من حامليها (٧٨)، وفوق كل هذا فله في الحرب شرف قيادة الأوجاغ بنفسه حين يحضر السلطان شخصياً ميدان القتال، وفيما عدا هذه الحالة فانه ينيب عنه في قيادة الأوجاغ ممثلاً له يعمل وفق أوامر قائد الجيش الذي يدير العمليات الحربية في ميدان القتال .

وحتى بداية القرن السادس عشر، كان اختيار الأغوات يتمّ من بين ضباط الجيش أنفسهم، ولكن السلطان سليم الأول الذي عانى الكثير من تمرد الأنكشارية في ميادين القتال، رأى الخروج عن هذه القاعدة ليكبح جماحهم ويحدّ بعض الشيء من شدة نفوذهم، واستمر الأمر على هذا الحال بعد ذلك حوالي مائة عام كان يتمّ اثناءها أختيار الأغا من بين رجال القصر السلطاني . ولمّا أعيد بعد هذا التاريخ العمل بالقاعدة القديمة صار من المعتاد أن يرقى السكمان باشي أو القول كاهيه سي إلى مرتبة الأغوية «أغاليك» . وبمرور الأيام أستقر الحال على أن يعتبر القول كاهيه سي المساعد الأول للأغا، وكان السكمان باشي يحتل هذا المنصب من قبل، ومع هذا فقد ظلّ السكمان باشي يحتل مركزاً مرموقاً آخر هو القيام مقام الأغا عند غيابه، ومن هنا أطلق عليه لقب «القائم مقام» .

وقد نظمّت جميع أورطات الأقسام الثلاثة، وربما الأعجمي أوغلان أيضاً ، على نمط واحد، وان لم يكونوا كذلك أصلا . فقد كانت الأورطة في أول أمرها وحدة صغيرة لا يجاوز عدد رجالها المائة شخص (٧٩) وكانوا يقسمون إلى ثلاث درجات، الدرجة العليا، وتضمّ المتقاعدين الذين لم يعودوا يشتركون في الحروب وكان لكل أورطة آمر

---

(٧٧) أنظر الملحق الأول أو في آخر الكتاب .

(٧٨) عدا أيام الأعياد حيث يتقدم عليه قواد بلوك السباهية وبلوك السلحدارية لأن مؤسساتيهما أقدم تاريخاً من مؤسسة الأنكشارية .

(٧٩) نقل لابير ص ٩٦ . أنه في أيام محمد الثاني كانت الأورطة تتألف من خمسين شخصاً ، وفي القرن الثامن عشر كان يفترض في الأورطات المرابطة في العاصمة أن تتألف الواحدة منها من

يسمى «جوربه جي» (٨٠)، ومعه ستة مساعدين وعدد من الضباط المساعدين، كما كان لكل أورطة كاتب يحفظ سجلاتها ومراسلاتها، كما كان لكل منها أمام يؤمها في الصلاة .

والى جانب تصنيف أفراد الأورطة على حسب مرتباتهم، فقد كانوا يصنفّون أيضاً حسب درجاتهم التي تختلف أوضاعها بمقدار ما يقدمونه من خدمات ممتازة للدولة، وكانت الدولة تجهزهم - بالأضافة إلى رواتبهم - بالأكل واللباس والسلاح . الاّ أنهم كانوا أيام السلم يجردون من السلاح بسبب ميلهم الدائم إلى التمرد والعصيان، وحتى في أيام الحرب، ومع أن للدولة مخازنها الخاصة للسلاح، فقد كان مسموحاً لهم، حسب تقليد غريب قديم المنشأ، أن يختاروا لأنفسهم وبأنفسهم السلاح الذي يستهويهم حمله . ومع هذا فقد كانوا أيام رفعة الأمبراطورية يدربون أحسن التدريب على استعمال الأسلحة النارية الصغيرة . وكانوا على جانب كبير وممتاز من الأنضباط والطاعة حتى قيل عنهم في الأمثال التركية أن كل أربعين شخصاً منهم يجرون بشعرة(٨١) . وكان هذا الأنضباط وحسن الأنقياد محل ملاحظة الأجانب وتقديرهم .

ولكن ما أن أحسّ الجيش، كمؤسسة عامة، بقوته ونفوذه حتى بدأ منذ أوائل القرن الخامس عشر يستغل مركزه هذا لابتزاز العطايا الكثيرة والمتزايده بأستمرار من السلطان كل ما سنحت له الفرصة لذلك .

وقد ظلّت روح الانضباط والطاعة التي تميّز بها الجيش الأنكشاري والذي استطاع بها ضباطه أن يقودوه إلى الانتصارات العديدة في ساحات القتال، سائدة بين صفوفه طالما ظلّ نظام التجنيد، الدوشرمة والرقيق هما مصدري الجند لهذا الجيش، ذلك لأن حياة أولئك الجند كانت مرتبطة ارتباطا تاما بالأوجاغ الذي يدخلونه صبيانا صغاراً لا يكادون يفقهون من أمر الحياة شيئا، ثم تنقطع صلتهم انقطاعاً تاماً عن أهاليهم وعن العالم كله ويظلّون حياتهم كلها يعيشون في الثكنات . وكان يمنع عنهم الزواج الاّ بعد اعتزالهم الخدمة الفعلية، ومع هذا فما كان ليسمح لأولاد الجنود المتقاعدين بالأنخراط في سلك الجندية، أي دخول الأوجاغ، ما عدا فئة قليلة منهم يجري اختيارها واختبارها بدقة فائقة، ثم يخضعون لنفس القواعد والأساليب التي

مائة شخص وتتكون المرابطات في الأقاليم من ٣٠٠ شخص في اوقات السلم ، وتزداد إلى ٥٠٠ في اوقات الحرب . وهذه الزيادة في العدد ، كما سنرى فيما بعد ، تمت على عجل ، ويروي هامر أن قوة الأورطة هي ٤٠٠ رجل يكون نصفهم على الأقل من القادرين على القتال ، ولكنه لم يذكر الفترة التي يتكلم عنها .

(٨٠) جوربه ، معناها الحساء ، وهي مأخوذة من الكلمة الفارسية شوربة المشتقة من الفعل شرب بالعربية ، أنظر الملحق الأول عن أصل هذا اللقب .

(٨١) قرق بير قول اه يدي لر ، أنظر جودت ج١ ص ٩٧ .

يخضع لها بقية أفراد الجيش من حيث العزلة والأنقطاع والتدريب والأنصراف إلى خدمة الأوجاغ وذلك حفاظاً على روح الجماعة وطابع حياتها .

ويبدو، وكأن الجيش الأنكشاري، كان أول أمره الحرس السلطاني الخاص، ولذلك كان عليه أن يتبعه أنى سار أو أرتحل، ولكن حين زاد عدد هذا الجيش ظلّ عدد من أورطاته ترابط حيث يقيم السلطان، في حين وزعت غالبيتها على حاميات الأقاليم حيث كانوا يخضعون لأمرة ولاة تلك الأقاليم .

وفي كلتا الحالتين، كان على كل أورطة أن تقيم أو تجتمع فيما يدعى «الأودة» ومعناها الغرفة أو الحجرة (٨٢) .

وكانت اكثر الأورطات المرابطة في استانبول تقيم في ثكنتين كبيرتين تعرفان بالغرف القديمة «أيسكي أوده لر»، والغرف الجديدة «يني أوده لر»، ولا تضمّ هذه الغرف أماكن النوم والأقامة للضباط والجنود فحسب، بل وتحتوي على المطابخ والعنابر أيضاً .

أما في اثناء الحملات الحربية فقد كانت الأورطة تجتمع في خيمة كبيرة تعتبر بمثابة الأودة لها . وتمتاز غرف الأورطات في أثناء السلم وخيمها في ساحات القتال بالرسوم والعلامات التي تزّين جدرانها، وهذه العلامات والرموز تتكون من رسم لمفتاح أو سمكة أو حصان هو شعار الأورطة وعلمها . وزيادة على هذا فقد أخذ رجال الأورطة في العصور المتأخرة يشمون أذرعهم وأرجلهم بهذه الرموز .

وكان السلاطين أيام الأمبراطورية الأولى يهتمون كل الأهتمام بحصّر نشاط الأنكشارية وانتباههم في واجباتهم الأصلية، وهي الدفاع وحفظ الأمن فقط، وكان نظام الدوشرمة في التجنيد الذي لا يقبل في هذا الجيش الاّ الرقيق فقط، والذي يخضعهم لتدريب عنيف قاس وهم بعد في سن يافعة جداً، يضمن جهل هؤلاء المجندين بشؤون الدنيا وخاصة كسب المال أو الأثراء، ومما يزيد في هذا الحال أن النظام يمنعهم منعاً باتاً من الأنصراف إلى مثل هذا العمل أو أي عمل تجاري آخر من أي نوع كان (٨٣) .

وزيادة في الحذر والحيطة، فقد كانت الحكومة، وكما سنرى ذلك فيما بعد، تبتاع ما يحتاجه الجيش الأنكشاري من البضائع والمؤون بنفسها ومباشرة، ودون اللجوء إلى وسطاء مدنيين، وبالنسبة إلى الأورطات المتوجهة إلى ساحات القتال، وربما شمل ذلك

---

(٨٢) نتيجة سكن «الأورطة» في «الاودة» فقد تداخلت الكلمتان في الأستعمال وصارت «الأودة» تستعمل في بعض الأحيان لتعني «الأورطة» .

(٨٣) يروي سيد مصطفى (١/١٤٠) قصتين تصوران غضب السلطان سليم الأول حين علم أن أبن أحد التجار قد قبل في الأوجاغ وأن الأنكشارية بسبب هذا قد تورطوا في بعض الأعمال التجارية ، وانظر أيضاً احمد جودت «٧٣ – ٧٤» وعثمان نوري ١/٦٢٠ .

الأورطات المقيمة في العاصمة أيضاً، فمن المؤكد أن الحكومة كانت تستخدم لأغراض الشراء والتموين رجالاً من افراد الطوائف المهنية التي ينتج افرادها تلك السلع التي يحتاجها الأنكشارية (٨٤)، ولذا فلم يكن للأنكشارية ما يبرر لهم الخروج عن هذا المنع المفروض عليهم في هذا المجال .

ومن البدهي أن الحرفيين المكلفين بهذه المهام لم يعودوا ينتمون إلى طوائفهم الحرفية وانما أصبحوا يكوّنون طوائف جديدة تعمل تحت رعاية الأوجا غ لكل صناعة أو منتوج يمثلونه، وربما لم يكن ينظر إلى هذه الطوائف على انها جزء رئيسي من التنظيم الأنكشاري الأساسي، ولكن يبدو أنهم كانوا يتمتعون بنفس الأمتيازات التي كانت الأنكشارية تتمتع بها، وأهمها الحصانة من الحبس والعقوبة من قبل السلطات المدنية (٨٥) وهناك جماعات بارزة مشهورة انظمت إلى الأوجا غ أيضاً وان لم تكن جزء رئيسياً منه وهم دراويش الطريقة البكتاشية .

أما ما هي هذه الطريقة ومن هم دراويشها فسنعود إلى تبيانه في مكان آخر (٨٦) ويكفي هنا أن نستطلع كيف أتصل هؤلاء الدراويش بالأنكشارية، إذ أن هذه الصلة ستصبح على مدى الأيام، وخاصة في الأزمنة المتأخرة، على جانب كبير من المتانة والخطر، حتى صارت الأنكشارية تعرف بأنها «عسكر البكتاشية» (٨٧) .

وتعطي الرواية التقليدية عن أصل الجيش الأنكشاري للحاج بكتاش الذي تحمل الطريقة البكتاشية أسمه، دورا بارزا في تأسيس هذا الجيش وقيامه، فهي تذهب إلى أن هذا الحاج الولي بارك المجندين الأوائل بوضع طرف كم جبته الواسع العريض على رأس كل فرد منهم، فأوحى لهم ذلك بالشكل الأسطواني المتدلي في لباس رأسهم الغريب . وكما قلنا من قبل، فقد ثبت أن هذه الرواية مجرد اسطورة خيالية لا أساس لها من الصحة والواقع، إذ لا يمكن أن يكون للحاج بكتاش أي دور في تأسيس الجيش الأنكشاري بسبب بسيط هو أنه فارق الحياة الدنيا قبل التفكير بأنشاء هذا الجيش بقرن من الزمن على الأقل .

ومع أن الطريقة البكتاشية هي الأخرى لم تنظم الاّ بعد ذلك بوقت طويل، وفي فترة ما خلال القرن الخامس عشر، فمما لا شك فيه أن بعض ما دفع السلاطين

(٨٤) أنظر الملحق الأول أ .

(٨٥) أنظر عثمان نوري ج١ ص ٦٢١ و ٦٣٧ وقد يكون هؤلاء الأشخاص المتمتعون بهذه الأمتيازات من الحرفيين اصلاً وقد يكونون ايضاً من افراد الأنكشارية الذين خالفوا التعليمات ومارسوا التجارة أو انهم حرفيون اصلاً وانتموا إلى الأنكشارية بالطريقة المتبعة في الأيام الأخيرة .

(٨٦) أنظر الفصل (٨) في المجلد الثاني .

(٨٧) عسكريت بكتاشية أو بكتاشية اوجاغي أو اولاد الحاج بكتاش «الحاج بكتاش أوغلا لري أنظر» دائرة المعارف الأسلامية مادة بكتاشي .

العثمانيين الأوائل نحو الفتوح هو استجابتهم لأدعية دراويش آخرين من نفس الطراز وخضوعهم لنفوذهم، في حين يعود القسم الآخر من سبب نشوء هذا النظام العسكري الأنكشاري، إلى الأخية أو جماعة اخوان الفضيلة التي سبقت الأشارة اليها، والتي وأن تطّورت مبادئها على مر الأيام فقد كان لها أول أمرها سمات غيبية صوفية تماثل تعاليم الدراويش، وعلى غرار تعاليم الأخية هذه صيغت نظم الأنكشارية ومن الأخية انفسهم أقتبس الأنكشاريون لباس رأسهم الأسطواني المتميز .

وطالما كانت معتقدات الأنكشارية موروثة أو مستوحاة من تعاليم الأخية فهي في الأساس على شبه كبير بالمعتقدات التي يعتنقها الدراويش، وهذا في الواقع، يجعل قصة مباركة الحاج بكتاش للأنكشاريين الأوائل مقبولة ومعقولة على أساس أن هؤلاء الدراويش ÷ ومن النوع المشار اليه – نظروا إلى هذا الجيش الجديد «يني كرى» بعين الرضى والتقدير واسبغوا عليه بركات وليهم المتوفى بكتاش .

وبمضي الوقت انفسح الطريق اكثر فأكثر أمام هؤلاء الدراويش لزيادة سيطرتهم ونفوذهم بسبب الأنحلال التدريجي لجماعات الأخية، ذلك الأنحلال الذي كان لصلتهم بالأنكشارية الأثر الأكبر في الأسراع بهم نحو نهايتهم . فقد كان الأخية، ولقرون عدة خلت، وثيقي الصلة بأصحاب الحرف المهنية، حتى أنهم سيطروا ولقرون عديدة على التجارة والصناعة في المدن الإسلامية (٨٨) .

ولكن الأنكشارية، وكما تقدم بنا ذلك من قبل، كانوا ممنوعين منعاً باتاً من مزاولة التجارة والصناعة، وهذا التأكيد على المنع بالنص يثير الأستغراب الكبير وليس له ما يبرره، فالجند بطبيعتهم لا يمكنهم أن يكونوا حرفيين، ولعل غرابة هذا المنع قد يوحي بأن السلاطين وقد بدأوا يتحولون إلى سنيين متعصبين بدأوا أيضاً يرتابون بصلة «جيشهم الجديد» بالأخية الذين وان كانوا في الأسم وظاهر الحال من أهل السنة فأن طريقتهم في الواقع نوع من البدعة والضلال (٨٩)، وقد توقف الأخية فعلاً بعد القرن الرابع عشر (٩٠) عن ممارسة أي نفوذ سياسي واقتصر نشاطهم منذ ذلك الحين على طوائف الحرف كما كان من قبل (٩١) .

ولكن إذا كانت هذه هي نوايا السلاطين حقاً فأنهم قد فشلوا في توجيه الأوجاغ إلى الطريق السني الصحيح أو على الأقل في الأبقاء عليه هناك . ذلك أن البكتاشية

---

(٨٨) بالنسبة إلى هذه الطوائف المهنية أنظر الفصل السادس .

(٨٩) هذا رأي كوبرولو زادة وقد نقل آراء هاورد وماسينيون تأييداً لرأيه وقد عارض هذا الرأي كيزي .

(٩٠) كيزي وكوبر ولوزاده يرجعان انهيار الأخية كقوة سياسية إلى كثرة انشاء المدارس السنية .

(٩١) بالنسبة إلى نظام الفتوة في الطوائف التجارية أنظر عثمان نوري ج١ ص ٥١٨ ، وما بعدها .

كانوا اكثر خروجاً على الدين من الأخية أنفسهم .

وسواء انتفع البكتاشيون من سقوط الأخية أم لم ينتفعوا، فأنهم استطاعوا بطريقة ما أن يفرضوا أنفسهم ورثة للدراويش الذين باركوا في البداية تأسيس الأوجاغ (٩٢) وبذلك حققوا لأنفسهم نوعا من الوصاية على الأوجاغ، التي وان تجوهلت أول الأمر الا أنها ما لبثت أن اعترف بها بعد قليل، إذ أن البكتاشية وان كانت قد اسست خلال القرن الخامس عشر فان الاعتراف بها رسمياً لم يتم الا في اخريات القرن السادس عشر إذ صدرت الأوامر عام ١٥٩١م بضم الطريقة البكتاشية إلى الاورطة التاسعة والتسعين من اورطات «الجماعت» وبرتبة جوربه جي التي كانت قد منحت إلى رئيسها الاعظم «شيخ الطريقة» .

وتنفيذاً لهذا الأمر، واعتباراً من هذا التاريخ، فقد التحق ثمانية من دراويش البكتاشية بهذه الأورطة، ومن ذلك الحين صار سكناهم وطعامهم في أودة الأورطة، وكان مكان هذه الأودة في الثكنات الجديدة في استانبول .

وكان هؤلاء الدراويش يقيمون الصلاة ويطلقون الأدعية للأمبراطورية وجيشها بالنصر والتوفيق، وكانوا في الأستعراضات يسيرون بملابسهم الخضر البراقة في مقدمة الجيش وحتى أمام أغا الأورطة نفسه، وكان رئيسهم يصيح بين الحين والحين «.. كريم ... الله» فيردد اتباعه من خلفه «هو» (٩٣)، ولذلك اكتسب هؤلاء الدراويش لقب «هوكصان» أي المنادون هو .. هو .

ومن هذا يبدو أن الصلة الرسمية بين البكتاشية والأنكشارية بدأت في عهد الأنهيار الذي سنعود إلى الحديث عنه بعد حين . وهناك من الأسباب ما يدفعنا إلى الأعتقاد بأن فقدان الضبط في الأوجاغ والذي كان له الدور الأكبر في الأسراع بأنحلال الأوجاغ ثم انهياره، قد سببته أو شجعت عليه على الأقل بعض المعتقدات الزائفة أو التصرفات الشائنة التي كانت تمارسها البكتاشية (٩٤) .

---

(٩٢) من المحتمل أن يكون البكتاشيون قد بدأوا يبسطون نفوذهم أول الأمر عن طريق الجماعات المخيمة في الأورطات إذ أن البكتاشية هي الشكل الريفي للدروشة «أنظر فيما بعد الفصل ١٣» وقد حدث أن التحاقهم في الأورطة بدأ بالجماعت أولاً .

(٩٣) ومعناها الله كريم ، وجوابها كلمة «هو» العربية .

(٩٤) احمد جودت ص ٦١ و ٦٤ وفي معرض عرضه للمادة الرابعة من برامج قانون تأسيس الأنكشارية التي تنص على وجوب عدم الخروج على تعاليم الشيخ الولي الحاج بكتاش ، يقول : أن الأوجاغ الذي كان عليه أن يتبع تعاليم الحاج بكتاش قد بدأ يتعوّد على عادات تخالف قواعد الشريعة المقدسة والتقاليد مثل شرب الخمر ، أنظر الفصل ١٣ عن ادمان الدراويش لشرب الخمر .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نصل إلى تأييد ما أستنتجه الآخرون (٩٥) من أن البكتاشية لم يكن لها، وحتى وقت قصير قبل هذا الأعتراف الرسمي بها، من النفوذ على الأنكشارية ما يكفي للتأثير به على سلوكهم .

وكان أغا الأنكشارية، عدا عن كونه قائداً عسكرياً بحكم طبيعة منصبه، قائداً للشرطة أيضاً، وبصفته البوليسية هذه، مسؤولاً عن حفظ الأمن، وحماية الممتلكات والسكان في أكثر انحاء مدينة استانبول المركزية (٩٦)، ولم يكن خارج اختصاصه في واقع الأمر إلاّ قصر السلطان، وأحد الأحياء المجاورة له، وكانت حماية هذا الحي، وكل المناطق المحيطة بالعاصمة من مسؤولية قوة عسكرية أخرى، إذ لم تكن هناك قوة مستقلة بنفسها لا في العاصمة ولا في الأقاليم، ولذلك فأن الواجبات التي تناط عادة بمثل هذه القوى البوليسية كانت تنهض بها أيام السلم أورطات الأنكشارية أو غيرها من أفواج الجيوش النظامية .

وبالنسبة للمناطق الواقعة تحت سيطرة الأغا، فقد كانت الأورطات المقيمة في العاصمة تقوم بواجبات الحماية لها، فاذا أقتضت الظروف ذهاب هذه الأورطات إلى ساحات الحروب في انحاء الأمبراطورية فأن قوات «الأعجمي أوغلان» تحل محلها في اداء هذه المهام .

وكانت هذه المنطقة مقسمّة، وللأغراض البوليسية، إلى عدد من الأحياء، تعسكّر في كل حيٍ منها أورطة معينة ولمدة عام واحد، ومنها كانت ترسل الدوريات إلى جميع الشوارع والأسواق والأزقة والحوانيت داخل الحيّ المذكور .

ولم تكن مهمة الأمن البوليسي قاصرة على الأغا نفسه وقادة الأورطة فحسب، بل كانت هذه المهمة تشمل ستة قواد آخرين من قوة الأوجاغ مع ضابط آخر أقلّ رتبة.

وكانت هناك أيضاً مجموعتان من المخبرين السريين يقومون بحفظ النظام والعمل على منع الجريمة أو القبض على فاعليها ومعاقبتهم .

(ج) المدفعية وصنّاع السلاح :

لم تتأثر تنظيمات الأنكشارية كثيراً بأدخال الأسلحة النارية إلى وحداتها في بداية القرن الخامس عشر ، ولو آن صنعها واستعمالها جرا إلى انشاء ثلاثة «جيوش خاصة» جديدة ، جُند أفرادها ، مثل أفراد الأنكشارية ، من بين الأعجمي أوغلان .

---

(٩٥) يذهب هاسلوك في كتابه «المسيحية والأسلام في ظل السلاطين «ص ٤٩٠» إلى أن ما يقال عن الربط بين الحاج بكتاش وتاسيس الأنكشارية أنما هو محض اسطورة موضوعة ظهرت مؤخراً في كتابات بعض المؤرخين أمثال علي وطاش كوبرزاده ، اللذين ماتا في النصف الثاني من القرن السادس عشر .

(٩٦) بأستثناء أيوب وغلطة واسكي دار .

وقد أطلق على هذه الأوجاغات على حسب تواريخ ظهورها أسماء الطوبجية أو المدفعيون، والطوب هو المدفع، والطوب عربجية، أي سائقو عربات المدافع والجيبه جيه، أي صانعو السلاح (٩٧) .

وقد أنشىء الأوجاغان الأولان أيام مراد الثاني (١٤٢١ - ١٤٥١م) والذي أستعملت المدفعية في عهده لأول مرة في قصف المدن المحاصرة (٩٨) .

ومع أن المدفعية كانت شائعة الأستعمال في الغرب قبل هذا التاريخ بمائة عام على الأقل، فاننا لا نعرف على وجه التأكيد متى وكيف أدخلت المدفعية إلى الأمبراطورية العثمانية كما لا نعرف ما اذا كانت المدافع العثمانية الأولى محلية الصنع أم مستوردة، وعلى كل حال فالمشاهد أن كثيراً من المسابك المحلية قد أنشأت في أنحاء مختلفة من الأمبراطورية على عهد هذا السلطان .

وكانت المدافع تصنع من البرنز وبأحجام كبيرة، وكانت ترمى بقذائف صخرية استعملها خليفة هذا السلطان في فتح القسطنطينية، وكانت المدافع الأوربية الأولى من النوع الثابت الثقيل، ولم تستعمل المدافع المتنقلة على نطاق واسع إلاّ بعد حروب الهوست (٩٩)، ويشير وجود جيش «الطوب عربجية» إلى أن العثمانيين استعملوا المدافع المتحركة منذ البداية ومما يجب أن يلاحظ أن كلا من المدفعيين وسائقي عربات المدافع كانوا من المشاة، وفي الواقع فقد كان هذا هو السبب في وجود العربجية، وظلّ الأمر كذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر حيث بدىء بأستعمال المدفعيين الخيالة على غرار ما كان معمولاً به في الجيش الفرنسي .

وكانت مهام الجيبه جيه، أو صانعي السلاح، متعددة متشعبة، فكانوا يعنون بالدرجة الأولى بصنع الأسلحة والعتاد وأصلاحها وتهيئتها للجنود المشاة، وكان عليهم أيضاً تأمين حماية نقل الأسلحة وخزنها اثناء الحملات العسكرية .

وكان أوجاغ الجيبه جيه قد أنشىء أيام محمد الفاتح (١٠٠) وهو يتكون في الأصل من سبعمائة نفر، كما هو شأن أوجاغ المدفعية أيضاً، في حين كان أوجاغ

---

(٩٧) العربجية من كلمة عربة العربية أما الجبه جي فمن جبه أي السلاح أنظر جبه لي الهامش ٣٨ في اعلاه (عربة ليست كلمة عربية أصيلة - المترجم) .

(٩٨) يذهب داهسون ج٧ ص ٣٦٤ إلى أن المدفعية استعملت أول مرة في حصار العثمانيين لمدينة سمندرية وقيل أيضاً (مثلاً عبدالرحمن شريف في كتابه «تاريخي دولتي عصملي» ج١ ص١٠٥) أنها استعملت من قبل مراد الأول في معركة كوسوف .

(٩٩) حروب الهوست ، حروب دينية جرت في اوائل القرن الخامس عشر بين اتباع المصلح الديني الجيكي «جون هوس» ضد الالمان - أنظر دائرة المعارف البريطانية - مادة هوست - ج ٩ (المترجم) .

(١٠٠) دوهسون ج٢ ص ٣٦٢ واحمد راسم ج١ ص ٩٨ . وعثمان نوري ج١ ص ٩١٦ . في حين

الطوب عربجية يبلغ الثلاثة الآف نفر عدداً (١٠١)، وكان لكل من هذه الأوجاغات تنظيمها الخاص بها والمماثل لتنظيم الأنكشارية .

وكان أوجاغ الجيبه جيه، ان لم يكن الأوجاغان الآخران كذلك أيضاً، يتكّون كما هو شأن الأنكشارية، من قسمين هما : البولوك والجماعات . وكان كل من هذين القسمين يضّم عدداً من الأورطات (١٠٢) .

وكان لكل أوجاغ رئيسه الخاص به برتبة أغا، وكان يطلق عليه اسم طوبجي باشي، بالنسبة إلى سلاح المدفعية، وأسم طوب عربجي باشي بالنسبة إلى سائقي عربات المدافع، و «جيبه جي باشي» بالنسبة إلى صانعي السلاح .

وكان لكل من هؤلاء الرؤساء كهية وسكرتير خاصان به (١٠٣) . وكان بعض هذه الأورطات يعسكّر في العاصمة وبعض منها خارجها في الأقاليم (١٠٤)، وبالنسبة للأورطات المعسكرة في العاصمة فقد كان لكل أوجاغ ثكنته الخاصة به .

وكان الطوبجي باشي يقوم، بالأضافة إلى قيادته لفصيل المدفعية، بحراسة دار السلاح التي تقدم ذكرها، ومخازن البارود (١٠٥) «بارود خانة» في سالونيك وغاليبولي وفي العاصمة .

وكان لكل من دار السلاح التي تقدم ذكرها ومخازن البارود مفتشون مدنيون مستقلون بعملهم، كما كان لكل منها مدير فني يسمى «دوغه جي باشي» أي مدير السبك أو المصنع (١٠٦) .

وبسبب كثرة النحاس وسهولة الحصول عليه من مختلف انحاء الأمبراطورية، فقد كانت المدافع العثمانية تصنع من البرنز بدلاً من الحديد والصلب الذي كانت تصنع

ينص هامر على أن أوجاغ الجبه جية كانوا في قدم اوجاغ المدفعية ، ان لم يكن اقدم منهم ، وانه كان يضم ٦٠٠ نفر .

(١٠١) نقلاً عن دوهسون ج٧ من ص ٣٦٢ لى ٣٦٤ .

(١٠٢) جودت ج١ ص ٨٩ . وسيد مصطفى ج١ ص ١٤٤ . ويذكران أن الاوجاغات الثلاثة لها اورطات وبلوكات مثلها مثل اوجاغ الأنكشارية .

(١٠٣) أنظر لابيير ص ٢٥٢ ، وكان «الطوب جي باشي والعربة جي باشي» يختاران من بين ضباط صنفيهما . أما الجبه جي باشي فكان يعين من بين القابجي باشية ، وهو صنف من الضباط يعود إلى القصر الهمايوني – أنظر ما بعدها ص ١١٣ وما بعدها .

(١٠٤) كان الجبه جية يعسكرون في حامية الحدود ، وكان الساكنون منهم في مصر فقط يلقبون العزب ، بمعنى العزاب .

(١٠٥) ويسميان «طوب خانه ناظري» ، أي ناظر مخزن المدفعية . و «بارود خلفه أميني» ، أي أمين مخزن البارود .

(١٠٦) «من دوغمك» بمعنى يسبك ، أو يصب القالب .

منه المدافع الأوربية، وظلّ الحال كذلك حتى عهد متأخر من فترة بحثنا هذا . ولكن حين بدىء بأستعمال القذائف الحديدية في مطلع القرن السادس عشر، أختفت المدافع البرنزية الضخمة التي كانت تستعمل لرمي القذائف الحجرية وحلّت محلها مدفع أصغر منها حجماً .

وفي عهد سليمان الكبير زيد عدد أوجاغي الطوبجية والجيبة جيه، فبلغ تعداد الأوجاغ الأول ألفي نفر، وتعداد الأوجاغ الآخر ألفاً وخمسمائة نفر، في حين ظلّ عدد الطوب عربجية كما كان عليه من قبل، وربما ظلّ كذلك حتى العصور المتأخرة حين زادت أعداد الأوجاغات الأخرى زيادات مفرطة .

وفي أخريات عهد سليمان أنشيء «أوجاغان صغيران جديدان» هما الخمبارجية «رماة المدفع الهاون» واللغمجية، أي زارعو الألغام أو اللغّامون (١٠٧) .

وكان الأصل في أوجاغ الخمبارجية أن يكون جزء من أوجاغ المدفعية . ولكن ما حصل عملا لهذين الأوجاغين الجديدين انهما ألحقا بالأقطاع العسكري بدل أن يتقاضوا رواتبهم من خزينة الدولة .

وكما سنرى بعد قليل، فقد أعيد تنظيم الخمبارجية في اوائل القرن الثامن عشر تحت قيادة قائد فرنسي شهير أعتنق الإسلام (١٠٨) .

وكان شأن كل من الطوبجي باشي والجيبه جي باشي شأن أغا الأنكشارية من جهة اناطة واجبات امنية بهما في مناطق معينة، فكانت مسؤولية الطوبجي باشي تشمل: بيك أوغلي أو بيرا، ومنطقة دار السلاح نفسها، في حين كانت مسؤولية الجيبه جيه تشمل أحياء أيا صوفيا وباب الأصطبل الذي تقدمت الأشارة اليه من قبل، وحيا آخر يسمى «خوجه باشا» وكان من المفروض أن يقوم افراد الأورطة المعسكرة في العاصمة بهذه الواجبات البوليسية كما هو الحال بالنسبة للأنكشارية .

(د) الخيالـــة :

كانت بقية الجيش النظامي تتألف من ست فرق من الجنود الفرسان، وهذه الفرق هي في الحقيقة أقدم نشوءً من الجيش الأنكشاري نفسه، ويتضح قدم انشاء اثنتين من هذه الفرق الست من أسميهما وهو «علوفه جيه» أي ذوو الرواتب ، والذي أطلق عليهما تمييزا لهما عن غيرهما من الجيوش التي كانت - كما رأينا قبلا - في الأصل جيوش اقطاعية .

---

(١٠٧) خمبار من كلمة خمب التي تعني الجرة أو البرميل ، وكذلك الرمي ، أما لغم فتعني اضافة إلى معناها بالعربية ، معنى النفق أو الفجوة في بناء أو جبل .

(١٠٨) هو الكونت دي بونفال . احمد باشا، أنظر ص ٢١٧ .

واكثر من هذا فأن فرقتين أخريين من هذه الفرق كانتا تسميان «الغربا» بمعنى الأغراب أو الأجانب، ذلك لأن افرادهما كانوا في أغلبهم من المسلمين الأجانب ويقصد بهم المسلمون القادمون من خارج حدود الأمبراطورية العثمانية والذين هرعوا إلى الأنضمام إلى جيوش السلطان في محاربتها للكفّار طلباً للأجر والثواب في الدنيا والآخرة .

ومع أن تدفق هؤلاء الأغراب إلى الأنضمام لجيوش السلطان ظلّ مستمراً وقوياً حتى أخريات القرن السادس عشر، إلاّ أن حدة هذا الأندفاع بدأت تضمحل بالتدريج بعد أن كان حماس هؤلاء المسلمين قد بلغ قمته أيام الفتوحات التوسعية الأولى لسلاطين آل عثمان .

وكانت هذه الفرق الأربعة تعرف بأسم «بلوكاتي أربعت» (١٠٩) أو الفرق الأربعة وتتكون من فرقة من فرق العلوفة جيه وأخرى من الغرباء تعرفان بأصحاب الميمنة، في حين تعرف الفرقتان الأخريان بأصحاب الميسرة، وذلك بالنسبة إلى موقعهما من مكان السلطان في ساحة القتال .

أما الفرقتان المتبقيتان، فالظاهر أنهما أنشئتا في وقت متأخر نسبياً عن وقت انشاء الفرق الأربع الأولى (١١٠)، وكان لهاتين الفرقتين مكان مرموق وكانتا اكبر حجماً من البولوكات أربعت (١١١) .

وكان أفراد الفرقة الأولى، وهي أصلاً أكبر من الفرقة الثانية واكثر عدداً وأرفع مكانة، يقفون دوماً إلى يمين السلطان في ساحات القتال لذلك سمّوا السباهية وكانوا الفرسان الممتازين، والواقع أن جميع الجنود الخيالة سواء كانوا من الجيش النظامي أو الجيش الأقطاعي، كانوا يعرفون بهذا الأسم، أما افراد الفرقة الثانية فكانوا يعرفون

(١٠٩) «بلوكاتي اربعت» تركيب لغوي غريب ، فكلمة بلوك تركية وانما جمعت «جمع مؤنث سالم» ، فصارت بلوكات ، واضيفت اليها ياء الاضافة الفارسية ثم كلمة اربعة العربية . ويبدو أن هناك بعض الخلط في استعمال هذا المصطلح فالسيد مصطفى يرى أنه ينصرف إلى العلوف جيه والجبيه جية ، في حين يرى لابيير أن البلوكات الأربعة هي السباهية والسلحدارية والعلوف جية والغرباء .

(١١٠) دوهسون ج٧ ص ٣٦٥ . أما السيد مصطفى فيفهم منه انها شكّلت في وقت اسبق ، إذ يقول ان البلوكات الأربعة اضيفت اليها . اما زنكايسين ج٣ ص ١٧٥ فيذهب إلى أن الخيالة النظامية أسست أول مرة أيام السلطان أورخان وفي عهد خلفه مراد الأول قام تيمور طاشي باشا باعادة تنظيمها . ولعلنا نستطيع أن نقول أن البلوكات الأربعة أسست أيام اورخان ، وأن السباهية والسلحدارية أسستا أيام مراد الأول . ولكن وكما يلف الغموض تاريخ نشأة الأنكشارية، فكذلك الأمر مع تاريخ الخيالة .

(١١١) وكانتا معاً تؤلفان الصنف الأول من الخيالة ، في حين كان العلوف جيه يكّونون الصنف الثاني ، ويكّون الغرباء الصنف الثالث .

باسم «سلحدارية» أي حملة السلاح أو السيوف، وكان مكانهم في الحروب إلى يسار السلطان دوماً .

وكان السباهية والسلحدارية والعلوفة جيه يجنّدون في الغالب من بين الأنكشارية . وفي بعض الأحيان من بين رجال القصر الأمبراطوري . ويبدو أن تنظيمهم يحاكي، إلى حد ما، تنظيم جيش الخيالة الأقطاعي، ولهذا فقد كان على كل فرد منهم أن يدرب أو أن يصحب معه إلى ساحة القتال وعلى نفقته الخاصة فارسين مسلحين من عبيده كما يفعل الجبه ليه رؤساء الأقطاع . واكثر من هذا فأن السلحدارية كانوا أنفسهم يمنحون، ومن باب الأمتياز بعض الأقطاعيات أيضاً .

وكان يقود كل فرقة أغا، يختار من بين رجال القصر الأمبراطوري، ويساعده في القيادة أربعة ضباط وسكرتير واحد أو أكثر، أما رجال السباهي والسلحدار، فأنهم ان لم يكونوا من فرقة ثانية فأنهم ينضمون في فصائل يبلغ تعداد الواحد منها العشرين نفرا، ويكون على رأسهم آمر الفصيل ومساعده .

وعلى العكس من الأنكشارية ومن جيش المشاة، فلم تخصص لجيش الفرسان ثكنات معينة، وكان أكثرهم يقيم في القرى القريبة من العاصمة لكي يستعملوا مراعي القرية لأعاشة خيولهم، وكان مقرهم العام في استانبول وكان الواجب أن يحضر بعضهم القصر عدة مرات في الأسبوع الواحد .

وقد أختلف المؤرخون في تعيين تاريخ تأسيس جيش الخيالة، ولكن الظاهر أن عدد هذا الجيش كان أيام سليمان العظيم يتراوح بين عشرة إلى أثني عشر ألف نفر، هذا عدا العبيد المصاحبين لهم والذين إذا أضيف عددهم إلى عدد الجيش يصل عدده إلى الأربعين أو الخمسين ألف فارس .

وفي ذلك العهد بالذات كان عدد الخيالة يفوق في واقع الحال عدد الجيش الأنكشاري، واكثر من هذا، فلأن افراد الفرق الممتازة كانوا يختارون اما من بين الأعجمي أوغلان أو من بين وصفاء القصر الأمبراطوري، فقد كانوا في الحقيقة من مرتبة أعلى من الجنود المشاة وكان حقهم في امتلاك الرقيق يزيد لا شك في مقامهم واهميتهم، وكانوا مشهورين بأناقة ملابسهم وأبهة أزيائهم ومعداتهم التي كانت تكسف في فخامتها ملابس الأنكشارية، بل وحتى ملابس الجنود الخيالة الأقطاعيين، ولكن لم تكن ازياؤهم هذه للزينة والأبهة فقط بل كانت للأغراض العملية أيضاً . فقد كانوا خبراء في تربية الخيول، وهو أمر كبير القدر وعظيم الخطر في مجتمع يعز الخيول ويحلها اعلى مقام وكانوا أيضاً ماهرين في رمي السهام إلى حد كبير لا يشق لهم فيه غبار .

وكما سنرى بعد قليل، فأن وصفاء القصر كانوا يتدربون منذ طفولتهم على رمي

السـهام، ولا شك أن مـهارة هؤلاء في الرمـاية والتـسـديد قد أهلتّـهم للأنضـمـام إلى البولوك، ولكن هذه المهارة الفائقة في استعمال القوس والنشاب كانت هي من اسباب انهـيـارهم في آخـر الزمـان، ذلك أنه لما أرتؤي عـام ١٥٨٤م تزويد مـائتي فـارس منهم بالمسدسات والخراطيش لأستعمالها في الحرب القائمة ذلك العام ضد شاه الفرس طهماسب، فأن هؤلاء المائتين أصبحوا أضحوكة رفاقهم ومحل سخريتهم بسبب ما خلفّه بارود المسدسات من السواد على وجوههم وملابسهم مما أدى إلى سحب المسدسات منهم، ولم تجهزّ الخيالة بعد ذلك بالأسلحة النارية إلاّ في نهاية ذلك القرن .

(٣) العاملون في القصر الهمايوني

قد يبدو الحديث عن الحاشية السلطانية العاملة في القصر الهمايوني، لأول وهلة، وبالنسبة لطبقات المجتمع العثماني الأخرى أمراً غير جدير بالأهتمام الكبير والكلام الكثير، فما هذه الحاشية إلاّ مجموعة صغيرة من الناس انصرفت بحكم واجبها إلى خدمة شخص واحد معين هو السلطان وفي مكان واحد معين هو قصره الهمايوني في العاصمة .

لكن الواقع أن هذه الجماعة، كما سيتضح لنا ذلك بعد قليل، على جانب كبير من الخطر والأثر في المجتمع العثماني . فقد كان القصر السلطاني بتنظيماته ومراسيمه مثالاً تحتذيه الطبقات العليا من المجتمع العثماني، بل والى حد ما، الطبقات الأخرى التي يؤهلها مركزها وايرادها إلى ذلك سواء في العاصمة استانبول أو في عواصم الولايات العثمانية الأخرى ومدنها الهامة .

وبالأضافة إلى ذلك فقد كان القصر السلطاني مدرسة للتدريب على أعمال الإدارة المدنية والقيادة العسكرية على حد سواء، يتخرج فيها رجال الإدارة وقادة الجيش، ويتولون مختلف المراكز الهامة في دوائر الدولة وثكناتها في مختلف انحاء الأمبراطورية فينشرون معهم، أنى حلوا، روح هذه المؤسسة ويوسعون من مدى أهميتها . ولهذه الأسباب صار تنظيم الحاشية السلطانية في القصر السلطاني أمراً يستحق الدراسة والأهتمام .

كان القصر السلطاني يخضع في تنظيمه إلى ظاهرتين رئيسيتين في حياة السلاطين هما اصطناع الحريم أولا، والرغبة في اتبّاع التقاليد الفارسية في التصرفات الملكية ثانيا .

ومع أن عزل النساء عادة قديمة في بلدان الشرق الأوسط أخذ بها منذ وقت مبكر فقد أصبحت بمضي الزمان أحد أبرز ظواهر الحياة في المجتمع الإسلامي،

ويجدر بنا أن ننبه هنا إلى أن هذه الظاهرة لا علاقة لها بالضرورة بنظام تعدد الزوجات، الذي اباحته الشريعة الإسلامية، وذلك لأن كل مسلم مهما بلغ به سوء الحال أو ضآلة المركز، وسواء كان متزوجاً، أم غير متزوج، فأن عليه أن يحفظ من يعيلهم من النساء في معزل عن عالم الرجال، وكان «الحريم» هو أداة العزل أو مكانه، لأن كلمة حريم مشتقة من الحرام، والحرم بمعنى الممنوع أو المحرم أو المقدس، وقد أستعملت أول مرة لتعني المكان المعين لسكن النساء في منزل كل مسلم، ثم تطّور أستعمال هذه الكلمة لتعني نساء المسلم بصورة عامة، ذلك لأن الكلام صراحة عن المرأة أو النساء لم يكن بالأمر المستحب عند نوي الأدب والحشمة، ولذا فقد كان يكنى عنها أو عنهن بكلمة البيت أو الحريم ويعنون بها من يسكن ذلك القسم من المنزل من أهل البيت .

وعلى هذا أو ذاك فقد كان قسم من القصر الملكي وهو السراي يخصص للحريم [١١٢]، أما باقي القصر فقد يقسم بدوره إلى قسمين . فقد كان من أثر التقاليد الملكية الفارسية على نظم الحكم الإسلامي ظهور الميل نحو «حجب» الحاكم المسلم عن انظار رعيته، وعدم ظهوره لها إلاّ في مناسبات معينة ووفق مراسم موضوعة، ولذلك فقد كان السلطان يقضي ساعاته القليلة التي يخرج فيها من الحريم في أقسامه الخاصة من القصر، ولذلك أيضا فقد كانت هذه العوامل تؤخذ بعين الأعتبار عند وضع تصميم السراي الذي كان يجب أن يحتوي على ثلاثة أقسام رئيسية هي : القسم الخارجي والقسم الداخلي ثم الحريم . وكان الفصل بين هذه الأقسام الثلاثة حاداً وصارماً بحيث كان الأنتقال من قسم إلى آخر يتم عبر صالات معينة تفصل كل قسم عن الآخر، وعلى هذا فإن غرفة التشريفات كانت تقع بين القسمين الخارجي والداخلي بحيث يستطيع السلطان أن ينعم بها حين يشاء بالدعة والهدوء مع أمكان السماح للشخصيات الأجنبية والوطنية بالحضوة بزيارته فيها دون تمكينهم من النفوذ إلى قسمه الخاص وتعكير عزلته فيه .

وكان نفس الفصل يتكرر بين الباحة الداخلية وقسم الحريم ولا يسمح البتة لأحد بالدخول اليه عدا السلطان نفسه والنساء والخصيان . وتتم عملية الفصل بوجود غرف متعددة تعرف بـ «المابين» [١١٣] حيث كان السلطان يغشاها مع حاشيته من الرجال في الحاجات الشخصية الخاصة به مثل ارتداء الملابس أو الحلاقة .

وقد جر تقسيم السراي بهذا الشكل إلى تقسيم العاملين فيه إلى اقسام مشابهة، فهناك الخدمة الخارجية والخدمة الداخلية وخدمة الحريم .

---

(١١٢) السراي – أي مقر الحكومة ، وهي لفظة فارسية محرّفة عن الايطالية . ولا تستعمل كلمة السراي في ديار الإسلام لتعني مقر الحريم .

(١١٣) «المابين» تركيب لغوي عربي الأصل اضيفت اليه ال التعريف العربية .

(أ) الحريـــم :

الحريم هـو جناح النسـاء والخصـيان القـائمين على حـراسـتـهن، وكان عمـاده، بطبيعة الحال، عائلة السلطان، أي ازواجه وجواريه وأولادهن .

وكان من عادة السـلاطين الأوائل أن يتـزوجو زواجـاً شـرعـيـاً من بنات الأمـراء المسلمين منهم والمسيحيين، وكانوا يكثرون من الزوجات على أن لا يتجاوز عددهن الحد الشرعي وهو أربع زوجات في وقت واحد .

وكان السلطان محمد الفاتح آخر من اتبع هذا الأسلوب في الزواج الشرعي من سـلاطين آل عثـمـان، ومع أن اثنين من السـلاطين المتأخرين، سـلاطين النصف الأول من القرن السابع عشر قد تزوجا امرأتين من العامة، كانت احداهما جارية معتقة، فإن خلفاءهم من بعدهم نبذوا هذا الأسلوب، أسلوب الزواج كلية . ومع أن الشريعة لا تضع حداً لعدد الجواري التي يستطيع أن يتملكهن ويعاشرهن الرجل المسلم، فقد كـانت القـاعدة التي وضـعـهـا السـلاطين لأنفسـهم هي الأكتـفـاء، في هذه الحالة أيضـاً بأربع منهن فقط (١١٤) وكنّ يعاملنّ، وخاصة بعد أن نبذ السـلاطين اسلوب الزواج الشرعي نبذاً نهائياً، بكل التقدير والأحترام الذي تعامل به الزوجات الشرعيات، وكانت هاته السيدات يعرفن بأسم «قادن لر» واحداهم قادن (١١٥) وكنّ هنّ القمة في طبقات النساء في الحريم . وكان لكل واحدة منهن جناح خاص في الحريم ولها عدد من الوصيفات والخدم الخـاصين بهـا، ولا ترى الواحـدة منهنّ زمـيـلاتهـا القـوادن الأخريات إلاّ في المناسبـات الرسمية العامة، وكنّ يصنفنّ حسب أسبقية كل منهنّ في المقـام، فهناك القادن الأولى والثانية والثالثة والرابعة أو الكبرى أو الصـغرى، وكانت صاحبة كل مقام تتمتع بايراد اكبر من ايراد اللواتي يلينها في القدم والمقام .

ومن الطبيعي أن تزداد مكانة القادن ويزداد ما تتمع به من تقدير واحترام اذا مـا أنجـبت طفـلاً للسلطان، وهذه المكانة وهذا الأحـترام يزدادان اكثـر فـأكثـر إذا كان

---

(١١٤) كـان هذا الحـال في الأيام الأولى على الاقل ، فـقـد قيل أن بعضـاً من السـلاطين الأوائل قد ملكوا أكثر من ٣٠٠ جارية ، وكان من نتيجة التسري بمثل هذه الاعداد الوفيرة ان بلغ عدد اولاد السلطان مـراد الثـالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥) مـثـلاً حـوالي ١٣٥ طفـلاً ، واذا اسـتـسـرى السلطان امـراة من طبقة «الجيد كلي» دون أن يرفـعهـا إلى درجة الكادان «أنظر في تفسـير المصطلحـات مـا سوف يلي من أصل البحث اعلاه» فانهـا تعرف بـ «خاصة اوده» أو اقبـالة ، ومعنى اللفظة الأولى هو ذات الغرفة الخاصة . واللفظ الثاني تحريف للكلمة العربية اقبال .

(١١٥) قـادن : لفظة تركـيـة مـعناها امراة ، وتجـمع على قـادن لر . (ويلاحظ أن الكلمـة كانت تلفظ بالقاف بالتركية القديمة ، وصارت تلفظ بالكاف باللغة التركية الحديثة ، فلا خطأ في استعمال أي من اللفظتين - المترجم) .

الطفل ذكراً، اذ يحق لها آنذاك أن تدعى «خاصكي سلطان» (١١٦) أي أن تكون في مقام مقارب لمقام السلطانة (١١٧) وهو لقب يمنح للبنات الأميرات . أما التي تنجب أنثى فيكتفي بتلقيبها بمجرد «خاصكي قادان»، وأعلى منزلة يمكن أن تصل اليها القادان هي أن تكون أما للسلطان الحاكم فتسمى آنذاك «والدة سلطان» (١١٨)، ذلك لأن السلاطين كانوا يعاملون أمهاتهم بمنتهى التقدير والأحترام، وكان من المتعارف عليه أن توجه السلطانة الوالدة أوامرها إلى الصدر الأعظم مباشرة . وفي العهود المتأخرة كانت غالبية السلطانات الوالدات يأتين من أصل مجهول بسبب ندرة تولي الأبناء العرش بعد ابائهم لأن القادان التي تنجب طفلاً للسلطان فأنها - إما لملل السلطان منها أو لوفاته عنها - تنقل من السراي الجديد إلى السراي القديم (١١٩) ولا يكتب حظ الرجوع إلى السراي الجديد إلاّ للمحظوظات منهن اللواتي يعتلي اولادهن العرش .

ويلي القوادن في المرتبة طبقات من الرقيق الجواري اعلاهن طبقة هن الـ «جيد يك لر» أو المتميزات (١٢٠) ومن هاته المتميزات كان يجري اختيار القوادن ومنهن أيضاً يجري اختيار أعلى موظفتين في الحريم وهما السيدة المشرفة (١٢١) وهي المسؤولة عن ادارة الدار ونظامها ومساعدتها مديرة الخزانة (١٢٢) وهي المسؤولة عن مالية الدار ونفقاتها .

---

(١١٦) لفظة خاص عربية الأصل نقلت إلى الفارسية ومنها نقلت محرفة إلى التركية فلفظة خاص اصبحت بالفارسية «خاصكي»، أي ذو خاصية معينة ، أو سمة متميزة ، ولهذا فانها اصبحت تعني الامتياز ، وبالتالي المفضّل أو المحبوب . أما اللفظة التركية فيبدو أنها تحريف لفظي للأصل العربي . وسنرى هذه الكلمة تستعمل في الجيش العثماني أيضاً .

(١١٧) يشار عادة إلى السلطان عند مخاطبتة بكلمة «باديشاه» . أما الاشارة إليه في غيابه فيقال السلطان سليم أو السلطان مراد ، بتقديم كلمة السلطان على الأسم أما في حالات الأميرات فإن كلمة السلطان ، (يلاحظ بقاؤها على صيغة المذكر) ، تلي الأسم . فيقال خديجة سلطان ، عصمت سلطان . أي الأميرة فلانة ، والسلطان في العربية تعني السلطةوالنفوذ .

(١١٨) أي الأميرة أو السلطانة الوالدة .

(١١٩) كان السراي القديم بناية بيزنطية قديمة رممها محمد الفاتح واتخذها مقراً له بعد الفتح مباشرة ، ثم ابتنى له السراي الجديد عام ١٤٦٨ واصبح هو «السراي» ويعرف طوب قابي سراي ، أما السراي القديم فقد كان في الموقع الذي تشغله الآن جامعة استانبول . وكان السلاطين ، وحتى أيام سليمان العظيم ، يتنقلون بين السرايين حين يكونون في العاصمة ، ولم يتخذ السراي الجديد المقر الدائم والوحيد الا بعد ذلك .

(١٢٠) «جيدك» كلمة تركية معناها الحرفي فجوة أو ثغرة ، وتعني اصطلاحاً ، المستثنى أو المتميز ، وستتكرر هذه الكلمة كثيراً ، وفي معان مختلفة .

(١٢١) وتسمى «كهية قادني» وكهية تلفظ وتكتب أحياناً كخية .

(١٢٢) وتسمى «خزنة دار أوسطة» ، والخزنة من العربية ودار من الفارسية وتعني صاحب أو مالك الشيء والاوسطة فارسية أيضاً وتعني المعلم أو الاستاذ .

والمتميزات يقمن بخدمة السلطان نفسه، ولبعضهن وظائف تشابه وظائف وصفاء الجناح الخاص الذين سيأتي الكلام عنهم بعد حين، في حين أن الطبقة الثانية من طبقات الجواري يسمين «الاوسطوات» ويقمن في خدمة والدة السلطان وخدمة القوادن الأخريات وأطفالهنّ .

أما الطبقة الثالثة من الجواري فهنّ الجواري الشابات الواصلات إلى القصر حديثاً واللواتي يتدربن على فنون الخدمة ومتطلباتها كالقراءة والكتابة والخياطة والتطريز والموسيقى والرقص ليكنّ أهلاً للأرتفاع إلى الطبقات العليا حين تسعف الظروف أو تتطلب الحاجة ويسمين «التلميذات» (١٢٣) .

وطبقاً لقوانين السرايا بالنسبة للرقيق، فإن جميع الجواري في الحريم هنّ اجنبيات . وكانت اغلبيتهن حتى بداية القرن السابع عشر من الأوربيات اللواتي تم أسرهنّ في الحروب، ولهذا فإن اميرة الحرم أو «حرم سلطانه» المعروفة في اوربا بأسم روكسانا، الزوجة المشهورة للسلطان سليمان العظيم كانت روسية الأصل، وكانت السلطانتان الوالدتان القويتان أم السلطان محمد الثالث ايطالية وأم الأخوين مراد الرابع وابراهيم يونانية، ومنذ بداية القرن السادس عشر فإن غالبية الرقيق كنّ يجلبن من بلاد القوقاس لما لنساء هذه البلاد من جاذبية وجمال ولأن ابناء القوقاس اختاروا المهنة المربحة مهنة الأتجار بالنساء .

ومن جهة ثانية فإن غالبية النساء يجلبن إلى خدمة القصر بواسطة مدير الكمارك في العاصمة، وفي هذه الحالة كنّ يدخلن الحريم وهنّ في العادة لا يتجاوزن العاشرة من اعمارهن، إلاّ أن بعضهن كنّ يقدمن إلى السلطان كهدية من أغنياء البلاد واعيانها وكبار الموظفين بعد أن يكنّ قد تدربنّ على مختلف انواع الفنون والمهارات .

ولكن الداخلات إلى الحريم سرعان ما يتركنه فقد سبق أن قلنا أن الشريعة والعرف يوجبان على المسلم المؤمن أن يعتق عبيده ما وجد إلى ذلك سبيلا، وعلى هذا فقد دأب السلاطين، طلباً للأجر والثواب على تحرير اكبر عدد ممكن من جواريهم ليصبحنّ من بعدهم حرّات في الحياة ولهنّ حق الزواج وأهليته بمن يخترن وكذلك فأن العقيمات من جواري السلطان كنّ يتمتعن عند وفاته بمنحة الحرية هذه . ومع ذلك ورغم تمتعهن بالحرية فانهن وكل النساء المعتوقات كنّ لا يقطعنّ صلتهنّ بالحريم بل كنّ دائمات الصلة به كثيرات التردد عليه ولهنّ حق الدخول اليه متى أردنّ، مما جعل الزواج بهنّ بغية كل متآمر طامح إلى السلطة لما تستطيع صلتهن بالحريم وكثرة ترددهنّ عليه أن يمنحهنّ من زيادة في النفوذ وعلم بخفايا الأمور وتأثير على سيرها،

---

(١٢٣) ساغرد بالتركية ، واللفظة فارسية الأصل .

وخاصة في العهود المتأخرة حين اعتزل السلاطين الحياة العامة وقبعوا في حريمهم لا يواجهون احداً ولا يؤثر في قراراتهم أحد غير حاشيتهم من الذكور والأناث، ولذلك فقد كانت كلمة واحدة من أحد قوادن السلطان تفعل الأعاجيب في تقرير مصائر الدولة والناس وكثيراً ما تكون تلك القادن مدفوعة بكلمتها هذه برأي زائرتها وزميلتها القديمة .

وقد وصل نفوذ النساء قمته أيام السلطان شاذ الطباع ابراهيم (١٢٤)، فقد استطاعت بعض سيدات الحريم أن يحصلنّ منه على امارة بعض الولايات التي كنّ يدرنها بواسطة وكلاء لهنّ هناك، دون أن يكون لهنّ سبيل إلى رؤية اولئك الوكلاء أو مواجهتهم اذ لم يكن لأي من النساء من أعلى القادنات حتى أقل الخادمات شأناً حق مغادرة اسوار القصر بأستثناء من يصحبهن السلطان معه في زيارته لأحدى قصوره الصيفية الصغيرة، بل الواقع انهن نادراً ما كنّ يجتزنّ حدود الحريم نفسه، فكان على الواحدة منهنّ أن رغبت في التنزه أو التمشي في حدائق القصر نفسه أن تستأذن في ذلك السلطان نفسه وليس احداً غيره، فاذا اذن لها في هذه النزهة أمر في الوقت نفسه بأتخاذ أقصى اجراءات الحيطة والحماية لئلا تقع عليها عين امرىء من غير المرخص لهم برؤية النساء .

وكان سور الحريم في ذاته يضم عددا من الابهاء والساحات والحدائق الصغيرة، وكان جناح السلطان وسط هذه المجموعة ويحتوي على غرفة نومه وعلى قاعة كبيرة للأستقبال حيث يؤدى فيها الكثير من واجباته الدينية ويستقبل فيها قريباته من الأميرات المتزوجات، واضافة إلى ذلك فإن للسلطان ولكل واحدة من القادنات وكذلك للسيدة الناظرة والسيدة المحاسبة حمامات منفصلة خاصة بكل واحدة من هاته السيدات على حدة . اما بقية النساء فيستعملن جميعهم حماماً واحداً مشتركاً .

وكان الحريم في حقيقة الأمر أشبه ما يكون بقرية صغيرة، وكان السلطان يعامل داخله وكأنه رجل خلق من طينة أسمى من طينة البشر، فلم يكن من الأصول أن ترفع احدى السيدات نظرها اليه ما لم يدعها إلى ذلك، وكان على جميع النساء أن يختفين عن انظاره حين مروره بين بيوتهنّ، ولذلك فقد اعتاد السلاطين أن يكسوا نعالهم بغطاء من الفضة ليكون رنينها وهم يدبون على رخام المسالك والممرات ايذاناً للنساء بأقتراب السلطان منهنّ (١٢٥) .

---

(١٢٤) أنظر ما تقدم ص ٧٢ .

(١٢٥) اخذت اكثر التفاصيل عن الحياة في الحريم عن «دوهسن» ج٢ ص ٦٢ وما بعدها ، وقد حصل هو على هذه المعلومات من ازواج من اعتقن وتزوجن من نساء جواري القصر . وقد كلفه جمع هذه المعلومات من التعب والمال اكثر من كلفة بقية كتابه كله .

وقد عهد بحراسة دار الحريم وادارة معظم شؤونه إلى الخصيان، وكان الخصيان القائمون بهذه المهام والمتولون للمناصب الكبرى في خدمة الحريم ومنذ القرن الخامس عشر وحتى نهاية القرن السادس عشر، من الخصيان البيض (١٢٦) المنحدرين غالباً من أصل قفقاسي، شأنهم في ذلك شأن نساء الحريم أنفسهن، إلاّ أن الحال تغيرت في عهد مراد الثالث الذي سبق أن اشرنا إلى أن عهده كان نقطة تحوّل في مصير الامبراطوية فانتقلت ولاول مرة ثلاثة من أعلى هذه المناصب الكبرى إلى أيدي الخصيان السود من زنوج افريقيا . ومع أن الخصيان البيض قد استطاعوا في العهود التالية ولبعض الوقت أن يسترجعوا بعضاً من نفوذهم، فانهم ظلّوا في الغالب وعلى العموم تابعين للخصيان السود . حتى اضطروا عند حلول القرن الثامن عشر إلى الخضوع إلى سلطة رئيس الوصفاء .

وفي هذه الفترة بالذات، وفي ايام السلطان احمد الثالث «١٧٠٣ - ١٧٣٠» حاول - دون نجاح طبعاً - احد رؤساء الوزارات (١٢٧) أن يقضي على نفوذ الخصيان بل وعلى وجودهم في القصر عامة، فارسل اوامره إلى مصر بوجوب التوقف عن عمليات اخصاء الرقيق السود ثم ارسالهم هدايا إلى السلطان، ولكن ما أن توفى هذا الوزير حتى ازداد عدد الخصيان السود بشكل لم يسبق له مثيل، وزاد - تبعاً لذلك - نفوذهم على السلطان وكأن ما يحدث هو ردة الفعل لأوامر الوزير السابق واجراءاته . وعلى هذا فقد ظل، وحتى أيام بحثنا هذا، رئيس الخصيان السود، ويعرف باسم اغا دار السعادة، أو «دار السعادة اغاسي» والمشهور باسم «قزلر اغاسي»، أي «اغا النسوان»، هو الرئيس الأعلى في عموم القصر ويعتبر في الواقع ثالث ثلاثة يتحكمون في شؤون الأمبراطورية كافة، اولهم الصدر الأعظم - أي رئيس الوزراء - الذي لا يستطيع أن يتصل بالسلطان إلاّ بواسطته . وثانيهم شيخ الاسلام، وهو برتبة وزير أو باشا، ذي ثلاث طاغات (١٢٨)، وهكذا، وبمضي الوقت تركزت شؤون الحريم بيد الخصيان السود واقتصر عمل الخصيان البيض - لبعض الوقت - على العمل في الخدمة الداخلية التي كانوا يرعونها منذ قديم الزمان . واكثر من هذا فقد امتد نفوذ القزلر اغاسي «اغا النسوان» حتى شمل ادارة اوقاف الحرمين الشريفين . التي كانت ادارتها - حتى ذلك الوقت - بيد رئيس الخصيان البيض، مما زاد في نفوذ الأول وسلطته . وكان يستعين في ادارة هذه الاوقاف ببعض الموظفين في الخدمة الخارجية

---

(١٢٦) استناداً إلى تاريخ عطا ج١ ص ٣٤ و٣٦ فإن مراد الثاني (١٤٢١-١٤٥١) هو أول من استعمل الخصيان البيض لحراسة دار الحريم .

(١٢٧) هو الداماد جورلولو علي باشا ، وكان ذلك عام ١٧١٦ . والداماد معناها : صهر السلطان .

(١٢٨) الطاغة ، أو ذيل الحصان : شارة تعلق على بيرق الباشا . وكلما زاد عددها دلّ على رفعة مقام حاملها . وسيأتي الكلام عنها فيما بعد (المترجم) .

وبعض رجال الدين .

وما أن حلّ القرن الثامن عشر حتى كان عدد الخصيان السود العاملين في حريم السلطان قد بلغ المائتين وكان عدد آخر منهم يتبعون أيضاً سلطة القزلر اغاسي، يعملون في القصر القديم أو في أجنحة الأمراء أو في قصور الأميرات المتزوجات .

وكان مصدر تموين السلطان بهؤلاء الخصيان السود هو ما يصل اليه منهم هدية من حكام مصر (١٢٩)، الذين كانوا يفرضون على ولاتهم في الاقاليم جمعهم وارسالهم اليهم وعدا عن هذا فسواء جاء هؤلاء الخصيان إلى السلطان عن طريق الهدية أم الشراء فقد كانوا يخضعون منذ أول وصولهم للتعليم والتدريب العنيف تحت اشراف رؤسائهم، ويستخدمون في الوقت نفسه حراساً لباب دار الحريم الذي كان سكناهم إلى جواره، فاذا ما أكملوا تعليمهم فقد يرتقون بالتدريج اربع درجات يعملون أثناءها معاونين لآمر الحرس، وهي أعلى درجة يمكن الوصول اليها بالقدم . وفي اثناء ترقيتهم من درجة إلى أخرى قد يستخدمون عند واحدة من القادنات داخل الحريم، اذ كان للواحدة منهن أن تستخدم عدة خصيان . أما بقية الوظائف فكانت تملأ عن طريق الكفاءة والأستحقاق أو تفضيل الأغا نفسه . وكانت أهم ثاني وظيفة هي مدير الخزانة ويحمل صاحبها – شأنه شأن الأغا – رتبة وزير (١٣٠) .

(ب) خدمة الداخل :

يكفينا الآن، ولأغراض بحثنا هذا ما قدمناه من الكلام عن الحريم، وعلينا الآن أن ننتقل إلى القسم الثاني من أقسام القصر، الذي يخضع لسلطة الوصفاء والخصيان البيض، وقد توحي كلمة الوصيف إلى الذهن أن جميع أفراد هذه الفئة من الشباب المراهق، في حين أن الحقيقة أنهم كانوا كذلك في العهود الأولى حتى أن أكبر الوصفاء عمراً وأقدمهم خدمة لم يكن يتجاوز الخامسة والعشرين من العمر (١٣١)، لكن هذا الحال تغيّر في القرن السابع عشر حين ألغي نظام الدوشرمة، الذي كان الغلمان يرتقون بمقتضاه من الخدمة الداخلية إلى الخدمة الخارجية أو إلى الخدمة في الجيش أو في الحكومة، ولهذا فقد ظلّ الوصفاء في مراكزهم وصار من الطبيعي أن نجد قدامى الوصفاء قد بلغوا الستين من العمر أو أكثر .

---

(١٢٩) وكانوا يختارون من الرقيق القادم إلى مصر بقوافل سنوية من دارفور . وكان الصبيان منهم يخصون في ابي تيك قرب اسوان اثناء رحلتهم إلى القاهرة ، وكان القائمون بعملية الاخصاء من الاقباط لان الشريعة الإسلامية تحرّم الاخصاء .

(١٣٠) تختلف المؤرخون في تفاصيل كيفية انتقال السلطة من الخصيان البيض إلى السود . ولكننا اخذنا برواية عطا . ولزيادة التفاصيل راجع الملحق ب .

(١٣١) أنظر لبير ص ٧ وكان المتعارف عليه أن يطلوا في اخر مركز شغلوه مدة سبع سنين فقط .

ويطلق الأتراك على هؤلاء الوصفاء أسم «ايج اغا» أي أغوات الداخل، ويعنون بهم العاملين في خدمة السلطان داخل قصره، ثم اطلقوا عليهم اخيراً أسم «أندروني همايوني» (١٣٢) .

وكما ذكرنا قبلاً فقد كانت أولى مهام الخصيان البيض هي حراسة دار الحريم، ومع هذا فقد عهد اليهم منذ أول ظهورهم بمسؤولية اعداد الوصفاء وتدريبهم، ولذلك فاننا نشاهد في القرن السادس عشر أن المناصب الأربعة المتأخرة من مناصبهم الخمسة الرئيسية تشابه إلى حد كبير الاقسام الاربعة التي تنقسم اليها خدمة الداخل، وكان ادنى هذه الاقسام يتكوّن من دائرتين تسميان : الغرف الصغار والغرف الكبار(١٣٣)، أما الأقسام الاخرى وحسب تسلسلها في الأهمية، فكانت تدعى العنبار الخاص والخزينة الهمايونية والغرفة الخاصة (١٣٤) وكان كل واحد من الخصيان البيض الاربعة ينفرد مع مساعديه بالأشراف على قسم من هذه الأقسام (١٣٥) .

وكان رئيس الخصيان البيض يدعى «اغا باب السعادة»، أو مجرد قابي اغاسي اي اغا الباب هو المسؤول عن شؤون الحريم، وقد ظل كذلك حتى استبدل به خصمه وغريمه الخصي الأسود .

ولكن حتى بعد فقدان الخصيان البيض العطف والحظوة، فقد ظل تحت أمرتهم ما بين الثلاثين إلى الاربعين من غلمان الباب «قابي اوغلاني»، كما ظل تحت امرة الخصي الذي يدير الاقسام السفلى اربعون حارسا من الخصيان . وهذه الاقسام الاربعة تعرف باسم «قاووش» أو قاعات المنام، وذلك لان جميع الوصفاء ينامون في تلك القاعات بمعدل عشرة منهم في كل مكان يراسهم احد الخصيان البيض، ولا يستثنى من ذلك إلاّ ضباط الغرفة الخاصة الكبار حيث يخصص لكل منهم بهو خاص، كما كان يقسم الغلمان إلى مجموعات يبلغ عدد الواحد منها العشرة وعلى رأسها أحد الخصيان البيض .

ويبدو أن تنظيم الخدمة الخاصة على هذا الشكل تمّ أيام محمد الفاتح، كما يبدو أن السلطان سليم الأول اصلح الكثير من تفاصيل هذا النظام بعد احتلاله سوريا ومصر، فاضفى على الغرفة الخاصة اهمية اكثر مما كان لها، فجعل وصفاءها حرس

(١٣٢) اندرون بالفارسية معناها داخلياً أو طيا . وقد حلّ اصطلاح اندروني همايون محل الاصطلاح القديم «اوج اوغلان» الذي سبقت الاشارة اليه .

(١٣٣) بيوك وكجك اوده لر ، وكان يطلق عليهم في الأيام الأولى الابسكي والينى اوده لر ، ومعناها الغرف القديمة والجديدة . وكان النوعان في مستوى واحد .

(١٣٤) العنبار . محل خزن المؤون ، واسماء هذه الاقسام في التركية كلاري خاص ، وخازني همايون وخاص اوده .

(١٣٥) أنظر الملحق الثاني (ب)

شرف خاصاً لبردة الرسول (ص) وللاثار النبوية الأخرى التي حملها السلطان من مكة إلى استانبول اثر احتلاله للحجاز .

وبعد نجاح الاوج اوغلان في تدريب اولي في واحدة من المدارس المتعددة والتي كان اشهرها «غلطة سراي» الذي اسسه السلطان بايزيد الثاني والد السلطان سليم كانوا يقبلون على سبيل التجربة في الغرفة الكبرى أو الصغرى، حيث يستمر تدريسهم فيها . وكان يقوم على تعليمهم اساتذة زائرون «خواجات» من الخصيان البيض ومن الوصفاء الذين بلغوا الثلاثين من العمر وكانوا على مستوى معين من الكفاءة (١٣٦) فاذا اتموا ذلك عينوا بوظائف في هذا القسم الاسفل، ومنه يرتقون، أما حسب القدم أو تقديراً للكفاءة – واما عن طريق العنابر الخاصة أو الخزانة الخاصة أو راساً – إلى الغرفة الخاصة . وكانت العنابر والخزانة تعنيان، كما يدل على ذلك اسماهما، الاولى بتجهيز طعام السلطان، والثانية بحساباته الخاصة تمييزاً لها عن حسابات الدولة . اما الغرفة الصغيرة والكبيرة فقد حولتا في القرن السابع عشر إلى قسم رابع، وتدعى غرفة العمليات العسكرية «سفرلي اوده سي»، ذلك لان بعضاً من اعضائها كانوا يقومون بخدمات الكوي لملابس السلطان في الحملات العسكرية، وكان موظفوها يتكونون من الحلاقين ولفافي العمائم، وكذلك بعض الموسيقيين . والواقع أن وظائف مختلفة جمة بدات تناط بالوصفاء في كل الاقسام، وسنقوم في فصول تالية بوصف بعض منها وتنظيماتها التي كانت تزداد تعقيداً بمرور الأيام (١٣٧) .

ويوجد بين وصفاء كل قسم من الأقسام السفلى من هم موظفون يعملون بوظائف معينة أما الباقون فينقسمون إلى رتبتين أو اكثر، وكان كل قسم يخضع إلى اشراف خصيه الابيض ثم رقابة كهية يعين من الغرفة الخاصة . وكان بعض هؤلاء الوصفاء يخدمون رؤساءهم بصفة صانعي قهوة أو مراسلين أو ما اشبه، اما الآخرون ومنهم اربعون غلاماً يخدمون بامرة وصيف من الغرفة الخاصة (١٣٨) كانوا على رغم ضآلة مراكزهم، على صلة مباشرة بالسلطان، وكانت الخدمة الخاصة تحوي بعض الاقزام والخرسان، وكانوا يستخدمون لحمل الرسائل . وكان الخرسان منهم يحرسون السلطان في اجتماعاته السرية (١٣٩) .

وكان في الغرفة الخاصة نفسها اربعون وصيفاً يدعون «خاص اوده لي» وكانوا

---

(١٣٦) كان هؤلاء الوصفاء يعرفون باسم «لاله» مثل الخصيان السود المذكورين في الملحق الثاني (آ) وكان هؤلاء الجدد يدرسون إصول السلوك والقراءة والكتابة والفنون العسكرية المنوعة . وكانت كفاءات الافراد تدرس بعناية ، وعلى أساسها يستخدمون في الاماكن الصحيحة .

(١٣٧) الملحق «٢ب٢» الغرف السفلى .

(١٣٨) ويطلق على الواحد منهم اسم «جوقدار» «أنظر الملحق «٢ب»

(١٣٩) كان الخرسان يسمون «دل سز» أي بلا لسان . والاقزام يسمون «جوجة» .

على زعم بعض الروايات حراس البردة النبوية، وقد بلغ عددهم الاربعين نفراً بما فيهم السلطان نفسه (١٤٠) .

وكان الوصفاء الذين يخدمون السلطان في الـ «ما بين» يدعون «ما بن جبه» وكانوا هم خدمه الخاصين جداً الذين يقضون له شؤونه الشخصية جداً كالحلاقة وارتداء الملابس وتجهيز الطعام وما إلى ذلك . وكان السلحدار أو حامل السيف، الذي تقدم ذكره، وحتى القرن السابع عشر، هو رئيس الما بين جيه، بل وفي الواقع جميع افراد الغرفة الخاصة . ولكن في خلال حكم السلطان احمد الثالث، حاول الصدر الأعظم، كما اسلفنا القول في ذلك، أن يقضي على استخدام الخصيان في القصور، وعلى هذا فقد اعيد تنظيم خدمة الداخل فارتفع اثر ذلك مركز حامل السيف أي السلحدار «وكان هذا الصدر الأعظم قد تولاه من قبل» إلى مقام رفيع من السلطة لم يكن له من قبل، لكن ردة الفعل التي تلت موت هذا الصدر الأعظم ادت إلى تحسن احوال الخصيان السود، فحلّ السلحدار «أي حامل السيف وهو الآن رئيس الخصيان السود» محل الخصيان البيض في رئاسة الغرف الخاصة جميعها، واعفي وصفاء الغرفة الخاصة الذين كانوا تابعين له من خدمة الما بين، واصبحوا مجرد معاونين له، كما اقصى جميع الخصيان البيض الذين كانوا يرأسون الغرف الاربع الخاصة واصبح الكهية في الغرف السفلى تابعاً للسلحدار، واصبح احد الخاص اوده لي المعروف باسم «اغا المفاتيح» في مركز مماثل في الغرفة الخاصة . واصبحت خدمة المابين تدار بما لا يقل عن ١٢ شخصاً من الخاصة اوده لي، واصبح المابين جيه اقل شأناً من وصفاء الغرفة الخاصة، ومع هذا فقد ظلّ اثنان منهم وهما رئيس الخدم «باشي جوقدار» وكاتب السر «سر كاتبي» يمارسان نفوذاً يضاهي نفوذ السلحدار وذلك لصلتهم الوثقى بالسلطان والتي تستوجبها وظيفتاهما وقد ادت هذه الاصلاحات إلى اضمحلال سلطة الخصيان البيض إلى حد الزوال، فبعد ابعادهم عن الحريم ظلّ لهم حق التفتيش على بعض المؤسسات الوقفية، وكذلك الاشراف علي بعض الوصفاء، أما الآن فقد جردوا من هذه الوظائف أيضاً، ومع هذا فقد ظلت وظائفهم قائمة محتفظاً بها، فما زال هناك «قابي اغاسي» وعدد من الاغوات الملحقين بكل غرفة من غرف القصر، ولكن كل عملهم كان الاشراف على طعام الوصفاء والى حد ما تعليم القادمين الجدد إلى القصر . لذلك ظلت سراي غلطة في عهدة احد الخصيان، وكما هو الحال في السابق، فإن صاحب هذه الوظيفة هو الذي اصبح فيما بعد «قابي اغاسي» وقد شهد سراي غلطة خلال قرنين من حياته عدة تبدلات فقد فتح واغلق وفتح واغلق مرات عديدة (١٤١) .

(١٤٠) وقد اختلف المؤرخون فيما إذا كانوا اربعين مع السلطان أو كانوا معه واحداً واربعين .

(١٤١) بالنسبة إلى غلطة سراي . اسسه بايزيد الثاني :
اغلقه سليم الثاني عام ١٥٦٦-١٥٧٤م

وكان غلمان الداخل عند غلق السراي ينقلون إلى غرفة العمليات، وبعد اعادة التنظيم ظلت ابوابه مفتوحة، حتى الفترة موضوع بحثنا هذا، وكان قبلها قد وسع واعيد تعميره ايام محمود الأول . وكان التعليم الذي يعطى للوصفاء في غلطة أو في القصر قد تحسن كثيراً، ولم يعد الوصفاء من جند الدوشرمة، ولكنهم كانوا مسلمين من عائلات محترمة مرموقة في العاصمة، وان ظلوا عبيداً في الاسم فقط . ومما لا شك فيه أن تعيين هؤلاء المسلمين بدل العبيد ادى إلى زيادة نفوذ حامل السيف في القرن السابع عشر والى تضاؤل مركز الخصيان البيض .

وإذا اردنا أن نقدّر مدى صعود وهبوط النفوذ الذي كان يمارسه الخصيان السود والبيض والوصفاء على السلطان فاننا نشاهد أن الخصيان البيض كانوا، وحتى الوقت الذي خلد فيه السلاطين إلى العزلة، في مركز ممتاز متحكمين بالحريم والخدمة الداخلية، ولكن بعد أن خلد السلاطين إلى حياة الراحة والعزلة، بدأوا يعطفون على الخصيان السود والوصفاء على حساب الخصيان البيض . ولنا أيضاً أن نزعم ان نفوذ الحريم على السلطان بدأ يزداد عن نفوذ الوصفاء عليه، منذ أن اصبح رئيس الخصيان السود نتيجة صراعه مع منافسه الأبيض هو القيم على الحريم والحامل الأكبر للسيف والذي زاد من نفوذه وقوة مركزة ما منحه التنظيم الجديد من حق نقل الرسائل والمخابرات بين السلطان ووزرائه مما اضطر خلفاء خصمه رئيس الخصيان البيض إلى الاعتراف بالرئيس الأسود والخضوع إلى سلطته وكان خضوعهم اليه يقضي بان يظهروا ذلك بتقبيل طرف جبته .

(ج) خدمة الخارج :

تختلف خدمة الخارج عن خدمة الداخل في أنها لا تعنى مباشرة بشؤون القصر، اذ كان افرادها، وعلى خلاف افراد خدمة الداخل يتصلون راساً بضباط الجيش وموظفي الحكومة . بل الواقع انه لم يكن هناك خط واضح يفصل بين الضباط والموظفين من جهة وبين العاملين في القصر السلطاني من جهة ثانية . ولهذا فانهم يوضعون في قائمة القدم في ترتيب لا علاقة له بنوع الوظيفة التي يؤدونها، والواقع ان

اعاد فتحه مراد الثالث عام ١٥٧٤-١٥٩٥م
اغلقه احمد الأول عام ١٦٠٣-١٦١٧م
اعاد فتحه عثمان الثاني عام ١٦٤٨-١٦٢٢م
اغلقه مراد الرابع عام ١٦٤٨-١٦٧٨م
اعاد فتحه احمد الثاني عام ١٧٠٣-١٧٣٠م
اعيد تصليحه وتوسيعه من قبل محمود الأول عام ١٧٣٠-١٧٥٤م

بعض الوظائف التي كان يؤديها رجل الخدمة الخارجية لا تختلف بشيء عن الأعمال العسكرية أو الأدارية التي يؤديها الضباط والموظفون في ثكناتهم ودوائرهم . وكان مرد هذا الاختلاط هو أن جميع التنظيمات الادارية والعسكرية للامبراطورية باستثناء الجيش الاقطاعي كانت قد تطورت من اوضاع بسيطة في دولة كان موظفوها والقائمون بشأنها هم حاشية السلطان المقربين اليه .

وليس غريباً، والحالة هذه، أن نجد أن الخدمة الخارجية تضم عدداً كبيراً من الاشخاص في مختلف الوظائف والاتجاهات ولم يكونوا كلهم يسكنون داخل حدود جدران القصر، وكان بعضهم ملحقاً بالانكشارية وبعضهم الآخر لم يكن قابي قولاري، وانما كان من علماء الدين كما كانت بعض المجموعات تحت امرة اغا الداخل . أو الخصيان السود أو البيض، أما علماء الدين فسوف نتطرق اليهم فيما بعد، اما الباقون فنرى أن نعالجهم حسب تناقص اهميتهم، ولو أن هذا لم يكن حالاً ثابتاً بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

كان اغلب ضباط الخدمة الخارجية يسمون «اغا الركاب» (١٤٢) ويبدو أن هناك سبعة عشر من هؤلاء الاغوات ايام الفاتح، وكان تسعة منهم قادة بالجيش النظامي(١٤٣) في حين فقد الباقون باستثناء اربعة منهم مناصبهم في القرن الثامن عشر، ثم رفّع ضبّاط آخرون اليها، ولذلك فإن اغوات الركاب ما عدا القادة يعدّون خمسة، والاربعة الذين حافظوا مع الاغا على مراكزهم منذ البداية هم حاملو العلم وقائدا الخيل الكبير والصغير ورئيس حراس الباب، اما الضابط الآخر، فهو رئيس البستانيين(١٤٤) .

أما حامل العلم الذي كان يحتفظ بمركزه كضابط أول في الخدمة الخارجية فعلاوة على عنايته بالبيرق الأمبراطوري وشارة السلطان ذات الست طاغات «ومعناها

(١٤٢) اوزمنجي أغالري أو آغاياني ركابي همايون . وكلمة ركاب كانت تستعمل مجازاً لا عند العثمانيين فقط ولكن عند السلاجقة أيضاً . وتعني السلطان أو وجوده ، وذلك على الاكثر لأن السلاطين في الأيام الاولى كانوا يستلمون الظلامات والرسائل وهم على ظهور الخيل . وفي ايام العثمانيين صارت تعني تجاوزاً موكب الفرسان والجمهور الذي يظهر فيه ، ولذلك فإن لقب اوزومنجي آغا لري يمكن ان يترجم باغوات الوجود الملكي أو الحظوة الملكية . ويطلق ايضاً بصورة دق على الآغوات الذين يقومون بمساعدة السلطان على امتطاء حصانه ، إذ يقوم اثنان منهم بالامساك بالركاب . (ولا تزال تستعمل كلمة الركاب الملكي أو الركب العالي للدلالة على الموكب - المترجم) .

(١٤٣) هم قائد الأنكشارية ، وقواد ست فرق من الخيالة النظامية والطوبجي باشي ، والجيبه جي باشي .

(١٤٤) هم على الترتيب . مير علم وبيوك وكجك مير اخورلر وقابي جيلر كهيه سي وبستنجي باشي .

ذيول الخيل» كان يقدم شارات مشابهة إلى حكام المقاطعات عند تعيينهم . وكان مسؤولاً أيضاً عن الجوق الموسيقي العسكري الخاص بالقصر . وفي العصور المتأخرة كان يرأس فوجاً مهماً من المراسلين الخاصين يدعون لاسباب تاريخية بـ «قادة حراس الباب» أو قاب جي باشي .

أما القائد الكبير للخيل فكان يرأس جميع العاملين في الاصطبلات الأمبراطورية، ويتولى رعاية المراعي السلطانية على جانبي البسفور وتحت قيادته كان الفوينك العسكريون يؤدون واجباتهم، أما قائد الخيل الصغير فعدا عن مساعدته في حفظ الأصطبلات، فقد كان واجبه الأول هو تجهيز الحيوانات لوصفاء الداخل والعناية بالعربات السلطانية أما حارس الأبواب فكان مسؤولاً عن حراسة مداخل الأسوار المحيطة بالباحات الوسطى والثانية للسراي، كما يقوم بوظيفة تشريفات في الأجتماعات الرسمية التي تدعى للديوان الأمبراطوري مع موظف آخر كان مثله في الأيام الأولى أي آغا الركاب، ولكن في القرن الثامن عشر لم يعد كذلك لأن خدماته ارتبطت بالصدر الأعظم اكثر منها بالسلطان، ولذا سمي المرافق الأقدم «جاووش باشي» (١٤٥) .

أما رئيس البستانية فانه وأن رقي مؤخراً إلى درجة ركابي، فقد ظل تابعاً لحامل العلم، إلاّ أنه وبصرف النظر عن هذا وذاك، كان يتمتع في القصر بنفوذ أوسع من نفوذ أي من زملائه وذلك لأنه كان المشرف على تأديب الموظفين المخالفين وعلى عقابهم، ولأن تحت زمرته اكثر من ألفي رجل يقومون بمختلف الأعمال وكان رجاله هؤلاء يعرفون بأسم البستانيين أو البستنجية، لأن وحدتهم نشأت في الأساس لتحويل الأراضي المهملة حول القصور إلى حدائق وبساتين، ومع هذا فالواقع هو أن القليل منهم فقط كان يعمل في البستنة . أما غالبيتهم فكانوا مراقبين أو حراساً على الأبهاء المتناثرة في القصر وعلى بعض ابواب السور المحيط بالقصر أو على الموانيء الصغيرة العديدة عند القرن الذهبي أو في البسفور أو بحر مرمرة . وكان المعينون منهم في الموانيء يشرفون على دخول السفن وخروجها ويعملون في نفس الوقت كشرطة محلية ولهذا كان البستانجي باشي المسؤول والمشرف عن أمن هذه المنطقة كما كان المسؤول والمشرف على الغابات ومصادر المياه فيها، وكان أبرز أقسام البستانجية هم الخاصكية والذين يكونون الحرس الخاص للسلطان والصندلجية وهم الذين يقومون

---

(١٤٥) حدد قانون نامة سنة ١٦٧٦ المراسم للديوان الامبراطوري فنص على ان الجاووش باشي والقابي جيلر كهية سي يستقبلان الشخصيات الداخلة إلى الساحة الثانية عند اورطة قابي . ثم فصل القانون واجباتهم في هذه الاجتماعات ، وكانت مهمة القابي جيلر كهية سي «حارس الابواب» ان ينقل الرسائل المسماة تلخيص من الصدر الأعظم إلى السلطان في هذه الاجتماعات .

بجذف قوارب السلطان، وكانت الأقسام الأخرى من البستانجية تقوم بأعمال النظافة والنقل .

وكان البستانجي باشي يشرف على تجهيز الطيور والأغنام إلى مطبخ السلطان وازالة الأوساخ من القصر وما حواليه، وكما كان يشرف على شؤون المنجمين والموسيقيين وغيرهم ممن يحضرون لتسلية السلطان وحاشيته، وكان من المشكوك فيه اعتبار هؤلاء من البستانجية . وكان البستانجية يختارون، شأنهم شأن الأنكشارية، الذين يكونون قسماً منها، من الأعجمي أوغلان، وكانوا يرافقون السلطان في بعض الأحيان في حروبه ولكنهم لم يشتركوا قط في قتال .

ويلي أغا الركاب في الأهمية في خدمة الخارج خمس امناء أولهم شهر أميني (١٤٦) أي أمين العاصمة أي المسؤول عنها، ولهذه الوظيفة مسئوليتان رئيسيتان هما تسجيل مصروفات القصور الملكية والأشراف على المباني في العاصمة وعلى تجهيز الماء فيها . وكان أهم معاونيه اثنين هما رئيس المعماريين – معمار باشي – وناظر المياه، صو نازري .

ولهذا فإن أمين المدينة لم يكن في الواقع مجرد خادم في القصر، ولكن يمكن اعتباره موظفاً من موظفي الادارة المحلية، لو كان مثل هذا الجهاز موجوداً . واذ لم يكن موجوداً فإن استانبول لم تحصل على ادارة خاصة بها مستقلة عن الحكومة المركزية من جهة، ومن القصر من جهة ثانية، إلاّ في القرن التاسع عشر .

أما ثاني هؤلاء الأمناء الخمسة، فهو أمين دار ضرب أو سك النقود «وفي التركية ضرب خانة اميني» وكان مقره في باحة السراي غير بعيد من الباب الأمبراطوري، وكان جهازه يتألف في القرن الثامن عشر من ثمانية عشرة اسطة، واكثر من خمسمائة عامل، ومن المحتمل أن هذه المؤسسة كانت اصغر حجماً في العصور المتقدمة لوجود عدة دور لسك العملة في الاقاليم ولكنها الغيت اخيراً، ومع أن اعمال الأمين تخضع إلى رقابة موظفي الخزينة العامة، فانه كان دون شك من موظفي القصر السلطاني . وقد اعتاد السلاطين أن يحصلوا على ايراد خاص من دار السك هذه عن طريق اجبار مستغلي مناجم الذهب والفضة والنحاس على بيع كل ما لديهم إلى دار السك باسعار تقل كثيراً عن السعر السائد، وكان أمين الدار ياخذ العشر من هذه الارباح .

ويختص الأمناء الثلاثةالآخرون بتجهيز الطعام للسلطان، فاولهم أمين المطبخ

---

(١٤٦) شهر كلمة فارسية ومعناها المدينة نقل المؤرخ عثمان نوري أن الشهر أميني كان يتولى المشتريات لقصر ابراهيم باشا وقصر غلطة . ويصف الشدة التي لاقاها سكنة قصر غلطة أيام السلطان ابراهيم باشا (١٦٤٠ – ١٦٤٨) بسبب نقص المبالغ المخصصة للشهر أميني .

«مطبخ امـيني» ويعاونه ثالثـهم، الذي يتولى أيضاً الانفاق والصرف وشـراء الحاجات ويسمى مـصرف كاتبي أو مـصرفي شـهرباري كاتبي . أما ثانيـهما وهو أمين الشعير «اربا امـيني» فكان اوسـعـهم مـسـؤوليات، فكان عليـه في المقـام الأول توفـيـر العلف لاصطبلات السلطان ولكن كـان له حق الاشـراف على الموظفين الذين يقـومـون بشـراء القمح من الارياف لبيعه في العاصمة (١٤٧)

أمـا من هـم دون الأمناء درجة من ضبـاط الخدمة الخـارجـيـة فلم يكونوا وحتى القرن الثامن عشر على الأقل، على جانب كبير من الأهمية، وكانوا على ثلاثة اصناف يتكون الصنف الأول من رؤسـاء الصفـارين الأربعة (١٤٨)، أما الصـنف الثاني فـيضم بدوره اربعـة موظفين يتبعون رئيس الخصيان السـود (١٤٩)، أما الصنف الثالث فيضم سـتـة موظفين اربعـة منهم يتـبـعـون أمين المطابخ، ويتبع الآخـران أمين غـرفــة العنبـر الداخليــــة (١٥٠) .

ومـا عدا هـؤلاء الأفراد ووظائفهم المتنوعة فهناك اكثر من اثني عشر هيئة مستقلة لم تكن تقـاد من قبل ضـبـاط الخدمـة الداخلية والحـريم وبعض هذه الهيـئات تسـتـحق الالتفــــات .

كـان من ابرز هذه المؤسـسـات اوجـا غ البلطجـيـة أو الحطابين (١٥١) الذي أسس قبل فتح القسطنطينة، وكان افراده يستخدمون في تسوية الطرق وتجفيف المستنقات وقطع الاشجار، ولكن بعد الفتح، ومع استمرارهـم على اداء وظائفهم هذه فإنهم انتقلوا إلى حـراسـة الحـريم حين يذهب السلطان بنفسـه إلى الحـرب . وكـان فـوج الحطابين ينقسم إلى قسمين : يقيم احدهما في السراي القديم، ويقيم الآخر في السراي الجديد. ويقود القسم الأول رئيس الخصيان (١٥٢) ويسـاعده في ذلك كبّار الموظفين المسؤولين عن رعاية الاوقـاف الدينية الموجودة في حـوزتهم، والقسم الآخر كان بقيادة حـامل السيف، رئيس الوصـفـاء والذي كـان اتبـاعـه يحملون اسـمـاً غـريبـاً هو ذوى الزلوف «زلوف لــر بلطه جي» وانما سـمّـوا بذلك لانهم يضـعـون خـصـلة طويلة من الشـعـر على جـانبي

---

(١٤٧) وكان هؤلاء الموظفون يخضعون لرقابة قاضي استانبول الذي ترفع اليه الظلامات ضدهم .

(١٤٨) ويسمون شاهين جي باشي ، جاقر جي باشي ، دوغانجي باشي ، واتماججي باشي .

(١٤٩) ويدعون جادر مهتدي باشي ، خزندار باشي ، بشتكى جي باشي .

(١٥٠) ويسمون جاشمي غرباشي ، علم مهتري باشي ، ايكمكجي باشي ، كيلاري اغاسي ، اشجي باشي ، وحلاوه جي باشي .

(١٥١) البلطة جي من الكلمة التركية «بلطة» ومعناها الفاس الكبير، وهـم اصحاب الفؤوس أو قاطعي الاخشاب أو الحطابون .

(١٥٢) هو القز لراغاسي ، أي آغا النسوان الاسود في العصور المتأخرة وقبله كان القابي آغاسي ، أي آغا الباب من البيض .

وجوههم، وكان رجال القسمين يجندون من الأعجمي أوغلان .

أما بقية المؤسسات المستقلة فكان اكثرها صغيراً وليس ذي أهمية، ويؤدي افرادها اعمالاً مثل تجهيز المياه للقصر أو تهيئة الاضاحي للذبح في عيد الأضحى، وكان غيرها يتكون من اصحاب الحرف كالخياطين وصانعي السجاد والاسكافيين وغيرهم . اما بقية الاوجاغات ذات المقام العالي فكانت اربعة افواج حراسة تسمى «شولاق وبيك وجاووش ومتفرقة» .

وقد اشرنا من قبل إلى حرس الشولاق (١٥٣) وكان يتألف من اربع مجموعات، وهم بالاصل من رماة النبال، وتتألف كل مجموعة من مائة رجل يجمعون من اورطات الانكشارية التي تحمل نفس هذا الاسم، والتي كانت تحت قيادة «الشولاق باشي» ويساعده اثنان من الضباط . اما «اوجاق البيكي» (١٥٤) فكان يقاد ايضاً من قبل «البيك باشي»، وكان هذان الفوجان يؤلفان حرس الشرف للسلطان . ولذلك فكان لهما زي عسكري خاص يمتاز بالفخامة وكانت وظائفهم تقتصر على المراسم فقط . وكان ستون من الشولاق وثلاثون من البيك يحيطون بالسلطان وهو في موكبه، في حين يبقى اربعة من الشولاق بالانتظار في القصر .

أما الجواويش «جمع جاووش» فكانوا يشتركون في هذه المواكب أيضاً، بل انهم في الواقع كانوا يقودونها . وكان اوجاغهم يتكون من خمسة عشر جماعة عدد الواحدة منها ٤٢ شخصاً، كانت تتناوب فيما بينها واجبات الحراسة في القصر، وقد استخدم الجاووش في القرون الأولى من الحكم العثماني كوسطاء لنقل أوامر السلطان إلى حكام الاقاليم وقواد الجيش . ولكن هذه الوظيفة اخذت تؤدى من قبل موظفين مختلفين. فكانت الرسائل العادية تنقل من قبل التاتار من جزيرة القرم، وبصورة استثنائية من قبل القابجي باشي ومن هنا بدأ الجواويش يستعملون كحرس أو حجاب من جهة، وكمنادين في محاكم الصدر الأعظم من جهة ثانية . ويعود السبب في ثنائية الواجبات التي يؤدونها إلى ازدواجية وظائف قائدهم الجاووش باشي الذي تكلمنا عنه من قبل . فكما أنه يعمل مع رئيس حراس الابواب كرئيس للتشريفات فإن الجاووش باشي كان أيضاً نائباً للرئيس في ساحات المحاكم وسنتكلم عنه بصورة اكثر تفصيلاً حين نتكلم عن الادارة المركزية (١٥٥) .

---

(١٥٣) «الشولاق» وهي من اللفظة التركية «شول» ومعناها اليد اليسرى ولربما سموا بذلك لانهم كانوا يمسكون القوس بيسراهم .

(١٥٤) البيك ، وهي لفظة فارسية ومعناها الرسول أو المبعوث .

(١٥٥) يعدد عطا «ج١ ص ١٧٠» اسماء عدة موظفين تولوا مؤخراً نقل البريد هم : الططر والمقزبانجي والخاصكي ، والمتفرقة والزعامت والسلاح شور والقاب جي باشي ، والباش قاب جي باشي ، الحبر علم ، البستان جي ويظن أنه لا يعهد لموظفين كبار مثل الاربعة الاخيرين إلاّ

أما المتفرقة فهي كلمة عربية، كانت تطلق على مجموعات من الحرس الذين يقومون بخدمات خاصة ومتعددة، وكان عددهم في النصف الأول من القرن السادس عشر بين المائة إلى المائتين، ولكن في النصف الثاني من ذلك القرن تضاعف عددهم وكانوا يتقاضون رواتب عالية ويجهزون بخيول جيدة، وملابس واسلحة فاخرة، وكان لكل منهم عدد من الاتباع العديدين المسلحين على طريقة السباهية النظاميين . وفي الواقع كان الكتاب الغربيون يشيرون اليهم على أنهم الحرس النبيل للسلطان، فهم لا يفارقونه ابداً حين يغزو في الحروب، وكانوا لا يسألون عن اداء أية خدمة عسكرية في غير هذه المناسبات، وكان لا يقبل في هذا الفوج إلاّ «الخاص اوده لي» أو اولاد القابي قولاري أو ابناء الأمراء التابعين للل، مثل الهوسبودار .

وكان المتفرقة والجواويش ينقسمون إلى صنفين الأول : ويستلم راتبه من الخزينة والاخرون الذين يقطعون بعض الاراضي . وكان الصنف الثاني اقل من الصنف الأول مركزاً في العصور الأولى، ولكن بارتقاء أهمية الصدر الأعظم والتحاق الصنف الثاني به فانهم برزوا زملاءهم من الصنف الأول في الاهمية والظهور، وكان للمتفرقة الاقطاعيين رئيس مستقل هو «المتفرقة باشي» .

(٤) الاسطول العثماني

لم يرث العثمانيون من اسلافهم، سواء منهم السلاجقة «العظام» أو سلاجقة قونية اية تقاليد بحرية، فالدولتان حصلتا على املاكهما، بما في ذلك بعض الموانىء الهامة بالحرب براً . ومع ذلك فقد كانت هناك بعض الامارات التركية التي ظهرت للوجود في زمن ظهور العثمانيين والتي كانت املاكها تمتد على سواحل اسيا الصغرى وكانت قد انهمكت في القرصنة والنهب والهجوم على جزر بحر ايجة ومدنه الساحلية . ولم يكن الأمر كذلك مع العثمانيين بسبب وقوع املاكهم الأولى في البر . فحينما زحفوا إلى البحر من مراكز حكمهم الاولى فضلّوا الاستمرار في محاربة المسيحيين في اوربا بتوسيع املاكهم فيها على محاربة ابناء دينهم في آسيا، ولذلك اضطروا إلى عبور المضايق، وكان عبورهم الاول على سفن مستأجرة من اليونانيين ولم يفكروا أو يبدأوا إلا بعد قرن من هذا التاريخ في بناء سفن خاصة بهم واستعمالها لربط املاكهم الواسعة التي كانوا قد استولوا عليها في هذه الفترة . وكانت امبراطورية الصرب التي انتزع الاتراك منها جل املاكهم تعتمد في حروبها على جيوشها البرية لذلك استطاع العثمانيون دحرها دون حاجة إلى الاستعانة بالقوى البحرية، كما كرروا ذلك بعدئذ في

بنقل الرسائل الهامة . أما سلاح شور فهو اسم آخر لسباهي النظامي ، أما عن معاني كلمة «جاووش »انظر الملحق (ب) .

دحر الوالاشبين والملدافيين والهنغاريين وغيرهم من القوى البرية .

أما الأمر مع البيزنطيين فكان مختلفاً جداً، فقد كان بحوزة هؤلاء اسطول اقتضاه امتلاكهم لعدة موانيء وجزر . وقد ظلوا كذلك وان كان ذلك على نطاق اضيق حتى بعد عودة اسرة «باليوجي» إلى الحكم، رغم أن الاراضي التي ظلت في ابديهم قد قلّت مساحتها إلى حد كبير، ولذلك فلم يكن في مقدور العثمانيين أن ينالوا من املاكهم شيئاً دون وجود اسطول قوي لديهم . وكذلك، وبدرجة اقل، ما كان في مقدور العثمانيين ان يطردوا البنادقة، والجنويين «أهل جنوه» من اراضيهم الكبيرة في «الليفانت» والتي كانوا قد استولوا عليها منذ ان اتاحت لهم الحروب الصليبية فرصة توسيع تجارتهم اليها . ولأن كل قوة جمهورية البندقية، مثلاً كانت مرتكزة على أساطيلها فإنها لم تتبنى فكرة الزحف على البر الايطالي إلاّ في فترة متأخرة من تاريخ فينيسيا . وبالاختصار فقد كانت القوة البحرية ضرورة ماسة للسلاطين لفتح ما اصبح بعدئذ جزءا من امبراطوريتهم وللحفاظ أيضاً على ما كان قد سبق ان حققوه من فتوح برية .

وقد لعبت كل من فينيسيا «البندقية» وجنوة ادواراً مهمة في تاريخ الأمبراطورية البيزنطية المتأخر، ولذلك ودون الذهاب إلى ابعد من ايام الحملة الصليبية الرابعة فإن الجنويين كانوا حينئذ حلفاء للكوميين الذين منحوهم حق الاستيطان مقابل بعض الخدمات، وان كان الفينيسيون خصومهم الاشداء قد تحالفوا مع الصليبيين، وكان للسفن الفينيسية فضل قيام الأمبراطورية اللاتينية قصيرة الامد (١٢٠٤م) ولذلك وفي سبيل مكافاتهم فقد حصل الفينيسيون على ما لا يقل عن ثلاثة اثمان املاك الكوميين وبهذه الضربة وحدها استطاع الفينيسيون أن يمتلكوا املاكاً كثيرة في «الليفانت»، ومن ثم ان يشنوا سلسلة من الحروب على الجنويين استطاع الاخيرون خلالها مساعدة الباليوجي لاعادة كيان عائلة يونانية في القسطنطينة (١٢٦١م) ولكنها انتهت بنصر الفينيسيين عام (١٣٨٠م) في الوقت الذي كان العثمانيون فيه في وضع قادرين فيه على شن حروب بحرية دون ان تستطيع جنوة أو بيزنطية معارضتهم معارضة فعالة، وقد اكتشفوا ان وجود فينيسيا أي البندقية كان العائق الرئيسي دون اتمام فتوحاتهم في البر الاوربي والجزر المحيطة به .

والواقع أن بعض هذه الجزر والاماكن في القارة ما هي إلاّ بقايا متخلفة من الأمبراطوريتين اليونانية واللاتينية . ومع أنهم لم يكونوا قادرين على دفع الهجمات العثمانية في البحر، ومع هذا فبدون اسطول بحري لم يكن في مقدور العثمانيين قهرهم، وقد ظهر في معظم الاحيان ان من الضروري الاستيلاء عليهم لحماية الاملاك العثمانية. وكانت فينيسيا هي الوحيدة القادرة على صد مثل هذه المحاولات، لذلك يمكن

القول ان الاسطول العثماني ما ظهر للوجود، أول الأمر إلاّ لدحر الفينيسيين، وفي النهاية وبعد حروب طويلة اندحر الفينيسيون، وانهارت املاكهم في البلقان وبحر ايجة ووقعت جميعها بيد العثمانيين. وما أن ظهر الاسطول العثماني إلى الوجود حتى استعمل في مغامرات اخرى، واماكن متباعدة في غرب البحر الابيض المتوسط، وفي البحر الاسود والبحر الاحمر، وحتى في المحيط الهندي والخليج الفارسي، ولكن هذه الاعمال لم تكن مما تخيله مراد الثاني، والذي بنيت في عهده اول سفينة حربية لاخراج الفينيسيين من مختلف المناطق الساحلية لشبة جزيرة البلقان .

أما اسباب عدم ظهور فعاليات بحرية في أيام اسلاف مراد فيعود إلى ان امبراطوريتهم، لم تكن تملك رغم توسعها السريع، إلا نقاطاً بحرية قليلة استولت عليها من البر . ولم يتهيأ للعثمانيين إلاّ بعد ان استولوا على معظم شبه جزيرة البلقان، ان يبدأوا بفتح وابتلاع الامارات التركية في آسيا الصغرى والتي ظهرت إلى الوجود في وقت ظهورهم، وقد سقطت هذه الاقاليم في أيديهم بالحروب البرية أو المفاوضات . وقد انقطعت سلسلة هذه الاعمال بغزوات تيمور لنك ولذلك ففي عهد مراد الثاني فقط، حين اعيدت سيطرة العثمانيين على معظم املاك بايزيد الاول، بدأ يستفاد من تملك السلطان لهذه الاملاك البحرية التي تتوق دوما إلى المغامرات البحرية، ولكن ما من واحدة من هذه الامارات كانت من القوة بحيث تستطيع ان تشن حرباً حقيقية، وفي معظم الحالات، فإن من المحتمل ان حكامها انفسهم لم يفكروا بأي نشاط بحري، وانما كان ذلك شان بعض رعاياهم الذين اعتادوا الاستفادة من أسر التجار الاثرياء وغالبهم من الكفّار . ولهذا فإن ما حصل عليه السلطان هو عدد من الرعايا الذين تمرسوا على الملاحة، واستطابوا العيش من القرصنة .

ولم تكن لهؤلاء التجار مصلحة في قمع هذه القرصنة إلاّ في حالات الاضرار بتجارتهم وعلى العكس، فربما كان سبب وجودها هوالذي دفع إلى التفكير بالقيام بالحروب البحرية على غرار الحروب البرية . وقد بنى مراد السفن من حسابه الخاص، ولكن هذه لم تكن إلاّ اضافات إلى السفن التي كان قادته البحريون قد استولوا عليها في موانيهم المفتوحة حديثاً . وكان هذا هو الدافع المشكوك فيه لظهور الاسطول العثماني، ولهذا فليس من المستغرب إذن أن نشهد خلال القرن التالي لظهور الاسطول العثماني وجود مراكب القرصنة الخاصة في الحملات التي تشن بامر السلطان، وحتى بعد ذلك نجد ان الخبرة في القرصنة ظلت هي المؤهل الجيد، ان لم يكن الوحيد للتقدم والترقي في القيادة البحرية، ولكن لم يكن الاسطول العثماني في ايداعه انجاز مهماته للسفن الخاصة بالامر الفريد في ذلك الزمن، فقد كانت اساطيل الدول في العصور المتوسطة تتألف من سفن الحاكم الخاصة، ومن سفن التجار التي تستأجر للخدمة اثناء الحرب . وكانت السفن الخاصة لكل الامم معرضة للاستخدام في القرصنة، وإذا

كانت القرصنة قد سادت في البحر الأبيض المتوسط اكثر من غيره، وذلك لان هذا البحر يكون منطقة حرة بين المسيحية والاسلام الذين كانا في حروب دائمة، ولذلك فإن الهجوم على تجارة العدو قد تبرر على انها عمليات مشروعة .

وإذا كان السلطان غير قادر على شن أية حملة عسكرية بحرية ما لم يحصل على بعض الموانيء البحرية، وإذا كانت هذه الموانيء بيد حكّام مسلمين اتراك، فمن المتوقع أن يكون الاسطول العثماني، حين ظهر إلى الوجود، ذا صبغة تركية خاصة أو على الاقل مسلمة. لكن الأمر لم يكن كذلك، فقد كان على العكس من ذلك نسخة طبق الأصل من الاساطيل الايطالية، وبلغ من صدق تطابقه لها ان كل مفردات الكلمات التي استعملت لوصف افراده أو معداته كانت كلمات ايطالية محرّفة إلى التركية . ويعود سبب هذا بالدرجة الأولى إلى سيطرة الايطاليين على البحر الابيض المتوسط في ذلك الحين، لذلك فإن افراد وملاحي الاسطول السلطاني، وان كانوا مسلمين أو إغريق، فإنهم قد تلقوا دراستهم في البندقية وجنوة .

ولكن الاسطول قد تقّوى ولا شك بسبب سياسة محمد الثاني، ذلك ان الأمبراطور ميشيل السابع باليولوجي كان قد سمح لأهل جنوة الساكنين في غلطة ان يديروا تلك الضاحية من العاصمة ادارة ذاتية كمستوطنة مستقلة ذاتياً، وذلك مكافآة لهم على مساعدتهم له في العودة إلى الحكم عام ١٢٦١م. فلما اتم محمد الثاني الفتح استخدمهم لتطوير اسطوله، وليس من الواضح مدى ما ذهب اليه تأثير الجنويين ولا المدة التي استغرقها . ولكن اجلى مظهر لهذا الأثر كان في بناء السفن والملاحة، – وكما سنرى – فإن بحارة المراكب المستخدمين آنذاك كانوا في غالبيتهم من المقاتلين والمجذفين . اما البحارة المستخدمون فكانوا قليلين، وكان الجنويون لا يصلحون إلاّ كبحارة، ولعل هذا يؤيد ان اصل المصطلحات البحرية العثمانية هو بالايطالية التي نقلت محرفة إلى التركية .

وفي مجرى التاريخ العثماني وحتى ايام الفترة التي نؤرخ لها، لم تظهر فعاليات الاسطول إلاّ في ثلاث فترات فقط، وكانت الفترة الأولى بعد فتح استانبول ودامت حتى نهاية القرن الخامس عشر . وكانت اهم ظاهرة في هذه الفترة هي تحويل البحر الأسود إلى بحيرة عثمانية، وتم هذا اولاً عن طريق تحطيم الامارة البيزنطية التي أسست أول الأمر من قبل «ال الكوميني» في طرابزون بعد ان طردهم الصليبيون من القسطنطينية، والتي ظلت هناك من ذلك الحين مستقلة عن «الباليوجي» وثانياً بالاستيلاء على خانات القرم وتوابعهم . وهذا الانجاز اثّر تأثيراً عميقاً في سياسة السلطان البحرية فقد ظلوا مدة قرن من الزمان قادرين بسبب ذلك على اهمال الدفاع عن البحر

الاسود كلية، وكانوا حين يرغبون في الدفاع عنه يكتفون بتركيز جميع سفنهم في بحر ايجة . واقتصر نشاط الأسطول – خلال الفترة الأولى هذه – على الاستيلاء على بعض المناطق الساحلية والجزر قرب شبه جزيرة البلقان (١٥٦) .

وتلت ذلك فترة من التوقف، فبسبب انشغال سليم الأول في حملاته العسكرية ضد الفرس وضد المماليك المصريين، فقد صمم على تجنب اية معارك اخرى وبذلك منع ضباطه البحريين من مهاجمة سفن الدول المسيحية، أو غزو سواحلها وكان في الوقت نفسه قد أمر بنقل مقر القيادة العامة البحرية من مكانها الأول في غاليبولي إلى العاصمة . وهناك انشأ حوضاً بحرياً لبناء سفن اضخم من السفن الموجودة لديهم .

وكانت الفترة الثانية والاكثر بروزاً من فترات النشاط البحري قد تم الاعداد لها في عهده كذلك . وقد بدأ بطرد فرسان السنت جون من جزيرة «رودس» عام ١٥٢٢م والذين كانت حياتهم الروحية والمادية مستمدة من قرصنتهم ضد البواخر المسلمة وهجماتهم على المستوطنات الساحلية المسلمة، والتي دامت طيلة عهد سليمان العظيم، ثم استمرت كذلك إلى عهد ابنه سليم الثاني . وكان خير الدين المعروف عند الاوربيين باسم «بربروسا» هو الشخصية البارزة في هذه الفترة، بل وفي الحقيقة هو بطل التاريخ البحري العثماني، وقد بدأ بربروسا عمله قرصانا . وقد انتهت احدى مغامرات قرصنته إلى وقوع الجزائر بين يديه (١٥٧) ولما طلب بعدئذ المساعدة من السلطان ارسلها اليه في الحال وعينه أيضاً «بيكلربكي» على المقاطعة التي اضيفت منذ ذلك الحين إلى املاك السلطان . وهكذا فإن هذه الصدفة كانت هي الاساس في انشاء ما يسمى بالامارات الافريقية، ذلك أن بربروسا نفسه استولى على تونس (١٥٨) ثم اخضع أحد خلفائه في دائرة قائد الاسطول او« القبطان باشا» طرابلس إلى السيادة التركية(١٥٩)، وقد منح سليمان هذا اللقب – قبطان باشا – إلى بربروسا عام ١٥٣٠م،

(١٥٦) كان القبطان كمال ريس ابرز شخصية في هذه الفترة ، وقد احتل الاسطول جزيرتين من جزر «الاونيون» بقيادة الوزير الأعظم السابق جك أحمد باشا عام ١٤٨٠م .

(١٥٧) وكان ذلك بالتعاون مع أخيه (اولوج) في سنة ١٥١٦م وكانت الجزائر وما جاورها قد وقعت منذ أول القرن بيد الاسبان الذين بعد أن طردوا العرب من اسبانيا بداوا يواصلون صليبيتهم في شمال افريقيا وسرعان ما استرجع الاسبان الجزائر ولكن بربروسا استولى عليها بصورة نهائية سنة ١٥٢٩م . وقد عمل خلفاؤه من بعده على تجريد الاسبان من كل فتوحاتهم ما عدا اوران الذين ظلوا يحكمونها حتى القرن الثامن عشر .

(١٥٨) فتحت تونس سنة ١٥٣٤م ثم فقدت في العام التالي، واستعيدت ثانية سنة ١٥٦٩م، وفقدت سنة ١٥٧٣م ثم اعيدت سنة ١٥٧٤م، وصارت من ممتلكات الباب العالي بصورة نهائية سنة ١٥٧٨م .

(١٥٩) وهو خوجة سنان باشا بمساعدة القرصان الشهير «تورغوت» عام ١٥٥٦م . وللوقوف على تفاصيل حياة بربروسا أنظر (د. م. أ.) · مادة خير الدين .

ثم استدعاه إلى استانبول حيث انصرف إلى بناء السفن وتنظيم الاسطول . وفي خلال عمله كقبطان باشي احتلت آخر الجزر في بحر ايجة والحقت بالسلطان . وفي عهده أيضاً ابرم سليمان أول اتفاق اوربي مع فرنسا ضد الأمبراطور، لهذا فقد ارسل بربروسا قائداً للاسطول ليتعاون مع اسطول فرنسوا الأول في حصار نيس عام ١٥٤٣م ثم قضى ايامه الأخيرة – حيث مات عام ١٥٤٦م – في نهب ما تمكن الوصول اليه بحراً من املاك الامبراطور البيزنطي في اسبانيا وايطاليا . والواقع أن نفوذه عند الباب العالي هو الذي ادى إلى انجاز هذا التحالف الفرنسي، الذي أدى في النهاية إلى ظهور الامتيازات الاجنبية الأولى فيمكن القول بشكل ما انه المسؤول عن خلق هذه الاداة الشهيرة التي نظمّت علاقات الأمبراطورية العثمانية مع الدول الاوربية لمثل هذه المدة الطويلة .[١]

وبينما كان بربروسا يثير الرعب – وحتى بعد وفاته – في الدول الاوربية المطلة على البحر الابيض المتوسط، كانت البواخر العثمانية تقوم بحملات في اتجاه آخر مختلف، فبعد اكتشاف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح في سنة ١٤٨٨م، فانها لم تضيع وقتاً طويلاً في استثمار هذا الاكتشاف لخدمة هدفي البرتغال الرئيسيين السياسيين وهما : اولاً : احتكار هذا الطريق لانفسهم بقدر الامكان لترويج تجارتهم مع الشرق الاقصى والاوسط، التي سبق أن حرموا منها . والهدف الثاني : استمرار الهجمات على الإسلام ومن اتجاه جديد الآن، وهو ما بنيت مملكتهم على اساسه .

وفي خلال سنوات قليلة من ظهورهم في المحيط الهندي اسسوا محطات أو مراكز لهم على ساحل افريقيا الشرقي وساحل الهند الغربي على حساب التجار العرب الذين اقاموا لانفسهم، ومنذ وقت طويل، مستوطنات غنية في كل من هاتين المنطقتين . وبعد استيلاء البرتغال على «سوقطرة» في عام ١٥٠٦م . وهرمز في عام ١٥١٥م استطاعوا أن يقطعوا هذين الطريقين البحريين، وان يدخلوا الى البحر الاحمر والخليج الفارسي حيث كانت تجارة الهند وما يليها من بلدان الشرق تتبادل مع تجارة اوربا والبحر الابيض .

وكان اكثر الحكام المسلمين تاثراً من تحويل طرق التجارة هذه هم ملوك المماليك في مصر وسوريا حيث كانت كلتا التجارتين تمران من بلادهم . وكذلك كان الامر مع الصفويين في ايران الذين كانوا يسيطرون على العراق آنذاك . ومع أن البرتغال اقاموا لهم علاقات مع الصفويين الذين كانوا الاعداء الالداء للعثمانيين فقد ارسلت الحملات لمنعهم لا من السويس فقط ولكن من البصرة أيضاً . وبعد أن احتل العثمانيون مصر اجرى سليمان القانوني محاولات اخرى لكنها فشلت جميعها وكانت النتيجة الطيبة الوحيدة لها هو مد سيطرته على اليمن بما فيها عدن، وعلى القسم الغربي من ساحل

البحر الأحمر حيث كانت هناك في القرن السادس عشر، وبشكل غير مؤكد، ايالة الحبشة، والتي تضم سنجقين بحريين هما مصوع وسواكن، ومن المحتمل أن تكون هذه الحملات قد تمت بسفن مصرية ولكن بقواد عثمانيين ولكن لا السفن ولا قوادها استطاعوا أن يقفوا بوجه القوات البرتغالية (١٦٠) .

وقد اتضح من هذه العمليات أن الباب العالي الذي اعتاد أن يعتمد حتى وقت متاخر على قواته البرية عاد وتنبه إلى اهمية القوات البحرية التي استطاع بها أن يملك هذه المناطق على جانبي البحر الأحمر، وبدليل فقدانه لها عند ما بان ضعفه في البحر.

وكانت اخر الاحداث في هذه الفترة الثانية من فترات النشاط البحري العثماني هو استيلاء السلطان سليم على جزيرة قبرص من الفينيسين «البنادقة»، وقد تلت هذا الحادث مباشرة معركة «لوبانتو» المشهورة باسم «انه بختي بالتركية» حيث تحطم فيها نصف الاسطول تقريبا (١٦١) ولكن هذا الضرر اصلح في اقل من سنة (١٦٢) وعلى كل حال فلم يعد الاسطول التركي مصدر تهديد لاوربا بعد ذلك . وكان السبب في هذا الانهيار وفي الخسران هو تعيين عدد من رجال الحاشية غير المؤهلين لوظيفة القبطان . ومن الغريب انه يمكن تعقيب هذه السياسة حتى ايام بربروسا الشهير . ذلك انه حين ظهر لاول مرة في العاصمة كبطل لانتصاراته الكثيرة ضد الكفار ضم في الحال إلى مجلس الدولة العام، ومن ذلك الحين اصبح هو وخلفاءه في القبطانية التي كانت – كما سنرى – حتى ذلك الحين دائرة متواضعة نسبياً، اعضاء بصفتهم الرسمية في الديوان الامبراطوري، وكان اعضاؤه الآخرون من الرجال الذين تمرسوا في ادارة الحكومة وفي خدمة الشريعة، وكانت مؤهلات بربروسا في السياسة شخصية صرفة، ولا يشترط وجودها عند القباطنة الآخرين، وبعد وفاته صارت العادة أن يعين أحد عبيد الباب لوظيفة القبطان، في حين كانت الوظيفة تشغل حتى ذلك الحين من رجال ذوي خبرة بشؤون الحرب في البحار (١٦٣) بينما كان قلة من هؤلاء الرجال الجدد ذوي خبرة

---

(١٦٠) كانت الحملات الرئيسية ثلاث هي : (١) حملة خادم سليمان باشا ١٥٣٥-١٥٣٨م وتم فيها فتح زبيد، عدن، ولحج، وحصار ديو . (٢) حملة بيري ريس ١٥٤٧- وتم فيها اعادة احتلال عدن ونهب مسقط، وحصار هرمز . (٣) حملة سيدي علي ١٥٥٣م وقد ارسلت لاستعادة السفن التي تركها بيري ريس في البصرة، وقد استطاع سيدي علي دحر البرتغاليين في هرمز ومسقط، ولكن العواصف دفعته إلى الساحل الهندي .

(١٦١) وكان قسم كبير من الاسطول قد عاد إلى استانبول بسبب الشتاء، وتعرف معركة «لوبانتو» في التاريخ التركي بمعركة الاسطول الغريق .

(١٦٢) عيّن بلوك علي قبطانا بعد معركة «لوبانتو» مباشرة، والذي كان من شهودها، واستطاع ان يعيد بناء الاسطول حتى تمكن في السنة التالية ان يمخر بالاسطول الجديد . كما رات السنتان التاليتان توسعاً اكبر .

(١٦٣) باستثناء احد عبيد الباب في عهد محمدالثاني، وهو شهيد محمود باشا الذي اصبح فيما بعد

بحرية. واكثر من هذا فقد كان المعتاد أن يعين سردار ليقود الحملات البحرية، كما هو الشأن في تعيين سردار لقيادة الجيوش البرية عند غياب السلطان، ولكن هذه العادة قد الغيت بالنسبة للاسطول (١٦٤) بل الواقع أن القباطنة الجدد حلوا محل السردارية، وقد يصطحبون معهم بعض المعاونيين الخبراء بشؤون البحر (١٦٥) ولكن المسؤولية النهائية تقع على عاتق القبطان، وليست على السردار . وكان اصرار القبطان في معركة «لوبانتو» على عدم الاخذ بمشورة معاونيه القاضية بوجوب ترك السفن العثمانية الميناء واختراق الاسطول المحاصر لها، هو السبب في النكبة .

ورغم هذه الهزيمة فإن احدا لم يفكر في اصلاح النظام فيما عدا تعيين أحد القراصنة المغمورين المعروف باسم «اولوج علي» خلفاً للقبطان الذي غرق في معركة لوبانتو، وقد ظل اولوج علي في وظيفته هذه حتى وفاته بعد خمسة عشر عاماً . قام خلالها بعدة حملات في البحر الابيض المتوسط أدت احداهن إلى احتلال تونس وضمها إلى املاك السلطان (١٦٦) ولكن ومع أن السفن التي فقدت في معركة لوبانتو قد حلت محلها غيرها وبسرعة، فإن الروح العدائية التي ملاءت قلوب الاوربيين لم يكن لها ما يقابلها في الاسطول العثماني (١٦٧) وبعد وفاة اولوج علي اصبحت القومندانية منحة من القصر . ولم تلتحم سفن السلطان في معركة بحرية ذات نتائج بحرية مهمة الا في خلال نصف القرن التالي (١٦٨) .

صدراً أعظم وتوفى عام ١٤٦٨م، وكان هذا ثالث شخص يتولى وظيفة القبطان، وعلى اثر وفاة بربروسا عيّن مكانه «صوقولو محمد باشا» أنظر عطا (ج٢ ص ١٨٩) «جودت (ج١ ص ١٤١) وكان جميع القباطنة منذ بربروسا حتى معركة لوبانتو من عبيد الباب امثال صوقولو سنان باشا ١٥٤٨ وبيال باشا ١٥٥٤ ومعزز زاده علي باشا ١٥٦٨م .

(١٦٤) يلاحظ أنه عندما خطط للحملة على مالطة ١٥٦٤ عين سردار إلى جانب القبطان ، وقد اخطر كلاهما بوجوب عدم اغفال نصائح المساعد «طورغوت» ولكنهما اغفلاها وكانت النتيجة فشل الهجوم .

(١٦٥) فمثلاً ان طورغوت نفسه هو الذي كان يدير العمليات الحربية لخلفاء بربروسا في القبطانية ، كما قام بحملات بصورة مستقلة وقد اراد سليمان ان يعينه قبطاناً اول ، ولكنه عدل عن ذلك بتأثير الصدر الأعظم رستم باشا .

(١٦٦) كان اولوج علي ايطالياً بالاصل ، وقد اسر في احد المعارك واخذ للعمل في المراكب ولاعتناقه الإسلام منح درجة بيكلر بيكي طرابلس والجزائر بالتناوب فاشترك في معركة «لوبانتو» اسمه بالايطالية «اوجيالي OCHIALY» .

(١٦٧) كانت خسارة الاسطول في معركة «لوبانتو» من البحارة الماهرين اكثر تأثيراً من خسارته بالسفن ولذلك فقد عمل القبطان الجديد جهده على تجنب الصدام مع الاعداء .

(١٦٨) في عهد احمد الأول ربح القبطان خليل باشا قيصريلي نصراً بسيطاً ضد أهل مالطة قرب قبرص عام ١٦٠٩ . وفي عام ١٦١٤ عمل على تثبيت سلطة السلطان في طرابلس .

وكانت المناسبة التي تجدد فيها نشاط الاسطول هي احتلال جزيرة كريت واخذها من الفينيسيين . وكان نجاح المشروع يعتمد، بطبيعة الحال، على التفوق البحري .

وقد حقق العثمانيون هذا التفوق بعد نكسات عدة، كانت احداها عام ١٦٥٦م والتي اعتبرت اقل بقليل من نكبة لوبانتو (١٦٩) وبسبب ضعف مراكب السلطان فقد طال الفتح مدة خمس وعشرين عاماً (١٦٤٤ – ١٦٦٩م)، وكانت اهم العقبات واجبة التذليل هي انشاء، ومن ثم وبصورة اخص استعمال السفن الشراعية بصورة مجدية فعالة، ذلك أن انواع السفن التي كانت تستعمل في القتال من قبل الاطراف المتخاصمة في البحر الابيض المتوسط وحتى القرن السادس عشر، كانت من نوع السفن الشراعية الكبيرة ذات المجاذيف، والتي كان يطلق عليها اسم «جيكديور» وهي سفينة شراعية يستعمل شراعها حين تكون في غير ميادين القتال . اما اثناء القتال فيجري تسييرها بالمجاذيف (١٧٠)، أما السفن التي تسير بالشراع فقط، فقد ظهرت للاستعمال منذ قرون، ولكن استعمالها كان قاصراً على النقل . وكان الفينيسيون قد بداوا خلال ذلك بتقليد الدول البحرية الكبرى التي تعمل اساطيلها في المحيط الاطلسي والمحيطات الأخرى حيث يكون جذف السفن امرا غير مجد، وهي وان كانت ما تزال تستعمل الـ«جيكديدر» فانها تملك الان مجموعة قوية من السفن الشراعية، ويمثل هذه السفن استطاعوا، عند بدء حملة كريت، أن يحاصروا الدردنيل، وبهذا قطعوا المواصلات بين القوى العاملة في كريت وفي استانبول . ولمقاومة هذا النوع من السفن فقد أمر السلطان أن تبنى له سفن مشابهة لها (١٧١) وتمّ ذلك بنجاح سمح باختراق الحصار ومواصلة الحملة والنجاح فيها .

---

(١٦٩) كان القبطان المسؤول هو شاري كنعان باشا الذي طرد حالاً والقى به في السجن .

(١٧٠) كان هناك اكثر من عشرة انواع من هذه السفن والتي تسمى بالتركية «جكدرى» لاستعمال الاسطول التركي ، وكانت تصنف حسب عدد اماكن الجذافين في كل منها ابتداء من الاصغر فالاكبر ، وكانت تحمل الاسماء التالية : (١) فرلانجك وتعني العصفور (٢) فرقاطة وهي من الايطالية «فريكاتا» (٣) بركنده أي المتحطم وهي كلمة فارسية ولا ندري إن كانت هذه القراءة صحيحة أم لا (٤) قلطة (٥) قادرجه ، وتعد جميع هذه السفن من النوع الخفيف «انجه دوننمه» (٦) موفنه (٧) باصطرده وبالفرنسية باتارديل وبالايطالية باستردا (٨) كوكا اوكووة ، ان هذا النوع يبدو وكأن له بدن الموفنه ، وظاهر السفينة الشراعية ، أما سفن الكوكا فقد بنيت اول مرة في الربع الأخير من القرن الخامس عشر وكان لها سطحان وتحمل مدفعين كبيرين ويديرها الفا شخص بين ملاح ومقاتل .

(١٧١) وهي السفن الشراعية الحربية ، وتسمى في التركية (قاليون) ماخوذة من الانكليزية «GALLEON» . وكانت لهذه السفن الشراعية الاسماء التالية : قره قه ، وبارجة ، وقره قله ، وبوليفا ، وبروتن . والقرة قاس كانت حمولتها ١٥٠٠–٢٠٠٠ طن . وقد بنيت في عهد سليمان

ومع هذا فإن السفن الجديدة لم يثبت نفعها كما كان متوقعاً، بسبب قلة الملاحين المدربين على تسييرها والمناورة بها طالما أن التكتيك المستعمل في السفن الشراعية يختلف عما هو عليه في السفن الأولى، وحتى المراحل المتأخرة من الحرب فإن الباب العالي عاد وقرر التركيز على بناء السفن التقليدية . وعدا عن ذلك فإن استعمال السفن الشراعية اقتضى وجوب تأسيس ادارة مستقلة في الادميرالية وهو أمر لم يرحب به الضباط البحريون القدامى، وعلى ذلك فما أن انتهت الحرب وعاد السلام حتى قل بالتدريج بناء السفن في استانبول . ولو أن العمل ظل جاريا به في مصر والامارات البحرية، ولم يعد العمل به حتى بدات نذر حرب جديدة مع البندقية تلوح في الافق عام ١٦٣٠ ولكن الوقت كان قد فات (١٧٢) .

لذلك ففي الحرب الكبرى التي انهت دور العثمانيين كقوة مهددة لاوربا، حاول الاسطول في عدة مناسبات ايقاع الهزيمة بالفينيسيين، ولكنه لم يستطع منعهم من اعادة السيطرة على «المورة» التي كانوا قد فقدوها قبلا . وفي الوقت نفسه فإن الباب العالي وجد نفسه مضطراً – بسبب تهديد الروس بالتقدم نحو آزوف – أن يبعث بقسم من قوته البحرية إلى البحر الاسود . وكذلك أن يؤمن وجود قوة نهرية في نهر الدانوب، ولذلك ففي اواخر عام ١٧٠٠م كان عدد سفنه اقل بكثير عمّا كان عليه قبل قرن من الزمان . وكان عدد العامل منها في بحر ايجة والبحر الابيض المتوسط ربع العدد الموجود، وفي عهد السلطان احمد الثالث الذي تلا صلح «كارلوفتش» المهين بذلت جهود كبيرة للاصلاح في مختلف نواحي الحياة العثمانية العامة . وعلى هذا فقد بنيت عدة سفن شراعية جديدة استعملت لبعث امجاد الماضي في الهجوم على شواطىء اسبانيا ومالطة (١٧٣) . وفي آخر حروب الباب العالي مع الفينيسيين اسهم الاسطول في النصر الذي اعاد المورة إلى الأمبراطورية . ثم دخلت فترة السلم الطويلة التي دامت حتى فترة بحثنا هذا، والتي اخذ الاسطول فيها يزداد عددا . وفي الواقع دام حال السلم هذا في الاسطول مدة احدى وعشرين سنة اطول مما دام في الجيوش البرية، ذلك أن الاسطول لم يشارك في الحرب ضد النمسا والتي انتهت بمعاهدة بلغراد عام ١٧٣٨ كما لم يشترك في حملة حربية خلال المدة من عام ١٧١٧ حتى عام ١٧٦٨م .

الأول ثم الغي استعمالها بعد ذلك . اما السفن التي بنيت في سنة ١٦٤٤م في حرب كريت فكانت من نوع البرتون التي تحتوي على ٤٠–٥٠ مدفعاً . أما الانواع الأخرى فقد بدأ بنائها بعد عام ١٦٥١م .

(١٧٢) وكانت السفن التي تبنى من نوع «القبغ» وبالتركية معناها الغطاء وسميت كذلك لأن لها سطحين «قبغلي» وتحمل ثمانين مدفعاً وثلاثة سطوح تحمل ١١٠ مدافع ويقول سيد مصطفى أن عشر سفن بنبت بطول ٤٥–٥٠ ذراعاً أي حوالي ١١٠–١٢٤ قدم .

(١٧٣) كانت البواخر التي بنيت على عهد أحمد الثالث تتكون من ثلاث طبقات وبالتركية «قرة لة» وقد اتخذ هذا الطراز عدة اسماء غربية منها تحفة الملوك ، فتحي بحري ، وبريد الظفر .

ولم تكن فترة الهدوء هذه اقل اضرارا بمعنويات افراده منها بافراد الجيش البري . وفي خلال هذه الفترة (١٧١٧ - ١٧٦٨) انصرف قواد الاسطول إلى بعثرة نشاطهم باضطهاد وقمع سكان الجزر الخاضعة لهم، كما اثبتوا عجزهم عن حماية السفن التركية من هجمات القراصنة، مما اضطر الباب العالي للاستعانة بالمعونة الخارجية لهذا الغرض . واخيراً فإن الضباط الذين عهد اليهم ببناء السفن قد اساءوا التصرف بالمبالغ التي خصصت لنفقات الاسطول . وقد فاجاوا الحكومة وموظفيها بسماحهم باستعمال الاخشاب الرديئة، فلا عجب بعد ذلك في أن يعجز الاسطول كما سنرى، عن تحقيق أي انجاز مهم في الحرب مع روسيا، وان ينتهي به الحال إلى دمار كامل لا مبرر له .

وعند سقوط القسطنطينية بيد الصليبيين عام ١٢٠٤م كوفئت البندقية على هذا الحادث بمنحها بعض الجزر والموانيء في البحر الابيض المتوسط، وقد انشأ حكامها نظاماً اقطاعياً ليحكموا به تلك الجزر محاكاة لحلفائها . وقد تمتعت تلك الاقطاعيات بالحقوق التي منحت لها على تلك الجزرمقابل حفظ الأمن والسلام في تلك الانحاء، وفي البحار المحيطة بها من اجل الحفاظ على تجارة فينيسيا .

وكان اداء هذه الوظائف يقتضي الاخيرة أن تتملك السفن، وكان هؤلاء الملاحون يسمون في فينيسيا باسم «لوفانتنو» ثم اصبح الاسم «لوفانتنو أو لوفانتين»، يعني الملاح، ثم حرّف باللغة التركية إلى «لاوند»، وكان اكثرهم مثل الملاحين الفينيسيين من اصول يونانية أو البانية أو دلماشية . وكان هؤلاء اللاوند يعيشون من مزاولة القرصنة والنهب التي كانت السفن الخاصة وحتى الحكومية تزاولها . وقد اكتشفت الحكومة عدم الانضباط بين صفوفهم، والشك في ولائهم لها، لذلك فكّر الباب العالي أن يحل محلهم ملاحين ذوي مستوى ارقى، لكن هذه المشكلة لم تحل في الواقع حلا مرضيا طيلة التاريخ العثماني البحري . ذلك لان اللوند، بالمعنى الضيق، كانوا بحارة بالتربية والنشأة على العكس من الجنود من مختلف الاصناف الذين كانوا يختارون للخدمة في البحر بدلهم، كما أن الاخيرين لم يتح لهم التدريب الكافي الذي يعوضون به عدم كفاءتهم .

فمن الجنود الاوائل الذين اختيرو ليحلوا محل اللاوند فئة كانت تسمى «العزاب» وهم جند من المشاة غير النظاميين لم يكونوا من الجند الاقطاعي ولا من الجند الماجور من قبل السلطان كالانكشارية . وقد سجلت أول وجبة للتطوع للخدمة في الاسطول في ايام بايزيد الثاني وكان عددها يبلغ الاربعمائة شخص، ولكن ظهر انهم يحملون كل مساوىء اللاوند، فاعتمادهم على النهب نفى عنهم الانضباط دون أن يحصلوا على ميزات اللاوند المشهورة نتيجة حياتهم الطويلة في البحر . وكانت النتيجة أن بدأ الباب

العالي يستعمل في نهاية القرن السادس عشر المسلّم واليوروك الأقطاعيين للخدمة البحرية بدلاً عنهم . ويجب أن نذكر أن هذه الجيوش كانت تستعمل كجماعات عمل مساعدة أو أحتياط مع الجيوش . ويخدم كل فرد من افراد الاوجاغ بالتناوب وقد اخذا بهذا النظام الدوري حتى بالنسبة إلى اولئك الذين استخدموا في الأسطول ولكن سرعان ما ظهر عدم صلاحهم، وانما بسبب آخر يعاكس السبب الذي جعل الباب العالي يستغني عن أسلافهم، أي منذ أن اعتمدت معيشتهم على حقولهم المعفاة من الضرائب، صارت مصلحتهم هناك اكثر منها في اعمالهم الرسمية، وهنا اضطر الى اللجوء إلى حل آخر . فلم يعد يطلب من هؤلاء المسلمين واليورك أن يخدموا في الحروب بأنفسهم، ولكن كان يطلب من كل اوجاغ أن يقدّم اسهاماً سنوياً لصندوق الأدميرالية، وهذا الأجراء جردهم من صفتهم الأصلية التي كانت تتيح لهم أن يخدموا السلطان بدلاً من دفع الضرائب، وبذلك فقد أصبحوا بالواقع، أن لم يكن بالأسم، من الرعايا وليس من العساكر . ولكن ولاول مرة أصبح للأدميرالية من الموارد ما تستطيع به أن تجند ملاحين مأجورين تستطيع أن تفرض عليهم انضباطاً قوياً .

ولسوء الحظ فإن ضباط الأسطول اثبتوا أنهم غير قادرين على الأستفادة من هذا الأجراء، ففي هذه الأثناء بدأت جميع الأنظمة العثمانية في الأنهيار، والنظام الجيد القديم الذي كان يتمتع به الجيش النظامي خاصة بدأ بالتفكك وبدلاً من استعمال الأموال التي تحت تصرفهم لتجنيد وتدريب بحارة نظاميين جدد، عمدت الأدميرالية إلى اسلوب لا يقدم إلاّ أقل المنافع الممكنة . وكما هو الحال في اوربا فقد كان من المعتاد حتى نهاية القرن الثامن عشر أن تقضي الجيوش فصل الشتاء دون قتال، ولذلك فقد كان من المعتاد والانفع لاساطيل الدول الكبرى في البحر الأبيض المتوسط والمحيطات، أن ترجع إلى قواعدها في اوائل الخريف ثم تبحر منها في اواخر الربيع . وعلى ذلك وفي مثل التاريخ المعين (١٧٤) لأبحار الأسطول في رحلته الصيفية، كانت الأدميرالية ترسل إلى الجزر والمناطق الساحلية التي تكوّن ايالة القبطان باشا عدداً من الضباط المدربين الذين يدفعون راتب ستة أشهر لأي شخص يرغب في التطوع في الأسطول . وكانت نتيجة ذلك أن القوة المتجمعة عند رحيل الأسطول تتألف من رجال لا عمل ولا خبرة سابقة لهم بالقتال أو في البحر . وقد لا يعودون اليه ثانية (١٧٥). هذه الجيوش كانت تسمى جيوش البيرق «بيرق عسكري» لأن كل جماعة منهم كانت تقف تحت بيرق

---

(١٧٤) يوم الخضر أو «روزي خضر» أي يوم سنت جورج ٢٣ ابريل . أما يوم العودة فهو روزي أي يوم قاسم ، أي يوم سانت ديمتروس (٢٦ اكتوبر) ، وهذه التواريخ اتخذت لفصل الصيف والشتاء ، وللتشابه بين القديسين المسيحيين والاولياء المسلمين «أنظر فصل الدراويش في المجلد الثاني من هذا الكتاب» .

(١٧٥) إن المبالغ التي كان يدفعها اليوركس والمسلّم تكفي لاعاشة من ٨-١٠ الآف شخص .

الجيش الذي يعود اليه ضابط التجنيد، وكانوا مجموعة من الغوغاء التي لا يؤدي وجودها في أية معركة بحرية إلاّ إلى الأنحدار المشين . وقد دامت طريقة التجنيد هذه حتى فترة بحثنا هذا، ومنذ العهود السحيقة حتى القرن الثامن عشر، وحينما استخدمت الفرقاطات كان افرادها يتألفون – عدا الضباط – من المقاتلين والبحارة المجذفين .

وكانت الفرقاطة تجهز بعدد قليل من الاشرعة التي كانت تستعمل في غير اوقات القتال، أما اثناء القتال فكان عليها أن تناور بالاقتراب أو الابتعاد أو الاصطدام بمراكب العدو، وهي عمليات لا يمكن انجازها الا باستعمال المجذاف، وعليه فإن البحارة المطلوبين كانوا قلائل، في حين كان المطلوبين من المقاتلين والمجذفين كثيرين(١٧٦) . والظاهر أن اللوند الاصليين كانوا يستعملون للمهام الثلاثة معاً، ولكن اسلافهم في القرن السادس عشر اعفوا من مهمتي الجذف والقتال . فعمليات الجذف اصبحت شاقة متعبة عملاً وصار يعهد بها للاشخاص الذين يمكن اجبارهم على انجازها، وكانوا هؤلاء بصورة رئيسية من الصبيان الماسورين في الحروب «الذين يتحولون بمقتضى احكام الشريعة إلى ارقاء بمجرد اسرهم ومن المجرمين المحكوم عليهم في بعض المناطق المسيحية بالخدمة في الاسطول كجزء من عقوبتهم .

وكذلك فقد صار يعهد بالقتال الذي ينشب على ظهور السفن، أو عند الانزال في سواحل العدو، إلى جيوش نظامية . وهي مجموعة من الانكشارية أو السباهية الاقطاعية من السناجق التي تكون امارة القبطان . ولعل استعمال مثل هذه الوحدات الاقطاعية في البحر دفع الباب العالي إلى استخدام المسلّم واليوروك كمحاربين في السفن، ولكن عمل هؤلاء – في تقسيم العمل الذي وصفناه – اقتصر على رمي المراسي ورفعها وتنظيف المدافع وتنفيذ الأوامر .

وقد صرف النظر بعد حين عن استعمال الانكشارية الاقطاعيين والسباهية في الحملات البحرية، وبعض السبب في ذلك هو ان كلا النوعين من الجنود ازداد يوما بعد

---

(١٧٦) يصنف عدد الموجودين على ظهر سفينة شراعية متوسطة الحجم من النوع المسمى قادرجه على النحو التالي : ١٩٦ جداف و١٠٠ مقاتل و٣٠ بحار و٣ ضباط ، ويتألف مجموعة البحارة من النوخذية «مديري الدفة» والملاحين وبعض من النجارين أصحاب المهن والخدمات الأخرى المطلوبة للسفينة . أما السفن من نوع ماخنا فتحتوي على ٢٥٧ جداف و١٧٥ مقاتل و٣٥ بحار و٦ ضباط . أما سفن القبطان من نوع باستردا فتتألف من ٤٩٧ جداف و٢٥٠ مقاتل و٧٦ بحار و٨ ضباط . وكان الاسطول العثماني يتألف عادة «في القرن ١٦» من . باستاردا واحدة وعدد رجالها ٨٠٠ و٦ ماخانات وعدد رجالها ٣٦٠٠ «٦٠٠ رجل في كل واحدة» و٤٠ خادرجه وعدد رجالها ١٢٠٠٠ «٣٠٠ رجل لكل سفينه» والمجموع هو ١٦٤٠٠ ، و٢٠ سفينة صغيرة عدد مقاتليها ١٠٠ وفي هذا الاسطول الذي يتكون من ٦٧ قطعة بوجد حوالي ٧٠٠٠ مقاتل .

يوم سوء نظام . وبعض السبب الآخر هو أن تطور المدفعية والانصراف عن السفن القديمة نحو السفن الشراعية جعلا الانكشارية والسباهية عديمي الفائدة .

وفي نهاية القرن الثامن عشر حين الغي تماماً استعمال السفن المجذوفة فإن الاشخاص الوحيدين الذين استخدموا بالسفن الحربية الجديدة، عدا الضباط والبحارة – الذين سيأتي الكلام عنهم – هم افراد بيرق الجيش الذين اصبحوا يعرفون باسم «قاليون جي» أو البحارة في المعنى الصحيح .

وكان أول ضابط عين لوظيفة قبطان باشا هو «بلطة اوغلو سليمان» الذي رفعه الفاتح إلى هذه الرتبة لاعماله الباهرة في حصار القسطنطينية . وكانت الوظيفة تحمل معها حتى ايام بربروسا رتبة «بكلر بيكي» مع طاغتين، ذلك لان الادميرال «القبطان باشا» هو بنفس الوقت حاكم سنجق غاليبولي الذي تلحق به اقضية غلطة وازميد وقد وضعت غلطة تحت سلطته لان سكانها الجنويين، الذين سبقت الاشارة اليهم، كانوا قد استدعوا من قبل الفاتح لمساعدة الاسطول . اما ازميد فلانها تحتوي على أحسن المصادر لخشب بناء السفن . ومنذ الوقت الذي قبل به بربروسا عضواً في الديوان الأمبراطوري اصبح القباطنة برتبة «وزير» بثلاث طاغات، وكان يتقدم جميع الوزراء الآخرين، فهو أول من يلي الصدرالأعظم وشيخ الإسلام في القدم، ولان الاسطول بدأ بالتدريج يغنم للسلطان كل امارات البندقية السابقة، فإن جميع تلك الجزر والمناطق الساحلية تقريباً وضعت أيضاً تحت سلطة القبطان، ليكونوا في النهاية ايالة عرفت بـ «ايالة البحر الابيض، ايالتي بحر سفيد» أي البحر الايجي والمتوسط . وقد قسمت هذه الايالة، كغيرها، إلى سناجق كان لكل سنجق رئيس يسمى «دريابيك لري، اوبيكات البحر» وفي ظل هؤلاء كان السباهية الاقطاعيون يخدمون في الاسطول، وحين توقفت هذه الخدمة فقد عهد إلى كل منهم بتجهيز وحماية سفينته البحرية .

كان القبطان الأول هو الحاكم العام «بيكلر بيكي» لغاليبولي لانها كانت المكان الأول لاحواض السفن . وحتى بعد أن انتقل مقر الاسطول في عام ١٥١٦م إلى استانبول فقد استمر على ادارة احواض السفن «ادميرالية الترسانة» الواقعة في ضواحي غلطة على القرن الذهبي والتي سميت بعدئذ باسم قاسم باشا الذي عرف بالتركية، ولهذه الاسباب باسم «مضيق الادميرالية أو ترسانة بوغازي» ولذا فقد كان للقبطان عدد من المساعدين هم من الجهة الأولى عدد من الضباط الذين يسيرون السفن . ومن الجهة الثانية عدد من الموظفين الذين يقومون بشؤون الادميرالية، ولكن المعروف عن تنظيمات هذين القسمين قبل استبدال السفن الشراعية بالسفن القديمة، جد قليل . فإن جميع الاشخاص الذين كانوا في قوائم رواتب الادميرالية والذين قيل انهم لم يتجاوزوا (٢٣٦٤) نفراً في عهد مراد الثالث مثلاً، كانوا يكونون اوجاغاً هو

اوجاغ الادميرالية «ترسانة اوجاغي» وكان يضم الرؤساء والضباط البحريين ورجال المدفعية والحرس . وبالالغاء التدريجي للسفن القديمة تكون بصورة غير رسمية اولا، واخيراً بصورة رسمية، نوع من القدم للضباط الذين يقودون السفن الشراعية الكبرى، كما أن هذا الالغاء أثر على اعادة تنظيم مقر الادميرالية أيضاً، ولذا فمن الصعب القول بان ضباطها الذين وجدناهم في اواخر القرن الثامن عشر قد كانوا هناك من قبل ام لا .

وكما كانت لفظة «اللاوند» تحريفاً للفظة الفينيسية «لافنتينو» فإن لفظة القبطان «القوبودان» كما كانت تلفظ في العصور الأولى، وتكتب دوماً، كانت تحريفاً للفظة الفينيسية كابيتينو، فكذلك كانت الاسماء التي اعطيت للسفن الشراعية في الاسطول العثماني مثلاً وعلى الترتيب «قبطانة، باترونا، وغيالا» وكلها مشتقة من الايطالية، وكان امراؤها يدعون «قبطانة بكي»، وباترونابكي، الخ «وكان الثلاثة يتبعون سفينة القبطان باشا المعروفة «باسطردة» وهي اسم من أصل ايطالي أيضاً وقد بقيت هذه السفينة وحتى بعد الغاء استعمال الكاليز وحتى عام ١٧٦٤م كسفينة مراسم .

وهذه السفن البحرية الثلاثة التي يحمل رؤساؤها فقط لقب البك، كانت تعرف بـ «سفن العلم»، «سنجق دميلري» في حين كانت البقية تعرف باسم سفن الصف «الاي دميلري» وكان للباشا مساعده الأول لادارة شؤون الادميرالية وهو موظف يعين من بين خوجات الديوان «ترسانة اميني» وكان هو الذي يشرف على انشاء وتصليح السفن عن طريق موظفين اخرين هما أمين المخازن «العنبر أميني «ومفتش المخازن «عنبر لر مخزني»، وكانا مسؤولين عن كل مخازن الاسطول، وكان للادميرالية أيضاً ملاحظ هو «الترسانة كهية سي» الذي يشرف على حراستها، وكاتب السفن «قي لون لر كاتبي»، ورئيس السجلات ويسمى «ترسانة رئيسي» وموظف للدفع يسمى «سيرجي اميني» . اما رئيس الميناء «ليمان رئيسي» الذي يحمل أيضاً لقب بيك وبهذا تكتمل قائمة الموظفين .

ومثل غيره من حكام الاقاليم كان للقبطان باشا ديوان في مقره في الادميرالية وكان مسؤولاً أيضاً عن النظام العام في غلطة وقاسم باشا، كما كان اغا الانكشارية والبستاني باشي والجيبه جي والطوبجي باشي مسؤولين عن المناطق الأخرى في العاصمة وضواحيها ولتنفيذ هذا الواجب كان يستعمل نظاماً مثل نظامه، أي انشاء بيوت الحرس التي تخرج منها دوريات تدور في الطرق والشوارع والاسواق المجاورة . وكان يطلق على هؤلاء، وفي المنطقة التي تحت نفوذ القبطان باشا كلمة ملاحين وبحارة. وكانوا فعلاً يدارون من قبل ضباط بحريين . ونحن نقرأ عن دوريات ليلية في القرن السابع عشر يقادون بما لا يقل عن خمس وثلاثين ضابطاً، وكان السجن الذي

يوضع به المخالفون يقع على الشاطىء قرب ديوان القبطان، وكان يدار من قبل الكهية للادميرالية.

وكان على قائمة رواتب الادميرالية في القرن الثامن عشر عدا هؤلاء الضباط والموظفين كل الامراء التابعين ورؤساء الجواويش والاغوات الرئيسيين وعدد من الجواويش تحتهم فيبلغ عددهم حوالي الف شخص .

وحتى عهد محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤م) كان النقص في رجال البحر الماهرين يسد بعضه باتفاق خاص مع ربابنة بعض السفن التجارية التي تعمل في الموانىء العثمانية في «الليفانت» في السواحل الشرقية، وكانوا هم وملاحوهم يستخدمون للعمل مع الاسطول أيام الحرب مقابل اعفائهم من دفع الرسوم الجمركية ايام السلم، وبهذا الاتفاق حصلت الادميرالية على خدمات ما يقارب من الفي بحار متمرس، ولو أن الروايات التي ذكرها المراقبون الاوربيون عن اساليب هذه السفن التجارية توحي بأن هؤلاء الملاحين المحترفين لم يكونوا على شيء كبير من المهارة .

وخلال عهد محمود، فإن الادميرالية حرمت حتى من خدمة هؤلاء أيضاً . فمن اجل زيادة واردات السلطان من الرسوم الجمركية، فإن امين الجمارك «جمرك اميني» في ذلك العهد اصر عليهم بوجوب دفع الرسوم عن حمولات سفنهم، ولذلك كان على الادميرالية منذ ذلك الحين أن تعتمد على ضباطها وملاحيها المعينيين لديها . وحرمان الادميرالية هذا من خدمات السفن التجارية، كان السبب في عدم كفاءة الاسطول في الحرب مع روسيا التي تبعت ذلك . ونتيجة الحاق عدد من الجزر والمناطق الساحلية بقيادة القبطان فقد رأى سليمان أن يضمن للاسطول ايراداً كافياً . وحتى القرن الثامن عشر كانت هذه السناجق تجهز الادميرالية بتبرعات عينية ولكنها لم تكن كافية لسد جميع حاجاتها، وكان الباقي يجب أن يدبر من الميري . ولأن تلك الايرادات لم تكن تكفي القباطنة في تلك الايام فقد عمدوا إلى الاسلوب الذي يتبعه كبّار رجال الدولة الاخرون وهو عادة تأمين الايراد عن طريق بيع المناصب والاماكن . وهي في حالتنا هذه رتب القبطانية التي كانت تباع إلى المترددين على الادميرالية . وكان هؤلاء القباطنة الجدد يبيعون المناصب التابعة لهم وهكذا دواليك . مما كانت نتيجته أن هؤلاء الضباط من كل صنف كانوا حين يبحرون في الرحلات الصيفية والتي كان سكان الجزر والموانيء التي يمرون بها يفزعون منهم فزعهم من هجوم الجراد على مزارعهم، ما كانوا يعدون انفسهم اكثر من مجرد مسافرين تاركين امور الملاحة إلى الملاحين اليونان المحليين الذين كانوا بدورهم يعملون في اسوء الظروف، فلم يكونوا مضطرين إلى استخدام مساعدين غير مدربين كليا يتلقفونهم من الشوارع والطرق في الساعة الاخيرة من السفر، ولذلك كانوا يعدون انفسهم سعداء إذا ما حصلوا على خدمات

بعض الأسرى من المسيحيين والمالطيين فحسب، ولكنهم كانوا مهددين بالموت لأي خطأ بسيط، وكانت الاخطاء شائعة بينهم إذ كان مرشدو السفن هؤلاء غير أهل لادارة جنود البحر وكان بعضهم على جهل تام حتى باستخدام البوصلة أو أخذ القياسات المائية .

ولم يخفف من صعوباتهم هذه بناؤهم للسفن التي يستخدمونها ولو انه كان من المتفق عليه بين الدارسين الاوربيين في ذلك الزمان أن قابلية الاتراك في بناء السفن تفوق كثيراً قابليتهم على قيادتها . وكان هناك نوعان من السفن : القرة فله والفرطاقة، وكان المعروف عنهما انهما ذواتا ظهر مرتفع وقصيرات وذوات اشرعة مهلهلة ولو انهما كانتا مراكب سريعة، وان مدافعهما السفلى وضعت بحيث تغطس في الماء عند هبوب ابسط عاصفة، وكان العتاد المجهز لهما يختلف عن عيار تلك المدافع المنصوبة فوقها أيضاً .

هذه صورة مظلمة جداً، ومع انها مستقاة في اكثرها من الاوصاف الاوربية الذين كان الكثير منهم متحيزين ضد السلطان واهل دينه، فانها مؤيدة من كتّاب عثمانيين أيضاً . ومن كل هذه الاوصاف فإن نقطة واحدة تبدو واضحة، وهي أن ما يسميه الاوربيون «اتراك» أي المسلمون المتكلمون بالتركية لم يشتهروا كملاحين . وكان الاسطول يعتمد، بصورة عامة، في اموره الملاحية، وفي معزل عن ناحيته الحربية، على اليونان من سكان جزر وسواحل بحر ايجة، وعلى المسلمين العرب في شمال افريقيا . ولذلك فأن الحقيقة هي أن الأسطول العثماني لم يكن - إذا جاز لنا استعمال هذا الأصطلاح - إنتاجا عثمانياً صرفاً . ولا شك أن هناك قلة قليلة من الدول العظمى ذات أصول بحرية في الأصل كما كان الفينيسيون والجنويون وحتى البرتغال الذين قال عنهم في وقت بناء امبراطوريتهم أحد الصينيين «أنهم كالأسماك يموتون إذا خرجوا من الماء» فأنهم لم يبنوا قوتهم البحرية إلاّ بعد أن تغلبوا على المسلمين في الحروب البرية، ولكن حال العثمانيين لم يكن مشابهاً لحال البرتغاليين في هذه النقطة، إذ كان العثمانيون زيادة على ذلك محكومين بطريقة فوق العادة بتقاليد اسلافهم الذين لم يعرفوا التنظيمات البحرية ابداً . ولذلك فأن الأسطول السلطاني ظل على شيء من الخلط، فمن ذلك وجوب أن يكون قائده حاكماً اقليمياً، ورغم غرابة هذا الأمر فإنه لم يكن في تلك الظروف شيئاً غير مناسب، ولكن وجود القائد في الديوان قد أدى إلى نتائج مأساوية .

ومع هذا فأن وجود الأسطول خارج اطر الهيئات الحاكمة، كما تقرر في التقاليد الموروثة، برهن على فائدته لا للأسطول فقط ولكن للهيئات الحكومية ايضاً، ولكن النقطة التي لاحظها المراقبون الاوربيون في القرن الثامن عشر، هي أن الأسطول، وقد اقتبس من الكفّار، فأن الأقدام على اصلاحه كان أقل من الأقدام على اصلاح خدمات الدولة

الأخرى، ولذلك ففي الأسطول نفسه وعلى أيدي قباطنته جرت اصلاحاته الأولى والأكثر أهمية عما تلاها .

(ه) الإدارة المركزية

اقتفت الإدارة المركزية في الأمبراطورية أساليب الإدارة في الدول الإسلامية التي سبقتها وأهمها بطبيعة الحال، الدولة العباسية التي تأثرت بدورها بأساليب الإدارة الساسانية، كما طوّرها الغزنويون والسلاجقة من بعدهم . وتقوم جميع هذه الأنظمة على ثلاثة أقسام رئيسية وان كانت تفرعاتها تخفي بعض الأحيان سمتها الأصلية، ويمكن تشبيه هذه الأقسام الثلاثة بمثلث يقف على رأسه نائب السلطان، وهو في اكثر الأحيان، لا في جميعها، الوزير أو «فزير كما تلفظ بالتركية»، ويقف على طرفي قاعدة المثلث موظفان رئيسيان يتولى أحدهما ادارة كل ما يتعلق بالمراسلات وتسجيل الوثائق وأصدار الأوامر والتعليمات، ويقوم الثاني بكل ما يتعلق بالأمور المالية من جباية وانفاق [١٧٧] . ولأن صاحبي هاتين الوظيفتين يعملان تحت أمرة الوزير واشرافه، فعلينا أيضاً أن نبدأ الكلام عن الوزير نفسه .

ظهرت وظيفة الوزير منذ أول أيام الإسلام، ويعتقد أن المسلمين أخذوها من الساسانيين [١٧٨] وقد ظل هذا الأصطلاح في الأستعمال فقد كان لكل حاكم مسلم حتى ولو كان على شيء قليل من الأستقلال النظري أو الواقعي وزيره الخاص به [١٧٩]، فقد كانت القاعدةالعامة أن يزداد نفوذ الوزير ومنزلته كل ما عظم شأن السلطان وزاد، لا لأن الدولة تكون أقوى وأهم وانما بسبب طبيعة العلاقة بين الملك والوزير، فقد كان الملوك – اقتفاء للعادات الفارسية في هذا الشأن – يميلون إذا ازدادوا عظمة ومكانة

---

(١٧٧) ذهب ابن خلدون في مقدمته الشهيرة إلى أن امور الدولة وادارتها لا تتعدى الأربعة انواع وهي : (١) الدفاع ويقصد به الدفاع ضد الجيوش الخارجية وتأمين الأمن ومحاربة الاضطرابات والجرائم (٢) المراسلات واصدار الأوامر . (٣) أمور المال . (٤) حجب السلطان عن انظار المتطفلين . والوظيفة الأولى من واجب الوزير ، والثانية هي وظيفة الكاتب ، والثالثة وظيفة صاحب بيت المال والجباية ، والرابعة هي وظيفة الحاجب . ويمضي إبن خلدون ليشرح أن الوظائف الثلاث الأولى كانت جميعها في عهدة الوزير أيام العباسيين ، وكانت الرابعة فقط خارج سلطته . ويقارب الوظيفة الرابعة في النظام العثماني العاملون في قصر السلطان .

(١٧٨) الكلمة مشتقة من البهلوية وتعني القاضي ، وليس كما هو شائع من وزر الوزارة العربية ، أي حمل الاثم أو الثقل . وقد دخلت اللغة العربية ما قبل الإسلام ، إذ جاء في القرآن الكريم أن موسى طلب ان يكون اخوه هارون وزيرا له . «سورة طه الآية ٢٩» .

(١٧٩) اشار ابن خلدون إلى أن الامويين استعملوا الوزراء أيضاً ، ولكن يبدو أن هذا غير صحيح فقد استعمل الامويون الكتّاب فقط . (وظيفة الكاتب هي وظيفة الوزير وان اختلف اسمها . وما يزال الوزير يعرف في تونس باسم كاتب حتى اليوم – المترجم) .

إلى حجب انفسهم عن الرعية، مما هيأ المجال لأن تجتمع شؤون الدولة والرعية بيد الوزير. وتختلف سلطة الوزراء بين من يسميهم فقهاء المسلمين وزير التنفيذ ووزير التفويض . فوزير التنفيذ هو الذي تقتصر وظيفته على تنفيذ أوامر سلطانه، أما وزير التفويض فهو الذي فوّض للعمل حسب اجتهاده مع بقائه، بطبيعة الحال، مسؤولاً عن أعماله امام السلطان . ولم يكن هذا التمييز رسمياً فمقدار حرية الوزراء في التصرف أيام الدولة العثمانية كانت تعتمد إلى حد كبير على مزاج السلطان وهمته الا إذا اشغلته الحروب فلم تدع له مجالاً، للانصراف للشؤون الأخرى.

ولم يكن مساعدو السلطان في أول أيام الدولة يدعون بالوزراء، وانما كانوا يدعون «برفن» او «برفنجي» (١٨٠)، وهو اصطلاح موروث من سلاجقة قونية . وقد أطلق لفظ الوزير على أحد القواد العسكريين (١٨١)، ثم أخذ يعني اعلى رتبة في الهيئات الحاكمة وهي رتبة يمكن أن يحملها في آن واحد عدة اشخاص من بينهم رئيس الوزراء نفسه، ولا تعني كلمة «برفنجي» تبعية خاصة لحاملها لاوامر السلطان، فقد كان وزراء السلاطين الاوائل يتمتعون باستقلال كبير في تصريف أمور الدولة بسبب انشغال سلاطينهم في الحروب المتتالية . وعلى هذا فلما بدأت القوانين (١٨٢)، أيام محمد الفاتح تدّون أو تجمع فقد اهتمت بوصف وتحديد مركز وصلاحيات كل المسؤولين في الدولة، وقد أشير فيها إلى الوزير الأول على أنه وكيل السلطان المطلق «وكيلي مطلقي»، واكثر من هذا وبسبب الأمتياز الذي أعطي للوزارة كرتبة لم يعد الوزير يسمى برفانجي، وانما الوزير الأعظم أو الوزير الأول «اولو وزير» أو «وزير أعظم» . ومع أن العثمانيين عادوا إلى اتباع مبدأ إسلامي بتلطيف مساعديهم بلقب الوزير، فقد اضطروا إلى وصف الكبير اوالعظيم تمييزاً له عن بضعة الأشخاص الآخرين الذين يمنحون رتبة الـــوزارة.

وكانت هذه الوظيفة تشغل حتى فتح القسطنطينية من قبل المسلمين الأحرار، وفي عهد السلطان اورخان، شغلها أخوه الشهير «علاء الدين» وتولت عائلة معينة، هي

---

(١٨٠) برفان كلمة فارسية لها معان كثيرة منها الآمر أو المفتش أو المشرف ومنها أيضاً الفرمان أو المرسوم الملكي . فاذا استعملت الكلمة لوحدها فانها تعني المعنى الأول . أما إذا اضيف اليها «جي» التركية التي تعني النسبة أو القائم بالأمر فانها تعني الرجل الذي يصدر الفرمان والبراءة الملكية ، وبالتالي فهي تعني مساعد السلطان ، أي الوزير لانه هو الذي يقوم بهذه المهمة .

(١٨١) هو «تيمور طاش» وعلى هذا الأساس امكن اعتباره أول وزير اعظم أو «اولو وزير» ولكن في غير المعنى المفهوم من هذا الاصطلاح بعدئذ ، إذ لم يعمل تيمور طاش برفانجي للسلطان ، وانما كان مجرد باشا بثلاث طاغات .

(١٨٢) مع ان القانون نامة أو مجموعة القوانين لم تر النور قبل عهد محمد الثاني فإن اسلافهم من السلاطين اعتادوا على اصدار قوانين خاصة متفرقة .

عائلة «جندارلي» اشغال هذا المنصب لخلفاء اورخان ولأربعة أجيال متعاقبة، وكان ممثلها الرابع هوالقائم بالأمر حين تم فتح القسطنطينية (١٨٣) .

وقد رأينا من قبل أن السلاطين بداوا عند إتساع رقعة أملاكهم، يميلون إلى المزيد من الحكم الفردي، ولكي يضمنوا لأنفسهم هذا الحكم الفردي فقد اوجدو نظام القصر السلطاني والجيش النظامي، وجعلوا العمل فيهما وقفاً على عبيدهم فقط الذين بداوا بجمعهم وتجنيدهم حسب نظام الدوشرمة الذي سبق لنا أن وصفناه . ولهذا أصبح بقاء الوظيفة العليا في القصر الأمبراطوري بيد مسلم حر أمراً على جانب كبير من الندرة ويقال أن السلطان محمد الفاتح كان يحسد «آل الجاندرلي» على ما كانوا يتمتعون به من مقام واحترام، وانه كان يضمر الحقد لوزيره خليل باشا والشك بوجود علاقات تآمرية بينه وبين البلاط البيزنطي . ومهما يكن من أمر فقد طرد السلطان وزيره واعدمه، في سنة فتحه القسطنطينية ثم اختار بدله أحد عبيد الباب أي «قابي قلي» محمود باشا عدني (١٨٤) .

وبعد ذلك ورغم أن أحد أبناء جاندرلي خدم خلف محمد الفاتح لفترة قصيرة(١٨٥)، فأن منصب الوزير الأعظم ظل مقصوراً على رقيق السلطان، وكان هؤلاء خلال المائة عام تقريباً المتدة من أيام الفتح حتى أيام سليمان العظيم خير من يمثل فكرة وزير التنفيذ لأن سلاطين ذلك العهد وهم محمد الثاني وسليم الأول، وسليمان كانوا سلاطين أقوياء، ولكن بسبب ميل سليمان المتزايد في اواخر أيام حكمه إلى العزلة، واكثر من هذا سببا هو انهماك خلفائه من بعده بحياة الترف والبذخ فقد اصبح الوزير، وان كان لا يزال من القابي قلي أي عبيد الباب الأرقاء يعرف الآن بأسم الصدر الأعظم، أي أعظم الأشخاص، وقد تهيأ للصدور العظام أن يثبتوا وجودهم وسيطرتهم، ومع هذا وبأستثناء الداماد صوقيللي محمد باشا «الذي حكم الأمبراطورية ثلاثة عشر عاما بعد موت السلطان سليمان (١٨٦)، وبأستثناء الوزراء الأربعة من آل كوبرولو الذين أنقذوا الأمبراطورية من السقوط والأنهيار في نهاية القرن السابع

---

(١٨٣) الوزراء الاربعة هم : (١) قره خليل ، وقد خدم مراد الأول . (٢) ابنه علي وخدم بابزيد الأول (٣) ابنه ابراهيم ، وخدم محمد الأول ومراد الثاني . (٤) وابنه خلىل وخدم مراد الثاني ومحمد الثاني .

(١٨٤) بعد التخلص من الوزير خليل باشا اراد السلطان محمد الفاتح الاستغناء عن منصب الوزير كلية ، ولذلك فانه تردد في تعيين محمود باشا ، ولم يعينه الا بعد ذلك بثمانية أشهر .

(١٨٥) خدم ابراهيم بن خليل باشا السلطان بايزيد الثاني من ١٤٩٧إلى ١٤٩٩م .

(١٨٦) كان الصدر الأعظم للمدة من ١٥٦٥ «أي قبل سلطنة سليم الثاني بعام واحد» وحتى مقتله في عام ١٥٧٠ «بعد تولي مراد الثالث بخمس سنوات» وكان من مواليد البوسنة وكان اسمه (صوقللي) تتريكاً لأسمه البلغاري (سوكولوفتش) وكان دامادا أي صهراً للسلطان بسبب زواجه من الأميرة أسما خان بنت السلطان سليم الثاني . أنظر د. م. أ. مادة سوقولو وقد جاء

عشر[١٨٧]، فأن الصدور العظام لم يستطيعوا أن يحلوا محل السلاطين العظام في أيام عظمة الأمبراطورية . والسبب الأول في ذلك هو أن فترة تولية الصدر الأعظم والتي تعتمد على رضى السلطان وعطفه، اصبحت اكثر خطراً واكثر اضطراباً عما كانت عليه بعد أن ظهرت للوجود الآثار الفعالة لأنعزال السلطان وغيابه . فقد وضعهم انعزالهم هذا تحت رحمة الحريم والخصيان ومؤامراتهم، فمنهم يستمد السلاطين المحجوبون، كل اخبارهم ومعلوماتهم عن العالم الخارجي وخاصة بعد انشاء نظام الأقفاص [١٨٨]، الذي سهّل أمر حجبهم عن العالم . ومن هنا نشأت محاولات جورلولو علي باشا والتي مرّ بنا ذكرها للتقليل من نفوذ الخصيان [١٨٩] .

أما السبب الثاني فهو انعدام الكفاءات الإدارية الممتازة التي امتاز بها اثنان على الأقل من عائلة الكوبرلو، ورغم أن اولهما كان من عبيد الباب بالصدفة [١٩٠]، وخاصة بعد خراب نظامي التدريب والقدم حسب الكفاءة .

ورغم أن الصدرالأعظم كان ممثل السلطان المطلق فإن سلطته تقصر عن مؤسستين من مؤسسات الحكم في البلاد، وهما القصر السلطاني وهيئة علماء الدين[١٩١] أما ما عدا هذين فهو السيد المطاع في كل أمر من أمور الدولة، فبأمر منه تتم التعيينات في الجيش وفي الادارتين المركزية والاقليمية وكان عليه لا أن يشرف على

في هذا المقال خطأ أن توليه الحكم كان عام ١٥٦٨م أي بعد سنتين من وفاة السلطان سليمان في حين أنه عمل وزيراً عند سليمان نفسه مدة خمسة عشر شهراً .

(١٨٧) هم (١) محمد باشا صدر أعظم من ١٦٥٦ إلى مماته عام ١٦٦١م . (٢) ابنه فاضل احمد باشا صدرٌ أعظم بعد وفاة ابيه مباشرة عام ١٦٦١م حتى وفاته عام ١٦٧٦م . (٣) فاضل مصطفى باشا ابن محمد باشا صدر اعظم من عام ١٦٨٩ حتى مقتله في الحرب عام ١٦٩١م. (٤) حسين باشا صهر محمد باشا صدر اعظم من عام ١٦٩٧م حتى اعتزاله الحكم في عام ١٧٠٢م . وكانت هذه العائلة من أصل الباني واشتهر محمد باشا بالنشاط الذي حفظ للأمبراطورية وحدتها كما اشتهر فاضل احمد باشا بقيادته العسكرية واشتهر فاضل مصطفى باشا وحسين باشا بأصلاحاتهما الأقتصادية وفي عهد حسين باشا وقعّت الأمبراطورية صلح (كارلوفتش) مع روسيا والنمسا وبولندا والبندقية .

وهناك عضو خامس في هذه العائلة هو نعمان باشا بن مصطفى باشا صار صدراً اعظم للمدة من عام ١٧٠٢م حتى سنة ١٧١٠م ولكنه كان أقل نجاحاً من اسلافه فعزل عن المنصب وصار دامادا أي صهراً سلطانياً بزواجه من الأميرة عايشة بنت السلطان مراد الثاني .

(١٨٨) أنظر ما تقدم ص ٧١ .

(١٨٩) أنظر ص ١١٩ من هذا الكتاب ، والهامش ١٢٧ في اعلاه .

(١٩٠) كان مسلماً بالولادة ولكن الفضل في تعيينه أول مرة في قسم الحلاوة في خدمة الخارج في القصر الامبراطوري ، بعود إلى لقائه مع احد اصدقائه الموظفين في مطبخ السلطان .

(١٩١) كانت هيئة علماء الدين تخضع لأشراف شيخ الأسلام والقاضي عسكري أنظر الفصل التاسع فيما يلي .

اعمال الجيش وتنظيمه فحسب، بل أن يقوده بنفسه في ساحات القتال إذا اقتضى الحال . وكان عليه أيضاً الاشراف على أمن العاصمة شأنه في ذلك شأن غيره من قادة المشاة، وفوق هذا وذاك كان عليه أن ينوب في اعمال القضاء بوصفه الإمام والقائد .

ففي فجر ايام الامبراطورية كان السلاطين، محاكاة منهم لخلفاء المسلمين الأوائل، يجلسون في باحة معينة تعرف باسم «ديوان القضاء» (١٩٢) للنظر بانفسهم في القضاء بين المتخاصمين . وكان السلاطين يستعينون، بطبيعة الحال، في اداء عملهم هذا ببعض القضاة الشرعيين، إذ لا يكفي أن يحكم السلطان بما يراه هو الحق أو بما تقضي به الاعراف والعادات، وانما يجب أن ينسجم حكمه هذا مع احكام الشريعة، وهذا ما يؤديه القاضي الشرعي . وعلى هذا فلما بدأ الوزير الأعظم يجلس في الديوان للقضاء نيابة عن السلطان كان لزاما عليه أيضاً اجلاس القاضي إلى جانبه للاستماع إلى احكامه فيما يعرض من قضايا وباستشارته في الامور الآخرى (١٩٣). ولم تكن سلطة الوزير من جهة وسلطة القاضي من جهة اخرى محدودتين بل كانتا على العكس تشملان كل ما يعرض على المحكمة من قضايا، فالأول هو ممثل السلطان، والثاني هو المنفذ والشارح لاحكام الشرع .

ورغم تفوق منصب الوزير على منصب القاضي فإن من المشكوك فيه أن يستطيع الأول تسوية أية قضية منفرداً . وكما سنرى بعد قليل فقد برز هذا التقسيم غير الواضح أو هذا التداخل بين السلطات في الاقاليم أيضاً، حيث كان حكام الاقاليم يمثلون السلطان، وكان من أثره أيضاً ما سبق أن أشرنا اليه . من وجوب مرافقة القاضي للوزير في جولاته الاسبوعية في الاسواق في العاصمة للتأكد من حسن تنفيذ القواعد والأوامر التجارية والمهنية والاشراف على معاقبة المجرمين والمخالفين (١٩٤) .

وكان السلطان يعلن عن تعيين وزيره الأول وتفويضه صلاحياته اليه، بايداعه خاتم المهر السلطاني الذي تمهر به مختلف الوثائق المهمة (١٩٥) وكان طلب السلطان إلى الوزير اعادة الخاتم اليه يعني طرد الوزير واعفاءه عن العمل . وكان الوزراء الاوائل يضعون خاتم المهر في اصبعهم في حين دأب الوزراء المتاخرون إلى حفظه في

---

(١٩٢) وهذه الباحة وتسمى بالانكليزية (COURT) أطلق بعدئذ هذا الاسم لبعني المحكمة .

(١٩٣) كان هؤلاء هم (١) قاضيا عسكر الروملي والاناضول ، ويجلسان أيام الجمعة في الديوان السلطاني وكان الديوان بعقد وحتى منتصف القرن السابع عشر يومي السبت والثلاثاء فقط (٢) قضاة استانبول وايوب وغالطه واسكيزار يوم الاربعاء .

(١٩٤) كانت جولات الوزير الأسبوعية تتم في يوم الأربعاء من كل اسبوع وبعد انتهاء ديوان القضاء .

(١٩٥) وكان المؤرخون يشيرون إلى تولية احدهم للوزارة بقوله «انه نال شرف الأحتفاظ بخاتم مهر سيد العالم» .

جيوبهم بعد وضعه في كيس من القماش المذهب (١٩٦)، وزيادة في تشريف الوزيـــر فقد كان السلطان يسمح لبعض العاملين في قصره بخدمة الوزير أيضاً، وعلى ذلك فقد كان «اغا الركاب»، والجاووش باشي وثلة من رجالهما يصحبون الوزير مرة في الاسبوع في موكبه من مقره حتى قصر السلطان .

وكان للوزير عدا ذلك امتيازات اخرى قد تحاكي الأمتيازات السلطانية، فكان له مثلا في حالة قيادته للجيش في الحروب أن يحمل معه علم الرسول كما يفعل السلطان لو كان مكانه. والواقع أن الوزراء يزدادون هيبة وجلالاً كل ما ازدادوا سلطة ونفوذاً، ولذلك خضع للوزير في آخر الأمر كل العاملين في الدولة من رجال الدين وغيرهم بأستثناء شيخ الإسلام، وكان عليهم جميعاً حين يحضون بحضرته أن يبادروا اولاً إلى تقبيل طرف جبته (١٩٧)، وفي حين كان جميع العاملين في الدولة مستعدين لمقابلة أي فرد من الجمهور في مكاتبهم، كان لا يسمح بمقابلة الوزير إلاّ لعلية القوم، وبعد التقدم بطلب المقابلة مسبقاً، هذا عدا أيام جلوس الوزير في أيام ديوان القضاء بين الناس وعدا عن جلوسه للناس مرة في كل شهر .

ولعل ابرز مثال على انتقال القيادة، أن لم نقل كامل السلطة، في العصور المتأخرة من السلطان إلى وزيره الأول هو الباب العالي، فقد كانت جميع أمور الدولة حتى ذلك الحين تقضى في قصر السلطان ولم يكن يشغل الوزير الأول وقت ذاك، إلاّ بيتاً صغيراً يصرّف به بعض الأمور الثانوية . ولكن في عام ١٦٥٤م منح السلطان محمد الرابع وزيره الأعظم درويش محمد باشا قصراً لاتخاذه مقراً رسمياً له وظل يشغله من بعده خلفاؤه من الوزراء . وصار يعرف بباب الباشا «باشا قابي سي»، ثم عرف بالباب العالي (١٩٨) . ولم يكن هذا القصر الكبير مجرد مكان لأقامة الوزير وعائلته وحاشيته وحراسه، بل كان ايضا المكتب الرسمي للوزراء وكبّار مساعديهم

(١٩٦) كانت الوثائق التي تختم بالمهر السلطاني هي سجلات المخازن المالية «مالية دفتر خانة سي» وسجلات الخزينة الخارجية تمبيزا لها عن خزينة السلطان ، وتسمى «دش خزنة» وسجلات المخزونات العامة «دفتر خانة» وكذلك أيضاً الكيس اليومي «روزنانمة كيس سه زي» ، حيث تحفظ أوامر الوزير واحكامه . وفي الأمبراطورية الأولى كان احد ضباط القصر السلطاني يحمل الخاتم إلى قصر الوزير ويسلمه اليه وسط مظاهر الأبهة والتشريف ، ولكن منذ عهد السلطان احمد الأول بدأ السلطان يقدم في مجلسه وبنفسه خاتمه إلى الوزير . واذا ما اراد السلطان طرد وزيره ارسل اليه أحد ضباط القصر أيضاً وهو عادة «القابي جيلاركهية سي» لأستعادة الخاتم منه ، وكان الواجب على الوزير أن يغادر العاصمة فور استرجاع الخاتم منه .

(١٩٧) كان الوزير بطبيعة الحال ومن باب الأدب واللباقة يمنعهم عن هذا العمل فيقدم لهم بده لتقبيلها بدلا عن قماش الجبة .

(١٩٨) استقر أسم الباب العالي «بابي عالي» ليعني مقرالصدر الأعظم ويذهب البعض إلى أن هذه التسمية كانت تطلق أول الأمر على قصر السلطان ثم انتقلت لتعني مقر الوزير مع انتقال السلطة الفعلية اليه

وموظفيهم، حيث كانوا يصرفون أمور الدولة والرعية فيه بأستثناء الموظفين المعنيين بالشؤون المالية – فقد كان لهم مقر آخر .

وكما قلنا من قبل فإن لقب الوزارة أطلق منذ القرن الخامس عشر على عدد من الاشخاص في آن واحد . وكان هؤلاء عادة هم حكام الاقاليم من الدرجة الممتازة، حيث كان السلطان يمنحهم عن طريق هذه التسمية كامل صلاحياته، ولذلك فكان لهم حق اصدار الفرمانات (١٩٩) . وقد يتعدون ذلك، في حالات نادرة إلى سك النقود بأسم السلطان في اقاليمهم

وقد منح محمد الفاتح رتبة الوزير بالاضافة إلى الوزير الأعظم إلى بعض كبّار ضباطه المقيمين في العاصمة، وكان السبب في هذه البدعة هو غياب السلطان ووزيره الاعظم، مجتمعين أو منفردين، عن العاصمة لأنشغالهما في الحروب خارجها . وكذلك لاضفاء نوع من المهابة على هؤلاء الضباط المحيطين بالسلطان، والذين قد يحلّ أحدهم محل الوزير الأعظم عند غيابه، فقد كان الوزير الأعظم كثير الغياب عن القصر، أما لذهابه لقيادة الجيوش في ساحات القتال بنفسه، أو لأصطحاب السلطان له في مغازيه، ولذلك كان من الضروري أن يخلفه في العاصمة من يستطيع أن يؤدي فيها مهام الوزير الأعظم .

واخيراً، وجد من الضروري حين انتقلت الحروب إلى اوربا أن يعهد إلى ضابط كبير بحفظ الأمن في جهات آسيا . وحين كانت الحروب في آسيا كان يعهد إلى ضابط كبير بحفظ الأمن في الجهات الاوربية . وعلى ذلك فقد عين أول الأمر وزيران فقط ثم وصل عددهم في القرن السادس عشر إلى تسعة وزراء، سداً لمثل هذه الحالات الطارئة. ونظراً لأن اجتماعاتهم كانت تعقد في غرفة من غرف القصر ذات قبة عالية، فقد عرفوا بأسم «وزراء القبة»، وكانوا يعرفون بأرقامهم، وهناك عدا الوزير الأعظم أو الأول الوزير الثاني والثالث والرابع وهكذا، وقد يعهد إلى احدهم احيانا بقيادة الجيش بحملات صغيرة قليلة الشأن، وكان الوزير في هذه الحالة يدعى «سردار» ويكون لكل منهم اعداد كبيرة من الجند يقيم بعضها في بيوتهم في العاصمة وبعضها الآخر في المقاطعات المجاورة حيث يحتفظون بخيامهم وحيواناتهم ومعداتهم الحربية، ويكونون حرس شرف للوزراء اثناء الحملات، ثم يلحق بهم حكام الأقاليم مع جيوشهم الاقطاعية .

أما الوزير الذي يخلف الوزير الأعظم في العاصمة عند غيابه عنها فيعرف بأسم «القائم مقام»، ويعهد بهذا الواجب عادة إلى الوزير الثاني ويتمتع هذا الوزير مدة قيامه مقام الوزير الأعظم بكل امتيازاته وحقوقه، وان كانت بصورة أقل أبهة وفخامة،

---

(١٩٩) ولهم كذلك حق ختم وثائقهم بالطغراء السلطاني .

وبأستثناء حدود المنطقة التي يرابط بها الوزير الأعظم مع جيوشه .

ولأن كل الضباط والموظفين الأداريين الكبار يجب أن يرافقوا الوزير الأعظم في غزواته، فلا يبقى للقائم مقام من يعينه من الضباط والموظفين إلاّ من حلّ محل الغائبين منهم . وقد بدأ هذا النظام الغريب منذ الأيام الأولى التي كان يذهب بها السلاطين بأنفسهم إلى ميادين القتال ويتبعهم وزراؤهم تاركين في العاصمة خلفهم نواباً عنهم، وقد ظلّ هذا النظام سائداً حتى العصور المتأخرة حين ترك السلطان عادة قيادة الجيوش بنفسه مفضلاً البقاء في العاصمة وانتداب وزيره الأعظم ليتولى القيادة العامة للجيوش في ميادين القتال بدلاً عنه . ولأن الحروب كانت دائمة التكرار فقد كان الوزير تبعاً لذلك، دائم الغياب عن عاصمة ملكه لذلك صار وجود قائم مقام عنه امراً طبيعياً حتى اننا لنجد في تاريخ بعض الصدور العظام انهم استمروا في رتبة القائم مقام زمنا ما قبل ترقيتهم إلى الصدارة العظمى وكان القائمون مقام الصدرالأعظم يعينون في فترات الشغور أي حين يعين أحد حكام الأقاليم صدراً أعظم . وكما هو الحال مع وزراء القبة فأن رتبة الوزير كانت تمنح منذ اواخر القرن الخامس عشر إلى بعض رجال الدولة رفيعي المقام مثل «الدفتر دار والنيشأن جي» وكان عدد هؤلاء يزداد بمضي الأيام وخاصة حين بدأت مؤسسات الدولة العثمانية بالأنهيار، حتى لم يعد للرتبة سابق مقامها المرموق ولهذا وفي منتصف القرن السابع عشر خفض عدد وزراء القبة ثم ألغي وجودهم في اوائل القرن الثامن عشر، ومنذ ذلك الحين لم يبق في العاصمة إلاّ أربعة أو خمسة افراد يحملون رتبة الوزارة بما فيهم الوزير الأعظم نفسه، وكان اثنان منهم على الأقل من العاملين في القصر الأمبراطوري، احدهما على وجه التأكيد هو «القزلر اغاسي» أي «أغا الحريم» الذي بدأ يمارس الشؤون العامة بصورة غير رسمية، أما بقية الوزراء فهم وكما كان الحال من قبل - حكام الأقاليم .

وننتقل الآن إلى بيان الهيكل العام للإدارة العامة، وكما قلنا من قبل فإن العمل الحكومي في الدول الإسلامية القديمة كان موزعاً بصورة عامة بين صنفين رئيسيين من دوائر الدولة . يقوم الصنف الأول منهما بأعمال الإدارة والكتابة، في حين يقوم الثاني بالشؤون المالية . وعلى هذا فقد عرفت الإدارة العباسية ديوان الرسائل «أو ديوان الأنشاء» كما عرفت الإدارة السلجوقية من بعدها مكاتب لأنشاء الرسائل وأخرى لأصدار الأوامر وثالثة لتنظيم شؤون المال والأنفاق (٢٠٠)، وقد نقل العثمانيون هيئة النظم نقلاً كاملاً، وكان كل مكتب من هذه المكاتب يعرف أيام الخلافة العباسية بأسم ديوان (٢٠١) ولكن حين بدأت الخلافة العباسية تخضع منذ اوائل القرن العاشر، إلى

---

(٢٠٠) عرفت هذه الدواوين في العهد العباسي بأسم ديوان الرسائل وديوان التوقيع وديوان الخراج وديوان النفقات وعرفت أيام السلاجقة بأسم ديوان الأنشاء وديوان الطغراء .

(٢٠١) يذهب المؤلفان إلى أن أصل كلمة ديوان فارسي وهي في أصلها تعود إلى كلمة «دوّن» أي

حكم الأمراء الثائرين، ولم يبق لها من السلطة الا اسمها فقط وعلى بقعة صغيرة من املاكها، انتفت الحاجة إلى الأبقاء على النظم الإدارية الكبيرة، ولذلك ألغيت هذه الدواوين كلها وأدمجت بديوان واحد فقط، وصار لكلمة الديوان منذ ذلك الحين معنى جديد هو الإدارة العامة أو الحكومة عامة في مقابل القصر الملكي أو الحاكم . ومن هنا اشتق للوزير اسم جديد هو صاحب الديوان . وفي امارة قونية السلجوقية الصغيرة تطوّر هذا الأصطلاح ليشمل بالأضافة إلى صاحب الديوان «وهو موظف غير البارفنجي» موظفين آخرين هما مسجل الاموال «اموال دفترسي» والسكرتير الخاص «منشى خاص»، ولهذا فأن الديوان، تحت ظل هذه الأمارة، كان يطلق على ما صار بعدئذ في العهد العثماني، قسماً من اقسام ديوان الوزير الأعظم، أي سكرتارية القصر الأمبراطوري (٢٠٢) .

لكن كلمة الديوان لم تعد تعني أيام العثمانيين هذا المكتب أو ذاك أو أي مكتب معين، وانما صارت تعني مجموعة الموظفين، وخاصة اولئك المجتمعون في قصر الوزير الأعظم وتحت رئاسته ولهذا فعلينا أن نلتفت الآن إلى هذه النقطة لنتتبع هذا المعنى الجديد بشيء من التفصيل طالما كان مركز الكثيرين من موظفي الدولة يتوقف إلى حد كبير على دخوله في ديوان القصر هذا أو خروجه منه .

ويبدو أن هذا المعنى الجديد للديوان، أطلق ليعني ديوان السلطان أي مجلسه العام . وكان السلاطين في العهود القديمة يعقدون مثل هذه المجالس لسماع الظلامات من الناس واحقاق العدل بينهم بالدرجة الأولى ثم لتقبل فروض الطاعة والاحترام من وزرائهم، ولمقابلة السفراء وكذلك الاشراف على توزيع الاعطيات على جنودهم النظاميين وأستمر السلاطين حتى عهد محمد الفاتح على الخروج إلى الناس، للغرضين الأول والأخير وللأغراض الأخرى، ولكن هذا السلطان الغى هذا النظام وقيل في سبب ذلك عدم احترام أحد المتظلمين له في أحد الأيام . ولهذا فقد فوضّ واجب القضاء بين الناس إلى الصدرالأعظم، ولضمان اشرافه على اعمال الوزير وللتأكد من حسن تصرف الوزير فقد أمر السلطان أن تفتح له كوة في جدار الغرفة التي يجتمع فيها

كتب فاذا كانت الكلمة تمت إلى فعل «دوّن» بصلة ما فيجب أن تكون عربية الأصل لأن هذا الفعل بهذا المعنى عربي ، اما كلمة كتب وأنشأ ودوّن . أو سجّل بالفارسية فلا صلة لها من قريب أو بعيد بكلمة «دون» العربية . ويلاحظ أن الكلمة استعملت أول مرة لتعني عملية التدوين ثم انصرفت لتعني كتاب أو سجل التدوين مثل ديوان الخراج أي سجله ، ثم انصرفت لتعني مكان التدوين والتسجيل . واخيراً المقر الرئيسي للحكومة مثل ديوان السلطان (المترجم) .

(٢٠٢) كان اسمها ديواني همايوني قلمي ، وقلم كلمة عربية استعملت لتعني مكتب أو دائرة وما زالت تستعمل في هذا المعنى حتى في بعض الدول العربية ، أما الديوان المقصود بهذا العنوان فهو المكتب الخاص في ديوان الوزير الأعظم الذي يتعامل مع القصر السلطاني .

الوزير للقضاء ليراقب منها وهو مختف وراء قضبانها سير العمل دون أن يراه أحد، وهذه الغرفة التي اعطت قبتها للوزراء المجتمعين فيها اسم وزراء القبة تقع في الباحة الوسطى والثانية من باحات القصر السلطاني وهي مكان خدمة الخارج .

ومنذ انسحاب السلطان محمد الفاتح من مجلس القضاء، لم يعد هو أو أي من خلفائه الظهور فيه ثانية سواء كان قد فعل هذا من قبل أم لا، وانما اخذ يجلس للناس في غرفة أخرى قرب باب السعادة الذي تفضي إلى الباحة الداخلية للقصر وتسمى غرفة العرض (٢٠٣)، وكان الجلوس للناس تسبقه عادة اجتماعات في غرفة القبة برئاسة الوزير الأعظم، واخذ لفظ الديوان يطلق على هذه الأجتماعات على الأكثر ولو انه كان يعني أيضاً حفلات الأستقبال التي تليها في غرفة العرض، ولكن لأن هذه الأجتماعات تبدأ بقيام الوزير الأول ومساعديه من علماء الدين بالنظر في الشكاوى الواردة اليهم، لذلك اصبح اللفظ يعني اجتماع اية مجموعة من الموظفين في مكان ما وهكذا فقد أصبح اجتماع الهيئة العامة الأنكشارية يعرف بالديوان كذلك .

ويقابل ديوان الرسائل العباسي في الادارة العثمانية مكتب سكرتارية الوزير الأعظم المشار اليه اعلاه، وهو يعمل بأستقلال تام لكن بتنسيق كبير مع مكتب آخر هو مكتب اصدار الأوامر ويبدو وكأن اختصاص هذا المكتب الأخير ايام العباسيين كان فحص، وعند الضرورة، اصلاح الوثائق الصادرة من المكتب الأول واضافة بعض الأختام اليها والتي تؤكد صدورها وفقاً لأمر السلطان . وقد انشأ السلاجقة ديواناً مثل هذا كان رئيسه يعرف بأسم الطغرائي نسبة إلى ختم الحاكم الذي يعرف بالطغراء، وظل ذلك أسمه ايام العثمانيين أيضاً، وكانت الطغراء نوعاً من النقش الخطي باسم كل سلطان ويوضع لا على الوثائق فحسب، بل ويضرب على النقود كذلك .

واول موظفين اثنين يليا الوزير بالأهمية، بأستثناء وزراء القبة هو النيشانجي أي حامل الختم أو الطغرائي، ومع أن الطغرائي كان في أيام العباسيين والسلاجقة اقل منزلة من المنشيء، فانه لم يكن كذلك ايام العثمانيين، ومع أن الامانة العامة «ديواني همايوني قلمي» كانت اكثر اهمية من وظيفة النيشانجي، الا أن خضوع الأولى لرقابة الصدر الأعظم مباشرة جعل اكبر موظفيها ويسمى رئيس الكتاب في الايام العثمانية

---

(٢٠٣) وتسمى هذه الغرفة «عرض أوده سي» أي غرفة عرض أو تقديم الشكاوي ، ومنها أشتق اسم غرفة الأجتماع AUDIENICE وصارت تعني مجازاً غرفة المقابلات التي يحضى فيها الناس بمقابلة السلطان ، ثم صار معناها الحظوة ، وقد انسحب السلطان محمد الفاتح من الرئاسة العلنية للمحاكم بعد انتقاله إلى القصر بفترة قصيرة جداً لذلك فان الترتيبات الموصوفة هنا تعود في الواقع إلى تاريخ السراي الأول ولم نستطيع التأكيد من انعقاد المحاكم في غرفة القبة لكن ظهور القضبان فيها يرجع إلى أيام قرار السلطان بالأنسحاب .

الأولى في موضع متواضع نسبياً . ولم يحتل المركز الذي كان يحتله نظيره العباسي أو السلجوقي الا في ايام الضعف والانهيار . ومع ذلك وبسبب روح المحافظة التي تتسم بها الامور في ايام السلاطين، فلم يعترف رسمياً وحتى ذلك الوقت بمساواة رئيس الكتاب بالنيشانجي، وان فاقه في العمل وواقع الحال .

وهكذا كان رئيس الكتاب مساعداً للصدر الأعظم في ادارة الديوان، وبالاضافة إلى ذلك فقد كان للصدر الأعظم مساعد آخر هو، وأن كان اقل بروزاً من رئيس الكتاب فانه في واقع الأمر أعلى رتبة منه وذلكم هو الكهية بيك . وبالنظر لقيام الصدر الأعظم بتصريف الشؤون القضائية نيابة عن السلطان، ولان الجاووش باشي الذي كانت وظيفته الاصلية تنظيم سير العمل في الساحات التي تجري فيها المحاكمات، فقد اصبح نتيجة لذلك في رفقة الوزير اكثر منه في رفقة السلطان مما جعله في عداد مساعدي الصدر الأعظم أيضاً . ولهذا صار الجاووش باشي لا مجرد عضو في القصر السلطاني فحسب وانما صار موظفاً ادارياً ايضاً .

وقد وصف «دوهسن» كلا من الكهية بيك ورئيس الكتاب والجاووش باشي على أنهم وزراء يتبعون الصدر الأعظم، في حين عد النيشانجي ورئيس الدائرة المالية على انهما مجرد مستشارين (٢٠٤) ولكن هذه الاوصاف كانت تضفى عليهم باللسان فقط ومن باب الادب والتقدير، ويظهر أن «دوهسن» نفسه انما اضفاها عليهم ليعطي قارئه فكرة عن اهميتهم الفعلية في الحكومة بمقارنتهم مع الوزراء في الدول الاوربية، وقد ازدادت اهميتهم بازدياد اهمية الصدر الأعظم، بصفتهم اعوانه ومساعديه . ولكن هذه الالقاب لم يعترف بها رسمياً، ولذلك فلم يحصل الكهية أو رئيس الكتاب على مقعد في الديوان قط في حين كان لكل من النيشانجي ورئيس الدائرة المالية «الدفتردار» مقعده الخاص به منذ اقدم الازمان .

وعلى هذا فلعل من الأنسب أن نبدأ وصفنا المفصل للادارة ببيان اوضاع هؤلاء الموظفين الثلاثة المساعدين للصدر الأعظم لمنزلتهم الناجمة عن قربهم من الصدر الأعظم . وقد رتب «دوهسن» هؤلاء الثلاثة على الترتيب التالي : الكهية اولاً ثم رئيس الكتاب ثانياً والجاووش باشي ثالثاً . ومع هذا فقد كان الجاووش باشي اقدم من رئيس الكتاب رسمياً في حين لم يكن للكهية، لاسباب سنذكرها فيما بعد، مركز مذكور البتة . واذا كان الأمر كذلك فاننا نفضل أن نبدأ بالجاووش باشي مؤجلين دراسة مركز رئيس

---

(٢٠٤) يقول «دوهسن» أن الثلاثة الأوائل رفعوا إلى رتبة الوزارة في أيام الصدر الأعظم ابراهيم باشا ، وفي عهد السلطان احمد الثاني (١٧٠٣-١٧٣٠م) ، ولكن لم يبين اللفظة التركية المستعملة لتعني كلمة الوزير ، وزيادة على أن الديوان لم يكن قد نظّم بعد مما يسمح لهؤلاء أن يتولوا مراكزهم الجديدة التي رفعوا اليها ، فأن المصادر التركية التي رجعنا اليها لم تؤيد هذا القول .

الكتاب لوثيق ارتباطه مع الموظفين الآخرين .

اخذ الجاووش باشي في الادوار المتأخرة يؤدي وظائف عدة متنوعة، وقد نشأت هذه الوظائف بسبب رئاسته للجواويش، وكان الجواويش في الأصل يحضرون مجلس السلطان في ساحة القضاء ليضمنوا تنفيذ الاحكام الصادرة، وظلوا يقومون بهذا الامر حتى بعد انتقال رئاسة القضاء إلى الوزير الأول . وكان الجاووش باشي يشرف على هؤلاء ويوجههم مما اعطاه دوراً بارزاً في سير المحاكمات حتى انه صار يعتبر في القرن الثامن عشر وكأنه نائب رئيس القضاة . ولهذا فقد كان يرأس جلسات تمهيدية خاصة تهدف إلى توفير وقت الوزير عن طريق تقرير ما يجب أن ينظره الوزير من القضايا وما يجب أن تحال منها إلى محاكم اقل درجة ثم تلخيص القضايا للوزير واقتراح الحلول لها وقد وصفه «دوهسن» بانه وزير البوليس، ولكنه وصف مضلل، فقد راينا من قبل أن منع الجرائم وتأمين حفظ الأمن والنظام في العاصمة وما جاورها يقوم به عدة ضباط مختلفين، اما العمل البوليسي الذي يقوم به الجاووش باشي فهو ما يزال مجرد تنفيذ الأوامر التي يصدرها الوزير أو علماء الدين الذين يعهد اليهم بامر القضاء . وكان يستعين باداء واجبه هذا بعدد من ضباط الانكشارية ممن يدعون «محضر اغا» أو «عساس باشي» أو «شو باشي» وهم، كما راينا من قبل من جملة من يقومون بالوظائف البوليسية العامة، لكن الجاووش باشي نفسه لا صلة له بمنع الجريمة وانما كل عمله هو تنفيذ العقاب بحق مرتكبي الجرائم . وكانت وظيفة الجواويش الذين بامرته تنظيم المشتكين والشكاوى والمتهمين أو نقل الرسائل وتنفيذ بعض الاحكام البسيطة، وكانت كل مجموعة من الخمس عشرة مجموعة المكونة كل منها من اربعين فرداً التي ينقسم اليها فوجهم بقيادة أحد الضباط الملحقين بالوزير . وكان للفوج أمين وكاتب وهما جاووش لر اميني وجاووش لر كاتبي، واللذين كانت وظيفتاهما تتضمن حجز الاشخاص المهمين وخاصة رجال الدين في اماكن عملهم . وبوساطة الأمين كان الجاووش باشي يصدر أو يبلغ اوامره في حين كان الكاتب بدوره يسجّل الدعاوي المحالة من قبل الوزير إلى المحاكم الأقل درجة، وكذلك اسماء الجواويش الذين عهد اليهم بنقلها .

وبسبب اشرافه على سير العمل في محكمة الصدر الأعظم صار للجاووش باشي شيء من الاشراف على موظفين اثنين آخرين يسميان «التذكرة جيه» (٢٠٥) واللذين كانت وظيفتاهما القيام بالتناوب بقراءة الشكاوي المقدمة للوزير الأول، وتنظيم الاحكام الصادرة بها، وكان التذكرة جيه ذوي مركز مرموق ويصنفهم «دوهسن» بين

---

(٢٠٥) يعني التذكرجي بتسجيل الدعاوي المراد النظر فيها ، وهم على نوعين : الصغير والكبير «كوكجك وبيوك» .

أول الست امناء المهمين في الدولة (٢٠٦)، ولكن الواقع أن مركزهم الوظيفي كان واطئاً ففي قانون نامه محمد الفاتح يتقدمون على كتّاب رئيس الكتاب فقط، ولكن بمسافة بعيدة عن الرئيس نفسه . وكذلك كانت وظيفتهم في محكمة الوزير وهم يتولون صياغة الأوامر التي تصدر من الوزير إلى مختلف الدوائر الحكومية .

كان الكهية أول أمره خادماً شخصياً للوزير ولا علاقة له بأعمال الدولة، ولكن بأزدياد عظمة الوزير ومقامه زاد الكهية سلطة ونفوذاً، حتى صار المنصب في الأيام الأخيرة يشغل من قبل كبّار ضباط الدولة (٢٠٧)، وصار الكهية بيك، كما كان يدعى في ذلك الوقت، يشار اليه «أغا أفندي مز» (٢٠٨)، وكان الكهية ينوب عن الصدر الأعظم، وخاصة في شؤونه المنزلية، وفي الشؤون العسكرية . ولذلك فقد كان على الكهية بيك أن يظل في الخفارة أيام العطل والأعياد حين يكون جميع موظفي الباب في الأجازة . وكان عليه أن يبقى في محل عمله حين يخرج الوزير الأعظم في جولاته الرسمية لينوب عنه في حالات الأضطرار، وعلاوة على ذلك، وعدا أن للكهية سكرتيرين اثنين احدهما للمراسلات العامة وجمع العوائد العائدة للكهية وللوزير الأعظم ويسمى كهية كاتبي أي سكرتير أو كاتب الكهية . والثاني ويسمى «قرة قولاق» (٢٠٩)، ووظيفته نقل الرسائل بين الكهية والصدر الأعظم، كما ويقوم بأعمال السكرتير العام للصدر الأعظم، ويشرف على أعمال السكرتارية العامة للوزير، والتي تدعى «المكتوبه جي والتشرفات جي» (٢١٠)، أي مدير المراسم، ولهذا الأخير عدة مساعدين وهو يقوم بتنظيم المراسم والأمتيازات الممنوحة لمختلف موظفي الدولة، وتظهر مدى تابعية الكهية والمكتوب جيه إلى الوزير الأعظم من الحقيقة التالية : وهي أن رئيس الكتّاب والجاووش باشي يتعشيان عادة على مائدة الصدر الأعظم، اما الكهية وتابعاه فيتعشون معاً وعلى حدة وحتى نهاية القرن الثامن عشر رغم أنهم اصبحوا في هذا الوقت على درجة من البروز والأهمية حتى أن «دوهسن» صنّف الكهية على انه الوزير الأول وصنّف المكتوبه جي

---

(٢٠٦) الآخرون هم المكتوبه جي والتشريفات جي والبيلك جي والكهية قابي .

(٢٠٧) ولتمييزه عن بقية ضباط الأنكشارية بنفس اللقب صار يعرف بـ «وزير كهية بيك» .

(٢٠٨) اغا افندي مز تركيب لغوي غريب، إذ أن افندي تطلق على أصحاب القلم من علماء وموظفين في حين أن أغا تطلق على أصحاب السيف، ومز : تعني ضمير التملك واللقب معناه افندينا الأغا أو أغانا الأفندي . ويقول هامر أن الكهية بيكي والجاووش باشي يحملان رتبة أغا في حين يحمل الرئيس رتبة أفندي .

(٢٠٩) قره وتعني الأسود والقولاق معناها الأذن أو حيوان القولاق وهو نوع من الحملان له فرو أسود ناعم يتخذ منه هؤلاء لباس رؤسهم فلذلك أطلق عليهم هذا الأسم .

(٢١٠) المكتوبه جي كلمة من مكتوب العربية ومعناها كاتب الرسائل . والتشريفات جي من فعل شرف العربي الذي يعني مع بعض التجاوز حضر، ويذهب دوهسن إلى أن التشريفات جي كان يتبع دائرة المالية ولم ينقل منها إلى الباب العالي إلاّ مؤخراً .

والتشريفات جي وكاتب الكهية على انهم أهم ثلاثة سكرتاريين من سكرتاري الدولة الستة . وكان الكهية وموظفوه الأقل منه رتبة يعتاشون غالباً على ما يصيبهم مما يقدم للوزير من هدايا ممن يعينهم في خدمة الدولة . كما كانت لهم جرايات معينة من مطبخ الوزير، ولكن منصب الكهية ازداد ايراداً في الأيام المتأخرة ولذلك كان شاغلو هذا المنصب يجهدون انفسهم لجمع أكبر ما يمكن من الثروة ما داموا في وظائفهم هذه .

أما رئيس الكتّاب فهو، كما يبدو من اسمه، السكرتير الأول في ديوان الوزير ومع هذا فيبدو أن سلطته، وحتى في العهود الأولى، تجاوزت الديوان إلى الأشراف على سكرتيرية خزينة الدولة وغيرها، ولو أن مركزه في ذلك الوقت كان، كما قلنا من قبل، ما يزال متواضعاً وصغيراً نسبياً، وكانت وظيفته في الديوان تتضمن حفظ جميع القوانين، عدا تلك المختصة بالأمور المالية، واصدار براءات السلطة التي تسمى بأسماء عدة بالنسبة إلى طبيعتها، إلى مختلف حكام الأقاليم ومالكي الأقطاع الأثرياء وشاغلي وظائف العلماء من مختلف الأصناف مثل الملالي والقضاة والمدرسين والمتولين وكذلك إلى القابجي باشية وجميع موظفي الإدارة ومستحقي الأوقاف الدينية . وكانت الدائرة المختصة بحفظ القوانين والأوامر السلطانية تسمى «بيلك» وهي كلمة يعتقد انها تحريف لكلمة «وبيتك» التي تعنى الوثيقة، واربما كانت دلالة على أن الـ «بيلك» كانت بالأصل مرادفة لكلمة الديوان أو المكتب، والتي كانت تدار قبلاً تحت اشراف الرئيس من قبل موظف يدعى «بيلك جي»، أما اصدار البراءات فقد أودع – على الأقل في العهود المتأخرة – إلى دائرتين اخريين غير الـ «بيلك» تسمى احداهما تخويل والثانية رؤوس[٢١١]، وذلك لأن البراءات التي تصدر لموظفي الصنفين الأولين تصدر بأسم الأول في حين تصدر بأسم الثاني «رؤوس» البراءات الصادرة للموظفين الذين هم أدنى من ذلك درجة كالعلماء والقابجي باشية والسكرتارين . أما البراءات الصادرة للأقطاعيين العسكريين فتسمى «ظبطي فرماني» [٢١٢]، وهي من اختصاص دائرة التخويل . أما الأوامر الصادرة بمنح الرواتب من الأوقاف الدينية فكانت تسمى براءة أيضاً ولكنها كانت تصدر من دائرة «الرؤوس»، وفي القرن الثامن عشر كان الديوان يستخدم حوالي مائة وخمسين كاتباً على ثلاث درجات [٢١٣]، وكان على رأسهم ستة موظفين ويأتي فوقهم «البيلكجي» [٢١٤] .

---

(٢١١) تخويل من الفعل العربي خوّل بمعنى فوّض . أما رؤوس فهي عربية ايضاً جمع رأس وتعني بالتركية الوثيقة أو الشهادة .

(٢١٢) ضبط، وان كانت تلفظ بالتركية «زبط» إلاّ أنها من الفعل العربي ضبط، وفرمان هو البراءة أو الوثيقة ومعناها حامل الفرمان .

(٢١٣) وهذه الدرجات هي (١) كاتب، (٢) ساغرد ومعناها تلميذ، وقد مرّ بنا هذا الأسم في قسم الحريم، (٣) هو الصارغلو أو الصارقلو ولم نقف على معنى لهذا الأسم .

(٢١٤) هؤلاء الموظفون هم : (١) القانونجي وهو المختص بالنظر بكل ما يتعلق بالقوانين .(٢) علم

وكان لرئيس الكتاب إلى جانب مسؤوليته في ادارة مكتب الديوان، وظائف أخرى أولها وتسمى «تلخيص» وهي كظاهر اسمها العربي تتعلق بتلخيص التقارير المتبادلة بين الصدر الأعظم والسلطان وللقيام بهذه المهمة، فإن للرئيس مساعداً آخر، ولأنه يوقع ايصالات استلام المستحقات المدفوعة من قبل اصحاب الأقطاع العسكري الجديد، بكلمة «آمد» فقد عرف بأسم «آمد جي» (٢١٥)، والوظيفة الأخرى لرئيس الكتاب، عدا عن ادارة الديوان، هي ادارة الشؤون الخارجية التي كان له من أجلها مترجم أو أكثر (٢١٦) .

وفي الفترة الوسيطة من التاريخ العثماني، أي من أول أيام الفتح إلى بداية الأنهيار، كانت علاقة الباب العالي مع الدول الأجنبية بسيطة نسبياً، فقد كان السلطان يملي على الدول ما يريد، فإن لم يجد مجيباً لمطالبه، اعلن الحرب عليها . لذلك فلم يكن الرئيس في هذه الأيام كثير الأنشغال في هذه الأمور، حتى أنه لما عقدت أول معاهدة مع فرنسا المشركة، ولما بدأ السفراء الأوربيون يستقرون عند باب السعادة كان رؤساء الوزارات أنفسهم أي الصدور العظام يتولون المفاوضات، وكان دور رئيس الكتّاب يقتصر على تسجيل الأحاديث، كما يفعل بالنسبة إلى تصرفات الصدر الأعظم الأخرى، ولكن تدريجياً وبأنصراف السلاطين عن تصريف الأمور العامة بأنفسهم، صار على الوزير أن يقوم بالكثير من اعماله الإدارية . وبالنسبة إلى العلائق مع الدول الأوربية فانها قد نمت وتشابكت وصارت تتطلب انتباهاً واهتماماً دائمين، ولذلك بدأت مسؤولية ادارتها تقع شيئاً فشيئاً على عاتق رئيس الكتاب .

ولأن رؤساء الكتّاب لم يكونوا يعرفون الكثير عن سياسيات الدول الأوربية بل وحتى عن نظمها السياسية، وفي احيان كثيرة مواقعها الجغرافية، لذا صار الأعتماد على الترجمان يزداد يوماً بعد يوم وكان هؤلاء المترجمون وحتى منتصف القرن السابع عشر من الأوربيين أصلاً، الذين اعتنقوا الإسلام، ولكن في هذا الوقت بدأت بعض

جي من العربة علم يعلم ووظيفته كتابة التقارير «مخبر» .(٣) المميز ووظيفته فحص وتصحيح الوثائق التي بعدها الكتاب . (٤) و (٥) و (٦) ثلاثة موظفين بأسم «كيس دار» حامل الكيس واحد لكل دائرة من الدوائر المذكورة أعلاه ولرئيس الكتاب «كيس دار» مستقل بنفسه .

(٢١٥) أمد بالفارسية معناها جاء أو وصل وربما أستعملت تجاوزاً بمعنى وصل أو قبض المبلغ .

(٢١٦) ويسمى في التركية «ترجمان» وهي كلمة آرامية الأصل وحرفها اليونان فأصبحت الكلمة مشهورة DRAGOMAN وكان المترجم الخاص برئيس الكتاب يدعى «ديوان ترجمان جي» مترجم الديوان (وردت كلمة ترجمان في الشعر العربي منذ عهد الجاهلية إذ قال الشاعر لبيد :

إن الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي إلى ترجمان

كما وردت كذلك في شعر المتنبي، إذ قال : ملاعب جنة لو سار فيها – سليمان لسار بترجمان . (المترجم) .

العوائل الكبيرة من اليونان الأرثودوكس من سكنة حي الفنار في العاصمة تطوّر نفسها على الأسلوب الأوربي، وصار في امكانها تقديم المترجمين المطلوبين من بين ابنائها . ومنذ ذلك الوقت صار منصب الترجمان يشغل اعتيادياً بأحد افراد هذه العوائل . وفي اوائل القرن الثامن عشر حين بدأ الباب العالي، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، يعين بعض أهل الفنار إلى منصب «الهوسب دار» أي الحاكم في المقاطعات الرومانية، صار المترجمون يختارون إلى أحد هذين المنصبين حين شغوره .

وكانت وظيفة الترجمان هي ترجمة المذكرات المتبادلة بين الجهات الأجنبية وبين الباب العالي وبالعكس ،وان يترجم لرئيس الكتّاب حين يقوم بالمفاوضات أو للصدر الأعظم أو للسلطان حين استقبالهما للهيئات الدبلوماسية، وفي العصور الأخيرة بدأ المترجمون يقومون بالمفاوضات بأنفسهم وبصورة مستقلة الأمر الذي زاد من مكانتهم وأهميتهم في عيون الأجانب .

لا يعرف، على وجه التحديد، تاريخ تشكيل الدوائر التابعة لرئيس الكتّاب، وان كان راجحاً انها أسست من حين إلى آخر، وعند قيام الحاجة واقتضاء العمل لها . ومن المحتمل أنها نشأت جميعها أيام السلطان محمد الثاني، وأن انشاءها وزيادتها أدتا بالنتيجة إلى زيادة مقام الرئيس واهميته رغم أن هذا المقام يعود بالدرجة الأولى إلى وثيق صلته بالصدر الأعظم، وفي الواقع إلى كونه ما يزال رسمياً أحد خدم الوزير، ولذلك صار هو والخدم الآخرون يعتبرون وبصورة غير رسمية وكأنهم شخصيات ذات شأن .

وتعود أهمية مقامه بالدرجة الثانية إلى زيادة أهمية الشؤون الخارجية في أمور الأمبراطورية . والواقع أن المراقبين الأجانب أضفوا عليه من الخطر والأهمية أكثر مما كان له في عيون مواطنيه ذلك لانه كان الرجل الثاني بعد الوزير الذي كانوا يتعاملون معه في حين كان معاصروه العثمانيون لا يهتمون كثيراً ولا يعرفون إلاّ القليل عن دار الحرب . وعلى وجه التأكيد فقد كان أكثر أهمية في تدوير الأمور من رفيقيه الوزيرين الأخرين .

وقد بحثنا حتى الآن جميع الوظائف التي تخضع لسلطة الصدر الأعظم في ذروة المثلث الحكومي، وقد رأينا أن أكثر العمل في الإدارة الإسلامية كان يقوم به موظفون على طرفي القاعدة وهم اولئك الذين يقومون بشؤون المراسلة وتسجيل الوثائق واصدار الأوامر والتعليمات، اما في الإدارة العثمانية فانهم يكونون مباشرة تحت اشراف الصدر الأعظم، ولذلك فعلينا الآن أن ننتقل إلى وصف الدوائر التي تقف عند هذه النقطة في الإدارة العثمانية والتي كان ابرز موظفيها، كما قلنا من قبل، هو النيشانجي أو حامل الختم .

ورث العثمانيون التوقيع عن العباسيين، وورثوا الطغراء عن السلاجقة، وقد بدأ استعمالها في الأمبراطورية منذ زمن السلطان أورخان في القرن الرابع عشر، ولكن وظيفة النيشانجي أو التوقيعجي (٢١٧)، لم تنشأ الا بعد الفتح أيام محمد الثاني، ويبدو أول الأمر وكأن لهذا الموظف الجديد سلطة على مكتب الوزارة ورئيسها رئيس الكتّاب، وعلى دوائر أخرى أيضا هي الدفتر خانة الموكّلة بحفظ وثائق الأقطاع ورئيسها الدفتر أميني أو أمين السجلات (٢١٨) . وكانت الدائرة الأخيرة على كل حال مستقلة عن دائرة الصدر الأعظم بشكل لم يتمتع به الديوان . وكان هذا الأستقلال نابعاً من طبيعة عمل النيشانجي كما كانت معروفة في ذلك الوقت، فمع أن وظيفته الأولى كانت ختم الوثائق الرسمية على اختلاف انواعها بالطغراء السلطانية، فقد خوّل أول الأمر حق فحص هذه الوثائق وتصحيحها ثم مطابقتها مع القوانين السائدة المتعلقة بنفس الموضوع أو في حالات خاصة تعديل القانون لضمان موافقته مع الفرمان الصادر .

ولكي يؤدى النيشانجي وظيفته هذه عليه أن يرجع إلى مخطوطات الدولة الموجود بعضها لدى البيلكجي، وبعضها الآخر عند أمين السجلات «الدفتر أميني»، ولسلطته في تعديل الوثائق الصادرة وجعلها موافقة للقانون السائد من قبل، فقد أصبح النيشانجي في تلك الايام، في موقع مقارب لموقع «المفتي» الذي كانت وظيفته النظر في مدى مطابقة أي قرار أو عمل لأحكام الشريعة الإسلامية، ولذلك فقد صار النيشانجي يدعى مفتي القانون، ولكنه يختلف عن المفتي الديني بأن له الحق، في بعض الأحيان، بتغيير النصوص القانونية وتعديلها، ولكنه كان لا يقدم على هذا العمل الا بعد أن يتلقى من الصدر الأعظم أمراً بالتصحيح يسمى «تصحيح فرماني» . وفي هذه الحالة يقوم الصدر الأعظم نفسه بختم هذا الفرمان بالطغراء حتى لا ينفرد النيشانجي به . ثم يحفظ القانون المصحح في السجلات، في حين يعود فرمان التصحيح إلى النيشانجي لحفظه لديه تبريراً لعمله .

ويتطلب القيام بهذه الأعمال من النيشانجي معرفة واطلاعاً واسعين ولذلك فقد كان يختار في تلك الأيام من فئة معينة من العلماء هم المدرسون من رتبة معينة أو من رؤساء الكتّاب أو من رؤساء الخزينة أي الدفتر دارية، ويكون الأخير أي الدفتر دار عادة في رتبة مساوية لرتبة النيشانجي، ما لم يكن النيشانجي قد رفع إلى رتبة الوزارة أو إلى ما هو أقل منها بقليل مثل رتبة البيكلربيكي، في الروملي . وفي هذه الحالات

---

(٢١٧) النيشانجي من كلمة نشان الفارسية ومعناها العلامة مع «جي» الاضافة التركية . والتوقيعجي من توقيع، وهي كلمة عربية، ولذلك فإن عبدالرحمن التوقيعجي الذي يشار دوماً إلى القانون نامة العائد له انما كان في الواقع نيشانجي .

(٢١٨) الدفتر تحريف للكلمة اليونانية «دفترا» DIPHTRA وتعني السجل أو الكتاب، والدفترخانة مكان حفظ السجلات. والدفتر أميني حافظ، أو أمين السجلات .

يعترف رسميا باسبقيته على الدفتر دار، ولكن وعلى أية حال وبالنسبة إلى المراسم المتبعة في الديوان والتي تؤهلهما كلاهما إلى مقعد فبه، فإن مقعده يكون دائماً امام مقعد الدفتر دار . ويبدو أن قدمه على الدفتر دار قد زاد في القرن السابع عشر، إذ نرى في قوانين ذلك العهد، ان مجلسه صار إلى يمين الصدر الأعظم في حين يجلس الدفتر دار إلى يساره . ومع هذا فقد بدأت أهمية مقام النيشانجي بالهبوط، فقد كانت وظيفته تقتضيه القيام بمراجعة أوامر الصدر الأعظم وتصحيحها، وكانت أوامر التصحيح تصدر بعلم من السلطان، ولكن منذ منتصف القرن السابع عشر بدأ السلاطين بالأعتزال والأبتعاد عن القيام بمهام الدولة تاركين تصريفها للصدر الأعظم . وصار التعيين في أغلب مناصب الإدارة يتم في الغالب عن طريق العطف والحظوة . وحتى لأناس غير صالحين للمنصب . وسواء أراد الصدر الأعظم اضعاف مركز النيشانجي أم لم يرد، فإن شاغل هذا المنصب صار يختار من اغوات الغرفة الخاصة أو اغوات الركاب، وكانت هذه خطوة لجعل هذا المنصب لا يقل عن منصب الادميرالية ضعفا وارتباكا . ومع هذا وسواء مارس النيشانجي هذا الحق أم لا فقد ظل له حق الأشراف وتصحيح ما يقدم له لتوشيحه بالطغراء . ولكن هذا الحق ألغي رسميا أيام احمد الثالث في حين ظل حق ختم الوثائق بالطغراء من امتايازاته الكبرى حتى شاركه فيها أيام ابراهيم وزراء القبة، الذين اعفاهم النيشانجي من هذه المهمة أيام عزه وسطوته، وبهذا أصبحت هذه الوظيفة شيئاً رمزياً، شانها شان الكثيرات من الوظائف التي سناتي على ذكرها والتي لم يبق منها الا الوجاهة والأسم، وفي هذه الفترة نفسها ولكن لأسباب مختلفة أخذت وظيفة الدفتر أميني بالهبوط حتى وصلت إلى الدرجة نفسها، ولذلك صارت الوظيفتان في القرن الثامن عشر تمنحان مدى الحياة بخلاف الوظائف الحكومية الأخرى التي تشغل بموظفين اثنين يتناوبانها عاماً بعد عام .

وكانت الدفتر خانة ورئيسها الدفتر أميني تتكون من ثلاثة أقسام . الأول ويدعى الأجمال أي الخلاصة وتعنى بحفظ الوثائق التي تعبن حدود المقاطعات والأقطاعيات، والقسم الثاني ويدعى المفصل، وتعنى بالوثائق المتعلقة بالملكيات الخاصة . والقسم الثالث ويسمى روزنامة أي اليومية وتعنى بتغيير اللزمات الاقطاعية . وكانت الدفتر خانة في اخريات القرن الثامن عشر تضم حوالي المائة كاتب، وكانت أهميتها حينذاك قد هبطت كثيراً بسبب ما أصاب النظام الاقطاعي العثماني من التدهور، وقد ادى وجود الدفتر خانة إلى جنب الدائرة المالية ولكن مستقلة عنها بطبيعة الحال إلى بقاء بعض الموظفين ومنهم الجيش على النظام الأقطاعي، في حين كان الآخرون يتقاضون اجوراً أو رواتب مقابل أعمالهم، ولكن هذا النظام الاقطاعي والذي فصلّنا فيه القول والذي يسمح للمنتفعين منه أن يجمعوا الأعشار والعوائد عن الأرض الممنوحة لهم يتطلب بعض الأنتباه في المقارنة مع النظام الذي كان من الضروري أن يكرس فيه

الوارد للمالية رغم أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على الاقطاع كان في العهود الأولى اكثر بكثير من عدد الذين يتقاضون الرواتب والمخصصات . ولذلك فقد كان الدفتر دار أميني منذ البدء موظفاً أقل من الدفتر دار منزلة . وان كانت وظيفته تعتبر هي المؤدية إلى وظيفة الدفتر دار، ومن جهة المراسم فيبدو أن قدمه كان أول الأمر بعد الجيبه جي باشي والطوب جي باشي، ولكنه قبل الشهر أميني مباشرة، وباستثناء الدفتر دار والنيشان جي، فقد كان مجلسه أقدم من جميع كتّاب الدولة «وهم الذين يقابلون الأغوات في الجيش والقصر»، فقد كان يتقدم على رئيس الكتاب بدرجتين، ومع ذلك فيعتبر أقل شهرة من الرئيس ولربما كان سبب ذلك انه كالرئيس – ليس له مكان معين في الديوان مثل الرئيس فحسب، ولكن لانه لا يحضر الديوان قط .

وهكذا ففي الهيكل الإداري التركي ستة موظفين يدعون «قلم رجالي» أو رؤساء الأقلام (٢١٩)، وهم شاغلو أهم ستة مناصب في الدولة «مناصبي ستة» ومن بين هؤلاء الستة يظهر أن ثالثهم هو الرئيس الذي يأتي بعد النيشانجي والدفتر دار، ثم الدفتر أميني رابعهم، أما المنصبان الآخران فيشغلان من قبل اثنين من الدفتر دارية ممن هم أقل رتبة . وقد ذكر دوهسن في بحثه هؤلاء الموظفين الستة وانما بترتيب آخر فقد ارتفع برئيس الكتّاب، كما مر بنا ذلك إلى رتبة وزير، في حين اطلق على الخمسة الآخرين اسم مستشاري الدولة، ومن بين هؤلاء الخمسة جعل المراكز الثلاثة الأولى إلى الدفتر دارية، وان تكن وظيفة اثنين منهم اصبحت مجرد صورية في ذلك الوقت، وجعل المركز الرابع للنيشانجي والخامس للدفتر أميني . ويلاحظ أن للدفتر أميني كما لرئيس الكتّاب والجاووش باشي والنيشانجي سكرتير ورسول .

اذا كنا قد وضعنا الدفتر أميني في جهة النيشانجي في المثلث الإداري الذي صورناه، فذلك لأنه يعتبر، والى حد ما، تحت سلطته، في حين لا تبدو له أية علاقة بالدفتر دار . ولكن الحقيقة أن مركزه الصحيح هو بين الأثنين طالما كانت سجلاته تعنى بالشؤون الأقتصادية حصراً . ولذلك ففي تقدير مركز دائرته، فلنا أن نتصور انفسنا قد تحركنا على قاعدة المثلث بأتجاه الطرف الثالث الذي نبدأ الآن بالحديث عنـــه .

يقوم كل من الدفتر أميني والدفتر دار، كما يدل على ذلك اسماهما، بوظيفة التسجيل في الدفاتر، لكن سجلات الدفتر دار تتضمن جميع واردات الخزينة المركزية النقدية منها والعينية، وكذلك سجل ما ينفق من هذه الأموال . وكذلك أيضاً خزن

---

(٢١٩) القلم كلمه عربية، وأهل القلم تعني موظفي الحكومة من غير العسكريين، الذين يطلق عليهم أهل السيف ثم تطورت لفظة قلم لتعني القسم أو الدائرة حيث ينفرد قلم واحد أي رجل واحد أو تجتمع عدة أقلام أو رجال . وكلمة رجال هنا عربية الأصل ايضاً وتعني كبّار الناس مثل رجال الدولة «رجلى دولتي» أيضا

الفائض المتبقي منها لاستعماله عند الحاجة أو الحصول على مصادر ايراد اخرى عند ظهور العجز . ولضخامة عمل دائرة الدفتر دار فانها تحتاج إلى عدد من الكتبة والموظفين اكثر مما تحتاجه دوائر الدولة الأخرى مجتمعة . واكثر من ذلك فعدا عن الكثير من مكاتب المحاسبة والسكرتارية فإن لها ديوانها الخاص بها وهو الذي يدعى «مالية قلمي» أي قلم المالية (٢٢٠)، كما أن لها محكمة خاصة تنظر في الخلافات الناشبة بين الحكومة والافراد حول الشؤون المالية، ولذلك فلم يوضع قلم المالية أو دائرة المالية ضمن الباب العالي ولكنه وضع في بناية أخرى خاصة به، ولأن الباب العالي كان يسمى أيضاً «باشا قابسي» أي باب الباشا ولتمييز هذا الباب عن باب المالية، فقد اطلق على الأخير «دفتردار قابسي» أي باب الدفتردار .

وكان الدفتر دار منذ أيام الفتوحات الأولى موظفا في الدرجة الأولى من الأهمية، وكما رأينا، فقد كان يصنف هو والنيشانجي – وبأستثناء وزراء القبة وكبار علماء الدين – خلف الصدر الأعظم مباشرة واذا كان النيشانجي قد اعتبر «الأول بين أنداده» لسلطته في ختم الطغراء السلطانية، فقد كان ينظر إلى الدفتر دار من الجهة الثانية على أنه الموظف الوحيد في الإدارة الذي له الحق في أن يرفع بنفسه الشكاوى إلى شخص السلطان (٢٢١) .

وكانت الأمبراطورية وقت ذاك تتألف من الروماللي والأناضول فقط وكان للدفتر دار مساعد يقوم بأمور مالية الأناضول فقط بأعتبار أن الروماللي تعتبر الأقليم الخاص بالدفتر دار، وفي أيام بايزيد الأول، أطلق على المساعد أسم دفتر دار من الدرجة الثانية (٢٢٢)، ولما بدأت تضاف املاك جديدة إلى الأمبراطورية في القرن السادس عشر فقد عين عدد آخر من الدفتر دارية لتنظيم شؤون البلاد المفتوحة حديثاً (٢٢٣)، ويظهر أن جميع هؤلاء كانوا يتبعون دفتر دار الروماللي، ولذلك فلما فقدت الأمبراطورية هنغاريا في القرن السابع عشر، الغيت الدفتر دارية التي أنشأت زمن سليمان العظيم

---

(٢٢٠) المالية كلمة عربية من المال والأشتقاق تركي، وكان يطلق لفظ خزينة عامرة أي خزينة الدولة على جميع الدوائر العائدة للدفتر دار .

(٢٢١) وكان الآخرون الذين لهم مثل هذا الحق هم الخصيان البيض وقضاة العسكر .

(٢٢٢) وفي التركية دفتر دار شقي ثاني، والشق من الفعل العربي شق أي انفصل وصارت تعني القسم أو الشكل، والثاني عربية ايضاً . وقيل أن أول شق ثاني عيّن كان عام ١٥٧٦م أيام مراد الثالث وكان يعرف ايضاً بأسم مقاطعة دفتر داري أي دفتر دار المقاطعات .

(٢٢٣) يذهب المؤرخون إلى أن هناك أربع دفتر دارية في القرن السادس عشر أحدهم في الروماللي والثاني في الأناضول والثالث لبلاد مصر وسوريا ودياربكر «أنشأه سليم الأول» والرابع لبلاد المجر ومنطقة الدانوب «أنشأه سليمان الأول» وذهب اخرون إلى وجود عدد اخر من الدفتر دارية في أرزورم وحلب بل وفي كل أيالة وعلى الاكثر فان هؤلاء كانوا دفتر دارية محلين «مال دفتر داري» يقيمون في الأيالة لا في العاصمة

لربط جميع المقاطعات الواقعة على الدانوب وتولى دفتر دار الروملي – أو الباش دفتر دار، كما كان يسمى عادة – مسؤولية الأمور المالية في جميع انحاء الأمبراطورية. وهناك دفتر داريتان آخريتان ولكنهما مجرد منصبين صوريين تمنحان مدى الحياة مثل النيشانجي والدفتر أميني .

وكان منصب الدفتر دار الأول أو «الباش دفتر دار» أيام محمد الفاتح مفتوحاً لمن كان بوظيفة الدفتر أميني أو الشهر أميني أي محافظ المدينة . أو لأصناف معينة من القضاة أو رئيس الكتاب . وكان الدفتر دار شأنه شأن النيشانجي قد يمنح رتبة الوزارة . وقد ورد ذكره في قانون نامه الفاتح على انه مثل الوزير الأعظم ويليه مباشرة، على انه وكيل السلطان في الشؤون المالية، في حين أن الصدر الأعظم هو الناظر عن السلطان وقد ذكر انه لا أستئناف في قضايا الأموال لقرارات الدفتر دار، وأن له – شأنه في ذلك شأن الصدر الأعظم وقاضي العسكر – اصدار الأوامر الموشحة بالطغراء، فيما له علاقة بالشؤون المالية فقط بطبيعة الحال . وقد قدم «دوهسن» في «جداوله» وصفاً كاملاً لدوائر المال حسبما كانت عليه في أيامه . ويظهر من الأسماء الكثيرة والمختلفة للمكاتب التي أعيد تقسيمها بعدئذ إلى أن تلك المكاتب تنشأ حين قيام حاجة العمل اليها، ولا نستطيع أن نقرر ما إذا كانت بعض تلك المكاتب في تلك العهود قد خضعت بالتبعية للدفتر دار أم لا أو أن بعضها قد زال بزوال الحاجة اليه، ولكنه من الواضح أنها لم تكن قد نظمت تنظيماً كاملاً، ولذلك فاننا نجد الأعمال موزعة بينها بشكل مختلط مبهم .

ويبدو أنه كانت هناك أربعة أنواع من المكاتب في الأصل، هذا إذا استثنينا كلاً من الديوان الذي تقدم بنا ذكره، ومكتبا خاصاً آخر هو «مكتب التاريخ جي» حيث تؤرخ الرسائل الواردة من الخارج، وهذه المكاتب الأربعة تسمى بالترتيب : روزنامة «أو الحساب اليومي» والمحاسبة والمقابلة «أي التدقيق» والموقوفات «أي المدفوعات العينية» (٢٢٤) .

كانت دائرة المحاسبة تعنى بتسجيل الواردات والنفقات بصورة مفصلة . أما دائرة المقابلة فكانت تقوم بحفظ قوائم دفع الرواتب الشهرية للجيش النظامي وللوصفاء وحراس ابواب القصر «قابجية»، وموظفي الأصطبلات السلطانية، وانما سمّيت هذه الشعبة بالمقابلة لأن الأشخاص المذكورين اعلاه لا يستطيعون قبض رواتبهم الا بعد الحصول من هذه الشعبة على ورقة تحمل توقيعهم ليقابل مع توقيعهم في شعبة الدفع

---

(٢٢٤) سميت هذه الأموال بالموقوفات لأن يد اصحابها توقف أو ترفع عنها ولم يعد لهم حق التصرف بها شأنها في ذلك شأن املاك الأوقاف الدينية، أي الأملاك التي يوقفها اصحابها على الاغراض الدينية. وكذلك فان الموظف الذي يدير الأقطاعيات الشاغرة «أي الموقوفة مؤقتاً أي المرفوعة عنها يد اصحابها مؤقتاً» يعرف بأسم موقوف جي .

«المحاسبة» .

أما دائرة الموقوفات فتقوم بتسجيل ما يجمع من اموال هذه الممتلكات أيام الحروب وطرق توزيعها، وكانت هذه الأموال اما ان تخزن في مخازن العاصمة أو الأقاليم أو ان توزع على قادة الجيوش في ميادين القتال .

أما دائرة السجل اليومي فهي، كما يدل اسمها، تقوم بتسجيل كل ما يرد أو يصرف بالنسبة للدوائر المالية الأخرى، وتنشر مرة أو مرتين في السنة حساباً ختامياً «خلاصة اجمال» لأطلاع السلطان والصدر الأعظم .

ومن بين هذه الدوائر الاربع فإن الدوائر التي تحمل اسم المحاسبة وحدها تحتاج في هذه المرحلة إلى تفصيل اكثر، وذلك لأنه من الجهة الأولى لم يكن هناك قط اكثر من دائرة واحدة للموقوفات العينية، ومن الجهة الثانية فيبدو أنه حتى أيام الفاتح وما بعده أيضاً لم يكن هناك الا دائرتان للمقابلة احداهما لخيالة الجيش والأخرى للمشاة وباقي الموظفين الآخرين . ومع أنه كانت هناك دائرتان للحساب اليومي تدعى احداهما الصغرى والأخرى الكبرى، وربما اضيفت اليهما فيما بعد شعبة ثالثة الا انها بدأت أيام «دوهسن» تفقد كفاءتها بالعمل . إلى جانب هذا كله كانت هناك خمس دوائر للمحاسبة هي المحاسبة الرئيسية ومحاسبة الاناضول ومحاسبة الحرمين الشريفين ومحاسبة الجزية ومحاسبة الأوقاف الصغيرة . وهذه كلها تقع في ثلاث اصناف الأثنتان الأوليتان في صنف واحد ومحاسبة الجزية في صنف ثان، ومحاسبة الحرمين والأوقاف الصغيرة في صنف ثالث .

وبالنسبة للصنف الثالث، فمن الواضح، أن مكتب الحرمين الشريفين لم ينشأ الا أيام سليم الأول الذي أضاف بلاد الحجاز إلى املاك الأمبراطورية، أما قبل ذلك فيبدو أن المكتب كان على نطاق أصغر ويختص بشؤون الأوقاف فقط، إذ يحتفظ بسجلات بالأملاك الموقوفة ورواتب المعينين لخدمتها من رجال الدين واصدار أوامر تعيينهم .

واخيراً ظهرت ثلاث دوائر أخرى تهتم بهذه الأمور هي : الأثنتان المتقدمتان وثالثة كانت تدعى «حرمين مقاطعة سي مقاطعت» أي اقطاع مقاطعات الحرمين (٢٢٥).

وفي العصور الأخيرة وكما سنشرح ذلك فيما بعد، فإن جباية الأعشار والضرائب الحكومية لم تعد تسند إلى موظفي الحكومة المعينين برواتب وانما صارت تعطى بالألتزام لبعض المقاولين (٢٢٦) . وفي أيام «دوهسن» كان هناك في دائرة المالية ما لا يقل عن تسعة مكاتب كلها تحمل اسم المقاطعة أو الأيجار، وقد انشأت احداها،

---

(٢٢٥) المقصود أعطاؤها بالمقاطعة أي مقابل مبلغ مقطوع، أي معين من المال وقد أطلق عليها هذا الأسم لمشابهتها للاقطاعيات القديمة .

(٢٢٦) أي أن يلتزم شخص ما يسمى الملتزم بجباية الضرائب مقابل دفع مبلغ معين عنها للحكومة

وتعنى بعقود التزام الضرائب والأعشار العائدة من الأوقاف السلطانية في مكة والمدينة وهي «الحرمين مقاطعة سي» التي مرّ ذكرها . ومهما يكن وضعها الأول فإنها انتهت إلى الاقتصار على ايجارات الآملاك في آسيا فقط، في حين أن الأملاك المشابهة لها في أوربا وكذلك كل الأملاك العائدة للموقوفات السلطانية الأخرى كانت تنهض بشؤونها دائرة محاسبة الاوقاف «أوقاف محاسبة سي» ولأرتباطها في أوقاف المدن المقدسة فقد سمّيت أخيراً بأسم محاسبة الحرمين «حرمين محاسبة سي» وكذلك فإن مهمة إصدار أوامر تعيين رجال دين في الوظائف الوقفية توزعت بين دائرتين تتولى محاسبة الحرمين ما يخص الأوقاف في اوربا، وتقوم الحرمين مقاطعة سي أي ايجارات الحرمين بما يتعلق بالأوقاف في آسيا . أما دائرة الأوقاف الصغيرة فانها انصرفت إلى مسك سجلات رواتب الأشخاص الملحقين بالخدمات الوقفية والخدمات في المؤسسات الخيرية مثل المستشفيات ومطبخ الشوربة والبيمارستانات .

أما محاسبة الجزية فكانت تحفظ سجلات الضرائب المفروضة على الذميين أي غير المسلمين كما تقوم بتنظيم الكشوف السنوية بمبالغ الجزية الواجب جمعها ومن ثم ارسالها للاقاليم لتحصيلها . وكانت هذه الدائرة هي الوحيدة التي لم تثقل بواجبات متشابكة أو مختلفة . ومن الجهة الثانية فأن المحاسبة الرئيسية «الباش محاسبي» التي كانت الحجر الأساس في دائرة المالية وفروعها المعروفة بمحاسبة الأناضول يتداولون بينهما كل الخدمات والواجبات المالية الأخرى بأستثناء ما سبق أن ذكرناه .

وعلى هذا فالمحاسبة الرئيسية تقوم «أولاً» بحفظ سجلات الأموال المقبوضة والمصروفة من جميع الأمناء بالقصر السلطاني وهم بالتحديد «شهري أميني» و «ضرب خانه أميني» و «أربا أميني» و «مطبخ أميني» أي أمناء المدينة وسك النقود والعلف والمطبخ . وكذلك الحسابات المتعلقة بالمدفعية وبناظر مخزن المدفعية وأمين البارود وأمين الترسانة . كما تقوم «ثانياً» بحفظ سجلات المبالغ المستلمة من المقاطعات وتقوم «ثالثاً» بدفع رواتب جيوش الحدود . و «رابعاً» بحسابات الذخيرة الحربية . وكانت المبالغ التي تدفعها الخزينة وتنظم وصولات باستلامها تدعى «ميري تذكرة سي»، أي تذكرة الأموال الأميرية، وهذه هي، كما يذكر «دوهسن» الوظائف الأصلية للدائرة . ولكن في الأيام الأخيرة عهد اليها بواجبات أخرى وكان يعين لها موظفون خاصون في دوائر ملحقة . وأول هذه الدوائر الملحقة كانت تسمى «مالكان خلفه سي» (٢٢٧) . وتقوم بتسجيل عقود الألتزام التي تمنح مقابل عربون مبدئي إلى الملزمين مدى الحياة . وكانت الثانية تدعى

وهذا المبلغ، بطبيعة الحال أقل من المبلغ المجموع فعلاً . والفرق بين ما يجمعه فعلاً وما يدفعه للحكومة هو ربحه الشخصي .

(٢٢٧) المالكان تعني الأملاك المملوكة مدى الحياة وخلفه تعني مساعد ومالكان خليفة فمعناها مساعد الأملاك .

«ذمة» أي الديون لأنها تحفظ سجلات ديون الدولة . والثالثة وتسمى متخلفة (٢٢٨) بسبب انها تسجل الواردات المتحصلة للسلطان والتي لم تكن تدفع علنا، بل تدفع للخزينة الخاصة من الأملاك المصادرة أو الموروثة لعبيد الباب «قابي قولاري» . ولعل محاسبة الأناضول كانت تدار يوما ما بدفتر دار من الدرجة الثانية، وعلى كل حال فحين حلّ القرن الثامن عشر لم تعد تعنى بصورة خاصة بشؤون الأناضول، وانما كانت تقوم بحفظ حسابات عقود الألتزام، والأملاك السلطانية خواصي همايوني وبرواتب الجيوش المعسكرة في الأرخبيل .

أما بقية الدوائر فهي تتكون أولاً من ثمانية مكاتب أخرى لتسجيل الإيجارات ومن اثنتين تسميان القلعة الكبيرة والقلعة الصغيرة «بيوك قلعة وكجوك قلعة» ومن اثنتين اخريتين تسميان سيباهي قلمي وسلحدار قلمي . وتسمى ثلاث من دوائر الأيجار الثمانية بأسماء المدن هي بورصة وأولونية وكفه وتقوم بالألتزام لهذه المدن . ولكن وظائف الأقسام الأخرى كانت اكثر تعقيداً، فقد كان هناك في المقام الأول دائرة ابحار المقاطعات الرئيسية «باش مقاطعة» والتي تعنى بخمسة انواع من ايجارات الأقطاع . ولذلك فهناك التزامات كبيرة تسمى «نظارة» أي التفتيش، وهذه الأيجارات تشير إلى مناطق تقع إلى الجانب الأيمن من نهر الدانوب وهي التي تكّون الصنف الأول . أما الأخريات فكانت تعنى بجمع المبالغ المستحقة على زراعة الرز في الروملي واستخراج الملح وصيد الأسماك في بحر ايجه والبحر الأسود واخيراً من قطع الأشجار . ولربما كانت الدائرة المهمة الأخرى من بين هذه الدوائر هي التي يطلق عليها اسم «معدن مقاطعة سي» أي ادارة المعادن والتي تقوم أساساً على تسجيل عقود ايجارات مناجم الذهب والفضة، ولكنها اخذت بمضي الوقت تزاول، اعمالاً لا علاقة لها البتة بأمور التعدين . ولذلك فقد بدأت هذه الدائرة بمسك حسابات الجزية الواردة من «الهوسبودارية» أي حكام المقاطعات المسيحية ومن الغجر، (كصنف من أصناف الذميين)، ومن الجهة الثانية استلام الرسوم من زراعة التبوغ ونقلها، ومن رسوم المكوس المفروضة على البضائع الواردة إلى مدن الروملي ومن ضمنها العاصمة. أما الدائرة الثالثة وتسمى «استانبول مقاطعة سي» فان واجباتها أقل تنوعاً، فمع انها تقوم بايجارات الألتزام في المناطق المحيطة بالعاصمة، فانها تقوم بذلك أيضاً بالنسبة إلى بعض المدن غرب تراقيا وتسجيل الواردات من اسواق استانبول وادرنة ومن العوائد على الحرير والمصوغات الذهبية والفضية . أما الدائرتان الأخريتان الباقيتان فتسميان «خاصة لر مقاطعة سي» و «ساليان مقاطعة سي» أما الأولى فقد سميت كذلك بسبب أن الالتزامات التي تمنح لجمع الأعشار والضرائب الأقطاعية من الأصناف العليا، والثانية لأنها تقوم بدفع الرواتب السنوية «ساليان معناها بالفارسية

(٢٢٨) المتخلفة هي المنبقية .

سنة» إلى قباطنة الأسطول، والمعاشات السنوية إلى خانات القرم وبعض ضباطها . أما لماذا سمّيت هذه الدوائر بالمقاطعة أي الأيجار فأمر غير معروف، ربما لأن بعض الواردات الخاصة كانت توضع جانباً لملافاة النفقات على هذه الرواتب ولربما كان الملتزمون يستأجرون حق جمعها .

أما عن مكاتب القلعة، فدائرة القلعة الكبيرة كانت تقوم بحفظ رواتب الحاميات والمتطوعين المحليين المقيمين في القلاع على الحدود بصورة عامة وعلى نهر الدانوب بصورة خاصة، في حين تقوم دائرة القلعة الصغيرة بنفس العمل بالنسبة للجيوش الموجودة في البانيا والمورة . أما مكاتب السباهية والسلحدار فاوجدت لمجرد اصدار شهادة دفع إلى العاملين في هذين الفوجين «البولك» والتي كانت تطابق في دائرة تدقيق الفرسان قبل أن يتم دفعها، ولم يكن للبولك الأربعة مكاتب مماثلة لها في دائرة المالية . ولذلك فأن شهادات الدفع كانت تنظم تحت اشراف قوادها، ولكن يجب أن تقابل أيضاً وتوقّع من قبل دائرة تدقيق الخيالة .

هذه هي كل أقسام دائرة المالية، ما عد الديوان الذي يعتبر واحداً منها، وقبل أن نصف هذا الديوان لا بد من ملاحظة تتعلق بدائرة الموقوفات العينية فقد منحت هذه الدائرة ومنذ زمن بعيد نسبياً، وظيفة تسجيل الواردات، المتحصلة من نوعين من الضرائب المفروضة على أهل المدن وهي «عوارض بدلي ونزول بدلي» (٢٢٩) . وكان لها في الأزمنة الأخيرة، شأنها شأن الباش محاسبة، ثلاث دوائر تابعة لتسجيل الواردات العامة، واولى هذه الواردات عبارة عن عمولة ١٠٪ وتسمى «قلمية» وتدفع مقدماً على سجلات التمليك، والثانية عبارة عن جمع المبالغ من الخانات وتسمى «منزل بدلي» والثالثة عبارة عن ضريبة على الأغنام «عادتي اغنام» .

أما ما أسميناه بديوان المالية «أو قلم الأمور المالية، مالية قلمي» فقد كان عملها الأساسي اصدار المراسيم المتعلقة بالشؤون المالية، وكانت هذه المراسيم توقّع من الدفتر دار ثم توشح بالطغراء، ولكن هذا القلم كان يناط به أيضاً أصدار براءات إلى علماء الدين والمتقاعدين عن حصصهم أو عن استحقاقهم في اموال الأوقاف . وفي العصور المتأخرة صار لهذا القلم دائرة تابعة لـه تعرف بأسم «بيسكوبوس خلفه سي» (٢٣٠) . أي دائرة مساعد المطران، وكانت تعنى بكل ما يتعلق بمالية الكنائس والبيع المسيحية .

---

(٢٢٩) العوارض من العربية عارض أي الأمر الطارئ وهي ضريبة تفرض لتلافي نفقات الطوارئ والعوارض غير المتوقعة «وبدل» معناها ضريبة وبدلي نزولي أي بدل السكن .

(٢٣٠) بيسكوبوس (PISKOPS) وهي كلمة يونانية تقابل (BISHOP) وتعني مطران الكنيسة، والخلفة هو المساعد .

وهكذا فإننا نجد في أيام «دوهسن» خمساً وعشرين قلماً أو دائرة رئيسية وسبعة أقلام ثانوية ويدير كل قلم رئيسي مدير بأسم «خوجة» (٢٣١)، يعاونه موظف آخر يسمى «كيسه دار» وعدد من الخلفات مع عدد آخر من الكتبة، وهم على درجتين، وفي قانون نامة الفاتح، فأن الخواجات الرئيسيين وهم الذين يقومون بأعمال الدفتر اليومي «روزنامة» والمراجعة والأيجارات كانوا مرتبين على هذا الأساس من بعد رئيس الكتّاب مباشرة، وكاتب الأنكشارية وقبل التذكرة جي وكتّاب رئيس الكتّاب (٢٣٢) . وتتجاهل هذه القائمة خواجات المحاسبة ولكن مما لا شك فيه أن رئيس المحاسبين «باش محاسبه جي» هو أهم جميع السكرتاريين في الدائرة المالية أو صار كذلك في الأيام الأخيرة وأرتفعت رتبته، ويتبعه في المقام البيوك روزنامجي أي كبير المحاسبين اليوميين، وجميع هذه المناصب كانت تشغل على أساس سنوي، وكانت رئاسة المحاسبة تشغل من قبل شخصيات مهمة مثل الكهيات أو الدفتر دارية أو رؤساء الكتاب السابقين واكثر من هذا فأن شاغلها قد يترقى إلى رتبة الدفتر دارية الأولى .

وفي أيام «دوهسن» كانت دائرة المالية تستخدم اكثر من سبعمائة سكرتير وكاتب وكان اربعمائة وخمسون منهم يعملون في الدوائر الرئيسية الثلاثة أي رئاسة المحاسبة وكبير المحاسبين اليوميين ومحاسبة الأناضول . وكانت هذه الأقسام بطبيعة الحال، تعمل تحت اشراف الدفتر دار الأول «باش دفتر دار» . وبالأضافة إلى ذلك فقد كانت له دائرة مراسلات خاصة به تسمى «الأودة» يشغلها موظف يحمل نفس اللقب الذي يحمله سكرتير الصدر الأعظم وهو «مكتوبه جي» . وبالأضافة إلى اعماله الأعتيادية التي كانت تتضمن اعداد التقارير للحكومة، فأن موظفي الأودة في العهود الأخيرة كانوا يهيئون عقود ايجار الألتزامات التي اشرنا اليها من قبل . وكان الدفتر دار مسؤولاً أيضاً عن خزينة الدولة «الخزينة العامرة» وبالتالي فقد كان له عدد كبير من الموظفين لهذه الغاية غير الموظفين في دوائر المالية الأخرى يساعدونه في اعماله، وهكذا فأن استلام العملة وتوزيعها يقوم بها رئيس الوزانين «وزان دار باشي» ويساعده اربعة عشر مساعدا . ويشرف على اعمالهم ناظر هو «سورجي نازري»

---

(٢٣١) الخوجة من الخواجة فارسية وتعني الرجل البارز وكانت تعني بصفة خاصة المعلمين، وكانت أيام السلاجقة تطلق على موظفي الديوان فكان يشار حتى إلى الوزير بالخواجة الكبير أو خواجة بوزورك أما العثمانيون فأطلقوا اللفظ على علماء الدين الذين يقومون بالتدريس وعلى الموظفين الأداريين فصارت كلمة الخوجة عند المدنيين تقابل كلمة آغا عند العسكريين .

(٢٣٢) ويبين كشف الرواتب أيام السلطان مراد الثالث والتي أوردها السيد مصطفى ج١ ص ١٣٨ وجود ١٦ كاتباً في الخزينة العامرة و ١٣٠ ساغردان خزينة عامرة «أي تلميذ أو متدرب» ويعود السبب في هذا العدد القليل أن أكثر الكتّاب يؤخذون من الأقطاعيات فهم لا يمنحون راتباً فلذلك لا يظهر اسمهم في كشف الرواتب .

وكاتبه (٢٣٣)، وكان قد عهد بأسترداد ديون الدولة إلى موظف يدعى «باش باقي قلو»، الذي كان يتبعه ستون موظفاً، وكان يعمل حسب أوامر قاض خاص يدعى «ميري كاتبي» أي كاتب الأموال الأميرية أو العامة، والذي كان يرأس المحكمة التابعة لدائرة المالية.(٢٣٤)

أما أموال الجزية المستحقة على الفلاحين غير المسلمين، فكانت تجمع من قبل موظف خاص من الصنف نفسه يدعى «جزية باش باقي قلو» . واخيراً فهناك موظفان اثنان هما «كاغدي اندرون اميني» و «كاغد بيرون اميني» ومعناهما أمين القرطاسية الخارجي وأمين القرطاسية الداخلي، ويبدو أنهما كانا تحت سلطة الدفتر دار أيضاً . وكان أمين القرطاسية الأول الذي يوزع القرطاسية على دوائر الحكومة أما الثاني فكان يجمع الضرائب المفروضة أو المستحقة على أصحاب الأقطاعيات العسكرية عند أول تعيينهم .

(٦) حكومات الأقاليم

لما أخذت بلاد السلاطين العثمانيين بالأتساع المّطرد نتيجة الفتوح المستمرة اضطروا، بطبيعة الحال، إلى تقسيمها إلى مناطق ادارية متعددة عينوا فيها ممثلين عنهم ومنحوهم بعض الأمتيازات التي تشير إلى نيابتهم عن السلطان، كما صار كل منهم يتمتع داخل منطقته ببعض السلطات المشابهة للسلطات التي يتمتع بها الصدر الأعظم في عموم الأمبراطورية، وكان «السلاطين السلاجقة العظام» قد اعتادوا على اصطناع العديد من المراسم وشارات الشرف للتدليل على مقام كل منهم، وكانت البيارق والطبول من بين تلك الشارات . كما اعتادوا أن يميزوا حكام الأقاليم الذين يدينون لهم بالولاء عن غيرهم بالسماح لهم بأستعمال البيارق والطبول أيضاً . وقد انتقلت هذه العادات إلى سلاطين قونية ولآل عثمان من بعدهم .

فأما سلاطين قونية فلم يكونوا في الواقع، في أول أمرهم، إلاّ جزءاً من الأمبراطورية السلجوقية الكبرى وبذلك فقد عمد امراؤها إلى اتخاذ البيرق والطبل

---

(٢٣٣) سورجي في التركية معناها اصلاً لوحة تعرض عليها البضائع للبيع وربما لأن النقد كان يوضع باكوام متصاعدة في الخزينة فقد صار اللفظ يطلق على دائرة المدفوعات العامة ثم صار يعني الصك الذي يدفع في امثال هذه الدوائر ثم صار يعني المعرض ويرى «هامر» أن الوزان دار باشي ومساعد السورجي نازري والذي سمي «سورجي خلفة سي» كانا موظفين في «البيوك روزنامة» وأن الأخير منهما يتسلم المبالغ الصغيرة في حين يتسلم الأول المبالغ الكبيرة التي تستوجب الوزن

(٢٣٤) إن معنى الاصطلاح «باقي قلو» غير واضح، لأن باقي عربية تعني المتبقي فيمكن أن يقال أن معناها استرجاع الديون المتبقية .

للتدليل على تبعيتهم للسلطان السلجوقي الكبير . وكذلك فقد قيل وروي ذلك حتى عن المؤرخين العثمانيين الأوائل، أن رقعة الأرض التي خضعت لحكم عثمان الأول لم تكن، في واقع الأمر، إلاّ مقاطعة من مقاطعات سلطان قونية، ولذلك فقد منحه السلطان حق استعمال هذه الامتيازات بوصفه حاكما على تلك المقاطعة . ومهما يكن الأمر، فمن الثابت أن خلفاء عثمان قد منحوا ممثليهم المنتدبين عنهم لحكم المناطق التي انقسمت لها امبراطوريتهم حق استعمال هذه المراسم للتدليل على سلطتهم . وعلى هذا فقد كان، وحتى أيام الفترة التي نؤرخ لها، لكل ضابط من هؤلاء الضباط الذين يمثلون السلطان في الأقاليم، وفي الأقليم الذي يتولى ادارته، فرقة موسيقية تتألف من اعداد من ضاربي الطبول والأصناج ونافخي الأبواق والمزامير تعزف الحانها في مقر الحكومة مرتين في اليوم . المرة الأولى عند صلاة العصر والثانية عند صلاة المغرب . وقد حلّ استعمال هذا الجوق الموسيقي الذي يختلف حجمه باختلاف الضباط ممثلي السلطان في الاقاليم، محل الطبل التقليدي [٢٢٥]، ومع هذا فان ما كان حقا يميز حكّام الأقاليم هؤلاء عن بقية خدم السلطان هو استعمال البيرق، وقد كانت هذه البيارق تعرف باسمها التركي وهو سنجق أو الاسم العربي «اللواء»، ولذلك فقد كان الضباط الذين يعينون حكاماً للأقاليم يعرفون باسم سنجق بيكي أو حاكم السنجق، ومير لواء، أي أمير اللواء أو البيرق [٢٢٦]، وكان لهذه البيارق، بطبيعة الحال، دلالة عسكرية وأخرى ملكية، فلأن الملوك الأتراك كانوا، وربما مثل الملوك المسلمين من قبلهم، يقودون بانفسهم جيوشهم في ميادين القتال، فان الدلالة الملكية للعلم قد سبقت دلالته العسكرية . وكما سنرى فيما بعد، فقد كانت جيوش الأقاليم، ولا سيما الجيوش الاقطاعية منها، تستدعي للأجتماع تحت راية البيك أو الأمير، للسير بها نحو القتال . وحول هذه الراية، وفي سبيل الدفاع عنها، كانت الجيوش تقاتل في الحروب . ولكن ولأن البيكات أو الأمراء يمارسون ايضاً، أيام السلم، وبوصفهم حكاماً للأقاليم وظائف مدنية، فقد صار لرايتهم دلالة مدنية أيضا . وهكذا اجتمعت في راية حاكم السنجق «أو السنجق بيكي» الدلالتان العسكرية والمدنية، اللتان تعطيانه صفة تمثيل السلطان والنيابة عنه .

---

(٢٢٥) كانت الآلات الموسيقية تسمى بوري وطبل وزرنة ونقارة وزل ، وكان الباشا ذو الثلاث طاغات يستخدم تسعة عازفين لكل الة وتسمى الفرقة «دوقوزفاط» أي تسعة اضعاف ، أما الباشا ذو الطاغتين فيستخدم ستة عازفين لكل الة ويستخدم الباشا ذو الطاغة الواحدة ثلاثة عازفين لكل آلة موسيقية فقط

(٢٢٦) مير لواء أو أمير لواء مأخوذة من العربية امر اللواء ومعنى اللواء في العربية العلم أو البيرق . وحتى حكّام السناجق «سنجق بيكي» فقد اشتهر في القوانين باسم أمير وأمراء بالمفرد والجمع

وعلى هذا ولأن الواحد من هؤلاء النواب كان يدعى - كما قلنا - سنجق بيكي أو أمير اللواء، فقد أتسع معنى هذا اللقب وصارت كلمة سنجق أو لواء تطلق أيضاً على المقاطعة التي يتولى كل منهم ادارتها . وحتى أيام فتح القسطنطينية كان السنجق أو اللواء هو الوحدة الادارية الرئيسية في املاك السلطان، وكانت هذه الأملاك تنقسم إلى مجموعتين : الأولى : المجموعة الأوربية وتشمل سناجق الروملي، والثانية : المجموعة الآسيوية وتشمل سناجق الاناضول . وكان امراء كل مجموعة من هاتين المجموعتين يتبعون بدورهم رئيساً أعلى هو البيكلر بيكي أو «بيك البيكات» في التركية أو الميرميران في العربية المحرّفة أو أمير الأمراء في العربية الفصحى (٢٣٧) .

وقد أنشأت أول «إمارة أمراء» في الروملي أيام مراد الأول (١٣٦٠ - ١٣٨٩) وتولاها أحد أمراء البيت المالك ، وقد كان سلاطين آل عثمان مثل كل الملوك الأتراك قبلهم ميالين إلى منح حكم أقاليم امبراطوريتهم إلى ابنائهم أو اخوانهم ، كما اعتادوا أن يمنحوا أولياء عهودهم لقب بيكلر بيكي (٢٣٨) . ولأن خلف مراد والذي عرف بعد ذلك بأسم با يزيد الصاعقة كان ما يزال طفلاً في ذلك الوقت ، ولذلك فقد منحت الحاكمية العامة إلى معلمه ، وصار يعرف بالأسم لالا شاهين مع لقب الحاكمية (٢٣٩) . والذي اقتصر منحه بعد ذلك على امثال هؤلاء الحكام ولم يمنح لامراء البيت المالك ، مع انهم ظلّوا يعينون حكاما على الأقاليم حتى القرن السادس عشر ، حيث ألغي هذا النظام دفعاً لأحتمال قيام هؤلاء الأمراء بالتمرد والعصيان في أقاليمهم النائية .

ولأن مشاركة هؤلاء الأمراء في حكم الأقاليم كان - إلى حد ما - استثناءاً قصير الأمد ، فإننا سنغفل ذكره عند الكلام على نظام إدارة الأقاليم ، ما عدا الأشارة هنا إلى أن مقرات هؤلاء الحكام والأمراء كانت تشابه مقرات البيك ، أي الحكام العامين الآخرين ، ما عدا وجود معلم الأمير «اللاله» الذي يعمل كمستشار عام للأمير أو ما يشبه الصدر الأعظم في العاصمة . كما كان هناك موظف آخر يعرف بالنيشانجي ، ومن ثم ومما لا شك فيه فان سرايات الأمراء الحكام اكثر فخامة وأبهة من سرايات حكّام الأقاليم من غير الامراء .

وهنا يجب علينا أن نعود إلى البيارق كشارة شرف تدل على السلطة الملكية ،

---

(٢٣٧) سنطلق على البيك لر بيكي أسم الحاكم العام وعلى سنجق بيكي حاكم السنجق . (المترجم)

(٢٣٨) منح هذا اللقب في شكله العربي - أمير الأمراء، ولأول مرة في أوائل القرن العاشر في البلاط العباسي لقائد الجيش الذي سرعان ما سيطر على شؤون الخلفاء كلهم وقد احتفظ به السلاجقة ومنهم انتقل إلى العثمانيين .

(٢٣٩) اللالا . المعلم أو المربي وأن لم تكن شاهين اسماً له فلعلها تنظر إلى لفظة شاه الفارسية ولالات الأمراء العثمانيين يقابلون الاتابكة السلجوقيين ومفردهم اتابك ، ومعنى آتا «الأب» وبيك كما مرّ بنا الأمير فمعناها الأمير أو البيك الأب .

ومع أن كلمة البيرق أو اللواء استعملت في وصف حكام الأقاليم لتعني صاحب العلم ، ومع أن المقصود من هذه الكلمة . كما يبدو ، هو معناها اللغوي أي العلم أو الراية ، ومع أن هؤلاء الحكام استعملوا الأعلام العادية أول الأمر ، إلاّ أن علم الأمير أو البيك ، بدأ يكتسب تدريجياً شيئا من الأبهة والتمييز ، وصار يعرف بـ «الطاغ» ومعناها ذيل الحصان الذي كان يتدلى من سارية خشبية تتوجها كرة ذهبية . وكان هذا شعاراً تركيا قديما لعله من أصل وثني مغولي، والواقع أن الشعر المستعمل في الشعار لم يكن شعر ذيل الحصان، وإنما شعر ذيل نوع من الثيران المغولية النادرة ذات الشعر الكثيف (٢٤٠) .

وكان عدد الطاغات التي يحملها الحاكم تختلف بالنسبة إلى مركز صاحبها، فأمير السنجق يحمل طاغة واحدة، ويحمل الحاكم العام أو البيكلر بيكي طاغتين أثنتين، ويحمل الوزراء ثلاث طاغات، أما رئيس الوزراء أو الصدر الأعظم فيحمل خمس طاغات، في حين يحمل السلطان نفسه حين يستعرض جيشه في الحروب تسع طاغات.

وعلى هذا فلأن الطاغة شارة معينة تعني السلطان أو نائبه، فمن المهم أن نعرف أن الوزير والبيكلر بيكي هما الشخصان الوحيدان المؤهلان لحمل لقب باشا، ويقال أن هذه الكلمة هي اختصار لكلمة «بادي شاه» الفارسية وتعني الملك أو السلطان (٢٤١)، وإذا كان هذا الإشتقاق صحيحا فيجب أن نلاحظ أن السلاطين العثمانيين قد اتخذوا لأنفسهم اللفظ الفارسي الأصلي كاملاً أي بادي شاه، ثم اختصروه إلى باشا ومنحوه إلى ممثليهم في الأقاليم .

وقد استمر تقسيم حكام الأقاليم إلى ثلاثة اصناف حتى فترة موضوع بحثنا هذا، علماً أن رتبة الوزير لم تكن من نفس طبيعة أمير السنجق أو أمير اللواء طالما انها لم تكن بحد ذاتها، تعني أن شاغلها يدير اقليما معيناً في الأمبراطورية . فالوزارة بالنسبة إلى حكام الأقاليم لم تكن إلاّ مجرد لقب فخري . في حين كان حاملا

---

(٢٤٠) وهو المعروف بأسم ياك (YAK) .

(٢٤١) وهناك رأي آخر يذهب إلى أن كلمة باشا مشتقة من كلمة باش أغا التي تعني تجاوزاً - الآخ الأكبر . وقد أطلق هذا اللقب أول مرة في القرن الثالث عشر على الدراويش ذوي الصفة العسكرية «أنظر الفصل الثالث عشر فيما بعد» ثم على رؤساء القبائل التركية في آسيا الوسطى ذوي الصفة الدينية والعسكرية معا ، وكان اطلاقه على الموظفين والقادة في عهود السلاطين الأوائل دلالة أخرى على السمة الدينية في الحركة العثمانية . ويذهب عبدالرحمن شريف إلى أن هذا اللقب منح لأول مرة إلى البارفنجي جندرلي قره خليل باشا ثم إلى كل من البيك لربيكي لالا شاهين وتيمور باشا وكان ذلك كما يزعم نتيجة عادة تركية بمناداة الأكبر بلقب باشا ولعل هذا ما قاد إلى استعماله تلقائياً إلى سلفي هؤلاء الحكام وهما علاء الدين وسليمان وهما على الترتيب الأخ الأكبر والأبن الأكبر للسلطان اورخان (١٣١٦-١٣٦٠م) .

الوظيفتين الأخريتين يشغلان وظائف معينة ذات مسؤولية معينة . وقد يمنح السنجق بيكي والبيكلر بيكي رتبة الوزير، ويتمتعان آنذاك بلقب الباشا ذي الثلاث طاغات تلقائياً، ويصرف النظر عن الوظيفة التي يشغلانها .

وقد أدى اتساع رقعة الأمبراطورية السريع، بسبب الفتوح في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إلى ظهور مشاكل جديدة كان على السلطان مواجهتها وحلها. فقد كانت القاعدة العامة أن تقسم البلاد المفتوحة حديثاً إلى سناجق إلاّ إذا كان لها وضع خاص، كما هو الحال مع الأمارات الرومانية . وقد أدى فتح مصر إلى امتداد حكم السلطان إلى اجزاء كبيرة في شمال القارة الأفريقية، ولذلك ولكثرة املاك السلطان الجديدة واتساع رقعتها وتباعد اطرافها، فلم يعد في الأمكان الأبقاء على الطريقة المتبعة حتى ذلك الوقت بتقسيم هذه الأملاك إلى مجموعتين أوربية واسيوية فقط بالنسبة إلى موقعها من اوربا أو آسيا، والأكتفاء بحاكم عام واحد فقط لأدارتها «بيكلر بيكي» ولذلك فقد لجأ السلطان إلى انشاء حاكميات جديدة تضم الواحدة منها عدة سناجق، وقد أطلق على هذه الأقسام الجديدة «الأيالة» (٢٤٢) .

ولأن حكّام هذه الأيالات في الزمن الأخير قد أصبحوا، بالضرورة، برتبة وزير بثلاث طاغات والى جانبهم حكام السناجق بطاغة واحدة ولذلك فقد أوشك الباشوات ذوو الطاغتين على الزوال لو لم يستجد تطور جديد، اعادهم إلى الوجود .

فمع أن الحاكمية العامة، بيكلر بيكي، كانت في الأصل وظيفة معينة إلاّ أنها اصبحت، شأنها شأن الوزارة، مجرد رتبة تمنح إلى حكام السناجق (٢٤٣) . وهكذا ومنذ أيام الفاتح، ورغم وجود ايالتين اثنتين فقط في الأمبراطورية يرأسهما إثنان من البيكلر بيكي بطبيعة الحال، فاننا نجد عدداً كبيراً من الأفراد غيرهم يحملون رتبة البيكلر بيكي مما اضطر القانون نامة إلى النص على القواعد المتبعة بقدمهم دون الأشارة إلى مقاطعة معينة يحكمونها . وهذه النصوص تعني بوضوح أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا هم الحكام الفعليين لولايتي الروميللي والأناضول، وإنما هم أناس آخرون منحوا هذه الرتبة من باب التشريف . وبل واكثر من هذا فأن بيكلر بيكي الروملي نفسها، وهي أعلى وظيفة حكومية بدأت تمنح - شأنها شأن رتبة الوزارة - كرتبة

---

(٢٤٢) الأيالة وتعني الإدارة أو الحكومة . ويذكر دوهسون أن تقسيم الأمبراطورية إلى ايالات قد تم أيام مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٠م) ولكن المؤرخين الحديثين لم يشيروا إلى ذلك . (والايالة من الفعل العربي آل ومعناه الوصول إلى الغاية بالرعاية والسياسة والاصلاح . وآل ماله اصلحه وساسه والاستبال الاصلاح والسياسة . لسان العرب - المترجم)

(٢٤٣) وكانت النتيجة أنه لم يبق حكّام ذوو طاغة واحده ، وتفيد د.م.أ. تحت مادة باشا إلى وجود تمييز فى العهود الأخيرة بين البيكلر بكي والميرميران ، وأن لقب الميرميران هو الذي كان يمنح إلى حكام السناجق

شرف إلى أناس لا علاقة لهم البتة بتلك الأيالة (٢٤٤)، وعلى هذا فقد صار من الممكن أن يكون الحاكم العام لأمارة الروملي برتبة وزير، ويكون إلى جانبة ضابط آخر أو أكثر يحملون رتبة «بيكلر بيكي الروملي» .

وبالنسبة إلى تسلسل القدم بين الضباط والموظفين، فقد وضع قانون الفاتح رتبة البيكلر بيكي في أعلى الدرجات ولا تتقدمها إلاّ رتبة الوزير فقط . وكان حاملو الرتبة يمنحون اثناء وجودهم في العاصمة مقعداً في الديوان ويعاملون على قدم المساواة مع النيشانجية والدفتر دارية . أما حكام السناجق فكان عليهم عند الحضور إلى الديوان أن يظلوا واقفين في الممر خارجه . وكان ترتيبهم في القدم على قدر ما كان يمنح لهم من ايراد فاذا قلّ ايراد احدهم عن حد معين من المال سبقه في القدم احد اصناف القضاة من رجال الدين (٢٤٥) أما ما عدا ذلك فأن قدمهم يأتي بعد البيكلر بيكي، وجميعهم، أي البيكلر بيكي والسنجق بيكي، يتقدمون بوصفهم «نواب» السلطان في الأقاليم على كل من عداهم من ضباط القصر وقادة الجيش وموظفي الإدارة إلاّ من رقي من هؤلاء إلى رتبة الوزارة .

ومع أن أكثر الأيالات الجديدة التي انشأت خلال القرن السادس عشر كانت تتألف من الأراضي المفتوحة حديثاً وانها، إذا ما أسست، فحدودها تظل غير قابلة للتغيير فأن بعض الأيالات ظهرت للوجود نتيجة اعادة توزيع الأيالات القديمة (٢٤٦)، وظلت عملية اعادة التوزيع تتكرر بين الحين والأخر في القرون التالية (٢٤٧)، كما كان يحدث أن يفصل سنجق ما من أيالته ليضاف إلى ايالة أخرى (٢٤٨)، ولذلك فلم يكن عدد الأيالات متطابقاً على الدوام مع مساحة الأمبراطورية، ولهذا فمع أن الأمبراطورية كانت بين عامي ١٥٩٠ - ١٦١٢م (٢٤٩) في أوسع حالاتها، فأن عدد ايالاتها وقت ذاك

---

(٢٤٤) ويستدل على ذلك من قانون نامه ، عبدالرحمن توقيعي التي نصت في باب قواعد التهنئة بالأعياد على أنه «اذا كان الدفتر دار يحمل رتبة الوزير أو بيكلربكي الروملي فإن ذلك يدل على انه يحمل هذه الرتبة من باب التشريف» .

(٢٤٥) هو قاضي التخت - أي قاضي العاصمة .

(٢٤٦) فمن ذلك مثلاً انه وجدت في القرن السادس عشر أن البوسنة وسنجق غاليبولي كانا يتبعان الروملي ثم فصلا عنها ليكوّنا أياله مستقلة .

(٢٤٧) وعلى هذا فقد فصلت سناجق أخرى من الروملي في القرن السابع عشر لتكّون بعض أو كل ايالات سيليستريا «أو أوجاكوف» والمورة .

(٢٤٨) فمن ذلك مثلاً أن سناجق ايج وايلي وسيز والايا وطرسوس التي كانت تتبع أيالة قبرص قد فصلت عنها لتؤلف أيالة أدنة «التي كانت نفسها سنجقاً من سناجق حلب» ، وكذلك فإن قبرص نفسها ضمت إلى أيالة الارخبيل «أي جزر البحر الأبيض» جزائري بحري سفيد .

(٢٤٩) بسبب ضم بعض الاقاليم إلى الأمبراطورية بين هذين التاريخين ومنها الأقاليم التي اخذتها من فارس في الحرب التي سبقت التاريخ الأول ثم استرجاع الفرس لها بعد حين من التاريخ

قد بلغ الـ ٣٥ أو ٣٦ أيالة (٢٥٠)، وهو أقل مما صار عليها عددها في الربع الثالث من القرن السابع عشر الذي ارتفع إلى الـ ٣٩ أيالة (٢٥١).

ويمكن القول بحق أن خسارة بعض الأراضي المحتلة، عند نهاية الفترة الأولى كانت تعوض جزئياً في الفترة الأخرى (٢٥٢)، ذلك لأن السلطان لم يحكم فعلاً جميع الرقعة بما فيها أوربا مرة واحدة، ولذلك فأن زيادة عدد الأيالات بين التاريخين المذكورين، يرد جزئياً إلى أن اكثر الأراضي المفقودة لم تكن محكومة حكماً مركزياً(٢٥٣)، في حين كانت الأراضي المكتسبة جميعها عكس ذلك، ولكن السبب الرئيسي في الزيادة هو أعادة التقسيم وما كان يؤدى اليه احياناً من قيام ايالات

الثاني وهي مقاطعات داغستان وسروان وقره داغ ، وارفان وقسم من اذربيجان ولورستان . والتواريخ المذكورة هي تواريخ المعاهدات التي اخذت واسترجعت بها هذه الأقاليم . ولكن بعض الأقسام من هذه المقاطعات احتلت قبل التاريخ الأول . أما داغستان وسرفان فقد احتلتا عام ١٥٧٨ وتبريز عام ١٥٨٥م وعلى الأكثر فانهما استرجعتا قبل التاريخ الثاني . ويجب أن نلاحظ أن جورجيا لا تعد ضمن المقاطعات التي احتلت واسترجعت خلال هذين التاريخين .

فقد اشار اليها أوليا جلبي على أنهما أيالة ولكن العثمانيين لم يحتفظوا إلاّ بجزء يسير من الأراضي المجاورة للبحر الأسود . وقد عادت سيطرتهم عليها عام ١٧٢٣م كما أن المعاهدة التركية الروسية لعام ١٧٢٤م اعترفت بالسيادة العثمانية على جميع جورجيا ولكن هذه السيادة لم تعد ذات مفعول لقيام نادر شاه بضم تفليس إلى املاكه عام ١٧٢٤م .

(٢٥٠) يذكر المؤلف «زنكستين» ج٣ ص ٣٣ على انها تبلغ الـ ٤٠ عدداً وتتضمن الأيالات الأفريقية الثلاثة ومكة ، ولم تكن أي منها تحكم بصورة عادية ، كما تتضمن كذلك صيدا في لبنان التي يبدو أنها لم تكن قد فصلت بعد عن دمشق ، وبالنسبة لهذا الكشف فتكّون صنعاء وزبيد واليمن ثلاث ايالات وربما لهذا السبب فإن العدد يجب أن ينقص منه اثنان .

(٢٥١) وهي : (١) البوسنة (٢) تمسوار (٣) بودن «بودابست» (٤) واراد (وراسدين) (٥) اغرى (ارلو) (٦) كانيزا (٧) أوجوار (٨) يانوضا (٩) قامنيست (١٠) سيلستر أو (أوزو) (١١) كفة بالقرم (١٢) جورستان (جورجيا) (١٣) الروملي (١٤) المورة (١٥) الجزائر الأرخبيل وبعض المدن الساحلية (١٦) اناضوليا (١٧) سيواس (١٨) أرضروم (١٩) طربزون (٢٠) جيل وير (٢١) كرمان (٢٢) ديار بكر (٢٣) وان (٢٤) مرعش أوزون قادرية (٢٥) الموصل (٢٦) شهرزور (٢٧) أدنة (٢٨) حلب (٢٩) قندية أوكريت (٣٠) قبرص (٣١) الشام (٣٢) طرابلس (٣٣) الرقة (٣٤) بغداد (٣٥) البصرة (٣٦) مصر (٣٧) الحبش (وهو قسم من أرتيريا الحالية) (٣٨) اليمن (٣٩) الأحساء . وقد وصل بعض المؤرخين بعدد الأيالات إلى اربع وأربعين دون أن يبينوا كيف وصلوا إلى هذا الرقم وربما كان ذلك بأضافة بعض المدن والأقاليم التي لم تكن في الحقيقة ايالات بالمعنى الصحيح .

(٢٥٢) إن فقدان الأقاليم الستة المشار اليها إلى ايران عادله فتح كريت وبوداليا وبعض اقسام من هنغاريا ايام محمد الرابع كانت ما تزال حتى ذلك الحين خارج الحكم العثماني .

(٢٥٣) لم يكن بين الستة اقاليم المفقودة أيام احمد الأول ما يعتبر أيالة بالمعنى الصحيح إلاّ داغستان وشروان .

جديدة في القرن السادس عشر، ومن زيادة ملحوظة بصورة أوسع بعدد السناجق التي تتاثر بدورها بتقسيم ايالات إلى وحدات ادارية أصغر .

وقد أدى فقدان هنغاريا وبودوليا، في نهاية القرن السابع عشر إلى نقصان عدد الأيالات مرة أخرى، ويبدو أنها وقفت في الفترة التي ندرسها عند حدود ٣٢ أيالة (٢٥٤) .

وزيادة على ذلك فأن الحكم العثماني غدا في القرن السابع عشر وفي اكثر الولايات حكماً أسمياً فقط «كما هو في الحبشة واليمن والأحساء مثلاً» . وكما سنرى فقد تقلصت اكثر مساحة الأرض الخاضعة للحكم الفعلي . وكذلك قلّ في الكلام استعمال القاب سنجق بيكي وبيكلر بيكي لحكام الأقاليم، وربما كان ذلك بسبب الأختلاف الذي اكتسبته هذه الألقاب مؤخراً فأصبح يطلق على الحكام العامين للأقاليم اللفظ العربي «الوالي» في حين اصبح يطلق على حكام السناجق لفظ «المتصرفون» واحدها المتصرف (٢٥٥) . وأكثر من هذا فأن كثيراً من السناجق اصبحت تدار بنواب عن حكامها ذوي رتبة أقل من رتبة الباشوية، ولكننا سوف نعود إلى الكلام عن هؤلاء النواب عند الكلام عن تدهور المؤسسات الحاكمة .

كان حكام الأقاليم في العصور الأولى، ورغم واجباتهم المدنية، ضباطاً اقطاعيين في الحقيقة وواقع الأمر . ولم يكن عليهم أن يجمعوا السباهية تحت راياتهم عند اعلان الحرب وأن يقودوهم في الحروب فحسب، بل كان الحكام مثل الأقطاعيين يعيشون على واردات الأقطاع . وكان عليهم أن يجهزوا المسلحين والخيام والى آخره بنسبة ما يدره عليهم اقطاعهم من ايراد . وهذه الأقطاعيات موضوع البحث جميعها من نوع «الخاص» والتي يجب أن لا يقل ايرادها – ولو انها في الواقع خلاف ذلك – عند حكام السناجق عن مائتي ألف أوقجة، وان لا تقل غلتها بالنسبة إلى حكام الأقاليم عن المليون . وكل ما زادت مدة خدمتهم زاد ايرادهم، إذ تضم إلى خاصتهم وبالتدريج تيمارات أخرى منفصلة، وهذه الأضافات تعرف كما هو الحال مع السباهية بأسم «الترقي» لذا فأن الخاص الممنوح إلى حاكم السنجق عند أول تعيينه يشابه إلى حد ما «قليج أو سيف السباهي» (٢٥٦) ولهذا فاذا كان سلفه أي حاكم السنجق السابق، يتمتع بأيراد يزيد عما قدر دفعه للحاكم الجديد، فأن الباب العالي يأخذ الفرق بين المبلغين عن

---

(٢٥٤) هي الأيالات المذكورة اعلاه ناقصاً ارقام (من ٣-٦) التي تتوزل عنها بمعاهدة (كارلوفتش) عام ١٦٩٩م وينقص منها كذلك قبرص ويضاف اليها صيدا التي فصلت عن الشام وصارت تضم السناجق صيدا نفسها وصفد (الآن في فلسطين) .

(٢٥٥) المتصرف هو من يملك حق التصرف وكان يطلق أولاً على أصحاب اللزمة وقد بدأ بأستعماله ليعني حكام السناجق في القرن السابع عشر فقط .

(٢٥٦) أنظر الهامش ٢٨ في اعلاه .

طريق انقاص مساحات من اراضي الخاصة ليؤمن التخفيض اللازم ويحوّل الأراضي المستقطعة إلى تيمارات عادية، وتمنح لأشخاص آخرين (٢٥٧)، وعندما يراد اعادتها إلى حاكم السنجق يعوّض هؤلاء الأشخاص بأراض غيرها . وكذلك فاذا وجد بالمصادفة أو حسن الإدارة أن خاصة أحد الحكام العامين - البيكلر بيكي - تدّر عليه من المال اكثر مما يجب له، فأن أرضه يستبدل بها أرض أخرى أقل عائداً ويضاف الفرق إلى الأملاك العامة .

ويبدو أن حكّام الأقاليم كانوا يختارون أصلاً من الطبقة الأقطاعية نفسها، كما ظلّ تابعوهم - وحتى وقت متأخر - يختارون من نفس الطبقة . ويبدو أن الواحد منهم كان يمكن أن يعين حتى في المقاطعة التي يملك بها اقطاعاً وراثياً، بل ويكاد أن يكون التعيين وراثياً في بعض الحالات .

وبعد تأسيس نظام الدوشرمة، والذي كان ظهوره نفسه يعود إلى الفجوة المتزايد حجمها بين افكار واهداف السلطان من جهة وبين رعيته المسلمين من الجهة الثانية، ولكي يضمن السلطان لنفسه الرقابة على شؤون الأقاليم، ولغيرته من المكانة العليا التي اكتسبتها بعض العائلات التي تشغل مراكز عليا (٢٥٨) فانه قرر أن يعين بعض عبيد الباب «قابي قلاري» ممثلين عنه في السناجق، وقد ظلّ المعينون في هذه المناصب، وحتى الربع الأخير من القرن السادس عشر يستمرون في وظائفهم مدداً طويلة (٢٥٩)، فاما أن يرقّوا بعدها إلى رتبة أعلى أو يحالوا إلى المعاش أو يفارقوا الحياة، ولم تترك هذه العادة إلاّ أيام السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥م) حيث صارت إدارة الأقاليم ولأسباب ستظهر لنا فيما بعد، عرضة لتغييرات سريعة متلاحقة، ونقصت فترة الحكم فيها إلى ثلاث سنوات فقط، ثم وجد أن هذه المدة طويلة، فصار التعيين يتم لمدة عام واحد وقد يتكرر بالتجديد . وفي الأيام الأولى للحكم العثماني يبدو أن أمراء السناجق كانوا يسيطرون على النظام الأقطاعي كله، ولكن ما أن أوجدت أول حاكمية عامة حتى أنتقلت هذه السيطرة إلى الحكام العامين أي البيكلر بيكي الذين صار لهم من ذلك الحين وحتى عام ١٥٣٠م حق منح الزعامات والتيمارات وحق سحبها إن قصر اصحابها بواجباتهم . أما حكّام الأقاليم، فيبدو أنهم لم يحتفظوا، فيما عدا قياداتهم للجيوش في الحروب ووظائفهم المدنية، إلاّ بسلطة الأشراف فقط . فاذا ما اعلنت حرب ما مثلاً، وأدعى أحد السباهية المرض وأراد ارسال غيره بدلاً عنه فأن قبول ذلك أو رفضه يعود إلى حاكم السنجق، ومن الناحية الثانية إذا قصّر أحد

(٢٥٧) هم في العادة اما من الانكشارية أو من جيش الخيالة النظامي الذين كانوا يستحقون مثل هذه اللزمات الصغيرة .

(٢٥٨) بالنسبة إلى غيرة السلطان من عائلة جندادلي أنظر ما سبق ص ١٤٨ .

(٢٥٩) كانت مدة التعيين تتراوح بين العشرين والثلاثين عاماً .

السباهية عن تجهيز العدد الكافي من المسلحين فإن حق عقابه يعود إلى الحاكم العام.

وحين أنتقلت حاكمية السناجق إلى عبيد الباب، قلّ نفوذ هؤلاء الحكّام ومقامهم عمّا كان عليه أيام اسلافهم الاقطاعيين، وهو ما كان يراد به من تعيينهم . واكثر من هذا وربما بسبب عدم ترحيب الأقطاعيين بتنصيب عبيد الباب عليهم، فقد انتقلت وبالتدريج بعض سلطات حكام الأقاليم السابقين إلى ضباط سبق أن أشرنا اليهم وهم الالاي بيكي، ولم يكن هؤلاء من عبيد الباب وانما كانوا من اصحاب الزعامات وعلى ذلك فهم من الطبقة الاقطاعية، ولا ندري على وجه الضبط، أول ظهور هؤلاء، ولكننا نستطيع أن نتبين وجودهم أيام محمد الفاتح . ويبدو أن تعيين الآي بيكي لكل سنجق قد تقرر لغرض تخفيف الأعباء عن حكامها الذين صاروا جميعهم الآن من عبيد الباب. واذ أحتل الآلاي بيكي هذه المكانة فقد استعادوا لأنفسهم بعض ما كان يشير إلى نيابتهم عن السلطان . ونعني به استعمال البيارق والطبول دون ما طاغات . ولذا فقد صار لكل الاي بيكي مساعد لحمل البيرق «بيرق دار» كما صار له جاووش خاص به، وصار مثله مثل الأقطاعيين العسكريين الآخرين، مضطراً إلى تجهيز مجموعة من المحاربين المسلحين . ومع أنه كان في الأصل، وربما من المحتمل أنه كان أكثر من السنجق بيكي، ضابطاً عسكرياً، فقد كان مضطراً أيضاً أن يؤدي في السنجق وظائف أخرى حين يطلب الباشا اليه ذلك . وكان عليه في العصور المتأخرة أن يشرف على جميع السوباشية في المناطق الصغيرة التي تكّون سنجقه، ومع أن الالآي بيكي، كما يدلّ على ذلك اسمه، كان مسؤولاً، بالدرجة الأولى عن تجميع الجيوش الأقطاعية، عند بدء الغزوات العسكرية، مع التاكد من أهلية المتقدمين للتطوع، ولأن حكّام السناجق كانوا يقومون بهذه الأعمال أيضاً . ولأن عبيد الباب لم يكونوا حين عينوا أول مرة على علم بهذه الأمور، فكان من الضروري أن يستعينوا بمساعدين من أهل السنجق، وربما بدأ الالآي بيكي عمله أول الأمر بصورة غير رسمية لأن الأشارة اليهم في القوانين نادرة جداً، ولكنهم ظلّوا يمثلون الأقطاع في سناجقهم، في حين كان السنجق بيكية يمثلون الحكومة المركزية . فيما عدا السناجق التي كانت في نفس الوقت مركز الحاكم العام البيكر بكي إذ لا يعين لها سنجق بيكي أو حاكم السنجق وانما يكتفي بوجود الالآي بيكي ويقوم الحاكم العام نفسه بادارة هذا السنجق مباشرة اضافة إلى ادارته شؤون الايالة عامة .

ولا تقتصر وظيفة الالآي بيكي على دعوة الجيوش الاقطاعية إلى الحرب فقط بل تتعداها إلى قيادة تلك الجيوش في المعارك تحت امرة حاكم السنجق . وعلى خلاف الأخير فيبدو أن الالآي بيكي لا يستطيع القيادة مستقلاً، إذ قد يقوم حاكم السنجق ببعض العمليات الحربية الصغيرة وبجيوشه فقط . ومن جهة ثانية فقد كان من الممكن لأي حاكم سنجق أن يتلقى الأوامر ليقود جيوشاً لا تعود لامارته وانما لامارات اخرى.

وفي هذه الحالة فعلى الحكام الآخرين المعنيين أن يطيعوا الحاكم القائد شرط أن لا يكونوا أعلى منه رتبة . وكذلك فقد كان للباشوات ذوي الثلاث طاغات أن يمدوا نفوذهم إلى خارج مقاطعاتهم في اوقات السلم . وذلك حين سفرهم من العاصمة إلى محلات تعيينهم، فانهم يمارسون كل سلطاتهم في الايالات التي يمرون بها، عدا تلك التي يديرها حاكم في مثل رتبته، في حين لا يتمتع الحكام الأقل درجة بسلطاتهم إلاّ عند وصولهم إلى اماكن تعيينهم، كما وانهم يفقدونها حال عزلهم عنها .

ومن الطبيعي أن جميع القواعد المنظمة لادارة المقاطعات انما وضعت في الأصل لمقاطعتي الروميلي والاناضول، ولكن بعضاً منها كان يمكن تطبيقه في الايالات المنشأة بعد ذلك . ففي بعض المقاطعات الجديدة التي اصبح يطلق عليها اسم ايالات والتي كانت بغداد ومصر خير مثلين لها . لم يكن بها تنظيم اقطاعي (٢٦٠) والبعض الآخر منها لم يكن مقسماً إلى سناجق (٢٦١) وبالتالي فكان على حكامها أن يجدوا لهم مورد آخر غير الاقطاع . ففي هذه الايالات وفي السناجق غير الاقطاعية كانت الايرادات التي تجمع تعود إلى الخزينة المحلية ومن هذه الاموال يدفع لحكامها رواتب سنوية، وبعد اخراج النفقات المصروفة يرسل الباقي أن كان ثمة باق إلى العاصمة ولهذه الاسباب اطلق على هذه الايالات والسناجق اسم «ساليانلي» أي السنوية اما المبلغ الذي يرسل منها إلى الخزينة المركزية فكان يسمى ارسالية «من الكلمة العربية ارسل» وفي مثل هذه المقاطعات يكون لحاكمها العام «البيكلر بيكي» حق تعيين حكام السناجق – إن وجد مثلهم .

أما في الاماكن الاخرى – وكما لاحظنا ذلك من قبل – فكان تعيين حكام السناجق – فيما عدا الايام الاولى للحكم العثماني – يتم من قبل الحكومة المركزية . وكانوا يرقون اليها من مختلف المناصب التي تمتد من مجرد الزعامات وخاصة الكبرى منها إلى اغاوية الركاب، وبعض المناصب العليا مثل النيشان جي والدفتر دار . اما مقدار الايراد الذي يمنح لهم فهو ايراد الخاصات الذي خصص لهم والذي يعتمد مقداره على أهمية منصبهم السابق ولذلك فإن مالكي الزعامات إذا ما رفعوا إلى حاكمية السنجق فلا يستحقون اكثر من الحد الأدنى أي مائتي الف اوقجة «وفي الحقيقة كما لاحظنا ذلك من قبل فانهم في اكثر الاحيان يتقاضون اقل من ذلك بكثير» اما إذا رقّي احد اغوات الانكشارية إلى هذا المنصب فانه يستحق مبلغ خمسمائة الف اوقجة واكثر .

---

(٢٦٠) الواقع انه كانت بعض الأقطاعيات في سبعة من سناجق بغداد الثمانية عشر لكنها كانت اقطاعيات سنوية (ساليان لي) وكلمة (سال) فارسية ومعناها سنة وبهذا فأن كلمة ساليان لي بالتركية معناها سنوي أيضا .

(٢٦١) مثلاً أيالات جورجيا والبصرة والأحساء واليمن والحبشة .

ومع أن هؤلاء الحكام يمثلون السلطان في مناطقهم، فإن سلطتهم لم تكن نظرياً على الأقل – شاملة، فمن الجهة الأولى فأن إدارة القضاء الشرعي لا تعود لهم وانما هي من سلطة قضاة المقاطعات، ومن الجهة الثانية فقد كان معهوداً بجميع الامور المالية بما فيها ما يتعلق بالنظام الاقطاعي، إلى الموظفين الخاصين الذين يعينون في كل مقاطعة .

ولكن الواقع أن التمييز بين اختصاص الموظفين والقضاة لم يكن أكثر وضوحاً في المقاطعات منه في العاصمة، وكما أن للصدر الأعظم مكانته الخاصة التي ينظر فيها بعض القضايا لنفسه ويحيل القضايا الأخرى إلى علماء الشريعة فكذلك كان يفعل الحكام في أيالاتهم وسناجقهم ويبدو محتملاً أيضاً أن نفوذهم على موظفي المال المحليين كان حتى في العصور الأولى من القوة بحيث يلغي في الواقع كل استقلال لم ترسمه القوانين لاولئك الموظفين .

ومع أن عدد الموظفين في بعض الآيالات في منتصف القرن السابع عشر قد يزيد أو ينقص فأن عدد الموظفين العاملين في مقر الولاية، قد يصل إلى الثمانية اشخاص ما عدا الباشا نفسه . ومن هؤلاء ضابطان من الجيوش الأقطاعية وهما الأي بيكي في سنجق الباشا «والسوباشي أو الجزي باشي» (٢٦٢)، وكما سنشرح ذلك بتفصيل اكثر بعدئذ، فإن السنجق ينقسم بدوره إلى اقسام ويكون هناك ضابط واحد من هؤلاء الضباط في كل قسم من اقسام السنجق، واحدى تلك الاقسام يكون «مقر اقامة الباشا» اما ستة ضباط الآخرون فثلاثة منهم يطلق عليهم اسماً جامعاً هو «سباهي يازي جلر» أي سكرتارية السباهية، ويقومون بتسجيل الأقطاعيات وهم بالواقع الدفتر دار أميني «أمين المال» في الايالة ومعاوناه الأثنان وهما الدفتر دار كهية سي أو زعامت كهية سي للزعامات، وتيمار دفتر داري «أي صاحب السجل للتيمار» والضابط الرابع الذي هو في الواقع اعلاهم رتبة هو «مال دفتر داري» أو خزنة داري أي صاحب المال الذي يتولى تصريف الأمور المالية وقبض وصرف المبالغ النقدية مقابلاً في ذلك الموظفين المذكورين من قبل الذين ينظمون ما يمكن تسميته بمالية الأقطاع طالما كانت الأقطاعيات توزع لتأمين مورد رزق «درلك» بدلا عن الراتب . ويلاحظ أن كلاً من الدفتر داري والدفتر دار أميني للايالة يقابلان نفس مسمياتهما في الحكومة المركزية وهذا التشابه يقع في الوظيفتين الاخريتين الباقيتين وهما أمين وكهية للجواويش المحلية وهما بصورة أصلية أعوان الحاكم فى تنفيذ الأحكام التي تصدر عنه أو عن علماء الشريعة في محكمته أو محكمتهم كما أن الجواويش في العاصمة هم اعوان الصدر الأعظم لهذا الغرض .

---

(٢٦٢) أنظر هامش ٤١ من هذا الفصل .

إن قانون نامه محمد الفاتح لم يذكر الدفتر دار أميني المحلي وما نص عليه هناك هو أن دفتر دار التيمارات يعين من بين اولئك «العلوف لي» أي المأجورين وقد يرقى إلى منصب دفتر دار كهية سي ومنه إلى مال دفتر داري . ويعيش دفتر دار التيمار والزعامة كهية سي مثل الأي بيكي على ايرادات الزعامات في حين يعيش الجواويش والسكرتارية الآخرون على ايرادات التيمارات، وكانت اقطاعيات هؤلاء الموظفين والجواويش تعرف بأسم «قليج يرى» أي بدل السيف، وكانوا تحت اشراف الدفتر دار، وكان الباشا ممنوعاً من التدخل بشؤونهم بحكم القانون، وربما عدّ الموقوفاتجي أو الموقوفاتي (٢٦٣) من بين موظفي الديوان المحلي، وكانت وظيفته جمع الظرائب المفروضة على اشخاص الفلاحين وعقاراتهم، وادارة الأقطاعيات الشاغرة لحساب الخزينة المحلية، وقد نص القانون على موقوفاتي واحد في كل مقاطعة وربما يعنون بها الأيالة، ولربما كان تابعاً للدفتر دار، ولا بد أن له مورد رزق «بيرلك» خاصاً به ولذلك فمن المحتمل انه كان يستلم راتباً معيناً أو نسبة معينة من الضرائب التي يجمعها .

ولكن اكثر الايالات لم تكن تضم العدد الكامل من «موظفي الديوان» كما كانوا يدعون ويعود سبب ذلك بصورة عامة إلى الأختلافات في تنظيماتهم وعلى هذا فلأن ايالات «الساليانى» (السنوية) أي الأيالات التي يتقاضى واليها راتباً سنوياً، لا تضم اقطاعيات فهي بالتالي لا تحتاج إلى موظفين يعنون بها، ويبدو أيضاً أن بعض المقاطعات التي اقتطعت من ايالات أخرى - مثل «ايالة سلسترى» فإن إدارة اقطاعها وامورها المالية ظل يدار من قبل المقاطعة الأم ولذلك فلم يكن لهم ديوان اصلاً كما وان ادنة والرقة مثالان آخران على ذلك . ولكن يبدو غريباً حقاً أن بعضاً من الايالات لا يوجد بها مال دفتر داري وفي غيرها ورغم عدم وجود موظفين لإدارة الأقطاع فنجد بها موظفين مثل الالآي بيكي والجيري باشا . ولعل من المحتمل أن تكون واجبات الموظفين غير الموجودين تدار أيضاً من قبل المقاطعات المجاورة .

وكما أن للدفتردار والدفتردار أميني في الحكومة المركزية مشابهان لهما في حكومة كل أيالة فكذلك كان مكتب الصدر الأعظم وقصره فإن لهما ما يقابلهما في الأقاليم . ومن الحق أن حكام الأقاليم في العصور الأولى كانوا يعيشون بشيء من البساطة والتواضع . مخصصين اكثر ايراداتهم إلى الأعمال العامة، كبناء المساجد والمدارس والمستشفيات وللأغراض العسكرية . وفي القرن السادس عشر أو حتى ما بعده صار من المعتاد أن يمنح الوزراء أيالات وسناجق، فأصبح الأحتفاظ بالقصور الكبيرة الفخمة مألوفاً بينهم، ولذلك فأن الوصف التالي يراد به باشوات القرون الأخيرة

---

(٢٦٣) الموقوفاتي موظف الموقوفات أي المبالغ التي لم تسدد .

اكثر من سابقيهم الذين كانوا يعيشون ببساطة .

وفي ذلك الوقت صار حتى للوزير ذي الرتبة المتوسطة - إذ أنه وإن لم يكن هناك تمييز رسمي معترف به بين وزير وآخر عدا حالة وزراء القبة، فأن الوظائف التي يشغلونها والثروة التي يكتسبونها والخدمات التي يؤدونها تجعلهم في درجات متفاوته من الأهمية - صار له كهية يقابل كهية بيكي الوزير الأعظم، وسكرتير للديوان أو ديوان أفندي سي، ويطلق عليه كما يطلق على سكرتير الوزير الأعظم أسم «مكتوبه جي» ولكنه بالأحرى، يقابل الرئيس افندي كما صار له اغوات الداخل «ايج اغلري» يرأسهم كما هو الحال عند السلطان والصدر الأعظم السلحدار الذي يحمل سيف الباشا مشهوراً امامه في الاحتفالات العامة .

ومن بين اغوات الداخل هؤلاء هناك ايضاً «سلام أغاسي» الذي يقابل التشريفاتجي، أي مدير المراسم وهناك أيضاً رئيس الخيل ورئيس الحجاب ورئيس الخزينة ورئيس العنابر إلى آخره . وعليهم مثل اقرانهم في القصر السلطاني، أن يكونوا من الرقيق الذي تمرن على أيدي اسلافه في الخدمة وكما قلنا من قبل، فأن لكل حاكم في الأيالة أو السنجق جوقه الموسيقي الذي يتناسب حجمه وعدد طاغاته عند الحاجة . ولكن مقامه يتعين ايضاً بامتيازات أخرى، فالباشا ذو الثلاث طاغات له تسعة جياد تجري امامه ومعهم ست من المشاة ويسمون «الشاطر» أي الشطار (٢٦٤)، أما الباشا ذو الطاغتين فله ستة جياد وأربعة شطّار، أما حاكم السنجق فله ثلاثة خيول وشاطران . وعدا عن هؤلاء فأن له أن يعيّن ما يشاء من المعاونين الذين يقدمون له الخدمات كالكناسين والحمالين وما إلى ذلك ممن يشابهون أمثالهم في الوظائف الدنيا في خدمة الخارج . كما تقوم مجموعة من رماة الأسهم الذين يسمّون القواسين الذين كانوا في العهود الأولى المرافقين الخاصين للباشا، ثم اصبحوا في الأيام الأخيرة يستعملون وبأعداد غفيرة كمراسلين لنقل الرسائل . واخيراً فأن للباشا كما للصدر الأعظم أيضاً عدداً من السعاة التاتار وعدداً من حملة البنادق «التفنكجية» والخيالة . ولكل منهم آمرهم .

وكان لبعض حكّام المقاطعات امتيازات خاصة أخرى، فلأن بغداد والقاهرة وبودا «هنغاريا» كنّ عواصم سابقة لممالك كبرى فقد منح حكّامها حق استعمال قوارب كالتي كان السلطان يستعملها (٢٦٥)، كما منحوا حق استعمال حرس الشولاق والبيك(٢٦٦)، وحق تعيين بعض الموظفين دون الرجوع إلى الباب العالي .

---

(٢٦٤) الشاطر وهي كلمة عربية تستعمل بنفس اللفظ في التركية وتعني السريع الجري .

(٢٦٥) وتسمى (قوجولوقايق) والقوجه تعني المركبة المغلقة ولربما كان الأسم يعني شبناً يشبه الجندول بصالون مغلق .

(٢٦٦) أنظر هامش ١٥٣ و ١٥٤ من هذا الفصل .

وكان لحاكم الروملي، لكون ايالته أول وأهم أيالة، حق الجلوس على كرسي في الديوان السلطاني وأن يتقدم قاضي العسكر وكان، من دون الآخرين، ينادى بلقب «الباشا دامت معاليه» بعد أسمه مباشرة .

وكان السنجق أصغر وحدة ادارية، وكان في الأصل أقطاعية، وكما أشرنا إلى ذلك من قبل، فقد كانت هناك بضع ايالات لا اقطاعيات فيها، بل وحتى في الأيالات الأعتيادية فأن الأرض كانت أوسع من أن تقسم وتمنح كلها كأقطاعيات ولهذا فاذا كان لا بد من تقسيم السنجق إلى وحدات ادارية أصغر، ويجب أن يكون تقسيمه على أسس أخرى غير الأساس الأقطاعي ولذا فقد وجد أن يكون التقسيم على أساس قضائي أي أن يقسم السنجق إلى عدد من الوحدات تضم كل وحدة منها قاضياً مسلماً لإدارة الشؤون الشرعية، وكذلك فقد سمّيت كل وحدة من هذه الوحدات بأسم القضاء أي المنطقة التي تخضع لقضاء القاضي .

وكانت هذه الأقضية حضرية في المدن الكبرى وريفية في القرى واكثر من هذا فأن هذه الأقضية قد تنقسم بدورها إلى أقسام أصغر قد تكون قسماً من المدينة أو منطقة معينة من الريف تسمى «الناحية» وينوب فيها عن القاضي ممثل عنه . ولأن القضاة كانوا من العلماء وليسوا من افراد ما اسميناها بالمؤسسات الحاكمة، ولأن هذه النواحي تعتمد في ادارتها على هؤلاء العلماء لا على الموظفين، فكان لا بد من وجود من يمثل المؤسسات الحاكمة وكان ممثلها هو الصوباشي» الذي يقيم عادة في كل ناحية .

وقد سبق أن اشرنا إلى هؤلاء الضباط عند البحث عن النظام الأقطاعي وقلنا أن مكانهم في الهرم الاداري يقع بعد الآي بيكي في القدم . ولكن هذا النوع من الصوباشية وجد في المناطق غير الأقطاعية، وكانوا يسمون «أهلي تيماري صوباشي لر» أي صوباشية التيمار الأهلى، في حين كان يطلق عليهم في المناطق الأخرى « ميري صوباشي لري» أي صوباشية الخزينة .

وهذه الأسماء تشير ايضاً إلى ما إذا كان الصوباشي اقطاعياً يعيش من واردات المقاطعة وعليه الالتزامات الأقطاعية بلزوم تجهيز المحاربين وما اليهم بالنسبة إلى مقدار وارداته، أم انه يتقاضى رواتبه من الخزينة، وان كان كلاهما مخولاً حق استخلاص نسبة معينة له من الغرامات التي تفرض على المخالفين، إذ كان الميري صوباشي، والصوباشي الاقطاعي ضباط شرطة مسؤولين عن تنفيذ احكام القضاة الذين يعملون في مناطقهم ويكونون بصفة عامة مسؤولين عن حفظ الأمن والنظام . ومن الواضح انه في الاماكن التي تقيم بها وحدات من الأنكشارية فانهم يقومون بتسيير دوريات شرطة تعمل تحت توجيهات الصوباشي المحلي . كما هو الحال في

العاصمة حيث يكون الصوباشي واحداً من عدة ضباط تقع عليهم هذه الأعباء، ولكن من غير الواضح ما إذا أن الصوباشي من الصنف الميري في مثل هذه الأماكن هو كالانكشاري نفسه .

وعلى كل حال فالوظيفة في اصلها كانت وظيفة عسكرية، وكانت لها في الدول التركية القديمة أهمية اكبر . فكانت هذه الكلمة عند الغزنويين تعني مثلاً رئيس الجيش، وكانت تضفى على القادة . ولكنها اكتسبت عند السلجوقيين في قونية معنى شبه مدني، إذ كان الصوباشيون السلاجقة حكاماً عسكريين للمدن . وكان مثل هؤلاء الحكام العسكريين بحكم الضرورة والتقاليد الإسلامية مضطرين للعمل مع قضاة الشريعة . وسواء عين السلجوقيون صوباشياً اقطاعياً أم ريفياً فإن تقسيم الاملاك العثمانية إلى اقضية ادى، بطبيعة الحال، إلى تعيين الصوباشية ليعملوا باوامر القضاة بصرف النظر عن كون المنطقة حضرية أم ريفية (٢٦٧) وكان من الطبيعي أيضاً أن يوضع هؤلاء الصوباشية في مركز أعلى من مركز السباهية المحلية، وأن يدعموا مثلهم بالاقطاعيات ولكن ما يبدو خلاف ذلك هو اضطرارهم إلى الذهاب إلى الحروب إذ أن غيابهم، ما لم ينيبوا عنهم غيرهم، يؤدي إلى بقاء القضاة من غير من ينفذ لهم اوامرهم.

أما الاحوال السائدة في مثل هذه المناطق الريفية فسوف نبحثها في فصل آخر، وكذلك سنصف في فصول اخرى الظروف التي كان التجار والحرفيون في المدن يمارسون مهنهم فيها، والموانع والعقوبات والعوائق المفروضة على الفلاحين وابناء المدن من غير المسلمين، وعن اوضاع القضاة انفسهم في هرم رجال الدين . وبذلك فلا نحتاج هنا إلاّ أن نشير إلى الحقائق التالية :

(١) أنه كان للقاضي في المدن والحواضر مساعداً آخر غير الصوباشي يسمى المحتسب أو «احتساب اغاسي» ويعني المراقب، والذي يستطيع بوساطته أن يصرف شؤون التجارة والصناعة .

(٢) أن المجتمعات غير المسلمة كانت في تعاملها مع السلطات المحلية تمثل بموظفين يختارون من بين اعضائها فيسمون «قوجة باشي» أو كبّار السن .

وكان الحكام يفرضون سلطتهم في الغالب بوساطة ما تحت امرتهم من القوات الأقطاعية، ولكن في اكثر المدن المهمة التي كان بعضها، لا كلها، عواصم للايالات فقد كان تحت تصرفهم بضع اورطات من الانكشارية . وفي الايام الأخيرة قطع من الخيالة

---

(٢٦٧) الواقع أن الصوباشية في المناطق الحضرية كانوا في اكثر الحالات يعينون هناك كأمراء للحاميات المقامة في المدن المفتوحة حديثاً ، ولذلك فإن مركزهم يشابه مركز الصوباشية السلجوقي .

النظامية ايضاً، وكان لهذه القوات رؤساؤها المسؤولون امام قواد قطعاتهم، ولهذا فكانوا إلى حد ما مستقلين عن الحكم المحلي الذي قد يرغبون بالقيام بدور الرقيب أو المدقق عليه . ومع هذا فقد كانوا طوع أوامر الحاكم المباشرة كما كان كذلك أيضاً امراء القلاع (٢٦٨) في الولايات الحدودية والذين كانوا يعسكرون مع فصائل من الاوجاغات النظامية، ومع أن الأمن والنظام كانا مستتبين أيام السلم إلاّ أنه ليس من الواضح معرفة كيفية قيام ذلك، فقد كانت اورطات الانكشارية تقوم بدوريات بوليسية بالمدن التي تعسكر فيها، كما هو الحال في استانبول . فمن المحتمل أن يحل محلهم في المدن التي لا يعسكرون فيها حراس يستاجرهم اصحاب الحرف التجارية والصناعية أو غيرهم ممن هم في خدمة الصوباشي والمحتسب .

وهذا الترتيب لا يؤدى إلى تعريض أمن المدن للاختلال عند مغادرة هذه الجيوش لها للحرب، وليس هذا كل ما في الأمر على كل حال، فإن الحاكم نفسه قد يذهب فتتجرد المناطق المجاورة مؤقتاً من السباهية وضباطهم وفي اوقات الحصاد . فإن لم تكن الحرب قد انتهت، فإن عدداً قليلاً من السباهية قد يعودون لجمع الاعشار العائدة لهم ولرفاقهم، مما يدل على أن مجرد وجود بعض اعضاء العوائل الاقطاعية التي تخلفت عن الحرب لم يكن كافياً لتأمين جمع هذه الأعشار جمعاً صحيحاً، وعلى السباهي، عند غيابه في الحرب، أن يعين غيره لادارة، إن لم يكن كل الاقطاع العائد له، فعلى الأقل القسم الذي يتولى اعتيادياً ادارته بنفسه مباشرة، وعليه فإن من الممكن أن نفترض أن حكام المقاطعات وموظفي دواوينهم كانوا ينيبون عنهم وكلاء عند خروجهم للحرب، كما يفعل ذلك كبّار موظفي الحكومة المركزية حين يصحبون السلطان أو الصدر الأعظم عند خروجه للحرب .

وكانت الحروب كثيرة التكرار، ولذلك فلم تكن هذه التقلبات شيئاً نادر الحدوث وعلى ذلك فإن الملاحظ أن التاريخ العثماني وحتى القرن الثامن عشر لم يشر إلاّ إلى اضطرابات مدنية قليلة وخاصة وأن غالبية سكان المقاطعات – مع امكان استثناء الاناضول – كانت تختلف عن الحكام العثمانيين بالدين والجنس . فقد كان الشائع أن رعايا السلطان من غير المسلمين كانوا يعيشون في ظل استبداد طاغ . والواقع أن هذه الأضطرابات التي زعزعت أمن الأمبراطورية في هذه القرون كانت من عمل المسلمين ولكن لم يكن سببها سوء الإدارة . وفي العصور الأولى كان الدافع الأول لقيام الأنتفاضات دافعاً دينياً فقد تمسك رؤساؤهم بالأراء التي روجها الفاتحون العثمانيون الأوائل، لكن السلاطين والحكومات من بعدهم مالت عنها إلى آراء أقل تطرفاً ووقعت آخر الأنتفاضات التي تمت بسبب هذه الخلافات في نهاية القرن السادس عشر (٢٦٩).

(٢٦٨) ويطلق عليهم بالتركية دزدار ، ودز بالفارسية معناها القلعة .

(٢٦٩) هو تمرد قره يازه جي في اورفه سنة ١٥٩٩م ، وتمرد قلندر أوغلو في صاروخان سنة ١٦٠٦م.

أما ما عدا ذلك فقد كانت الأسباب الرئيسية للأضطرابات هو طموح الأمراء والمدعين بالعرش مثل الأمير جم في عهد بايزيد الثاني، ومصطفى في عهد سليمان الأول وفي العصور المتأخرة بعض حكّام الأقاليم أنفسهم، وفي جميع العصور اختلاف الميول والنزعات عند التركمان وغيرهم من العناصر الرحالة، وكانت آخر الثورات شبه الدينية قد شجعتها غطرسة أحد قواد الجيش وكان من نتيجتها أن هجره اكثر جنوده وانضموا إلى الثائرين (٢٧٠)، كما أدى اضطهاد قائد آخر للدروز في سوريا إلى ثورة شبيهة (٢٧١) . ولكن هذه الثورات ليست أمثلة على سوء الادارة بالمعنى الصحيح . أما عن رعية السلطان في أوربا والبعض القليل منهم في آسيا والذين كان الحكم الإسلامي جديداً عليهم، فقد وجدوا من خارج الحدود مشجعاً على الثورة أو محرضاً عليها . ومن الحق أن قوة الأمبراطورية أخذت بالتدهور، ولكن ليس بسبب ثورة سكانها المسلمين أو غير المسلمين على حكم المؤسسات الحاكمة ورجال الدين وانما لأن هذه المؤسسات نفسها، كما سنرى بعد حين، قد تفسخّت من الداخل .

وربما كان من ضعف السياسة العثمانية أن الفصل بين الحاكمين والمحكومين، كان حاداً وواضحاً، ففي القانون نامه نجد تعاريف دقيقة لمن هم عسكريت أي بالنسبة لأغراض بحثنا هذا، «حكّاماً» من جهة، والـ «رعيت» والشهرلية أي الفلاحون وابناء المدن من الجهة الثانية (٢٧٢)، وهؤلاء الأخيرون والذين كان عملهم من وجهة نظر الدولة هو دفع الضرائب، كانوا ممنوعين منعاً باتاً من أن يدّعوا لأنفسهم حقوق الطائفة الأولى، مثل ركوب الخيل أو حمل السيوف . ويبدو أن هذه القاعدة قد وضعت أول الأمر بهدف الحفاظ على نقاوة الطبقة الأقطاعية كطبقة مقاتلة، فلم يكونوا يخشون أن يتزوج السباهي من غير طبقته وذلك لأن أكثرهم من أصل تركي، وكذلك كان الفلاحون الذين يتحكمون فيهم . وعلى كل حال، فلم يكن هذا الأمر في تلك الأيام موضع فخر أو أهتمام ولم يكن السباهي مقيداً في اختيار زوجاته أو جواريه أو عددهم ولكن ما كان يخشى منه هو أن يزيد السماح للفلاحين بركوب الخيل وحمل السلاح من صعوبة السيطرة عليهم من جهة وقد يغريهم من الجهة الثانية بالطمع في الوصول إلى طبقة السباهية ومن ثم اضعافها بطريق المصاهرة والزواج . وفي الواقع، وفي عهد سليمان الكبير كانت اكثر الأقطاعيات في ايدي سباهية من أصل فلاحي . وقد قرر السلطان عدم سحبها منهم ما داموا جميعهم من رعاياه . ولكن هذا الرأي كان شيئاً جديداً

(٢٧٠) جغال سنان باشا في الحملة الهنغارية سنة ١٥٩٦م .

(٢٧١) أدى اضطهاد ابراهيم باشا للدروز ١٥٨٥م إلى ثورة فخر الدين التي استمرت عدة سنوات .

(٢٧٢) وعلى هذا فيعتبر السباهية المتقاعدون والعبيد المعتقون من خدمة السلطان وشاغلو الوظائف الشرعية في الحاكم وأولاد العسكريين (ماداموا لم يصبحوا من الرعية) وكل النساء المتزوجات من العسكريين ، كل هؤلاء يعدون من العسكرية أنفسهم .

وربما كان عرضياً ولا يتفق مع المبادىء السائدة طالما كان السباهية موضوع البحث، قد حصلوا على اقطاعياتهم نتيجة تطوعهم للخدمة في الحرب واظهار الشجاعة فيها. وفي هذا الوقت ايضاً فأن القابي قولر أو عبيد الباب الذين كانوا من العساكر بحكم وظائفهم بدأوا يقللون من أهمية الأقطاعيين إن لم يكن من عددهم أيضاً، لذلك فإن التعارض بين الحكام والمحكومين اصبح أقل حدة مما كان عليه من قبل مما أدى إلى نتيجتين اثنتين : «الأولى» أن الجميع بدأوا يعتمدون على هيبة الحكام . و «الثانية» اعتبار اكثر المحكومين غير مهيئين لتغيير اوضاعهم .

ولذا وحين ما بدأت هيبة الحكام بالتفسخ لأسباب سنشرحها بعد قليل، بدأ من الجهة الثانية قبول من كانوا من المحكومين حتى ذلك الوقت في وظائف السلطة العليا، فكان من نتيجة ذلك حدوث كوارث وخيمة . ومع أن تقسيم الحكام والمحكومين إلى طوائف مغلقة كان أمراً مصطنعاً، فقد كانت له منافعه أيضاً، فقد اتاح للمحكومين فرصة متابعة امور حياتهم بسهولة وامان اكثر مما كانوا يستطيعونه دون هذا التقسيم، وكانت هذه بالواقع هي حجة القيادة الحاكمة أيام ذروتها، أي ترك كل أدوات الحكم والقوة في ايديهم إذ أنهم أولى وأعرف بأستعمالها خير استعمال في حفظ الأمن والنظام وفي نفس الوقت أن يقووا في نفوس المحكومين - عن طريق تجريدهم من الطموح إلى تحسين اوضاعهم عن طريق القوة - تقاليد السلوك المسالم الذي سبق بثه في نفوسهم عن طريق التعاليم الدينية والروح التعاونية لمجتمعهم، ولسيادة هذه التقاليد، استطاع اكثر الحكام، كما سبق أن اشرنا إلى ذلك، الأنسحاب من مقاطعاتهم دون الأخلال بالأمن الداخلي فيها، كما يعود إلى سيادتهم بقاء الأمبراطورية حيّة متماسكة المدة التي بقتها بعد انحلال المؤسسات الحاكمة ورغم شدة الحروب وكثرة مؤامرات الدول الأعداء .

ومن الجهة الثانية فقد كان المجرى العام للحياة العثمانية يجري طبيعياً بين طبقات السكان الرعية ذلك لأن الحاكمين وان كانوا كبيري النفوذ، فانهم قليلو العدد لذلك فقد ادى تبنيهم لهذا التمييز بينهم وبين المحكومين إلى عزلهم عن مجرى الحياة العامة . وفي نهاية القرن السادس عشر كان المسلمون والمسيحيون من رعايا الأمبراطورية على حد سواء قد ابتعدوا، بسبب الخلافات المذهبية، عن أقرب أبناء دينهم اليهم وراء الحدود مما أدى إلى أمكان قيام ثقافة متميزة تجمع الفريقين حولها، ورغم ذلك فأن العناصر المختلفة التي تتكون منها الرعية لم يكن بالأمكان صهرها لتكّون شعباً واحداً، والسبب في ذلك هو أن الفئات الحاكمة رغم انها تتكون وإلى حد كبير، من العنصر المسيحي، فقد كانت تمثل السيطرة السياسية للإسلام من جهة فقد كانت معزولة بحكم تكوينها عن الرعية المحكومة من أي دين كانت .

وفي الوقت نفسه فأن طبقة الحكّام كانت مجرد طبقة واحدة فقط من الطبقات التي ينقسم اليها رعايا السلطان . فأن المحكومين أنفسهم كانوا موزعين على مجموعات مثل نقابات التجار التي ينتمي اليها المسلمون والمسيحيون دون تفريق، وكان ولاءهم الحقيقي لهذه المجموعات اكثر منه للدولة وحتى للسلطان نفسه . وكانت هذه النقابات حضرية في طبيعتها ولو أنه وجدت في بعض الأحيان نقابات للفلاحين أتخذت مراكزها في الأرياف – أو في حالات القبائل البدوية – في مراكز قبائلها، ولكن جميع النقابات القروية والقبلية كانت إلى حد كبير ذات حكم ذاتي رغم اشراف الحكام المحليين عليهم . وقد أدى استقلالهم الذاتي هذا، الذي قوّاه رغبة المدن والقرى على حد سواء بالأكتفاء الذاتي اقتصادياً، إلى تقسيم السكان إلى عدة وحدات شبه مستقلة، لم يتأثر استقرارها بالأضطرابات السياسية في الأمبراطورية . أما خارج هذه المجموعات فكان ولاء أفرادها دينياً وليس سياسياً . واذا كان بعض المسلمين السنة يشعرون بالولاء للسلطان بأعتباره «الأمام» فهو على كل حال أقل من ولائهم للمجموعات التي هم اعضاء فيها .

ولهذه الأسباب فأن الإنحلال الذي أصاب المؤسسات الحاكمة وهيئات العلماء لم يؤثر إلاّ قليلاً وببطء على الطبقات المحكومة . ومن الصحيح أن حالة العجز واليأس التي أوصلهم اليها النظام منذ أول تأسيسه كانت تمنعهم من القيام بالثورة على سوء الإدارة . ولكن سوء الإدارة هذا كان يمكن أن يؤدي إلى اضمحلالهم التام وزوالهم السريع لولا الأستقلال الجزئي للمؤسسات التي انضموا اليها . وفي النهاية فأن هذا التفسخ أدى في الواقع إلى الأضرار الكبير في رخائهم وأدى، وخاصة في المقاطعات الأوربية إلى حال من الفوضى الشاملة الدائمة . لكن التدرج البطيء في عملية الإنحلال كان ستاراً يخفيها – أي عملية الإنحلال – عن الأنظار، ولذلك كانت جميع الطبقات العثمانية تنظر اليها بعدم اكتراث واضح .

وكانت سطحية الحكم العثماني، إن جاز لنا أستعمال هذا اللفظ، أوضح دوماً في المقاطعات الآسيوية التي فتحت بعد القرن الخامس عشر منها في بقية أقسام الأمبراطورية، وسبب ذلك هو أن هذه المناطق كانت ولقرون عديدة تحت الحكم الإسلامي . وطالما كانت أنظمة الحكم والإدارة التي كانت سائدة في هذه البلاد قد ظلّت كما كانت من قبل لم ينلها إلاّ تعديل طفيف اقتضاه وجود الحكم العثماني، فأن المسلمين الذين يشكلّون الغالبية العظمى من السكان نظروا إلى الحكومة التي جاءت للحفاظ على تقاليدهم نظرة أقلّ من نظرة الأناضوليين والأوربيين لها .

إن ما كان من أنظمة الحكم في الأمبراطورية من أصل إسلامي فقد أخذت من بلاد فارس وليس من المناطق التي فتحها سليم الأول . ولكن بسبب انقطاع الأتصال

مع بلاد فارس لقيام أسرة حاكمة شيعية هناك هي العائلة الصفوية فقد كان لا بد للعثمانيين من أستلهام المراكز الإسلامية القديمة . فكان عليهم الآن ومن أجل هذا الغرض الألتفات إلى البلاد العربية التي كانت – لهذا السبب ولأن جميع أهلها يتكلمون اللغة المقدسة وغالبيتهم العظمى من أتباع الدين الحنيف – تحظى من الطبقات العثمانية الحاكمة، وفي أول الأمر على الأقل، بتقدير كبير لا تتمتع به بقية أملاك السلطان . ولهذا فإننا سنكرّس فصلاً خاصاً للبحث عن إدارة الأقاليم العربية .

ومن الجهة الثانية فلأن معظم بقية أقسام الأمبراطورية قد اديرت بهذا الأسلوب الذي أتينا على وصفه فإننا نكتفي بهذا القدر عنه علماً بأننا كما قلنا سنعود في فصول قادمة إلى الكلام عن نواح معينة في الاقاليم لأعطاء صورة عامة عنها . ولذلك فلم يبق لنا هنا إلاّ أن نتكلم وباقتضاب شديد عن تلك الأقسام من الأمبراطورية المسكونة بغير العرب والتي تحكم بأسلوب غير الذي قدمنا وصفه . وجميع هذه المناطق تقع – في فترة ما – عند حدود الأمبراطورية، ولهذا الأساس أو ربما لتكوينها، فقد منحت تلك الأقسام وضعاً خاصاً، حتى أن البعض منها كانت دولاً تابعة تتمتع إلى حد قليل أو كثير، بالأستقلال عن الباب العالي حسب الشروط التي أرتضاها حكامها أو سكانها عند خضوعهم للفتح العثماني أو حسب الطريقة التي كانوا يسيّرون عليها أمورهم بعد ذلك . أما المناطق الأخرى فكانت ايالات عثمانية اعتيادية .

وعلى هذا، فأن هناك في بضع من الأيالات الواقعة شرق آسيا الصغرى والتي تمتد على ما أصبح بالتدريج الحدود الفارسية العثمانية، بعض المناطق التي يحكمها رؤساء أكراد وكانت كل أقسام هذه المنطقة من البلاد، عدا الجنوبية القصوى منها، تكّون يوما ما مملكة أرمينيا، ولكن منذ أنهيار هذه المملكة على أيدي السلاجقة في القرن الحادي عشر، فقد تعرضت جميع الأراضي التي كانت تضمها، مراراً وتكراراً لهجمات الجيوش والقبائل التركية . ولهذا فقد وجد، وحتى قبل الفتح العثماني، عنصر تركي فعّال بين سكان ما كان يعرف بأرمينيا، وزيادة على ذلك فأن خضوع تلك البلاد للحكام المسلمين من مختلف الأجناس والأصناف وأحوال الفوضى التي خلّفها الصراع المتبادل الذي انهمكوا به، ووجود المهاجرين الأتراك، كل هذا شجّع العشائر الكردية في الجنوب والشرق إلى التحرك نحوها، وعلى هذا فقد كانت اكثر أقسامها في نهاية القرن الخامس عشر تحكم بأسر حاكمة صغيرة من هذه القبائل، لذا فأننا لا نستطيع أن نقرر في هذا الوقت متى ظهرت أرمينيا للوجود ومتى بدأ وأنتهى وجود كردستان .

وكان الفتح العثماني قد تمّ على مراحل، فاذا تجاهلنا الأنتصارات المؤقتة لبايزيد الأول في هذه المنطقة، التي عاد فخسرها نتيجة هزيمته أمام تيمورلنك، فيمكن القول أنه بدأ على يد محمد الفاتح وأستمر أيام سليم الأول . ثم وباستثناء بعض

التوسعات أيام مراد الثالث فقد اكتمل أيام سليمان العظيم، وتعود أصول الأساليب التي حكمت بها هذه المنطقة إلى احوالها التي كانت سائدة أيام سليم، ذلك أن القسم الذي احتله وقع بين يديه اثر دحره للسلطان الصفوي الشاه اسماعيل والذي كان يحكم هذه البلاد قبل ذلك بقليل . وقد وجد السلطان سليم أن الأكراد على عداء شديد مع الشاه اسماعيل لأسباب دينية، ذلك انهم من السنة المتعصبين في حين كان الشاه اسماعيل شيعياً متطرفاً . ولأن الشاه من الجهة الثانية اخضعهم لحكم قواده الفرس . ولذلك فإن الباب العالي لم يشأ أن يفرض عليهم حكاماً يعينون من قبله كما هو الشأن في اكثر السناجق، وانما اقام السلطان سليم بأكثر اقسام هذه المنطقة، نظاماً من الحكم غير المباشر تولاه الزعماء الأكراد بأنفسهم . وقد ظلّ هذا النوع من الحكم حتى في المناطق التي لم تعد تكّون، بسبب توسّع الحكم العثماني حدوداً مع فارس، كما وتمّ تطبيقه في اقسام أخرى من كردستان انضمت إلى الأمبراطورية في اوقات لاحقة، ولذلك فما أن حلّ منتصف القرن السادس عشر حتى كانت هناك ثلاثون حكومة كردية وراثية على الأقل في مختلف انحاء أرمينيا وكردستان (٢٧٣) .

ومع هذا فقد قسمّت البلاد إلى ايالات كان باشواتها يعينون حسب الطريقة المألوفة، وصارت سياسة الباب العالي أن يزيد من رقعة سيطرته على الأقسام التي يتمتع حكامها بنوع من الحكم الذاتي، ولا شك أن فتوحات مراد الثالث قد ساعدت على المضي في هذه السياسة (٢٧٤)، ولذلك فقد تحولت كثير من المناطق وخاصة منها البعيدة أو التي ابتعدت عن الحدود إلى سناجق عادية، ومن الجهة الثانية تمتع الرؤساء الأكراد الذين صعب تنفيذ القرار في اراضيهم بحرية من السيطرة العثمانية اكثر مما كانوا عليه من قبل .

ولما تمّ الأتفاق على خط الحدود العثمانية الفارسية في منتصف القرن السابع عشر والذي اثبت متانته وجدواه في حلّ بعض المشاكل في نقطة أو نقطتين، استقر أيضاً تقسيم أرمينيا وكذلك الأملاك العثمانية في كردستان إلى مقاطعات خاضعة خضوعاً مباشراً أو خضوعاً إلى حد كبير أو قليل غير مباشر إلى الحكم العثماني . وعلى هذا فمن بين الأيالات الستة المعنية بصورة مباشرة وهي ارضروم وقارش وجلدر وديار بكر ووان وشهرزور، فأن الأثنتين الأوليتين قسمتا إلى سناجق بالطريق المعتاد .

---

(٢٧٣) أخذت اكثر المعلومات الواردة من د.م.أ تحت مادة (كرد و ديار بكر) ومن كتاب شرح نامه لمؤلفه شرف خان البدليسي . ويقول سيد مصطفى ج١ص ١٢٥ أن الوصول إلى تسوية مع الشيوخ الأكراد قد تمّ بأستشارة ومساعدة مولانا أدريس حاكم بدليس الذي كان هو نفسه كردياً وكان في الأصل في خدمة أسرة الخروف الأبيض وبعدها أنتقل إلى خدمة بايزيد الثاني وسليم الأول .

(٢٧٤) إذ كان من نتيجة الفتح أن أصبحت أيالة وان مثلاً بعيدة عن الحدود العثمانية .

أما الأيالات الأربعة الأخرى فكانت تضم مناطق تحكم بالطريقة المألوفة وأخرى تحكم بطرق خاصة .

ففي ديار بكر مثلاً كان هناك أحد عشر سنجقاً اعتيادياً والى جانبهم ثمانية سناجق أخرى تدار من قبل حكّام «بيكات» الأكراد الذين كانت وظائفهم وراثية . وكانت هذه السناجق تحوي اقطاعيات يديرها كالمعتاد ضباطها الأقطاعيون وعليها أن تكون في خدمة الحاكم العام . وكان يحق للحاكم العام للأيالة - الباشا - أن يعزل الحاكم البيك عند عدم قيامه بأداء واجباته بصورة منتظمة . ولكن يتوجب على الباشا عند ذاك أن يعين خلفاً له من بين أفراد عائلته . ولم يكن لهؤلاء البيكات، أي الحكام الأكراد إلاّ حظ قليل من الأستقلال ما لم يحاولوا تحدّي الباشا . وكانت في الأيالة أيضاً خمس حكومات «حكومت» أخرى حكامها من الأكراد أيضاً ولكنهم كانوا يتمتعون بأستقلال ذاتي ملحوظ في مناطقهم فيما عدا الألتزام المفروض عليهم بتقديم الجنود أيام الحرب. واذ لم يكن في حدود هذه الحكومات اقطاعيات فلذلك كانت جميع عائدات الضرائب تعود إلى الحاكم الذي كان من امتيازاته أن ينادى بلفظة «جنابكم» (٢٧٥) .

وكانت في ايالة «وان» أربع حكومات مماثلة كما كانت هناك حكومة مماثلة أخرى في شهرزور، بينما كان يوجد في هذه المقاطعات الثلاث مجتمعة حوالي اربعمائة رئيس قبلي ذوي زعامات وراثية والذين كانوا بدورهم ملزمين بتقديم الجنود إلى حكّام سناجقهم وقت الحرب .

أما الوضع في «جلدر» فقد كان أقلّ وضوحاً، فأحدى روايات القرن السابع عشر تكشف أن هذه الأيالة لم تحتو إلاّ على أربعة سناجق وراثية فقط . في حين تصعد رواية أخرى في القرن الثامن عشر بعدد حاكمياتها إلى التسعة عشر، وزيادة على ذلك فمع أن جورجيا تبدو في القرن السابع عشر وكأنها ايالة مستقلة وأن حامية انكشارية عسكّرت في القرن الثامن عشر في كوتيس وبغداد جق، فأنها من الجهة الثانية تبدو وكأنها تابعة إلى «جلدر» فكان بيكوات «منكريا» يبعثون إلى باشا «جلدر» بهداياهم السنوية التي تعبّر عن اعترافهم بسيادة السلطان عليهم . وفي الواقع وبعد استرجاع الشاه عباس للأملاك التي اقتطعها مراد الثالث من الصفويين فأن ما بقي تابعاً للأمبراطورية العثمانية من جورجيا بمعناها الواسع، هو اجزاؤها المحيطة بالبحر الأسود . ولم يبذل جهد كاف لتوكيد سلطة السلطان على هذه الأجزاء إلاّ في القرن الثامن عشر حين تنبه الباب العالي إلى خطر وصول التوسع الروسي إلى هذه المناطق. وسنحاول فيما بعد وصف الجهود التي بذلت لتدارك هذا الأهمال .

(٢٧٥) جناب كلمة تشريف تقابل سعادتكم أو معاليكم .

ولكن لنعد الآن إلى الاكراد فإن هذه التنظيمات تعود في أصلها إلى كون الاكراد في غالبيتهم قبائل رحالة أو شبه رحالة، علاوة على ما أشرنا اليه من قبل من اسباب وهي «أولاً» عداءهم للصفويين و «ثانياً» صعوبة الوصول إلى الاكراد والسيطرة عليهم في بلادهم الجبلية الوعرة «وهي صعوبة يشاركهم فيها أهل جورجيا أيضاً» . وعلى هذا فلم يكن مستغرباً أن نجد هذه التنظيمات تطبق بحذافيرها في اراض اخرى لا تقلّ عنها وعورة والتي كان يسكنها التركمان وقبائل رحل أخرى . ففي ايالة سواس مثلاً عهد بست مناطق فيها إلى حكم اغوات تركمان، وفي ايالة أدنة التي أنشئت في نهاية القرن السادس عشر نجد سبع مناطق أخرى، كان حكامها القبليون يعرفون بأسم «بوي بيكي»، أي رئيس القبيلة (٢٧٦). وهذا القطر الذي يكّون قسماً من «قلقيليا القديمة» والأقسام التي تحادده إلى الشمال الشرقي وحتى نهر الفرات تركت عند أول ضمها للأمبراطورية بيد الرؤساء المسلمين من أصل تركي فالأولى حكمّت من قبل أسرة «رمضان او غالري» خلال اكثر سنوات القرن السادس عشر في حين حكمّت الثانية أسرتا «ذو القادري ورمضان غالري» منذ قرابة منتصف القرن الخامس عشر حتى عهد السلطان سليمان القانوني حيث حولت إلى أيالة أطلق عليها اسم «ذو القادري» نسبة للعائلة أو «مرعش» نسبة إلى عاصمتها (٢٧٧). وقد وجدت هاتان العائلتان في وقت متأخر عن وجود العثمانيين ولذلك فحين اصطدم العثمانيون بهم كانوا من القوة بحيث لم يعودوا يخشونهم كما كانوا يخشون الحكام الأتراك الآخرين الذين قامت اماراتهم في وقت مبكّر كان العثمانيون خلاله ما يزالون ضعفاء نسبياً .

وكان ضم هاتين الامارتين وامرائهما كتابعين للأمبراطورية قد تمّ على نفس المبادىء التي سمحت للأسر الكردية الحاكمة أن تحتفظ بشيء - قلّ أو كثر - من سلطتها على الأراضي التي تسكنها قبائلهم . وهي نفس المبادىء التي طبقّت - كما سنرى بعد قليل - على خانات القرم . وساعد على ذلك أن الباب العالي، وحتى قرابة نهاية القرن السادس عشر، كان أقلّ اهتماماً وحماساً على سلطته في الأقاليم عما صار اليه بعد ذلك .

فقد لاحظنا أن السلطان كان يسمح لنوابه في الأقاليم بالبقاء في مناصبهم هذه

---

(٢٧٦) بوي لها معان كثيرة من بينها قبيلة أو فخذ من قبيلة ، وكان السلاجقة الروم أول من استعمل اصطلاح (بوي بيكي) .

(٢٧٧) لم يكن يعرف الكثير عن عائلة رمضان أو غلاري قبل النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وكانت عائلة (ذوالقادر) قد أسست بما لا يقل عن مائة عام قبل ذلك وكان مكان العائلة الأول هو مناطق ادنه وسيس واياس وطرسوس واراضي ورزق التركمانية أما اراضي العائلة الثانية فهي سناجق مرعش ومالطية وعبنتاب وقارس وسوماسايطو وبعد القضاء على هذه العوائل فقد عين اعضاؤها حكاماً في بعض الأقالم .

سنوات طويلة، كما جرى على تعيين ابناء الملوك لمناصب الحكام في نفس بلادهم السابقة . وعلى هذا الأساس كان احتفاظ اسرتي ذو القادر ورمضان بسلطاتهما . ولكن ولأسباب سنشرحها بعد قليل، تغيرت نظرة السلاطين فصاروا يحتجزون الأمراء وأولياء العهود في العاصمة وصارت فترات حكام الأقاليم تتناقص يوماً بعد آخر وبسرعة فائقة . ولذلك كان من الطبيعي، انهاء وجود مثل هذه الأمارات المحلية . وعليه فقد أعفى هؤلاء الأمراء من مناصبهم، وفي الواقع فقد كان بود السلطان، لو أنه كان يستطيع ذلك، أن يفرض نظاماً مركزياً موحداً شاملاً لجميع مناطق أرمينيا وكردستان ومن ماثلهما ممن كانوا على شيء من الحكم الذاتي . ولكن ما كان يمنعه عن تحقيق أمنيته هو قوة القبائل المعنية وصلابتها من جهة والتكوين الجبلي الوعر لطبيعة بلادهم من جهة ثانية .

واكثر من هذا فأن انحلال المؤسسات الحاكمة وضعف الحكومة المركزية قد أديا بدورهما إلى تمرد الأقاليم ذات الحكم العادي عليها . واضعاف أو فقدان هيمنتها عليها . ولا يمكن رد انحلال المؤسسات الحاكمة إلى هذه الرغبة في الهيمنة المركزية، ولكن نتج عن هذه الرغبة زيادة اعتماد المقاطعات على حسن إدارة الأمور في استانبول مما أدى إلى اثقال كاهل الباب العالي بأعباء ثبت انها اكبر من أن يستطيع النهوض بهـــا .

وتمتع بعض رجال القبائل في البانيا وسكان مونتنكرو بحكم ذاتي شبيه بما كان في الايالات الكردية والارمنية . وكانت البانيا تقع ضمن ايالة الروميلي وعاصمتها ادنه، ولم يكن لأي من سناجقها نظام وراثي على غرار البيكات الأكراد، كما لم يعترف لها بحكومة ما . وكان المجتمع الالباني – ما عدا سكان المدن – مجتمعاً قبلياً . وكانت تلك القبائل وبخاصة قبائل الجيك في الشمال، قبائل محاربة لم تستطع الدولة العثمانية أن تقيم فيها إدارة مستقرة . وكانت كل قبيلة من قبائل الجيك – أي الجبال – تقسم إلى فروع عدة تحت سلطة البيرق دار والذي يتولى منصبه هذا بالوراثة ولهذا فقد كان يماثل وإلى حد كبير في الاسم وطبيعة الوظيفة السنجق بيكي الكردي (لأن السنجق والبيرق تعنيان الراية أو العلم) . وكان لكل فرع من فروع القبائل عدد من كبار القوم يتولون مناصبهم بالوراثة وكانت مجالس القبيلة تعقد تحت رئاستهم لتطبيق القانون، ذلك لأن للالبان قانوناً غير مكتوب يسمى «قانون لايك دوكاجين» نسبة إلى أحد حكمانهم الذي عاش في القرن الثالث عشر، أو الرابع عشر ويتكون من عادات القوم وتقاليدهم . وكان كل فرع من القبيلة مقسماً بدوره إلى فروع أخرى يرأسها ضابط يتولى المنصب بالوراثة ويتولى تنفيذ الاحكام القضائية، ويقوم بالاتصال مع ممثل القبيلة المقيم عادة في اشقودرا (سوكوتاري)، ويسمى (بولوك باشا)، وكانت الحكومة لا تجبي الضرائب من هذه القبائل إلا حين تكون على درجة من القوة تستطيع

اجبارهم على دفعها وهذا لا يحدث إلا نادراً . وكان ضبط القبائل الشمالية – الجبال – من الصعوبة بمكان بحيث تخلت عنهم الحكومة في القرن السادس عشر، وفي مقابل اعفائهم من الضرائب والتدخل الحكومي كانت القبائل تجهز الجيش العثماني بوحدات قتالية، التي كانت تقود القتال في بعض الأحيان تحت علم الباشا، وفي ما عدا ذلك فقد كانت تشارك الآخرين (الاقنجيه) في عمليات النهب والسلب .

أما مونتنكرو Montenegro (قرداخ أو الجبل الأسود) فكانت تتبع سنجق «شقودرا» وتدار من قبل أميرها الاسقف الذي ستتاح لنا الفرصة للكلام عنه فيما بعد . وكانت أضعف اتصالاً بالباب العالي من البانيا . وكانت الحياة بين قبائل «توسكس الجنوبية» تتوزع بين عدد من كبار ملاك الأراضي الذين يمارسون سلطات ذات صفة اقطاعية . وفي هذا القسم من البلاد توجد أيضاً قبائل جبلية مثل «السوليوت» التي كانت مستقلة تماماً من أية سلطة حكومية في هذا القسم، وقد ابتاعوا اعتراف الحكومة العثمانية لاستقلالهم الذاتي بمبلغ كبير من المال .

إن جميع المناطق التي بحثناها حتى الآن كانت ايالات نظامية اصلاً أو على الأقل أنها ادمجت فيما بعد بأيالات نظامية، رغم ما كان عليه الحكم فيها من نقائض، أما المناطق التي سنبدأ الكلام عنها الآن فلها جميعها أوضاع خاصة بها . فخانات القرم مثلاً كانوا دولاً شبه مستقلة، وكانت علاقاتها مع الباب العالي أشبه بعلاقات الدول التي تحكمها اسرتا ذو القادر ورمضان، ويزيدون عليهما أنهم – وبسبب موقعهم الجغرافي – منحوا حق الأتصال بالدول المعادية المجاورة لهم .

ومع أن وسط شبه جزيرة القرم وشمالها قد سقطا بيد التاتار منذ أوائل القرن الثالث عشر فأن إمارة الخانات لم تؤسس إلاّ قبل خمسين عاماً فقط من فتح السلطان مراد الثاني لها (٢٧٨) .

وقد أنشىء في قسم الجزيرة التابع للحكم العثماني ايالة تضمّ ثلاث سناجق وكانت عاصمتها كفه أو ثيودوسيا وهي الميناء الرئيسي للجزيرة . أما باقي البلاد فقد تركت تحت حكم خانات الجيري الذي كانوا يقيمون في بقجة سراي (٢٧٩) .

ولربما قصد من هذا الترتيب تمكين الباب العالي من السيطرة على هذه الدولة

---

(٢٧٨) أسسها شخص يدعى حاجي جيري ، وكان جده قد صار بمساعدة دوق ليتوانيا اميراً من امراء القرن الذهبي . وكان أهل جنوة قد طردوا من الجزيرة عام ١٤٣٤م وتم الفتح العثماني لها عام ١٤٧٥م .

(٢٧٩) بقجة سراي أو قصر الحدائق . وكان هذا القصر في الأصل يقع في ضاحية من المدينة تسمى قرق لير (القصور الأربعون) ولكن المدينة زحفت فصارت الضاحية اخيراً في وسط المدينه ونسي اسمها الاول .

التاتارية مع تركها لتكون حاجزاً ضد الهجمات القادمة من الشمال . ولكن العلاقات بين الخان وباشا كيفه لم تتقرر بصورة واضحة حتى نهاية القرن السادس عشر حيث اعترف الخانات رسمياً بسيادة السلطان عليهم بذكر اسمه في خطبة الجمعة . ورغم أن العثمانيين كانوا من بعد الفتح مباشرة يدعمون سلطتهم دوماً بأرسال البيارق والطاغات والفرمانات اليهم من استانبول، فقد أمتدت سيادة الخانات إلى خارج حدود الجزيرة فوصلت إلى بسارابيا إلى الغرب والى سركاسيا والتي كانت تعتبر من توابع الخانات إلى الشرق، واكثر من هذا فأن افراداً من عائلة الجبري عينوا في فترات متعاقبة خانات على مدينة «قزان» على نهر الفولغا . في حين ظلّ الخانات المسلمون المقيمون في القرم، وحتى القرن السابع عشر يتقاضون الجزية من قياصرة موسكو، وكانوا كثيراً ما يتقاضون حقهم هذا بطريق الحرب والقوة . وفي حرب السلطان مع النمسا وبولندا لعبت ارتال التتار دوراً متميزاً، فقد حلّوا تدريجاً محل المتطوعة الأقنجي الذين اعتادوا في الحروب السابقة أن يتقدموا الجيش العثماني وأن يعيثوا فساداً في الأرياف .

ومن الناحية الثانية فقد كان على التاتار في «بسارابيا» أن يعاملوا أهل مولدافيا الرومانيين على أنهم من سكان بلاد الحرب رغم أن بلادهم تكون في الواقع جزءاً من بلاد الأمبراطورية . وقد أصرّ السلطان مراد الثالث في أحدى المناسبات على إعادة ما نهبوه من غنائم في الحروب ولكن لما ضعفت سلطة الباب العالي في الأيام الأخيرة تعرضت الأمارة إلى الكثير من هجمات التاتار عليها . فمنذ أيام سليمان كان الخانات يجهزون من العاصمة بقوة كافية من الرماة والمدفعية وأصناف الجيش الأخرى مع كمية من المال تسمى «سكمان أوقجة سي»، أي المال اللازم لدفع أعطيات الرماة .

وقد ظلّ الخانات خلال تاريخهم هدفاً لمؤامرات المتخاصمين من أسرة جيري الذين يتولون السلطة لا عن طريق الوراثة وانما، مثلهم مثل السلاطين المتأخرين حسب اسبقية القدم، وكانت آمثال هذه الثورات تحسم بتدخل الباب العالي، وعدا عن هذا فقد كانت الخانيات تحكم مستقلة على أساس قبلي عسكري، فقد كان هناك اثنان من اعضاء الأسرة الحاكمة يعقدان بالأضافة إلى الخان نفسه محاكم في العاصمة وفي غيرها من المدن تعود عليهم ببعض الأيراد . وهذان الأثنان هما عادة ابنا الخان . الأول والثاني ويسميان قالغي ونور الدين، وكان شيوخ القبائل والذين يعرف الواحد منهم بأسم المرزة، يحكمون بضابطين يطلق عليهما أسم شيرين بيكي ومأسور بيكي، وكان كلاهما يعينان من عائلة معينة . أما حاجات البلاد القانونية والأدارية فينهض بها رجال الدين المستقلون عن أولئك المعينين في بقية انحاء الأمبراطورية والذين يرأسهم القاضي عسكر . واخيراً فقد كان هناك موظف مهم هو الخان أغا سي الذي تعادل وظيفته وظيفة المحتسب .

أما التوابع الأربعة الباقية والتي يجب ذكرها فهي تشابه خانيات القرم لكونها ذوات حكم ذاتي ولكنها تختلف عنها في أن حكوماتها كانت مسيحية . وكما شرحنا من قبل، فإن الشريعة الإسلامية أجازت ضمّ الممالك التي يحكمها أهل الكتاب، إلى دولة الإسلام بشرط أن يدفع سكانها الجزية إلى الأمام . وعلى هذا فإن هذه الدول الأربع كانت تدفع الجزية إلى السلاطين العثمانيين رغم اختلاف مدى السيطرة التي يمارسها الباب العالي على كل منها .

فاما امارتا والشيا وملدافيا (٢٨٠) وتسميان في التركية أفلاق وبغدان فيمكن اعتبارهما امارة واحدة لا لأن سكانهما ينتمون إلى أصل واحد فحسب، بل لأنهما يتمتعان بنفس العلاقة مع الباب العالي . رغم أن والشيا خضعت لدفع الجزية قبل ملدافيا بحوالي قرن من الزمان، ومع أن مصير والشيا قد تقرر اثر الألغاء التام لأستقلال الصرب في القرن الخامس عشر، فأن قبضة العثمانيين لم تطبق تماما على ملدافيا إلاّ بعد أن فتح السلطان سليمان الجزء الأكبر من هنغاريا . ويبدو أن شروط المعاهدات التي عقدت وحددت مقادر الجزية واعترفت بسيادة السلطان عليها كانت إلى حد كبير أو قليل متشابهة وبموجبها كان الأمراء المحليون، ويسمون «هوسبودار» أو «فويفودار» (٢٨١)، يتمتعون بالحكم الذاتي كاملاً . أما «البويار» أو النبلاء من اصحاب الأراضي من كل امارة فقد صاروا ينتخبون من بين اعضاء البيت المالك . كما نصت شروط المعاهدات على أن لا تبنى مساجد أو قلاع تركية ضمن املاك الأمارتين وأن لا يستقر فيها المسلمون ولا يسمح لهم بشراء الأراضي فيها . وكان السلطان محمد الثاني قد غزا والشيا وتدخلّ في أمور الوراثة فيها قبل خضوع ملدافيا للجزية . وبعد غزو سليمان لهنغاريا بدأ المسلمون يستقرون ويبنون المساجد في تلك الأمارتين، وصار على الحكام «الهوسبدار» في كلتا الأمارتين أن يجهزوا جيوشاً لتحارب مع الجيوش العثمانية .

وبمرور الوقت اخذ السلاطين يشتطون في مقدار مبالغ الجزية . وقد اشتدت قبضتهم على كلتا الأمارتين ببنائهم الحصون على نهر الدانوب، بل على بر مولدافيا أيضاً رغم مخالفة هذا العمل لشروط الأتفاقيات الأصلية . أما في بساربيا «وفي التركية بوجاق»، والتي كان حاكمها «الهوسبودار» قد استسلم وامارته للسلطان سليم وزاد على ذلك بأن اعتنق الإسلام وقبل بوجود حرس انكشاري في عاصمته وذلك اثر غزو السلطان سليمان للأمارة عام ١٥٣٨م . وقبل نهاية القرن السادس عشر جُهِّز هوسبودار والشيا بحرس انكشاري مماثل . والواقع أن المجزرة التي قتل فيها هؤلاء

(٢٨٠) والشيا وملدافيا وفي التركية الافلاق والبوغدان .

(٢٨١) يلاحظ أن الفاظ (الهوسبودار والفويفودار والبويار) أسماء سلافية أما الفويفودار فقد اطلق كما سنلاحظ فيما بعد ليعني فئة معينة من موظفي الحكومة .

الأنكشارية والمسلمون المقيمون في تيركوفيتشا (٢٨٢) هي التي دفعت الهوسبودار ميشيل الشجاع إلى اعلان الثورة ضد السلطان عام ١٥٩٤م والتي انتهت لا بتوحيد الأمارتين الدانوبيتين فحسب، بل وامارة ترانسلفانيا معهما أيضاً في مملكة واحدة وان كانت قصيرة العمر ولكنها كانت مستقلة عن السلطان الذي دحر ميشيل وجيوشه في اكثر من مناسبة بعد الأستيلاء على مدن جنوب الدانوب في الروملي .

ولكن ميشيل اغتيل عام ١٦٠١م وعادت الأمارتان إلى وضعهما السابق (٢٨٣)، وفي خلال القرن السابع عشر انتهت اسرة باسارابا التي كان الحكام ينتخبون منها . ولذلك بدأ المرشحون الجدد للأنتخاب يستميلون عطف وزراء السلطان بالرشاوى والهدايا . وقد نجحوا في مساعيهم هذه وكانت النتيجة رغبة الباب العالي في احداث تغييرات في الحكام ما وجد السبيل إلى ذلك، وكان قد سبق للباب العالي أن عيّن كثيراً من الحكام من أصل غير روماني (٢٨٤) ولذا لم تكن مفاجأة غريبة حين بدأ الباب العالي في القرن الثامن عشر يختار هؤلاء الحكام من الأرستقراطية اليونانية في حي الفنار .

وكان السبب الأول لأختيار هذا الاسلوب هو اكتشاف الأتراك عدم ولاء الهوسبودار الحكام من كلا النوعين وقيام علاقات لهم مع قيصر روسيا بطرس الكبير الذي كان في حرب مع السلطان . وكان من الطبيعي في مثل هذه الأحوال التي كانت فيها الأمبراطورية على شفا الأنهيار، أن ينصح الباب العالي بتعيين هوسبودارية يكون له عليهم بعض التأثير . وكانت عائلات الفنار مصدراً طيباً لهؤلاء . وعدا عن هذا فأن لوثيق صلة هؤلاء اليونانيين ببطاركة القسطنطينية، التي مدت – بتشجيع من الخلافة العثمانية – نفوذها على مختلف الجماعات الأرذودوكسية في الأمبراطورية والتي كان لها استقلالها من قبل، والتي استقطبت أيضاً حقد هذه الجماعات بسبب تعيينها قساوسة يونان لأداء حاجاتهم الروحية، والتي عرفت في المناطق المعنية بممالاتها للحكومة المركزية التي كانت بعض مناصبها، في الواقع، مشغولة من قبلهم . وعلى هذا

---

(٢٨٢) كانت تيركوفيتسا عاصمة والشيا حتى عام ١٦٩٨م حيث حوّل الهوسبودار عاصمة ملكهم إلى بخارست بعد أن اصبح موقع تيركوفيتسا غير مناسب لقربه من ترانسلفانيا التي تنوزل عنها وقت ذاك إلى النمسا .

(٢٨٣) بدأ ميشيل مغامراته بالأتفاق مع هارون أمير مولدافيا وسيغفريد أمير ترانسلفانيا وكان هارون قد أوقع بالأنكشارية والمسلمين الآخرين مذبحة كبيرة في باسي ، وعلى ذلك قرر محمد الثالث تحويل مولدافيا إلى أيالة . ولكن اندحار جيوشه أمام الثائرين حال دون تحقيق ذلك ، بل واضطره إلى الأعتراف بأنتصارات ميشيل .

(٢٨٤) كان الهوسبودارية الأجانب الذين عينوا في مولدافيا هم (١) من أصل سكسوني عام ١٥٨٠م و(٢) من أصل كرواتي عام ١٦١٨م و(٣) من أصل بولندي عام ١٦٢٦م و(٤) من أصل يوناني عام ١٦٣٠م .

فمنذ عام ١٧١٦م وحتى الفترة التي نبحثها كانت الأمارتان تحكمان بأفراد من عوائل الفنار هذه التي كانت ما تزال تحظى - وعن حق بالنسبة لآخلاصها له - بثقة الباب العالي ورضاه .

وكانت والشيا أغنى الأمارتين وبالتالي اكثرهما مغنماً للحكام، ولذلك إذا نقل أحد حكام ملدافيا إلى حاكميتها، وهو ما كان يحدث دائماً، اعتبر ذلك النقل ترقية له . ولأن مناصب الترجمة في الديوان كانت مشغولة من أهل الفنار أيضاً، لذلك فقد كان من المعتاد في القرن الثامن عشر أن تشغل هاتان الأمارتان بأشخاص ممن تمرسوا من قبل بأمور الدولة . ومع هذا فان التعيين إلى احد هذين المنصبين كان عادة إما عن طريق التآمر، وإما بالرشوة الأمر الذي يجعل شاغلهما على مزيد من الحذر والحيطة (٢٨٥) . ولذلك كان على الهوسبودار أن يظل على علم تام بمجريات الأمور في العاصمة، وأن يعهد برعاية مصالحه فيها إلى ممثل له هناك يدعى «القابي كهية سي» (٢٨٦) الذي يجعل همه الأول افشال مؤامرات وتدابير خصوم سيده . وفي سبيل ذلك كان لا بد لهم من أن يكسبوا عطف بعض الوزراء وودهم، وهذا يتمّ بطبيعة الحال بتقديم الهدايا والأموال . ولذلك فقد كان منصب الهوسبودار يكلّف صاحبه الكثير من النفقات أولاً : لشراء المنصب، وثانياً : للأحتفاظ به، وثالثاً : لأن مقتضيات المقام تتطلب الظهور بشيء من الأبهة والفخار يماثل ما يقوم به الوزراء .

وكان المصدر الوحيد الذي يستمدون منه نفقاتهم هذه هي ثروات الأمارة ولأنهم من الجهة الأولى لا يأملون في البقاء في الأمارة امداً طويلاً يدفعهم إلى الحرص على عدم استنفاذ أموالها . ولأنهم من الجهة الثانية يتمتعون بكامل السلطة والأستقلال في مناطقهم فقد شجعهم هذا وذاك على انتزا ع ما يمكن انتزاعه من رعاياهم الموقتين الذين يتعرضون إلى شتى صنوف الأضطهاد .

ولأن الهوسبودار يتمتعون برضى الباب العالي ورعايته فلم يعد البويار يستطيعون السيطرة على أعمالهم بل صاروا في الواقع تابعين لهم، ولكي يتجنبوا الأبتزاز أنفسهم فقد شاركوا الحكام في ابتزاز الفلاحين ونهبهم .

وكان الدستور القديم لأمارة ملدافيا ينص على تقسيم السلطة بين الهوسبودار، والكنيسة والبويار، ويكوّن هؤلاء الثلاثة من بين البارزين منهم مجلسا . وكان الثلاثة يجلسون معاً كهيئة قضائية عليا وكان ممثل الكنيسة يعلن عن نصوص القانون ويقرر البويار الذنب أو البراءة ثم يتولى الهوسبودار اصدار الحكم . لكن العمل بهذا الترتيب

---

(٢٨٥) قيل أن معدل فترة الحاكمية للهوسبودار كانت سنتين ونصف السنة فقط .

(٢٨٦) أي ناظر الباب ، وكان جميع حكام الأقاليم وملتزمي الضرائب واليونان الأرذودكس والأرمن يعينون لهم مثل هؤلاء الممثلين في الباب العالي لرعاية مصالحهم .

فقد أثره حين تخلى الحكام عن التقيد بالقوانين . وصار كبير الرؤساء وزيراً يحمل لقباً بيزنطيا هو «لوكوثيت» ومعناه خازن بيت المال، ومعه القائد العام للجيوش ويدعى «هيتمان» ويوجد إلى جانبهما الحاجب وحامل السيف وحامل غطاء الرأس . وقد احتفظ الحكام من أهل الفنار للبويار ببعض المناصب ولكن السلطة والنفوذ الفعليين اعطيتا لليونانيين من اتباع الحاكم فبدأ هؤلاء اليونانيون ينتحلون صفة البويار عن طريق المصاهرة والزواج مما أدى إلى «يونانية» الطبقة الرومانية العليا، وانصرافها عن الارتباط بقضية الفلاحين .

وكانت مملكة بنسلفانيا «واسمها بالتركية أردل» هي النوع الثالث من الأمارات المسيحية الأربع في الأمبراطورية العثمانية . فمنذ قيام السلطان سليمان العظيم بفتح هنغاريا عام ١٥٢٦م وضع جميع اقسامها المفتوحة حتى ذلك الوقت تحت حكم «بانوس الترنسلفاني» واعتبره تابعاً للسلطان وجعل مقره في مدينة بودا . ولكن بعد محاولات النمساويين استعادة خسائرهم واضطرار السلطان سليم إلى شن حملة أخرى ضدهم عام ١٥٤١م جعل بودا مركزا لأيالة جديدة استحدثها، وترك ترنسلفانيا فقط إلى يانوس وخلفائه . ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية القرن السابع عشر ظلت ترنسلفانيا مملكة تابعة للسلطان . ورغم أن ميشيل الشجاع قد ضمّها، كما قلنا ذلك من قبل، إلى والشيا لمدة سنين قلائل في نهاية القرن السابع عشر فانها عادت إلى وضعها السابق بعد وفاته، وكان الحادث المهم الذي تعرضت له ترنسلفانيا مدة تابعيتها للحكم العثماني هو زحف جيوش محمد الرابع عليها بقيادة كوبرولو محمد باشا عام ١٦٥٧م بسبب تمردها وقت ذاك والذي أدى إلى زيادة جزيتها السنوية .

أما عن الحكم العثماني في ترانسلفانيا فيجب القول أن ملوكها كانوا يعتبرون أعلى مكانة من حكام الامارات الأخرى . وكانوا يضعون على رؤسهم التاج بدل القلنسوة التي كان يلبسها الحكام والتي كانت تسمى «قوقا» وكانت القلاع القائمة على اراضي ترنسلفانيا تدار من جنود محليين بدلا من الجنود العثمانيين .

لكن ترنسلفانيا لم تبق، بطبيعة الحال، تابعة للدولة العثمانية، في الفترة التي ندرسها في هذا الكتاب، إذ تنوزل عنها إلى النمسا بمعاهدة كارلوفتش، عام ١٦٩٩م .

أما جمهورية «ديبوروفينك» أو «روكازا» وهي الأمارة المسيحية الرابعة التابعة للحكم العثماني . فقد ظلت تؤدي الجزية إلى السلطان حتى ازال نابليون بونابرت وجودها عام ١٨٠٤م . أما علاقاتها مع الباب العالي فان تاريخها اكثر اثارة واكثر أهمية من تاريخ ترنسلفانيا بل وربما حتى من تاريخ الأمارتين الأخريتين .

فقد قامت «ديبوروفينك» كدولة حرة في القرن الرابع عشر بعد أن ظلت النمسا وهنغاريا تتعاقبان على حكمها، وبعد ذلك بزمن قصير أحست بما تؤدي اليه اتحاد

شبه جزيرة البلقان تحت الحكم العثماني من منافع للتجارة التي تشكل عصب الحياة فيها، ولهذا تفاوض حكامها عام ١٣٩٩م مع السلطان بايزيد الأول للحصول منه على حق رعاياهم بالتجارة في أية بقعة من الأمبراطورية دون عائق وكان من نتيجة هذا الاتفاق انتشار المصانع في شبه جزيرة البلقان حتى كاد الروكازانيون أن يحتكروا التجارة فيها احتكاراً تاماً .

ولما تقدمت الجيوش العثمانية عند فتح الصرب إلى مقربة من أرض روكازا سارع الروكازابيون إلى دفع الجزية للسلطان فصاروا بذلك من «رعاياه الكفار المتسامح معهم» واكتسبوا حق الحماية من قبل الجيش الامبراطوري . وقد اثبت هذا الترتيب جدواه بالنسبة للراكازانيين إلى حد أنهم أصرّوا على المضيّ في سياستهم هذه رغم لوم البابا لهم على صداقتهم الشائنة مع «الكفار» . واخيراً وحين انزلت الحروب المتتالية، في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، الكوارث بالامبراطورية العثمانية وقامت جيوش فينيسيا باحتلال تخوم «ديبوروفينك» سعى الراكازانيون بكل جهدهم إلى الأبقاء على المعاهدات القاضية بوضع بلادهم تحت التبعية العثمانية، ورغم انهم ظلوا يحاولون تقليل مقادير الجزية المفروضة عليهم من العثمانيين، في حين كان العثمانيون يحاولون من جانبهم ومن وقت لآخر، زيادتها، فأن العلاقات ظلت بين الأثنين جيدة إلاّ في مناسبتين اثنتين تعرّض فيها الروكسانيون للابتزاز الكثير، فقد جرت العادة منذ صلح كارلوفتش أن تدفع الجزية مرة واحدة كل ثلاثة اعوام وأن يحملها إلى استانبول مبعوثون من الجمهورية . وكان هؤلاء المبعوثون، شأنهم شأن مبعوثي ترنسلفانيا حتى انفصالها، يعاملون، أو على الأقل حتى نهاية القرن السابع عشر، معاملة البعثات الدبلوماسية في الدول الأجنبية ويستقبلون في ديوان السلطان عند جلوسه لمقابلة الناس أو توزيع الأعطيات، ولكن حدث مرة أن وفد «ديبوروفينك» – دون وفد ترنسلفانيا – لم يحظ بمثل هذه المعاملة الممتازة بل ولم يدع إلى حفلة الغذاء التي تقام عادة بعد أتمام المراسم والتي يحظى فيها السفراء بالجلوس مع الصدر الأعظم .

ورغم كل هذا فقد ظلت العلاقات بين الطرفين مرضيّة للغاية ولا شك في أن بعض السبب في ذلك يعود إلى الموقع الجغرافي للجمهورية وصغر حجمها، فهي أولاً محاطة من جميع جهاتها بالأملاك العثمانية فلا يمكن أن تكون دولة حاجزة . وثانيا لأنها محتاجة دوما إلى دولة عظمى تحميها، فلذلك لم تفكر يوما بالأستقلال التام . والواقع أن وضعها يرينا أن السبب في كل المحن التي تعرضّت لها بقية الأمارات هو محاولة امرائها التحرر من الحكم العثماني . أما بالنسبة إلى روكازا فإن حكامها لم يحاولوا مثل هذا الأمر قط، بل وعلى العكس من ذلك فقد سعوا إلى الأحتفاظ بتبعيتهم

للعثمانيين ولم يشتكوا يوماً من معاملة الباب العالي لهم وليس هناك من سبب يدعونا إلى الزعم بأن الهوسبودار لو أبدوا مثل هذا الوفاء للسلطان لكان السلطان أقلّ شكاً بهم وحذراً منهم . وصحيح أن رخاء روكازا قد قلّ أثناء تبعيتها للباب العالي ولكن نقصانه هذا لم يكن ليقل عن نقصان تجارة خصميها الكبيرين جنوه والبندقية ولاسباب لا دخل لها البتة في الحكم العثماني . وثم تضررت اكثر الضرر في كارثة الزلزال عام ١٦٧٧م .

(٧) اضمحلال المؤسسات الحاكمة

سبق أن شرحنا التغيرات التي انتابت المؤسسات الحاكمة في الفترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر ومنها يمكن أن نتبين بعض أسباب اضمحلال بعض هذه المؤسسات ولم يبق لنا الآن إلاّ تفصيل القول في هذه الأسباب ووصف الأحوال التي وصلت اليها المؤسسات الحاكمة ولا سيما القوات المسلحة في فترة بحثنا هـذا .

هناك عدة عوامل لا نستطيع الا المرور بها لماما، تجمعت في القرن السادس عشر فادت إلى الوضع المزري الذي وصلت اليه السلطنة أيام سليمان العظيم . ويبدو من النظرة الأولى أن الأمبراطورية العثمانية، كدولة من دول البحر الأبيض المتوسط، تدين في انحلالها، في المقام الأول، شأنها في ذلك شأن الجمهوريات البحرية الأيطالية، إلى اكتشاف امريكا وطريق رأس الرجاء الصالح، الذي تحولت اليه بالتدريج وبدلاً من الطرق البرية، تجارة أوربا والشرق . ولكن الواقع أن هذه الطرق البرية لم تكن تمر بالمقاطعات الأصلية للأمبراطورية وانما كان مرورها في سوريا ومصر اللذين ما انضما إلى املاك السلطان إلاّ قبل بدء انحلالها بحوالي نصف قرن من الزمان فقط، ولذلك فمع أن هذين القطرين قد تضررا بسبب تحوّل خط التجارة عنهما فأن تدهور اقتصاديهما بسبب هذا الأمر لم يقلل من ازدهار الأقاليم الأصلية عما كانت عليه قبل فتوحات سليم إلاّ بمقدار ما يتعلق اقتصادها باقتصاد سوريا ومصر . والواقع أن مثل هذه الروابط التجارية لم تكن ذات أهمية كبرى لهذا الأقتصـاد .

وفي المقام الثاني فإن أضمحلال جنوة والبندقية لا يعود كله إلى تحوّل خط التجارة عنهما فحسب، ولكن أيضاً إلى منافسة الشركات الشرقية التي انشأتها الدول الغربية والتي بدأت منذ نهاية القرن السادس عشر بمبادلة منتوجات اقطارها مع منتوجات الأمبراطورية ومنتوجات الشرق التي كانت ما تزال تنقل براً . وهو تطوّر يعتبر على الأقل وبمقارنة تأثيره على الجمهوريات الأيطالية، أمراً مفيدا للأمبراطورية . فمع أن أستيراد منتجات أوربا الغربية أدى بمرور الوقت إلى القضاء على الصناعات المحلية من جهة والى تصدير الذهب لأستيراد هذه البضائع من جهة ثانية فإن هذا

الأمر لم يتحول إلى كارثة اقتصادية إلاّ أيام الثورة الصناعية أي بعد حوالي قرنين من الزمان على بدء الأحداث .

ولهذا كله فمن الخطأ اعتبار اكتشافات كولومبس ودي جاما هي السبب الأول في هذا الإنحلال، وأن تكن قد أسهمت فيه إلى حد كبير، وكانت من وجهة النظر العثمانية على كل حال، عوامل قاهرة أو كأنها قضاء وقدر ليس للسيطرة عليهما أو ردهما من سبيل . ولهذا فإنها تتناقض مع ما يبدو وكأنه السبب الرئيسي للانحلال وهي الاستجابات المتكررة من السلاطين انفسهم لمطامحهم المتناقضة .

وأول هذه المطامح هي زعامة الحركة الدينية الشعبية للفتح والتي امتدت بها امبراطوريتهم واتسعت إلى حد كبير ولكن نجاحهم في هذا الأمر نفسه والمركز الكبير الذي نالوه بسببه دفعهم إلى طموح ثان هو أن يحيطوا أنفسهم بكل مظاهر الفخامة الملوكية التقليدية، وقد أدى تبنيهم لهذا الهدف إلى قطع صلتهم مع مؤيديهم السابقين بطريقين : إذ لم يعد الحكم العثماني حكماً عائلياً فحسب وانما تشبّه السلاطين العثمانيون بالعائلات التركية الحاكمة الأولى من ناحية التعصب الديني، ولم يكن هذا التعصب يتفق، بل كان في الواقع يناقض بعض المعتقدات الدينية التي كان لها الاثر الكبير في تاسيس القسم الأعظم من امبراطوريتهم والتي ما زال أغلب سكانها المسلمين يدينون بها . ولهذا فقد كانوا يضطرون مرارا وتكرارا إلى قمع أية انتفاضة دينية وكانت نتيجة هذه السياسة التاكيد والحفاظ على الصفة العسكرية لحكم السلطان . ومع حيازة السلطان على جهاز عسكري كفء فلم يكن في استطاعته استعماله إلاّ بعد أن مدّ أملاكه بعيدا عن حدود املاكه المستقرة في الروملي والاناضول .

ولم يكن دافع السلاطين إلى هذا هو حب العظمة فقط، فأن سليم لم يفتح أرمينيا وكردستان فقط وانما فتح أيضاً سوريا ومصر ليمنع احتلال الصفويين لهما، كما أن سليمان غزا هنغاريا ليحمي أملاكه من الأمبراطور النمساوي .

لكن اتساع رقعة الأملاك العثمانية قرّب بين النمسا وفارس حتى إذا حلّت أواخر القرن السادس عشر لم يكن العالمان الشيعي والكاثوليكي على درجة من الاختلاف تجعل التقارب بينهما متعذرا كما كان الأمر من قبل (٢٨٧) .

وصحيح أن يقال لو أن السلطان امتنع عن توسيع امبراطوريته في هذا الأتجاه لابقى خصميه هذين محصورين في حدودهما الضيقة مما يجعل مركزيهما، وخصوصاً

(٢٨٧) في عام ١٥٩٩ مثلاً أرسل عباس الصفوي وفوداً إلى امبراطور النمسا والفاتيكان والبندقية وأماكن أخرى في أوربا . وفي عام ١٦١٣ ـ ١٦١٤م أرسل ملك اسبانيا إلى اصفهان سفراء مصحوبين ببعض القسس .

بالنسبة إلى بلاد فارس، أضعف مما صار اليه فيما بعد، ولكنه لو فعل ذلك، لما ابتعدت الحدود الفارسية النمساوية عن بعضها البعض بمثل هذه المساحات الشاسعة من الأراضي التي يفصل بينها البحر وتتخللها سلاسل جبال، لا تستطيع القوات العثمانية أن تتقدم خلالها بسرعة ملحوظة . واذ يقل ما يتوجب على السلطان الدفاع عنه فانه يستطيع وقت ذاك أن يتمتع ويحد أعظم من السلامة بطريقة حياة تتلائم مع اهوائه وطموحه إلى الملوكية التقليدية ولكنها مع الأسف تتعارض مع قيادة الجيوش وهي حياة الإنسحاب من تدوير الشؤون العامة إلى عزلة مريحة . ولكن اختيارهم هذا المسلك في الفترة الحرجة التي خلقها توسعهم كان السبب الأول في اضمحلال قوتهم (٢٨٨) .

ولكن مما خفف من وقع نتائجها بعض المصادفات التاريخية، من ذلك مثلاً أنه في أوائل القرن السابع عشر استنزفت حرب الثلاثين عاماً قوى دول أوربا الوسطى، كما أن قوة الصفويين بدأت تنهار بسرعة كبيرة تفوق سرعة انهيار السلاطين ورغم ذلك فإن مثل هذه النتائج أظهرت مدى الخطر في اختيار السلاطين للعزلة والأختفاء . والواقع أن هذه الراحة من الضغوط الخارجية مصحوبة ببعض محاولات الأصلاح التي اقدم عليها بعض السلاطين ورؤساء الوزارات، والتي تمثل رجوعاً مؤقتاً طفيفاً عن تيار الأنهيار، هي التي انقذت الأمبراطورية من الأضمحلال السريع .

وبسبب التركيب التعاوني للمجتمع العثماني، فإن أغلب رعايا السلطان لم يتأثروا، كما لاحظنا ذلك من قبل، بما شاب المؤسسات الحاكمة من خلل واضطراب . كما أن التصرفات الشخصية لبعض السلاطين لم يكن لها تأثير كبير عليهم . ومن الجهة الثانية فإن المؤسسات الحاكمة تعتمد كلية على السلطان الذي كان بمثابة الرأس والقلب في كيانها . لذلك فلا بد وأن يؤدي غيابه عن التوجيه المباشر للأمور إلى خللها واضطرابها ما لم يحل وكلاؤه العامون أي الصدور العظام أي رؤساء الوزارات محلهم. وقد نجحت محاولة إحلال الوزراء محل السلاطين وانتقلت مهام السلطان كافة إلى وكلائهم رؤساء الوزارات واقتصرت وظيفة السلطان على قبول أو رفض مقررات صدره الأعظم، وعلى الظهور في حفلات التشريفات بأستثناء بعض الحالات كحالة السلطان الشاب عثمان الثاني واخيه الرهيب مراد الرابع (٢٨٩) اللذين حاولا أن يعودوا

---

(٢٨٨) كوجو بيك في تتبعه أسباب وطرق انهيار القوة العثمانية في الربع الأخير من القرن السادس عشر والربع الأول من القرن السابع عشر يجعل غياب السلاطين من بعد سليمان عن إدارة شؤون الدولة بأنفسهم السبب الأول من جملة الأسباب التي ذكرها . كما ويقال أن مما سبب انهيار الأمبراطورية هو الصعوبة التي واجهها حكامها في محاولة قلبها من إدارة عسكرية إلى إدارة مدنية . ولكن الواقع أن الإدارة العثمانية كانت دوماً إدارة مدنية بقدر ما هي عسكرية والصعوبة الحقيقية في نظرنا هي ما وصفناه هنا .

(٢٨٩) عثمان الثاني ويعرف عصمان الكنج أي الشاب لتمييزه عن مؤسس الأسرة المالكة عثمان الأول ولأنه تولى العرش في سن مبكرة لم يسبق لها مثيل من قبل وقد حكم من ١٦١٨م حتى

إلى الإمساك بالادارة التي كانت قد افلتت من أيدي أسلافهم» ولكن - وكما شرحنا ذلك من قبل - وبسبب أن سلطة الوزراء لم تكن إلا سلطة تفويض فقد كانوا معرضين إلى فقدها في أية لحظة، ولذا كان رؤساء الوزراء بصورة عامة اضعف من أن يسيطروا على المؤسسات الحاكمة بصورة مرضية . واكثر من هذا فكان لغياب السلطان أثر سيء آخر فلأنه كان يقوم بالدور الأبرز في تسيير أمور الدولة فقد كانت حنكته وخبرته من حياته خارج اسوار القصر تحدان الكثير من نفوذ الحريم ورجال الخدمة الخاصة عليه . أما بعد ذلك فلم يكن الوضع كذلك مما أدى : أولاً : إلى خضوع السلاطين إلى آراء ونصائح اشخاص غير مؤهلين لتقديم الرأي والمشورة . وثانياً : إلى تعيين اشخاص غير مؤهلين في مناصب الدولة (٢٩٠) وهذا بدوره أدى لا إلى أن يعيش شاغلو مناصب الصدارة العظمى وهم الوحيديون الذين يستطيعون أن يغطوا على نقائص السلطان، في قلق دائم لا من خشية العزل والقتل فحسب بل وانما كانوا في اكثر الأحيان ليسوا أهلاً لوظيفتهم هذه، ومن الجهة الثانية فقد برهن الكثيرون من الصدور العظام في عهد الإنحلال على كفاءة فائقة في النيابة عن سلاطينهم في ادارة شؤون الدولة ادارة ممتازة، وفي نجاحهم في الأبقاء على الأصلاحات أو في دفع عجلتها . وما حدث مثلاً في عهد مراد الرابع كان برهاناً على مدى اعتماد المؤسسات الحاكمة في نجاحها ونمائها وعلى رأسها المدبر سواء كان رأسها هذا السلطان نفسه أم صدره الأعظم .

وقد أدى اعتماد المؤسسات الحاكمة على السلاطين إلى فسادها وأنهيارها وقد كان من حسن الصدف فقط أن يكون السلاطين حتى عهد سليمان على قدر كبير من الكفاءة في مناصبهم، على أنه لا موجب للأعتقاد بأن سليم الثاني كان له أن ينجح كأسلافه حتى ولو لم يبتكر سليمان سابقة العزلة والحجاب، ومن الجهة الثانية فمن المحتمل أن هذا التفسخ، وبصرف النظر عن الأعتماد على السلطان، كان يمكن أن يبدأ بأسرع مما بدأ به بسبب تطورين آخرين نتجا عن فتوحات القرن السادس عشر. وسبب كليهما أن الحروب الأولى كانت مربحة وقد شجعهم وقوع الأسلاب والغنائم

١٦٢٢م، حيث ثار عليه الأنكشارية وخلعوه عن عرشه وقتلوه . اما مراد الرابع الذي خلّفه (بعد أن عاد أخوه المعتوه مصطفى الأول إلى الحكم لبضعة أشهر ثم خلع ثانية) فقد كان في الواقع أصغر منه، إذ كان في الثالثة عشر من عمره، ولكنه أثبّت بعدئذ مقدرة كبيرة في اعادة هيبة الأمبراطورية، فاسترجع بغداد مثلاً، وقد حكم من سنة ١٦٢٣-١٦٤٠م .

(٢٩٠) يعتبر كجك بيك تدّخل محضيات القصر في الأمور العامة من أهم أسباب الأنحلال، ويرجع هذه الأمور إلى أيام سليمان وبرقيته لأبراهيم ومن ثم لرستم من خدمة الداخل إلى الصدارة العظمى . وكان التقليد السياسي الأسلامي الفارسي يقضي بأن لا يكون لندمان السلطان سلطة أو مقام . أنظر سياسة نامة نظام الملك (ترجمها إلى العربية الدكتور يوسف حسن بكار -- دار القدس - بيروت بلا تاريخ - المترجم) .

الثمينة بيد الفئة الحاكمة وعلى رأسها السلطان، على المضي في حياة الأبهة والفخامة، التي عدا عن كونها نفسها مصدر أفساد وتفسخ فانهم ما كانوا يستطيعون المضي أو الأستمرار بها دون استمرار الحروب إلى مالا نهاية . ولكن الحروب لم تستمر وبهذا الشكل . فلم تكن الحروب وحتى ايام سليمان متواصلة بأستمرار، وأكثر من هذا فأن حروب نهاية هذا القرن كانت من اجل الحفاظ على الحدود التي سبق أن وصلتها الجيوش العثمانية، لذلك لم تكن تأتي بالأسلاب والغنائم من بلاد الأعداء بل على العكس فكثيراً ما أدى تفسخ المؤسسات الحاكمة إلى هزيمة الجيش بدلاً من انتصاره. وكانت نتيجة كل ذلك، أن صار على الطبقة الحاكمة أولاً أن تعوّض عن مواردها المالية الناضبة بقبول الرشاوى مقابل المنافع التي يستطيع افرادها بحكم مركزهم فيها تقديمها للمنتفعين بها . وثانياً صار على الحكومة التي كانت تعتمد في مواردها المالية وفي دفع رواتب جيشها النظامي على غنائم الحروب، أن تبحث الآن عن مصدر آخر لهذه النفقات، ولكنها في محاولة البحث هذه اصطدمت بعقبة صعبة الحل كانت مضطرة إلى ايجاد الحل لها تحت ضغط المظاهرات المتكررة والتهديد بالتمرد .

وقد بدأت مسيرة التفسخ والإنحلال من قمة الهرم، إذ ترتب على حق السلطان، بحصة معينة من غنائم الحروب، أن نشأت عند قادة الجيوش عادة اختيار أحسن الغنائم وتقديمها إلى السلطان أثر عودتهم من غزواتهم وقد جرّت هذه العادة بدورها إلى عادة أخرى هي قيام باشوات الأقاليم بتقديم الهدايا والأموال إلى السلطان حتى عند عدم وجود حروب تجمع فيها هذه الأموال (٢٩١) .

وكان لا بد لهذه الخطوة أن تؤدي إلى أخرى تليها وهو تقديم الهدايا لغرض الحصول على مقابل عنها، وما أن خضع السلطان أو الصدر الأعظم لأغراء قبول الهدايا على هذا الأساس حتى انتشر الأمر بين تابعيهم من جميع الأصناف، ووضعت الأصول والأساليب وحتى في زمن سليمان، لقبول مثل هذه «الأعتبارات»، وكان على كل متقدم لوظيفة ما أن يدفع مقدماً مبلغاً ما لمنحه تلك الوظيفة، وربما كانت هذه الدفعات ممثلة لما كان يدفعه الفلاحون مقدماً عند حصولهم على عقد ايجار لأرض زراعية . وطبيعي أن مثل هذا النظام لا يقود إلى الفساد فحسب بل انه يخلقه خلقاً . ومع هذا فقد كانت كفاءة المرشحين وليس مقدار ما يدفعونه هو الأساس في التعيين ايام سليمان . ولكن الأمر فسد بعد ذلك فأدى إلى أوخم النتائج واكثرها ضرراً إذ صارت الرشوة هي السبيل إلى الدخول في خدمة الحكومة والى التقدم فيها . ولذلك فإن قبولها يعني أن أجهزة المؤسسات الحاكمة قد تضررت مرتين : الأولى في فساد

(٢٩١) يقدّم السيد مصطفى ج١ ص ١١٥ أمثلة على الهدايا التي قدّمها باربروسا إلى السلطان سليمان وقدم ابراهيم باشا والي مصر هدية قدرها مليون ليرة .

ذمم الموظفين والثانية في فقدان الكفاءة في التعيين والترفيع [٢٩٢] .

أما عن مشاكل الجيوش فلربما كانت تصير أقل حدة عما وصلت اليه لولا أن الانكشارية على الاقل إن لم يكن جميع الجيش النظامي قد اظهروا، ومنذ وقت طويل، استعدادات للثورة والتمرد . وكان السلاطين، كما لاحظنا ذلك من قبل، قد انشأوا الجيوش النظامية لتعفيهم من مجرد الاعتماد على التأييد العام . وقد اثبتت حالة الرقيق التي تعم افراده جميعا انها انفع للطاعة والانقياد من المسلمين الأحرار الذين كانوا يكونون الجيوش العثمانية القديمة . ولكن الانكشارية ومنذ نهاية القرن الخامس عشر بدأوا يشعرون بقوتهم وأنهم السند الوحيد للسلطان، ثم ما لبثوا أن استغلوا قوتهم هذه في خلع السلطان بايزيد الثاني وتنصيب السلطان سليم الأول بدلاً عنه . ثم عادوا والحّوا على السلطان سليم في حروبه مع فارس واجبروه على الانسحاب من معركة «جالديران» رغم انتصاره فيها . ومع هذا فقد استطاع بعدئذ أن يضع لهذا الجيش قواعد انضباطية اقترنت بما اشتهر به من البطش والعنف فأنتجت أثرها المطلوب وهو خلود الانكشارية إلى الطاعة والهدوء بقية أيام حكمه وغالبية أيام خلفه سليمان الذي حاولوا الثورة عليه أول أيام حكمه ولكنهم خلدوا إلى الهدؤ بسبب قوته . غير انهم عادوا بعد موته سيرتهم الأولى ففرضوا على خلفه سليمان الثاني أن يدفع لهم -- ما أصبح تقليدا واجبا – من هبات التتويج مبالغ اكبر بكثير مما يستطيع تدبيره، ولكن حزم الصدر الأعظم صوقولو باشا أوقفهم عند حدهم، فلم يثيروا اضطرابات أخرى وقت ذاك . ولكنهم عادوا مرة أخرى في العهود التالية، حيث بلغت هذه المشاكل ذرونها إلى حد تهديد الحكومة تهديدا جادا قلدته من جانبها بقية وحدات الجيش المأجور .

وسواء كان ذلك صدفة أم كان قدرا مكتوباً، فان انحلال الامبراطورية بدأ تقريباً مع بداية العام الألف للهجرة، وهو التاريخ الذي كان ينتظره المسلمون بخوف وارتقاب، ذلك لأن نبوءة معينة ذهبت إلى أن هذا التاريخ سيكون بداية اضمحلال الإسلام على أيدي المسيحيين . وقد اعتبر سقوط غرناطة وهجرة بعض سكانها إلى استانبول ثم اندحار الجيش العثماني في مالطة وليبانتو «نذر شؤم» ثم إلى جانب ذلك كانت اخبار انتفاضات المسيحيين تبلغ الاسماع في بعض المدن حتى انها كانت تغلق ابواب اسوارها اثناء اداء صلاة الجمعة خوفاً من هجوم الكفار بغتة واخذ المؤمنين على حين غرة [٢٩٣] .

---

(٢٩٢) ينقل السيد مصطفى ج١ ص ١١٧ هنا قصة عن كنه الأخبار «للمؤرخ علي» عن شمسي باشا من آل اسفنديار أوغلو الذي نجح في حمل مراد الثالث على قبول رشوة كبيرة وأنه قال : «إذا كان الفساد قد وصل السلطان نفسه فهذا آية زوال ملكه الذي غلب به ملك اجدادي» .

(٢٩٣) وقد أمر مراد الرابع باقامة صلاة التوبة في انحاء البلاد عام ١٥٩٢ حين تجمعت عليه اخبار الحروب والأوبئة والفتن وقد اديت في ارض ميداني .

وقد مر عام ١٥٩١ – ١٥٩٢م المشؤوم، دون أية كارثة تذكر، ومع هذا فقد شهد حكم مراد الثالث الذي مر العام خلاله حدوث اضرار فادحة بالمؤسسات الحاكمة .

وكان العامل الأول في هذه العملية هو التهديد الموجه إلى نظام الدوشرمة والعامل الثاني هو ظهور الحالات غير الأصولية في نظام منح الأقطاع . وقد اتفق حدوث العامل الأول مع ظهور الأنكشارية كقوة مشاكسة . وفي حين كان العامل الثاني أثرا من آثار التفسخ .

ومن الصحيح القول أن نقاوة نظام الدوشرمة قد عكّرت بمختلف الأساليب من قبل، فقد سمح للآباء المسيحيين أن يشتروا أبناءهم لأعفائهم من التجنيد، فيستبدل بهم غيرهم من ابناء المسلمين واليهود والغجر . ولكن الحكومة كانت تعاقب بشدة أي عمل من هذا القبيل إذا ما علمت به، ولم تكن مثل هذه الأعمال لتؤثر على انضباط هذا الجيش وقوته القتالية (٢٩٤) .

ويبدو أن مراد الثالث اراد القضاء على وحدة الأنكشارية بعد أن لاحظ أنهم اصبحوا السادة الفعليين في البلاد . فسمح عام ١٥٨٢م – بترحيب حاشيته وتأييدها ورغم معارضة أغا الأنكشارية الشديدة – بقبول اعداد كبيرة من المجندين غير المدربين إلى اورطات الأنكشارية، ثم سمح اثناء حملته على فارس بتجنيد اعداد كبيرة أخرى حتى إذا ما انتهت تلك الحملة كان عدد الانكشارية قد زاد إلى ضعف ما كان عليه قبـــلاً .

وكانت آثار هذا العمل ذات شقين أولهما : أنه ضعضع كيان الدوشرمة، أوشك أن يقضي عليه لو تكرر حدوثه والثاني انه ارهق خزينة الدولة بما لم يسبق له مثيل وخاصة وأن الأموال المتوفرة فيها ما كانت تكفي لنفقات العدد الأول لهذه المؤسسة . وأكثر من هذا فان الأثر الثاني زاد بالتدريج في اتساع الأثر الأول وذلك على الوجه التالي ·

ففي سبيل دفع نفقات هذا الجيش المتكاثر عدده عمدت الحكومة إلى تخفيض سعر العملة، وهذا الأجراء اصطدم بثورات من جانب الأنكشارية في أول الأمر ثم بعد سنوات قليلة، من جانب فرق الخيالة في العاصمة . وهكذا أصبح الجند اكثر شعوراً بقوتهم ونفوذهم من ذي قبل، وصاروا لذلك مستعدين إلى اللجوء إلى القوة لمقاومة أي عمل لا يتفق ورغباتهم . وصحيح أنه قد أمكن استخدام الأنكشارية لقمع حركة التمرد الثانية التي قام بها الخيالة في العاصمة عام ١٦٠٣م ولكن هذا العمل نفسه جعل الانكشارية انفسهم اصعب قياداً وأشد مراسا وقد حاول عثمان الثاني جاداً أن

---

(٢٩٤) كان الوحيدون من المولودين مسلمين ممن يسمح لهم قانونا بالأنتماء إلى الأوجاغ هم ابناء المتقاعدين من افراد الأنكشارية

يقمع ثورة ١٦٢٢م ولكن الأنكشارية كانوا أقوى منه فانتهى الأمر إلى عزله عن العرش ومن ثم قتله . وصار على أخيه وخلفه مراد الرابع أن يتابع مهمة تقليص نفوذهم ولكن على حساب هدم الأسس التي قامت عليها المؤسسات الحاكمة منذ أول وجودها . فقد عمد إلى ايقاف العمل بنظام الدوشرمة بغية الأقلال من الجنود الأنكشارية وظل العمل يقل به شيئاً فشيئاً حتى إذا ما حل منتصف القرن السابع عشر صار النظام حبراً على ورق .

ولم يكن غياب الدوشرمة امراً يؤسف له كثيراً من وجهة النظر العامة، ولكنه كان بالنسبة إلى القوة العسكرية العثمانية أمراً مميتاً لأنه يعني انهيار النظام المتقن المتين للتدريب الأداري والعسكري . وكان يمكن أن يخف أثرها ويهون لو أن هذا النظام الذي أوجد لتأمين الجند للدولة قد ألغي واستبدل به نظام آخر اكثر منه فعالية وانضباطاً . ولكن مع أن مراد الرابع والصدر الأعظم كوبرولو فاضل احمد باشا أسسا قوات عسكرية جديدة، إلاّ أنها لم تكن من القوة بحيث تستطيع ازالة الأنكشارية(٢٩٥) ولذلك فقد ظلّ الأنكشارية كما كانوا عديمي الأنضباط والتدريب ومصدر ازعاج للحكومة وارهاق للخزينة وبالتالي غير ذوي نفع في الحروب وشاهداً بارزاً للتفسخ والفساد لأي فئة أخرى تحلّ محلهم وتسد نواقصهم .

وقد أدى الغاء الدوشرمة إلى اقتصار الدخول إلى اوجاغ الأنكشارية على المسلمين الأحرار فقط طالما كانوا هم المؤهلين الوحيدين للخدمة في جيش الإسلام(٢٩٦) ولكن سرعان ما برهن هؤلاء على أنهم ليسوا اكثر طاعة وانضباطاً من اسلافهم ففرضوا الغاء مبدأين رئيسيين من مبادئ الأنكشارية هما : (١) منع الأنكشارية عن الزواج قبل احالتهم على التقاعد . و (٢) منع الأنكشارية من الأشتغال بالحرف والتجارة . وكان هؤلاء الأنكشاريون الجدد قد جاء معظمهم من طبقات الحرفيين في المدن التي كانت تعسكر فيها الأورطات والتي كان فيها الزواج المبكر – كما هو في

---

(٢٩٥) كانت القوات الجديدة التي أنشأها مراد الرابع تتكون من الجيبه جية والبستان جيه وبصورة خاصة من السيكمان . أما كوبرلو أحمد باشا فقد جمع جيشاً جديداً عرف بأسم بيشلي ، وكونوللا . وقد اختلف المؤرخون على المقصود بأسم سيكمان فذهب احدهم إلى أن السيكمان تشكيل عسكري منفصل عن بقية الأنكشارية (الذي خفض عدد اورطاتها إلى ١٧٦ اورطه فقط) فإن كان الأمر كذلك حقاً فلا بد أنهما توحدا بعد ذلك .

وقد جاء اصطلاح السيكمان في مظان أخرى مبهما ليعني «الجند المشاة» أما البيشلي ومعناها الخماسي (من بيش خمسة) فالمقصود بها الحراس الخيالة «محافظلي لر» ، وربما كانوا على غرار الفرسان الهنغاريين .

أما كونوللو فقد مرّت بنا من قبل وتعني الأختياري وكانوا يكونون مقدمة الجيش .

(٢٩٦) يؤكد بعض المؤرخين أن الدافع لهذه التطورات هو حسد الأتراك المسلمين للأنكشارية بسبب الأمتيازات الممنوحة لهم مما دفعهم إلى تجنيد ابنائهم للحصول على مثل تلك الأمتيازات .

المجتمع الاسلامي عامة - هو القاعدة، وبالتالي فقد اصبح من الصعب عليهم أن يعيشوا في الثكنات، واصعب كثيراً أن يخضعوا إلى الأنضباط والتدريب كما أصبح من المألوف لهم ايضاً أن يزيدوا ايرادهم ويشغلوا ما أوجدوه لأنفسهم من فراغ بالأعمال الصناعية والتجارية (٢٩٧). وزيادة عن ذلك فأن اصحاب النفوذ في الدولة وقد رأوا المستوى الذي وصله الجيش نتيجة الأهمال، عمدوا إلى تسجيل خدمهم واتباعهم في الجيش لتتولى الحكومة اعاشتهم والأنفاق عليهم . وأخيراً ولكي يجدوا لهؤلاء الأشخاص مكاناً في الجيش فقد عمدوا إلى احالة الجنود الاكفاء على التقاعد .

وهكذا فقد أرهقت الخزينة بدفع النفقات الكثيرة لجيش الأنكشارية المتكاثر عدده، ولكن بدون أية فائدة . وقد حاولت الحكومة محاولات متكررة انقاص هذا العدد ولكن الامبراطورية كانت - الا نادراً - في حالة حرب مستمر خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر والأربعين سنة الأولى من القرن الثامن عشر . ولذلك فقد نشأت آراء متناقضة حول تأمين الأمدادات الكافية لهذه الجيوش . وفي سبيل حل هذا الأمر فقد سمحت الحكومة بتطور آخر كان مع الأسف سيء العواقب أيضاً . وهذا التطور يسمح بالتحاق اعداد كبيرة من الرجال غير المأجورين إلى الأورطات في أيام السلم . فاذا ما أحتيج اليهم في الحرب فانهم يساقون اليها بوساطة ضباط متجولين، وكان هذا الترتيب مرضياً عنه من قبل الأنكشارية المجندين أنفسهم . فبالنسبة للمجندين فانهم اخذوا يشمون ايديهم وأرجلهم بشعارات الأورطة ويتمتعون بأمتيازات الأنكشارية كالأعفاء مثلاً من المحاكمة أمام المحاكم المدنية، عدا عن استغلال وجودهم في الأورطة لتحقيق مصالحهم الخاصة . ومن الناحية الثانية فأن الأنكشارية الأصليين حصلوا من هذا الترتيب على اعداد كبيرة من الأحتياط تساعدهم على فرض ارادتهم على المجتمع بصورة اكثر شدة ومضاء .

وأما وقد وصلت مشاة جيش السلطان إلى هذه الحالة الخطرة، فلم تكن، وكما سنلاحظ بعدئذ، بقية صنوف الجيش بأحسن منها حالاً . فإن الجدير بالملاحظة أن الأمبراطورية وحتى عام ١٧٣٩م حين انتهت الحروب في اوربا، لم تكن قد منيت بعد بكارثة كبرى رغم أن المعارك التي خاضتها كانت مهلكة ومبيدة ويظهر أن تفسير ذلك هو المقدرة على امداد الجيش بجنود مدربين إلى حد ما تدريباً كافياً، ولكن الظروف

---

(٢٩٧) يظهر مدى انتشار التجارة بين افراد الجيش من النصوص التي نقلها السيد مصطفى عن المؤرخين الاجانب ومنها ما اورده احدهم أن من عادة الاتراك الاحتفاظ دائماً بقوات عسكرية كبيرة وقد كاد تجمعها في مكان واحد مع فقدان الانضباط إلى تملك هذه الجيوش للقصور التي تعسكر فيها . كما قاد بشكل أو آخر إلى احتكار القاليون جيه (أي البحارة ، أنظر ما سبق ص ٢٤٢ - ٢٤٣) إلى احتكار بيع اللحوم في استانبول وارغام الناس على الشراء منهم . كما كان للجنود في المدن الاخرى امتيازات مشابهة .

التي أدت إلى ايصالها إلى حال من العجز التام هي فترة السلم الطويلة نسبياً التي أزيلت بها تلك التقاليد تماما، وهذا تمّ في فترة السلم التي تلت معاهدة بلغراد، والتي دامت ثلاثين عاماً .

ومـا كـان للفـوضى في نظام الأنكشـارية العـسكري أن تصل إلى أسـوأ مما وصلت اليه في هذه الفترة . ولكن وحتى في فترة السلم هذه فقد كانت الحكومة تحاول على الأقل أن تجد مردوداً لهذه المبالغ الجسيمة التي كانت مضطرة على انفاقها سنوياً على هذا الجيش . ولكنها ما لبثت أن سمحت لبدعة جديدة في الأنتشار والتي اثبتت أن كل ما يصرف هو من الناحية العسكرية الصرفة مجرد تبذير . وهذه البدعة هي بيع - لكل من يرغب بالشـراء - وثائق الهـوية التي يزود بهـا الأنكشـارية العـاملون والتي يقبضون على أسـاسها اعطياتهم . وقد فتحت هذه البدعة ثغرة غير قابلة للأصلاح لو لم تتـداركـها الحكومـة بعد أن علمت بهـا [٢٩٨] . وكـان رؤسـاء الأوجـا غ بل والأوجـا غ اغاسـي نفسه يتغاضـون عن هذه البدعة لأن لهم فيها نفعاً، فكانوا لا يـخبرون الخزينة بالشـواغر التي تحدث في جيوشـهم دائما وانما يستصـدرون وثائق جديدة فـامـا أن يبيعونها أو يقبضوا مبلغها انفسهم .

وعلى كل حال فقد انتهت هذه الالاعيب إلى انتقال جميع هذه الوثائق، بالتدريج، إلى افراد من خارج الجيش . وصار الجيش الأنكشاري العظيم مقتصراً على الضباط فقط .

وكان هؤلاء الضباط وعدد قليل من الحراس الذين يؤدون وظائف بوليسية هم كل سكان الثكنات الكبيرة في استانبول . ولهذا ظلت هـناك كميات جسيمة من الملابس العسكرية، وكانت - وفي مناسبات نادرة، وخاصة في العرض الذي يجري في القصر عند توزيع الأعطية - تستخرج ليرتديها من يمكن جمعه من الناس .

وكـان يؤمل من السلطان في مـثل هذه الظروف أن يلغي اوجـا غ الأنكشـارية ويسـتـبدل به جـيشـاً آخر قـائمـاً على أسس جـديدة . ولكن ومـع وجود بـعض القـادة الأنكشاريين الأكفاء فقد ظل أوجـا غ الأنكشـارية مكتظاً بالمتطفلين من المجندين الجدد الذي لم يلغ وجودهم، وحيث ليس لهؤلاء المجندين أية قيمة عسكرية فقد نظموا وهيئوا لمقاومة أية حركة ترمي إلى التقليل من امتيازاتهم بله الغاءها [٢٩٩] . وكان هؤلاء جميعاً

---

(٢٩٨) وكانت هذه الوثائق تسمى «اسامي» وهو تحريف لكلمة اسماء - جمع اسم - العربية ومعناها في التركية في هذا المجال هوية تجنيد وقد لجأت الحكومة إلى عدة محاولات للحد من هذه البدعة ولم تفشل كلها - مؤقتاً على الأقل - فمن ذلك مثلاً أن فاضل مصطفى كوبورلو صادر أكثر من عشرين ألف من هذه الوثائق المزيفة وألغاها .

(٢٩٩) وقد منعوا من حمل السلاح الناري بسبب ميلهم إلى التمرد والعصيان .

وبدون استثناء من الحرفيين في المدينة وهم على ذلك اعضاء في المجتمعات التجارية . وباجتماعهم في ثكناتهم وتحصنهم بها، فقد اصبحوا سادة الموقف دون منازع، دون أن يكون للحكومة قوة مستقلة تستطيع بها الوقوف في وجههم .(٣٠٠)

أما جيش الخيالة النظامي فكان في حالة من التفسخ في هذا الوقت اسوأ من حال الأنكشارية . فمن الجهة الأولى كان التفسخ قد بدأ في هذا الجيش في وقت مبكر جداً، فقد رغب سليمان العظيم أن يختار ثلاثمائة من جيش الخيالة ليكونوا حرساً له . وعلى سبيل المكافأة فقد سمح لهم بالقيام ببعض الوظائف المدنية مثل التزام الضرائب وجمع الجزية . ولأن ارباحهم من هذه الأعمال كانت كبيرة جداً، فقد سعى الخيالة، عندما بدأ الضعف والتفسخ يسريان في جسد الحكومة، للحصول على المزيد، والمزيد من مثل هذه الوظائف (٣٠١)، وقد اقتضاهم اداء واجباتهم هذه إلى الهجرة من العاصمة إلى المناطق التي عهد اليهم بالوظائف فيها. والسكن فيها، (٣٠٢) ولم يعودوا يظهروا في استانبول الا أيام قبض الاعطيات والرواتب . وزيادة على ذلك، وخوفاً من الاضطرابات التي يسببها وجودهم في العاصمة في مثل هذه المناسبات، فقد منعوا من الدخول اليها وعهد بتوزيع رواتبهم عليهم إلى ضباطهم .

ومن الجهة الثانية، فقد حدث لهذا الجيش ما حدث لجيش الأنكشارية من انعدام الضبط والتمرين بسبب الغاء نظام الدوشرمة ومن دخول اشخاص غرباء وغير مدربين إلى هذا الجيش، وكذلك ايضاً بيع وثائق الرواتب إلى الجمهور . وساعد في استشراء هذا الداء أن رواتبهم كانت تدفع إلى ضباطهم الذين لم يكونوا يدّخرون وسعاً للتلاعب بها، دون أن تحاول الحكومة معالجة هذه الادواء .

وقد استعانت الحكومة مرة في عام ١٦٠٣م بالأنكشارية لقمع ثورة قام بها السباهية - الخيالة - ولكن ما لبث أن تكرر هذا الأجراء في مناسبات عدة تالية وبخاصة أيام مراد الرابع وكوبرولو محمد باشا، فقد عمد الأول إلى انقاص قوتهم إلى ما كانوا عليه قبلاً وعلى ذلك اعاد تنظيم «الجيوش الستة» بحيث وضع نصف العلوفجية والغرباء تحت قيادة السباهية ووضع النصف الآخر تحت قيادة السلحدار . أما محمد كوبرولوباشا فقد جردهم من قوتهم نهائياً . وقد ساعده على ذلك انه لم يكن وراءهم ما وراء الأنكشارية من اتباع مستعدين للدفاع عنهم ضد أي تهديد لمصالحهم

---

(٣٠٠) روى جودت ج١ ص ٩٦-٩٧ أنه بعد خلع السلطان المصلح سليم الثالث كان أوجاغ الأنكشارية يضم جميع المسلمين الذكور من سكان المدن وكان على جانب كبير من القوة .

(٣٠١)حدث في عام ١٦٥٤ أن منعت الحكومة اشتغالهم في هذه الوظائف ، ولكن المنع لم يدم طويلاً.

(٣٠٢) وعلى هذا فقد ذكر قوجو بيك أنه بدلاً من أن يستقر هؤلاء ، كما هو المفروض ، حول العاصمة، فإن السباهية النظامية هاجروا بعيداً إلى هنغاريا والبوسنة والمورة وجورجيا ، وحتى إلى بلاد فارس حيث لم يعودوا يكترثون هناك بالسلطات المحلية .

وعلى ذلك وفي هذه الفترة التي نبحثها - كان العدد الفعلي للسباهية الساكنين في استانبول بصرف النظر عما هو موجود في السجلات - قليلاً جداً (٣٠٣) بحيث كان يصعب على ضباطهم ايجاد العدد الكافي منهم للقيام بالأستعراضات التقليدية أيام قبض الأعطيات ولذلك فلم يكن للحكومة ما تخشاه منهم وكان من السهل عليها القضاء عليهم لو ارادت ذلك . ولكنها لم ترد ذلك لسبب آخر وهو سبب ينطبق، وبنفس القوة على الغاء الأنكشارية ذلكم هو أن وثائق الأعطيات لكلا الجيشين يملك اكثرها أو بعضها موظفو الحكومة انفسهم (٣٠٤) ويملك بعضها الآخر عامة الشعب . وكان المتفق عليه ويحق أن ما من أحد من هذين الصنفين يرضى دون ما تمنع غير مضمون النتائج بالتنازل عن الأيراد الذي يؤهلهم له شراؤهم لهذه الوثائق (٣٠٥) .

وكان تاريخ المدفعية العثمانية وما يلحق بها من جيوش النقل والعتاد، اكثر اظلاماً، فلم تنته هذه الجيوش إلاّ في القرن الثامن عشر . فقد كانت مدفعية السلطان وحتى صلح كارلوفتش عام ١٦٩٩م تبدو أقوى من بعض النواحي من مدفعية اعدائه وكانت مصانعه ما تزال قادرة على توفير الأسلحة إلى جيوشه الكثيرة، ولكن بعدئذ وبخاصة بعد السلم الطويل، فأن هذه الجيوش الثلاثة تفسخت وانهارت لأسباب مشابهة لتلك الأسباب التي أتت على كفاءة الانكشارية والخيالة وهي بيع شهادات وثائق الرواتب وتقليص عددهم إلى حد كبير . وفي حالة المدفعية يبدو أن علاقتهم بالحرفيين كانت أقل وذلك لانهم احتفظوا بشيء من التدريب، ولذلك فأن المجندين الجدد الذين يجندون على استعجال كانوا هنا اكثر ضرراً منهم في الجيوش غير الفنية(٣٠٦).

---

(٣٠٣) اختلف تعداد السباهية كثيراً خلال القرن السابع عشر . فبالنسبة إلى جودت (١/١٠٠) فإن العدد ارتفع ايام احمد الأول (١٦٠٣-١٦١٧م) من ٧٠٠٠ إلى ٢١٠٠٠ . أما السيد مصطفى (٩٣/٢) فيذهب إلى أن مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) خفض عددهم من حولي الـ ٣٠ الف إلى الخمسة أو الستة آلاف فقط . وانه عند تولي سليمان الثاني العرش (١٦٨٧م) كان العدد ١٥ الف . ويذهب مؤرخون آخرون إلى أن العدد ارتفع ايام محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧م) من ٢٦ ألف إلى ٥٥ الف ، ثم عاد فانخفض أيام محمد الثالث (١٧٠٣م) إلى ٢٦ الف .

(٣٠٤) يذهب جودت (ج١ ص ٩٦) إلى أن اكثر هذه الاسامي (الوثائق) قد ذهبت إلى كبّار شخصيات خدمة الداخل وخدمة الخارج والى العلماء وخدم القصر ، وفي هذه الحالة كانت تعرف باسم وثائق الحاشية وبالتركية (قابيلي اسمالر) .

(٣٠٥) نوقشت فكرة الغاء هذه الوثائق عند بحث خطط الأصلاح الجديدة التي حاولها سليم الثالث ولكن الفكرة رفضت دوماً على أساس انها غير عملية .

(٣٠٦) جودت (ج١/٩٨) يروى أن الضباط عند اعلان الحرب كانوا يتراكضون لتجنيد اكبر عدد ممكن من الغوغاء واستنجار العربات المطلوبة للنقل من اصحاب الدكاكين وغيرهم . وكانت نتيجة هذا كله ضياع نصف الذخيرة والعتاد في الطريق ولا يصل إلى الميدان إلاّ نصفها أو أقل . وهناك وعند سماع أول طلقة مدفع بسارع المجندون إلى فك اعنة الخيل والبغال ثم ركوبها

وفي جيوش اللغامين «لغمة جيه» وقاذفي القنابل «خنبره جيه» نجد الشاهد الأول على قيام الأجانب بتدريب الجيوش العثمانية . فقد كان فريق اللغامين مدرباً أحسن تدريب من قبل مدربين انكليز والمان، واستطاع هذا الجيش تحت اشرافهم أن يكسب في معركة كريت ١٦٤٤-١٦٦٩م الثناء الجميل . أما تغريب (٣٠٧) صنف قاذفي القنابل، وكان امراً هاماً في سير الأحداث، فقد قام به الكونت دي بونفال، وهو ضابط فرنسي كان في خدمة لويس الرابع عشر ثم انتقل إلى خدمة الأمبراطور وكان ذا رتبة عالية وخبرة وافية . ولكنه اختلف مع الأمير «أوجين» فجاء إلى خدمة السلطان على أمل أن ينتقم مما لقيه في فيينا بأعادة تنظيم الجيش العثماني بأجمعه . ولذلك فلما بدأ عمله مع السلطان ادعى دي بونفال، علاوة على معلوماته العامة في الفنون العسكرية، أن له خبرة فائقة لا في صب المدافع وتنظيم البطاريات فحسب، ولكن في حفر الخنادق وفي الالغام أيضاً . وكان من المحتمل جداً أن ينجح في اداء هذه الواجبات لو لم تعرقل عمله التغييرات المتعاقبة في الصدارة العظمى . ذلك لأن كسب ثقة وزير ما يجعله وبصورة آلية موضع شك وريبة الوزير التالي . وكذلك معارضة الضباط الذين بدأوا يتضررون من اعماله، ولذلك فقد انتهى به المطاف إلى الاقتصار على اعادة تنظيم قاذفي القنابل فقط . وقبل أن يقبل السلطان محمد خدماته اضطره إلى أن يعتنق الاسلام وصار يعرف باسم «أحمد باشا» ورفّع بعدئذ إلى رتبة بيكلربيكي، وقد ضمنت اصلاحاته تجنيد وتدريب ثلاثمائة شخص من البوسنة اضافة إلى ما كان موجوداً من قبل . وكان هو نفسه قد عين «خمبرجي باشا» أي رئيس قاذفي القنابل، وهي الوظيفة التي ظل يشغلها «عدا فترة قصيرة نفي فيها إلى قاشتامونو لغضب السلطان عليه»، وحتى وفاته عام ١٧٤٧م حيث عاد القذافون إلى حال من التفسخ لا يقل عن حال بقية اصناف الجيش (٣٠٨) .

أما وقد وصفنا الآن أثر عامل واحد من عوامل التفسخ والذي بدأ خلال عهد مراد الرابع، ونعني به التهديد الذي وجه إلى نظام الدوشرمة والغاؤه التدريجي والنتائج المشؤومة لهذا الأجراء على جميع جيش «القابي قلر» النظامي، ولذلك فعلينا

والفرار بها من ساحة المعركة تاركين المدافع والعربات والذخائر غنيمة للعدو . ويذهب مؤرخ آخر إلى ان عدد من كان يتقاضى رواتبه على اعتبارهم طوبجية قد بلغ رقماً خيالياً هو اربعون الفاً . وكانت نفقاتهم اكثر من نفعهم . ويلاحظ أن الجبة جية كانوا يعانون شأنهم شأن بقية الجيش من تاخر استلام رواتبهم إلى اكثر من خمس أو عشر دورات (الدورة ثلاثة اشهر) مما اضطرهم إلى الثورة على السلطان مصطفى الثاني وخلعه ، وسرعان ما جرى على منوالهم البستانجية وغيرهم .

(٣٠٧) تغريب ترجمة لكلمة WESTERANIZATION

(٣٠٨) دفن احمد باشا (دي بونفال) جنب تكية دراويش المولوية في غلطة والتي ظلت لهذا السبب هدفاً للسواح الأوربين .

الآن أن نلتفت إلى ظهور الإنحراف في نظام الاقطاع .

وكما هو الحال في الجيش النظامي فقد ظهرت الإنحرافات أول الأمر في عهد سليمان العظيم، فقد قبل احد الحكام «البيكر بكي» [٣٠٩] رشوة مقابل التصرف في بعض الاقطاعيات الشاغرة وان يكن قد منحها إلى المؤهلين لها فقط . وقد سرت مثل هذه الممارسات إلى بعض الحالات التي اعتبرت منحاً مخالفة في أيام مراد الثالث أيضاً [٣١٠] وكانت بعض الممارسات ذات ضرر اكبر، وفتحت الباب لفساد النظام بكامله وهي بالتاكيد نقل الاقطاع العسكري، أما إلى لزمة مدنية أو إلى ملكية خاصة «تمليك» [٣١١]، وكان مثل هذا النقل يتم غالباً لصالح الحاشية المتنفذين الذين كان مراد خاضعاً لنفوذهم وسرعان ما انتشر هذا المثال فاتبعه بتكرار متزايد الوزراء وكبّار الموظفين ويضمنهم حكام المقاطعات الذين كان حكمهم يميل إلى الفساد . وعلى هذا فإن كثيراً من هذه الاقطاعيات نقلت بصورة اسمية على الأقل إلى اتباع هؤلاء الموظفين ليخفوا حقيقة تملكهم لها وزيادة على ذلك ولكي لا يحرم مالكوها منها بالمصادرة فقد سجلت على شكل اوقاف [٣١٢] .

وكانت هذه هي أحدى الطرق التي حولت بها الواردات عن مسارها التي كان يراد بها وهو تحويل الجيش الاقطاعي . أما الطريق الآخر فكان الخزينة، فقد لاحظنا أن الخزينة بدأت منذ أواخر القرن السادس عشر تواجه ايرادات متناقصة ونفقات متزايدة وكان اكثر السبب في هذه النفقات هو ازدياد حجم الجيش النظامي .

وكان من بين الحلول الموضوعة لمعالجة هذه الحال هو تخفيض قيمة العملة . ورغم ما أدى اليه هذا الحل من تمرد العسكر وثورتهم، ورغم أن ما كان يراد به من نفع قد اتى عليه اضطرار الحكومة إلى زيادة اعطيات الجند . فقد كان يلجأ إلى هذا الحل مراراً وتكراراً .

وكان من الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يحاول موظفو الادارة والمالية

---

(٣٠٩) هو خسرو بشا الذي يعتبره المؤرخون أول وأسوأ مثال على ترقية أحد خدم القصر من الخدمة في القصور إلى مناصب الحاكمية العامة رأساً .

(٣١٠) وهي الأقطاعيات التي منحها أزد مير عثمان باشا إلى رفاقه لحسن بلائهم في معركته مع الفرس .

(٣١١) وكان النقل من لزمة السيف (قلبج) إلى لزمة أوربالك (أي الشعير) أو لزمة باشمقلق (النعال والقباقيب) وسميت هاتان اللزمتان بأسم الشعير لأن واردها كان يصرف لشراء الشعير لأصطبلات الضباط ، وكان وارد الثانية ينفق لشرا ء القباقيب والنعال لسيدات الحريم .

(٣١٢) السيد مصطفى وآخرون يؤكدون أن السباهية أنفسهم اعتادوا في الأيام الأخيرة أن ينقلوا اقطاعياتهم التي كانت املاكاً أميرية إلى ملك خاص . اما عن عملية التستر التي يحاول بها المالك بالأبقاء على ملكيته بسجيلها وقفاً . أنظر الفصل ١٢ من هذا الكتاب .

العثمانيين تحويل هذه الايرادات العامة الضخمة المجباة محلياً والمعتمدة اصلاً لنفقات الجيوش الاقطاعية المحلية أو قسم منها إلى منافعهم الشخصية . ولأن الأنكشارية كانوا في موضع قوي لفرض ارادتهم على الحكومة في حين لم يكن ذلك متوفراً للجيش الاقطاعي . فقد مالت الحكومة إلى ترك نظام اللزمات الاقطاعية يموت موتاً طبيعياً . وكانت بعض الاقطاعيات من ذوات مساحات معينة، وراثية، فكانت تظل كذلك حتى يفنى الورثة الأقوياء وعند ذاك، وحينما تشغر الاقطاعية فغالباً ما تدمج مع الأملاك العامة ويكون شأنها شأن هذه الأملاك إذ تؤجرها الخزينة إلى ملتزمي الضرائب .

وقد سهّل هذا الترتيب ووسعه الغاء السلطان سليمان للنظام السابق الذي تصير الاقطاعية الشاغرة بموجبه تحت تصرف الحاكم العام للمقاطعة يهديها لمن يستحقها . وقد خشت الحكومة المركزية من ارتشاء حكام المقاطعات عند توزيع هذه الهدايا فنقلت هذا الاختصاص اليها . لكن تفشي الفساد في الحكومة المركزية نفسها اوقع المؤهلين لاستلام الاقطاع في حال اسوأ مما كان، وبلية اعظم إذ كانوا يستطيعون في السابق التظلم في استانبول من الحاكم العام، أما الآن فلا مجال للتظلم .

ومن الجهة الثانية فقد عرقّل هذا التطور انتشار الفساد . فقد كان منح الاقطاع هو الميدان الابرز لظهور التفسخ وذلك حين تمنح الاقطاع إلى غير مستحقيها عند وفاة صاحب الاقطاع الأصلي، وعدا عن استمرار احتفاظ عوائل السباهية بمساحات كبيرة من الأراضي، فما زالوا وحتى القرن الثامن عشر يمتلكون مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية في الأمبراطورية في حين وصلت قيمتهم العسكرية إلى الحضيض .

ويعود سبب هذا إلى عدة عوامل، أولها هو منح الاقطاع إلى أناس غير مؤهلين من الفلاحين وابناء المدن من ذوي الأنساب الوضيعة، أو ما يسمون بالرعية تمييزاً لهم عن العسكر، حتى ولو لم يؤدوا الخدمة العسكرية . فمن الطبيعي الا يفكر رجال الحاشية والموظفون الذين يمتلكون الاقطاعيات وكذلك خدمهم واتباعهم في اداء هذه الخدمة . وكان العامل الثاني هو التدني في نوعية المعينين لوظائف الالاي بيكي .

فاما وقد بدأ البيكلربيكي «حكام المقاطعات» اخذ الرشوة لتعيين الالاي بيكية، فقد كان طبيعياً أن تنتقل العدوى إلى الالاي بيكية، وان يبدأوا أخذ الرشوة من السباهية . وكان الهدف العام من هذا التفسخ الشامل هو تجنب الخدمة في الحروب . وأدى هذا إلى اقتصار الذهاب إلى ساحة الحرب على اصحاب الأقطاعيات الصغيرة الذين لا يستطيعون أن يصحبوا معهم إلاّ تابعاً واحداً فقط . وكان العامل الثالث هو التفسخ أيضاً، فالموظفون الموكلون لمنح الأقطاعيات في العاصمة لم يكونوا يترددون عن غش المتقدمين طالبي الأقطاع بأعطاء نفس الأرض إلى عدة اشخاص مما أدى بدوره

إلى زيادة الشكاوى حول ملكية الأرض، وهذا بدوره أدى إلى غياب السباهية عن ساحات القتال، إذ أنهم يخافون أن غابوا عن ارضهم وتركوها دون حراسة أن يسطو عليها مدع آخر فيستأثر بأيرادها ومنتوجها لنفسه .

ومن الصعب جداً أن نقرر عدد الجيوش العثمانية الراكبة التي يقدمها النظام الأقطاعي العثماني . فيبدو أنه كانت في أيام سليمان تزيد عن مائتي ألف راكب، ولكن في نهاية القرن الثامن عشر نقص العدد إلى خمس وعشرين ألف راكب وحتى أقل من ذلك . عدا عن أنهم جميعاً غير مدربين وغير معتادين على العيش معاً، فلم تكن لهم قيمة تذكر في الحروب . ولهذا السبب، ولربما لعدم وجود جيوش أخرى متوفرة فقد عهد اليهم بوظائف غير لائقة كحفر الخنادق وتنظيف المدافع، وهو ما كان يعهد به قبلاً إلى اليورك والمسلّم (٣١٣). وكان اكثر هؤلاء كما رأينا من قبل، قد اشتغلوا من قبل بالأسطول وفي خلال القرن السابع عشر فقدوا جميعهم، لسبب أو لآخر، وضعهم كعسكريين، فالمسلّم والياية في الأناضول الذين كانوا يلتزمون جباية الضرائب مقابل الخدمة قد برزوا أما بين طبقات الفلاحين أو طبقات السباهية . أما اليورك فقد كونوا تنظيما جديداً يشابه إلى حد كبير المسلّم وانتهوا اخيراً وبنفس الأسلوب إلى صيرورتهم رعية (٣١٤) في حين انصرف من آثروا حياة الترف منهم إلى اعمال النهب والسلب بصورة عامة، الأمر الذي لم تستطع الحكومة قمعه (٣١٥) . وخلال القرن

---

(٣١٣) ظلّ أسم المسلّم يطلق على بعض الجيوش حتى وقت متأخر . وكان يعهد لهم ، وللسيكمان بصيانة الطرق والمدافع . ولطبيعة عملهم الذي يشابه عمل المسلّمة الأوائل فقد أطلق عليهم هذا الأسم .

(٣١٤) صار يطلق على هؤلاء اليوروك أسم «أولادي فاتحان» أي أولاد الفاتحين وقد عيّن لقيادتهم وزيراً أطلق عليه أسم أولادي فاتحان ضابطي أو ضابط اولاد الفاتحين .

(٣١٥) ولذلك فقد جرت محاولة لأسكان يوروك الأناضول في سنجق أوج أولي ولكن لم يمكن منعهم من اعمال الأغارة على سكان المنطقة ونهبهم واخيراً تقرر عام ١٧١٢م ، ابعادهم بالقوة إلى قبرص وفي طريقهم اليها استطاع اكثرهم الهرب والتسلل إلى مختلف المناطق في غرب الأناضول حيث عفي عنهم عام ١٧١٤م بشرط امتهانهم مهنا شريفة . فأستقر معظمهم إما كفلاحين أو رعاة أو حطابين . وفي العصور الأخيرة أصبح اليوروك لا يعنون بالضرورة الناس الرحلّ وانما افراد قبيلة ذات اعتقاد غريب . ذلك أن هؤلاء اليوروك الذين قاوموا بشدة الدخول في الأسلام ظلّوا بعد أن مالوا إلى شيء من التحضر يمثلون في تدينهم مذهباً متطرفاً مختلفاً عن دين الرعية .

وكان نفس المصير من حظ بعض جماعات التركمان في جنوب الأناضول وغربه ، فلمّا أرادت الحكومة القضاء على ما يقومون به من اعمال السلب والنهب أمرت بأعتقالهم في مدينة الرقة على الفرات . وقد قاوموا هذا الأجراء مقاومة شديدة واحتاجت الحكومة إلى وقت طويل وقوة كبيرة لأعادتهم إلى الطاعة والنظام .

السابع عشر اختفى صنف آخر من أصناف الجيش، إذا اجاز لنا أن ندعوه كذلك وهم «الاقنجي» أي الخيالة غير النظاميين وغير المأجورين الذين اعتادوا قبلاً أن يغيروا أمام الجيوش العثمانية على اراضي العدو طمعاً في النهب والغنائم، وقد حلّ محلهم الخيالة التاتار من صربيا والقرم .

وما أن حلّ منتصف القرن الثامن عشر حتى كانت جيوش الأمبراطورية النظامية والأقطاعية وغير النظامية جميعاً ليست في حالة من التفسخ فحسب بل كانت جميعها ما عدا بعض بقايا السباهية الأقطاعيين غير موجوده أصلاً، ولذلك فقد كان من الواضح أن على السلطان، إذا ما اراد أن يدخل حرباً جديدة، أن يعتمد كلية على جيوش جديدة تجمع من مصادر أخرى، وكانت هناك في الواقع، عدا عن تاتار القرم اربعة مصادر متيسرة . المصدر الأول : حاميات حصون الحدود والثاني : جيوش باشوات الأقاليم والثالث : جيوش المتنفذين المحليين والمعروفين بأسم «دره بيكي» أو امراء الوديان، وأخيراً الرابع ما يستطيع مرتزقة الأنكشارية أن يجمعوه تحت لوائهم من مجندين عند تجوالهم في القرى والارياف في بدء الحروب .

وكانت حاميات قلاع الحدود تسمى «سرحد كولري» أو عبيد الحدود تمييزاً لهم عن قابي كولري، أي عبيد الباب . وكما قلنا من قبل، فقد كانت حاميات هذه القلاع تتكون اصلاً من الأنكشارية الذين تدفع الحكومة المركزية رواتبهم . ويبدو أن بعض ضبّاط الأنكشارية وحتى في بعض الحالات بعض رجالها، كانوا ما يزالون يرسلون من العاصمة ليكونوا نواة هذه الحاميات، حيث يسندون هناك بالحرفيين من أهل المدينة الذين يسمون «يماق» أي معاون . أو ببعض عبيد الحدود الذين يجمعون محلياً وتدفع رواتبهم من الواردات المحلية التي كانت تخصص دائما لهم باسم «يورتلق» أو «اوجالق»، ويذهب بعض المؤرخين إلى انهم يتكونون من ثلاثة اصناف من المشاة يسمون «العزب والسكمان والمسلّم»، وقد مّرت بنا هذه الأسماء من قبل، ومن ثلاثة اصناف من الخيالة هم «المتطوعون والبيش لر والدليلي» . وكان السكمان والمسلّم يخدمون مثل المسلّمين الاوائل في صيانة الطرق والتحصينات . اما «العزب» الذين يوصفون على انهم هيئة مختارة، فكانوا على الاكثر مشاة بالمعنى الصحيح . وفي نهاية القرن الثامن عشر كان الوحيدون من عبيد الحدود المرضي عنهم هم اولئك القادمين من البوسنة والبانيا ومقدونيا، وهي المناطق التي تستطيع أن تقدم عشرة الآف خيال واربعين الف من المشاة للدفاع عن نهر الدانوب . أما عن عبيد الحدود الأسيويين فكانوا يعتبرون من اسوأ الجند في الجيش العثماني .

أما جيوش باشوات الاقاليم فكانت تتألف اساساً من السباهية الاقطاعيين الذين يسكنون المنطقة التي يحكمها الباشا، ومن الأنكشاريين المحليين ورجال المدفعية

وغيرهم، ومن فصائل الخيالة النظامية واتباعهم الشخصيين . ولكن لما زاد اختلال النظام في الجيش الأمبراطوري يوماً بعد آخر، فقد خولّت الحكومة المركزية الباشوات صلاحية تكوين جيوش محلية من الخيالة والمشاة لاغراض خاصة، وكان قسم من رواتب هذه الجيوش يدفع من وارد الحكومة من الالتزامات التي، كما لاحظنا من قبل، زادت مؤخراً زيادة مفرطة على حساب الاقطاع ويدفع قسمها الثاني بطريق غريب وهو اجبار اغنياء المدن على الاسهام فيها، أو حتى اخذها من اموال المساجد . وفي القرن الثامن عشر صارت الجيوش الخيالة التي يجمعها الباشا - مثلها مثل خيالة قلاع الحدود - تعرف باسماء «الدلي» أي الدليل والمتطوع . أما مشاتهم فكانوا يعرفون باسماء «التفنكجية» (٣١٦) أي حملة البنادق وكانت هذه القوات تجمع أما للحروب واما لقمع حركات تمرد الباشوات الآخرين .

كانت نتيجة كل هذه الاساليب هي تشجيع الفوضى في الاقاليم، فما أن تجتمع تحت تصرف الباشا مثل هذه القوة حتى يصبح غير راغب في حلّها، وقد ينتهي به الأمر إلى رفع راية العصيان .

ولم يكن «الديرة بيكي» في الواقع الا باشوات حاولوا تحدي الحكومة وخصومهم مدداً طويلة حتى كوّنوا لأنفسهم اسراً حاكمة . ولم يظهروا للوجود الا بعد القرن الثامن عشر حيث بلغ ضعف الحكومة مداه الذي يسمح بظهور مثل هذه الأسر وفي فترة بحثنا هذا، كانت هناك على الأقل اربع اسر رئيسية من «الديره بيكي» وجميعها في اسيا، هذا إذا استثنينا الحكام ذوي الحكم الذاتي في العراق وسوريا والذين لا يطلق عليهم هذا الاسم التركي، والذين سنعود إلى البحث عنهم مفصلاً ومنفصلاً عند الكلام عن المقاطعات العربية .

---

(٣١٦) كان من المعتاد أن يحتفظ حاكم الأقليم بعدد يتراوح بين ١٠٠-١٥٠ من الدلية تحت قيادة أمر لهم يدعى دلي باشا ومثل هذا العدد من حملة البنادق تحت قيادة تفنكجي باشا . وقد يذهب بعض الباشوات في الأيالات الشرقية إلى الأحتفاظ بأربع أو خمس اضعاف هذا العدد من كل صنف ، وفي هذه الحالة يكون لهم آمر أعلى يدعى سيرى جشمه .
وقد بدأ الباشوات بأستخدام هذه الأصناف من الجنود في القرن الثامن عشر . أما قبل ذلك فقد اعتادوا على استخدام اصناف اخرى هم اللاوند والسيكمان وشيركا (والشير معناه الأصغر وربما سمّوا بهذا الاسم بسبب لون بيرقهم) وكما مرّ بنا فإن اللاوند في الأصل تعني البحارة والملاحين في الأسطول العثماني . ولكن بعد أن دخلت الأسطول اصناف اخرى من العساكر فقد تركه اللاوند واحتفظوا لأنفسهم بكيانهم وانتقلوا إلى الخدمة العسكرية في البر أن امكنهم ذلك والاّ كونوا عصابات للنهب والسلب في الأرياف . ولعدم امكان اخضاعهم للطاعة فقد صدر الأمر عام ١٦٩٥م بالغاء وجودهم مع السماح لهم بالتطوع في الجيش . ولكن هذا الأمر تجوهل ولم يؤدي إلى نتيجة ما ، وهكذا ظل اللاوند وبخاصة في المناطق الآسيوية ، عامل فوضى آخر مضافاً إلى الفوضى السائدة في انحاء الأمبراطورية .

وقد ظهر «الديره بيكي» في الروميلي أيضاً، واستطاع هؤلاء بنفوذهم السياسي أن يكسفوا زملاءهم الأسيويين . ولعل من ابرز علائم وهن السلاطين انهم في الحربين اللتين حدثتا في اخريات القرن الثامن عشر اعتمدوا اعتماداً كلياً على الجيوش التي امدتهم بها هذه الأسر المتمردة . ويبدو أن هذه الجيوش كانت من نوع الجيوش التي يستخدمها الباب العالي وكانت تعتمد على الواردات التي بدأت تجمع من المنطقة التي يحكمها «الديره بيكي» ولمنفعته الخاصة .

وقد لجأ إلى تجنيد المتطوعين اعتباطاً عدة مرات خلال القسم الأخير من القرن السابع عشر، لتأمين الامدادات للجيش النظامي . ولكنه لم يصبح الاسلوب الرئيسي لتجنيد القوات العثمانية الا بعد السلم الطويل في فترة دراستنا هذه (٣١٧) وكان الضبّاط المجندون يدعون «سوروجوز» أي رعاة الماشية، وكان المتطوعة يمنحون فترة الحرب اجرة يومية علاوة على عربون عند بدأ تجنيدهم (٣١٨) وكان رجال الدين يؤججون حماستهم ويؤكدون لهم أن أي حرب يدخلها السلطان هي حرب مقدسة . ولكن لأنهم كانوا غير مدربين فقد كانت السيطرة عليهم صعبة . وكان الكثيرون يندمون على حماسهم الثوري فيولون الادبار قبل أو بعد وصولهم إلى الجبهة، وكانوا وهم في طريق عودتهم إلى ديارهم يرتكبون كل انواع الفضائع في القرى التي يمرون بها وخاصة المسيحية منها . ولم يكونوا أقل استعداداً للتمرد والهرب في ميدان القتال، ورغم بسالتهم في الهجوم فكان من السهل اكتساحهم إذا ما اخذوا على حين غرة .

هؤلاء المتطوعون غير المدربين، وكذلك غير المدربين من اتباع الأنكشارية الذين كانوا يجندون الان لظروف مشابهة والذين يكونّون الان القسم الاساسي من جيش السلطان هم سبب السمعة السيئة التي اشتهرت بها الجيوش العثمانية في اخريات القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر والذين كان مرورهم في البلاد يثير الرعب بين مواطنيهم اكثر مما يثيره مرور الاعداء .

ويجب أن نذكر أنهم اندفعوا إلى اعمال السلب التي كانوا يمارسونها، وإلى حد ما بسبب اهمال السلطات تنظيم تجهيزهم بالمؤون . أما معاملتهم للفلاحين المسيحيين والتي كانت في الواقع اشد عنفاً من معاملتهم لبني دينهم من الفلاحين، فيمكن أن تفسر جزئياً، أن لم تغفر، على اساس الروح الصليبية التي وسمت الحروب التي اثارها الروس والتي شارك فيها هؤلاء المتطوعون من جهة ومن جهة ثانية ما يقابلها من روح

---

(٣١٧) لجأ مصطفى الثالث إلى اعلان النفير العام عند اعلان الحرب على روسيا عام ١٧٦٩ وكان مبرره لذلك عدم اعتماده على الأنكشارية الذين لم يكونوا أحسن تدريباً أو انضباطاً والذين سيظلون يلحون وبأستمرار على زيادة رواتبهم .

(٣١٨) حيث منح كل جندي ٧ أوقجات يومياً علاوة على بخشيش قدره ١٠ قروش .

التعصب الاسلامي الذي زرعه في قلوبهم رجال الدين في الامبراطورية . ويمكن اعتبار عبيد الحدود وجيوش الديره بيكي وحتى جيوش الباشوات، وان تكن اقل عددا، أحسن انضباطاً وتجهيزاً بالمقارنة إلى جيوش المتطوعين . وعلى كل حال فلم يكن باستطاعة أي من هذه الجيوش أن تصمد بنجاح امام الجيوش المدربة التي ارسلوها لمحاربتهم، وان تكن تلك الجيوش الأوربية أقل كفاءة من مستوى الجيوش الأوربية الحالية . ولذلك فما أن نشبت الحرب التي انتهت بها فترة بحثنا هذا حتى ادركت استانبول أن بقاء الامبراطورية واستمرار وجودها يتطلب اعادة تنظيم جيوش السلطان تنظيما جيداً جذرياً . ولكن ومن سوء الحظ فإن الجيش النظامي وإن لم يكن له وجود في واقع الحال فقد كان ما يزال قائماً نظرياً ليعرقل جهود اولئك الذين ادركوا وجوب الاصلاح وباشروه .

ويكفينا هنا ما قدمناه من الكلام عن الجيش، كما سبق لنا أن تكلمنا عن الاسطول العثماني أيضاً وكذلك كان وصفنا للقصر السلطاني كما كان عليه في القرن الثامن عشر . ولكي تتم صورة اضمحلال المؤسسات الحاكمة يجب علينا أن نلاحظ أيضاً بعض التغييرات في تركيب الحكومتين المركزية والمحلية وطريقة العمل فيها .

تأثرت كلتا الحكومتين بطبيعة الحال بالغاء نظام الدوشرمة، وقد ظل «الاوج اوغلان» أو اولاد الداخل يجندون لملأ الوظائف في القصر السلطاني اولاً ثم في الجيش والادارة، ولكن هؤلاء المجندين اصبحوا يؤخذون الآن نظرياً من السكان المسلمين بصورة عامة، ولو انهم ما يزالون يعتبرون في الوقت نفسه عبيداً للسلطان، وعملياً من الاقارب والاصدقاء ممن كانوا يستطيعون أن يضمنوا لهم مراكزهم، وكانت النتيجة المؤسفة والرئيسية لهذه البدعة استمرار مضاعفة عدد المرشحين للوظائف ولارضائهم جزئياً على الأقل، فقد أوجد نظام التعيين الدوري قصير الأمد في الوظائف . وتفسير ذلك أن يعين المرشح في الوظيفة لمدة عام واحد، ثم يتقاعد عنها ويتركها لغيره منتظراً دوره في تعيين آخر جديد، حتى إذا حلّ القرن الثامن عشر كانت جميع الوظائف الرئيسية في الدولة، لا في الادارتين المركزية والاقليمية فقط وانما في الجيش والقصر السلطاني أيضاً تجري على هذا النظام الدوري ولمدة سنة فقط (٣١٩) . وكما سنرى، فقد سرى هذا النظام على الوظائف الدينية أيضاً . يضاف إلى هذا أن هذه المناصب كانت تشترى بالرشاوى والهدايا، ولذلك كان همّ شاغلها لا أن يستعيد ما دفعه لتعيينه فيها فحسب بل وأيضاً ليدخر ما يكفيه فيما ينتظره من سنين عجاف بعد تركه الوظيفة

(٣١٩) كان في استانبول خمسة وثمانون وظيفة من هذه الوظائف الدورية «والتي تسمى في التركية «مناصبي دوريات» مقسمة إلى ستة اصناف ولا تشمل الوزراء الثلاثة وسكرتيري الدولة الستة والدفتر دارية الثلاثة والنيشانجي والدفتر دار أميني ورؤساء الدوائر المالية بل تشمل بالاضافة إلى بعض كبار موظفي القصر السلطاني قادة الخيالة والمشاة في الجيش .

أو ما يهيأ له سبيل العودة إلى مثلها ثانية .

فإذا أضفنا إلى هذا ما كان يعتور العمل الوظيفي من مكائد ومؤامرات وما يسببه هذا مع انعدام الكفاءة وخراب الذمة بين الموظفين من فوضى وفساد أمكننا تصور رداءة الحالة التي وصلت اليها الإدارة الحكومية .

ولكن ولحسن الحظ فأن هذا النظام الدوري المتهرىء كان قاصراً على الوظائف العليا في الدولة فقط . أما الموظفون الصغار فلم يتأثروا بهذا النظام وظلّ القدم والكفاءة سبيليهما إلى الترقية والتقدم .

وكما بينا من قبل، فقد تبدلت في المدة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، الأهمية النسبية لكثير من الوظائف العليا في الدولة تبدلاً ملموساً . فقد كانت أمور الدولة تدار في القرن السادس عشر من قبل الصدر الأعظم الذي يجلس في الديوان الأمبراطوري ويحيط به وزراء القبة وقاضي العسكر والقبطان باشي والنيشانجي والدفتر دار . أما في القرن الثامن عشر فقد تمّ الغاء مناصب وزراء القبة كلية، وتحول النيشانجي إلى مجرد موظف صوري، في حين صعد الكهية بيكي والرئيس افندي اللذين لم يكونا اكثر من كونهما ضابطين في قصر الصدر الأعظم واصبحا اليوم وزيرين على درجة كبيرة من الأهمية لا تقل أهمية عن وظيفة الدفتر دار .

وقد رافق هذه التغييرات الغياب الفعلي للديوان الأمبراطوري فانه وان ظلّ قائماً اسمياً، فإن مرات انعقاده اخذت تقل تباعاً ويوماً بعد آخر، وصار انعقاده للمظاهر فقط . أما امور الدولة فقد انتقلت ادارتها في الواقع إلى الأجتماعات اليومية التي تعقد في الباب العالي .

وقد رافق هذه التطورات أيضاً خلال القسم الأول من هذه الفترة، على الأقل، ازدياداً في سلطة الصدر الأعظم، كما رافقها أيضاً ازدياداً في ما يمكن أن نسميه «التسيب» في أمور الدولة . ففي النظام القديم كانت شؤون الدولة تدار ضمن أطر صلبة من القوانين ذات الأسس الدينية . ولكن انسحاب السلاطين عن ممارسة الحكم الفعلي وما أدى اليه ذلك من زيادة استقلال الصدر الأعظم وانفراده بتدوير الأمور، جعلته يميل شيئاً فشيئاً إلى اصدار قرارات خاصة اخذت تسمى «خطي همايوني» أو خطي شريف (٣٢٠) وكانت هذه القرارات أو الأوامر تصدر بالأستناد إلى حق السلطان المعترف به في الأخذ بالأعراف السائدة، ولم يكن هناك وفي ظاهر الأمر أي تجاهل أو اعراض عن القوانين، بل كانت جميع الأصلاحات المستحدثة تبدو في الواقع وكأنها عودة إلى الأوضاع التي خلقتها قوانين الماضي المجيد . وكانت هذه الخطوط الهمايونية

(٣٢٠) كلمة خط وأن تكون عربية الأصل فيراد بها بالتركية «التوقيع السلطاني» أو التوقيع الشريف وقد بدأ العمل بالخط الهمايوني أيام مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م) .

تحظى بأجلال خاص باعتبارها الشكل الأخير للتعبير عن ارادة السلطان ولذلك بدأت تتناقص وتقل أهمية الفرمانات العادية التي كانت تتطلب في كل قضية على حدة الرجوع إلى القواعد العامة في القوانين لمعرفة مدى امكان تطبيقها على الحالة .

وكان المفروض في الخطوط الهمايونية أن تكون «كالقوانين نامة» متفقة مع أحكام الشريعة، لكنها اصبحت في الواقع اداة إرهاب واستبداد – بكل معاني هذه الكلمات – ولذلك فقد أصبحت الحكومة العثمانية «أقل دستورية» عما كانت عليه من قبــل .

وعدا عن تاثير الغاء الدوشرمة على تكوين الجيش فانه أثر أيضاً على الإدارة المركزية وادارة الأقاليم وذلك عن طريق تزايد عدد المرشحين للوظائف العليا في الدولة واشغالها من قبل اشخاص لا يملكون شيئاً البتة من الكفاءة والتدريب اللتين كان يتميز بهما اسلافهم الموظفون وانما وصلوا إلى مراكزهم هذه بالرشوة والنفاق . وقد أدى هذا إلى نتيجتين الأولى : أن حكام الأقاليم ظلوا يعيشون في حال من الترقب واليقظة المستمرين لمؤامرات خصومهم ضدهم، وكانوا إذا ما استطاعوا جمع قوات عسكرية كافية اغراهم ذلك بالبقاء في مناصبهم والتمرد على أوامر الباب العالي القاضية بصرفهم عن الخدمة في نهاية مدتهم لصالح مرشح آخر في الأنتظار، وعلى اساس من هذا التحدي، وكما مرّ بنا من قبل، فقد أقام الديره بيكي سلطانه، والنتيجة الثانية هي أن رتبة الوزير صارت تمنح بسخاء كبير مما زاد في عدد حاملي هذه الرتبة زيادة كبيرة . واذ لم تكن هناك ايالات كافية لتعيينهم فيها فقد أرتضى بعضهم أن يمنح الحكم في الألوية، ولهذا فكثيراً ما كان يبتر لواء أو اثنان من احدى الولايات ليكونا كياناً جديراً يمنح إلى أحد الوزراء . وفي كثير من الأحيان تكون هذه الألوية بل وحتى الأقضية التي تحت حكم الباشا الوزير متباعدة عن بعضها البعض ولا يكفي ايرادها لسد حاجاتها، لذلك صار من المعتاد أن يعين الباشوات حكام مثل هذه المناطق نواباً عنهم فيها ليجمعوا لهم، ويشاركوهم طبعاً، ما يمكن الحصول عليه من بدلات الألتزام التي صار الباشوات يعينون لها مدى الحياة . وكان هؤلاء النواب يسمون في السناجق «المتسلمون» أما في الأقضية فيسمون «فوي فودا»، وكان همهم الأكبر أن يستغلوا فرصتهم هذه فيجمعوا اكثر ما يمكن من المال ما داموا في مناصبهم هذه .

والتطور الأخير الذي شهده القرنان السابع عشر والثامن عشر هو ظهور طبقة من وجهاء الأقاليم ووصولها إلى السلطة وهم الذين اطلق عليهم اسم «الأعيان» (٣٢١) ولا ندري بالضبط تاريخ ظهور هذه الطبقة إذ لم تكن المؤسسات الحاكمة في اوج

---

(٣٢١) الأعيان أو الوجوه تعني الشخصيات البارزة ، وفي التركية تستعمل كلمة الأعيان لتعني المفرد والجمع .

قوتها لتسمح لمثل هذه الطبقات بأي نشاط، ولكن الأصل في هذه الطبقة كما يبدو هو انها كانت تنتخب من قبل سكان كل منطقة لتمثلهم على الأكثر امام السلطات الحكومية ولربما كان على أساس مماثل لنظام «القوجه باشي» الذين كانوا يرأسون المجتمعات المسيحية . وبعد انتخاب الأعبان يصدر بتعيينهم فرمان سلطاني يخاطبهم بـ «أعيان الولاية وأولي الشأن فيها» .

وعلى كل حال فالظاهر أن هؤلاء الأعيان كانوا في العصور المتأخرة من اصحاب الأراضي . وكان هذا على الغالب مصدر نفوذهم، وقد تولوا في القرن الثامن عشر ادارة الأمور المالية والأدارية في المدن، واقتصر عمل القضاء على النظر في الشؤون الشرعية فقط .

وقد أخطأ جوشيرون في قوله أن الأعيان قد سيطروا ايضاً على القوات المسلحة إذ يبدو انه لم يستطع التمييز بينهم وبين طبقة الديرة بيكي الذين زاد عددهم وانتشارهم في زمانه إلى اكثر مما كانوا عليه أيام الفترة التي ندرسها .

وبهذا تكتمل لنا صورة الإنحلال التي مرّت به المؤسسات الحاكمة في القرن الثامن عشر بتحولات تدريجية مع احتفاظها التام باشكالها الأولى، وبدلاً من أن تشغل مناصبها بالعبيد الداخلين حديثاً في الإسلام أخذت كلها تشغل بالمسلمين الأحرار، وبدلاً من حث أصحاب هذه المناصب على التقدم والنجاح بالموهبة والفضيلة صاروا يسلكون إلى ذلك طرق التفسخ والفساد وصاروا يهملون واجبات وظائفهم التي كان يجب أن تترافق وامتيازاتهم .

وأخيراً وبدلاً من أن يكون السلطان اداة فعالة لحفظ سلطانه وتوسيع ملكه، فقد غدا غير قادر على الحفاظ على سلطته داخل بلاده، واصبح اداة واهية لإرهاب رعاياه، الذين لم يكونوا قادرين على الأتحاد لمجابهته والوقوف في وجهه .

الفصل الرابع

الحكومة والادارة في الأقاليم العربية

(١) القوانين العثمانية

كان هدف السلطانين سليم وسليمان في تنظيمهما إدارة المقاطعات العربية، هو الحفاظ على الأوضاع التي كانت عليها تلك الأقطار من قبل، مع بسط سيادة السلطنة العثمانية عليها . هذه الطموحات المتواضعة التي خامرت الفاتح والقانوني صارت بالنسبة إلى خلفائهما من السلاطين الضعاف مثلاً عليا . وكان طابع الإدارة العثمانية هو المحافظة . وكانت اجهزة الحكومة موجهة للسعي على الحفاظ على الوضع الراهن .

وطالما اعتبرت قوانين سليم وسليمان التجسيد الأمثل للحكمة السياسية العليا، فلم يكن والحالة هذه من مجال، بل أو موجب للاصلاح إلاّ أن يكون ازالة بعض الأضرار الناجمة . ولذلك فإن الابداع أو المبادرة من الحكام أو ممن هم أقلّ منهم رتبة من موظفيهم لم يكن مكروها بقدر ما كان ممنوعاً وصعب التحقيق لوجود شبكة كبيرة من المصالح المتمركزة التي خلفتها الفتوحات العسكرية والتي تعيق ظهور المصلح المنتظر .

وإذا حكمنا على اسلوب حكم السلاطين لا بمقاييس القرن الثامن عشر ومبادىء العقد الاجتماعي وحقوق الانسان، وما جاء بعدهما، وإنما بمقاييس الاعتبارات المنطقية التي املت نفسها على اسلوب الحكم العثماني لوجدناه اسلوباً عملياً خالياً من الظلم والقسوة . فهو قد اخذ بالتقسيم التقليدي المعترف به للبشر إلى عدة فئات واصناف منها رجال السيف ورجال القلم والتجار والحرفيون والفلاحون والذميون والعبيد . وعين لكل فئة من هذه الفئات وظائفها وقواعد عملها بحيث تؤدي كل فئة من هذه الفئات وظيفتها على الوجه الاكمل دون أن تعتدي على أو تتداخل في وظائف الفئات الأخرى . وكان من المعترف به والمتفق عليه أن تسهم كل فئة وكل اقليم قدر امكانياته بمبلغ من المال لادامة حكومته وبمبلغ آخر يرفد به الخزينة الامبراطورية . وتجنباً لارهاق الرعية، فقد وجد السلاطين أن الضرائب الخفيفة، والاساليب البسيطة للإدارة المباشرة تخدمان مصالح الخزينة والشعب معاً .

وكانت اقطار غرب آسيا مقسمة – قبل الفتح العثماني لها – إلى عدد من الدول المستقلة التي كان مزارعوها وتجارها يرهقون بالضرائب في سبيل ادامة الجيوش

الكبيرة العدد والانفاق على القصور الفخمة . ولكن صيرورة هذه الدول مجرد مقاطعات في امبراطورية واسعة الحدود وعلى وئام مع جيرانها، أدى إلى تقليص جيوشها الكبيرة إلى مجرد وحدات صغيرة تكفي لحفظ الأمن في الداخل وامداد الجيش الأمبراطوري ببعض الوحدات المقاتلة حين يطلب اليها ذلك . واخيراً فأن الأمبراطورية بتمسكها التام بأحكام الشريعة الإسلامية وبرعايتها في الوقت نفسه للمذاهب السنية والطرق الصوفية وبوجود هيئاتها القضائية قد سعت إلى توفير الروح الديني وانعاشه بين رعاياها ونشر العدالة في ارجاء مملكتها .

وفي حين تبرز هذه الأجراءات أحسن أوجه الإدارة العثمانية واكثرها ايجابية، فأن هناك إلى جانبها مجموعة أخرى من الأجراءات تعكس قمة الفلسفة السياسية التركية الفارسية التقليدية التي قوتها وايدتها تجارب الامبراطورية نفسها والقائمة على الشك والريبة والخوف من الدس والمؤامرات أو من طموح بعض ضباط الدولة إلى السلطة . ولذلك فقد كانت تسعى إلى مركزية الإدارة وتوازن القوى .

وقد سبق لنا أن وصفنا تقسيم الأمبراطورية إلى أيالات متساوية – نظرياً فقط في اوضاعها ومستقلة إلى حد كبير في إدارة شؤونها من قبل الباشا أو الوالي الذي كان يجمع في يديه السلطتين العسكرية والمدنية والذي كان مسؤولاً عن الأمن والنظام العام وعن جمع الضرائب وأرسال حصة الحكومة منها إلى استانبول (١) . ومع هذا كله فقد كانت خدمته مهددة بالأنتهاء في أية لحظة وخاصة في القرن الثامن عشر إذ أصبح التعيين يتمّ لمدة سنة واحدة فقط قابلة للتجديد .

ولكن الضعف كان يصيب سلطة الوالي أو الحاكم في داخل اقليمه بسبب عراقيل كثيرة كأنها صممت لمنعه من ممارسة أي نوع من أنواع الإدارة المباشرة . فكانت حسابات الباشوية تدار وتحفظ من قبل الدفتردار، أي حافظ دفاتر الحسابات الذي يدير وظيفته بصورة مستقلة تماماً، ويعين لها بفرمان خاص من استانبول (٢) . وكانت أمور الإدارة الأخرى بيد كتخدا الباشا أو الكهية أي المدير العام أو القائم بالأعمال، والذي يعين على أساس دوري، ولمدة عام واحد فقط، ومع أن الباشا، وطبقاً للنظم الإسلامية التقليدية يملك في يديه سلطات قضائية واسعة، فأن القاضي وبعض الشخصيات الدينية الأخرى، كانوا في واقع الأمر يتمتعون بحق ارسال الأحتجاج على قراراته إلى استانبول رأساً، وكثيراً ما عاد عليهم ممارسة حقهم هذا بأطيب النتائج .

---

(١) عهد بجمع الضرائب في حلب إلى محصلين، أي جباة كانوا يعينون من استانبول رأساً . ولربما لم تعهد الجباية إلى الباشوية إلاّ بعد عام ١٧٦٦ .

(٢) عين السيد علي بن حسن دفترداراً في دمشق لمدة ثمانية عشر سنة (١٧١٧–١٧٣٥م)، كما تولى هذه الوظيفة محمد بن فروخ لمدة ثلاثين سنة ابتداء من سنة ١٧٤٦م . (المرادي ج٣ ص٢١١ وج٤ ص ٣٨) .

ولكن هذه العراقيل تعتبر طفيفة إذا ما قورنت بطبيعة العلاقات بين الباشا والقوات المسلحة في أيالته من جهة، والعلاقات بين اصناف تلك القوات نفسها من جهة ثانية، فقد كان في عاصمة كل أيالة وحدات من الأنكشارية يكونون الحامية المقيمة الدائمة لتلك الأيالة وقد ورثوا وظائفهم عن اسلافهم . وكانت هذه القوات موزعة على الأغلب بين أوجاغين أو أكثر، أغلبها للمشاة ونادراً ما تكون للخيالة أو حملة البنادق أو غيرهما، وكان لكل أوجاغ رئيسه وناظره وضابط حساباته (أي الأغا والكهية والدفتردار) وضباط آخرون، وجميعهم لا يعينون من قبل الباشا . كما قيدت سلطته عليهم بأشكال شتى منها القوانين التي عهدت إلى بعض الأوجاغات وبعض الضباط بوظائف وحقوق معينة (٣) ومنها منع استعمالهم في المعارك المحلية . وفوق هذا وذاك بالنص فيها على وجوب تأليف حاميات بعض الحصون - بما فيها حصون حلب والشام - من الجيش الأمبرطوري وتحت أمرة ضباط يعينهم الباب العالي (٤) .

وفي مصر التي تختلف عن الأقاليم الأسيوية بكونها تتكون من أيالة واحدة وضعت قيود أخرى للحد من سلطة الباشا وذلك بالنص على تأسيس ديوان أو مجلس يتألف من ضباط الباشا وكبّار الرؤساء العسكريين وكبّار الشخصيات الدينية، يجتمع أربع مرات أو أكثر في الأسبوع لتقرير جميع الشؤون الإدارية . ورغم أن سلطة تنفيذ هذه القرارات بيد الباشا فأنه ممنوع من حضور جلسات الديوان وانما ينوب عنه فيها الكهية (٥) .

ومع هذا فلم يكن الأنكشارية وغيرهم من الأوجاغات هم كل القوة العسكرية في الاقاليم، فقد رأينا من قبل أن أبرز الخصائص المميزة للنظام العثماني هو منحه الأراضي القابلة للزراعة إلى السباهية عن طريق الألتزام، وقد امتد العمل بهذا النظام إلى البلاد العربية التي ضمت إلى الأمبراطورية فيما بعد عدا صحراء العرب . ولكن هناك ثلاث أيالات لا زعامت أو تيمار فيها وهي مصر وبغداد والبصرة . أما في بغداد فقد استقر السباهية كفلاحين في اراضي السلطان في بعض النواحي أو السناجق . أما في أيالة البصرة الصغيرة فقد كانت جميع المقاطعات في يد الباشا على شكل

---

(٣) ففي مصر مثلاً كان لاوجاغ الجاووشية صلاحية جمع الضرائب، وكان لاوجاغ الأنكشارية حراسة المدن، ولذلك فقد اصبح أغا الأنكشارية - بحكم وظيفته - رئيساً للشرطة اضافة إلى امتيازاته في قيادة الجيوش المصرية المرسلة للالتحاق بالجيش الأمبراطوري .

(٤) فمن ذلك أن قبطان السويس هو قبطان اسطول البحر الأحمر وهو غير قبطان الأسكندرية ودمياط . وقد منعت قوانين سليمان الباشوات والبيكات من اعطاء قيادة الموانيء البحرية أو إدارة الأموال إلى من هم في خدمتهم الخاصة .

(٥) وخلافاً لبقية الباشوات فقد نصت القوانين نامة على عدم السماح لباشا مصر بمغادرة القاهرة بل وحصر اقامته في القلعة فقط دون السماح له بالنزول إلى المدينة .

التزام أو لزمة . أما الترتيب في مصر فسنعود إلى بحثه في مكان آخر [٦] .

وعدا عن ميزة نظام التيمار بتيسيره العدد الكافي من الميلشيات العسكرية فأنه أيضاً يؤمن في كل اقليم وجود طبقة قوية ينحدر اكثر افرادها من أصول تركية ترتبط مصالحهم بمصالح الأمبراطورية ويمكن عند الضرورة استخدامهم للحد من نفوذ الأنكشارية المحليين .

وكان للسباهية في كل منطقة تنظيمهم الأداري ولهم دفتردار مستقل وأمير معترف به [٧] - ومع أن الغالبية العظمى من السباهية المحلية ليسوا من المجندين الدائمين فقد روى أن قسماً منهم كان يؤدي وظائف معينة في الشام [٨] .

وقد تألفت في اكثر المقاطعات قوة عسكرية ثالثة تتكون من اتباع الباشوات والبيكات والدفتردارية . فكان كل باشا أو بيك يأخذ معه عند تعيينه العدد المخصص له من «الخاصة» على أن يتعهد بتجهيز عدد معين من الرجال للخدمة العسكرية . وكان خاص البيكلر بيكي يضم حوالي ١٥٠ إلى ٢٠٠ فارس في حين أن خاص حاكم السنجق يتكون من ٣٠ إلى ٨٠ فارساً . وخاص الدفتردار من ٢٠ إلى ٢٥ فارس . هذا عدا باشا مصر الذي لا خاص ولا أتباع له .

وكان وجود القبائل الرحالة أو شبه الرحالة داخل أو على حدود الأيالات، وخاصة العربية منها، يخلق مشاكل خاصة للسلاطين . فقد كان التركمان في شمال سوريا والأكراد في العراق وديار بكر والبدو الاعراب في كل من مصر وسوريا والعراق على حد سواء، وكلهم عناصر قوية الشكيمة تجاهر الباشوات والبيكوات الأتراك بالعداء الشديد وتتحدى سلطتهم .

وقد جرت في المناطق الشمالية محاولات لكسبهم إلى حظيرة الأمبراطورية بخلق سناجق وحكومات شبه مستقلة ووراثية معفاة من الخدمة العسكرية، ومن دفع الضرائب إلى الحكومة المركزية . أما في مصر فقد اطمأن السلاطين إلى حكم المماليك فيها . أما في العراق فقد ظهر بعد فتحه أن مشاكله اصعب من أن تحل بسرعة ويسر، ولذلك فقد عهد للباشوات باتخاذ ما يرونه من تدابير لتأمين السيطرة، بما في ذلك، إن إقتضت الحاجة، القتال والانتقام . [٩]

ولربما خطر في ذهن السلاطين أن وجود هذه القبائل الرحالة في الأقاليم يخلق عائقاً جديداً دون طموح الباشوات وتمردهم، ولكن غياب وجود سياسة معينة ثابتة ضد

---

(٦) الصفحة ٢٨٣ فيما يلي من هذا الكتاب .

(٧) أنظر ما سبق ص ١٧٦ و ١٨٣ .

(٨) أما سباهية بغداد فكانوا جميعاً من افراد الجيش الاعتيادي .

(٩) نصت القوانين نامة على قواعد معينة لمعاملة شيوخ القبائل العربية .

الاكراد والقبائل العربية، أو بالاحرى أن سياسة الانتقال المفاجيء بين الأهمال الفاضح من جهة وبين القمع الوحشي من جهة أخرى كان من أبرز عوامل الضعف الرئيسية في الحكم العثماني .

هذا النظام القائم على الموازنة والمقابلة يعتمد في حسن تطبيقه على مقدار الاشراف الأمبراطوري، وعلى شخصية كل من الباشا والدفتردار . ومن الصعب تصوّر تطبيق هذا النظام دون ما اصطدام بين الاطراف المعنية . ولذلك حفل تاريخ المناطق العثمانية العربية خلال القرن السادس عشر والقرن السابع عشر باخبار تجاوز أحد الاطراف على امتيازات الطرف الآخر وحقوقه . أو على امتيازات الحكومة المركزية نفسها . أو في بعض الأحيان التي لا يقدر لها - في أحسن الاحوال - إلاّ نجاح موقت، محاولة اعادة التوازن . فاخبار العنف واخبار الصدام بين الجيوش المحلية واخبار التمرد ضد الحكام المحليين تملأ صفحات التاريخ الرتيب لتلك الفترة التي شغلها اهتمامها بسرد تفاصيل هذه الأحداث المثيرة، والسطحية على العموم، عن الحديث عن التقدم البطيء نحو التغيير .

وصحيح أن الفساد كان قد ضرب في الاعماق في نهاية القرن السادس عشر إلاّ أنه ما تزال هناك بقية صالحة نقية . فقد كان الحكام الفاسدون سيئو السمعة كثيرين . ولكن إلى جانب هذا فإن اخبار الاقاليم تقدم لنا بينات قاطعة وشهادات طيبة عن صلاح وكفاءة ما لا يقل عن نصف باشوات تلك الاقاليم الذين حكموا بنزاهة واخلاص، ونعم الناس - والفلاحون منهم بخاصة خلال حكمهم - وعدا بعض الحوادث الطفيفة، بأمن وراحة لم يشهدوها في حكم من سبقهم أو من تلاهم . ولم تكن الحكومة المركزية قد اغلقت آذانها بعد عن التزاماتها تجاه رعيتها فكانت الشكاوى تسمع وتصدر الأوامر السريعة بعزل الحكام المخالفين عن العمل . وبإنزال اقصى العقوبات على من يحاول تخريب الاستقرار الاقتصادي في البلاد (١٠) . لكن الاحوال السائدة كانت تحول دونها ودون تأمين سيطرة حاسمة ومباشرة على موظفيها، ولم يستطع حتى الباشوات أنفسهم في مناطقهم الواسعة - ناهيك عن باشوات مصر المسجونين في قلعتهم في القاهرة - تحقيق الاشراف الفعلي على كل اعمال تابعيهم .

ويجب علينا هنا أن نتجنب تطبيق المقاييس الاوربية للقرن التاسع عشر ومن المناسب أيضاً أن نركز على نقطة كان لها أثر كبير في تطوّر النظم الإدارية في بلاد العرب الاسيوية لمدة طويلة من فترتنا هذه، هو أن فكرة الحكومة كانت تعني دوماً في اذهان المحكومين انفسهم ارتباط السلطة بشيء من القوة والعنف، فقد قال المؤرخ

---

(١٠) اعدم احد الباشوات في حلب عام ١٦٦٠م واعدم قبله باشا آخر في مصر عام ١٦٣٥م .

المسيحي ميخائيل الدمشقي (١١) : «إن رؤف باشا كان رجلاً خيّراً وعادلاً لطيفاً محباً للسلام، وقد شجّع عدله الزائد أهالي الشام على التجرؤ عليه .»

أما المؤرخ الجبرتي فقد كان اكثر وضوحاً إذ قال :

« واذا التزم بهم ذو رحمة ازدروه في اعينهم واستهانوا به وبخدمه وماطلوه في الخراج وسموه باسماء النساء وتمنوا زوال التزامه بهم وولاية غيره من الجبارين الذين لا يخافون ربهم ولا يرحمون لينالوا بذلك اغراضهم بوصول الأذى لبعضهم، وكذلك اشياخهم إذا لم يكن الملتزم ظالماً يتمكنون هم أيضاً من ظلم فلاحيهم لأنهم لا يحصل لهم رواج إلاّ بطلب الملتزم الزيادة والمغارم فيأخذون لانفسهم في ضمنها ما احبوا..» (١٢) .

وقد يوحي هذ الكلام ولاول وهلة أن سبب الفساد والقمع وسوء الحكم خلال هذه القرون الطويلة هو انتشار مثل هذه الفكرة عن السلطة، وما تبثه التعاليم الدينية من وجوب الطاعة وما اعتاد الناس عليه من الاذعان والتسليم التام بالقضاء والقدر إلى حد الخضوع المطلق . لكن هذا التفسير وحده لا يشمل جميع حقائق الموضوع، وإنما يبدو وكأنه تطوير للفكرة الأساسية القائلة بأن السلطة هي مصدر الامتيازات لصاحبها(١٣). ويمكن ذكر ثلاثة عوامل ساهمت في انتشار هذه الفكرة . العامل الأول: هو عامل نفسي خالص، وهو الطموح المادي السائد بين جميع طبقات المجتمع والذي صوره الجبرتي عند اشارته إلى شيوخ القرية، فلم يكن من المشين للمرء أن يطمح في الحصول، بمختلف الوسائل، على ما يجلب النفع والربح له .

وكان العامل الثاني مشتقاً من الطبيعة الانتقالية غير المستقرة لاغلب اشكال السلطة . فالذين يسعدهم الحظ، ويصل دورهم للتعيين يدركون جيداً قصر مدة حكمهم، لذلك فهم لا يتورعون عن انتهاز هذه الفرصة للتمتع باقصى مغانمها ومباهجها قبل أن تدول دولتهم (١٤)، وتذهب ريحهم . ومن المفارقات أن يكون ضحايا ظلمهم وطمعهم هم أول من يسخرون من حماقتهم لو لم يسلكوا معهم هذا السبيل . ولا ترتفع منهم صيحات العدالة إلاّ حين تبدأ محاسبة الطاغية بعد خلعه لانتزاع املاكه منه، وفي غالب الأحيان انتزاع روحه أيضاً ومن قبل طاغية جديد .

---

(١١) تاريخ حوادث الشام ولبنان – تحقيق معلوف (بيروت ١٩١٢ ص ٤٩) .

(١٢) الجبرتي ج٧ ص ٣٧٨ عن العلاقة بين الملتزمين والشيوخ أنظر فيما يلي ص ٢٦٢-٣ .

(١٣) حتى بين القبائل العربية الرحالة فإن لشيخ القبيلة امتيازات واسعة منها حقه في ربع ما تحصل عليه القبيلة في الحروب والغزوات .

(١٤) من المهم أن نلاحظ أن كلمة دولة التي تعني الحكومة أو السلطة أو الأسرة الحاكمة والتي كانت تستعمل للدلالة على الأمبراطورية العثمانية هي في اشتقاقها العربي من فعل دال أي تغيّر وزال .

ومع هذا فقد كان الرأي العام يعترف بحدود معينة للطغيان والتعسف . فقد يتكلم احدهم عن «النهب المسموح به» أو «التعسف المقبول» كما سنرى بعدئذ، وبعنون به ما اصبح عادة تقليدية، واكثر من ذلك فقد كان الرأي العام يتطلب أن يكون تعسف السلطة مصحوباً بصفات الشجاعة والجرأة فإذا ما افتقدت هذه الصفات أو أن المستبد خالف القانون العرفي غير المكتوب الذي يحكم ممارسة السلطة فإن حدود الإستسلام تصل منتهاها ويبدأ التفكير، ومن ثم التنفيذ بالانتقام (١٥) .

ولعل الفقرة المقتبسة من الجبرتي في اعلاه تظهر لنا سبباً ثالثاً لاحتمال استغلال السلطة وهو روح العنف بين الطوئف . ومن الصعب في الواقع تجاهل الدور الذي لعبته في الإدارة وفي الحياة الإدارية والأجتماعية في البلاد العربية، عوامل الخلاف بين العوائل والجماعات، وعوامل الخصومات القبلية . وكانت هذه العوامل هي التي تثير أعمق عواطف النفس، فليس للطموح الشخصي ولا للقيم الدينية الروحية من مكان تجاهها فالخلافات التافهة الدائرة والمتكررة بين فئة وأخرى مع ما يصاحبها من العنف ضد الاموال والأرواح لم تجد في ايقافها ومنعها تعاليم الدين ولا النزعات الانسانية، ولا أعتبارات النتائج السياسية والإقتصادية لها .

وسنعود في دراستنا هذه مرات ومرات إلى هذا الطبع المتأصل في البنية الأجتماعية في البلاد العربية، ورغم أن هذا العامل هو أقوى عامل مستقل مؤثر في حياة الجماعة، فانه وبطبيعته من أصعب العوامل تحديداً وحصراً، واكثرها تمرداً على التحليل الدقيق، ولا تساعدنا الوثائق التي بين أيدينا، ورغم تفاصيلها، إلاّ قليلاً في معرفة الفئات التي تنقسم اليها الجيوش المحلية، والتي أدت إلى المعارك الدامية الشرسة بين السادة والأنكشارية في حلب أو بين الأنكشارية والقابي قولي في الشام، أو بين أوجاغ وآخر أو في الأيام الأخيرة بين جماعة من المماليك وجماعة أخرى منهم في مصر، أما عن النزاع بين قيس واليمن الذي مزّق البلاد السورية فليس لدينا عنه إلاّ اشارات عابرة وملاحظات الرحالة الغربيين . أما الباقي فيجب الوصول اليه بالقياس والتحليل .

وتجاه مثل هذه النظرة للسلطة وامتيازاتها فأن حكم الباشا أو البيك التركي، على ما فيه من رجعية وأنعدام القيم وايغال في التعسف كان في الغالب اكثر قبولاً من جمهور السكان واكثر موافقة لمزاجهم مما يتصور عادة . فقد كان الواحد منهم يتمتع بكل الصفات التي تجلب الأحترام . وكان يسعى لأكتساب التقدير ببناء أو تعمير الأملاك العامة مثل قنوات الري، والموانيء والخانات وأماكن العبادة، أو بأنشاء

---

(١٥) هناك الكثير من الأمثلة عن السادة الذين قتلهم عبيدهم أو اتباعهم أوالثورة ضد جباة الحكومة، أو طرد الباشوات من مدنهم بصورة مزرية

الأوقاف، وكان حياده تجاه النزاعات المحلية بل وكراهيته الشخصية لها، يؤمن للمنطقة الأمن العام والرخاء الشخصي، في حين لم يكن أحد غيره يعرف كيف يستفيد من الخصومات المحلية لصالحه .

وكان الضعف الجذري للإدارة العثمانية من الجهة الثانية موجودا في نفس خصائصها . ففقدان أي نوع من الأهتمام بخير الرعية، والفقدان التدريجي لكل المثل العليا التي كانت تملأ نفوسهم في الأيام الخوالي أديا إلى انعدام روح المسؤولية عند الموظفين شيئا فشيئاً . وانقسم عالمهم إلى قسمين اثنين هما الحكام الحاكمين والرعية المحكومين وهؤلاء الرعية المحكومون هيأتهم العناية الألهية للعمل من أجل خدمة الحكام . وكانت نتيجة هذه النظرة المؤلمة هو حلول المقاييس المالية محل مقاييس الكفاءة، فصار الحاكم الجيد هو من يرسل إلى الخزينة في استانبول وفي الوقت المحدد، ما عليه من التزامات نقدية وعينية، وكان هذا بدء التفسخ الذي بحثنا أمره في الفصل السابق .

وما أن حلت بداية القرن الثامن عشر، حتى صار العرف السائد هو أن يتم التعيين والترقية بالحظوة والرشوة، وأن تعرض بالمزاد الوظائف الأدارية والقضائية والدينية . وكذلك الأملاك والأمتيازات من كل نوع . ولذلك ساد الأستخفاف ومدّ جذوره العميقة في التربة حتى صار طبيعة ثانية للناس . وقد شجّع عجز الباشوات عن منع الفساد، بل وامكان شراء ذممهم، العصاة والخارجين على القانون على التمادي في اعمالهم الأجرامية، وعلى زيادة العنف والبطش، ومع هذا فإن الأعتقاد بالمواهب الطبيعية للطبقة الحاكمة التركية والأعتقاد بتفوقها، كانا متأصلين لا في اذهانها فحسب ولكن في اذهان رعيتها الذين وحتى منتصف القرن – فيما عدا اضطرابات الأنكشارية – لم يتبينوا ما يواجه النظام من تحد جاد ولا الأعراض المؤذنه بقرب انهياره .

وقبل أن نبدأ الكلام في هذا الموضوع نرى من المستحسن أن نبحث – في تفصيل واسع – الروابط التقليدية بين الحكومة والمؤسسات الأجتماعية بالنظر للأهمية الكبرى التي قدّر لهذه العلاقات أن تشغلها في دراستنا هذه .

(٢) الحكومة والبنيان الأجتماعي

قد يصعق المراقب الغربي الذي اعتاد على أن ينظر للأمور على ضوء مبادىء الأستقرار والحقوق المكتسبة لمختلف الطبقات والجماعات والتي يحكمها ويحميها اشتراك الجمهور في توجيه سير التشريع والإدارة . هذا المراقب قد يصعق حين لا يجد شيئاً من هذا القبيل في الإدارة العثمانية ولذلك فلا عجب إذا ما ذهب به الظن

إلى أن النظام العثماني في كليته نظام استغلال وابتزاز وتحكم واستبداد مضر بمصالح الناس الأجتماعية والإقتصادية، ويفتقد أي ضمان لحماية اموال الناس وأرواحهم من بطش العسكر وطمعهم واهوائهم والتي دمّرت أيضاً كل معالم التجارة والصناعة والزراعة دون ما أثر للمحاكم التي لا ينتظر الأنصاف من احكامها الصورية طالما كان مرد تنفيذها إلى رغبة رجال الإدارة ورجال الجيش الذين هم موضع الشكوى والذين صدرت الأحكام أساساً ضدهم .

هذه هي الصورة التي انطبعت في اذهان الرحالة والباحثين الذين زاروا البلاد في القرن الثامن عشر (١٦) والذين كان يثير عجبهم نوع الناس الذين يستطيعون احتمال حكم مجموعة كالمماليك الذين زادت وضاعة أصلهم وقسوة طباعهم وعدم استقرارهم في الحكم من مساوىء الإدارة العثمانية الفاسدة أصلاً (١٧) .

لكن دراسة الوثائق الشرقية المعاصرة والأوصاف والتحليلات الدقيقة التي جمعها وخلّفها الموظفون الفرنسيون خلال فترة حكمهم لمصر (١٨)، تظهر بجلاء أن الإدارة التركية المملوكية لم تكن بحد ذاتها اسوأ وأردأ حكومة استبدادية كما يطعن بها بذلك دوماً .

ولذا فيصح القول، من الوجهة النظرية، أنه ما من نظام يمكن أن يكون اسوأ اثراً واسرع انحداراً إلى الخراب الاقتصادي والفوضى من نظام الحكام العبيد المستبدين ذوي الأصول الأجنبية الذين لا تربطهم بالبلاد التي يحكمونها وبالناس الذين يستغلونهم أية رابطة والذين لا مطمح ولا غاية لهم إلاّ الحكم والثراء . ومع هذا فالواقع أن مصر كانت وفي منتصف القرن الثامن عشر وبعد حوالي خمسمائة عام من الحكم المملوكي ابعد ما تكون عن التدهور والفوضى (١٩)، رغم انخفاض مستوى الرخاء الاقتصادي فيها خلال هذه القرون الخمسة عما كان عليه قبلاً – وعلى الأكثر لاسباب

---

(١٦) ولكن يجب أن يلاحظ بأن احكامهم هذه كانت تعود إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر حين بدأ النظام القديم يتداعى بسرعة أمام العوامل التي سبق بحثها .

(١٧) لعل وصف جورج بلدوين لبكوات مصر (المماليك) يصلح نموذجاً للاوصاف الكثيرة التي قدمها الكتاب والمؤرخون ، فهو يقول :

« المماليك مجموعة من رعاة الخنازير ومن المجرمين اختطفوا وجمعوا من جبال القفقاس وجورجيا وجيء بهم شباباً إلى مصر حيث بيعوا وختنوا ثم دربوا لسلوك طريق المجد ، وكانت وسيلتهم إلى ذلك الردة عن دينهم وكان شعارهم إلى الحكم هو القتل والاغتيال وازدراء الموت ، ليس بينهم نظام أو أخلاق أو استقرار وانما كل الذي بينهم تلهف إلى السلطة وحقد على الحاكم «مجموعة ملاحظات سياسية عن مصر – لندن ١٨٠١ ص ٥٠ من المقدمة» .

(١٨) ولو أنهم يشاركون أيضاً في الفكرة العامة عن الإدارة التركية المملوكية .

(١٩) بدأ نظام المماليك في مصر منذ عهد صلاح الدين (١١٧١-١١٩٣م) وتطور عام ١٣١٥م ثم بعد الفتح العثماني عام ١٥١٧ و١٥٢٦م واستمر كذلك حتى قضى عليه محمد علي باشا .

خارجية لا دخل لمصر فيها» [٢٠] . ورغم وجود مساحات كبيرة من الأرض قد تركت دون زراعة ورغم انخفاض عدد السكان فيها بصورة ملحوظة [٢١]، ومع هذ كله فلولا الفتح العثماني لكان الأنهيار قد حدث في وقت أسبق بكثير، فعندنا من الأسباب ما يجعلنا نذهب إلى أن تخفيف عبء الضرائب وقيام نظام إداري جيد قد مكنا الحكم العثماني – أو على الأقل حتى بداية القرن الثامن عشر – من أن يهيأ للبلاد العربية فترة من الهدوء والاستقرار النسبيين بعد فواجع الحكومات السابقة من مملوكية وتاتارية وتركمانية .

ومع هذا فما زال التناقض قائماً بين حكومة رجعية لا تكترث ولا تهتم بخير رعاياها وكثيراً ما تتحكم وتتعسف في معاملتها لهم . وبين مجتمع تقوم حكومته على أجهزة ومؤسسات لا تبقي في الواقع للحكومة من أثر كبير . ويمكن تفسير ذلك في فقدان التنظيمات السياسية الشاملة وكما قلنا من قبل فاننا نعتبر المجتمع الإسلامي مكوناً من فئتين متعايشتين معاً، والعلاقة بينهما في كثير من الأحيان رسمية وسطحية. فالفئة الأولى هي الطبقة الحاكمة المكونة من رجال الجيش والإدارة، والفئة الثانية هي طبقة المحكومين المكونة من التجار والحرفيين والفلاحين [٢٢] وقد تكونت كل فئة منهما على أسس داخلية مستقلة عن الأخرى، ولا تتدخل أية فئة منهما بشؤون الأخرى في الظروف العادية . وقد اعتادت الفئة الحاكمة ومنذ اقدم العصور على العيش على مقدار معين من حاصل الأرض تضاف اليه بعض الضرائب على البضائع والسلع، في حين وطنت الفئة الثانية نفسها على قبول هذا الوضع . وبالرغم من الثورات السياسية والعائلية فقد كان الاستقرار مضموناً لأن الإدارة الفعلية ظلت كما هي تزاول عملها التقليدي بأقل ما يمكن من التغيير، رغم جميع التغييرات في السيادة فقد يتغير الحكام ويحتل قصر الإمارة سيد جديد بعد أن يخرج منه سلفه السيد القديم، وقد يعاد توزيع الاراضي بين السادة الجدد لكن العلاقة بين مالك الأرض والفلاح، وبين الموظف والحرفي تظل على العموم كما كانت من قبل . فما من بلد كمصر تظهر فيه البيروقراطية المحافظة، فما زالت وظائف المحاسبين المسلمين والصيارفة وبائعي الذهب اليهود والجباة وجامعي الضرائب الاقباط في القرن الثامن عشر كما كانت تماماً في

---

(٢٠) كانت أكبر ضربة وجهت إلى إلاّ قتصاد المصري هو تحوّل التجارة إلى الهند إلى طريق رأس الرجاء الصالح بدلاً من طريق البحر الأحمر .

(٢١) ليس من الممكن الوصول إلى ارقام صحيحة عن عدد سكان مصر في العصور الوسطى ولكن من المحتمل ، أن لا يكون سكانها في القرن الرابع عشر قد زادوا عن أربعة ملايين وفي عام ١٨٠٠م وبعد احصاء دقيق وجد أن سكانها لا يزيدون عن مليونين واربعمائة الف نسمة . وسنشرح في ما بعد الأسباب التي تدعونا إلى إلاّ عتقاد بأن هذا العدد أقل من الواقع بكثير .

(٢٢) أما مكان رجال الدين فسنبحثه في الفصل الثامن من هذ الكتاب .

القرن العاشر [٢٣] .

وقد يبدو من الوهلة الأولى وكأن الباشا أو البيك يستطيع أن يفعل ما يريد ولكن الواقع انه ممنوع من الاشتطاط في التعسف بقوته بسبب احترامه للتقاليد والتزامه بالاعراف والعادات من جهة [٢٤]، وبسبب، من الجهة الثانية، من ضغط البيروقراطية المستمر التي ادركت بالتجربة أن قسطاً من الانتاج الزراعي والصناعي هو في مصلحة الجميع .

وحتى تغيير الأسر الحاكمة لم يكن دون نفع، ذلك أن الحكم الطويل غير المنقطع لأسرة ما قد يؤدي إلى زحف الفساد والاستبداد إلى الحكم مما قد يهدد الاستقرار الاجتماعي في بعض الأحيان . ولكن مجيء عائلة جديدة إلى الحكم يزيل هذه المساوىء ويبعث دماً جديداً في النظام القديم . وكثيراً ما تؤدى حكمة مؤسس النظام الجديد وبعد نظره إلى ادخال اصلاحات طفيفة أيضاً . وهكذا كان الأمر مع الفتح العثماني، وكان الخطأ الحقيقي للحكم العثماني أنه استمر وطال أكثر مما يجب .

والنتيجة الأخرى لحالة الأوضاع هذه هي أن الفتح العثماني لم يستطع «عثمنة» البلاد العربية، فلم يكن حكم الارستقراطية العسكرية التركية بالأمر الجديد في مصر وآسيا العربية، ولكن حتى البيروقراطية لم «تُتترك» كلياً قط، بل على العكس فاننا نجدأن الحاميات التركية «أو بالاحرى البشناقية» قد ذابت بعد اجيال من المصاهرة مع السكان العرب في المجتمع العربي إلى حد أنها نسيت لغتها الأصلية - أي التركية . وقد احتفظ الجهاز الإداري بوظائفه التقليدية وباسمائه العربية . والذي يقرأ بامعان تاريخ الجبرتي لا يستطيع إلاّ أن يندهش من استمرار الاصطلاحات الإدارية منذ عهد السلاطين المماليك . ومن المشكوك فيه أن تكون معرفة اللغة التركية قد امتدت إلى خارج نطاق كبّار المسؤولين . وقد عملت زيادة سيطرة الجيوش المملوكية [٢٥] على تقليص الاتجاه نحو «العثمنة» إذ كانوا قد تعمدوا نشر تقاليد ما قبل العهود العثمانية [٢٦] .

(٢٣) عدم اكتراث المصريين بالتقلبات السياسية ومعارك البيكات كان موضع ملاحظة جميع الرحالة . فمن ذلك مثلاً قول احدهم : أن التاجر لا يترك محله ولا يغلقه ، ويعمل العامل أمام داره بكل برود دون أقل اهتمام بالمتحاربين من حواليه ، لكن «حروب الأنكشارية» في دمشق كانت شيئاً آخر مختلفاً .

(٢٤) قد يظن أن هذا لا ينطبق على المماليك ، لكن العكس هو الصحيح ، فقد كانوا كما تدل على ذلك شواهد كثيرة من تاريخ الجبرتي ، متمسكين وبقوة بالتقاليد .

(٢٥) من الملاحظ أنهم كانوا يعرفون في سوريا وحتى منتصف القرن الثامن عشر باسمهم القديم «الغز» .

(٢٦) واوضح مثل على هذا ما ذكر في شاهد قبر علي بك في مقبرة الشافعي من القاب إسلامية مثل عزيز مصر ، والمتوكل على الله .. والحاكم بامر الله .

ومع أن النفوذ العثماني في سوريا كان أقوى منه في أي مكان آخر، فإنه وباستثناء حلب والمناطق الشمالية نادراً ما تجاوز الفئات الحاكمة (٢٧) وحتى عوائل العلماء الارستقراطية في دمشق والتي ارتبطت مع العلماء الأتراك بروابط المصاهرة والزواج، كانت ترفض ادخال التركية اليها وكان التكلم بالتركية قاصراً على اولئك الذين تلقوا تعليمهم في القسطنطينية .

وقد حمى وجود البروقراطية هذا جماهير السكان من فلاحين وحرفيين وتجار من تدّخل السلطات العسكرية المباشر في بنيتهم الإجتماعية ونشاطهم المهني . فقد ظلوا قروناً عديدة يشكلون بنية إجتماعية مستقلة خاصة بهم ذات أسس صلبة ومرنة في آن واحد حمت استقرارهم من كل خطر، وعلى هذا الأساس الإجتماعي والاقتصادي بني المجتمع الإسلامي . أما العبيد الأجانب والحكام والاداريون الاجانب وحتى التجار الأجانب، فكانوا يشكّلون البنية العليا التي يمكن اسنادها دون ما خطر كبير من السقوط طالما ظل الأساس سليماً .

ومن التسرع الآن تفصيل القول في بناء هذا المجتمع، فقد اتضح لنا بعد الامتحان الدقيق أن ما يجب علينا بحثه ليس مجرد وحدات وثيقة الترابط في ما بينها وفي منطقة واحدة فحسب، بل علينا دراسة اعداد غفيرة من الوحدات الإجتماعية الصغيرة التي تتمتع بشيء من الحكم الذاتي . وقد عرّف أحد الباحثين المعاصرين هذا المجتمع بأنه «مجتمع يتألف في الغالب من جماعات اقليمية ونسبية «من النسب» – مصاهرات متمركزة في حوالي الف مركز متباعد أو أكثر، وأكثرها قرى تتمتع بالأكتفاء الذاتي في ديانتها وحياتها السياسية والإقتصادية» .

وسيكون من مهمتنا أن نحلل في الفصول القادمة وبصورة أوسع العلاقات الثلاثية التي يحتويها هذا النظام، وهي العلاقة بين الأفراد والجماعة وبين الجماعات نفسها وبين الجماعات والإدارة الحكومية ومع هذا فيجب أن نبدأ هنا بذكر بعض السمات المشتركة .

وأول ما يجب تأكيده أن هذه الجماعات لا تحمل أياً من سمات التماسك الديني، والأجتماعي الذي هو السمة الرئيسية البارزة للطوائف الهندية الدينية . ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها مشابهة لتلك الطوائف وان كان هناك من يميل إلى اعتبار القوات المسلحة «طائفة متعالية» ولكن مما ينفي هذا الأفتراض إلى حد كبير علاقاتهم الأجتماعية العادية . أما بين الجماعات الأجتماعية نفسها فأن أي أتجاه مماثل من هذا

---

(٢٧) كان المؤرخ التركي نعيمة (ت١٧٢٦) من أهل حلب ، كما ذكر المرادي اسماء عدة شعراء اتراك في حلب واطرافها ، وكان العنصر التركي بادياً منذ العصور الوسطى بين سكان سوريا الشمالية .

القبيل يعتبر أمراً غريباً عن تفكير سكان آسيا العربية . وهذه الغربة عن الأفكار الهندية تعكسها بوضوح فكرة المساواة الدينية التي يتبناها الإسلام والتي تمنع بدورها قيام فكرة الطوائف إن لم تكن تمنع التقسيمات الأجتماعية وقد اعطى غياب الموانع الطائفية مرونة كافية للنظام ليسمح للمواهب والكفاءات الشخصية أن تشق طريقها . ووجود أمثلة عدة عن أشخاص ولدوا في مجموعة ما ثم تولوا العمل في مجموعة أخرى تبرر لنا القول بوجود حركة داخلية بين هذه الجماعات في جميع الأوقات .

ومع هذا وبالنسبة لغالب الناس فأن موقعهم في الحياة ومهنتهم ووضعهم الإقتصادي يقرره مكان ولادتهم، فالأبن يتبع غالباً مهنة أبيه والبنت تتزوج غالباً في قرية أهلها أو جماعتهم المهنية . وبالتالي فحينما تكون هذه الجماعات ذات تاريخ طويل – والقليل منها الذي لا يكون كذلك – فإن روابط المهنة المشتركة، تقوى وتشتد بروابط الدم والاشتراك في النسب أو في المهنة أو في مجتمع القرية، التي إن لم تكن كبيرة جداً، فهي تتكون من عائلة واحدة ذات فروع كثيرة . ومثل هذا التكوين يتيح لقانون الوراثة الإسلامي الصلب أن يؤدي عمله أي أن يفتت الملكية إلى اجزاء صغيرة جداً يخفف من وقعها اعادة جمعها المستمر مما يجعل الجماعة اكثر تماسكاً وتوافقاً .

ومن الجهة الثانية فإن سيطرة التقاليد القوية على تصرفات الأفراد الأعضاء في الجماعة تتسع بالروابط العائلية التي تربطه إلى الأعضاء الآخرين وبالعقوبات الأنضباطية التي تستطيع العائلة فرضها عليه . وفي مثل هذه الظروف فأن المبادرة تتضاءل إلى حد الغياب طالما اجتمعت كل الأعتبارات لتدفع الفرد إلى الأقتناع بأن مصلحته تكمن في الحفاظ على النظام القائم وأن لا شيء يمكن أن يصل إلى علمه أو نظره يمكن أن يقنعه بوجود نظام أحسن من نظامه .

أما العلاقات التي ترتبط الجماعات المختلفة مع بعضها البعض فهي أقل استواء. فالجماعات ذات الوظائف الإقتصادية المختلفة، كالفلاحين والحرفيين أو الحرفيين والتجار كانت ترتبط بطبيعة الحال بالإقتصاد الطبيعي أو التقليدي لأقليمهم الذي كان في غالب الأحوال بسيطاً ومباشراً .

وكان تبادل الخدمات في المدن يجري على أساس النقود، أما في المناطق الريفية فعلى أساس المقايضة أي تبادل المحاصيل عينيا . وفيما عدا هذا، وعدا الأسهام المشترك للجماعات المحلية في الأحتفالات الدينية المحلية، وبصورة أخص جداً انتماء جماعتين أو اكثر إلى طريقة دينية واحدة، فيبدو أن الأتصال قليل جداً بين مختلف الجماعات فكل واحدة تسكن حيها الخاص بها في المدينة أو قريتها الخاصة أو قسماً خاصاً بها من القرية، وفي بعض المناطق على الأقل فأن وجود خلاف ديني قد يضع مانعاً ايجابياً للعلاقات الأجتماعية .

ومن الناحية الإدارية فقد كان لكل جماعة رئيسها، منتخباً كان أم معيناً من قبل الشيخ أو الزعيم – والذي يتولى إدارة كل شؤونها مع الحكومة . أما من يملك اقطاعاً في الأرض فيكون تعامله مع الشيخ الذي يملك وحده مسؤولية حفظ الأمن وجمع الضرائب . وكان لكل مجموعة صناعية أو تجارية شيخها كذلك . وله نفس الواجبات الإدارية ومهمة جمع الضرائب ويتعامل مع موظف الحكومة المعني أما مباشرة أو عن طريق شيخ آخر تمتد صلاحيته إلى عدة تجمعات .

وفي كل الأحوال فقد كانت التقاليد والأعراف هي التي تحكم هذه العلاقات وكانت مراعاتها دقيقة وجادة وكانت مرونة هذه المؤسسات هو الضمان لسلامة الكيان الأجتماعي، فإن أي اعتداء من قبل الضباط العسكريين أو موظفي الحكومة أو العصابات العربية يؤثر عادة على مجموعة واحدة فقط . وسرعان ما تستعيد المجموعة كيانها . وفي الحالات النادرة إذا ما حلت مجموعة ما فأن مجموعة جديدة تحل محلها واذا لم يتجدد العنف فأنها تبدأ العمل لجمع شتات الكيان الإقتصادي المبعثر . وعندما تتكرر هذه الأحداث بأستمرار – كما هو الحال في العصور الوسطى – فإنه يؤدي بطبيعة الحال إلى ضمور في القوة العددية والقدرة الإقتصادية للبنية الأجتماعية ولكن دون أن يؤدي إلى فنائها . وعلى العموم فأن إدارة الحكومة لا تمس إلاّ ظواهر الأشكال في حياة الجماعات وقد يحدث اختلال هنا أو هناك وقد تؤدي السياسات الخاطئة أو القصيرة الأمد إلى بعض التناقض بسماحها ببقاء الأراضي دون زراعة أو اجبار فرع من الصناعة على التوقف أو الإنتقال، لكن طالما كانت الجماعات نفسها، مع اجهزتها الإدارية التقليدية باقية دون مساس وطالما كان التدخل والأبتزاز من قبل الحكام العسكريين محدوداً بحدود الريح مع الأبقاء على رأس المال ووسائل المعيشة، فإن الجهاز الأجتماعي يبدي قوة مدهشة لأستعادة الصحة .

أما أثر سيطرة العادات التقليدية على جميع هذه العلاقات، خارجية أم داخلية، فقد بحث بما فيه الكفاية في ما تقدم . ومن الطبيعي أن تتغير سماته الخاصة من جماعة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر، حتى في نفس المقاطعة، وليس من شك في أن جذور بعض هذه التقاليد تمتد عند بعض الجماعات إلى ما قبل العهد الإسلامي . ففي مصر العليا مثلاً نجد أصل هذه الجذور في الحضارة الفرعونية القديمة .

أما في المجموعات الصناعية، فأن التقاليد تعود إلى العصور الوسطى وربما كان بعضها يعود إلى أبعد من ذلك . وعلى كل حال فليس قدم هذه الأعراف وحده هو مصدر قوتها والزامها وإنما يكمن مصدر قوتها – حتى وان تكن حديثة النشأة – في مقدار تلبيتها لحاجات الجماعة ورغائبها ومقدار أرتباطها بالمعتقدات الدينية والعلائق الأجتماعية للحاكمين والمحكومين على حد سواء . وهذا لا يعني – من الجهة الثانية –

أن الهيئات الدينية وشبه الدينية تمنح قوة الألزام لكل عادة على حدة، وانما الواقع هو أن أحترام التقاليد كان من اكثر المبادىء بروزاً واكثرها توكيداً في التعاليم الإسلامية. وسنبحث بعد قليل مقدار الأرتباط الوثيق بين البنيان الأجتماعي والأفكار الدينية ولكن ما سبق أن قيل عنه يظهر بوضوح أن ما من حاكم تركي أو مملوكي يستطيع أن يمس هذه الأعراف بسوء رغم ما يبدو من ضعفها ورقتها .

ولهذا فليس عجباً أن تغيب هذه الروابط المحكومة بوازع غير مكتوب عن انظار الرحالة الغربيين الذين كان اتصالهم بالمجتمع الإسلامي اتصالاً سطحياً فقط، ولكن علينا هنا أن نؤكد على هذه الروابط ونقدرها حق قدرها كنموذج للنظم الإسلامية الأجتماعية والحكومية بصورة عامة، فليس هناك قوانين ثابتة أو مكتوية بالعقوبة والجزاء وانما هناك شبكة من العلاقات التقليدية تحميها وتحافظ عليها الأرادة العامة للجماعة، والتي استمرت زهاء ثمانية قرون من الحكم المضطرب والغزوات المتكررة، ومع هذا فكانت وما تزال تنظم مسيرة كل من المجتمع والحكومة .

وكذلك الأمر ايضاً في ميادين أخرى مشابهة حيث تبدو للوهلة الأولى وحتى للعين الأوربية وكأن ليس فيها إلاّ الفوضى المطلقة والأستخفاف بالقانون ومفاهيم العدالة، إلاّ أننا سوف نضع اليد على عادات وتقاليد تضع حدوداً معترفاً بها لتضارب الصلاحيات، وقواعد ملزمة لما يجب وما لا يجب عمله حتى وإن خالفت القانون المكتوب.

ومن الجهة الثانية، فأن لهذا النظام نقائصه الجدية التي لا يمكن تجاهلها، فعدا عما يسببه تكرار تعسف الفئات العسكرية والحاكمة من آلآم شخصية وخسائر اقتصادية، كما أنه في وضعه هذا يعمق الهوة التي تفصل بين الشعب والحكومة (٢٨) والتي تؤدي بالشعب إلى الأعراض عن حكومته والأزدراء بها ولكنها أيضاً وفي نفس الوقت تخلق موضع قدم للمعارضة الإجتماعية فيها .

أما العلاقات المباشرة التالية فكانت محصورة في حقل الضرائب التي كانت تجمع بالعنف والقسوة (٢٩) وقد رأينا نتائجها من جانب الحكومة وهو الأعراض التام عن مصالح الرعية وغياب أية محاولة للتغيير والأصلاح .

وقد استمرت كفة الميزان بالميلولة ضد مصالح الرعية وضد سلامتها، ولم يكن هناك، بين المؤسسات الحكومية إلاّ مؤسسة واحدة ظلت الحلقة الأيجابية بين الحكومة والرعية، وحاولت أن تميل بالميزان إلى صالح السكان وتلك هي المؤسسات الدينية . أما

---

(٢٨) ولكنه لم يخلق هذه الهوة وانما هي إرث الحضارة الإسلامية من اسلافها في آسيا الغربية ، وقد عمقها قيام السيطرة التركية في القرن الحادي عشر .

(٢٩) مما لاحظه المراقبون أن الفلاح المصري لا يدفع ما عليه من ضرائب إلاّ باستخلاصها منه بالقوة ، و «يسقط من نظر اقرانه» إن لم يفعل ذلك . أنظر ص ٢٣٣ .

مقدار نجاحها في هذا المضمار، فأمر سنبحثه في مكانه المناسب من هذا الكتاب .

والنقد الثاني الذي يوجه إلى النظام هو عداؤه للتجديد والتغيير وبالتالي ابتعاده عن الأبتكار . واذا كان لنا أن نحكم من الأحوال المتشابهة في الحياة العقلية فأن الأصالة والأبداع لم يكونا مفقودين أصلاً فحسب، بل كانا يقمعان بزعم صالح الجماعة، فاذا لم يقمعا، جرى تجاهلهما واخفاء آثارهما (٣٠) ولسنا نستطيع أن نعرف على وجه التعيين ما إذا كان «جاكوار» تركي قد اكتشف نوعاً من الحركات، أو أن «واط» تركيا قد كشف عن قوة البخار ولكننا نستطيع أن نؤكد أنه إذا ما كانت مثل هذه الأكتشافات قد وجدت فأنها ظلت دون ما أثر . فقد كانت البنية الأجتماعية في الواقع ذات سمة واحدة هي الجمود على القديم والتقوقع فيه وكان هذا سر ضعفها .

وليس من المبالغة القول أن عدة قرون من الجمود والتحجر في أساليب الزراعة والصناعة والتعليم أدت إلى ظهور نماذج ضامرة في هذه الحقول جعلت العاملين فيها غير قادرين على تجديد أساليبها أو تغييرها أقل تغيير .

لذا فأن عدم القدرة، لا عدم الرغبة (٣١)، على التعليم هي التي طبعت بسمتها المجتمعات الإسلامية الآسيوية في القرنين السابع عشر والثامن عشر . فلم يكن في استطاعة أدمغتها المجدبة أن تتقبل أية فكرة تخرج قليلاً عن خبرتها وتقاليدها أو تواجه أي موقف جديد يشذُ عن طريقها المألوف في الرؤية والتفكير، ولهذا فقد عاشت الأقاليم العثمانية في نظم إجتماعية مغلقة فكرياً واقتصادياً وان تكن قد استمرت في اداء هدفها . وانما بتناقص مستمر في مردودها .

لكن عوامل عدة استجدت في القرن الثامن عشر غيّرت هذا الهدوء، وخاصة في المجالين الإقتصادي والعسكري وخلقت مشاكل جديدة لم تكن البنيات القديمة قادرة على معالجتها مطلقاً . وكانت نتيجة هذا أن ذهب المجتمع ضحية الحلول التعسفية التي مزّقت اغطيته التقليدية، وعرّضت أنظمته للخراب (٣٢) .

وسوف نمتحن في الفصول القادمة طبيعة هذه المسيرة وآثارها بعد أن اشرنا باختصار إلى اسبابها الكامنة في التطورات السياسية والاقتصادية خلال القرن الثامن عشر .

---

(٣٠) المثل النموذجي لذلك هو الطبيب إبن النفيس (ت١٢٨٨م) الذي اكتشف مبادىء الدورة الدموية، ولكن امره تجوهل كلياً في الأجيال التالية ، وظل أسمه وعمله مجهولين .

(٣١) يعطي الجبرتي مثلاً بارزاً على ذلك الذي يؤكد (كدليل على التقدم الميكانيكي في أوربا) ، أن عدداً من الفرنجة جاءوا عام ١١٥٩هـ/١٧٤٦م إلى والده ليتعلموا منه الرياضيات والحساب وعند عودتهم إلى بلادهم طبقوا ما تعلموه باختراع طواحين الهواء والآت لرفع الاثقال ورفع المياه من الآبار (ج٣ ص ٨٦) .

(٣٢) اشتكى الجبرتي من علي بك لمخالفته العادات والاعراف ولهدمه البيوت والغائه الطرق

(٣) الأقاليم العربية في القرن الثامن عشر

من بين الأسباب العميقة للأضطرابات التي عمّت البلاد وأضرت بالرعية والحكومة على حد سواء في كل جزء من أجزاء الأمبراطورية تقريباً، هوالنزاع بين السلطة المحلية ممثلة بالباشا وبين أطماع وعداوات الجيوش المحلية التي كان يغذيها تسيب القبائل البدوية في البادية العربية، وصلابة الأكراد في شمال العراق . وعلى هذا فأن نظام التوازن الدقيق الذي أوجدته قوانين سليمان، والذي لم يمكن تطبيقه ابداً، قد آل – وفي كل مكان تقريباً – إلى الزوال بسبب فشل الباشوات في ايقاف الأنكشارية عند حدودهم والذين كانوا بدورهم يرفضون ما كان يراد أن يفرض عليهم من نظام وانضباط ومن اجراءات مالية والذين كانوا يسعون دوماً إلى زيادة سلطتهم وزيادة مشاركتهم في الإدارة المحلية . وقد اشتد هذا النزاع وأتسع مداه في اوائل القرن الثامن عشر . وكان ينتهي دوماً إلى الحرب والأقتتال بين الأطراف المعنية . وقد أثارت اعمال العنف والفوضى هذه انتباه الباب العالي ولكنه ظل متردداً بين الأستمرار في اتباع سياسته التقليدية في التغيير المستمر للحكام وبين الأبقاء على الحكام الذين ابدوا كفاءة في قمع الأضطرابات وضبط الأمن .

فالمقدرة التي ابداها في العراق حسن باشا (عين والياً على بغداد عام ١٧٠٤م) في تأديب القبائل العربية الثائرة، جعلت من غير الممكن ايجاد من يخلفه، وخاصة وأنه ظلّ مثابراً على ارسال نصيب استانبول من واردات اقليمه (٣٣) . وكان تنازله عن الولاية لابنه احمد بسبب الحرب الفارسية عام ١٧٢٤م بداية انشاء اسرة حاكمة في العراق . وكان حسن باشا وابنه احمد قد نظمّا جيشاً خاصاً من المماليك على غرار السراى العثماني، وقد قدّر لأحد هؤلاء المماليك وهو سليمان أغا، كهية احمد باشا وصهره، الوصول إلى رتبة الباشوية تقديراً لأعماله في تأديب القبائل العربية في العراق . وقد حاول الباب العالي اثر وفاة احمد باشا عام ١٧٤٧م أن يستعيد سلطته على الأمور في العراق ويعين لولايتها من يختاره لها، إلاّ أن انكشارية بغداد رفضت ذلك وقاومته . حتى إذا كان عام ١٧٤٩م دخل بغداد سليمان باشا، وكان وقت ذاك والياً على البصرة فكان ذلك بدء سلسلة من الحكم الوراثي المستقل للباشوات المماليك دام حتى عام ١٨٣١م (٣٤) .

الصالحة، ولكنه عاد وتأسف على أيامه حين شهد ما فعله غيره بعده . (ج٣ ص ٥٦ – ٦٢) .

(٣٣) وكان هو واغلب خلفائه يشغلون مناصب الولاية في البصرة وماردين . أنظر في بحث هذه الفترة (كتاب أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث للمستر لونكريك) .

(٣٤) لم تكن الوراثة عند المماليك تعني انتقال الحكم من الأب إلى الأبن ، ولكنها كانت تعني انتقاله من السيد إلى معتوقه ، والذي هو على الأغلب صهره ، أي زوج اخته أو بنته .

أما الموصل، فكانت تجري في فلك جارتها الكبرى، فقد استمرت في ظاهر الأمر بقبول الولاة من استانبول وإن كانت في حقيقة الأمر ظلت مدة قرن كامل تحت الحكم الشامل لعائلة الجليلي .

وفي حين كان العراق ينعم بحكومة، وإن لم تكن أكثر تنوراً من الحكومة العثمانية فهي على الأقل وحتى نهاية القرن، اكثر استقراراً وحزماً وأقل - بسبب بعدها - تأثراً بالأحداث الخارجية، كانت سوريا من الجهة الثانية تعاني آثار حكم استانبول الضعيف الفاسد .

ومن جهة أخرى فلعل سوريا كانت من أكثر الأقطار الآسيوية انتفاعاً مادياً من انضمامها إلى الأمبراطورية العثمانية نتيجة العلاقات التجارية التي كونتها وعادت عليها بحياة اقتصادية وإجتماعية مزدهرة . فعلى الرغم من الثورات العسكرية وجشع الباشوات وطمع جباة الضرائب وغارات البدو والاوبئة والمجاعة التي ملاءت اخبارها تاريخ حلب ودمشق في ذلك الأوان، فإننا لا نستطيع الادعاء بأن كيان البلد الداخلي وحتى عام ١٧٥٠م قد تأثر بشيء من هذا . فقد كانت القوات العسكرية النظامية في كلتا المدينتين قد انقسمت على نفسها إلى معسكرين فكانت جيوش الأنكشارية في حلب في خصام مع الميليشيات المحلية التي تفخر في كونها من نسل الرسول (ص) ولذلك سموا بالسادة أو الاشراف . أما في دمشق فكانت الفئات المتنازعة هي الأنكشارية الأمبراطورية - قابي قولي - عبيد الباب، والأنكشارية المحلية المسماة «يرلية» (٣٥) .

وفي سبيل حفظ الأمن والنظام كان على الباشوات أن يحتفظوا لأنفسهم بجيش خاص بهم كان فرسانه يسمون «دللي أو لاوند» ويجندون من بين التركمان والاكراد في الشمال . أما مشاة هذا الجيش فيؤتى بهم من تونس والجزائر ويسمون البربر أو المغاربة (٣٦) .

ولكن هذه الوسيلة لم تنجح تماماً، فلم يكن هذا الجيش، في ظل الباشوات الضعاف إلاّ مجرد اضافة فريق ثالث جديد إلى الفريقين المتنازعين من قبل فيزيد الطين بلة بما يخلقه من نزاع وخصومات جديدة .

وعلى الرغم من اجراءات القمع الشديدة فأن أعمال العنف بين الأشراف والأنكشارية وخاصة في حلب كانت تزداد يوماً بعد آخر . وتزيد الحكومة عجزاً

---

(٣٥) يصف المرادي القابي قولي بأنهم جند الحكومة وخدمها ، وكانوا قابعين في القلعة لا يخرجون منها ، ولكن ليس من المعلوم مقدار صلة هؤلاء بعبيد الباب الأصليين . أنظر المرادي (ج٢ ص٦١) .

(٣٦) يذكر المؤرخون أن أحد مشايخ الدروز استأجر جنداً مغاربة من والي دمشق .

والوضع اضطراباً . فإذا أضيف إلى ذلك غارات العرب - والتي سنبحثها في آخر هذا الفصل - فلا عجب أن أدى كل هذا إلى نزوح السكان من الأرياف .

وفي عام ١٧٨٥ أكد الكاتب فولني (ربما مع بعض المبالغة) أن جامعي الضرائب لم يجدوا بين أكثر من ٣٢٠٠ قرية في مقاطعة حلب إلاّ حوالي الاربعمائة منها فقط، وأن هجرة السكان كانت قد بدأت قبل عشرين سنة من هذا التاريخ .

ومع أن الشام شاركت حلب في هذه المحن إلاّ أنها نجت من عواقبها الوخيمة بظهور عائلة شهيرة فيها استطاعت واتباعها أن تحتكر الباشوية في جنوب سوريا مدة ستين عاماً .

ويعود سبب ظهورها، كما هو الشأن مع عائلة حسن باشا في بغداد، إلى الخدمات التي اداها مؤسسها . ففي ولاية عثمان باشا المعروف بابي طوق (١٧٢١-١٧٢٤م) وصل النزاع بين القابي قولي واليرليه في دمشق إلى ذروة لم يسبق لها مثيل . وبحيث لم يستطع الباب العالي أن يتجاهل أو يستهين بهذه الحال في دمشق كما أعتاد أن يفعل ذلك في أماكن أخرى . فقد كان مقام السلطان بأعتباره رأس الطائفة السنية مرتبطاً بتأمين طرق الحج إلى مكة . وكانت دمشق نقطة الألتقاء والأنطلاق لأغلب قوافل الحج القادمة من الأقاليم الشمالية وكان والي الشام يحمل - بحكم وظيفته - لقب أمير الحج، وكان مسؤولاً عن اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين تموين القوافل وسلامة الحجاج وكان عليه أن يقود بنفسه قوة عسكرية كافية لحماية الحجيج من كمائن اعراب البادية على طول الطريق ذهاباً وإياباً .

ولما أخذت الأضطرابات المستمرة والكثيرة في الشام تهدد سلامة الحج، نحي عام ١٧٢٤م عثمان باشا من منصبه وعين بدله والي صيدا وقت ذاك اسماعيل باشا العظم والذي كان أبوه جندياً في حامية الشام . وقد استطاع هذا الوالي الجديد أن يقمع الفتن ويعدم مسببيها وأن يعيد، وبمساعدة جيشه الخاص المكّون من المغاربة والمماليك البوشناق، الأمن والهدوء إلى البلاد وحتى وفاته عام ١٧٣٠م (٣٧) .

وبعد فترة قصيرة عين مكانه أخوه سليمان الذي بدأ عهده بنفي اعداد كبيرة من الأنكشارية الذين التجأوا إلى لبنان ومارسوا فيها أعمال النهب والقتل والسلب ثم سمح لهم بالعودة إلى الشام التي ما لبثوا فيها إلاّ قليلا حتى ابيدوا عن آخرهم .

وقد تزامن عهد سليمان مع ظهور الشيخ ظاهر العمر في شمال فلسطين وقد

---

(٣٧) المرادي ج٢ ص ٨٤ ، وكرد علي ج٢ ص ٢٨٩ يذهبان إلى أن أصل بيت العظم لا يعرف على وجه التحديد ، ولكن يعتقد أنهم من التركمان الذين نزلوا بلدة المعرة (قرب حلب) واستقروا فيها . وفيها ولد اسماعيل عام ١٦٦٠م ، ويذهب مؤرخون آخرون إلى أن جيوش الباشا من البوشناق كانوا يغيّرون دائماً مخافة أن تكون لها علائق أو مصالح في المدينة .

توفي سليمان عام ١٧٤٢م اثناء حصاره الشيخ ظاهر في طبريا [٣٨] وخلفه في باشوية دمشق أبن عمه أسعد باشا الذي كان والياً على صيدا . وقد زادت مشاكله مع اليرليه بسبب الحروب مع الدروز في لبنان، وكان اليرليه يتمتعون بحماية الدفتردار فتح الله باشا وهو من عائلة ثرية وعريقة في خدمة الحكومة في دمشق، وتجاه هذا الحال فقد اضطر اسعد باشا إلى أن يستعين بأستانبول للسماح له بأتخاذ ما يقتضيه الحال من اجراءات قاسية، انتهت عام ١٧٤٦م بمقتل فتح الله باشا واعداد كبيرة من الأنكشارية وسط سرور الناس وابتهاجهم لأزالة الضر عنهم [٣٩] . وبتعيين دفتر دار جديد . وقد نعمت البلاد بعد ذلك بالهدوء والأستقرار طيلة العشر سنوات التالية المتبقية من ولايته . وقد اثنى فولتي على أسعد باشا وما حققه من هيمنة على جيوشه حمت الفلاحين من سوء تصرفاتهم المعتادة [٤٠] .

لكن الخدمات الجلى التي قدمها أسعد باشا إلى ولاية دمشق والباب العالي لم تمنع عنه شكوك الديوان في طموحه العائلي .

وخلال ولاية أسعد باشا على دمشق اشغلت ولايتا صيدا وطرابلس من اقاربه واتباعه فقط . وبحجة الحد من طموح الشيخ ظاهر العمر فقد اضيفت اليه في عام ١٧٥٥م ولاية حلب . وفي الوقت نفسه رفع حسين أغا المعروف بأبن مكي، نائبه في القدس، إلى رتبة الباشوية واستقل فيها عن دمشق [٤١] وما لبث حسين أن صار والياً على الشام عام ١٧٦٥م ولاذ أسعد باشا بالفرار إلى الصحراء [٤٢]، ولكن هذه المحاولات للقضاء على بيت العظم عادت بالوبال . فما أن دخل ابن مكي الشام حتى عادت الفتن والخصومات العسكرية سيرتها الأولى وعاد الأضطراب والأقتتال من جديد وبصورة أشد وأفظع . ومما زاد الطين بلة والأمور سوء تعرض قوافل الحجاج العائدة من مكة في نهاية صيف عام ١٧٥٧م إلى هجوم الأعراب عليها ومحاصرتها في تبوك

---

(٣٨) يذهب أكثر المؤرخين إلى أنه قتل مسموماً بتحريض من ظاهر العمر. المرادي ج٣ ص ١٨٤ .

(٣٩) يذهب المرادي إلى أن أسعد باشا دفع الف كيس من الذهب ثمناً للفرمان الذي اباح له قتل فتح الله باشا ومصادرة أمواله وأملاكه . المرادي ج٣ ص ٢٨٦ .

(٤٠) وقد اثنى المرادي عليه وعلى أغا اليرلية بعد عام ١٧٤٦م المدعو درويش أغا ويلاحظ أن درويش أغا هو خال المرادي – ج٢ ص ١٠٨ .

(٤١) كان جد حسين تاجراً غنياً في غزة . وقد دخل ابنه محمد خدمة باشا دمشق وصار كهية أسعد باشا ، ومنه حصل على غزة ماليكانه ، أي ملكاً خاصاً ، وقد بدأ حسين خدمته للحكومة في غزة ، ومنها نقل إلى القدس ، ومنها وفي اوائل عام ١٧٥٦ عين والياً على صيدا . ويروي فولتي ج٢ ص ١٣٩ قصصاً كثيرة عن مؤامرات حسين التي سبقت توليه ولاية دمشق .

(٤٢) اتهم بعد ذلك باتفاقه مع العرب وقتل في انقره وصادر الباب العالي امواله ، وكانت تقدّر بحوالي ٣ ملايين قرش . كما صودرت – من قبل – أموال سليمان باشا عند وفاته

بعد أن وقعوا فيها نهباً وسلباً . ففر الباشا إلى غزة (٤٣) وسادت الفوضى والأضطرابات المدينة إلى حد تدّخل الدروز لمساعدة اليرليه ضد القابي قولي واستمر الحال كذلك حتى أخريات عام ١٧٥٨م أو أوائل عام ١٧٥٩م إذ نقل الباب العالي عبدالله باشا جاته جي من حلب إلى الشام فأصطحب معه اليها قوة كبيرة وانضم اليه القابي قولي وبعد قتال عنيف - لم يحالفه فيه التوفيق دائماً - استطاع استعادة الأمن والنظام .

وعند وفاة عبدالله باشا عام ١٧٦١م (٤٤) عادت أسرة العظم إلى الحكم، فتولى ولاية دمشق ولمدة عشر سنوات عثمان باشا الملقب بالصادق وهو من مماليك أسعد باشا الجراكسة . كما اضطرت قوة الشيخ ظاهر المتزايدة الباب العالي إلى القبول بتعيين أشخاص آخرين من بيت العظم أو من تابعيهم - منهم أولاد عثمان نفسه - لمناصب الولاية في صيدا وطرابلس، وحتى في حلب في بعض الأحيان . وبهذا عاد الأمان إلى طريق الحج وعمّ السلام انحاء البلاد . ما عدا الأقتتال المستمر في وادي البقاع بين جيوش الباشا وامراء الدروز .

ولكن الوالي والحكومة العثمانية اخذا على حين غرة بأكتساح مماليك علي بك بقيادة محمد بك ابو الذهب لبلاد الشام التي استسلمت له عام ١٧٧١م بعد مقاومة قصيرة . ولكن ابو الذهب وخلاف المتوقع تماماً قرر الأنسحاب، فعين الباب العالي والياً جديداً وبأسم عثمان أيضاً . وانما كان لقبه المصري . وعهد اليه بتصفية الحساب مع الشيخ ظاهر العمر . وقد أدى فشله الذريع في هذه المهمة إلى منح الولاية عام ١٧٧٣م إلى محمد باشا، وهو من ذرية آل العظم من جهة أمه، الذي استطاع حفظ الأمن في الداخل والخارج حتى توفي عام ١٧٨٣م بعد عشر سنوات من ولايته تاركاً خلفه ذكراً خالداً حتى قيل أنه كان أحسن الولاة خلال القرن كله .

وقد أنهت وفاة محمد باشا العظم فترة الهدوء والأمان التي نعمت بها دمشق موقتاً فعادت الفوضى والأضطرابات سيرتها الأولى وقد عيّن لها ابراهيم عدلي باشا (١٧٨٦-٨٩) الذي طرد منها بعد قليل وبعد صراع مستمر مع الأهالي وبعد استعانته بجيوش من حمص وحماه استطاع العودة اليها . ثم خلفه في الولاية أحمد باشا الجزار والي صيدا الذي فتحت سنوات حكمه الخمس صفحة كئيبة في تاريخ المدينة .

---

(٤٣) وقد استطاع بعد ذلك أن ينال العفو ، فعين لباشوية مرعش ثم عاد إلى غزة ، حيث جمع له جيشاً خاصاً ، وقتل في حربه مع اعراب بني صخر عام ١٧٨٢م وكالعادة فقد صودرت امواله أيضاً .

(٤٤) قيل أن إبن أخيه دسّ له السم . وقد اثنى عليه المؤرخون المعاصرون ولكن ما قيل عن أصله قد لا يكون صحيحاً .

وكان التنظيم الإداري الأول في سوريا قد اقتصر على انشاء ثلاث أيالات فقط هي حلب والشام وطرابلس . وفي سنة ١٦٦٠م، وبعد القضاء على ثورة الدروز المعينين في لبنان أنشأت أيالة رابعة على المناطق الساحلية لأيالة الشام السابقة وصارت مدينة صيدا عاصمتها. وكانت مهمة هذه الأيالة الأشراف على الدروز والمارونيين في جبال لبنان بالتعاون مع أيالة طرابلس لمنع أي اقتتال بين الفريقين . وكان نفاذ هذا الأمر يقتضي أيضاً التعاون مع دمشق في اوقات الخطر، وكما رأينا من قبل، فأن واحدة أو اكثر من باشوات الساحل اصبحت عملياً وليست نظرياً، تابعة إلى باشا الشام .

ومع هذا فقد تجمعت في خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر في باشوية صيدا عوامل عدة منها تجدد مشاكلها مع الدروز والرؤساء الجبليين الآخرين، وعلاقاتها الوثقى مع مصر وانفتاحها على التعامل مع التجار الأوربيين، اضفت على باشوية صيدا أهمية غير متوقعة نتيجة تجمع التيارات المدنية التي بدأت تظهر نفسها في هذا الوقت في الأقاليم الآسيوية والتي استغلت منذ البداية من قبل ظاهر العمر .

وقد أرتبط ظهور ظاهر العمر، بالنزاع بين قيس واليمن والذي مزّق لبنان وجنوب سوريا، ففي عام ١٦٩٨م وبقيادة أحد الشيوخ اليمانيين ثار الشيعة المتاولة الذين يسكنون المنطقة الجبلية قرب صيدا فتصدى لهم الأمير الدرزي القيسي بشير الأول واستطاع بالتحالف مع باشوات صيدا وطرابلس ان يقضي على الثورة، وأن ينصب ظاهر العمر، الذي كان من عائلة قيسية محلية ذات نفوذ، شيخاً على صفد (٤٥) . وفي سنة ١٧٠٥م عين حاكماً لمدينتي صفد وعكا، وظل فيها لحوالي ثلاثين عاماً يقوّي مركزه بالأبتعاد عن المنازعات المحلية ما وسعه ذلك ويدفع ما عليه من ضرائب بصورة منتظمة ويكسب رضى الشيعة المتاولة .

وفي عام ١٧٤٢م صار من القوة بحيث استطاع احتلال طبريا وقاوم سليمان باشا والي دمشق، وفي حوالي عام ١٧٥٠م حصّن عكا خشية من احتمال مهاجمتها من قبل امراء الدروز أسياده السابقين . وهناك بدأ يثير اهتمام التجار الأوربيين بتوجيه من مستشاره السوري المسيحي ابراهيم الصباغ الذي أوجد السابقة المنحوسة، سابقة احتكار جميع منتوجات بلاده لكي يدفع منها نفقات جيشه الكبير(٤٦) إلى حد ما فأثار هذا ريبة الباب العالي وعداءه وبنتيجة نزاعه مع عثمان باشا الصادق فقد تحالف ظاهر العمر مع علي بك في مصر وساعد في انجاح حملة المماليك عام

---

(٤٥) تدعى عائلته «بنو زيدان» .

(٤٦) قدّرت قواته عام ١٧٧٠م بالف وخمسمائة فارس من صفد ، وألف ومائتين خيال من المتاولة ، وألف من المشاة المغاربة . وكان فرسانه المتاولة يدعون الفداويون – الفدائيون – وهو أثر غريب من بقايا القاب الحشاشين إلاّ سماعيليين أيام الحروب الصليبية .

(١٧٧٠-١٧٧١م) . وعند احتلاله صيدا عام ١٧٧٢م كان قد أعترف به حاكماً عليها [٤٧] .

وفي السنة التالية تحالف مع أمير الدروز يوسف وأوقع هزيمة منكرة بجيش دمشق، واستطاع بمساعدة مجموعته من الروس أن يطرد من بيروت الجزار باشا الذي سيكون حاكمها المقبل .

وفي عام ١٧٧٤م أصدر السلطان فرماناً بالعفو عنه . وفي سنة ١٧٧٥م أدت حملة مملوكية مصرية ثانية إلى القضاء على قوته، وقد جاءته الضربة القاضية من القبطان باشا حسن الذي حاصر عكا وفتحها في السنة نفسها، واغتيل ظاهر من قبل بعض المتمردين من جنده المغاربة . أما ابراهيم الصباغ فقد حبس وصودرت امواله [٤٨] .

وقد ورث تركة ظاهر العمر الإدارية والمادية احمد الجزار الذي استطاع بعد مخاطرات جمة أن يصل إلى باشوية صيدا عند أعادة فتحها [٤٩] ولم يدّخر وقتاً حتى أعاد تنظيمها على نفس منهاج ظاهر العمر، فبنى تحصينات عكا وجعلها أقوى من السابق وكوّن لنفسه جيشاً يتألف من أربعة آلاف من البوشناق والأرناووط والمغاربة والبدو [٥٠] وأحتكر جميع المنتوجات وأنشأ العلائق التجارية مع التجار الأوربيين كما بدأ ببناء اسطول له واستطاع أن يعطي التزام الكمارك بأسعار جيدة . ولم يقنع مع هذا بما كان يجنيه من أرباح وانما استطاع في عام ١٧٩٠م الحصول على باشوية دمشق - محتفظاً بنفس الوقت بصيدا وطرابلس - وبدأ فيها يكرر وسائل ابتزازه .

وفي الحقيقة - كما يقول المؤرخ الدمشقي ميخائيل - ففي خلال حكم الجزار لدمشق والتي أمتدت حوالي خمس سنوات لم ينعم الناس بشهر واحد من الراحة، أولاً من تكرار الألحاح على جمع المال دون وجه حق، وثانياً بسبب تكرار تخفيض قيمة العملة التي أدت إلى خسائر كبيرة، وأخيراً عن طريق البيع الأجباري لجميع السلع والبضائع التي نهبت من مختلف الجهات والقيت في الأسواق بأسعار زهيدة، اضافة إلى اشياء متعددة مختلفة أخرى .

---

(٤٧) تعهد مقابل ذلك بدفع ٤٥٠ كيس سنوياً و١٠٠٠ كيس تسديداً للدفعات المتأخرة .

(٤٨) قدّرت امواله بـ ٢٠ مليون فرنك أي ٨ ملايين قرش .

(٤٩) كان من أصل بوشناقي، وقد خدم مع علي بك في مصر حيث حصل على لقب «الجزار» بسبب معاملته للبدو في الدلتا . ثم التحق بخدمة أمير الدروز الذي عينه قائداً على بيروت من جهته ، ولكن لما حاول الاستقلال بنفسه فيها أخرجه ، وبمساعدة اعوانه الروس ، ظاهر العمر منها . وبعد الاقامة بعض الوقت مع ظاهر في عكا هرب إلى دمشق واستعاد رضى الباب العالي عنه ومنح لقب «البيكلر بيكي» قبل احتلال عكا بقليل .

(٥٠) قدر جيشه عام ١٧٨٤م بـ ٩٠٠ فارس بوشناقي وارناووطي و١٠٠٠ مغربي مشاة .

وكان الصيارفة اليهود الذي يحفظون اموال الحكومة الهدف الأول لأبتزازه فاذا ما حاول أحدهم الهرب من حبسه أمر بنهب وسلب الحي اليهودي بكامله، يضاف إلى كل هذا قسوته المتناهية وعدم اكتراثه بأرواح الناس، وحتى ارواح مماليكه الخاصين . ولذلك فلا غرابة إذا ما زينت دكاكين دمشق وأضيئت عند عزله عام ١٧٩٩م وكان من أثر قسوته وجشعه أن دفع الناس إلى الهجرة إلى حلب ولبنان .

أما الأمور في مصر فقد تطوّرت على خطوط موازية وانما مختلفة . ويجب أن نذكر هنا أن السلطان سليم كان قد أسس ست أوجاغات من الجيوش التركية «أو بالأحرى البوشناقية» بعد الفتح ولكنه وخلفه سليمان أسسا نظام المماليك الذي يحق بموجبه للمماليك الأمراء ، والذين أصبحوا مؤخراً ضباط الأوجاغ ، أن يبتاعوا لأنفسهم عبيداً من الجركس والأقوام البيض الأخرى ويكوّنوا منهم جيشاً نظامياً من الفرسان كعامل موازنة لقوات الباشا والأنكشارية .

وقد أصبحت التفرقة بين الأوجاغ النظامي وبين المماليك أكثر وضوحاً حين اختلط افراد الأوجاغ بالمصريين بطريق المصاهرة والدخول في النقابات المهنية ففقدوا شخصيتهم العسكرية مع احتفاظهم بأمتيارات الأوجاغ . ومع أن القوة العسكرية لم تكن مؤلفة من المصريين فأنها كانت تفترق عن القوات التركية في الأناضول والروميللي وبأنقضاء قرنين من الزمان صارت أكثر اختلافاً واكثر شعوراً بأستقلالها (٥١) وقد استطاع النظام الأجتماعي المصري وبصعوبة أن يكيف نفسه لهذا الوضع وكان بعد القسطنطينية وخفة نير السيادة التركية قد دفعا الناس إلى قبول الأرتباط العثماني دون اعتراض أو ندم، والى حد ما بولاء غير متحمس للسلطان بأعتباره ممثلاً للسلطة الزمنية.

وبينما كوّن المهاجرون الأتراك الأوائل، والذين تجنسوا الآن، عامل استقرار، فهناك ما يوحي إلى اعتبار المماليك أقل تأثيراً وأقل اذعانا لاحكام التقاليد والدين . ومع أن نظام المماليك يعود في تاريخه إلى اكثر من ثلاثة قرون قبل الفتح العثماني فإن طبيعته كانت بشكل يجعل المملوك لا يستطيع أن يمد جذوره في البلاد (٥٢) فكل جيل

(٥١) حتى أنهم كانوا يسمون المصرليه – أي المصريين – وكانوا يفترقون كثيراً عن العثمانيين والترك والغرباء في جيوش سوريا وحلب .

(٥٢) لماذا لم ينجح المماليك قط في ادامة عنصرهم أكثر من جيلين أو ثلاثة اجيال على الاكثر في حين كانت اوجاقات الأتراك يمتدون إلى خمسة أو ستة أجيال في القرن الثامن عشر ؟ يجب البحث عن السبب في بعض الظروف الخاصة (والمبهمة) في طريقة حياة المماليك ، ومنها عدم زواجهم من المصريات وشيوع بعض العادات الشاذة بينهم ، ويضيف البعض إلى ذلك طريقة الحياة التي تسلكها النساء الشركسيات .

منهم كان يستورد على حدة، وعليه أن يعتنق الإسلام (٥٣) .

وكانت قوة النظام تكمن في التدريب الدقيق الذي يخضع له المماليك الشبان قبل الدخول في الخدمة العسكرية . وليس لدينا معلومات مباشرة عن هذا، غير أن هناك فقرتين عند الجبرتي تلقيان ضوءاً كافياً نستطيع منه أن نستخلص السمات الرئيسية :

« إن التقليد الشائع أنه لا يسمح أبداً للمملوك أن يركب الخيل في المدينة إلاّ بصحبة سيده . ولكن هذه العادة قد اندرست الآن «أي في عام ١٧٨٧م» واصبحت مجرد ذكرى . فهم الآن قد تركوا دور أسيادهم وتزوجوا واصبحت لهم دورهم الخاصة بهم واتباعهم أيضاً . ولهم أن يخرجوا على ظهور خيولهم في شوارع المدينة، ولهم أن يأكلو ويشربوا ويدخنوا ويذهبوا ويجيئوا في الشوارع ناسين أنهم عبيد .» . (٥٤)

فمن هذا النص نستطيع أن نتبين نوع الانضباط الذي كان يخضع له المماليك حتى القرن الثامن عشر حيث بدأ التغيير الذي ذكره الجبرتي، ونستطيع أن نأخذ من فقرات أخرى لمحات عن ثقافتهم الأدبية والدينية . فلما استورد اسماعيل بك جيوشاً من البلقان وجدهم المصريون غير متدينين وغير اخلاقيين، وقد أثار استغرابهم أنه «استخدمهم رأساً في الخدمة العسكرية دون أن يدربهم على شيء من آداب السلوك أو تعاليم الدين»، لذلك فليس من الأنصاف اعتبار المماليك أميين غير مدربين، يؤيد هذه النتيجة عدة حقائق واحكام سجلها هذا المؤرخ (٥٥) رغم أن المستوى في منتصف

---

(٥٣) لكن هذا لا يقلل بالضرورة من حماسهم الديني ، ولكنه بالتأكيد يبعدهم عن الفهم العميق والتمثيل الصحيح للافكار والتقاليد الإسلامية الأساسية .

(٥٤) الجبرتي ج٤ ص ٤٣ – والنص المذكور هو ترجمة عن الأنكليزية وليس النص العربي ، فالأول أوفى بالمرام ، وندرج في ادناه النص العربي :

« وفي سادسه نودي على المماليك ألاّ يركبوا من بيوت اسيادهم منفردين ابداً فترك ذلك في جملة المتروكات . وتزوج المماليك وصار لهم بيوت وخدم ويركبون ويروحون ويشربون الدخان وهم راكبون في الشارع الأعظم ، وفي أيديهم شبكات الدخان من غير انكار وهم في الرق ولا يخطر على بالهم خروجهم عن الأدب لعدم انكار اسيادهم ومن ترخيصهم لهم في الأمر .

(٥٥) فمن ذلك مثلاً أن عثمان ذو الفقار شيخ البلد من ١٧٢٩–١٧٤٣م كان عدلاً مستقيماً لا يقبل الرشوة ولا يسمح لاتباعه بها ، ولم يحاول أن يغتصب أو يبتز الأموال (الجبرتي ج٢ ص ٦٧) وعبدالرحمن الكهية (ت١٧٧٦) كان أحد البناة الكبار لمدينة القاهرة ، ويقال أنه بنى ورمم أكثر من ثمانية عشر مسجداً كبيراً ، وعدد آخر من المساجد الصغيرة والمدارس وغيرها (الجبرتي ج٢ ص ١٣٠–١٣١) وحتى مراد بك الشهير فقد بنى جامع عمرو بالقاهرة القديمة ، ثم دمره الفرنسيون بعد ذلك بعام ، وليس هناك الكثير مما يقال عن عنايتهم بالأدب فقد كان الأتراك اكثر من المماليك رغبة في التعليم وأكثر اقبالاً عليه . ولكن مع هذا فقداشترى محمد بك أبو الذهب النسخة الأصلية من (القاموس) بمبلغ مائة الف درهم من الفضة . (الجبرتي ج٤ ص١٤٧) ويعدد الجبرتي (ج٧ ص ٣٨١) صفات ابراهيم بك آخر المماليك فيقول : «كان

القرن الثامن عشر قد نزل عمّا كان عليه في السابق (٥٦) .

وقد تولى المماليك حاكمية بعض المناطق ووظائف أخرى على أساس سنوي، ولذلك فقد ظل أثرهم في إدارة البلاد مشهوداً . ولما ضعفت سلطة الباشا والاوجاغ، زادت قوة البيكات الكبار حتى غدا البيك الكبير حاكماً لمدينة القاهرة تحت اسم «شيخ البلد» وما أن حلّ القرن الثامن عشر حتى صارت سلطته تنافس سلطة الباشا . وكان المماليك الذين ادخلوا إلى الاوجاغات المتنافسة قد كونوا فريقين متخاصمين، وكان النزاع المسلح بينهما امراً دائم التكرار (٥٧) وكان زعيم الفريق الناجح يولى مشيخة البلد . وسواء حكم بالحق أم بالباطل وسواء استمر في مركزه سنين عددا أم مات أو قتل بثورة أو سجن أو أسر أو حدث له ما حدث، فإن هذا الأمر مع استثناءات قليلة لا يعني في كثير أو قليل الباشا العاجز القابع في قصره . وكانت أوامر القتل التي تصل من استانبول لعقاب هذا البيك أو ذاك تقابل بالثورة ضد الحاكم الجريء الذي ينوي تنفيذها (٥٨)ومع هذا فقد ظلت الإدارة على العموم جيدة في معاملتها للسكان . وعدا عن زيادة الضرائب في بعض الأحيان، وزيادة قوة البدو فلم تكن هناك وحتى السنة السابعة من حكم ابراهيم بك ورضوان بك (١٧٤٧-١٧٥٤م) إلاّ تغييرات طفيفة في بنية الحكومة والمجتمع، إذ أن تركيز السلطة في يدي شيخ البلد أدت دون شك إلى التفكير بخطط طموحة جداً، والتي بدأت تتحقق لمّا تولى علي بك، خلف ابراهيم السلطة في البلاد للمرة الثانية عام ١٧٦٧م .

ولم يكن المماليك هم الوحيدين بين سكان مصر الذين انتفعوا بأضمحلال السلطة العثمانية . فقد كان البدو شبه الرحل يكونون ومنذ قديم الزمان عامل اضطراب في إلاقتصاد الزراعي للدلتا ولمصر العليا على حد سواء . وبسبب عددهم

موصوفاً بالشجاعة والفروسية وباشر عدة حروب وكان ساكن الجأش صبوراً ذا تؤدة وحلم قريباً للانقياد إلى الحق ، متجنباً للهزل إلاّ نادراً ، مع الكمال والحشمة لا يحب سفك الدماء .» ثم قارن هذا مع لهجته الحزينة عند ذكر مجزرة المماليك ، وتعداده لجميع من قتل منهم فيها تقريباً (ج٧ ص ١٢٨) .

(٥٦) لا شك أن عدة عوامل اسهمت في الإسراع بهذا الإنحلال ، ولكن أبرزها كان ظهور السادة غيرالعسكريين ، فمن ذلك مثلاً أن مصريين إثنين من أصل وضيع هما صالح وهو فلاح ، والآخر احمد الجلفي ، وهو حمّال قد وصلا إلى غاية الثراء ، ودخلا الاوجاغ واوجدا لهما جماعة من المماليك ، وقد اتهمهما الجبرتي (ج٢ ص ٨٩) بالقضاء على عدة عوائل كبيرة نتيجة الإبتزاز والرشوة .

(٥٧) كانت معارك المماليك تحدث خارج المدن ، فلم يكن يتأثر بها السكان ولا التجارة .

(٥٨) من أحدى غرائب حكومة القاهرة أن البيكات يستطيعون عزل الباشا دون الرجوع إلى الباب العالي ، ولكن الباشا كان يعامل حتى بعد عزله بكل تجلة واحترام ، عدا بعض حوادث قليلة استعمل فيها العنف ضدهم .

وسرعة حركتهم وروحهم القتالية كانوا كثيراً ما يتحدون جهود الحكام للسيطرة عليهم ومنعهم من أعمال الغزو والنهب . وحتى في أيام الأمبراطورية العثمانية، فقد كانت ثورات البدو أو التهديد بها يكوّنان الشغل الشاغل للسلطان، وقد زاد الآن عددهم بأنضمام مهاجرين جدد من المغرب اليهم . وقد استغّل البدو في عدة مناطق ضعف الحكم المركزي ونزا ع المماليك من أجل مدّ سيطرتهم على جميع البلاد .

وفي منتصف القرن وجد البكوات أن تحدياً لسلطتهم يتمّ على جبهتين . ففي مصر العليا أستولى همام شيخ بني هوارة على جميع القطر جنوب مدينة أسيوط (٥٩) وفي الدلتا أخذت مقاطعات البحيرة الشرقية وحتى القليوبية إلى شمال القاهرة، تمتلىء بقبائل مستقلة فعلاً في كل شيء عدا الأسم .

ولربما لم يكن ظهور دولة المماليك بعيد الصلة عن ظهور الخطر البدوي . وعلى كل حال فقد كانت أول اعمال علي بك هو العمل على سحق القبائل البدوية . ولهذا فقد عهد في عام ١٧٦٩م إلى محمد أبو الذهب بقيادة حملة استطلاعية للقضاء على قوة همام وتشتيت إتحاد الهوارة وفي هذه المعارك وخاصة في قمع بدو البحيرة برز أحد مماليك علي بك والذي، سيقدر له أن يكون بعد سنين أحمد باشا الجزار .

وقد أقتضت هذه الحملة زيادة كبيرة في الأستعدادات العسكرية، ولكن الحملات على الحجاز واليمن عام ١٧٧٠م وعلى سوريا عام ١٧٧١م اقتضت نفقات واستعدادات أكثر .

وعلينا أن نتذكر الآن أن الحاميات المصرية إنما أوجدت أول الأمر لأغراض الدفاع ومع امكان دعوة بعض الأعداد منها للمشاركة في الجيوش الأمبراطورية، فلم تكن بحد ذاتها قوة هجومية قوية . وأخذا بالنظام العثماني فقد كانت ادامتهم، تتمّ عن طريق تخصيص الأراضي لهم، وإذ قد اتضح الآن أن هذا المورد لم يعد كافياً لأدامة الجيش النظامي . ولذلك وفي سبيل تنفيذ خططه الطموحة في التوسع والأستقلال فقد أصطدم علي بك بمشكلة ذات حدين، ذلك أن عليه، من الجهة الأولى، أن يؤسس جيشاً قادراً على الهجوم، ثم عليه من الجهة الثانية ايجاد الموارد المالية لأدامة مثل هذا الجيش .

وكان حل هذه المشاكل فوق طاقة الإدارة المصرية المغلولة - رغم كفاءتها النسبية - بالروتين وخاصة بالنسبة إلى كل المشاكل الإقتصادية التي سنعود إلى بحثها بعد حين ولذلك لجأ علي بك إلى الحلول العنيفة والشرسة، والتي صارت القدوة لخلفائه من بعده، مما دفع البلاد إلى الخراب الإقتصادي والتفكك الإجتماعي اللذين

---

(٥٩) تجمع المصادر على الثناء على ادارته فقد استطاع ضبط الاعراب وتعمير قنوات الري ، واستطاع أن يبعث الرخاء والهدوء ، ويخلف له شهرة وإسماً جيدين (الجبرتي ج٢ ص ٣٤٩) .

كانا طابع الحياة في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر .

ولم يكن يخطر في بال أي تركي أو مملوك امكان الأنتفاع بالمصريين في الجيش، ولذلك وعلاوة على شرائه اعداداً كبيرة من المماليك فقد أقدم علي بك على تجنيد اعداد كبيرة من المرتزقة الأجانب في جيشه واضاف اليهم اعداداً أخرى من النوبيين ومن البدو العرب (٦٠) كما أسس وحدة مدفعية يديرها اليونانيون أسهمت إلى حد غير قليل بنجاحه في سوريا (٦١) .

وقد ضم أبوالذهب إلى جيشه جنوداً أتراك وبحارة يونانيين (٦٢) وعين على مدفعيته ضابطاً انكليزياً، وأن لم يؤد كل هذا إلى نجاح كبير، وقد اسرعت هذه التطورات باعادة الاحتلال التركي لمصر على يد حسن باشا القبطان عامي (١٧٨٦-١٧٨٧م) . الذي اعطت خطوط قتاله المحصنة جنوب القاهرة ومراكبه العائمة في النيل وابتكاراته في جمع المال خصميه اسماعيل بك ومراد بك افكاراً جديدة سرعان ما وضعوها موضع التنفيذ . فجمع اسماعيل بك الجنود من البلقان والبانيا «البوشناق والأرناووط» الذين جعلهم عدم تدينهم وشراسة خلقهم موضع استياء الناس (٦٣) كما جلب مراد اليونانيين والكريتين وبمساعدتهم بنى مسابك المدافع ومصانع البارود واسطولاً جديداً .

وقد أسر الأول من قبل أحد أتباع القبطان باشا المدعو نيكولاوس والذي وان كان ضابطاً رقيقاً إلاّ أنه استطاع أن يجعل من جيشه قوة يتجنب الصدام بها

(٦٠) كان الجيش المرسل إلى بلاد العرب في عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م مؤلفاً من دلاة ودروز ومتاولة وشوام (الجبرتي ج٢ ص ٣٣٥) . وفي عام ١٧٧٠ أرسل إلى بلاد العرب جيش مكون من الأتراك والمغاربة والشوام والمتاولة والدروز والحضارمة واليمانيين والسودان والحبوش والدلاة وغير ذلك (الجبرتي ج٣ ص ٥) وأرسل جيش إلى سوريا مكون من «عساكر كثيرة من المغاربة والترك والهنود واليمانية والمتاولة ، واجناس العالم الوفا مؤلفة» (الجبرتي ج٣ ص٢٩)، كما كان مملوك سابق اسمه «قطامش» قد كوّن لنفسه جيشاً كبيراً من العبيد ، وقد قدر عدد الجيش المرسل إلى سوريا باربعين الف رجل كان عشرون الف منهم من المحاربين (كان منهم خمسة الآف خيال من المماليك وألف وخمسمائة من المغاربة المشاة) .

(٦١) مع أن حامية دمشق استسلمت في الحال تقريباً ، فهذا لا يعني ، وخلافاً للرأي الشائع ، أن المدفعية لم تكن معروفة في مصر وسوريا قبل ذلك التاريخ ، إذ يذكر المؤرخون أن قلعة حلب وبعض مدنها كانت مزودة بالمدافع ، وأن لم ينتفع بها كثيراً بسبب الإهمال وعدم الصيانة . وقد روى أن سليمان باشا استعمل المدافع في طبريا عام ١٧٤٣م . واشار بعض المؤرخين إلى وجود معامل للبارود في مصر عام ١٧٨٣م . وإن السويس كانت محاطة بستة مدافع يديرها يونانيون .

(٦٢) وقدر عدد جيشه باكثر من ٦٠ الفاً .

(٦٣) وقد قوبل اخراجهم من البلاد بعد موت اسماعيل بمظاهر الفرح والحبور .

الأعـداء بمـا فيـهـم الفرنسيون في مصر العليا (٦٤)ويظهر أن أعداد المماليك قد زادت أيضـاً (٦٥) .

وفي سـبـيل ايجـاد الموارد الكافيـة لهـذه القوات المرتزقة الكثيرة لم يكن أمـام البيكات من سبيل غير النهب والأبتزاز وغير فرض المزيد من الضرائب (٦٦) . وقد بدأ علي بك هدم النظام الإقتـصـادي القديم بأسـتيـلائه على أمـلاك خـصـومـه . وزيادة الضـرائب على الفلاحين وابتزاز الأموال من التجار غير المسلمين وفرض الأحتكارات لمصلحة التجار الكبار . ولذلك فمن الحق أن يشتكي المؤرخ المصري - الجبرتي - من أن علي بك «أخـرب البيـوت واخرم القـوانين الجسـيـمـة والعـوائد المرتبة والرواتب التي كانت منظمـة من سـالف الدهـر» ومـع هذا وبالمقارنة مـع الأحـداث التالية فقـد نظر إلى أيامـه تلك بعين الأسف . إذ أن خلفـه وصل بالنهب والأبتـزاز إلى ابعـاد كـبيـرة ولكن محافظة المماليك أنفسهم مع البيروقراطية المصرية حفظت الأشكال القديمة في مصر حتى نهاية القرن على العكس من الأجـراءات الجذرية التي اتـخـذهـا الجزار باشـا في سوريا . ولربما كان من المحتمل أن علي بك لأسبـاب اقتصادية ولتحقيق طموحه ايضاً أراد مدّ نفوذه إلى السـاحل العـربي للبـحـر الأحـمـر وجنوب سـوريا . ومـع أن البـيكات المتأخرين لم يجرأوا على تكرار تحديه المكشوف لسلطة السلطان فمن الأهمـيـة بمكان أن مـراد كـان يفكر في غزو بلاد الذهب إلى الجنوب حين اخذته الحملة الفرنسـيـة على حين غرة .

من هذا المسح الوجيز نتـبين نقطتين اثنتين أولاهمـا أن النظام القديم لم ينـهـار بسبب جموده أو قصوره، فليس هناك، - عدا ضعف سيطرة البـاب العالي - أي دلائل قبل عام ١٧٦٠م عن حلول الأزمة وبهذه السرعة . لكن «سبب الأسباب» في الكارثة في مـصـر وسـوريا على حد سـواء، هو الأستـعـاضـة وبالتدريج عن تنظيمـات الأوجـا غ القديم بجيوش جـديدة من المرتزقة، وكـانـت نفـقـات هذه التنظيـمـات العـسكرية الجـديدة وليس طمع المماليك والباشوات وحياتهم الباذخة - هـي السـبب في كل عمليات الأبتزاز والنهب التي مـلأت صـفـحـات تاريخ تلك الفـتـرة والتي كـانت، مـضـافـة إلى العوامل الإقتـصـادية التي سنشرحها في فصل لاحق، هي السبب في زغزعة النظام الأجتماعي .

---

(٦٤) اسـتـورد مـراد السـلاح من ايطاليـا ، واسـتـخـدم في جيـشـه ميكانيكيين ومـدفـعـيين وصـيـادلة ايطاليين .

(٦٥) حتى بلغ العدد عام ١٧٥٨م أكثر من عشرة الآف مملوك ، كـان كلفة الواحد منهم تبلغ الفي قرش في السنة .

(٦٦) من أجل تمويل الحملة على سوريا فرضت ضريبة قدرها ١٠٣ دولار (حوالي ٢٢٠ قرش) على كل قرية . كما جمع حوالي ١٠٠ الف دولار من الاقباط ، و ٤٠ الف من اليهود لهذا الغرض . وقد قدرت تكاليف الحملة على مكة بأحد عشر مليون قرش .

أما النقطة الثانية فهي أن العوامل والأتجاهات التي لعبت دوراً كبيراً في حكومة محمد علي بالقاهرة - كانت كلها واضحة في مصر وسوريا خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر .

وقبل أن ننهي هذا البحث لا بد أن ندرس بأيجاز علاقات الأيالات المصرية والسورية بالباب العالي خلال هذه الفترة .

ومهما كان ضعف السيطرة العثمانية على الأقاليم ومهما يبدو من استعادة الأحداث الآن من ابتعاد الأقاليم العربية عن القسطنطينية، فأن المصادر المتوفرة لا تحمل سنداً يؤيد أن السلطات العثمانية أو ربما رعاياها قد عملوا يوماً على فصم العلاقة بينهما . ولم يكن من عادة السلاطين العثمانيين أن يتزمتوا في تأويل طاعة حكامهم لهم، وما دامت المراسم العامة وأهمها أرسال الضرائب معمولاً بها فأن في وسعهم الأنتظار حتى يحين الوقت المناسب لتدخلهم . وقد لخص فولني وبدقة هذه الحال بجمل قليلة إذا قال :

«كانت سياسة الأتراك عدم فرض الطاعة العمياء على اتباعهم وكانوا - بالنظر البعيد -- يرون أن اعلان الحرب على كل اتباعهم المتمردين هو جهد لا مبرر له كما أنه تبذير في الأرواح والأموال دون ما طائل، ولذلك كانوا يتذرعون بالصبر والأناة وكانوا يحرضون الجيران والأبناء والآباء والرعية على اتباعهم الثائرين حتى يرغموهم على الرجوع إلى طاعة السلطان محملين بالهدايا النفيسة التي تزيد من ثراء خزينة السلطان» .

ولم تغير تجارب القرن الثامن عشر من اعتقاد العثمانيين بقدرتهم على فرض سيطرتهم آخر الأمر، وفيما عدا الحال مع مماليك العراق، فأن آراء فولني لم تخب .

والحاكمان الوحيدان اللذان أعلنا الثورة بصراحة هما علي بك والشيخ ظاهر العمر وما أقدم كلاهما على هذا الأمر إلاّ لأن الباب العالي كان منهمكاً في الحروب في أوربا . وفي كلتا الحالتين اعاد الباب العالي سيطرته بعد وقت ليس بالقصير ودون ما خسائر كبيرة . وقد انتهت انتفاضة مماليك مصر باحتلال القبطان باشي للقاهرة عام ١٧٨٥-١٧٨٦م ومع أن ما ارسله ابراهيم ومراد من مبالغ كان أقل من المعتاد إلاّ أنهما كانا مدركين لهذا ومستعدين لتلبية أية طلبات خاصة في هذا الخصوص .

أما الباشوات من آل العظم، فكانوا مثالاً في تأدية الواجبات ولربما قمع الباب العالي ميولهم نحو الحكم الوراثي بمصادرة ثرواتهم، ولنفس الأعتبارات، فقد اغلق الباب العالي عينيه عن الفرق الشاسع بين وارادات الجزار وبين ما يبعثه منه إلى استانبول، كما أغلق اذنيه عن سماع شكاوى الرعية المرة والمحقة ضده . وإذا عد هذا اعترافاً بالإفلاس المعنوي، فيجب التأكد على أن الباب العالي كان المفضّل عند

الباشوات والمماليك .

والواقع أن أكبر دلالة بينة على انهيار معنويات الحكومة السياسية وفقدان الروح المبدعة عند الطبقات الحاكمة العثمانية، أنه ما من حاكم استطاع أن يقيم حكمه على غير أساس القوة والعنف، وأن ما من أحد منهم ملك بالخدمة والأخلاص قلوب رعيته وحبهم أو بكت الناس فقده عند انتهاء خدمته . وبالتالي فما من أحد كان يتحدى السلطة المعنوية العليا للدولة، فهي بالنسبة للباشا وللرعية على حد سواء، الملجأ الأخير للشكوى ورد المظالم . فمع أن مبدأ الخلافة ما زال غير ذي أثر فأن الأساس النفسي لفكرة الجامعة الإسلامية ما تزال تفعل فعلها في النفوس ومظهرها الأول تعظيم السلطان بأعتباره الممثل والحامي للمذهب السني ضد كفار أوربا وملحدي فارس .

ومع هذا كله، فقد كان هناك مظهران في الحياة السياسية للقرن، وهما وأن لم يشغلا حيزاً كبيراً في مصادر بحثنا فانهما هزا ثقة الباب العالي وأديا إلى بعض المساوىء في المستقبل .

وأول هذين المظهرين هو المفاوضات التي بدأت بين علي بك والقائد الروسي والتي تلاها التحالف بين ظاهر العمر والأسطول الروسي . وصحيح أن الأمرين لم يؤديا إلى نتائج تذكر وأن العثمانيين تجاهلوهما ولم يفطنوا – لاعتقادهم بقوتهم وتفوقهم – إلى تفوق الأوربين عليهم بالموارد والعلوم العسكرية . ولكنهم بدأوا يعتقدون أن الأمبراطورية لم تعد كياناً مغلقاً معزولاً عن بقية العالم الخارجي . وانه عاجلاً أم آجلاً، لا بد لقضايا وحدة الأمبراطورية أن تنعقد وأن تتسرب بعض العوامل اليها من خارج الحدود .

وكان الأمر الثاني هو تزايد ضغط البدو العرب الذين كانوا دوماً يتحدون السيادة العثمانية ويرفضون ادعاءاتها . وقد تزامنت هذه الظاهرة مع ظهور قوة البدو في مصر، وأن لم تكن هناك صلة ما بين الأمرين مما آثار، فترة من الهياج بين البدو في الصحراء وسورية (٦٧) .

ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت الاطراف الشمالية من الصحراء تخضع لنفوذ «الموالي» وهو اتحاد بدوي كبير يرأسه دائماً حامل اللقب الوراثي أبو ريشة والذي كان يمد من عاصمته «بلدة عانة» الواقعة على الفرات، نفوذه إلى كل منطقة الصحراء ويتمتع بايراد معتاد من الرسوم على القوافل ومن مساعدة سنوية من العثمانيين . وكانت علاقتهم في هذا الوقت جيدة مع السلطات التركية، وقد لعبوا دوراً ملحوظاً – في الجانب التركي غالباً – في تاريخ العراق (٦٨) .

---

(٦٧) أنظر ما قبله ص ٢٥٤ .

(٦٨) لو تكريك . تاريخ العراق في أربعة قرون ص ٣٩ و٦٧- ٧١ - (ما تزال قبيلة الموالي تسكن على

ولكن هجران طريق الصحراء وقسوة الباشوات دفعتاهم إلى العصيان والقيام باعمال النهب والسلب وقد تزامن هذا الأمر مع مع تعرض النظام القبلي السوري بكامله إلى الاضطراب والتصدع بسبب الهجرة البطيئة والمستمرة لقبائل عنزة التي تعتبر أكبر مجموعة قبلية في شمالي العرب والتي كانت قد بدأت منذ بداية القرن الخامس عشر ولأسباب عديدة غامضة الهجرة إلى الشمال، وكان من نتيجتها أن دفعوا الموالي من جوار الفرات واضطروهم إلى النزوح إلى الغرب باتجاه حلب وحمص مع ما يصحب ذلك من نهب وتدمير للمناطق المغزوة .

وقد رأت الحكومة العثمانية من الأصلح لها «أن تعترف بالوضع الجديد وتنتفع منه لصالحها . فمنحت رؤساء عنزة لقب «البيك» وعهدت اليهم بحماية حدود الصحراء من حلب إلى الشام . وفي المقابل فقد سمح لهم بفرض بعض الرسوم على القوافل وقد فسروه من جانبهم باخذ الإعانات من مدينة حما وبعض المدن الأخرى (٦٩) .

وفي المنطقة الجنوبية كانت القبيلة الرئيسية هي «صخر» التي تمتد إلى فلسطين وشرق الأردن . وكانوا حلفاء ظاهر العمر في حروبه ولذلك جهزهم بالسلاح . وفي نفس الوقت بدأ الوهابيون – في الجزيرة العربية خارج منطقة النفوذ العثماني المباشر -- يؤسسون امبراطوريتهم تحت رئاسة آل سعود . ولم يكونوا حتى نهاية القرن إلاّ مجرد اسم في سوريا ومصر . أما بالنسبة للعثمانيين فلم يكونوا إلاّ مجرد مشكلة حدود يتولى حلها باشا بغداد . ولم يستطع ابعد الناس نظراً أن يتنبأ حينذاك أن هذه الحركة الوهابية ستستطيع في مدى عشرين عاماً أن تؤثر – وبسقوطها أكثر من نشأتها – على تركيب ووحدة الأمبراطورية (٧٠) .

الفرات بين هيت وعانة ولقب افرادها «المولى» .

(٦٩) يقال أن الشيخ محمد الخرفان كان يتحكم بثلاثين الف فارس وكان اعفاؤهم من الضرائب مشروطا بحمايتهم لطرق المواصلات .

(٧٠) لم ينطرق الجبرتي إلى ذكرها إلاّ في أخبار عام ١٨٠٢م وعلى أنها حركة جديدة ظهرت في نجد منذ ثلاث سنوات ، ولم يذكرها المرادي إلاّ عرضاً .

الفصل الخامس

الفلاحون والزراعة وملكية الأرض

يشمل بحثنا عن الفلاحين في الامبراطورية العثمانية [١] أنواع مختلفة من سكان الارياف التي لا يمكن، إن اردنا الدقة التامة، أن تندمج تحت هذا اللفظ، ولذا فقد قسمّنا الموضوع إلى قسمين . يتناول الأول البلاد غير العربية . ويتناول الثاني الأوضاع في البلاد العربية . وليس سبب ذلك اختلاف الاحوال الطبيعية التي يعيشها الفلاحون واختلاف اساليب الزراعة التي يمارسونها في المنطقتين المعنيتين فحسب بل لان هاتين المجموعتين لم تتحدا معاً إلا في تاريخ متأخر، بحيث لم يعد بالامكان تطبيق المبادىء الاساسية التي فرضتها ظروف مقاطعات « الأم – ونقصد بها مقاطعتي الأناضول والروملي – على ما الحق بالامبراطورية في القرن السادس عشر من بلاد إن لم يكن لشيء آخر فلأن غالب سكان تلك البلاد المفتوحة مؤخراً كانوا من المسلمين الذين عاشوا قروناً طويلة في دار الاسلام .

وزيادة على ذلك فإن المعلومات المتوفرة عن كلا القسمين ليست على درجة واحدة من الكثرة والوضوح، ففي جعبتنا اخبار مفصلة عن احوال الفلاحين مثلاً في مصر وبعض البلاد العربية الأخرى في القرن الثامن عشر، اكثر مما لدينا عن أحوال مقاطعات الوطن الأم . ومن الجهة الثانية فإن القوانين المنظمة لحيازة الأرض التي صدرت في القرن السادس عشر تعكس الأوضاع السائدة وقت ذاك في المقاطعات الأم. ومن استنباط الاخبار المتيسرة عن تطبيق ما تضمنته تلك القوانين مضافاً اليها روايات أخرى عن حياة الفلاحين ومقارنتها بالاوضاع السائدة في أيامنا هذه في أقسام مختلفة من المنطقة نفسها نستطيع أن نصل إلى فكرة عن أحوال الريف في منتصف القرن الثامن عشر . وأخيراً فما دامت بعض الاحكام التي وضعت أصلاً للمقاطعات الأم وخاصة ما يتعلق منها باحكام الأراضي قد طّبقت من بعد إلى حد ما في بعض الأقطار العربية لذلك فقد خصصنا القسم الأول من هذا البحث للمقاطعات الأم (الروملي والاناضول) والقسم الثاني للبلاد العربية .

---

(١) اعتمد المؤلفان في القسم الأول من هذا البحث وبصورة اساسية على كتاب اسماعيل خسرو : « تركيا كوى اقتصادياتي » أي اقتصاديات القرية التركية . ولعدم فائدتها للقارىء العربي فقد اهملنا ذكرها .

(١) الروملّي والأناضول

كان الموقع والمناخ العاملين اللذين قررا طبيعة الظروف الزراعية في هاتين المقاطعتين . فقد كانت أكثر الأراضي فيهما اراض جبلية، ولذلك فإن طرق المواصلات كانت عسيرة إلا في المناطق الساحلية . ولذلك أيضاً ولصعوبة نقل الحاصلات إلى أبعد من المدن المجاورة فقد كانت الزراعة تقتصر على ما يكفي للاستهلاك المحلي بل وفي غالب الأحيان لاستهلاك الفلاحين أنفسهم فقط . ولذلك ولقلة ما يبيعه الفلاحون من انتاجهم فإن قدرتهم على شراء الملابس والمعدات والأغذية كانت بالتالي محدودة، فكان عليهم أن يصنعوا في بيوتهم ما يحتاجون اليه منها . ومن هنا صارت عنايتهم بتربية الحيوانات – للأستفادة من حليبها وصوفها وجلودها، ولأستخدامها كذلك في اعمالهم وتنقلهم – تلعب دوراً كبيراً في الإقتصاد الزراعي للبلاد أكبر من دور الزراعة نفسها .

هذا الحال وإن كان يشمل المنطقة جميعها، فإن من الطبيعي أن تختلف فيه نسبة أهمية تربية الحيوان إلى الزراعة من مكان إلى آخر . ففي المناطق الجبلية كانت تربية الحيوانات هي الشغل الشاغل لأكثرية السكان، وتصحبها بعض الزراعات الضرورية . في حين أن الزراعة تستأثر بأهتمام يكاد يساوي الأهتمام بتربية الحيوانات في مناطق السهول الأكثر خصباً أو المناطق الأقرب إلى طرق المواصلات . كأن تكون قريبة من أحد الموانيء أو على طرق القوافل الرئيسية، أما في غيرهما من المناطق فكان الأهتمام يتراوح بين هذا وذاك .

وإذا نظرنا إلى المقاطعتين معاً لوجدنا أن السلطات العثمانية نفسها كانت تقسمهما إلى اصناف تسعة مختلفة من الأراضي . ولا يهمنا في وصفنا هذا، الأصناف الثلاثة الأولى منها وهي أولاً : الأراضي القاحلة جداً وأراضي المستنقعات التي لا يمكن استعمالها للزراعة أو الأقسام البعيدة في قمم الجبال . وثانياً : الأراضي المعدة للتعدين . وثالثاً : المناطق الريفية المسكونة، وإنما تهمنا في بحثنا هذا الأصناف الستة الأخرى المتبقية من أصناف الأراضي وهي :

(١) الغابات، (٢) المراعي، (٣) الأراضي الزراعية، (٤) أراضي البساتين والكروم، (٥) اراضي جمع التبن، و(٦) مواضع القرى وبضمنها مزارع الخضروات .

كنا قد ذكرنا من قبل بأن جميع الأراضي الزراعية في اقليمي الروملّي والأناضول كانت في القرن السادس عشر مملوكة للدولة ما لم تكن وقفاً دينياً . ولهذا فقد كانت تعرف في الأصطلاح العثماني بالأراضي الأميرية والأراضي الوقفية . وكان اصطلاح «الأرض الزراعية» يعني الصنفين الثاني والثالث من الاصناف الستة المذكورة. أما الاصناف الاربعة الباقية فكانت الغابات منها تعتبر أميرية أو وقفية . وما تبقى منها فهو غير ذلك . ولذلك فإن موقع الدور في القرية يعتبر ملكاً خاصاً أيضاً

وكانت تلحق بكل دار بقعة من الأرض تبلغ نصف الدونم والتي تعتبر ملكاً كذلك . وكانت في كل قرية قطعة من الأرض يجمع فيها التبن وهي ملك مشاع للقرية . أما وضع الصنف الآخر أي البساتين ومزارع الكروم فكان مشكوكاً فيها . فالغالب انها كانت، كما قلنا ملكاً، أي أن الاشجار فيها هي ملك خاص ولكنها ما لم تكن واقعة ضمن موقع القرية فكانت تعرف باسم «تتمة السكن» . أما الأراضي المزروعة نفسها فكانت أميرية وقفية .

وفي كثير من الأحيان فإن هذا التمييز كان قليل الأهمية . فإذا كان الناتج من مزرعة الكروم هو العنب فقط، وكان ملكاً، فإن المزرعة تعتبر في الواقع ملكاً أيضاً، ولكن إذا اختار الفلاح أن يزرع الأرض، فإن الأرض إن لم تكن وقفاً تصبح بحكم الواقع أميرية مهما كان وصفها من قبل . وكانت المباني التي تنشىء على أرض الميري تعتبر ملكاً في أغلب الحالات، وكما سيظهر لنا فيما بعد فإن كثيراً من الاختلاط كان يشوب هذا النوع من التمييزات .

ونعود الآن إلى الفلاحين أنفسهم . وكان الاصطلاح المتعارف عليه للدلالة على الفلاح هو «رعيت» وجمعها «رعايا»، وهي كلمة عربية تعني في الأصل رعي الماشية . أما إذا ما اطلقت على البشر فإنها تعني كل رعية السلطان، فهو الراعي وهم القطيع أو الرعية . أما في الكلام العثماني الرسمي المتداول فإنها تعني كل المزارعين الأحرار المتوطنين وعائلاتهم سواء كانوا مسلمين أو ذميين . ولذلك فكانت الرعية تقابل من جهة، أهل القلم وأهل السيف بما في ذلك اليورك الرحل الذين كانوا في الأصل يؤدون خدمات معينة للدولة ولذلك اعتبروا من العسكر، كما كانت من الجهة الثانية تقابل الحرفيين والتجار في المدن .

وكان وضع الرعية مرتبطاً بالأرض التي يسكنونها والتي اتينا على وصفها قبل قليل، وطالما كان بعضها ملكاً والبعض الآخر أميرياً أو وقفاً، فقد كانوا ملاكاً للصنف الأول ولكنهم مجرد مستأجرين للقسم الثاني، وهو الأكثر والأغلب، وفيما عدا هذا التقسيم، ومن حيث الوضع القانوني، فإن الأرض نفسها كانت مقسمة بشكل آخر، فكما سبق أن أوضحنا أيضاً، فإن أكثر الأراضي الأميرية كانت مقسمة إلى اقطاعيات مخصصة للسلطان وافراد عائلته والعاملين في قصره أو للموظفين المدنيين أو إلى حراس قلاع الحدود أو إلى الخيالة الاقطاعية «السباهية» ورؤسائهم – والذين كانوا في أغلب الأحيان حكام المقاطعات أيضاً – كما أن أراضي الوقف كانت مقسمة إلى ملكيات يوزع واردها على الاغراض المخصصة لها كالجوامع والمدارس . ويجب أن نذكر الآن أن جميع الملتزمين الاقطاعيين كانوا من جامعي الضرائب مباشرة أو بالنيابة . وهم يستلمون الضرائب بدل الرواتب وهكذا كان متولو املاك الوقف . أما واردات الاراضي الأخرى أي تلك التي ليست من الاقطاع وكذلك أملاك السلطان

فكان ملتزمو الضرائب يجمعون وارداتها لحساب الخزينة العامة أو خزينة السلطان، ولذلك فقد كانت المهمة الرئيسية، إن لم تكن المهمة الوحيدة للرعية من وجهة نظر الحكومة هي تزويد هؤلاء الجباة بالواردات . ومن هنا فقد عرف كل فلاح بانه رعية صاحب الاقطاع أو رعية الوقف أو الميري .

وكان اصطلاح «التصرف» يطلق على ايجار الأرض غير المملوكة ملكاً خاصاً، ولا يقتصر حق صاحب الاقطاع والمتولي على جمع الديون والواجبات على الأراضي السابق وصفها، إذ كانت الأملاك الخاصة خاضعة لبعض الضرائب، وكان لهم الحق بجمع عائداتها من الرعية، كما لو كانت تحت لزمة المتصرف . ومرد ذلك أن الحكومة حين انشأت الاقطاعيات والاوقاف تنازلت عن حقها في جمع الضرائب على أية ملكية خاصة تقع ضمن حدود تلك الاقطاعية أو ذلك الوقف .

ومع أن صاحب الأقطاع لم يكن في الواقع إلا مستأجراً كبيراً، فأنه كان يعرف عادة بمالك الأرض أو صاحب الأرض . ومع أن المتولين الذين يجمعون الضرائب بالنيابة عن الوقف وعن ملتزمي الضرائب ثم بدأوا منذ منتصف القرن السادس عشر يجمعون الضريبة لصالح الخزينة أيضاً، فإن هؤلاء المتولين وإن كانوا يقومون بالعمل نفسه إلاّ أنهم لم يكونوا في نفس الوضع، ومع هذا فقد كانت لهم على الفلاحين حقوق مشابهة لحقوق ملاّك الأراضي . ولذلك فأننا لا نحتاج عند وصفنا لعلاقات الفلاحين بأسيادهم المباشرين (وكما سنرى فإن هذه الأصناف المختلفة من جامعي الضرائب كان لها على الفلاحين حقوق أخرى غير الحقوق المالية) أن نتناول بصورة مفصلة أصحاب الأراضي من جهة والصنفين الآخرين من الموظفين من الجهة الثانية، بل يكفينا أن نلاحظ بعض الفروق التي تميز سلطة المتولين والملتزمين عن أصحاب الأقطاع، وقد نبدأ في الواقع بملاحظة واحدة أو ملاحظتين من التفرقات . أولاً : أن التزام الأقطاعات العسكرية التيمار والزعامات من قبل السباهية كان وراثياً إلى حد كبير فهو ينتقل إلى أولاد السباهية إذا كانوا قادرين على الخدمة العسكرية . في حين أن هذا الحال لا ينطبق بطبيعة الحال على أي إقطاع آخر حتى إقطاع الخاص العسكري الذي كان من مستلزمات الوظيفة . وثانياً : كان في كل اقطاع ما كان يسمى «خاصة جفت لك» أي الحقل الخاص وهو مساحة من الأرض يعمل به الملتزم بنفسه أو بوكيل عنه ولمنفعته الخاصة . وأخيراً فإن الأقطاعيات على اختلاف انواعها كانت تتميز عن الأملاك المدارة من قبل المتولين أو المساحات المعطاة بالألتزام للملتزمين بكونها تدعي «المعيشة» والرزق «درلك» وهو الأصطلاح الذي يؤكد على أن الهدف من إيرادات هذه الأراضي هو تأمين مصدر رزق لملتزميها في حين أن المبالغ المجموعة من قبل المتولين تذهب إلى المؤسسات الوقفية التي يعملون لها، والمبالغ المجباة من قبل الملتزمين تذهب مقابل ما سبق أن دفعه أولئك الملتزمون إلى الخزينة مقابل الألتزام .

وكما كان تمتع السباهية بالدرلك – المعيشة – وراثياً إلى حد ما، فكذلك كان تصرّف الفلاحين في الحقول والمراعي . والواقع أن السبب الرئيسي للأعلان عن أن اللزمات الزراعية لا يمكن أن تكون ملكاً خاصاً هو رغبة السلطان في السماح بوراثة لزمات الفلاحين مع تجنب مخالفة احكام الشريعة في هذا الخصوص ذلك أن قواعد المواريث في الشريعة الأسلامية تقضي بأن يقسم ثلثا الأملاك الخاصة إلى اقسام متساوية وتوزع إلى ورثة المالك عند وفاته بحيث يمكن أن تنقسم الأرض إلى أقسام صغيرة لا يمكن ادارتها . ولأن الشريعة لم تنص على كيفية وراثة التصرف، ولذلك كان السلطان حراً في تشريع ما يراه .

وبالنسبة إلى الفلاحين ذوي التصرف فقد تضمنت القوانين الاحكام التالية :

إذا ما استمر الفلاّح في اداء واجباته على الوجه المطلوب (وسنأتي إلى هذه النقطة بعد قليل) فأن لزمته تنتقل عند موته إلى أولاده دون دفع أي رسوم معينة . ولكنه إذا لم يخلف أولاداً فالوضع يختلف، فلكي يرث التصرف أحد افراد اسرته فعليه أن يدفع عربوناً آخر (طابو) يقدّر بما يساوي رسوم سنة واحدة، وتعتمد الاولوية في الوراثة على صلة الوريث بالمتوفى وعلى هذا الشكل فالرجحان للبنت فالأخ فالأخت فالأب فالأم، فإذا دفع أو دفعت الطابو الجديد، فأن هذا القريب أو الوريث يجب ألا يستبعد، ولكن من الجهة الثانية تستبعد دعاوى الأقرباء البعيدين عدا الأحفاد في بعض الأحيان . أما وراثة التصرف من النساء اللواتي قد يؤول اليهن فكان محصوراً بالأولاد الذين كان عليهم في هذه الحالة أن يدفعوا الطابو أيضاً . ومن جهة ثانية قد يكون التصرف بيد أثنين من الفلاحين أو اكثر بطريق الشراكة سواء كانوا أقرباء أم لا . وفي مثل هذه الحالات فأن نصيب كل منهم يؤول إلى ورثته حسب ما تقدم شرحه . ولكن عند تخلف أو أمتناع اولئك الورثة عن دفع الرسوم فيكون للشريك أو للشركاء الآخرين الحق في ضمّ بقية الأرض اليه بعد دفع الرسم . وأخيراً فان لمالك الأرض أن يهب أو يبيع تصرفه إلى شخص من خارج القرية ولكن بشرط عرضها أولاً على فلاحي القرية التي تقع فيها الأرض .

وبهذه القواعد ارادت السلطات أن تمنع تفتت الأراضي المتصرف بها إلى أقسام صغيرة وفي نفس الوقت أن تؤمن استمرار العائلات الفلاحية في التصرف . وقد أكدت النقطة الأخيرة قواعد أخرى، فقد كان أساس النظام هو بيت العائلة . فإذا مات شخص عن عدة أبناء فانهم يرثون التصرف مشتركاً، ولكن إذا اراد احدهم بعد ذلك أن يتنازل عن حصته لأي شخص غريب، فأن اخوته الآخرين يستطيعون منعه عن ذلك، وإذا لم يخلف صاحب التصرف أولاداً ذكوراً انتقل حق التصرف إلى ابنته يدير عنها بطبيعة الحال زوجها . أما في حالة الأخوات والأحفاد فيجب أن يكونوا ساكنين في بيت العائلة لكي يبرروا طلباتهم .

وبهذه القواعد كان الفلاحون آمنين من الطرد التحكمي من لزماتهم من قبل المالك ولكن هذا يصح طالما كانوا قائمين باداء واجباتهم . وهذه الواجبات هي عبارة عن الزراعة الجيدة للأراضي الزراعية التي يمارسون فيها حق التصرف وفي دفع الضرائب والرسوم المتعددة . واكثر من ذلك فانهم ملزمون بأخبار صاحب الأرض وأخذ موافقته عن أي تغير يودون اجراءه في لزماتهم كبيع حق التصرف . وكان هذا مبدءاً رئيسياً لذلك يعتبر باطلاً أي تصرف يتم دون موافقة الملاك .

ويمكن تصنيف الرسوم والضرائب الواجبة الدفع إلى صنفين : الصنف الأول وهي المفروضة على الأرض أو حاصلاتها . والثاني الرسوم المفروضة على الفلاحين انفسهم . والصنف الأول يمكن تقسيمه إلى قسمين هما : الضريبة على تربية الحيوان. والضريبة على الزراعة . وكانت الرسوم الرئيسية المفروضة على تربية الأغنام تدعى (عاداتي اغنام) أي عائدات الاغنام . وضرائب الزرائب «آغر رسمي» . ورسوم الرعي الأخرى . وكانت رسوم الأغنام تفرض في أوقات التناسل بمعدل أوقجه واحدة لكل زوج من الآغنام في حين أن ضريبة الزرائب كانت تدفع عن الماشية المعدة للتربية . ولم تكن الرسوم الأخيرة عامة لجميع الأراضي وكانت على العموم أخف كثيراً من «رسوم الاغنام» إذا كانت بمعدل خمس أوقجات عن كل ثلاثمائة رأس من الماشية . أما عن رسوم المراعي فكان لصاحب الأرض أن يفرضها على أي فلاح استعمل أو استغّل الأرض للرعي الشتوي أو الصيفي . ومن الواضح أن الفلاحين كانوا يدفعون هذه الرسوم بالنسبة إلى عدد حيواناتهم، ولكننا لا نعلم مقياس الدفع ولا كيفيته إن كانت عيناً أو نقداً (٢)، وكان الرسم الأصلي على الزراعة هو العشر والذي كان، كما شرحنا من قبل، يسمى «خرجي مقاسمة» أو مقاسمة الحاصل، وكان العشر لا يدفع عيناً، بل يقدر من قبل الجباة أيام الحصاد وقبل أن يتم جنيه . ولكن الفلاحين كانوا مضطرين إلى جلب كل حاصلاتهم إلى صاحب الأرض لدرسها، وعليهم أيضاً أن ينقلوا القسم المأخوذ عشراً من الحاصل إلى أقرب سوق إسبوعي أو إلى مخازن الغلال في القرية . وكانت نسبة العشر تختلف من حاصل إلى حاصل ومن منطقة لأخرى من عشر واحد إلى خمسة اعشار . وعندما تطورت الأمبراطورية وضعت السجلات العامة عن مقدار الضرائب والعشور المفروضة على كل حاصل لكل مقاطعة . وقد بنيت بلا شك على الأحوال السائدة في كل منطقة، وكان النظر يعاد في هذه السجلات لجعلها موافقة لواقع الحال، في حين لم تجر أية محاولة لالغاء مراكز الضرائب المحلية من أجل وحدة الضرائب .

كان مالك الأرض مخولاً حق جمع الاعشار من الحنطة والشعير والتبن «وتعرف

(٢) هذه الرسوم أشير اليها في القوانين نامه بالاسماء التالية . ليلق وكيشلق واوتلاق رسمي ، أو حقي . ومعناها المراعي الصيفية والشتوية ورسوم الرعي .

باسم سالارية» وكذلك من الفواكه والخضروات التي يزرعها الفلاحون في الأراضي الأميرية (عدا ما يزرعونه في القطع الصغيرة الملحقة في كل بيت والمعتبرة ملكاً خاصاً) ويؤخذ العشر حتى على مثل هذه المحاصيل المزروعة على الاملاك الخاصة، إذا ما عرضها الفلاحون للبيع لا يشترط في ذلك إلاّ أن لا تكون البساتين والكروم وبساتين الخضروات مسجلة لدفع رسوم معينة . وكانت مناحل العسل، إذا كانت مقامة على أرض الميري، معرضة أيضاً إما إلى دفع رسم سنوي معين أو دفع العشر عن العسل المنتج .

وهذا يكفي بالنسبة للاعشار، وعلينا الآن أن ننتقل إلى بحث الرسوم المقررة أو المقطوعة وكما قلنا من قبل فإن عرائش الكروم وبساتين الفواكه وحدائق الخضروات في أراضي الميري والوقف كانت تسجّل لاغراض دفع الرسوم السنوية المقررة . وهناك رسوم غيرها مثل الرسوم على الطواحين والتي تفرض بالنسبة إلى عدد الاشهر التي تشتغل بها وعلى السطوح أي دور الفلاحين إذ مع أنها كانت ملكاً خاصاً لهم فقد كانت أيضاً خاضعة للضريبة التي تدفع عادة إلى المالك وكانت موافقة مالك الأرض على قيام الفلاح بأي عمل في اراضي التصرف لا تتم إلا على أساس دفع بعض الأجور التي تسمى «معرفة» اوقجة سي وهذا يؤدي بنا إلى بحث الضرائب الخاصة .

وهنا تبرز لنا وفي الحال تفرقة دينية، فقد قلنا من قبل أن الذميين كانوا معرضيّن لدفع الجزية، وهذا أمر لا علاقة له بمالك الأرض، إذ أنها كانت تجبى بالنيابة عن الحكومة لكن التمييز الديني بالنسبة للضرائب لم يقف عند هذا الحد . فإذا بدأنا بنقود الحقل «جفت اوقجه سي» وهي إحدى الاسماء الشائعة لما كان في الواقع يسمى «خراجي موظف» الذي كان رسماً محدوداً ياخذ سنوياً من جميع الفلاحين ذوي التصرف بالنسبة إلى مساحة ونوع الأرض الممنوحة لهم . ولم يكن لجميع الفلاحين لزمات خاصة بهم وإنما كان أكثرهم يعملون في لزمات تعود إلى اقاربهم، ولكن حتى هؤلاء الفلاحين الذين لا تصرف عندهم كانوا معرضين أيضاً لدفع ضرائب محدودة، ولكنها اخف، وكانت هذه الضرائب بالنسبة للمسلمين تختلف بالنسبة للمتزوجين عنها للعزاب، والتي تفرض على المسلمين المتزوجين كانت تسمى «باناك» والتي تفرض على العزاب تسمى «مجرد» . وفي القرن السادس عشر كان المبلغ المفروض على كل فرد يتراوح بين ٦-١٢ أوقجه سنوياً . وقد اصبحت هذه الرسوم المسماة «جفت اوقجه سي أو باناك» أو «مجرد» لا تنطبق إلا على المسلمين، ولكن الذميين كانوا في واقع الأمر يخضعون إلى ضرائب مشابهة وإنما بمقاييس أعلى . وكانت هذه الرسوم الثلاثة تعرف جميعها باسم جامع هو «الاسبنس» وكان هذا يفرض على الذميين في حالة كونهم اصحاب لزمة التصرف . وحسب مساحة وطبيعة الأرض . وفي حالة الذمي الذكر الذي لا أرض له فقد كانت بمعدل ٢٥ اوقجه في السنة متزوجاً كان أم غير

متزوج. ومن الجهة الثانية فإن الذميين يعاملون في حالة واحدة باخف من معاملة المسلمين وذلك في حالة رسم العرس «عرسي رسمي» وكان على من يتزوج من الفلاحين أن يدفع رسماً إلى مالك الأرض . ويدفع المسلم في هذه الحالة ضعف ما يدفعه الذمي .

والآن وقد حددنا التزامات الفلاح إلى مالك الأرض باعتبار الأخير هذا جامعاً للضرائب فعلينا أن نبحث عن أمرين اثنين هما، الأول : ما الذي يشكّل قيام التصرف في الأرض، والثاني : ماذا يحدث لو أهمل الفلاّح واجباته .

أما ما يتعلق بزراعة الحبوب فالواجب بذر ما لا يقل عن كمية محددة من الحبوب وعدم ترك أي جزء من الأرض خالية من الزراعة اكثر من سنتين متتاليتين، وهذا الشرط الأخير وضع طبقاً للعرف السائد بوجوب زراعة الأرض بين سنة وأخرى . فإذا زاد ترك زراعة الأرض عن السنتين فإن الفلاّح يفقد حقه في التصرف ما لم يدفع رسوم الإهمال «جفت بوزان» أو «بوز حقي» والذي لا يمكن أن يتكرر لأمد طويل . فإذا فقد الفلاّح حقه في التصرف لهذا السبب فيكون لمالك الأرض حق تأجيرها ثانية على أن يدفع المستأجر الجديد الرسم عنها ويكون بنفس الوقت للفلاّح القديم حق الرجحان على غيره في الإيجار الجديد إذا ما دفع كلاً من رسم الإهمال ورسم الإيجار . فإذا لم يفعل ذلك فإن فلاحي نفس القرية لهم حق الأسبقية في الايجار قبل الغرباء، ذلك لأن القرية تعتبر في هرم الحياة الزراعية الوحدة الثانية بعد العائلة .

وهكذا فإن حقوق الفلاح وواجباته متوازية ولكننا نأتي الآن إلى فقدان الحقوق بسبب عدم أمكان القيام بالواجبات .

فقد ترغب بعض العائلات الفلاحية أن تترك لزمتها وتهاجر إلى أماكن أخرى ترحب بها بسبب دفعها رسوم الأيجار قبل حصولها على حق التصرف، أو أنها تريد أن تختار مسلكاً آخر لها في الحياة . ولم تكن مثل هذه التصرفات لترضي الحكومة، ذلك أن همها الأول هو حسن تأمين الواردات للخيالة الأقطاعيين وغيرهم من المنتفعين من النظام الأقطاعي، ولذلك فأن القوانين كانت تنص على ربط الفلاح بالأرض إلا إذا وافق المالك على هجرته . وللأخير - المالك - أن يجبر الفلاح المهاجر على العودة إلى لزمته السابقة حتى بعد عشر سنوات من مغادرته لها . ولذلك فقد كان الفلاحون مجبورين على العمل لتأمين الإيراد لمالك الأرض مالم يختاروا الموت جوعاً . فقد كانوا في الحقيقة اقناناً في النظرية والواقع . ومع أنهم يستطيعون أن يرفعوا إلى القاضي أي خلاف يقع بينهم وبين مالك الأرض - الذي لا يملك نظرياً أية سلطة عليهم - للفصل فيه . ولكن الواقع أن مالك الأرض قد حدد حرية العمل بالنسبة لهم إلى حد كبير . والواقع أن الأغراء الوحيد للمالك للقيام بأي تغيير هو الرسوم التي يقبضها من الفلاحين بأقرار تصرفاتهم أم بأعادة منح التصرف لهم، ولذلك ومن المفارقات، أن يعّد

هذا في صالح حرية الفلاحين . ومن الجهة الثانية فإن الملاك لا يستطيعون بطبيعة الحال إجبار الفلاح على أخذ إيجار تصرّف شاغر، ولكن ما عدا هذا فأن ثبات النظام الزراعي كان مستمراً ما دام محكوماً بالقوانين .

والواقع أن من السمات الفريدة في القوانين التي تنظم الزراعة هو التأكيد فيها على اتباع الأعراف السائدة، أي أن ما كان يعمل به في الماضي فيجب أن يعمل به الآن وأن يعمل به غداً . ولعل أوضح ما يكون هذا في منع تحويل المراعي إلى أراضٍ زراعية والعكس بالعكس . وكان لهذا المبدأ استثناء واحد في كل حالة، ذلك إذا كانت الأرض المزروعة قد تركت بوراً أكثر من السنتين القانونيتين، وكانت تسقى بصورة جيدة بحيث أصبحت أرضاً خضراء فيجوز للفلاح أن يبقيها على حالها بعد أن يدفع الرسوم المقررة، ومن الجهة الثانية إذا كانت الأرض زراعية في قرية ما في واد فللفلاحين آنذاك أن يوسعوا مساحة أرضهم المزروعة إلى سفح الجبل .

ومن المحتمل أن تكون هذه القواعد قد وضعت لغرض صد التيار السائد منذ القدم وحتى الآن عند الفلاحين ذوي الأراضي القليلة الخصب في الأناضول بعدم الالتفات إلى الحفاظ على خصوبة حقولهم التي إذا ما أجدبت حاولوا تركها إلى أرض جديدة . ولكننا نأتي هنا إلى سؤال عن مقدار صحة الحكم بالحاضر على الماضي . ومع الأسف، وفيما عدا القانون نامه، فليس لدينا إلا وثائق قليلة عن الأحوال الزراعية في الأمبراطورية العثمانية حتى القرن التاسع عشر . ويذهب باحث إلى أنه بسبب تفاوت تطوّر المواصلات في الأناضول فإن المناطق التي ما تزال غير معتنى بها لحد الآن، تعطينا صورة عن حياة الفلاحين كما كانت قبل فتح الطرق وسير القطارات وما تلاه من نموّ زراعي سببه بيع المحصول بدلاً من استهلاكه من قبل منتجيه . ولا شك أن هذه الملاحظة صحيحة إلى حد ما . ولكن يجب أن نأخذ في الحسبان أيضاً عامل اضمحلال النظام الأقطاعي الذي سبق أن وصفناه، ومن الجهة الثانية ومنذ نهاية القرن الثامن عشر، كانت طرق القوافل تحل إلى حد كبير محل القطارات، والتي أصابها الخراب لا بسبب منافسة السكك الحديد لها وإنما بسبب خراب الصناعات العثمانية بفعل المنافسة الغربية . وفي هذه المناطق كان من الممكن نقل الأنتاج الزراعي فيها إلى الأسواق، لأن المستوى الزراعي كان قد تجاوز حد الأكتفاء ولكن هذه الحالات كانت قليلة نسبياً .

فإذا أخذنا الأحوال الحاضرة لتصوير الماضي مع الأخذ بهذه التحفظات فلنا أن نزعم أن الرعية لم تكن مدفوعة بدوافع الربح وإنها كانت تبذل فيها أقل جهد ودون ما معرفة، ولذلك فانهم لم يبذلوا أي جهد في استعمال السماد للحفاظ على خصوبة الأراضي وإنما اعتمدوا في ذلك على نظام تبوير الأراضي . وكان الفلاحون في مثل هذه المناطق حين تتوقف أرضهم عن الأنتاج كلية فأنهم إن سمح لهم بذلك يتركونها

إلى أرض أخرى بل وحتى إلى الغابات إن لم تتيسر لهم الأرض أو ربما عمدوا إلى نظام آخر هو زراعة الأرض سنة واحدة وتركها بورا سنتين، وربما كان هذا هوالنظام الأعتيادي في ظل النظام الاقطاعي . وحين زادت امكانيات تصريف المنتوجات الزراعية، فقد اتبعوا اسلوباً أكثر تطوراً يسمى (نداس) وبموجبه تزرع الحقول مناوبة، ولكن الأرض المتروكة يجب حراثتها مرتين للقضاء على الاعشاب ولتخلخل الهواء فيها . واخيراً وفي المناطق الأكثر تقدماً فإن الزراعة تقل أو تنقص تبعاً للدورة الزراعية .

وكانت المبادرة الفردية محدودة جداً، ولأن لزمات الفلاحين جميعها متجاورة لذا كان من الضروري أن يقوموا مرة واحدة باعمال الحراثة ونثر البذر وعليهم أن يزرعوا نفس المنتوج أو على الأقل منتوجا مثله بحيث يحصد في وقت واحد . وذلك لتجنب المرور من حقل إلى آخر . أما مقدار قدرة الملاك في النظام القديم على توجيه هذه الاعمال فهذا أمر ليس واضحاً . ولكن طالما أن قسماً كبيراً من ايرادهم كان يجمع عيناً فلذلك صارت له مصلحة حميمة به وفي بعض الأماكن في هذه الأيام يوجد بعض شيوخ القرى «كوى بيكلري» الذي يقررون نوع الحاصل الذي يزرع، ويبدو أننا نجد أمثال هؤلاء الشيوخ في العصور القديمة أيضاً، وكانوا يتعاملون مع السباهية على الأقل في أمور دفع العشر .

وفي مناطق «الأكتفاء»، فإن المحاصيل التي تزرع هي بطبيعة الحال مما تتلائم مع طعام الفلاحين وعاداتهم وحتى هذه الأيام فأن هذا الطعام يتكون بصورة رئيسية من المنتوجات النشوية مثل خبز الذرة والشعير والحنطة المجروشة «آى البرغل» ونوع من اللبن السائل يسمى (ايران) أما اللحم فلا يؤكل إلا في أيام الأعياد، وكانت الحلويات تعمل مع العسل أو كما هو الحال في بعض المناطق في هذه الأيام من السكر المستخرج من البنجر . وكانت ملابس الفلاحين تصنع من الصوف أو الشعر أو الجلد، وحتى هذه الأيام فإننا نجد أن القطن يزرع ويغزل ويحاك في البيوت ولا يبدو أن هذه بدعة جديدة .

أما ادوات الحقل كالمحراث والمذراة والمسحاة وما إلى ذلك فكلها تصنع من الخشب في البيوت . والواقع أن المحراث الخشبي ما زال يستعمل بصورة عامة في جميع المناطق التي لم تصلها الآلات الزراعية الجديدة بعد وكانت هذه المحاريث تجر بالثيران . أما الخيل فكانت تستعمل للركوب والنقل، وبسبب وعورة الطرق أو انعدامها فكانت العربات لا تستعمل إلا قليلاً وتنقل الأثقال على ظهور الجمال والخيول والحمير والبغال .

وكانت دار الفلاح تتكون من مكان للسكن وزريبة للمواشي ومخازن للغلال مبنية من الطين والأخشاب .

أما الفلاح العادي في مناطق الاكتفاء فكان، كما رأينا، يعتمد في حياته على ماشيته التي يربيها أكثر من اعتماده على غلة زراعته . فهو راع للمواشي والماعز أكثر مما هو مزارع . وفي أشهر الشتاء كانت القطعان ترعى قرب القرى ولأنه كان موسم العمل الكثير في الأرض . أما في الصيف فكانت الماشية تؤخذ بعيداً فيضطر رعاتها للعيش في الخيام وهو شكل آخر من أشكال السكن . ويعتمد الفلاحون في طعامهم من الحليب ومنتوجاته على مواشيهم . وكذلك يعتمدون عليها في صنع ملابسهم فهي تزودهم بالجلود والصوف أو الوبر الذي تغزله النساء ويحكنه ويصبغنه في بيوتهن إذ أن هناك نولاً في كل دار يصنعن منه أقمشة للملابس أو للخيم أو يصنعن منه السجاد والبسط . والواقع أن حياتهم كانت من البساطة والاكتفاء الذاتي بحيث لم يكونوا في حاجة إلى النقود لولا أن الرسوم المفروضة عليهم كانت - عدا العشر - يجب أن تدفع نقداً . ولكي يحصلوا على هذا النقد المطلوب كانوا ينقلون قسماً من محاصيلهم إلى أقرب سوق إسبوعي، ولأن ابناء المدن يعتمدون في غذائهم وفي المواد الأولية لصناعاتهم على ما ينتجه الفلاحون فلهذا يحصل الفلاحون على النقد اللازم لهم . وفي المناطق الأكثر تقدماً يضطر الفلاح إلى أن يشتري بعضاً من سلع المدينة بدلاً من الاعتماد كلية على منتوجاته البيتيه . وهذه المبادلات كانت على الأكثر تتم بطريق المقايضة وإذا أمكن الاستدلال من الممارسات الحديثة عن طريق «السلف» أيضاً فالفلاح الذي يريد أن يشتري شيئاً ما من سوق المدينة يتعهد أن يدفع للبائع مقداراً معينا من محاصيل حقله عند حلول موسم الحصاد .

ويبدو من بعض نصوص القوانين نامة، أن الفلاحين قد يصادفون صعوبات في إيجاد النقود اللازمة لدفع الرسوم المفروضة عليهم، وفي مثل هذه الحالة فقد نص القانون على وجوب دفعهم العشر بدلاً عن ذلك ولو أن مثل هذه المبادلات كانت ممكنة فقط عندما كانت الرسوم تدفع بدلاً عن العشر . ومن الجهة الثانية وفي بعض الحالات فقد كانوا يتفقون علي دفع مبالغ معينة سنوية بدل العشر . ولكن هذه الممارسات كانت مقصورة على مناطق التسويق الإقتصادي والواقع أنها كانت أكثر إنتشاراً مع مزارعي الكروم التي تلعب دوراً ضئيلاً في اقتصاد مناطق الأكتفاء الذاتي . وفي هذا الخصوص يجب أن نلاحظ أن الأراضي الأميرية التي يتوجب على ملتزمي التصرف فيها دفع الرسوم حسب مساحتها ونوعيتها كان يجري مسحها لتقدير تلك الرسوم في حين لم يكن الأمر كذلك في الأراضي المملوكة كقاعدة عامة إلا عندما يتعاقد الفلاحون على دفعات معينة بدل العشر فيصار إلى مسحها لتعيين مقدار الدفعات المتعاقد عليها . وكما لاحظنا من قبل، فحيثما زرعت بساتين الأعناب أو الزيتون أو الفواكة على أرض أميرية فإن نتاجها يكون ملكاً للفلاح . وقد يبدو من بعض الأشارات المتكررة إلى بساتين الأعناب وغيرها في القانون نامة والتي تكاد بالكاد كلها تشير إلى «الملك»

وطالما، كما رأينا من قبل، إن هذه كانت مقتصرة على ملحقات السكن، فإن وضع هذه اللزمات المختلطة قد يؤدي إلى الأختلاط . ومع هذا فأن حقيقة أن الأملاك الحقيقية المملوكة لم تكن تمسح وتظهر بأنها تخضع اعتيادياً إلى دفع العشر في حين أن اللزمات المختلطة شأنها شأن كل الأراضي الأميرية تخضع إلى الرسوم ومن الجهة الثانية فإن الأعشار على الأعناب والفواكة لم تكن أبداً أكثر من العشر الواحد، كما نصت على ذلك الشريعة الأسلامية أو بكلمات أخرى فقد كان العشر الحقيقي وليست نسبة متغيرة هو المعمول به .

وكان تصميم السلطات على تجاهل الشريعة بالنسبة إلى أحكام الارث، يظهر في طرق أخرى غير إيداعهم جميع الأراضي المزروعة إلى ملكية الدولة . ولهذا فمع أعلانهم تملك الفلاحين لكل انواع الملكية الخاصة التي وصفناها، فقد كانوا يصرّون على وجوب عدم تفتتها بالميراث . فقد نص في أحد النصوص بصورة واضحة أنه ولو أن المباني والأشجار هي ملك وأنها يجب أن تنتقل إلى ورثة الفلاح حسب أحكام الشريعة، ومع هذا فإن هذا المبدأ يجب أن يصرف النظر عنه لغرض عدم تفتت أراضي الأسر . وأكثر من هذا فإذا كان وريث الفلاح من قرابة بعيدة لا تؤهله لوراثة التصرف فإن لمالك الأرض أن يحرمه من الميراث في الملك، الذي يستحقه بموجب الشريعة ما لم يكونوا ساكنين في نفس تلك الأرض . أما من جهة محاصيل الكروم وما أشبه فأن لكل وارث شرعي حصته ولكن العشر يجمع منهم جميعاً كمجموعة واحدة، ولذلك فأن السلطات كانت مستعدة لأن تتجاهل الشريعة إذا كانت أحكامها تعرّض وحدة الديرة إلى التفكك . ولكن حقيقة أن التصرف يتم عن طريق عدة عائلات معاً، جعل الأقدام على مثل هذا العمل اللاقانوني أكثر ندرة مما كان خلاف ذلك .

وكان يمكن أن يؤدي تملك الفلاحين لبعض الملكيات الخاصة إلى نوع من الأستقلال عن مالك الأرض لولا أن الرسوم والأعشار على هذه الملكيات الخاصة تجبى لصالح الخزينة العامة. وأن مالك الأرض يتولى جمع هذه الرسوم والأعشار كما يجمع ماله من الواردات بسبب التصرف، فإذا قصرّ الفلاح في واجباته نحو مالك الأرض بسبب تصرّفه في اللزمة، فإن للأخير أن يتدخّل «بالملكية الخاصة» رغم أن المعنى الحقيقي لهذه الفقرة غير واضح تماماً . ولذا وكقاعدة عامة ليس من شك في أن الفلاح كان في الواقع تحت رحمة صاحب الأرض رغم النصوص المتنوعة الهادفة إلى الحد من سلطة صاحب الأرض، ولعل أسعد الفلاحين حظاً هم أولئك الذين يتعاقدون مع الخزينة العامة، ذلك لأن أكثر هذه العقود قصيرة الأمد مما تجعل ملتزم الضريبة أقل رغبة في القسوة والشدة، إذ عليه أن يحسب حساب المستقبل، ومن الجهة الثانية فإن أكثر الملاك تشدداً هم السلطات الوقفية . فكانت تبعث المتولين للتفتيش عن مقادير الرسوم المدفوعة لأيجارات الأراضي لتعديلها وزيادتها إن كانت أقل من السابق.

وابطال العقود القديمة . ومن جهة أخرى فقد كان السباهي ممنوعاً من ابتزاز أي مال من الفلاح طالما دفع رسم الأيجار وسجّل العقد عند القاضي .

ومن بين أصناف أصحاب الأراضي، فأن السباهية هم الأقرب صلة بالفلاحين، فهم أولاً، وإلى حد ما، ليسوا أنفسهم إلا فلاحين على شيء من الأمتياز . وفي الواقع فإن النصوص الكثيرة لم تخل من ذكر لبعض السباهية الذين أصبحوا بالتسجيل فلاحين بمعنى الكلمة، أو لبعض الفلاحين الذين أصبحوا سباهية بأقطاعهم بعض الأقطاعيات . ومن الجهة الثانية فأن وراثة عائلات السباهية للأقطاعيات كانت محصورة بالأولاد القادرين على ادارتها، وفي بعض الحالات الخاصة إلى الأحفاد . في حين أن وراثة العائلات الفلاحية للتصرف تؤدي إلى خلق روابط عاطفية بين الصنفين، هذه الروابط التي وإن كان أصلها في خضوع الرعية التام للسباهية، فإنها تؤدي إلى تماسك متين . ومن جهة أخرى فأن السباهية قد يشاركون في بعض الأحيان الفلاحين في الأرض فيزودوهم بالحبوب والماشية مقابل الحصول على نصف الناتج .

أما بالنسبة للقيود المفروضة على حرية السباهي في العمل فيجب أن نذكر الألتزام المفروض عليهم بعدم أستغلال التصرفات الشاغرة بأنفسهم . وأن يقتصر نشاطهم الزراعي على حقولهم الخاصة، ولا شك في أنهم كانوا أيام الدوشرمة يستقبلون في هذه المزارع الأعجمي أوغلان المرسلين اليهم للتدريب الأبتدائي . وكان السباهية بطبيعة الحال مقيدين بالقواعد التي سبق أن ذكرناها وهي عدم طرد الفلاح من لزمته دون سبب، وعدم تنحية الوارث الشرعي أو أخذ رسوم أكثر مما يحق لهم، وحتى في التصرفات الخاصة فقد كانوا محكومين بالقوانين وعلى ذلك فليس لهم حق رعي حيواناتهم في أرض الفلاح البور أو تأجير أي قسم من مراعي القرية .

كان على كل فلاح، بالنسبة للأقطاعيات العسكرية، أن يسجّل نفسه كرعية لأحد السباهية إلا أن هناك استثناءات لهذه القاعدة، فقد كانت بعض الأقطاعيات مشتركة بين اثنين أو أكثر من السباهية الذين يمارسون في مثل هذه الحالة سلطة مشتركة على فلاحيهم . وكان القرار الصادر من أحدهم ملزماً لشريكه أو شركائه، ومن الجهة الثانية فقد كان الفلاحون يسجّلون أنفسهم رعية لأثنين مستقلين من السباهية الذين يتقاسمون في هذه الحالة الرسوم بينهم . وأخيراً فان هناك بعض الفلاحين الذين لا يرتبطون مع أي سباهي، ولكن هؤلاء كما يبدو هم الذين لا أرض لهم، وفي حالتهم يقوم «الموقوفجي» موظف الميري بجمع الرسوم «البناك» التي يخضعون لها .

وهكذا فإن السلطات قد عمدت إلى تزويد السباهية والأقطاعيين الآخرين بسلطات كافية للحصول على نصيبهم من الواردات الناتجة من عمل الرعية، ولكن ليس اكثر . وكان النظام المتبع في الحقيقة متوازناً جداً بالنسبة إلى الحقوق والواجبات التي يمنحها ويفرضها على أصحاب الأقطاع وعلى الفلاحين، وكان من الممكن لهذه الموازنة

بين الطرفين أن تبقى وتستمر طالما كانت الحكومة المركزية تستطيع أن تفرض سلطتها على الاقطاعيين - ولكن الواقع كما سبق أن رأينا - فإن هذه السلطة قد بدأت منذ نهاية القرن السادس عشر تتضاءل شيئاً فشيئاً حتى لم يعد لها من وجود في أكثر المناطق في القرن الثامن عشر، وليس هذا فحسب، بل أن النظام الاقطاعي بمجموعه بدأ بالتفسخ والخراب بسبب الأجراءات التي لجأت اليها الحكومة لمعالجة أوضاعهم المالية المتأزمة دوماً . ولكن وقبل أن ندرس أثر هذه التطورات على حياة الفلاحين، علينا أن نبحث عن وضع بعض العسكرية في الأرياف وهم الذين، كما سبق أن قلنا يكونون قسماً من القوات المسلحة للأمبراطورية .

هؤلاء العسكرية موضوع البحث هم المسلّم واليايا والفوينق والدوغانجية واليورك. وكما قلنا عند الأشارة اليهم في ابحاثنا السابقة، فأن وضعهم يشابه أوضاع السباهية من عدة وجوه وبالأخص بسبب اعتبارهم قسماً من الجيش طالما أن تقسيم السكان في الأرياف يقتصر على نوعين هما العسكرية والرعية . ويبدو أن القواعد التي تحكم حقوق وواجبات المسلّم واليايا كمزراعين متشابهة إلى حد كبير . فما داموا يعملون في الحقول المخصصة لهم فهم معفيون من دفع كل الرسوم والأعشار ما عدا اليايا المقيمين في بعض السناجق الذين عليهم أن يؤدوا إلى حكام السناجق - لا إلى اليايا باشي كما هو الحال مع الساكنين المقيمين في أماكن أخرى - أربعين أوقجة في السنة عن كل أوجاغ على شكل حنطة وشعير . وكما وأن عليهم أن يدفعوا رسوم الزواج وبعض المدفوعات الأخرى العينية . ويبدو أن كلا من المسلّم واليايا يلتزمون بعض الأحيان «تصرفات» أي لزمات الرعية المجاورة للزماتهم . وفي مثل هذه الحالة، فأن القانون يهتم في التمييز بين الأثنين لأغراض الضرائب . ذلك أن في أخذهم هذه اللزمات الأضافية، فأنهم يلتزمون بمسؤوليات الرعية تجاهها . وفي بعض الأحيان قد يسمح المسلّم لأشخاص آخرين أن يزرعوا أراضيه مقابل بعض الرسوم والأعشار فيكونون في مقام السباهية في هذا الخصوص . والواقع أن الحكومة - كما يبدو - كانت تشجع مثل هذا التقارب بمنع المسلّم من حق طرد المزراعين إلا لأسباب مخلة بالأدب بعد أن يكونوا قد أنجزوا التزاماتهم مدة عشر سنين متوالية . أما اليايا من الجهة الثانية فكانوا ممنوعين قطعاً من تأجير أراضيهم مقابل الرسوم ومن باب أولى بيعها . ومن الممكن أن يكون هذا المنع سارياً على المسلّم أيضاً . فإذا ترك اليايا لزماتهم فإن حاكم السنجق شأنه في هذا شأن السباهية بالنسبة إلى الرعية يضطرهم إلى الرجوع اليها . فإذا شغرت لزمة يايا فانها تسلم إلى فرد آخر من أفراد الأوجاغ الذي يعود اليه صاحب اللزمة .

وكان الفوينق قد منحوا في بلغاريا بعض البقاع الصالحة لأداء وظيفتهم وهي تربية الخيول . وهذه الأراضي التي لا يدفعون عنها ضرائب أيضاً، يجب أن تبقى

بأيدي هذا الصنف فقط . وبذلك فإن أي تصرف في ملكيتهابالبيع أو الوراثة يعتبر باطلاً إلا أنه يحق للفوينق أن يسمحوا للغرباء – ربما يقصد بهم اليورك – أن يعملوا في اراضيهم مؤقتاً دون أن يترتب لهم مهما طالت المدة أي حقوق أو أدعاءات أخرى . أما رجال الفونيق الأحتياط والذين يسمون «يونق زوائدي» فكان عليهم إن كانوا مسيحيين أن يدفعوا الجزية، وعلى أقاربهم إن كانوا يعملون في أرضهم أن يدفعوا الجزية والأسبنس التي يدفعونها إلى حاكم السنجق لأنهم غير مسجلين رعية لأي سباهي، وكان السباهية ممنوعين منعاً باتاً من التدخل بشؤون الفوينق وزوائدهم وأقاربهم ما لم – كما يحدث أحياناً – يقومون بالأستيلاء على حق التصرف في أرض أقطاعية مزروعة من قبل، ويكونون في مثل هذه الحالة مسؤولين عن الرسوم المستحقة على هذه الأرض، وإذا بدأوا اقطاعاً جديداً فتطبق عليهم الشروط المطبقة على الرعية .

أما الدوغانجية فيبدو أن موقفهم مشابه إلى هذا أيضاً فإن امتيازاتهم يمكن أن تنقل إلى ورثتهم بشرط أن يتعهد الورثة بالأستمرار بالواجبات المفروضة علهيم . ويبدو أن الرعية كثيراً ما تحاول الدخول في جماعة الدوغانجية ربما للتخلص من التزاماتهم، لأن القانون ينص على عدم فقدانهم صفة الرعية في مثل هذه الحالة .

ولأن اليورك ليس لهم مكان سكن مستقر فهم لا يخضعون لأي حاكم من حكام السناجق وإنما يتولى أمورهم الصوباشي في المناطق التي يمرون خلالها أو التي يختارونها للأقامة المؤقته صيفاً وشتاءً، ولذلك فإن من واجب الصوباشي أن يرقبهم في تجوالهم هذا بحيث لا يسمح لهم في البقاء اكثر من ثلاثة أيام ودون الأضرار بأراضي الوقف أو الأقطاع . وفي حالة ارتكابهم المخالفات أو الجرائم فإن أمر عقابهم يعود إلى الصوباشي أيضاً ولكن – أو هكذا تنص القوانين على الأقل – بعد الحصول على أذن «حجة» من القاضي المحلي .

وتعيش قبائل «اليورك» اعتيادياً على تربية الماشية، ولذلك فهم يدفعون ضريبة المرعى «اطلاق» ورسوم المواشي «عادتي اغنام أو آغر رسمي» وهذه تدفع بشكل صوف في سبتمبر إلى حاكم السنجق الذي يخيمون في منطقته . واكثر من هذا فأن هناك نصوصاً تشير إلى وجوب قيام خمسة أشخاص للخدمة العسكرية لكل أوجاغ يتكون من ثلاثين شخصاً على أن يدفع الخمسة والعشرون الباقون مبلغ خمسين أوقجة وذلك أيام الحرب أما في أيام السلم فعلى جميع افراد الأوجاغ الثلاثين أن يدفعوا مبلغ ٦٠٠ أوقجة فقط . أما الذاهبون إلى الخدمة فإنهم يعفون كذلك من دفع رسوم أخرى مثل رسوم المواشي، ومن الجانب الآخر فقد كان اليورك معفوين من كل الضرائب الزراعية المفروضة على الفلاحين بما في ذلك رسوم الزواج والتي لا تفرض حتى ولو تزوجت المرأة اليوروكية رجلاً من الرعية .

وقد ظهر واضحاً منذ أوائل القرن السادس عشر على الأقل تيار يهدف إلى

استقرار واسكان البدو الرحل ولذلك فإننا نجد في القوانين نصوصاً كثيرة حول هذا الأسكان . وتبعاً لذلك فأننا نجد في القوانين المختلفة نصوصاً تحكم اسكان العشائر الرحل فإذا أخذ اليورك أرض فلاح عادي فأنه يصبح في الحال رعية للسباهي أو صاحب الأرض المعني . ويلزم بعد أقامة عشر سنين أن يسجّل نفسه بهذه الصفة، وإذا ما بدأوا بزراعة أرض مهجورة في الأقطاعية فانهم يدفعون عنها نصف الرسوم التي يدفعها الفلاح لو أقدم هو على ذلك . ومن جهة أخرى فحال ما يترك اليورك صفته العسكرية فانه يعفى من رسم المرعى الذي لم يكن يطبّق على الرعية . وعلى ذلك يفهم من هذه النصوص أن السلطات كانت ترغب في تشجيع استقرار العشائر الرحالة ولكنها لم تكن مستعدة للتضحية بأي إيراد في سبيل ذلك .

وقد أشار دوهسن إلى هذه الأصناف المختلفة من العسكرية التي وجدت أيام السلاطين العثمانيين الأوائل وأعطى إعداد كل صنف منها . وقد قدّر المسلّم بثلاثة الآف واليايا بعشرين ألف . وأخطأ إلى حد ما إذ اعتبر اليورك خيالة الروملي ولكنه لم يذكر عددهم . في حين ذكر أن الفوينق هم ستة الآف أما المصادر التركية فتذهب إلى أن اليورك والمسلّم في الروملي يبلغون ٤٠ ألف وأن اليايا المسلّم في الأناضول يبلغون ٢٦ ألف، وفي الحالتين فأن الأعداد تتضمن «اليامك» . أما عن وضعهم العام فيجب أن يلاحظ أنهم يكافئون عن قيامهم بواجباتهم بنفس الأسس التي يكافأ بها السباهيون عند اداء واجباتهم . وكانت هذه الأصناف جميعها عدا اليورك تكلّف السلطان عند خدمتها له في الحروب أقل من كلفة السباهية . ولذلك فقد كانوا يكافئون مثل السباهية بزيادة تمتعهم باللزمات الزراعية دون دفع الضرائب ولكنهم من الجهة الثانية لا يستحقون أي نصيب من الفلاحين إلا إذا ساروا فعلاً إلى الحروب . ومن جهة أخرى كان عليهم أن يتعبوا للحصول على معيشتهم في حين لم يكن على اليورك إلا حراسة قطعاتهم فقط . ولذلك فأن اليورك معفوون من الضرائب وإنما عليهم دفع الضرائب المذكورة في اعلاه . هذا هو النظام .

وظل علينا الآن أن نبحث أحوال ما آل اليه أهل الريف من رعية وعسكرية أيام الإنحلال .

ما دام «العسكرية» قد اختفوا عن مسرح الأحداث مبكراً، فعلينا اذن أن نبدأ بهم أولاً . حين اشتدت الحاجة في القرن السادس عشر إلى استخدام البحارة على نطاق واسع دعى المسلّم إلى هذه الخدمة التي أدوها تحت الأحوال التي كانت سائدة في خدمتهم السابقة . ولكنهم وجدوا بعد حين غير صالحين، فقد سمح لهم بدفع بعض الرسوم مقابل الخدمة الفعلية، ولذلك فقد قاربوا درجة الرعية الذين اندمجوا بهم بمرور الأيام، فأصبحت لزماتهم أميرية، وإن ظلّت وارداتها تذهب إلى الأدميرالية . أما اليايا فيبدو أنه قد قضى عليهم دون أن ندري فيما إذا سمح لهم بالبقاء في لزمتهم كـ «رعية»

أم لا ؟ ولكننا نعلم أن أراضيهم شكلّت أول الأمر على شكل اقطاعيات عادية ثم جمعت بالتالي في أربعة عشر قسماً بأسم «بيلك» وخصصت لمعاشات ضباط الأنكشارية المتقاعدين في حين يبدو أن «الدوغانجية» تلاشوا بانحسار رياضة البيزرة أو الصيد بالصقور، التي لم يمارسها أي من السلاطين المتأخرين . أما «الفوينق» فقد كانوا ما يزالون في الوجود في القرن الثامن عشر . ولكنهم وفي خلال سلم الثلاثين عاماً، توقفوا لسبب ما عن تربية الخيل وتزويد الجيش بها وهو عملهم من قبل . فلما اندلعت الحرب ثانية في عام ١٧٦٧م كان تجهيز الخيول قد أصبح مطلباً ملحاً . أما عن اليورك فقد توقفوا هم أيضاً عند نهاية القرن السادس عشر عن اداء واجباتهم في الجيش . وبمضي الأيام فأن عدداً منهم أخذ بالتدريج وبنتيجة الأستقرار يذوب بين جمهور الفلاحين . وكما ذكرنا من قبل فإن الحكومة كانت ميالة منذ وقت طويل إلى تشجيع هذا الأستقرار، وذلك لأن القبائل الرحل عادة أصعب قياداً وأشد مراساً وأكثر استعداداً للقيام بالأضطرابات . وقد عمدت في القرون الأخيرة إلى نفس السياسة إذ أخذت تحاول - وإن لم يحالفها النجاح دائماً - حصر إقامة القبائل المتنقلة أو الرحل في مناطق معينة . وفيما عدا ما كان اليورك يسببونه من اضطرابات فقد كانوا مكروهين من قبل السلطان بسبب هرطقتهم، ذلك لأنهم احتفظوا بمعتقدات اجدادهم الفاتحين بنقاوة أكثر من اقربائهم المتوطنين، ولذلك فقد صارت كلمة «اليورك» مرادفة لكلمة الضال أو «القزلباش» ومع أنهم لم يقوموا بأي تمرد منذ نهاية القرن السادس عشر فقد ظلوا على صفتهم الحربية، مما كان يسبب قلقاً للسلطان من حين إلى حين . في حين ظلت الفئة التي عرفت منهم بأسم «التركمان» تجهّز الجيوش في أيام الحروب. وقد قدّر «دوهسن» عددهم بحوالي العشرة الآف .

ولذلك فما أن حلّ القرن الثامن عشر حتى كانت اللزمات الزراعية التي كان ينهض بها العسكريون - تمييزاً لها عن التيمار الذي كان يملك من قبل السباهية فقط - قد تحولت بطريقة أو أخرى إلى أراضٍ فلاحية عادية . ولم يتبق من العسكرية في الأرياف - وباستثناء السباهية أيضاً - إلاّ بعض الفوينق الذين أهملوا واجباتهم، ولربما كان هذا سبب اختفائهم بعد قليل من مسرح الأحداث، وإلا أعداد كبيرة من اليورك المشاغبين الذين لا سلطة من أي نوع عليهم والذين ظلوا إما رحلاً أو أنهم في الطريق إلى التوطين .

وبقدر ما يعني الأمر الفلاحين فقد كان العامل الأساسي في تمزق النظام الذي وصفناه هو اتساع نظام لزمة الضرائب ليشمل كل أنواع الأرض تقريباً . ففي عهود الأمبراطورية الأولى لم تكن الرسوم بالألتزام تعطى . وكانت الرسوم الأمبراطورية الخاصة وضرائب أراضي الدولة والرسوم، تجمع كلها من قبل موظفين معينين عند الحكومة يسمون «أميني» . ولكن خلال عهد السلطان سليمان العظيم بدأت الخاصة

الأمبراطورية تؤجر لملتزمي الضرائب . ثم بدأ هذا النظام يتسع بالتدريج حتى شمل كل أراضي الدولة والاقطاع وحتى أراضي الوقف . وفي مثل هذه الأحوال فلم يعد الفلاح يهتم بمن يملك الأرض التي يسكنها ويزرعها ما دام كل أرتباطه محصوراً بملتزم الضرائب – المسلّم – الذي كانت مصلحته أن يعصر الفلاح عصراً ليحصل منه على أكبر مبلغ ممكن لتعود عليه صفقة الألتزام بالربح الوفير .

وقد صاقب ذلك تغيير كبير في نظام الأرض الأصلي وهذا ما أثر في الفلاحين أيضاً ذلك أن مساحات كبيرة من أراضي الأقطاع قد تحولت إما بطريق قانوني عن طريق المنح السلطانية وإما بطريق غير قانوني بمجرد الأستيلاء، إلى أملاك خاصة . وهذه بدورها حوّلها ملاكوها الجدد إلى أراضٍ وقفية . كما أن السلطان استمر في وقف أراضي الدولة في حين أن ما من أرض وقفية قد تحولت إلى صنف آخر . ولذلك اصبحت أراضي الوقف تشكّل نسبة عالية من مجموع الأراضي التي لم تكن لها من قبل .

لكّن هذه التحولات في ملكية الأراضي، وخاصة اراضي الدولة، قد انقصت وإلى حد كبير من الرسوم المتجمعة لمنفعة الخزائن التي، وكما سبق أن لاحظنا ذلك من قبل، بدأت تقل بازدياد، ويوماً بعد يوم، ومنذ نهاية القرن السادس عشر بسبب أمرين أثنين هما أولاً . توقف الحروب وانقطاع ما كانت تجلبه من غنائم واسلاب أخرى، وثانياً : زيادة نفقات الإدارة والجيش . ولذلك لجأت الحكومة إلى الغاء الأقطاعيات، فإذا ما مات أحد السباهية دون ما وريث لائق مما يترك الأقطاعية شاغرة محلولة فبدلاً من اعادة منحها ثانية، كما تقضي بذلك القوانين، تلجأ الخزينة إلى وضع اليد عليها وتؤجرها بالألتزام، وبهذه الطريقة فأن قوة الخيالة السباهية بدأت تقل وتتضائل حتى وصلت في القرن الثامن عشر إلى حدود ربع ما كانت عليه سابقاً . لكن هذا الأمر لم يكن ليهم الخزينة طالما أصبح في امكانها الآن التصرف بالواردات التي كانت تجمع من قبل الطبقة الأقطاعية الزائلة . ولم يقتصر نقل الأراضي إلى ملكية الدولة على أقطاعيات السباهية فقط، وإنما أمتد ذلك إلى غالب الأراضي التي كانت قد خصصت في الأصل إلى مساعدة الموظفين في الحكومات المحلية والأقليمية . ولذلك فما أن حلّ القرن الثامن عشر حتى لم يعد وجود للخاصات من هذا الصنف إلا ما له علاقة بالصدر الأعظم أو القبطان باشي أو النيشانجي .

وقد سهّل هذه العملية انتهاك آخر للقانون . ذلك أن منح الاقطاعيات للسباهي كان بالنسبة للقانون نامة من ضمن اختصاصات حكام الأقاليم «البيكلربكيه» ولكن هؤلاء بدأوا ومنذ نهاية القرن السادس عشر يمنحون الأقطاعيات الشاغرة إلى اتباعهم واصدقائهم بل وحتى بيعها بالرشاوى لصاحب الثمن الأكبر سواءاً كان قادراً على

القيام بواجبات السباهية أم غير قادر ولهذا فقد صدر مرسوم يقضي بنقل حق المنح هذا من حكام الأقاليم وايداعه إلى الباب العالي . [٣]

ولكن هذا الأجراء الذي قصد به الأصلاح عاد بزيادة الوبال، فقد مكنّ أولاً رجال الباب العالي على الأستمرار في عمليات نقل الأقطاع إلى أراض أميرية، كما أشرنا إلى ذلك من قبل وثانياً أنه حرم الأفراد الذين يجب أن يؤول اليهم الأقطاع (وهم بالتعيين : الجيبلية الذين كان رئيسهم في كل اقطاع مؤهلاً عند حدوث الشاغر للأرتقاء إلى رتبة سباهي) من حق الشكوى إلى الباب العالي في حالة المنح الخاطىء . وتبعاً لذلك لم تكن نتيجة هذه التغييرات مجرد تقليص عدد الأقطاعيات ولكن فسح المجال بنسبة كبيرة لسقوطها بأيدي أفراد غير قادرين على الخدمة العسكرية، ولا على ادارة الأراضي الزراعية .

وكما قلنا من قبل فقد بدأ اهتمام الفلاحين بمالك الأرض أو ملتزمها يقل بالتدريج نتيجة لانتشار نظام لزمة الضرائب الذي بدأ يشمل الأراضي التي يمتلكها غير السباهيين الحقيقيين، والأراضي التي حولت بصورة قانونية أو بصورة أخرى إلى املاك خاصة . ولذلك وبمضي الوقت اختفى النظام الأقطاعي تماماً إلا في مقاطعات السباهية الذين ما زالوا يجمعون الضرائب بأنفسهم . وصار على الرعية الآن وفي كل الاماكن الاخرى أن تتعامل مع ملتزمي الضرائب الذين يسمون في أراضي الخاصة الهمايونية «المحصّل» وفي الأراضي الأخرى (الملتزم) واللذين كان كل همهم عصر الرعية لأستخراج أقصى ما يمكن من الأموال، ولا شك أن سلوك الملتزم يعتمد إلى حد كبير على مصدر عقده، فإذا كان الملتزمون قد تعاقدوا مع صاحب اقطاعية أو مالك فعليهم أن يكونوا واعين حذرين لمصلحة هؤلاء الأفراد بالأرض ورخائها . فمع أن الملزم مخول نظرياً في أخذ الرسم القانوني من الفلاحين فقط، ولكنه في واقع الأمر يمارس بعض، إن لم نقل كل السلطة الممنوحة أصلاً للمالك [٤]، يستعملها حيثما يستطيع أن يجني أكبر ربح ممكن وقد تصادف مع وصول الملتزمين إلى القمة أن صارت إدارة العدل (المربوطة بالعلماء والحكام العسكريين في الأقاليم) بيد أناس أمثال النايب من جهة والملتزم والفويفودا من الجهة الثانية الذين لم يكونوا مؤهلين لهذه الواجبات ولم تكن الرعية واثقة من أن لجوءها للقانون ضد ابتزاز الملتزمين والجباة سيجد أذناً صاغية .

---

(٣) بدأ أخذ الرشاوى مقابل منح الاقطاع منذ عهد سليمان ، وكانت أشهر حادثة هي نقل سبعة عشر نيمار وافرة الانتاج إلى الخاصة السلطانية من قبل الوزير صوقللي باشا في عهد مراد الثالث ، والذي منح خلال عهوده الاقطاعيات لبعض خدمه كمعاش تقاعدي «درللك» خلافاً للقوانين .

(٤) وأصبح يسمى «صاحبي أرض» أي صاحب الأرض كما كان السباهي يسمى من قبل

ولم تكن الأمور بالنسبة للملتزمين أسوأ بالقرن السادس عشر منها في القرن الثامن عشر فقد انشأت الحكومة بعد صلح «كارلوفتش» نوعاً من التزام الضرائب مدى الحياة يسمى «الملكانة» ويبدو أن هذا الأجراء قد حسّن أوضاع الفلاحين كما كان المتوقع منه . ذلك أن ملتزمي الضرائب الذين صارت لهم مصلحة دائمة أخذوا ينظرون إلى مستقبل علاقتهم مع الفلاحين ويتصرفون على هذا الأساس . فبدلا من عصرّ من تحت سلطتهم من الفلاحين لأستخراج آخر حبة قمح وآخر أوقجة منهم كما كان يفعل اسلافهم الذين كانت عقودهم تمتد لمدة لا تزيد عن سنة أو سنتين صاروا الآن حذرين في أخذ الأموال عارفين أن رخاءهم معتمد بالدرجة الأولى على هؤلاء الفلاحين . ومع أن اكثر هذه الألتزامات لمدى الحياة قد اعطيت للضباط ولموظفي الباب العالي الذين كانوا يفوضون غيرهم في ادارتها ولكن مصلحتهم في غلة الالتزام دفعتهم إلى الحد من غلواء ممثليهم في السلب والنهب إلى حد كبير . ومع هذا فلم يكن نظام الملكانة بديلاً مرضياً لنظام ملكية السباهية للأرض الذي وإن أبقى الفلاحين في حال غير بعيد كثيراً عن حالة الأقنان لكنه مع هذا هيأ لهم أسيادا كانت عواطفهم على الأغلب عواطف أبوية يشاركوهم وجهات نظرهم حتى صار مركزهم مقدساً في عيونهم لطول بقائهم فيه .

وكان انتشار ملتزمي الضرائب أكبر عامل في خراب النظام الذي كان متبعا سابقاً في الأقاليم . ولكن ما جعل الأستمرار في الزراعة مستحيلا في اكثر الأحيان هو الفوضى التي انتشرت في الأقاليم نتيجة ضعف سيطرة الحكومة المركزية وظهور أمراء الطوائف . وقد سبق لنا أن وصفنا كيفية ظهور «الديرة بيكي» وعلى ذلك فيكفينا الآن أن نلاحظ أنه في المناطق التي مارسوا بها بشكل ما سلطة غير معينة، كانوا مضطرين بسبب اعتمادهم على نوع من التأييد الشعبي إلى أخذ مصالح الفلاحين بنظر الأعتبار بشكل اكثر تعاطفاً من حكام الأقاليم الذين يمثلون السلطان ولم يحاول أحد منهم أن يقوم بمبادرة ادارية وإنما رضوا لأنفسهم بجمع واردات المنطقة لمنافعهم الخاصة وكان انحلال النظام في الأقاليم قد أدى إلى ظهور طبقة معينة من وجهاء الأقاليم تدعى الأعيان والتي بمضي الوقت اسهمت، ولحد كبير في غضب الفلاحين وسخطهم . وكان الأعيان أشخاصاً بارزين في مناطقهم . وكانوا نبلاء الأرياف (٥) ولم يكونوا موظفين عند الحكومة، وليس من الواضح جدا طريق وصولهم إلى درجة الذوات. ولربما كان ذلك عن طريق تحويل الأقطاعات وغيرها من الأراضي إلى ملكية خاصة بطريق قانوني أو غير قانوني على حد سوا. طالما لم يكن في اوضاع الأرض الأولى مكان لأمثال هؤلاء الأشخاص . فقد ظهر هؤلاء الأعيان أول الأمر كممثلين للسكان أمام الحكومة، وفي الأوضاع الأولى لم تكن هناك ضرورة لمثل هذا التمثيل، فإن حاكم

(٥) أنظر ما سبق ص ٢٦٦   ٢٢٧

الأقليم وحاكم السنجق اللذين أصبحا يدعيان الوالي والمتصرف، وكانا بسبب منحهما صلاحيات لجباية الواردات في اثنتين أو أكثر من المناطق المتباعدة، مضطرين إلى أن يبعثوا ممثلين عن الحكومة إلى المناطق التي لا يقيمون فيها . ولربما كان بسبب هذا التصوّر وبسبب أن بدلائهم وهم المتسلّم في السناجق والفاي فودا بالنسبة للاقضية كانوا لا يمارسون سلطة أكثر من سلطة الضباط الذين عينوهم ولذلك فقد ظهرت طبقة اعيان جديدة كطبقة ملاّك خاصين للأراضي . مؤكدين لأنفسهم صفة تمثيل الناس أمام الحكومة وتمثيل الحكومة أمام الناس، ومن الحق القول أن هؤلاء الأعيان كانوا أناسا منتخبين من السكان ولو أن طريقة هذ الأنتخاب لم تتضح لنا، ولكن وفي نفس الوقت يبدو أنهم يتمتعون بمكانتهم هذه بصرف النظر عن هذا الأنتخاب ذلك بأن أولاد الأعيان يعتبرون أعياناً سواء أنتخبوا أم لم ينتخبوا .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر حاول بعض الحكام أن يسيطروا على تعييناتهم وعلى استيفاء بعض المال في حال تجديده . وفي نفس الوقت فقد جاهد الأعيان في عدة مقاطعات لأن يأخذوا بأنفسهم ادارة الشؤون المحلية وخاصة شؤون الضرائب، سواء كان ذلك بسبب مركزهم المحترم أم كان بسبب ضعف سيطرة الحكومة المركزية . وزيادة على ذلك وفي زمن الإنحلال العام للقانون والنظام كان بعض العمال الآخرين مثل المبايع جي الذي بتولى شراء الحبوب والذي له في بعض المناطق سلطة الشراء بسعر معين من قبل السلطات لتموين العاصمة أو «الجزية دار» أي جامع الجزية في حالة الفلاحين الذميين، كان هؤلاء جميعهم احراراً لأستعمال كل الضغوط الممكنة على الرعية المسكينة مما أدى إلى هجران هؤلاء لأراضيهم بإزدياد .

وفي منتصف القرن السابع عشر، ترك لنا كاتبان مشهوران هما حاجي خليفة وكوجو بيك، عدد القرى المهجورة التي مرّا بها في ترحالهما في الأقاليم، ومع أن حركة التهجير قد قلّت أو تباطأت بأنشاء نظام الملكانة أو التزام الضرائب مدى الحياة فأنها زادت زيادة كبيرة في القرن الثامن عشر وخاصة في نصفه الثاني . كانت هجرة السكان في الروملي والأناضول قد أيدتها مشاهدات الرحالة الغربيين في ذلك الزمان كما أيدها المرسوم الذي صدر بمنع تدفق الفلاحين إلى استانبول، ولا شك، أن ترك الفلاحين للزماتهم قد يؤدي بهم إلى الذهاب إلى محل أحسن . فانهم إن لم ينخرطوا في سلك العصابات التي بدأ عددها يتزايد يوماً بعد آخر في كلتا المقاطعتين فأنهم يتركون حياة الأرياف مفضلّين العيش في المدن . وليست هناك احصائيات للسكان في هذه الفترة ولكن بدا من الدلائل أن الطبقات التي كانت تعيش على ما كانت تجمعه من رسوم وضرائب قد شعرت في القرن السابع عشر والثامن عشر بندم طويل على ذبحهم الدجاجة المسكينة التي كانت تضع لهم كل يوم بيضه من الذهب .

(٢) الأقاليم العربية

قد يمكن تطبيق الخطوط العامة للوصف المتقدم على الأقاليم الآسيوية أيضاً . ففي هذه الأقاليم جميعها كانت وحدة الإقتصاد الزراعي هي القرية أيضاً وما يلحق بها من أراض ومزارع . وكانت الأرض تملك كذلك لثلاثة أصناف من الملاّك الذين تعرّفنا عليهم من قبل وهم المزارعون أنفسهم (وهم لا يعرفون هنا بالرعية وإنما بالفلاحين) ثم المستأجرين الكبار الممثلين، إما باصحاب التيمارات أو بالملتزمين، ثم المنتفعين من الأوقاف .

فإذا ما استثنينا في الوقت الحاضر الفئة الثالثة لاختلاف تأثيرها الإقتصادي من مكان إلى آخر فإننا سنركز على العلاقات بين الفئتين الأوليين .

كان وضع الفلاحين تجاه المستأجرين الرئيسيين مثل وضع الرعية في الأقاليم الأم، وكانت الأغلبية في كل قرية هم المالكين الفعليين، وكانوا احراراً في منح الأرض لمن يشاؤون من الفلاحين، وفي استردادها منهم . كانت أراضي الفلاحين مثقلة بالضرائب الواجب دفعها إلى المستأجر الرئيسي الذي أخذ الأرض منحة من الدولة(٦). ومن الجهة الثانية فليس للمستأجر أن يسلب من الفلاح أرضه إلا عند امتناعه عن دفع الضرائب .

وكما هو الشأن في المقاطعات الأم، فإن الملتزم للأراضي الأميرية «أو الضابط كما كان يدعى في العراق» للأراضي الأميرية والماليكان جعل لنفسه حق جمع الضرائب من الأراضي الزراعية مما جعله جنباً إلى جنب مع صاحب الأقطاع أو التيمار، ووضعه موضعاً يقارب وضع الأول إلى درجة يصعب التمييز بينهما .

وكان الالتزام في أول أمره يجري على أساس سنوي فقط، ولكن يبدو أن هذا النظام أخذ يتطور في الممارسة في أكثر المناطق ففي عام ١١٠٤هـ/١٦٩٢م نص على أن الماليكان تعتبر ملكاً لواضع اليد عليها طيلة حياته، وله حق التصرف بها في البيع بشرط موافقة الدولة على ذلك . ولكن عند وفاته توضع الأرض بالمزايدة وتكون الأفضلية إلى أولاده (٧) . ولذلك فيمكن القول أن أكثر عمليات التزام أراضي الدولة (تمييزاً لها عن التزام الأملاك الخاصة) في نهاية القرن الثامن عشر كانت كما هو الحال في المقاطعات الأم تستمر مدى الحياة .

---

(٦) كانت حقوق الملكية القديمة للارض تسقط لانعدام الورثة أو لاسباب عدة أخرى . وبهذا تعود الأرض إلى ملكية السلطان الذي من حقه أن يمنحها لمن يشاء - أنظر ابن نسيم : «البحر الرائق» ج٥ ص١١٨ ، وابن عابدين «منحه الخالق» ج٤ ص ١١٤ .

(٧) يذكر «غازي» ج٣ ص ٢٩٢ أن هذا الاجراء كان تشجيعاً للمزارعين (ولو أنه كما هو ظاهر فشل في علاج مشكلة تعسف ملتزمي الضرائب) وفي الوقت نفسه فإن لكل قرية مبلغاً سنوياً معيناً يجبيه ملاكها على ثلاث دفعات . وعن الماليكانة أنظر ما سبق ص ٢٧٩ .

ولكننا حين نخرج من التعميم إلى التخصيص نجابه تعقيدات مذهلة، فالحقوق والعادات القروية تختلف اختلافاً كبيراً لا من اقليم إلى اقليم فحسب ولكن حتى في الاقليم الواحد، مما يجعل البحث في التفاصيل لأي منطقة يحتاج إلى تحفظ كبير . ففي اقسام من سوريا وفلسطين مثلاً وكذلك في مصر العليا كانت أراضي القرية تملك جماعياً وتدفع عنها الضرائب عيناً . أما في جنوب العراق فإن القرويين يزرعون اقساماً صغيرة من الأرض فقط، أما البقية فيقوم بها الرعاة شبه الرحل . لكن أهمية التقاليد والعادات كانت عامة للجميع، ويمكن تصويرها تصويراً جيداً بالاعراف السائدة في مصر السفلى والوسطى . وفي نفس الوقت فأن من الضروري لبحثنا هذا أن نخص هذه الحالة بشيء من التفصيل على ضوء التغيرات التي احدثها محمد علي.

فبعد الفتح العثماني لمصر قسمت جميع أراضيها الزراعية – عدا الأراضي الوقفية – إلى أقسام ووزعت على أفراد الأوجاغ وبعض الأشخاص الآخرين كملتزمين(٨) ويبدو أن هؤلاء الملتزمين حصلوا في القرن السابع عشر على حق توريث الالتزام، حتى إذا جاء القرن الثامن عشر ظهر الملتزم وكأنه المالك الفعلي للأرض المخصصة له، بمعنى أنه كان له حق فرض أو الغاء بعض التصرفات وأن يعطي الأرض أو يبيعها إلى ملتزمين آخرين أو يهبها إلى ابنه أو ابنته أو يسجلها وقفاً، بشرط موافقة الدولة في كل هذه الأحوال (٩) وبذلك فقد صار مركزه مشابهاً لمركز صاحب التيمار، وكذلك فأنه يشابه وضع الملتزم العادي في أوربا وآسيا، أي أن وظيفته الرئيسية كانت جباية الضرائب المستحقة من القرية أو القرى الأخرى لصالح الحكومة المحلية . وكانت حقوق وواجبات الفلاح في مصر هي نفسها الواجبات والحقوق التي للرعية .

ولذلك يظهر أن الفلاح في مصر ولو أنه لا يستطيع أن يتخلص من أرضه فقد كان باستطاعته أن يعطيها للآخرين مؤقتاً، كما كان حراً في اختيار نوع الحاصل الذي يزرعه دون ما تدخل من الملتزم . ولو أن الواقع أن دورة الانتاج تخضع للعادات المحلية. ومن الجهة الثانية فلم يكن هناك شك بأن الفلاح كان مرتبطاً بالأرض بالرغم من صحة القول، وبقدر ما يتعلق الأمر بالفلاحين المسلمين من منافاة نظام القنانة للشريعة الاسلامية . وقد كان قانون نامه سليمان مثالاً في هذه النقطة إذ قال : « إذا ترك حقل ما بوراً بسبب من الفلاح فأن على «الكاشف» (١٠) أن يقوم بالتحريات

(٨) كانت تعليمات السلطان سليمان تقضي بقيام الدفتر دار بتقدير ايراد كل قرية، ثم ينظم على هذا الأساس اعطاءها بالالتزام إلى «الناس الأغنياء المعروفين» ويحق للفرد من هؤلاء أن يتولى التزام أكثر من قرية واحدة في آن واحد .

(٩) الدولة هنا هي الباشا ومدير بيت المال في القاهرة . وتؤخذ الموافقة بعد دفع مبلغ من المال مقدماً يسمى الحلوان .

(١٠) الكاشف هو الحاكم في القرية ومندوب البيك اليها .

اللازمة للقبض عليه وبعد إعادته إلى قريته ومعاقبته، يجبر على حراثة حقله» . ويقول المؤرخ الجبرتي : « فإذا هرب الفلاح من قريته إلى قرية أخرى يقوم الملتزم بالبحث عنه ويستعين برجال كاشف المنطقة للتفتيش عنه» وطالما أن الشواهد التاريخية قد أظهرت أن مشكلة الهروب كانت إحدى الصعاب للحكومة المصرية منذ أيام الحكم العربي، فيبدو أن نظام القنانة في مصر يقوم على عادات قديمة وإن العثمانيين اخذوا به على أساس الممارسات القائمة من قبل (١١) ومن الصعب أن نجزم أن كان انتقاله إلى سوريا ومصر قد تم أيام المماليك أو العثمانيين . ولكن يجب أن نذكر أن الجهات الدينية أو بعضها على الأقل احتج بقوة ضد هذا «التعسف الاستبدادي» (١٢)، وعلى الرغم من منع مغادرة القرى فأن ذلك كان يتكرر دوماً عند ضعف الادارة، وكما سيمر بنا ذلك أكثر من مرة في أثناء دراستنا هذه .

وكان من المعتاد في جميع قرى مصر عدا القليلة منها أن يفرز جانباً ما يقّدر بحوالي عشر ما عند الفلاح من الأراضي المقابلة وتسمى أرض الوصية تخصص للملتزم أو الملتزمين وتزرع من قبلهم . وكان خطر ابتلاع أرض أو أطيان الوصية لجميع أرض الفلاح قد استبعد بطريق غريب، فكانت أرض الفلاح وأرض الوصية في كل قرية تقسّم إلى ٢٤ قيراط تعود جميعها إما إلى ملتزم واحد أو تقسّم بين عدة ملتزمين . ويملك كل ملتزم نفس العدد من القراريط أو اجزاؤها من أرض الوصية التابعة له وهكذا يبقى التوازن قائماً . ففي حين أن أرض الوصية كانت أكثر ربحاً للملتزم فإنها كانت أكثر مشقة للفلاحين الذين كانوا مضطرين لزراعتها عن طريق السخرة . وهذه الطريقة بحد ذاتها ما كانت لتديم النظام لولا فائدتها في التغطية على نزاع المصالح بين البائع والمشتري .

وليس من السهل أن نصف في سطور قليلة النظام المعقد الذي تقسم بموجبه على سكان القرية المبالغ التي تفرض عليها من مجموع حصيلة الضرائب، وكانت تقوم بهذا العمل لجنة تتكون من صرّاف قبطي يمثل الملتزم، ومن شيخ البلد الذي يختاره الملتزم من العوائل الغنية من بين الفلاحين . وهو في الواقع منصب وراثي (١٣) ومن

---

(١١) علمنا من مصادر مصرية موثوقة أن براءات منح الأراضي كانت تنص على عدد معين من الأقباط يخصصون لصاحب المنحة . وقد يفيد هذا بأن القنانة، أي الأرتباط بالأرض كانت في الأصل قاصرة على الفلاحين الأقباط فقط، ثم امتد هذا النظام إلى الفلاحين المسلمين بممارسات تعسفية غير شرعية .

(١٢) من أشهر من دافع عن حرية الفلاح ابن نسيم (ت١٥٦٣) وكان من اكابر فقهاء الحنفية في مصر في العهد العثماني .

(١٣) كان كل ملتزم يعين شيخ بلد على فلاحيه ، وإذا كان للملتزم أرض واسعة فقد يعين لها ولاقسامها المتفرقة أكثر من شيخ بلد واحد . ولذلك فمن الممكن أن يكون في البلد الواحد عدة شيوخ بلد .

الشاهد وهو محامي القرية ووظيفته الحفاظ على مصالح الفلاحين .

وكان اعادة توزيع الضرائب القديمة المقررة (١٤) يشمل أرض الوصية، كما يشمل أرض الفلاحين (١٥)، في حين أن الضرائب الاضافية تضاف على أرض الفلاحين فقط . وكان الفلاحون يدفعون الضرائب نقداً وعلى إنفراد أو باقساط، ونظرياً كانت الأراضي المروية فقط هي الخاضعة للضريبة . وفي حالة انخفاض مياه نهر النيل فأن الأراضي غير المزروعة تمسح وتقدر وتخفض قيمتها من الرسوم المقررة على القرية . أما في الواقع فإن الملتزم إذا ما رضي بانخفاض حصته في السنوات القاحلة فإنه في الواقع يستوفي هذا الفرق من حاصل السنوات الجيدة التالية . ومن أبرز الشواهد المثيرة الدالة على قوة العرف هو عدم فرض الضريبة على حاصل النخيل رغم انتشار زراعتها في كل مكان .

وهكذا كانت كل قرية وحدة مكتفية بذاتها، وكان سير حياتها محكوماً بمجموعة من العادات التقليدية التي لم تتأثر بالاحداث الخارجية إلا قليلاً . وكانت علاقتها مع الحكومة محددة تقريباً بدفع الضرائب المفروضة عليها، وفيما عدا تدخّل الملتزمين أو بعض الضباط العسكريين الآخرين، فقد كان للقرية استقلال ذاتي . وكان حجر الزاوية في المجتمع القروي هو شيخ البلد . وكان كل شيخ يشرف على ترتيب أمور الفلاحين الذين يزرعون الأرض التي بعهدته . وكان الشيخ الكبير يقوم مقام ضابط الأمن أو الحكم الذي تمتد سلطته لا على الفلاحين فقط، وانما على كل سكان القرية (١٦)، وبالرغم من كونه فظاً ومستبداً فقد كان هو الذي يحفظ كيان القرية . وكان مركزه محل الاحترام والتقدير لا من سكان القرية فقط وإنما من الملتزمين أيضاً . وكان من أسباب حفظ الاستقرار في القرى قصر وظائفها كالشاهد والشيخ وبعض الوظائف الأخرى (١٧) على عوائل معينة وعلى تجانس السكان أيضاً . وكانت الأرض داخل

---

(١٤) الضرائب المفروضة على القرى المصرية كما سيتضح لنا ذلك في الفصل السابع هي :
أ) الضرائب التي فرضها العثمانيون عام ١٥٢٦م وكانت تعرف باسم عام هو «المال الحر» . وهذه الضرائب تشمل الميري ، أي ضريبة الأرض التي تدفع للسلطان مع بعض المبالغ المحددة التي تدفع للسلطات المحلية . ب) الضرائب الأضافية التي بدأ فرضها منذ اوائل القرن الثامن عشر والتي تعرف باسم «البراني» ، أي الضرائب الاضافية .

(١٥) يبدو من بعض الوثائق أنه لاغراض الضريبة كان يجري تخفيض ثمن أرض الوصية عادة في حين تزاد قيمة أرض الفلاح ، ولاغراض الضريبة أيضاً ، كان الفدان يقدر بـ ٥٣٥٣ متراً بدلاً من مساحته الاعتيادية وهي ٥٩٢٩ متراً .

(١٦) وكان شيخ البلد يتمتع ببعض الامتيازات المالية كاعفائه من الضرائب عن بعض ارضه تعويضاً له عن استضافة وتسلية الموظفين ، وكان هذا من ضمن واجباته الرسمية ، ولكنه كان لا يستطيع أن يصبح غنياً وقوياً لكثرة مصادرة أمواله أو لمنافسة بعض العوائل الأخرى في القرية له .

(١٧) من أمثال الخولي الذي كان يشرف على تقدير مساحات أراضي القرية وعلى زراعة أرض الملتزم .

القرية تنتقل من يد إلى أخرى، فقد يصبح المالك عاملاً والعامل مالكاً، ولكن من دون ما تدخل من الغرباء (١٨) . وكانت حاجيات القرية تجهّز من قبل حانوت أو أكثر وبعض الباعة الحرفيين الآخرين (١٩) . وكانت كل قرية تتكفل بمواردها الخاصة بإعالة إمام المسجد أو مدرس القرآن فيها . وكذلك الحلاق والنجار إضافة إلى تكوين دوريات من الخفر لحراسة الحبوب في المخازن ولإرسال إنذار مبكر عند إقتراب البدو الغزاة إلى القرية، وعلى العموم لمنع أي إخلال بالأمن .

ورغم أن الضرائب التي فرضتها التشريعات العثمانية في مصر لم تكن في حد ذاتها باهضة مرهقة، فأن المزارعين المصريين، شأنهم شأن زملائهم في مختلف أنحاء الأمبراطورية كانوا مثقلين بالطلبات التحكمية المرهقة التي يفرضها عليهم جشع الموظفين وطمعهم، وكانت هذه الحالة أظهر ما تكون خلال القرن الثامن عشر، وفي عقوده المتأخرة حين بدا وكأن الحكومة والحياة الاقتصادية، قد أوشكا على الأنهيار . ومع أنه لا يمكن تجاهل هذه العوامل الخارجية فليس من الإنصاف أن نضع اللوم لتأخر الزراعة في مصر على ابتزاز الاتراك والمماليك بوجه عام . ذلك لأن الفلاح المصري حاول، ومنذ قرون عديدة قبل دخول العثمانيين أو المماليك إلى مصر، أن يتخلص من مستغليه، ولكنه فشل في ذلك (٢٠) وقد انقلب هذا الفشل، وهو قدر الشعب المصري، إلى شعور عميق بالإحساس بالمرارة الذي وجد له منفذاً للانتقام بتقليل الإنتاج إلى أدنى المتطلبات وإلى معارضة مستميته لكل التغييرات، وإلى تعمّد الخشونة في كل أحوال الحياة . فإن خصوبة الأرض كانت تؤدي إلى وجود الأقوياء المتحكمين في كل مكان . ولذلك فقد ادت تجربة الفلاح إلى أن التحكم هو الطريق الوحيد للحصول على أي شيء، ولذلك وبردة فعل طبيعية، أصبح هو الآخر متحكماً على من هو ادنى منه . وكانت الطبيعة البدائية لادواته وأساليبه الزراعية مردها دون شك إلى فقره، ولكننا مع هذا نسمع ببعض المزارعين الأغنياء وبالثروات التي يجمعها شيوخ القرى، ولذلك فإن السبب الرئيسي هو انعدام الحوافز للابتكار فما دامت أدواته الزراعية تؤدي

---

(١٨) إن لم يستطع الفلاح زراعة كل أرضه رهن قسماً منها مقابل مبلغ من المال يكفيه لزراعة القسم المتبقي ، وتعود اليه أرضه عند سداد الدين ، فإن عجز عن السداد فإن أرضه «بما فيها الماشية وادوات الزراعة» قد تحجز وتباع إن لم يصل إلى تسوية أخرى مع الدائن .

(١٩) لم تتوفر معلومات عمّا إذا كان أصحاب الحوانيت في القرى من المسلمين أو اليهود أو الأقباط، وعن طبيعة علاقتهم بالمجتمع القروي .

(٢٠) من الخطأ تاريخياً أن نعتبر فلاحي الدلتا والقسم الأكبر من مصر الوسطى هم خلفاء المصريين القدماء وبالتالي فهم معتادون على تحمل الاستبداد . فأن سكان هذه المناطق قد اعيد تركيبهم بصورة شاملة بسبب تدفق الهجرات العربية المستمرة اليها منذ القرن السابع ، ومن ذلك الوقت حتى أيام الفتح العثماني لم تخل مصر من بعض الثورات الزراعية .

وظيفتها، فهو يرفض تبديلها، رفضاً يصل أحياناً إلى حد العجز عن تغيير عاداته التقليدية (٢١) . وقد ثبت بالتجربة التي اقدم عليها محمد علي أنه حتى عند توفر الأساليب والأدوات الحديثة عند الفلاحين، فإنهم ينظرون اليها بالشك والريبة على أنها وسائل لابتزاز أكثر ما يمكن منهم وأخيراً فإن سوء التغذية، وضعف الصحة كانتا من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تدهور الحضارة الإسلامية، وإلى تقليل قابلية الفلاح إلى حد الإرهاق (٢٢) . ومن الممكن تصوّر معيشة الفلاح المصري من الفقرات والإحصائيات التالية :

يتقاضى العامل يومياً بين ٥ إلى ٨ بارات، أي ما يقابل خمس إلى ربع الفرنك . وفي الفيوم والدلتا من ٨ إلى ٩ بارات، أي ربع الفرنك إلى ثلثي الفرنك . وكان ثمن الطعام اليومي للعامل الواحد في مصر العليا يصل إلى ٣ بارات يوميا . وكان لباسه الوحيد هو الجبة التي تكلفه ما بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ بارة، أي حوالي ١١ إلى ١٢ فرنك، والتي تدوم عنده لسنة أو أكثر، ومعها «شال صوفي» يكلف حوالي ١٨٠ بارة ولفة في الرأس تكلفه ١٠٠ بارة، وعلى هذا فإن نفقاته السنوية لنفسه فقط تتراوح ما بين ٥٤٠ بارة للملابس و١٠٩٥ بارة للطعام . وقد اضاف اليها «جيرالد» حوالي ٣٦٠ بارة للمصاريف المتفرقة مثل القهوة والشاي واللحم، فيكون المجموع حوالي الفي بارة سنوياً، أي ما يقارب ٧٠ فرنكاً في السنة . وفي الدلتا فإن الطعام والادامة تكلّف أكثر قليلاً ولكن في كل الحالات فإن القرويين لا يأكلون اللحم إلا في الأعياد (٢٣) .

وقد اختلفت الاراء في مدى مسؤولية الصرافين الأقباط في زيادة إرهاق الفلاحين فبينما يعترف الكونت دي استيف بأن الصرّاف كان يربح الكثير من اعماله التجارية (٢٤) ويرى أيضاً بأن ادارتهم كانت مقبولة ومفضلة على ادارة الشيوخ

---

(٢١) من ذلك استمرار الفلاح المصري على طرق الزراعة القديمة وادواتها البدائية ، كما أن عدم انتظام الري قد سبب ملوحة الأرض وخرابها ، كما ثبت الآن أن تدني الزراعة في وادي نهري دجلة والفرات لم يكن سببه سوء الادارة وغزوات المغول على عظيم أثرهما فحسب وإنما كان سببه ملوحة الأرض بسبب عدم انتظام الري فيها .

(٢٢) اورد جرارد (ص ٥٠١) احصائيات ظريفة عن الانتاج فمنها إن الفلاح الواحد الذي يعمل برفع الماء بواسطة الشادوف يرفع ١٤٣ كيلو غرام بالمتر في الدقيقة . وعندما جلب الشادوف إلى فرنسا لاجراء التجارب عليه كان معدل ما يرفعه العامل الواحد من الماء ٢٢٠ كيلو غرام بالمتر بالدقيقة ، وكان حراثة الفدان الواحد من الأرض بواسطة محراث يجره ثوران يستغرق منه يومين ونصف اليوم .

(٢٣) جيرار (ص ٥٠٧-٥٠٨) مع وجوب الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه الارقام تعود إلى فترة انخفاض سعر البارة وبالتالي ارتفاع كلفة المعيشة إلى حد ما .

(٢٤) ايستيف (ص ٣١٩-٣٢٠) تاتيه هذه الارباح مما يفرضه على الفلاحين من رسوم على المعاملات اليومية ، وما يتقاضاه من فوائد على ديونه للفلاحين .

المحليين لأن الأولين كانوا مخلصين ومحايدين، في حين كان الشيوخ المحليون منغمسين في النزاعات والقتال . ولكّن جيرالد يرى بوضوح أن سبب تدهور الزراعة انصراف السكان عنها في القطر يعود في الدرجة الأولى إلى المناورات المغشوشة التي يقوم بها هذا الصنف من الصرّافين (٢٥) .

ومن الغريب أن ما من مصدر قد اشار إلا عابراً إلى الديون التي ترهق الفلاح المصري . في حين أن تجارب المجتمعات المماثلة والحقيقة التي يؤيدها «فولني» بأن الربا كان يصل إلى أقصى حدوده (٢٦)، وأنه كان أكبر لعنة في الريف السوري، وهذا قد يقودنا إلى أن نعتقد بوجود حالة مشابهة له في مصر . ومن جهة أخرى فيستطيع المرء أن يزعم بأن الصرّاف القبطي وأن كان قادراً على الحصول على أرباح كثيرة على قروضه، ولكن لم يكن اغراق الأرض بالديون بالأمر المربح، ذلك لأن الابقاء على وارد قليل من ايراد الأرض للفلاح ولضيق دائرة التعامل في الأرض تجعل عملية الصرّاف غير مربحة، فإن آخر ما يفكر فيه الصرّاف هو نقل ملكية الأرض اليه أو حتى مجرد زراعتها من قبله . كما لم يكن من مصلحة الملتزم نفسه اضطراب الاقتصاد المصري بكثرة انتقال الأرض من يد إلى أخرى .

كان العامل الآخر الأكثر وضوحاً والأشد ظهوراً والبلاء الأكبر على الفلاحين العرب في كل البلاد هو اجتياح البدو للأراضي المزروعة واضطهادهم القاسي للمزارعين، فإن أكثر المناطق الخصبة في سوريا بما في ذلك السهل الساحلي لفلسطين وحوران كانت أكثرها تعرضاً لغزوات الصحراء المتاخمة . وكانت حوران تتمتع بنوع من الحماية لقربها من دمشق كما كانت المصدر الرئيسي لتجهيز القمح لا إلى المدينة نفسها فقط ولكن إلى قوافل الحجاج السنوية أيضاً . وطالما أن القبائل البدوية في المناطق الجنوبية لها مصلحة في الحج (إذ يجهزون القوافل بالجمال كما يقومون بحمايتها مقابل أجور) فقد كان في مقدور الباشوات أن يزاولوا ضغطاً سلمياً على هؤلاء البدو قد يرافقه عند الحاجة ضغط عسكري أيضاً . ولو أن كلتا الوسيلتين لم تمنعا الغزوات المتفرقة . ولكن فلسطين كانت على شيء من البعد عن الشام، وعلى شيء من الفقر فلم تتمتع بحماية مشابهة، ونتيجة لذلك فقد وصفت بأنها أكثر المناطق

---

(٢٥) الجبرتي (ج ٧ ص ٢٨٠) يتهم المشايخ والشاهدين والصرافين بالفساد واضطهاد الفلاحين .

(٢٦) حين لا يجد الفلاح ما يبتاع به حاجاته الضرورية يضطر إلى الاستدانة وبفوائد عالية هي اعتيادياً ١٢٪ ولكنها قد تصل إلى ٢٠ و٣٠٪ في كثير من الأحيان . (فولني ج٢ ص٢٦٥) وهذه الملاحظة تخص لبنان وشمال فلسطين «أي بلاد المارون والدروز والمتاولة وكلهم خارج النظام الإسلامي» ويقول اوليفر أن اليهود في حلب يقرضون فلاحي القرى المجاورة بفوائد ربوية عالية ويكون التسديد بالمنتوج الزراعي الصحيح . أما في مصر فالفلاح يستلف من الملتزم سلفاً لشراء الحبوب والبذور .

عرضة للتدمير من سوريا .

وباضمحلال القوة المركزية فقد ازدادت هجمات البدو قوة وتكراراً، مما اضطر مدناً وقرى كثيرة في سوريا إلى أن تدفع الاتاوات إلى القبائل المجاورة لها لحماية منتوجاتها وحيواناتها، وقد وصف «فولني» الفلاحين في هذه المناطق المهددة بالغزو بانهم يضطرون إلى الحراثة والبندقية على اكتافهم . وأن يسرعوا في حصاد انتاجهم قبل نضوجه ليخفى المحصول في انفاق تحت الأرض .

وقد عانت القرى المصرية، ولا سيما ما كان منها في الدلتا، الشيء نفسه من القبائل البدوية في الصحراء المحيطة بها . وقد اعترف جميع المراقبين بالخراب الكثير والدائم الذي سببه الاعراب في جميع المناطق (٢٧)، ولكن من المحتمل أن الفلاح المتوطن في مصر قد عانى اكثر من قسوة البدو شبه المتوطنين، ويصف «جيرالد» استبداد العرب المتوطنين في المناطق الواقعة مباشرة جنوب القاهرة فيقول أنهم كانوا يستولون بالقوة على أحسن الأراضي ويستولون على توزيع المياه ويخربون السدود، ويمتنعون عن دفع الضرائب، وقد يستولون أيضاً على محصول القرى الأخرى إذا رأوا أن محصولهم لم يعد كافياً لهم (٢٨) .

ومن الناحية الثانية يجب أن لا نغفل أو نتغاضى عن أن البدو لعبوا دوراً مؤثراً في الحياة الاقتصادية للاقاليم العربية . فبقيامهم بتربية الجمال اوجدوا الوسيلة الوحيدة للنقل بالنسبة إلى قوافل المسافرين والتجارة (٢٩) وكانوا يحرسون طرق التجارة . كما كانوا ينهبونها . وكانوا أيضاً يجهزون المدن ببعض مواد التجارة والصناعة مثل القصب والصوف والوبر، وكذلك بعض أنواع الأطعمة كاللحم والزبد والحليب والجبن، كما لا يمكن اغفال انتاجهم الزراعي بالنسبة إلى الأنتاج العام . وفي جنوب العراق، بصفة خاصة، كان رجال القبائل هم المزارعين الرئيسيين، فالخزاعل في منطقة الأهوار (٣٠)، وبنو لام على دجلة مثلاً كانوا المجهزين لجميع الرز الذي تحتاجه بغداد . وكانت بعض القبائل الأخرى العربية والتركمانية تعنى بتربية الأغنام . أما في مصر بصورة خاصة فليس من البعيد أن يكون البدو، وخلال القسم الأعظم من الحكم

---

(٢٧) قدر كتّاب «وصف مصر» الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية عدد البدو على حدود مصر بـ(٤٠) ألف .

(٢٨) أنظر أيضاً ما سبق في ص ٢٥٤ عن الضبط الأداري عند الشيخ همام شيخ قبائل الهوارة العربية .

(٢٩) تراوح سعر البعير في مصر بين (٣٠ إلى ٦٠) دولار . واختص البدو بتربية الخيول أيضاً . وكان سعر الفرس أو الحصان يتراوح بين (٤٠ إلى ٦٠) دولار أيضاً كما كان البدو يزودون الاسواق بالاغنام التي نهبوها من الغير .

(٣٠) تسكن الخزاعل على نهر الفرات ، أما قبائل الاهوار فهم بنو أسد (المترجم) .

العثماني، – وبصرف النظر عن القبائل البدوية الرحل الصرفة في الاطراف – قد اصبحوا متوطنين أكثر فأكثر وصاروا من القسم المنتج من السكان، وإن سبب سوء الاحوال التي وصفها الكتّاب الفرنسيون في نهاية القرن كانت ترجع إلى تحكّم المماليــك.

وفيما عدا مجموعة البيكوات والمماليك والملتزمين والصرافين والبدو فان القرويين أنفسهم قد اسهموا في مقدار غير قليل في سوء احوالهم، وبسبب خصوماتهم فقد كانوا لعبة في أيدي مستغليهم، فمن أبرز الملامح لا في القرى فقط بل وحتى في المراكز الحضرية إلى حد ما في جنوب سوريا ومصر العليا، هو انقسام السكان إلى فئتين كل منها تحالف الفئة الشبيهة لها عند البدو .

ففي سوريا أخذ هذا الأنقسام اسماً تاريخياً هو «القيسية واليمانية) (٣١) أو الأبيض والأحمر بين دروز لبنان، فلذا انشغلت المدن المجاورة ذات الفئات المختلفة بخصام متصل بين بعضها والبعض الآخر، وبينها وبين القرى المحيطة بها (٣٢) وكثيراً ما فشلت حملات الولاة والباشوات لأن جنودهم يابون أن يحاربوا مَنْ هُم مِنْ فئتهم مِنْ المتمردين، وكانت النتيجة، كما يقول أحد المؤرخين «حرباً أهلية دائمة» وصار من مظاهر الشرف للفرد أن يخرّب محاصيل قرية خصمه ويقطع اشجار الفاكهة فيها . ومن الجهة الثانية أن يسهم في حالات الأخذ بالثأر أو يسهم في الحملات البدوية لجماعته . وقد أيد المؤرخ «جيرالد» وجود هذه الفئات المتخاصمة في دلتا مصر والتي كانت تعرف باسم «سعد وحرام» (٣٣) وكان شيوخ القرى المتخاصمة يساعدون الاعراب الذين هم من فئتهم في غزواتهم ضد قرى خصومهم . وكانت الخصومات حول مياه الري في موسم الفيضان تزيد الحالة سوءاً وتزيد فرص الصدام بين الفئات القروية المتخاصمة والذي ينتهي في أكثر الأحيان إلى نزاعات دموية، إذ لم تكن هناك قوة بوليسية تتدخل لمنع حدوث هذه المنازعات .

ومع أن من المستحيل أن نرسم صورة وردية وزاهية للحياة القروية في أي من الولايات العثمانية، ومع أن الرحالة الأوربيين والكتّاب الشرقيين اتفقوا على تصوير القرويين وكأنهم طبقة بائسة مهضومة الحقوق (٣٤)، مع هذا كله فمن الواضح أيضاً أن

(٣١) عن الخلاف بين القيسية واليمانية الذي نشب في القرن السابع الميلادي حتى أدى إلى سقوط الدولة الأموية ، أنظر فيلهوسن : الدولة العربية وسقوطها .

(٣٢) مثل النزاع بين بيت لحم وهي يمانية والخليل وهي قيسية .

(٣٣) لم يذكر الجبرتي هذه الخلافات في الدلتا ، ولكنه اشار في أحد اخباره (ج١ ص ٦٧) إلى أن ارباب الحرف في القاهرة كانوا منقسمين إلى سعد وحرام عند بدء الفتح العثماني لمصر . وفي خبر آخر أشار إلى أن العلماء أيام المماليك انقسموا أيضاً إلى سعد وحرام .

(٣٤) يصف الجبرتي (ج ٧ ص ٢٧٧) تعسّف الملتزمين وشيوخ القرى فيقول : « .. وغير ذلك من

أحوالهم لم تكن على هذه الدرجة من السوء، ولم تكن خلواً من الضمانات التي تحمي الحياة والملكية كما هو الشائع عنها . ومع أنه ليس في الامكان التخفيف من الآثار الوبيلة لنظام التزام الضرائب ولكن إذا كانت لزمة الأرض بيد تيمار أو ملتزم ذي نظرة بعيدة للمستقبل فإن العلاقة بينه وبين فلاحي الأرض يحسنها قيام المصالح المشتركة بينهم، فإن امتلاك الأرض يؤدي إلى بعض الواجبات الاجتماعية التي تقضي بها العرف والتعاليم الدينية . وهناك بينات كافية على أن شدة الفلاحين كانت إلى حد ما تقابل بالمرونة من جانب مالك الأرض حسب قوتهم وهواهم ذلك لأن مصالحهم على عكس الباشوات والبيكوات المماليك مرتبطة بالقدرة الانتاجية لقطعة أرض معينة موروثة من الاباء للابناء والتي لا يريدون التفريط فيها بأي حال من الأحوال(٣٥). فالملتزم في الحقيقة كان ضحية نظام الابتزاز خلال العقود الأخيرة من حكم المماليك كما كان فلاحوه أيضاً كذلك . وإذا لم يستطع تلبية الطلبات المطلوبة منه على حساب فلاحيه طبعاً فإن نتيجة ذلك هي سلب الأرض منه .

ويبدو مما تقدم أن التهم الرئيسية التي توجه ضد نظام الإدارة الزراعية للاتراك كانت سلبية أكثر منها إيجابية . فرغبة الحكومة في الاصلاح كانت واضحة كما يبدو ذلك في المؤلفات عن الإدارة العامة . لكن حسن النوايا هذا كان مشلولاً بالضعف والكسل وبالعجز عن منع موظفيها من النهب والاستبداد . وعن عجزها عن حفظ الأمن

احكام وامور غير معقولة المعنى قد ربوا عليها واعتادوا لا يرون فيها باساً ولا عيباً ، وقد سلط الله على هؤلاء الفلاحين بسوء افعالهم وعدم ديانتهم وخيانتهم واضرارهم لبعضهم البعض من لا يرحمهم ولا يعفو عنهم .. »

(٣٥) هناك مقطع ظريف أورده الجبرتي (ج ٧ ص ٩٣) في هذا الخصوص إذ قال : «فإن الملتزم كان إذا بلغه تقرير فرضة تدارك امره وذهب إلى ديوان الكتبة وأخذ علم القدر المقرر على حصته ، وتكفل بها ، واخذ منهم مهلة باجل معلوم ، وكتب بنفسه وثيقة وابقاها عندهم ، ثم يجتهد في تحصيل المبلغ من فلاحيه ، فإن لم يسعفوه بالدفع وحولوا عليه الطلب دفعه من عنده ، أن كان ذا مقدرة أو استدانه ولو بالربا . ثم يستوفيه بعد ذلك من الفلاحين شيئاً فشيئاً ، كل ذلك حرصاً على راحة فلاحي حصته وتأمين استقرارهم في وطنهم ليحصل منهم المطلوب من المال الميري . وبعض ما يقتاتونه هم وعيالهم . وإن لم يفعل ذلك تكفل باستخلاص ذلك كاشف الناحية وعين على الناحية الأعوان بالطلب الحثيث وما ينضاف إلى ذلك من حق طرق المعينين وكلفهم فإن تأخر الدفع تكرر الإرسال والطلب على النسق المشروح ليتضاعف السهم وربما ضاع في ذلك قدر الأصل المطلوب وزيادة عنه مرة ومرتين ، والذي يقبضونه بمسبوق .. حتى ينكشف حال الفلاح ويبيع ما عنده من الغلة والبهيمة ثم يفر من بلدته إلى غيرها ، فيطلبه الملتزم ويبعث اليه المعينين من كاشف الناحية بحقه ... ربما اداه الحال أن كان خفيف العيال والحركة إلى الفرار والخروج من الأقليم بالكلية . وقد وقع ذلك حتى امتلاءت البلاد الشامية والرومية من فلاحي قرى مصر الذين جلوا عنها وخرجوا منها وتغربوا عن أوطانهم من عظيم الهول والجور .» وأنظر أيضاً الجبرتي (ج١ ص ٣٠٥) ، و(ج٢ ص ٣٠٨) .

والنظام – وخاصة في ما بين البدو – ولاهمالها الخدمات الضرورية لنمو الزراعة . ومع هذا فيجب الحمد للنفوذ المستمر للعادات العميقة الجذور التي استطاعت أن تحفظ النظام دون ما عناء كبير على الفلاحين طالما كانت الحكومة المركزية تستطيع أن تمدّ ملتزمي الأقطاع ومن باب أولى الباشوات والسلطة المحلية بالقوة اللازمة . وفي منتصف القرن الثامن عشر كانت قدرتها تلك قد زالت نهائياً من الوجود في مصر والعراق وضعفت إلي حد كبير جداً في سوريا . أما ما تبع ذلك من فوضى فمرده بصورة رئيسية أعمال الباشوات والبيكات الذين استغلوا ضعف الباب العالي فعملوا على الحصول على المغانم ونظموا لأنفسهم جيوشاً أكبر بكثير مما تتحمله الموارد الإقتصادية لولاياتهم . وكما كان أمر النظام الأقطاعي في المقاطعات المدارة مباشرة، فأن كل الكيان الزراعي في المقاطعات شبه المستقلة قد تعرّض إلى فوضى متزايدة، بسبب نقل الملكية التي لجأ اليه هؤلاء المستبدون للحصول على اكبر قدر من الإيراد . ولم يصبح الأبتزاز نظاماً شاملاً سائداً إلا في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر (٣٦) وكانت كثرة هجرة الفلاحين لأراضيهم هي الدليل القاطع على انهيار النظام الإقتصادي القديم (٣٧) .

وكانت المحاصيل الرئيسية التي تزرع في سوريا ومصر هي الدخن والذرة والعدس والفول والبصل وغيرها من النباتات الجذرية وذلك للأستهلاك المحلي، وكانت الحنطة والرز والشعير تزرع للتصدير . وفي مصر خاصة تزرع الأعشاب المستعملة للعلف كالبرسيم وما أشبه وهناك أيضاً المحاصيل الأخرى مثل السمسم الذي يستفاد من دهنها وأيضاً عباد الشمس والقطن وقصب السكر والتبغ، ولم تتيسر لنا بطبيعة الحال معرفة المساحات المخصصة لكل نوع من هذه المحاصيل، لكن مما يجب تذكّره هنا هو أن غالبية الأرض المرويّة في الأصل تزرع بمحصولين سنوياً، ويزرع قسم يبلغ ١٥–٢٠٪ منها بثلاث محاصيل في السنة وكانت شجرة صبغة النيلة مثلاً تزرع في مصر العليا وفي منطقة بيزان في فلسطين، ولم تعرف في العراق الجنوبي إلا عند نهاية القرن . وكانت زراعة الأزهار المستعملة في صناعة العطور مقصورة على الفيوم. أما القطن من الجهة الثانية فكان يزرع في كل مكان تقريباً ويزرع في مصر العليا على شكل اشجار في حين يزرع في المناطق الأخرى على شكل آخر كعشب سنوي في حين كان الكتان يزرع في كل مكان في مصر ولا يزرع خارجها إلا نادراً .

---

(٣٦) ومع هذا فقد كانت هناك حدود لأهمال المرافق العامة ، إذ أن الملتزمين والبيكات سيتضررون في نهاية المطاف مثل ضرر الفلاحين منها . وحتى مراد بك وابراهيم بك راعهما الانحدار التدريجي في الزراعة في شرق الدلتا وبالتالي انخفاض ايراداتهما منها فعملا على اصلاح بعض الترع .

(٣٧) عن هجرة الفلاحين أنظر القسم الأخير من الهامش ٣٥ في اعلاه .

وكان اختيار المحاصيل ودورتها محكوماً بعادات قوية، ولكن ذلك لم يمنع من التغيير طبقاً لمقتضيات السوق، فكانت زراعة الكتان مثلاً تزدهر أو تنخفض تبعاً إلى انفتاح أسواق التصدير أو انغلاقها، لأن الربح الأكبر في زراعته هو في تصديره إلى الخارج، وكان أبرز مثال على التغيير في الزراعة في العهد العثماني هو إدخال زراعة التبغ إلى سوريا خلال القرن السابع عشر، ومع أن زراعته قد منعت وحرمت دينياً وإدارياً (٣٨) ولكن سرعان ما انتشرت زراعته، واصبح الناتج الرئيسي في منطقة اللاذقية وناتجاً فرعياً في المناطق الأخرى من آسيا العربية ومصر .

ويمكن القول بصورة عامة أن فقر الفلاحين هو الذي يحدد اختيارهم للمحصول الذي يتطلب أقل نفقة لشراء الحبوب واقل جهد ممكن للزراعة، في حين يدر أكبر ربح ممكن نسبياً . وقد كانت الحسابات التي وضعها «جيرالد» عن تكاليف زراعة كل محصول وارباحه في مصر مفيدة جداً . فقد ذكر المحاصيل التالية على أنها أكثر المحاصيل نسبة في الربح : البرسيم ٦١٢٪ والشلغم (اللفت) ٥٠٠٪ والفول ٣٥٣٪ والعدس ٣٥٠٪ والتبغ ٣١٨٪ والحلبة ٣٠٤٪ والحنطة ٢٨٥٪ والبصل ٢٤٧٪ والخس ٢٠٨٪ والشعير ٢٠٣٪ . ومن الجهة الثانية فما من محصول من هذه المحاصيل ما عدا التبغ والبصل (٣٩) كان يدّر ربحاً أكثر من ١٥ دولار للفدان الواحد، وكان زراعة الشعير والعدس لا تدر أكثر من خمس أو ست دولارات للفدان الواحد . وهذه الأرقام تظهر مدى قلة محصول المزارع حتى في أحسن الظروف المتوفرة في مصر، كما يظهر مدى انخفاض مستوى الحياة الذي كان يعتمد عليه الملتزمون والصرافون والمماليك .

ومن المهم أن نلاحظ أن المحاصيل الاقتصادية الثلاثة التي تدر اكثر الأرباح والتي تحتاج أيضا إلى شيء من رأس المال وهي السكر والرز وصبغة النيلة كانت منتشرة ومزدهرة في مصر (٤٠) وكانت كميات قليلة من زراعة القصب منتشرة في كل مكان ولكنه كان يباع كنوع من الحلوى فقط . وكانت زراعته للاغراض الاقتصادية

---

(٣٨) صدرت عام ١٠٤٠هـ/١٦٢٠م عدة قوانين تمنع عادة التدخين ، وقد قام مراد الرابع في حلب عام ١٦٢٢م باعدام عشرين شخصاً اتهموا بالتدخين سراً .

(٣٩) ومع هذا فان كلفة زراعتها العالية جعلتهما في غير متناول الكثير من الفلاحين .

(٤٠) بالنسبة إلى احصائيات جيرارد ، فإن كلفة زراعة المحاصيل ومقدار انتاجها وارباحهما هي على مساحة عشر فدانات وهي بالدولارات كما يلي :

الحاصل	الكلفة	الناتج	الربح
السكر	٨٣٩	٢٠١٠	١١٧١
النيلة	٩٦١	١٥٠٤	٣٦٣
الرز مع البرسيم	١٠٥٤	١٤١٧	٣١٩
الرز مع القمح	١٠٣٤	١٣٩٣	-

مقصورة على مناطق مصر العليا حيث تدار بالمشاركة بين جماعات من المماليك وبعض اصحاب المعامل . وكانت زراعة النيلة والتي تحتاج إلى مصاريف أولية كبيرة يقوم بها المّلاك الاغنياء، وكذلك جماعات من الفلاحين . ومع الأسف فليس لدينا أية معلومات أخرى عن هذا المثال الطريف من التعاون الزراعي . وكانت زراعة الرز منتشرة على نطاق أوسع من نطاق زراعة المحصولين الأولين . وتنتشر زراعته غالباً في مناطق رشيد ودمياط وفي جنوب العراق وفي مناطق الحولة في سوريا وفي دلتا النيل كانت عمليات السقاية والزراعة والحصاد والدراية تتم بواسطة الثيران أو المكائن أو العمال . وكان العمال يعملون باجور سنوية فليسوا عمالاً مياومين . وكانت زراعة الرز أقرب ما تكون إلى طرق الزراعة الأوربية، وازداد هذا الشبه بسبب أن النفقات المطلوبة لصيانة المكائن والرجال والحيوانات كانت تستلف بقروض تدفع عنها فوائد تصل إلى ١٠٪ أما في العراق فقد كان يقوم بالزراعة ابناء القبائل الساكنة في الأهوار الجنوبية وعلى ضفاف انهار دجلة والفرات والقارون . ويبدو أنه لم يكن هناك ما يدل على استعمال المكائن .

أما زراعة اشجار الفاكهة فكانت بصورة عامة في الدرجة الثانية من الأهمية في مصر في ما عدا الانتشار الكبير لاشجار النخيل ولبعض الفواكه مثل البطيخ، وكانت الفيوم أكثر الاماكن كثافة في زراعة الاعناب في حين كانت زراعة الفواكه في سوريا إحدى المحاصيل الزراعية الرئيسية فيها . كالزيتون في المناطق الساحلية وحول نابلس (٤١) ويزرع البطيخ والبرتقال حول يافا وطرابلس، وتكثر الاعناب واشجار التوت - التي تستعمل اوراقها لتربية دود القز - في مناطق الدروز، والفستق في حلب، والفواكه على اختلاف انواعها في دمشق وخاصة المشمش الذي يجفف على شكل رقائق تسمى «قمر الدين أو جلد الفرس» وتباع منها كميات كبيرة للمسافرين وللحجاج وللتصدير . أما اشجار النخيل في جنوب العراق فكانت مشهورة بجودتها، وكانت هي المنتوج الطبيعي الوحيد في القطر، والذي يصدّر بكميات كثيرة . أما منطقة بغداد فكانت تحتوي على مزارع كبيرة للفواكه والحمضيات .

وفي ما عدا قيام البدو بتربية الجمال والخيول والماشية، فإن تربية الدواجن تشغل حيزاً صغيراً بالنسبة إلى حيزها في أوربا كمورد مكمّل للزراعة، وكانت كميات اللحم القليلة الناجمة عنها تستهلك من قبل السكان وخاصة في المدن . ومن الناحية الثانية فإن فقر الفلاح خفض إلى حد كبير عدد حيواناته المستعملة في الزراعة، وكانت العمليات الزراعية تتم بصورة عامة بواسطة الثيران «وفي مصر السفلى والعراق

---

(٤١) تعرضت بساتين الفواكه في يافا إلى التدمير الشامل نتيجة غزو المماليك المصريين لبلاد الشام وبخاصة غزواتهم عام ١٧٧٥م حيث قطعوا كل أشجار الفاكهة . ولكن اشجار البرتقال في يافا عام ١٧٧٩ كانت من الكثرة بحيث كانت تكفي احتياجات الجيش الفرنسي .

بواسطة الجاموس» وتستعمل كذلك لنقل المحصول . وكانت الجمال تستأجر في مصر لنقل الحاصل، وكان البدو ملاكها يتقاضون حوالي ٢٥-١٣٠ بارة في اليوم اجرة للرأس الواحد . وكان لكل فلاح حمار أو حماران لنقل الأشخاص والاحمال البسيطة وكان سعر الحمار الواحد يتراوح بين١٠-١٢ دولار، لكن هذه القلة النسبية للماشية ادت إلى نقص كبير في السماد وخاصة في الاماكن التي تستعمل روث الحيوانات كوسيلة للوقود وبالتالي فقد أدى ذلك إلى انخفاض خصوبة التربة، وقد نجحت مصر فقط من هذه الناتج بسبب السماد الطبيعي الذي يجلبه غّرين النيل وبسبب النترات الناتجة من اكوام النفايات . ويستعمل الماعز في مصر العليا للحليب ولصنع قرب الماء من جلودها . كما تربى الأغنام في الفيوم بمعدل ٨٠٠ رأس من الماشية لكل قرية مساحتها الفا فدان . وفي هذه الأقسام يستفاد من أصواف الأغنام في الصناعة والتجارة، إذ يباع الرطل الواحد منه بحوالي «٤٠-٥٠» بارة .

كما تلعب تربية الحمام دوراً بارزاً في حياة القرية الاقتصادية كمصدر للطعام والسماد ويستعمل لتسميد اشجار النخيل والليمون والاعناب، ويباع الاردب منه بحوالي «٩٠-١٠٠» بارة وأخيراً . فيستفاد من النحل في انتاج العسل والشموع، ويستفاد من تربية الدجاج وتفريخه لبيع بيضه ولحمه (٤٢) .

(٤٢) كان على فلاحي جبل سمعان وبموجب تقليد قديم أن يقدموا لقاضي حلب عدداً معيناً من الديوك كل ثلاثة أشهر ، وظلت هذه العادة سارية حتى الغاها القاضي نفسه عام ١٦٩٩م .

الفصل السادس

المدينة . الصناعة . التجارة

(١) تركيب المدينة

لم يكن التضادد القائم دوماً بين المجتمعات الريفية وبين المدن أكثر وضوحاً في أي مكان كما كان عليه في العالم الإسلامي في القرون الوسطى . فلم يكن التضادد هنا مجرد تضادد بين العزلة والاجتماع، بين الاقتصاد المتخلخل في القرى والإقتصاد المتجمع في المدن، بين الفاقة المدقعة والثراء النسبي، بين المنتج والمستهلك، لم يكن هذا كله فحسب، بل كان أيضاً تضادداً بين حضارتين، فقد كانت ثقافة المسلمين في العصور الوسطى ثقافة مدينية [١] فقط، ففي حين لم يهتم الإسلام إلا قليلاً بالحياة الدينية في الأرياف، فأنه غير تركيب المدن تغييراً أساسياً، وطبعها بطابعه الذي استمر حتى يومنا هذا . لذا فلم يكن بين المدينة السورية أو المصرية وبين الريف المجاور لكل منهما أية رابطة سوى الرابطة الاقتصادية [٢]، بل الواقع أن امكان قيام أية رابطة اخرى بينهما ينفيها الأزدراء الذي يحمله ابناء المدن للفلاحين، في حين أن المدن الإسلامية وحتى في الاقطار المتباعدة تشترك جميعاً في ثقافة مشتركة وطريقة حياة مشتركة، وطريقة تفكير مشتركة، وفي شعور بالتقارب تغذيها جميعها التقاليد المشتركة، رغم قلة أو انعدام القرب الجغرافي بينها . وقد كان هناك تغيير ملموس في الجو الروحي للمدن . فمع أنها شاركت في الاضمحلال العام في القرن الثامن عشر فقد كان لدى ابناء المدن شيء من الاعتزاز والاعتقاد أو الشعور بالرفعة لكونهم مواطنين مسلمين، واستعداد للتأكيد على حقوقهم ولو انتهى ذلك إلى مجرد الشغب والمظاهرات . هذا النوع من الأعتزاز والاعتداد أدهش الرحالة الأوربيين في القرن الثامن عشر، ولم يستطيعوا أن يهتدوا إلى معرفة مصدره .

ورغم وجود الشعور بالتقارب بين ابناء المدن، فإن المدينة الإسلامية لم تكن في أي حال من الأحوال وحدة عضوية . فالتنظيم الاجتماعي الذي تأسس بفعل الضغوط الإقتصادية والسياسية ثم عاش ونما بفعل النفوذ الديني كان متفرقاً إلى وحدات قائمة

---

(١) تستعمل كلمة حياة مدينية أو حضرية ترجمة لكلمة URBAN LIFE التي تعني حياة المدن والحواضر (المترجم) .

(٢) هذا الانفصال الكامل يظهر بوضوح جداً في الاعمال الادبية الإسلامية التي كانت من أولها حتى اخرها من نتاج ابناء المدن . ولم يكن ممكناً وحتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، النفاذ إلى معرفة الحياة في المجتمعات الزراعية إلا من كتابات الأوربيين .

بذاتها وتحكم نفسها بنفسها، لا تتأثر إلا بالسلطة الروحية أو الزمنية التي يمثلها الحكام ورجال الشرطة والقضاة، وكانت السمة المميزة للمدن هي الطائفة التي لا يمكن التغاضي عن أهميتها الاجتماعية فإذا كان الدين هو السدى للتركيب الاجتماعي فإن الطائفة لحمته . (٣)

ولم يكن الحرفيون والتجار هم كل افراد الطوائف، إذ كان لكل من يعمل عملاً طائفته التي لها كيانها وقواعدها وانواع الضرائب المفروضة عليها (٤)، فكانت هناك طائفة المعلمين، وطائفة التلاميذ، وطائفة الخدم، وطائفة السقائين، وحتى – وكما سنرى بعد ذلك – طوائف اللصوص والشحاذين والبغايا . (٥)

وكانت الطائفة تؤدي عدة اغراض، فهي تقدم، حتى لاوضع المواطنين، الوسيلة للتعبير عن ميوله الاجتماعية وتأكيد مكانته في النظام الاجتماعي، وكان هذا ميدانه الوحيد للشعور بالمواطنة وممارسته لها، فإذا ما حدث ودعي إلى لعب دور ما في الحياة السياسية فهو آمن من تدخّل حكامه السياسيين الذين كانوا على العموم يحترمون استقلال الطوائف ووجودها التقليدي . وكانت الواجبات الاجتماعية للطوائف – وخاصة في طوائف العمال اليدويين – تزداد بسبب الولاء الديني وخصوصاً إذا ما اتبعت الطائفة طريقة من الطرق الدينية . وكان التأثير المعنوي لمثل هذه الطرق الدينية اكثر من أن يعد، فهي تشجّع صفات النزاهة والاستقامة التي اتفق كل المراقبين على تمتع الحرفيين المسلمين بها والتي يمكن أن يعزى اليها بقاء الطوائف لقرون عديدة . وهي تكوّن الأساس الديني والروحي للنظام والانضباط اللذين يفرضان على اعضائها، وعلى الرغم من، أو لعله بسبب الخلافات في الثروة وبعض الأحيان في الظروف بين اعضائها . فانها تعمل في سبيل التضامن الاجتماعي وتؤكد الواجب الاجتماعي .

والطائفة من وجهة نظر افرادها تحافظ على مستوى المهنة، وتمنع المنافسة غير الشريفة وتؤدي إلى قيام نوع من التضامن والتقارب الاجتماعي بين افرادها . ولا يمكن أن ينكر أنها من الجهة الثانية تؤدي إلى قولبة الصناعة، وحصر العمال في نطاق ضيق، ولكن هذا يعتبر في مجتمع جامد عيباً بسيطاً بالنسبة للحماية التي تؤمنها

---

(٣) الطائفة : هي تجمع ارباب كل حرفة أو مهنة ولا علاقة له – في هذا البحث – بالطائفة بمعناها الديني وقد اوردها المؤلفان بلفظها العربي . (المترجم)

(٤) كانت تفرض على كل طائفة أو تجمع حرفي ضريبة خاصة سنتكلم عن كل منها في موضعها . ففي مصر كانت هناك ضرائب مختلفة على طوائف الحواة – أي مرقصي الافاعي ، والقردانية – مرقصي القرود ، والعوالم – أي المغنيات ، والبهلوانية والرقاصين .. الخ وكانت الضرائب تدفع إلى رئيس أوجاغ العزب .

(٥) في عام ١٧١٨م قدمت طائفة الشحاذين هدية إلى ابراهيم بك حصاناً مسرجاً قدرت قيمته بحوالي ٢٢ ألف بارة . (الجبرتي ج١ ص ٢٧٤)

الطائفة للسكان المدنيين ضد استبداد الحكام العسكريين وتعسفهم .

ومن وجهة نظر الحكام فإن الطوائف تحفظ الأمن والنظام بين الحرفيين والعناصر الأخرى من سكان المدن، وتكون وسيلة ادارية جيدة للضغط على أفرادها عن طريق الشيوخ، وهؤلاء الشيوخ أو نوابهم – الكهية – يمثّلون الطوائف في كل علاقاتها مع الحكومة، وهم لا يقومون بتوزيع الحصص الضرائبية على اعضائها فقط بل يكونون هم أنفسهم مسؤولين عن جمع الضرائب (٦) . وشيخ كل طائفة هو الأداري والحكم في شؤونها الداخلية يفض النزاعات بين اعضائها ويحفظ الأمن بينهم ويعاقب المخالفين منهم . وكانت أي شكوى ضد أي فرد من افراد الطائفة توجه إلى شيخها الذي نادراً ما يفشل في ارضاء المشتكي، حتى في الطوائف الاجرامية كطائفة اللصوص مثلاً، ومع سلطته الواسعة هذه فانه بعيد كل البعد عن التحكم، إذا خرجت اعماله عن الحدود المعقولة أو لم يرض اعضاء طائفته لأي سبب كان عن طريقة ادارته، فإنه ينحى عن مركزه وينتخب شيخ آخر محله (٧)، وعلى هذا فإن الطائفة نسبياً وضمن الحدود التي يفرضها الدين والتقاليد والاعراف حرة وذات حكم ذاتي، وهذه هي الحقيقة التي توضح، ما يبدو غريباً لأول وهلة، وهو استمرار الصناعة وتكيفها حسب الظروف السياسية في الاقطار الإسلامية رغم كونها تتأثر بالظروف الأقتصادية العامة والأجراءات المحليـة.

وكان طبيعة تقسيم المدينة يعكس هذا النظام الأجتماعي، فضمن الوحدة العامة للمدينة الممثلة بأسوارها ووحدة وظائفها الممثلة في السوق المركزي، كانت تنقسم إلى عدد كبير من الأحياء أو الحارات، التي تكون عادة مكتفية بنفسها بمبانيها وخدماتها كالمسجد والحمّام والسوق ولها بابها الخاص الذي تحفظ به كيانها وسلامتها . وكانت كل حارة تكوّن وحدة ادارية يرأسها شيخ الحارة وتسكنها عوائل ترتبط فيما بينها بروابط معينة طبيعية، هي روابط الأصل أو المهنة أو الدين، ولهذا تكوّن مجموعة متجانسة، ولأن عدد الحارات كان أقل من عدد الطوائف، فيمكن القول أن نظام الحارات قد فرض عليها مؤخراً دون أن يتعارض معها، وكانت لشيخ الحارة سلطات بوليسية، وعند الضرورة سلطات عسكرية . وفي القاهرة كان هناك (شيخ مشايخ الحارة) الذي كان يعتبر الزعيم والمتكلم بأسم سكان المدينة جميعاً .أما في الشام فيبدو أن هذا المنصب يشغله «الرئيس» الذي هو أحد كبّار الوجهاء الدينيين، ويتولى الأشراف على جميع الطوائف (٨).

---

(٦) إذا كان بعض اعضاء الطائفة المهنية أو كلهم من غير المسلمين فالشيخ مسؤول عن جمع أموال الجزية أيضاً .

(٧) في الغالب فإن منصب الشيخ وراثي وفي عوائل معينة .

(٨) في أوائل القرن التاسع عشر كان منصب شيخ المشايخ أو الرئيس في الشام وراثياً في عائلة نقيب الأشراف .

أما مسؤولية الحراسة العامة فكان يتولاها المحتسب «الذي كانت وظيفته من قبل وظيفة دينية ويبدو أنها أصبحت وظيفة عسكرية أو مدنية» يشغلها موظف مدني أو عسكري ومعه الأغا أو أغا الأنكشارية الذي يعرف بأسم «صوباشي أو والي» .

وبالرغم من انقسام سكان المدينة إلى جماعات متقاربة مهنياً أو سكنياً، ورغم وجود الفئات المتنافسة فيما بينها فمن الخطأ أن نتصوّر عدم وجود ترتيب مشترك للعمل، فمن الصحيح أن المؤسسات البلدية بمعناها الدقيق لم تكن موجودة، وأن السلطات كانت تنظر إلى أي تجمّع من السكان نظرة شك وريبة، ومع هذا ففي الأحتفالات الدينية وفي المناسبات العامة كأعتلاء السلطان للعرش أو تسيير المحمل الشريف مثلاً، كانت الطوائف تسير في موكب منظّم متتال . وفي حالات الطوارىء كان السكان يدعون للدفاع عن مدينتهم [٩] ولكن بسبب كونهم مسلحين [١٠] فقد كان الحكام يخشون تمردهم، وكانت مهمة الشرطة أن تسيطّر عليهم حفظاً للأمن العام[١١]. ولا شك بأن التصرفات التحكمية أو الأستفزازية من قبل الحكّام أو معاونيهم كانت يمكن أن تؤدي إلى عمليات انتقامية لا تزول إلاّ بمعقابة المسبب . ويقدم لنا تاريخ سوريا على الأخص عدة أمثلة لمثل هذه الأعمال الجماعية من قبل المواطنين، فمع أنها أندر من ذلك بمصر، فقد قدّر لها أن تلعب دوراً بارزاً في مستقبل التاريخ المصري .

فإلى جانب هذه الأساليب الجذرية فأن هناك اشكالاً للأعتراض هي مجرد المقاومة السلبية فقد كان من الممكن للباشوات والحكام أن يصدروا ما شاءوا من الأوامر، ولكن تنفيذ تلك الأوامر كان شيئاً آخر، فلم تكن لتطاع ما لم ترافقها اعمال قاسية وعقوبات شديدة، وأكثر الأسباب لظاهرة السلبية عند السكان هي غريزة حفظ الذات تحت ظل النظم التعسفية .

أما بالنسبة إلى عدد سكان المدن فيجب أخذ جميع الأرقام بالحذر الشديد، إذ غالباً ما تكون متناقضة، ففي سنة ١٧٩٨م قدّر عدد سكان القاهرة بـ(٢٦٣) ألف نسمة وكانت حينذاك ما تزال تعاني من آثار الطاعون والمجاعة في السنين الخمس عشرة الماضية وقد قدّر عدد سكان حلب بـ(١٥٠) ألف نسمة، وقدّر عدد سكان مدينة

---

(٩) من ذلك مثلاً حين اراد اسماعيل بك الدفاع عن القاهرة ضد مراد بك وابراهيم بك «فخرج القاضي والمشايخ والتجار وارباب الصنائع والمغاربة وأهل الحارات والعصب ، واغلقت الأسواق » ولكنه احتفظ بالمغاربة والاوجاقية فقط وسرح الباقي (الجبرتي ج١ ص ٥٠٥) ، وهناك حالة أخرى هي حين خرج أهل القاهرة لمنع الفرنسيين من دخول المدينة (الجبرتي ج٢ ص ٢١٩) .

(١٠) يجب أن نتذكر أن غالب المهنيين ينتسبون إلى الاوجاغ . أما الطبقات الفقيرة فلم تكن تملك من السلاح إلا العصي .

(١١) وكان هذا مصدر العنف والقسوة اللتين تتميز بهما صفات رجال البوليس في البلاد الإسلامية واللتين كثيراً ما جلبتا انتباه الرحالة الأوربيين .

دمشق وسكان مدينة بغداد بـ(١٠٠) ألف نسمة لكل منهما [١٢]. وقدّرت سكان المدن الساحلية السورية ما بين (٥-١٥) ألف نسمة، وكانت مدينة اورفة الذي يقدّر عدد سكانها ما بين (٣٠-٤٠) ألف نسمة، والموصل التي يقدّر عدد سكانها بـ(٦٥) ألف نسمة هما أكبر مدينتين أما البقية فلم تكن إلا مجرد قرى كبيرة . [١٣]

(٢) الصناعـــة

ظلت الصناعات من بين جميع المؤسسات الاجتماعية في الشرق الإسلامي وحتى القرن التاسع عشر أكثرها تمسكاً بتنظيماتها التقليدية واعرافها، فمهما بلغ فقر أصحابها وسوء صناعاتهم بالمقارنة إلى الصناعات المنافسة لها في الشرق منذ القرن العاشر وحتى القرن الثالث عشر فقد ظل حرفيو القرن الثامن عشر محافظين – عدا بعض التغيير البسيط – على حرفهم [١٤] وأساليب صناعة اسلافهم في القرون الوسطى .

وستكون خارج بحثنا هذا، الصناعات القروية البسيطة حيث يقوم مهنيان أو أكثر بتأمين الحاجات المحلية من الصحون الخشبية أو الطابوق وغيرها . إذ يعتبر هذا قسماً من حياة القرية، ويكون بحثه عند بحث القرية لا بحث المهنة، وكذلك فعلى الرغم من أهمية صناعات النسيج التي تقوم بها نساء القبائل في التجارة فإن بحثها يكون ضمن بحث التنظيمات القبلية .

تختلف اصناف الطوائف الصناعية في تفاصيل تنظيماتها من مكان إلى آخر ولكنها مع هذا فإنها جميعها تتبع نظاماً عاماً واحداً فكلها تتكون من رئيس أعلى ومندوبين صغار عاديين يسمون باللغة التركية «الاسطة والخلفة والجيراك» [١٥] وينتظمون في نظام هرمي صلب تحت رئاسة شيخ أو رئيس، وعلى كل متدرب أن

---

(١٢) قدّرها فولني بـ(١٠٠) ألف نسمة في حين قدرها غازي برقم خيالي هو (٤٠) ألف نسمة مع التأكيد على ٨٧ ألف نسمة لقوا حتفهم في مجاعة عام ١٧٥٩م ، وقدرها آخرون بـ(٤٣٥) ألف ، وقدرت الاسكندرية بـ(٢٠) ألف ، ورشيد بـ(٤٥) ألف والبصرة بـ(٤٥ إلى ٥٠) ألف ، وطرابلس سنة ١٧١٥م بـ(١٨٠) ألف .

(١٣) قدرت نفوس حماة بالفي نسمة ، وحمص باربعة الآف ، والتقديران أقل من الواقع بكثير .

(١٤) استعمل المؤلف "CRAFT-GUILD" واضاف في الهامش ما يلي : « الأسم العربي هو صنف أو حرفة . وفي المصادر المعاصرة يشار اليه بكلمة طائفة أو كار . وإن كلمة "GUILD" ليست ترجمة مرضية للمصطلحات العربية ذلك أن "GUILD" في العصور الوسطى في أوربا كانت لها سلطة السيطرة على الصناعة أكثر بكثير مما للطوائف الإسلامية» .

(١٥) الاوسطة . وهو رئيس الصنف أو المهنة ، ويطلق عليه الاستاذ . أما الخلفة فهو نائب الأوسطة وخليفته في مهنته ، واللفظة عربية مع بعض التحريف في تركيبها ، ولأن الاوسطة والخلفة

يلتحق منذ أول الأمر باحد الاسطوات لكي يتعلم منه أسرار المهنة وتقاليد الصنف أو الطائفة والذي قد ينفصل عنه حين يصل حد الكفاءة والانتاج، ولم يكن فتح الحوانيت مباحاً إلا للاسطوات فقط . وكان عدد الحوانيت المسموح بفتحها لكل صنف من الاصناف محدوداً جداً .

وكان امتياز فتح دكان أو مجرد الرخصة للقيام باية صناعة أو تجارة يسمى بالتركية بـ «كيدك» ولم تكن ملكية المكان تعود إلى صاحب الحرفة وإنما يستأجره بإيجار سنوي في حين كان «الكيدك» نفسه نوعاً من انواع الملكية قابلاً للبيع أو الرهن وينتقل عند الوفاة إلى ورثة صاحبه، إذ يستطيع الإبن إذا كان مهيئاً لذلك أن يحل محل أبيه أي أن يتولى منصب الأسطة في صنفه، وفيما عدا ذلك فإن الورثة قد يبيعون «الكيدك» إلى شخص آخر . أما الحصول على «كيدك» جديد فيحتاج إلى دفع رسم معين إلى الخزينة ثم على الطالب أن يثبت تملكه للالآت اللازمة لمهنته . وكان «الكيدك» على نوعين : الأول ويسمح لحامله بمزاولة مهنته أينما شاء . والثاني يتطلب وجوده في دكان معين (١٦)، وكان الانتقال من نوع إلى آخر نادراً جداً واصبح أكثر ندرة بمرور الزمن بسبب رغبة الحكومة في فرض رقابة قوية على عدد المهنيين العاملين في تلك المهنة في كل حي من الأحياء .

وكان نطاق المبادرة المسموح به لكل فرد من أفراد الطائفة محدوداً جداً ذلك لأن معاملاتهم التجارية محدودة بطرق أخرى، منها أن ما من سلعة من أي نوع كانت يمكن أن تباع باكثر من السعر المحدد لها من قبل الحكومة في كل موسم . ومنها أيضاً أن ما من صانع أو تاجر يمكن أن يصنع أو يبيع أي شيء إلا بموافقة طائفته . ومنها كذلك عدم السماح بتغيير الأزياء ولهذا فقد صدرت أوامر مشددة بعد بدء فترة بحثنا هذا إلى صناع الأحذية بعدم صنع أو بيع أي جزمة أو حذاء أو نعال ذا رأس مدبب خلافاً للزي القديم .

أما بالنسبة لثبات الأسعار أو ما يسمى بالتسعير (١٧) فكان هدف الحكومة منه حماية المستهلك، فلم يكن يجوز لأي محل أو مخزن أن يبيع فوق السعر المحدد، وأن كان يجوز لهم بطبيعة الحال أن يبيعوا تحت ذلك السعر إن شاءوا وهو أمر لم يكن عاماً . إذ يبدو أن التنافس كان طفيفاً بين أفراد الطائفة الواحدة التي تتجاور حوانيتها

كلمتان متداولتان ومعروفتان فسنستعملهما في ثنايا البحث ، وقد تستعمل كلمة الاستاذ . أما جيراك فهو المتدرب المبتدىء .

(١٦) وكان النوع الأول وهو المتنقل يسمى في الاصطلاح التركي هوائي والثاني يسمى مستقر .

(١٧) والتسعير في التركية هو نره ، ومن المحتمل أن تكون قد اشتقت من كلمة نوخ الفارسية ، ويقال أن الشريعة لا تقر تسعير البضائع .

في شارع واحد أو حي واحد، وكان فرض التسعيرة موجهاً ضد تعسف الطوائف في فرض الأسعار على منتوجاتها أكثر منه ضد الأفراد .

وقد وجد نظام الطوائف المهنية في الإسلام قبل ظهور الدولة العثمانية بوقت طويل ولكن الطوائف في الدولة العثمانية تطورت بصورة رئيسية من نظام جماعات الفتوة التي يمثلها الأخية في الأناضول، والذين اشرنا اليهم عند بحثنا عن الجيش، وكانت الطوائف العثمانية مثلها مثل الدروشة لها طريقتها التي لم تكن في الواقع إلا طريقة جماعات الأخية (١٨) .

وعلى الرغم من أن تنظيماتهم غدت أكثر علمانية عند نهاية القرن الثامن عشر، فإن اثاراً كبيرة من التنظيمات القديمة ظلت ترفرف فوقهم . وعلى هذا فقد ظل لكل صنف أو طائفة «بير أو ولي» وقد يكون لها إثنان، وهؤلاء يكونون من الشخصيات الدينية التقليدية، وعلى الأكثر يكون المتقدم منهما قديساً يهودياً، ويكون الثاني أحد صحابة الرسول، وكان يعتقد أن هذين الوليين هما مخترعا أو موجدا المهنة أو التجارة التي تزاولها الطائفة وحتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر ظلت حوانيت المسلمين تعرض في واجهاتها ابياتاً من الشعر تذكر فيها اسماء اوليائهم .

وكانت ترقية الخلفة تتم باحتفال كبير (١٩) يحضره جميع الرؤساء في الطائفة ويشابه إلى حد كبير الاحتفالات الغامضة لبعض الطرق الصوفية حين تريد أن ترفع مريديها إلى درجة الدروشة، وكانت هذه الاحتفالات في أول أمرها معقدة للغاية ولكن العلمنة النسبية للطوائف أخذت تعمل على تبسيط تلك الاحتفالات فكلمة «بشطمالك» تستعمل لتعني المبلغ المدفوع لشراء دكان ما، هو أثر من آثار الحفلات القديمة، فكلمة «بشطمال» التركية تعني الفوطة أو المنشفة، وهي الاداة التي كان يشد بها المرشح للترقية . وإذا لم تكن هذه العادة شائعة بين الجميع فقد كانت على الأقل شائعة بين أصناف الدباغين والسراجين والاسكافيين . وهم من أكبر وأقوى الطوائف والذين ظلوا يحتفظون باسم أخي ويطلقونها على رؤسائهم وظلوا يستعملون كلمة «البشطمال» عند ترقية صناعهم حتى وقت متأخر جداً .

وفي القرن الثامن عشر كانت أمور كل صنف تدار من قبل موظفين إثنين أحدهما الكهية (٢٠) والثاني «يغت باشي» أو رئيس الرفقاء أو الرفيق الأول، ومعهما مجلس مؤلف من كبّار أهل المهنة يضم بعض أو جميع رؤساء المهنة ويسمى

---

(١٨) لذلك كان رؤساء الطوائف يسمون أهل طريق ، أي أهل الطريقة .

(١٩) وتسمى حفلات الشد ، وبالتركية «شد بغلامك» .

(٢٠) الكهية أصلها فارسي وهو كتاخدا أي سيد البيت وصارت تكتب كتخدا ثم حرفت في التركية إلى كهية .

«اختيارية»(٢١) وفي العهود القديمة كان نظام الطوائف يرأسه عدد من الرؤساء بما فيهم الشيخ وهو رئيسهم واحد قراء القرآن والنقيب الذي يحل محل الشيخ عند غيابه ولكن وحتى في حالة الطوائف بين البربر فإن هؤلاء الرؤساء ظلوا يعينون حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر وظلت للكهية والرفيق الأول «يغت باشي» اليد العليا فيها . وكان جميع رؤساء الطائفة ينتخبون من قبل كبّار السن فيها . ومن بين أفراد الطائفة وظل هذا الاجراء سارياً في حالتي اليغت باشي والكهية، ولكن منصب الكهية بدأ يمنح في العهود الأخيرة إلى الموظفين المتقاعدين لمساعدتهم مالياً . وسبب هذا التبديل هو أن الكهية كان ممثل الطائفة عند تعاملها مع الحكومة، كما كان في نفس الوقت المدير العام للشؤون الداخلية للطائفة، وبسبب هذه الطبيعة الثنائية لمنصبه فقد كان الكهية يشعر حتى وان كان من ابناء الطائفة حقاً بانه خارجها، وكان اعضاء الطائفة أو الصنف يتعاملون مع الكهية عن طريق يغت باشي، وكلمة «يغت» هي الأخرى أثر من آثار جماعات الفتوة الذي كان احدهم يدعى «الفتى» وتقابلها بالتركية كلمة «يغت» وعلى هذا فإن كل فرد من أفراد الطائفة هو «يغت» أي فتى ورئيسهم هو «اليغت باشي» .

وقد ظهرت العلمنة النسبية للطوائف والتي بدأت في القرن الثامن عشر باستعمال كلمة (لونجا LONCA) وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية (لوجيا LOGGIA)(٢٢) لتعني مكان الاجتماع، وكان يشار إلى هذا المكان وقبل نشوء الدولة العثمانية بقرون عديدة باسماء متعددة تعني اماكن الصوفية (٢٣) ويبدو أن تغيير الاسم هذا قد حدث عند نهاية القرن السابع عشر، وإن لم يتضح لنا تماماً السبب في اختيار هذه الكلمة الاجنبية، إذ أن الواقع أن موضوع علمنة الطوائف لم يستوف بحثه بعد .

يقدم أحد المؤلفين سببين لذلك : الأول أن الاحتفالات القديمة كانت تتطلب لادائها بصورة جيدة مستوى عالياً من الثقافة لم يعد يتوفر للصناع في العهود المتأخرة . والثاني : أن وجود المسلمين إلى جانب غير المسلمين في طائفة واحدة أدى إلى ترك بعض الاحتفالات الخاصة بالمسلمين . ولكن انفراط نظام المدرسة في القرن السابع عشر كنظام تعليمي يهدف إلى تدريس العلوم الدينية لم يكن له إلا أثر بسيط على طبقة الحرفيين، وليس هناك من دليل على أن عدد غير المسلمين صار في الطوائف

---

(٢١) يبدو أن استعمال كلمة اختيار تعني العجوز أو الكبير بالتركية قد جاءت من اطلاقها على هؤلاء المسنين ، فهم كهيئة مختارة سموا اختيارية من اللفظ العربي (اختيار) .

(٢٢) ولربما كانت من الكلمة الاسبانية «لونجا LONJA» التي تعني مبادلة والتي دخلت اللغة التركية بواسطة اليهود اللاجئين «ومنها جاء كلمة LOUNGE بمعنى البهو أو الصالون - وكان في الأصل مكان المبادلات التجارية» .

(٢٣) وهي كلمات «زاوية أو خانقاه واستعملت مؤخراً كلمة ميدان أيضاً مثل ميدان علي».

اكثر أو أقل عمّا كانوا عليه من قبل .

والواقع أن العلاقات بين المسلمين والذميين في الطوائف بدأت تسوء منذ القرن السابع عشر، كما سنرى ذلك، ولكن العلاج الذي قدمته الحكومة وهو فصل الجماعات الدينية داخل الطوائف عن بعضها البعض لم ينفع في تسهيل اداء المسلمين لشعائرهم الدينية، وربما يمكن أن نجد تفسيراً جزئياً لذلك بالعرف الذي بدأ ينمو في ذلك الوقت، والذي يوجب على الحرفيين أن ينضموا إلى جيش الأنكشارية . والواقع فإن غالبية المهنيين في المدن انتسبوا إليه في القرن الثامن عشر، وفي الوقت نفسه كان هؤلاء الحرفيون يكونون القسم الأعظم من الجيش الأنكشاري، ذلك أن هذا الالتحاق قد حمل معه إلى حد كبير موالاة للبكتاشية . ولذا لم تعد الطوائف تحتاج إلى تنظيم ديني خاص بها .

وكانت الممارسات الدينية في الطوائف لا تخلو من سمات معينة فاحتفالاتهم المبدئية مثلاً كانت تعطي مكاناً مرموقاً لائمة الشيعة الثلاثة الأوائل، وكان ارتباط طوائف الدباغين والسراجين وهما أقوى الطوائف بالولي «اخي اورن» يعكس افكاراً دينية كالتي ترتبط بالحاج بكتاش .

وفي ما عدا الآراء البكتاشية، فإن العلاقة بين الدراويش والطوائف – طالما كانت طوائف مسلمة – ظلت قوية . وفي المقام الأول كانت الطرق تختار افرادها من الطبقات المهنية وفي المقام الثاني فان عدداً كبيراً من ابناء الطوائف كانوا ينتمون إلى «الملامية» وهي طريقة سرية كانت موجودة في استانبول . وعلى ذلك فيمكن القول بأن الطوائف وإن فقدت طبعها كمراكز للحياة الدينية، فإن هذا لا يعني إلا تغييراً في ولاء افرادها .

كانت جماعات الاخوة تعيش فيما بينها حياة جماعية مشتركة فيجمعون كل ارباحهم في مكان واحد ويخصصونها للنفع المشترك، وقد دام هذا المبدأ في الطوائف المتأخرة، إذ كان لهم صندوق مشترك للمساعدات يساهم فيه كل الاعضاء اسبوعياً أو شهرياً . وكان هذا الصندوق، ويسمى «تعاون صندوقي» يدار من قبل الكهية واليغت باشي والاسطوات، ويستعمل للاغراض الدينية كقراءة القرآن سنوياً في جامع أيوب في شهر رمضان مع توزيع الرز إلى الجمهور – ويستعمل بعضه الآخر لاعانة اعضاء الطائفة في حالات المرض أو الحاجة . فإذا توفى أحد الاعضاء معوزاً قام الصندوق بدفع مصاريف دفنه، واخيراً فإن الاعضاء يحتاجون إلى عون وخاصة لتوسيع اعمالهم فلهم أن يقترضوا ما يحتاجونه من هذا الصندوق بفائدة قدرها ١٪ .

وكانت واردات الصندوق تزداد ببعض التبرعات الخاصة، فإذا اراد أحد الاسطوات أن يرقي خلفته أو صناعه إلى مقام أعلى فعليه أن يتبرع بمبلغ معين من

المال لهذا الصندوق لتغطية نفقات حفلات الترقية . كما أن الصندوق قد يقيم كل خمس أو عشر سنوات مهرجاناً قد يدوم أسبوعاً أو أكثر في أماكن مبهجة مثل «الكاغد خانه» ولا تقتصر هذه المهرجانات على التسلية والمتعة فقط، وإنما تكون مصدر ربح لاعضاء الطائفة، إذ تؤدي وظائف المعارض أو المحلات الدعائية في هذه الأيام . وهذا ينطبق أيضاً على اسهام الطوائف في الاحتفالات الرسمية التي يأمر بها السلطان من حين إلى آخر، وخاصة في مناسبات ولادة الامراء أو ختانهم، فتتقدم الطوائف آنذاك حاملة اعلامها وشعارات مهنتها . وفي نهاية الاحتفال، وإذا كانت صناعاتهم مما يمكن اهداؤها، فإنهم يهدون السلطان والوزراء نماذج منها . وكانت نفقات هذه الاحتفالات والاستعراض تستقطع من الاعضاء بنسب خاصة . وهناك ثمة ملكيات عامة للطائفة كالصحون وقدور الطبخ وهذه إما أن تشترى أو تأخذ كهدية مقابلة من السلطان وكانت تستعمل في أيام الاحتفالات .

وكانت الحكومة تتعامل مع الطوائف عن طريق القاضي، ذلك لأن جميع اوامر السلطان والباب العالي فيما يخص طوائف العاصمة كانت توجه إلى قاضي استانبول، والذي كانت سلطته في الأصل تقتصر على مدينة استانبول فقط في حين كان لكل من المدن الثلاث أي «أيوب وغلطة واسكي دار» قاضيها الخاص، ولكن بالنسبة إلى شؤون الطوائف فقد وجد أنه من الأفضل لقاضي استانبول أن يقوم بالنظر في قضايا الصنّاع والتّجار في جميع المنطقة ذلك لأن غالبيتهم كانوا في استانبول نفسها .

وعلى كل فإن هذا الأمر لم يشرّع بصورة نهائية . فما لم تصدر اوامر خاصة في حالات معينة فإن القضاة الثلاثة الآخرين يحتفظون باختصاصاتهم في النظر فيها. وكان لقاضي استانبول عدة معاونين يقيمون في مناطق مختلفة من المدينة، كما كان له معاونون آخرون مشاؤون ينوبون عنه في مراقبة الطوائف فيما يخص الاسعار والاوزان والمكاييل .

ومع أن مهمة المراقبة هي مسؤولية القاضي بالدرجة الأولى فإن الواقع هو أن هناك ما لا يقل عن ثلاثة موظفين يقومون بها إلى جانب القاضي . فكان الصدر الأعظم نفسه وآغا الأنكشارية يقومان - كالقاضي - بجولات اسبوعية دورية في الاسواق ومعهم حملة الموازين للتأكد من دقة اوزان اصحاب الحوانيت . واضافة إلى هذه الدورات التفتيشية فإن هناك دورة تفتيشية أخرى أكثر دقة وأكثر انتظاماً يقوم بها المحتسب ورجاله [٢٤]، والذين كانوا يوجدون في كل مدينة فيها قاض . وكانت مهمة

---

(٢٤) والسبب في هذا التعدد هو كون الصدر الأعظم مسؤولاً عن كل شؤون الدولة سواء فوض ذلك إلى غيره أم لا . أما آغا الأنكشارية فوظيفته هو ضبط الأمن في مدينة استانبول ، عدا بعض احيانها مما يحيط بالقصور . أما المحتسب فهي وظيفة موروثة منذ عصور الإسلام الأولى ،

المحتسب في الطائفة هو تأمين جمع الرسوم عن كل البضائع والمعاملات التجارية، فكان هناك رسم معين مفروض على أصحاب الحوانيت كافة يتكون من حصيلتة رواتب رجاله، وطالما كانت إحدى وظائف المحتسب جمع هذه الرسوم، فقد صار بالامكان منح جمع هذه الرسوم بالالتزام كما هو الشأن في وظائف استيفاء الرسوم والواردات الأخرى . وفي استانبول كان للمحتسب قوة تتكون من واحد وثلاثين رجلاً يدعون باسم «قول اوغلان» . (٢٥)

وكان من سلطة المحتسب أن يعاقب المخالفين من أصحاب الدكاكين فوراً، وبهذا تختلف وظيفته عن وظيفة القاضي الذي لا يحق له ايقاع العقاب بشخص ما إلا بعد الاستماع إلى الشهود في المحكمة . ولكن يبدو أن القاضي نفسه حين يقوم بدورته التفتيشية يضطر إلى أن يتحرر من الشكليات اسوة بالمفتشين الآخرين ذلك أن سلطات الصدر الأعظم وآغا الأنكشارية مشابهة لسلطة المحتسب من حيث ايقاع العقاب الفوري بالمخالفين .

وكان مما يعرقل عقاب اعضاء الطوائف المخالفين هو كون اكثرهم ينتمون إلى الجيش الأنكشاري الذي يخضع لتشريع قديم ينص على عدم جواز معاقبة الأنكشاري إلا من قبل قائده فقط . ولأن القانون كان ما يزال ساري المفعول، رغم أن الأنكشارية من رجال الطوائف لم يكونوا جنوداً إلا بالاسم فقد كان على القاضي إذا ما احضر أحدهم أمامه بتهمة معينة كان مجبراً على تسليمه إلى قائده .

وكان انخراط الأنكشارية في الطوائف يقلل من سلطة الكهية والشيوخ إلى حد كبير، ذلك أن التشريعات القديمة منحت الانكشارية – وبدون حق الشكوى إلى سلطة أعلى حق ايقاف عضو الطائفة عن العمل . وكان عقاب أقل مخالفة إذا ما نظرت من قبل الضباط الآخرين هو الجلد . وكان المخالفون يجلدون أمام حوانيتهم، وإذا كانت المخالفة أكثر جدية وخاصة عندما يكون المخالف قد عاد وكرر مخالفاته فالعقاب في هذه الحالة هو الطرد من مهنته أو السجن مع الاشغال الشاقة أو بدونها لمدة شهرين أو ثلاثة أو إلى الأبد . وتعدم المواد الموجودة بحوزته إن كان قد غش في بيع سلعة ما

وقد انتقلت إلى الادارة العثمانية وكان اسمها الأكثر شيوعاً هو «احتساب آغاسي» . وكانت هذه الوظيفة في شكلها الحالي أمراً عثمانياً صرفاً . أما وظيفة المحتسب في العهد الإسلامي فكانت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(٢٥) خمس عشرة من هؤلاء يسمون «جيدك لي» أنهم يتولون وظائفهم عن طريق كيدك وراثي مثل غيدك أصحاب الحوانيت ، فإذا مات أحد أصحاب الكيدك دون وريث يأخذ مكانه الأقدم من بين الستة عشر الآخرين الذين يدعون باسم الملازمين . وقد ارتفع عدد القول أوغلان إلى ٥٦ في القرن الثامن عشر .

أو اساء صنع البضاعة . (٢٦)

والمفروض أن يعامل الأنكشارية وغيرهم من أفراد الطوائف المهنية على قدم المساواة . لكن الواقع أن افراد كل فئة كانت تسجن في سجن خاص بها . (٢٧)

وكانت كل التجارة والحرف في جميع انحاء الأمبراطورية تدار من قبل المسلمين والذميين على حد سواء، ومع هذا فقد كانت بعض الطوائف قاصرة على المسلمين فقط كطوائف باعة الادوية وصباغي الدور، كما كانت بيدهم حوالي تسعة اعشار تجارة المواد الغذائية .

وكان المسلمون والذميون يشتركون في بعض الصناعات في طائفة واحدة دون تمييز، ورغم أن محمد الفاتح جعل فئات الذميين المختلفة «مللاً» لها حكوماتها الخاصة بها في أمور دياناتها، فإن طوائف المسيحين المهنية التي كانت موجودة وقت ذاك في استانبول تم دمجها مع طوائف الفاتحين . ويبدو أن هناك تشابهاً قوياً بين نظام الطوائف الإسلامية وبين نظامها البيزنطي، كما هو الشأن في أغلب المؤسسات عند الطرفين . واكثر هذا التشابه ظهوراً هو في الطابع الديني لهما، ولذا يجب أن نكشف كيف تم التغلب على العوائق القائمة في طريق دمجهما والذي سهلته الطبيعة الغيبية المتحررة نسبياً لجماعات الأخية .

وعلى كل حال فقد تم الدمج، ولكن منذ منتصف القرن السابع عشر بدأت العلاقات بين الطرفين يشوبها الجفاء، وبطبيعة الحال، فإن هذا التطور لم يكن أول الأمر هاماً وعلى شكل واحد في جميع الطوائف، ولكن سرعان ما بدأت فئات المسلمين والذميين في الطائفة الواحدة تجتمع في مكانين مختلفين، ثم بدأ الذميون يحصلون على حق انتخاب «يغت باشي» خاص بهم، ومع أن الكهية ظل حتى عهد متأخر مسلماً في كلا الحالين، إلاّ أنه بدأ بالتدريج منح هذه الوظيفة في بعض الحالات لغير المسلمين .

وفي خلال القرن الثامن عشر بدأ ذميو الطوائف الطلب من «الديوان» في أن يجعل احتفالاتهم السنوية بصورة مستقلة، مدعين أن زملاءهم المسلمين يحملوهم جميع مصاريف الاحتفالات، ولا شك أن هؤلاء المسلمين قد استغلوا صفة الأنكشارية في هذه الحالة، وفي حالات أخرى أيضاً لارهاب ضحاياهم .

---

(٢٦) أصدر قاضي استانبول عام ١١٣١هـ (١٧١٨-١٧١٩م) أمراً بالقاء بعض المصنوعات النحاسية في البحر لثبوت عدم صلاحيتها . وكانت البضائع المغشوشة أو سيئة الصنع تعلق في دكان المخالف .

(٢٧) كان الأنكشارية يسجنون في الروملي حصار في المخالفات البسيطة ، وفي كولوديربهار في الدردنيل في المخالفات الكبيرة . أما أفراد الطوائف العاديون فيسجنون في سجن الآغا قابي سي .

والتفرقة الأساسية الكبرى في الطوائف بعد التفرقة الدينية هي في التمييز بين التجار، والصنّاع [٢٨] . وهكذا فقدت كلمة «الكيدك» كل صلة لها بانشاء الحرف واصبحت تستعمل بالنسبة لطوائف التجار .

وفي هذه الحالة اصبحت الحاجة إلى المتمرنين والخلفاء أقل، طالما كانت المهارة في التعامل تعيقها سلطة الحكومة . ولكن كان هناك أيضاً طوائف للاشخاص خارج كلا النموذجين، فمن جهة فإن بعض «العمال المثقفين» مثل السكرتيرين والاطباء والشعراء وحتى طلّاب المدارس كانت لهم تجمعاتهم الخاصة وحماتهم ورؤساؤهم وحفلاتهم ...، ومن الجهة الثانية فإن المزارعين - أو على الأقل المحيطين منهم بمدينة استانبول، بل وحتى الذين يزاولون مهناً غير محترمة أو شريفة بدأوا ينظمّون أنفسهم في شكل ما، ولذلك بدأنا نرى طوائف للنشالين واللصوص وفاعلي المنكر، ولم يكن بطبيعة الحال لطوائف المجرمين هيئات معترف بها من قبل السلطات رغم أنهم كانوا يدفعون الضرائب إلى الشرطة . وكان بعضهم يتباهى بحماية ولي من الأولياء . [٢٩]

ويتوقع المرء من المجرمين أن يضيقوا ذرعاً بالهيمنة الحكومية، ولكن روح العداء للحكومة كانت في الواقع والى حد ما أمراً تقليدياً بالنسبة لجميع الطوائف . لا لأن حركة ثورية أدخلت نظام الطوائف إلى الإسلام فحسب [٣٠] بل ولأن أيام المجد لتنظيمات الأخية التي انحدرت الطوائف المهنية العثمانية منها مباشرة ازدهرت في عهود الفوضى التي تلت الغزو المغولي لآسيا الوسطى في القرن الثالث عشر . وكان أحد اهدافها الرئيسية وقت ذاك تنظيم المعارضة لجميع موظفي الحكومة، بل أن بعض فئات الأخية اقاموا لأنفسهم حكومات خاصة بهم في جوار انقرة وسيواس . ولا شك أن هذا هو بعض السبب الذي دفع الحكومة العثمانية إلى تشديد قبضتها على جميع فعاليات الطوائف . ومع هذا فقد ظل البعض منها يحتفظ من سالف استقلالها ببعض الامتيازات . فمن ذلك مثلاً أن طائفة الدباغين والسراجين في العاصمة يستطيعون بموجب أمر صادر من محمد الفاتح وايده السلاطين من بعده منع البوليس من دخول

---

(٢٨) لم يكن باعة المفرد من أصحاب الدكاكين يعتبرون تجاراً وإنما كانت لفظة التاجر تطلق على طبقة من كبّار المتعاملين بالتجارة وخاصة تجارة الجلود المراكشية والدهون .

(٢٩) طوائف المجرمين إرث من العهد الإسلامي ، ما قبل العثماني ، واكثر الأعياد المخصصة للدراويش في مصر وبخاصة السيد البدوي في طنطا كانت (وحتى القرن التاسع عشر) فرصاً لاظهار نشاطات البغايا والمهرجين والقرادين والحواة . وكانت البغايا يدفعن ايجارات سنوية لسدنة مقام البدوي في طنطا ، وقد الغيت هذه العادة - ولكن مؤقتاً - بامر من علي بك وحين الغي أحد باشوات مصر في عام ١٧٣٠م منازل البغاء وحوانيت الخمر في القاهرة ، وجد من الضروري أن يعوض مدير البوليس ورجاله عن خسائرهم من هذا الالغاء (الجبرتي ج٢ ص ٣ و١٤٢) .

(٣٠) هي ثورة القرامطة .

اسواقهم . وتتمتع احياء أخرى من استانبول بامتيازات مماثلة، وهي السوق المصري، والبيزستان [٣١]، وشارع حاكة الكتان . وكذلك يحتفظ دباغو استانبول وادرنه بعرف بارز من اعراف جماعة الفتوة وهو وجوب عدم تسليم من يقع في أيديهم من اللصوص، وإنما الاحتفاظ بهم والقيام بأنفسهم بتدريبهم حتى يأخذوا مكانهم كمهنيين شرفاء .

تعتمد قوة كل طائفة مهنية على الحفاظ على هذه الحقوق – بطبيعة الحال – على حجمها، فكانت طائفتا الدباغين والسراجين ذواتي اعضاء كثيرين في حين لم يكن للطوائف الأخرى إلا عدد قليل من الاعضاء . وكانت صناعة أو تجارة بعض الطوائف لا تقوم على العمل الفردي بل تتطلب عملاً جماعياً من اعضائها، فيعطيها تنظيمها الجماعي أهمية خاصة . فمن ذلك مثلاً أن الرابطة بين الاسكافيين في استانبول، المسلمين منهم والذميين والذين يصنعون مختلف أنوا ع الأحذية والنعال والجزم وبين بائعي منتوجاتهم كانت من القوة والتلاحم بحيث أن كهية الاسكافيين في السوق الكبير لم يكن الرئيس الأعلى لطائفته فحسب بل كان كذلك الرئيس الأعلى لكل الطوائف الأخرى المتفرعة عنها . وكان له الحق في أن يدخل إلى مكان كل منها للتفتيش عن البضائع . وكانت مجموعات الطوائف هذه غالباً ما تتخذ أحد الأولياء حامياً لها في حين تتخذ كل طائفة على انفراد أحد الصحابة حامياً خاصاً بها .

وتظهر قضية بائعي الدخان مقدار اعتماد الطوائف الصغيرة على دعم الحكومة لها . فمع أن التدخين دخل المجتمع العثماني في اوائل القرن السابع عشر، فقد ظل استعماله ممنوعاً لامد طويل بعد ذلك، ولكن لأن العالم الاسلامي كان وقت ذاك . قد اغلق تماماً باب الاجتهاد تجاه كل جديد، فلم يعد من الممكن – بعد ذلك – الوصول إلى موقف معين بالنسبة للتدخين، ورغم معارضة الاطباء لها فقد اقبل الجمهور على هذه المتعة الجديدة اقبالاً شديداً اضطر الباب العالي أمامه إلى رفع المنع عن التدخين مما أدى إلى تطور التجارة واتساعها . ولكن باعة التبوغ وأن كانوا قد نظموا انفسهم فيما بينهم، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يجدوا سبيلاً لمنع التجار الآخرين من بيع بضاعتهم سراً، وظلوا كذلك حتى استطاعوا عام ١٧٢٥م الحصول على الاعتراف بهم كطائفة مستقلة .

لم يكن قصد الحكومة من اشرافها الصارم على الطوائف هو القضاء على ميولها نحو التمرد والعصيان فقط، بل كانت تقصد من ذلك أيضاً إلى حماية العمال أنفسهم أيضاً، ولذلك فلم تكن تسمح باصدار «اجازة» أي جيدك لفتح حوانيت أو محلات عمل جديدة إلا إذا وجدت أن الطلب على السلع التي سوف تبيعها أو تنتجها يبرر اجازتها، كما كانت تحاول منع البطالة في مكان ما بمنع استيراد البضائع

---

(٣١) البيزستان : معناها الحرفي دار الملابس ويقصد بها المحل الذي تحفظ فيه الاموال الغالية مثل الجواهر وما يماثلها .

المنافسة من مكان آخر . وكانت كذلك تحافظ على مصالح الطوائف بتنظيم ايجارات «مؤسسات الكيدك» والتي كانت إما أملاكاً خاصة أو أملاكاً وقفية . وليس هذا فحسب بل إن الحكومة وإن كانت تتعامل مع الطوئف في الأمور العادية عن طريق كهية تلك الطائفة، فإنها كانت تعمد أيضاً إلى تعيين محتسبين يراقبون صحة المعاملات التجارية، ومع هذا وذاك فقد كان لمشايخ الطائفة مطلق الحق في الشكوى عند القاضي - وكثيراً ما كانوا يفعلون - ضد تصرفات الكهية أو المحتسب .

وفي أيام جماعات الفتوة، كان المتمرنون الداخلون للطائفة حديثاً، يوضعون تحت رقابة اثنين من «اباء الطريق» واثنين من «اخوة الطريق» لمراقبة حسن تدريبهم وحسن سلوكهم، وكانت العلاقة بين الاوسطة والخلفة تشابه إلى حد كبير علاقة الدرويش بمريده . ولذلك كانت تربط اعضاء الطائفة مشاعر تضامن قوية، وكان ولاؤهم لها لا للدولة ولا للدين وقد استمرت هذه المشاعر حتى بعد عمليات «العلمنة» .

وربما كان انضمام اعداد كبيرة من الحرفيين إلى جيش الأنكشارية قد وزع ولاءهم إلى حد ما، ولكن تضامنهم كان يشده ويقويه تجاور حوانيتهم، واكثر من هذا ما تفرضه الحكومة من قيود شديدة على نشاطهم التجاري مما يجعل قيام المنافسة بينهم أمراً بعيد الامكان، ومجال الحصول على ارباح كثيرة ضيق الحدود .

وابرز ما يصور الأمر هو العرف الذي ظل سائداً بين الطوائف حتى اضمحلالها وهو أن على اصحاب الدكاكين إذا ما باعوا شيئاً في النهار، أن يحيلوا ما يصل اليهم من مشترين جدد إلى زملائهم الذين لم يكونوا قد باعوا شيئاً بعد . وعلى العموم فإن مستوى النزاهة بين ابناء الطوائف مسلمين وذميين كان عالياً كما يشهد بذلك المراقبون الاوربيون .

والظاهر، كما يبدو لنا من معلوماتنا الشحيحة في هذا الصدد، أن المؤسسات الصناعية في المقاطعات العربية كانت - على وجه العموم - أكثر حرية من مثيلاتها في استانبول . إذ أن اسسها القائمة قبل العهد العثماني لم تتأثر إلا قليلاً نسبياً بالعادات التركية الفريدة المستمدة من نظام الأخية . وقد فضل الحكام الاتراك عدم التدخل في أمورها وتركها على ما كانت عليه . ولذا ظلت ادارة الحرف بعهدة الشيخ أو شيخ المشايخ والذي كانت وظيفته انتخابية اسمياً، إلا أنها في الواقع وراثية ضمن عوائل معينة وكان يساعده في ذلك ما يسمى الشاويش [٣٢] وكانت مهن الطائفة وراثية إلى

---

(٣٢) كان الشيخ ينتخب بالاتفاق لا بالتصويت ، فإذا لم يصل الشيوخ إلى اتفاق قام شيخ المشايخ بتعيين أحد المرشحين . وبعد التعيين تقام حفلة مبايعة للشيخ الجديد يؤدي فيها الشيخ المعني اليمين . وكان الشاويش ينتخب من قبل أصحاب الحرفة ويعمل معاوناً ورسولاً للشيخ دون أن تكون له سلطة ما . وربما كان المنادي في طوائف القاهرة هو الشاويش نفسه .

حد كبير إلى درجة أن اختصت بعض العوائل بحرف معينة أو ربما اختصت عائلة واحدة بمهنة معينة . (٣٣)

أما مهام الشيخ فقد حددت برئاسة اجتماعات أصحاب المهنة والحفاظ على وحدة المهنة وتماسكها، ومعاقبة من يسيء إلى ذلك وايجاد العمل للحرفيين وتعيين الاسطوات لهم، وأخيراً لمفاوضة السلطات المحلية في كل ما يخص الطائفة من أمور أهمها الضرائب السنوية التي تفرض على اعضاء الطائفة مجتمعين، والتي يوزع الشيخ اعباءها بين اعضاء طائفته كل بنسبة ايراده .

ولم تمس الولاءات الدينية لابناء الطوائف حتى القرن الثامن عشر، فكانوا يظهرون أمام الجماهير في المناسبات الدينية والاعياد، إذ تمر كل طائفة تحت علمها الخاص بها، ومن الطبيعي بالتالي أن يمارسوا عقائدهم هذه في اجتماعاتهم الخاصة أيضاً، ورغم احتمال وجود اصول وثنية لهذه الطوائف، فيبدو أن كل محافل المهنيين قد مالت نحو المذهب السني حسب التفسير الصوفي له .

وكانت الحفلة الرئيسية، سواء في بلاد العرب أم تركيا، هي حفلة الشد ويقصد بها شد الصانع الجديد إلى طائفة معينة، أي قبوله فيها . ومع اختلاف التفاصيل بين مكان وآخر، فإن ما ننقله هنا من القدسي يصح أن يكون نموذجاً للحفلات في دمشق.

ففي اجتماع أهل الحرفة، يقوم النقيب وهو ممثل الشيخ الاكبر للطائفة بربط المرشح بشال أو حزام يعقد ثلاث مرات أو أكثر ليرمز إلى أن الأخوة اخذ وعطاء، ثم يبدأ الشيخ أو شاويش المهنة أو رئيس المرشح بحل هذه العقد واحدة بعد أخرى وبطريقة خاصة، ثم يعين أحد الاسطوات والداً مهنياً له، ثم يحلف المرشح يمين الولاء للمهنة ويقدم هدايا رمزية للضباط، وتنتهي الحفلة بقراءات تواشيح دينية، وبالصلاة وباقامة حفلة صغيرة من قبله لجميع الاعضاء . ويمكن قبول عدة مرشحين مرة واحدة، كما كان لكل فرد من افراد الطائفة أن يعترض على قبول المرشح بعرض نماذج غير متقنة من اعماله . وكانت حفلة الشد الأخرى تجري حين يرقّى الخلفة إلى درجة الاستاذ، ولكنها كانت أقل درجة من الأولى ويكتفي بها باداء المرشح اليمين بالتزامه بتقاليد المهنة واعرافها .

وهنا أيضاً، ونتيجة لهذه الميول الدينية كان للأفراد والطوائف غير المسلمة وضع خاص (٣٤) . فلم يكونوا ممنوعين من حضور حفلات الطائفة وتنظيماتها، ولربما كان

---

(٣٣) ولهذا احتفظت العوائل المختصة بمهنة ما باسماء مهنها القاباً لها كالصفار أو النحاس أو النجار أو الحداد ، وكانت عائلة الذهبي في دمشق قد اختصت بطلاء الجدران باللون الذهبي فعرفت بهذا الأسم حتى زوالها في أوائل القرن التاسع عشر .

(٣٤) مثل مؤسسة البنائين المسيحية في دمشق ومؤسسة القصابين اليهوديه في حلب ، إذ كانت

لغير المسلمين من اعضاء الطوائف المشتركة «اباء مهنيون» من المسلمين . كما كانت مراسيمهم الدينية محل الاحترام . وكان يقبل من المسيحيين عند دخولهم الطائفة أو ترقيتهم فيها القسم المسيحي بدل القسم الاسلامي . (٣٥)

وكان عدد افراد الطوائف وتنظيماتها يعطيها وزناً كبيراً في الحياة السياسية، وطالما كان لشيوخ الطائفة وهم ممثلوها حق الدخول على الباشا ايام محمد علي، فيمكن أن نزعم أن مثل هذا الحق كان لهم في القرن الثامن عشر . (٣٦)

وكان تأثير الطوائف على الادارة وعلى سلوك الحكام - وذلك لروح التمرد المشهورة عن اعضائها - قد زاد خلال العهد العثماني باندماج الأنكشارية والاوجاغات المحلية الأخرى بالطوائف المهنية .

وشبيه بالتطور الذي سبق أن رصدناه في استانبول فقد بدأت أوجاغات القاهرة ودمشق وحلب وبغداد والمدن الصغرى الأخرى تتسرب بالتدريج إلى المهن المحلية واستطاعت في حالات كثيرة أن تسيطر، بل وأن تحتكر الطائفة كلها .

وفي بداية القرن الثامن عشر كانت طوائف القاهرة كلها تتألف بالدرجة الأولى من الجنود وابناء الجنود . ومع أن هؤلاء الحرفيين (ويسمون بالتركية يولدامش، واطلق عليهم في العربية ايلطامش) كانوا عمالاً خارج الخدمة العسكرية إلا أن اسماءهم كانت في الواقع ما تزال في دفاتر الأوجاغ، وكانوا ما زالوا يتمتعون بنصيبهم مما يوزع من أموال على الجيش، كما يدعون قيامهم بحماية افواجهم (٣٧) .ويقال أن جميع السكان في بغداد يكادون أن يكونوا من الأنكشارية المنهمكين في التجارة والصناعة، وهو نفس ما كان عليه الأمر في دمشق وطرابلس .

مؤسسة البنائين في حلب تتكون من المسلمين والمسيحيين ، وكان الاسكافيون في حلب ينقسمون إلى عدة أقسام فبعض أنواع الأحذية يصنعها المسلمون فقط . وأنواع أخرى منها يقتصر صنعها على المسيحيين وبعضها الآخر يشترك في صنعه الطرفان ، وقد يشاركهم اليهود فيه أيضاً . ومع هذا فجميعهم يكونون طائفة واحدة . ومن بين الطوائف المشتركة أيضاً طوائف الخطاطين والصفارين والجواهرية .

(٣٥) ليس من المستبعد أن يكون القصد أول الأمر من هذه المراسم الدينية هو اقناع غير المسلمين بالدخول إلى الإسلام بصورة سلمية .

(٣٦) لا يمكن الوصول إلى عدد مضبوط عن عدد هذه الطوائف ولكن الجبرتي (ج٧ ص ٢٥٩) يذهب إلى أنها تبلغ الـ ٧٠ أو ٧٢ طائفة في القاهرة . وفي فقرة أخرى عن عام ١٨١٤م/ ١٢٣٠هـ برفع العدد إلى ١٠٦ .

(٣٧) كان من عادة الجيوش العثمانية أنهم إذا دخلوا مدينة ما أن يلحق كل جندي نفسه باحد الصناع المحليين العاملين في نفس مهنته ويؤمن له «الحماية» مقابل مشاركته في نصف ارباحه، مما كان يثير مقت الصناع والتجار المحليين وكراهيتهم (الجبرتي ج٣ ص ٣٤٢ و٣٤٣)

وتبدو المنتوجات الصناعية في مصر وبلدان غربي آسيا في القرن الثامن عشر خشنة وبدائية بالمقارنة إلى مصنوعاتهم في القرون الوسطى . وكان لهذا التخلف اسباب عديدة، فقد زاد انتقال أغلب تجار الهند في القرن السادس عشر إلى الموانيء الأفريقية من شدة الانهيار الاقتصادي في الشرق الأدنى والذي سببته الحروب المستمرة والكوارث الطبيعية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر . كما ساعد تركيب الصناعات الوراثي على نقل صناعات بكاملها من مكان إلى آخر وخاصة الصناعات الفنية ذوات المهارة الخاصة التي كانت العوائل تحرص كل الحرص على الحفاظ على أسرار صناعتها . (٣٨)

وفيما عدا حالات التدخل الإداري، فلم يكن من النادر زوال حرفة ما من الوجود لزوال العائلة التي تحتكر صناعتها أو انتقالها لحرفة أخرى أو مكان آخر، كما لم يكن من النادر أن تؤدي الكوارث الطبيعية إلى تدمير صناعة ما بكاملها (٣٩) وكان هناك عامل آخر يتسرب خفية وهو منافسة البضائع الأوربية وخاصة الأقمشة، للصناعات المحلية وتفضيل الطبقات العليا والثرية لها على سلع بلدها .

ومع هذا كله فلا سبيل لاغفال العوامل السياسية والادارية في هذا المضمار ومنها انعدام التشجيع الايجابي للصناعة إلا ما كان يقوم به بعض الحكام، وضمور النشاط الاقتصادي في بلدان الشرق الأدنى تحت الحكم العثماني بصورة عامة، وكذلك روح المحافظة بين الطوائف وبين الحرفيين يضاف إلى هذا كله أعمال السلب والنهب التي يمارسها الاتراك والمماليك حكاماً وموظفين .

ومع هذا أيضاً، ومن الجهة الثانية، فإن اندماج كل البلاد العربية في الأمبراطورية العثمانية التي تضم أيضاً بعض البلاد الواقعة شمال البحر الأبيض المتوسط، قد ساعد على فتح منافذ جديدة للتبادل الاقتصادي، عمل على تنشيط الصناعة، وليس من المستغرب أن نجد – لو توفرت المعلومات المضبوطة – أن ما فقدته الصناعات من ناحية النوع والجودة قد غطّت عليه إلى حد كبير زيادة الكميات المطلوبة منه . هذا ويجب أن نذكر أن انتقال الصناعات لم يجر في سوريا في آن واحد فقط، بل كانت هناك صناعات جديدة قامت في البلاد العربية – أو في سوريا على الأقل –

---

(٣٨) فقد نقل تيمورلنك مثلاً عدداً كبيراً من أصحاب الحرف الفنية من دمشق إلى عاصمته (سمرقند) ، كما أن نقل العاصمة من القاهرة إلى استانبول أدى إلى انتقال كثير من الصناعات من الأولى إلى الثانية . هذا إذا لم نأخذ بالرواية القائلة بأن السلطان سليم حمل معه بعد فتحه القاهرة الكثير من صناعها إلى استانبول .

(٣٩) وذلك مثل الزلزال الكبير الذي حدث في سوريا عام ١٧٩٥م والذي يقال أنه هدم جميع معامل القاشاني (الرخام الملون) في دمشق ، كما هدم مدينة بعلبك أيضاً .

في العهد العثماني، انتقلت الينا من أماكن أخرى، أو دعت الحاجة إلى قيامها . (٤٠)

وعلى العموم كانت الصناعة في البلاد العثمانية تقوم على أسس اقتصادية سليمة فكانت كل منطقة تستغل بصورة رئيسية المواد الأولية التي تنتجها فإذا ما احتاجت إلى استيراد بعض المواد من المناطق المجاورة لها قايضتها مقابل ذلك بمنتوجاتها المصنوعة .

وكانت مدن الاقاليم تعمل وتنتج ما يسد حاجة منطقتها للاستهلاك المحلي، ولكن في المدن والمراكز الرئيسية كانت تقوم صناعات كبيرة وعلى نطاق واسع وبهدف التصدير، وفي كثير من الحالات فإن الواضح هو أننا يجب أن نعني بالطوائف ذوات المهنيين القليلين الذين يقومون بعملهم كصناعة منزلية، ولو أن لبعضهم مؤسسات أكبر يشتغل فيها عدد من الصناع والعمال والمتدربين . فإن وجود معامل النسيج في دمياط ورشيد يدل على تركيز الانوال تحت ادارة واحدة على الاسلوب الراسمالي . (٤١)

كانت الصناعات الرئيسية في اغلب المدن وما تزال هي صناعة الأقمشة القطنية والصوفية والحريرية، وكانت النسوة يقمن بالغزل كعمل بيتي، وكانت الأقمشة القطنية تحاك في كل المراكز المهمة في العراق وسوريا ومصر . وكانت هي المهنة الرئيسية في صيدا وغزة . وكانت هناك مصانع كثيرة لغزل القطن في المحلة الكبرى وبني سويف وفي مصر العليا . وكان إذا ما نفذ حاصل القطن المحلي أسرع تجار القاهرة إلى استيراده من سوريا (٤٢) وكان غزل الكتّان، ومنذ أقدم العصور، صناعة أساسية في مصر وخاصة في الدلتا حيث تجد في كل مدينة مئات الانوال، كان انتاجها من الملابس وكذلك الملابس الكتانية تجد لها سوقاً دائما في سوريا وتركيا . وكان غزل الصوف يتم في الفيوم والدلتا، وكانت الفيوم تشتهر بانتاج الشال الأبيض الذي ترسل منه إلى القاهرة حوالي الألفي شال في الأسبوع . أما الدلتا فقد اشتهرت بالملابس الصوفية وكذلك الأمر في شمال سوريا وفي العراق، وكان نسيج الحرير لا يتم في سوريا فقط بل كانت مواده الأولية ترسل إلى مصر وتنسج في القاهرة (٤٣) ومن ثم

---

(٤٠) من ذلك ادخال الباشوات العثمانيين إلى اقسام مهنة خياطة البدلات الرسمية المطرزة واسمها بالتركية (الاجا) ومعناها المخطط . ومن الصناعات الجديدة كذلك صنع مستلزمات ادوات التدخين المعروفة باسم الاركيلة أو الناركيلة .

(٤١) كانت اجرة الحائك اليومية تبدأ من ثمان بارات فما فوق .

(٤٢) قدر جيرار عدد حياك القطن بالمحلة الكبرى بحوالي الألفين ، وفي بني سويف بحوالي الـ ٥٠٠، ومما يجب ملاحظته أن زراعة القطن في مصر ازدهرت قبل عهد محمد علي . وكانت مصنوعات القطن والحرير والكتان في مصر تعد من أحسن ما تنتجه البلاد العثمانية وقدرت عدد الانوال في غزة بـ ٥٠٠ .

(٤٣) وفقاً للمصادر اليهودية فإن أكثر القزازين – أي العاملين بحباكة الحرير - في القاهرة كانوا يهوداً .

يعاد تصديرها إلى سوريا وكانت صناعة الحرير تستتبعها عدة صناعات أخرى مثل الصبغ وقد اشتهرت القاهرة باصباغها الوردية اللون والتطريز وعمل الشرابات (٤٤) أو صنع الخيوط الذهبية والفضية «في القاهرة وحلب» .

وكانت صناعة الصوف والقطن تستخدم الكثير من الصنّاع وكانت صناعة الحياكة لا تقتصر على انتاج الأقمشة فقط، بل تقوم بانتاج الحصران وهي وإن يكن على العموم صناعة محلية إلاّ أن بعض المدن اشتهرت بحصيرها الفاخر . (٤٥)

وكان انتاج المواد الدهنية يشمل عدة صناعات، ففي مصر كانت الدهون تستخرج بالمدن للاستهلاك المحلي من بنور الخس واللفت والكتان والسمسم . وكان دهن الخس يصدّر إلى البلاد العربية من الدلتا . وكانت هذه الصناعة معروفة ببهظ ثمنها لاحتياجها إلى وجود مكائن لكبس البذور تبلغ قيمة الواحدة منها اربعمائة دولار.

وقد ساعد انتشار زراعة الزيتون في سوريا على قيام صناعة واسعة للصابون وخاصة في فلسطين وحلب حيث كانت هناك أيضاً مصانع صغيرة لصنع الشموع .

وعن الصناعات الصغيرة يمكن أن نذكر صناعة استخراج ماء الورد في الفيوم وصناعة انتاج السكر في مصر العليا . وانتاج ملح النشادر من النفايات في القاهرة والدلتا ويتم استخراج الملح عن طريق التبخير أو من الملح الصخري، وكذلك صناعات الحديد في لبنان لانتاج الأسلحة .

وكانت هناك صناعة مهمة في مصر هي تفريخ الدجاج وكان يحتكره الحكام المحليون، ويؤجرونها لاعوانهم بحوالي ٣٠ دولار في الشهر . (٤٦)

أما الصناعة المهنية الفنية فكانت مقصورة على المدن الكبرى فكانت القاهرة محل اعمال الخشب والمعادن، حيث كانت وكما هو الشأن في المدن السورية تستورد من الخارج موادها الأولية ، ولكن الاقبال كان قليلاً على الأثاث الفاخر . وكانت هذه الصناعات الفنية آيلة للزوال في كل مكان (٤٧) . وكان الأرمن والسوريون المسيحيون يحتكرون صناعة المجوهرات في كل البلاد، في حين اشتهر اليهود في مصر على أنهم

---

(٤٤) تقوم النساء بصناعة الشرابات في حلب . وكان للخيوط الحريرية والشرابات في القاهرة طائفة خاصة هي طائفة العقادين (الجبرتي ج١ ص ٣٩٦) .

(٤٥) اشتهرت الفيوم ومنوف بصناعة الحصران ، فكانت الفيوم تستخدم بين ٦٠٠ ٧٠٠ عامل ، وكان الانتاج يصدر إلى القاهرة وسوريا وتركيا

(٤٦) كان البيض يباع بمعدل ٨-١٠ بارات لكل مائة بيضة ، وكان العمال يتقاضون اجورهم دجاجا.

(٤٧) كانت صناعة النحاس هي الوحيدة الرائجة وكان اغلب النحاسين في حلب من المسيحيين ، أما في دمشق فكانوا «وما زالوا» من اليهود .

سماسرة في المعادن النفيسة . وكانت صناعة الزجاج صناعة تقليدية في مدينة الخليل ومنها انتقلت إلى الشام في أوائل العهد العثماني . وكانت كل صناعة تتمركز في منطقة معينة من المدينة أو في سوق معين حسب التنظيم التقليدي للطوائف .

ومع أن صيد الأسماك كان أمراً شائعاً إلا أنه لم يكن مهنة منظمة إلا في بحيرتي برلوس والمنزلة في الدلتا . وكانت حقوق الصيد في البحيرة الأولى تعطى لأحد البيكوات بالألتزام مقابل ٢٣٠٠ دولار سنوياً حيث يستخدم فيها حوالي اربعمائة صياد، يزداد عددهم في منتصف الربيع لجمع بيض الأسماك وعمل البطارخ . (٤٨)

أما الصيد في بحيرة المنزلة فيبدو أنه يدار من قبل جماعة من الصيادين يسكنون في مدينة المطرية، والذين يدفعون بعض الرسوم إلى الباشا . وكان السمك الذي لا يباع طرياً يرسل إلى دمياط لتصديره منها إلى القاهرة وبعض بلدان البحر الأبيض المتوسط . وذلك لأستعماله من قبل النصارى الشرقيين فقط .

وأخيراً فأن هناك الكثير من الزوارق والتي تستعمل لشتى أغراض النقل في النيل والأنهر المتفرعة منه، وهي تكوّن مهنة ثمينة لعدد كبير من الفلاحين الذين يشتغلون في الزراعة اثناء الشتاء فقط . والذين تبتلع الضرائب الكثيرة ايرادهم من الأرباح . وكان عدد من سكان المدن الساحلية يعملون بحارة ونوتية في مراكب النقل الساحلية .

(٣) التجـــــارة

يعتبر تركيب التجارة أكثر تعقيداً وإشكالاً بالمقارنة إلى تركيب كل من الزراعة والصناعة فقد كانت تجارة كل منطقة تجري أساساً خلال الأسواق الأسبوعية في المدن والمراكز الزراعية . وفي بعض المناسبات السنوية كزيارة السيد البدوي في طنطا في مصر حيث تجري مقايضة الفائض من حاصلات المنطقة بالسلع المستوردة من العاصمة، والتي كان تقام فيها أيضاً أسواق اسبوعية لتصريف الحاصلات المستوردة من شتى الجهات في حين يظل السوق المركزي منصرفاً إلى بيع الصناعات المحلية . وكانت عمليات التجارة في الجملة وكذلك العقود الكبيرة للأستيراد أو التصدير تجري في الخانات الكبيرة، وتسمى في مصر «الوكالات» التي كانت المدن الكبرى تزخر بالعدد الكثير منها .

ورغم ازدهار التجارة الداخلية إلى حد ما، فقد كانت هناك عوامل عدة تعمل

---

(٤٨) تعتبر طائفتا باعة الفسيخ وباعة البطارخ من أدنى الطوائف المهنية في مصر ، (الجبرتي ج٤ ص ٥٧) وأن لم يمنع ذلك من أن يكون بعض افرادها على شيء وافر من الغنى ، فقد روى الجبرتي (ج٧ ص ٣١٥) أن أحدهم اضاع مبلغ أبعة آلاف دولار في مظاهرات عام ١٨١٥م .

على إعاقتها، إذ كان الفقر العام لسكان البلاد، وتدني مستوى معيشتهم يحدان إلى حد بعيد من إمكان تطوير التجارة وتوسعها، ويعملان على تضييق نطاق المبادلات التجارية ونوعيتها . كما أن سوء طرق المواصلات والنقل وتعرّض المسافرين فيها دوماً إلى اللصوص وقطاع الطرق لم يؤديا إلى كثرة الخسائر المادية والبشرية فحسب بل وإلى انخفاض مستوى التبادل التجاري (٤٩) ولذلك كان التجار يفضلون الانتظار للسفر في قوافل كبيرة لما يبعثه وجودهم باعداد كثيرة في نفوسهم من الثقة والاطمئنان(٥٠) وكان إهمال الحكام تطهير الأنهر ومنع انسداد مداخلها وتراكم الغرين في مدخل نهر النيل أشد وطأة على التجار من الضرائب المفروضة على الوكالات والرسوم الموضوعة على الأسواق، كما كانت التجارة تعاني أشد البلاء حين تقع أمور التصدير والاستيراد أيام الاضطرابات السياسية بايد غير أمينة . أما أثر إنعدام الخدمات المصرفية في عرقلة نشاط التجار المسلمين فأمر يصعب تقديره . فالشريعة الإسلامية تحرّم - كما هو معروف - الربا بأي شكل من الأشكال . وبالتالي فهي ضد وضع أو أخذ الفوائد على القروض، ومع هذا فلم يكن هذا المنع مأخوذاً به في جميع الأحوال . فقد كانت هناك عدة طرق لتجنب احكام القانون، ومن لا يرضى ضميره بسلوك هذا السبيل فقد كان يستعين باليهود أو الاقباط . وقد أشار «جيرار» في كلامه عن زراعة الرز إلى أن وضع فائدة بمقدار ١٠٪ كان يعتبر عملاً ربوياً، في حين اشار في مكان آخر إلى أن إستمرار التجارة وانتظامها بين مصر ودول البربر كان يضطر التجار إلى الإتجار إما نقداً أو بالدين لمدة عام واحد فقط بفائدة تتراوح بين ٧و١٢٪ ومن المفروض أن تطبق نفس هذه المباديء على التجارة مع سوريا وتركيا .

وهناك دلائل كافية في المصادر العربية تؤكد أن وضع النقود مقابل فائدة لم يكن بالأمر النادر بين المسلمين (٥١)، ولكن حتى هذا التحلل البسيط من قسوة القانون لم توفر للتجار المسلمين المنافع التي يجنيها منافسوهم الأوربيون من مرونة نظامهم المصرفي . فإن الامتيازات التي كانوا يحظون بها هي التي جعلتهم يحلون - وباعداد كبيرة - محل التجار المسلمين في القرن الثامن عشر .

ومن الناحية الثانية فإن احترام المراسم والعادات الإسلامية التي كانت الدولة

---

(٤٩) كان قطع الطرق ونهب البضائع واعمال القرصنة في الأنهر والبحار أمراً شائعاً ، أما مراكز الخفارة التي كانت تقام في بعض الطرق فإن وظيفتها لم تتعد حدود ابتزاز الأموال من المسافرين .

(٥٠) ولهذا اطنبت المصادر العربية في مدح الولاة الذين استطاعوا تحقيق الأمن في الطرق العامة من أمثال محمود باشا العظم في سوريا وعلي بك في مصر .

(٥١) ذكر الجبرتي (ج١ ص ٣٢٣) أن ثروة محمد جوربه جي المرابي (ت١١٣٨هـ/١٧٢٥م) كانت ألفي كيس ذهب ، أي خمسين مليون بارة .

العثمانية شديدة الحرص على الإهتمام بها ساعدت على تنشيط وتوسيع التبادل التجاري في البلاد الإسلامية . ولأن المواسم الدينية الصغيرة لإية مناسبة وباسم أي من الأئمة أو الأولياء كانت تعفى من الرسوم الجمركية فإن الحكام العثمانيين لم يكونوا يجرأون على عرقلة مسيرة الحجاج إلى الأراضي المقدسة . وكان الحج إلى مكة والإتجار البسيط مرتبطين دوماً في تاريخ الإسلام .

فقد كان الحجاج يتاجرون في طريق ذهابهم إلى الحجاز وعند عودتهم منه . فهم يحملون معهم الكثير من منتوجات بلادهم ويبيعونها في البلدان التي يمرون بها في طريقهم إلى مكة، ويشترون من مكة ما تيسر لهم من التوابل والقهوة واللؤلؤ والأقمشة وغير ذلك مما يرد اليها من الهند ليعودوا فيبيعونه في طريق عودتهم إلى بلادهم . وكانت بضائع سوريا ومصر تستفيد من هذه التجارة استفادة كبيرة . وكانت بضائع الحجاج تدخل مصر دون رسوم جمركية بل وبدون تفتيش أيضاً من السلطات الجمركية سواء دخلت براً أم دخلت بحراً، كما بدأت إمارات البربر تفعل ذلك مؤخراً . وتظهر أهمية تجارة البربر إلى مصر من العمل الذي اقدم عليه سلطان مراكش عام ١٧٤٦م نتيجة المضايقات التي تعرّض لها الحجاج المغاربة على يد أمير الحج المصري. فقد كتب إلى علماء مصر يؤنبهم على سماحهم بوقوع مثل هذه الأعمال الضالة كما رفض السماح للقوافل المراكشية أن تسير إلى الحج ذلك العام مما أدى آخر الأمر إلى مقتل أمير الحج .

وكان انتفاع سوريا، وبخاصة مدينة دمشق، أكثر بكثير، فقد كانت القافلة السورية الأهم والأكبر . وكان تزويد جماهير الحجيج بكميات الزاد والمؤون الكافية لسفرة الحج إلى مكة والعودة منها، والتي تدوم ثلاثة شهور، كما كان تزويد هذه الآلاف من الحجاج بوسائل النقل ومعدات المخيمات مصدر ازدهار اقتصاد دمشق في العهد العثماني .

وقد شارك العراق في الانتفاع من هذه السفرات وإنما بدرجة أقل بكثير ولكنه عوّض عن ذلك بتوجه العدد الكبير من الإيرانيين، أحياء أم أموات، إلى زيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية، وكذلك بتدفق الزوّار الهنود المستمر لزيارة مرقدي أبي حنيفة وعبدالقادر الكيلاني في بغداد .

إن تنظيم المجتمعات التجارية في القرن الثامن عشر أمر غير معروف لدينا والمعلومات القليلة المتيسرة لنا توحي بأنها لم تكن، في مصر وسوريا، على شيء من القوة كما هو الأمر مع الحرفيين . ومن الصعب القول ما إذا كان هذا الحكم يسري على القرون السابقة أيضاً أو ما إذا كان النظام التجاري، وهو أكثر الأقسام حساسية في تركيب النظام الاجتماعي في الإسلام وقد احسّ مبكراً بقدوم العاصفة . فقد ذكرت

المصادر عدة طوائف لتجار المفرد (٥٢)، ولأن باعة كل بضاعة يتجمعون عادة في مكان واحد في الأسواق لذا يمكن القول أن تنظيم الأسواق كل بشيوخها يشابه تنظيم الطوائف (٥٣) وليست لدينا معلومات عن مراسم للقبول في هذه الطوائف مشابهة لما يجري في اصناف الحرفيين ومن الممكن القول أنها مجرد تجمعات ادارية .

وكان رئيس المجتمع التجاري وهو أكثر التجار ثراء يسمى في القاهرة «شاهبندر التجار» (٥٤) وكانت وظيفته ممارسة السلطة على كل التجار الحرفيين وباعة المفرد فض خلافاتهم وفق اللوائح الداخلية وقد زاد محمد علي باشا من صلاحياته فشملت الحرفيين أيضاً . وكان لهذا المنصب شبيه في دمشق ويسمى هناك «المقدم بين التجار» حتى أنه قيل أن الوالي طلب إليه مرة التدخل في مظاهرات عام ١٧٩٣م وفضّها مما اضطره إلى التدخل وتفرقة المتنازعين .

ورغم أن التجار لم يسلموا من أعمال المصادرة والابتزاز فإنهم كانوا يكونونّ، قطاعاً غنياً ومحترماً بالمجتمع الإسلامي (٥٥)، وهم وطبقات العلماء يكونون الطبقة الوسطى في المجتمع، وكثيراً ما استطاعوا فرض آرائهم على الادارة . وكان التجار الكبار يعتبرون من الأعيان والوجهاء في مدنهم، وقد زات ثروات بعض العوائل التجارية إلى حد كبير سمح لها بمصاهرة البيكوات والارستقراطية العسكرية والمشايخ فمن ذلك مثلاً أن محمد الدادة مؤسس عائلة الشرابي في القاهرة قد ترك عند وفاته عام ١٧٢٤م ألفاً واربع مائة وثمانين كيساً من الذهب عدا عن الأملاك العقارية والأملاك المنقولة بما في ذلك اسطول مكّون من ثلاثة مراكب تعمل في البحر الأحمر . وإن عائلة «سفرجلانيٰ» في الشام قد بنت عدة جوامع وخلّف مؤسسها عند وفاته عام ١٧٠٠م خمساً وستين ألف قرش نقداً، عدا العقارات والأراضي الزراعية .

وكان لمثل هذه البيوت التجارية طبعاً فروع وممثلون في المدن الأخرى وبسبب

---

(٥٢) مثل باعة الصابون أو التبوغ والتنباك أو القماش أو القهوة أو التوابل أو غيرها .

(٥٣) هناك اشارات إلى وجود طوائف من التجار مثل تجار الغورية أو تجار خان الخليلي أو تجار الحمزاوي «ومن المحتمل أن يكون تجار الحمزاوي من اليونان» .

(٥٤) هذا اللقب ذكر في قصص ألف ليلة وليلة ، ولكن الجبرتي لم يذكر هذا اللقب إلاّ عند تعيين محمد المحروقي شاهبندراً للتجار عام ١٨١٣م ويبدو أن سلطاته وسعت أيام محمد علي ، إذ قال الجبرتي : « .. وله الحكم على جميع التجار وأهل الحرف والمنسبين في قضاياهم وقوانييهم، وله الأمر والنهي فيهم (الجبرتي ج٧ ص ٢١٩) ، (في العراق عائلة الشاهبندر خفض اسمها إلى الشابند وفي سوريا عائلة الشهبندر – المترجم) .

(٥٥) ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها عدم وجود نظام إقطاعي صحيح والصلة القوية بين جمهور التجار وبين الشيوخ والعلماء والنفوذ الذي يمارسونه بحكم ثرواتهم ولاتصال التجارة بالحج ، ولربما لأن محمداً بدأ حياته تاجراً فقد حظيت التجارة بالاحترام عند المسلمين .

خطورة الإنتقال في الطرق العامة، فقد كان من الضروري أن يستخدم كل منهم عدداً من الحراس المسلحين . ولم يكن من غير المألوف أن يزاول رجال الدين التجارة في سبيل الربح، وفي بعض الحالات وخاصة في المذهب الحنبلي، يفضّل الربح الشريف من التجارة على راتب الوظيفة الحكومية المشكوك، في نظر الشريعة، بصحة شرعية مصدره .

كانت مصر تستورد من سوريا كميات كبيرة من خيوط الحرير والمواد الأولية الأخرى التي تتطلبها معامل الاقمشة فيها (٥٦) وكذلك النيلة وحبوب السمسم وكميات من الأقمشة السورية والصابون وزيت الزيتون والمشمش المجفف والتين والتنباك . وكانت هذه البضائع تنقل بحراً من الموانيء السورية إلى دمياط على ظهر مراكب تركية أو يونانية أو أوربية وكانت بعض القوافل البرية تصل مصر من فلسطين (٥٧) . وكانت تقتصر في رجوعها على نقل بعض المحاصيل الغذائية كالرز والفول والقمح والعدس وبعض المنتوجات السودانية .

وكان معدل الربح في هذه المبادلات التجارية في الذهاب والإياب يتراوح بين (١٠و٣٠٪) .

وكانت التجارة المستوردة من الأقسام الأوربية في تركيا ومن أزمير تتكون من الأقمشة والفواكه المجففة والفرو والاخشاب والفحم والسلاح، ويصدر اليها مقابل ذلك الرز والقمح والتمور والسكر والزعفران والجلود والقطن والكتان والبن وبعض المنتوجات الهندية والسودانية بما في ذلك العبيد .

ولا نملك معلومات وافية عن التجارة المحلية بين سوريا وتركيا والعراق . وكانت الصادرات الرئيسية هي الملابس والحرير والتنباك والفواكه المجففه . وكانت حلب مركزاً كبيراً لتجارة الفستق كما كانت سوقاً رئيسياً لبيع الرقيق الجركس الأبيض .

ولم يكن العراق يصدر إلا القليل من منتوجاته المحلية باستثناء تمر البصرة .

وكانت التجارة المحلية تكون قطاعاً صغيراً نسبياً في النشاط التجاري للأمبراطورية العثمانية، ومع أن مصر وبقية البلاد العربية عانوا الشيء الكثير من تحوّل طرق التجارة الهندية إلى طريق رأس الرجاء الصالح، فقد ظل مركزهم الجغرافي مهماً كمخزن للبضائع بين أوربا وافريقيا وآسيا . وكانت نقاط التجميع الرئيسية في طريق التجارة هي القاهرة ثم حلب ثم، وبقدر أقل، بغداد . فقد كانت مصر تحتكر طريق القوافل إلى شرق السودان وطرق البلاد العربية الواقعة على البحر

---

(٥٦) حوالي ثلاث آلاف بالة زنة الواحدة ١٣٥ ليبرة . وكلها من طرابلس وبيروت وإن اشتهر حرير طرابلس بعدم الجودة .

(٥٧) وكان هناك طريق للتهريب يمر ببحيرة المنزلة .

الأحمر، وباستثناء بعض السلع التي كانت تنظمها قوافل الحجاج عبر دمشق وبغداد .

وكانت حلب باب التجارة إلى بغداد، والتي كانت بدورها واسطة الاتصال التجاري مع إيران والخليج الفارسي .

ولم تكن لهذه العلاقات أهمية خاصة بحد ذاتها لولا أن نهاياتها في أوربا وإيران والهند .

وكانت منتوجات مصر وسوريا تدخل في كل هذه العمليات التجارية في نسب غير متساوية الأمر الذي سيؤدي إلى نتائج خطيرة لتركيب التجارة الداخلية . ففي نهاية القرن الثامن عشر كان مقدار كبير وربما أكبر مقدار من التجارة المحلية في مصر يتبادل مع البضائع الأوربية والهندية . وأهمية مراكز التجمع تظهر من عرض سريع للمبادلات الرئيسية .

فإن القوافل السنوية من دارفور وسينار والتي تجلب العاج وتمر الهند والجلود واللبان وريش النعام والقرفة والذهب وكذلك الرقيق من الزنوج (٥٨) تعود ومعها بعض من المنتوجات المصرية عدا الأقمشة القطنية . وكان أكثر مشترياتهم من أصل أوربي أو هندي كالحرير والموسلين والزجاجيات والمرايا (٥٩) وامواس الحلاقة والادوات المعدنية وكذلك السلاح واللبان والبارود وأصناف متعددة أخرى . وأصناف مختلفة من أدوات الزينة والتجميل . وكانت مصر تقايض ما يرد اليها من إمارات البربر من السمن والعسل والزبدة والأحذية المغربية والملابس الصوفية والعباءات بمقدار كبير من منتوجاتها وبخاصة القطن والكتان (٦٠)، أما باقي الثمن فكانت تدفع بدله ما يرد اليها من البن والتوابل من الهند وبلاد العرب . وكانت القوافل البرية المراكشية تأخذ كميات متساوية من الأقمشة المصرية والسورية . (٦١)

وكانت التجارة البحرية بين موانيء البحر الأحمر كالسويس والقصير وبين الينائين العربيين جدة وينبع كثيفة . وكانت الواردات تصل القصير في الغالب على

---

(٥٨) كانت قوافل دارفو تجلب معها سنويا حوالي خمس أو ستة آلآف عبد (اربع اخماسهم من النساء) أما قوافل سينار فتجلب معها عدة مئات منهم في السنة .

(٥٩) كانت قوافل دارفو مثلاً تأخذ ٢٥ طناً من الزجاج الفينيسي و٤٠٠٠ رزمة من أمواس الحلاقة ، وحوالي ١٨ ألف مرآة .

(٦٠) كانت حمولة ١٢ مركب تذهب إلى تونس سنوياً . وثلاثة أو أربعة إلى الجزائر وحمولة مركبين أو ثلاثة إلى طرابلس ، يحمل المركب الواحد من ١٥٠ إلى ٤٠٠ بالة من الأقمشة وبعضها من المنتوجات السورية . وكانت بالة الكتان أو القطن تحتوي على ٣٠٠ إلى ٤٠٠ قطعة يقدر ثمن القطعة الواحدة بـ٦٠ إلى ٢٠٠ بارة .

(٦١) تقدر قافلة البربر الواحدة بـ ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جمل .

حوالي عشرين أو ثلاثين مركباً تصل شهرياً محملة بالبن الوارد من اليمن عن طريق جدة [٦٢]، أما واردات السويس فبالاضافة إلى البن واللبان والبخور وغيرها من منتوجات جنوب الجزيرة العربية فهناك قماش الموسلين والأقمشة الهندية الأخرى التي يحملها الحجاج القادمون من الشرق إلى بلاد العرب أو تحملها مراكب عربية أو ماليزية إلى جدة .

وكانت البضائع التي تفرغ حمولتها في القصير تنقل على ظهور الجمال إلى قنا ومنها تنقل في النيل إلى القاهرة . أما ما يفرغ في السويس فكانت تتولى نقله على جمالها إلى القاهرة أربع قبائل عربية باجرة قدرها تسعون بارة للجمل الواحد .

وفي مقابل ذلك فإن مصر تصدّر إلى بلاد العرب حوالي أربعين أو خمسين ألف أردب من الحنطة والفول والعدس وكذلك السمن والسكر وعباد الشمس وخيوط الكتان عن طريق القصير . وتصدّر السويس كميات كبيرة من البضائع الأوربية كالادوات الزجاجية والمرجان، والقرمز والزعفران والحديد والرصاص والنحاس والورق والخيوط الذهبية والفضية مما تزيد قيمته عن ربع مليون دولار .

وعلى الضد من هذا فقد كانت بغداد والبصرة تستوردان أصنافاً كثيرة من منتوجات الهند وإيران وبلاد العرب، وكان أكثرها يعاد تصديره إلى حلب ودمشق إذ يقايض هناك بالسلع الأوربية وبالنقد باستثناء التمور والتبوغ . [٦٣]

وكانت التجارة الأوربية نفسها متشابهة فكان الوارد الوحيد إلى مصر هو الأقمشة والحرير والورق والأواني الزجاجية والمعدنية والسلاح والتوابل والاخشاب وإلى سوريا الاصواف والأصباغ والسكر والقهوة والورق والنحاس والحديد والسلع الكمالية.

وفي مقابل هذا كانت مصر تصدّر قسماً قليلاً من منتوجاتها المحلية مثل عباد الشمس وملح الأمونيا «الملح الحجري» والسنه مكي والجلود وبعض الأقمشة القطنية والكتانية أما الباقي فيتكون من إعادة تصدير المنتوجات العربية – البن والبخور والعقاقير – والمنتوجات السودانية – العاج واللبان وتمر الهند وريش النعام – ومن

(٦٢) كانت هذه المراكب من النوع المفتوح المعروف بالداو ، ويبنى معظمها في الهند ، وحمولة الواحدة منها تتراوح بين ٧٠ إلى ٩٠ طناً . وفي اواخر القرن أقيم في جدة مركز لبناء السفن ، كان الأنكليز يزودونه بالمواد المطلوبة عن طريق الهند . وكانت كلفة الداو الواحد تتراوح بين ٤ إلى ٥ الآف قرش .

(٦٣) كانت واردات العراق الرئيسية من الهند هي : الأصباغ والاقطان والتوابل والسكر . ومن بلاد فارس .الحرير والاصواف وجلود الحيوانات والزعفران والتنباك والفواكه المجففة والسجاد والنحاس والأدوية . ومن بلاد العرب : القهوة واللؤلؤ واللبان والبخور . وأما السلع الأوربية التي تصدر إلى العراق فهي : الاصواف والحرائر والمطرزات والجواهر والعقيق والذهب والحديد .

حلب كانت الصادرات تشمل إعادة تصدير ما يردها من إيران وبلاد العرب هو العفص والنحاس . أما جنوب سوريا فليس لها ما تقدمه إلا المواد الأولية كالقطن والحرير .

ويبدو واضحاً من هذا العرض أن التجارة الخارجية للأقطار العربية كانت ذات نفع قليل لها، فطالما كانت المواد المستوردة تتكون من المواد المصنعة والسلع الكمالية، المقصور استعمالها على الاغنياء فقط . وطالما كان التصدير مقصوراً على المواد الأولية أوالمواد غيرالمصنعة، فإنه يشكّل خطراً مباشراً على صناعتهم وعلى رخائهم الأقتصادي، وعلاوة على ذلك فإنه يشكّل عبئاً على الميزان النقدي الذي ربما كان من بين الأسباب الرئيسية للانخفاض المستمر في قيمة العملة الفضية خلال هذا القرن .

فقد كانت العملة المحلية في الدرجة الأولى لا تُسَكُّ بمقادير تكفي حاجات التجارة وكانت مقادير كثيرة منها تصدّر كل عام إلى خارج البلاد . ومن الجهة الثانية فقد كانت التجارة العربية والهندية تسبب نزيفاً مهلكاً للفضة والذهب من مصر وسوريا والعراق، إذ لم يكن إلا القليل من سلعهم قابلاً للتقايض . أما ما لا يمكن تقايضه بالبضائع الأوربية فيجب دفع ثمنه نقداً وبالعملة المحلية . ومما زاد الأمر سوءاً أن العرب والهنود لم يكونوا يقبلون من الفضة إلا الريال الأمبراطوري الهنغاري المعروف باسم «أبو طوق» .

وكان من الممكن التقليل إلى حد ما من أضرار التجارة الأوربية والشرقية على مصر وسوريا من الناحية المادية لو كان التجار المصريون والسوريون المسلمون قد شاركوا في حظ اكبر منها، أو – من الناحية الفكرية – لو أن الاتصال مع التجار الأوربين قد وسع من آفاق النظر، ولو لقسم صغير من المجتمع الإسلامي وازال شيئاً من الجهل بالعالم الذي كان الصفة المميزة للعالم الإسلامي في ذلك الوقت، ولكن وإذ لم يتحقق أي من هذين الأمرين فلم يعد والحالة هذه من غير المعقول تماماً أن نعتبر هذا النقص الثنائي سبباً رئيسياً في تفكك المجتمع الإسلامي في القرن التالي .

كانت التجارة الأوربية باجمعها بيد المسيحين «أوربيين وشرقيين» وبيد اليهود فكانت شركة «ليفانت» الشرقية الفرنسية تتعامل بصورة خاصة مع دور التجارة الفرنسية وممثليها في أسواق سوريا ومصر . وكانت بضائع فينيسيا توجه إلى أربع مؤسسات تجارية يهودية في القاهرة والأسكندرية . ولم تكن تجارة توسكانيا محصورة بين قلة من التجار الأيطاليين – عدا النمساويين – في مصر وسوريا فقط، ولكنها فوق ذلك بيد التجار اليهود في «لوكهورن» الذين يعملون وكلاء للمصدرين الأوربيين من كل الجنسيات، والذين كانوا على صلة مع التجار المسيحيين في دمشق وحلب .

أما التجارة مع إمارات البربر فكانت في أغلبها تتم عبر «لوكهورن» أو على

مراكب فرنسية . أما التجارة مع بلاد العرب ومع السودان – وباستثناء قوافل الحجاج – فقد كانت بايدي التجار العرب في هذه الاقطار . فكانت التجارة بين حلب وبغداد تتم على أيدي التجار الأرمن أما بين إيران والعراق فكانت تتم بواسطة الإيرانيين المقيمين في بغداد . أما تجارة الخليج الفارسي فكانت حكراً على العرب والانكليز . وحتى التجارة الداخلية والتجارة بين الاقاليم لم تبق للتجار المسلمين . فمع أن القسم الأعظم من الحمولات كانت تنقل على مراكب أوربية تعود إلى تجار اتراك فإن نسبة منها يصعب تقديرها عند بداية القرن – ولكنها أخذت تطرد بالزيادة بمضي الأيام – من التجارة المحلية في مصر وسوريا وتركيا كانت بيد المسيحيين السوريين واليونان واليهود والأرمن . وطالما كان جميع هؤلاء ومنافسوهم المسلمون رعايا الأمبراطورية العثمانية فإن الضرر كان هيناً، لكن وقبل نهاية القرن أخذت هذه الفروق المذهبية تكتسب خطورة خاصة .

ولا يمكن رد السبب الرئيسي في هذه التطورات إلى أية خطط عميقة وضعها التجار الأجانب أو الحكومات، ولكن السبب يكمن في انغلاق المجتمع الإسلامي . فقد اعترف – كما سنرى فيما بعد – لغير المسلمين الشرقيين ببعض الوظائف والحقوق، ولكن «الافرنج» منهم جردوا منها تقريباً . فكانوا على الرغم مما لهم من امتيازات عرضة لكثير من العراقيل القانونية والتي كانت أقل منعاً لاختلاطهم بالمسلمين من عكسها الذي حافظ عليه المسلمون رغم كل مظاهر المجاملات .

ولم يكن الأمر متشابها في كل المدن، فكانت حلب مثلاً مشهورة بتسامح سكانها في حين اشتهر سكان دمشق بتشددهم، بينما كانت القاهرة في مركز بين بين[٦٤] . وكان لهذا الوضع نتيجتان هما الخطران اللذان سبق ذكرهما . فما دامت الافرنج في حاجة إلى وكلاء ومترجمين في البلاد فلم يكن من بد إلا اختيارهم من أقرب عناصر السكان اليهم . وكان هؤلاء في مصر، وحتى منتصف القرن، هم اليهود، وكان معظمهم في سوريا من المسيحيين من ابناء المناطق الساحلية وخاصة الارثوذكس الشرقيون، وكانوا في حلب من الأرمن .

وعلى الرغم من محاولات التجار الأوربيين وخاصة في فرنسا حصر وكلائهم بوظائف الوكالة المعهودة لهم فقط، لكن هؤلاء الوكلاء ما أن يضعوا اقدامهم في حقل التجارة الأوربية حتى يبدأوا في تطويرها لصالحهم الشخصي . وقد ساعدهم على هذا انضمامهم إلى جنسيات موكليهم من التجار الأوربيين . فقد كان نظام الامتيازات النافذ المفعول وقت ذاك يمنح السفراء في استانبول حق منح «براءات» حماية صادرة من الباب العالي إلى عدد محدود ومختار من خدمهم .

---

(٦٤) ويذهب اوليفر إلى أن سكان بغداد أكثر ثقافة وادباً ونشاطاً من سكان أية مدينة أخرى .

وقد زادت واتسعت في النصف الثاني من القرن العمليات التجارية التي كان يمارسها الأرمن ومسيحيو سوريا سواء في التجارة الداخلية أم الخارجية، وقد كان مرد هذا التطور عاملين إثنين اولهما : هو تساهل السفراء في منح البراءات، فقد كتب «فولني» في عام ١٧٨٥ أنهم «السفراء» بدأوا منذ حوالي عشرين عاماً يدركون أن بيع البراءات أنفع لهم واجدى من منحها بالمجان . ولذلك فقد وصل ثمنها يوم ذاك إلى خمس أو ست الآف ليرة . وحيث كان كل سفير يهدى خمسون براءة عند تعيينه ثم تتجدد الهدية عند تعيين سفير جديد، لذا فليس من المستغرب أن يزداد عدد من تشملهم حماية الأفرنسيين أوالنمساويين أو الانكليز أو أية جنسية أوربية أخرى زيادة كبيرة .

ويمكن تصوّر مقدار تساهل السفراء في منح البراءات من التقرير المرفوع عام ١٧٩٣م من باشا حلب إلى الباب العالي يشكو فيه من زيادة عدد مترجمي القناصل الذي وصل في حلب وحدها إلى ألف وخمسمائة مترجم كلهم يعملون في التجارة وكلهم معفرون من كل الرسوم والضرائب .

وقد ذهبت لجنة للتحقيق في الأمر وكانت نتيجتها تجريد ستة أشخاص فقط من البراءة، ورغم ما قدموه من رشاوى، فقد أرسلوا إلى استانبول للعقاب .

وكان انضمام أي فرد عثماني لحماية أية جنسية أوربية ذا نفع مزدوج فهو يمنحه في المقام الأول حماية قنصل دولته، وما يلجأ إليه ذلك القنصل من حين إلى آخر من وسائل لمنع طرق الابتزاز والنصب التي جعلها طمع موظفي الجمارك والحكام الطابع العام في كل تجارة، والتي اصبحت لكثرة تكرارها أمراً طبيعاً .

ومع أن هذا لم يكن ينجيهم ولا حماتهم الأوربيون من شرور هذه الممارسات الأدارية ولكنهم على الأقل يعاملون بأحسن مما يعامل به الرعايا العثمانيون الذين لا حماية لهم ولا ملجأ إلا المحاكم، ومع أن المحاكم قد تستطيع إلى حد ما أن تصل إلى حل مرض في القضايا المدنية والجنائية العادية، إلا انها تقف عاجزة أمام استبداد وتحكم المماليك والبيكوات والباشوات من أمثال احمد الجزار وعملائه .

كما أن اكتساب الجنسية الأوربية يمنح التاجر – في المقام الثاني – حق التمتع بالامتيازات الممنوحة للتجار الأوربيين بموجب اتفاقات الامتيازات الأجنبية وخاصة ما يتعلق منها برسوم الجمارك المخفضة على الاستيراد أو التصدير . وبهذا يستطيعون منافسة نظرائهم من التجار العثمانيين والوصول – عند نهاية القرن على شبه احتكار لتجارة الجملة في الأمبراطورية . (٦٥)

---

(٦٥) يذهب فولني إلى أن كل التجارة في سوريا والتي صارت بايدي الأفرنج واليونان والأرمن كانت بالأصل بايدي اليهود

أما العامل الثاني الذي اسهم في تركيز التجارة في مصر وسوريا بيد المسيحيين السوريين بصورة خاصة فهو الاخراج المفاجيء وغير المفهوم لحد الآن في الستينات من القرن لليهود من مناصب الادارة المالية التي ظلوا حتى ذلك الحين يشغلونها في مصر وجنوب سوريا . وقد منحهم استيلاؤهم على الجمارك المصرية (٦٦) السيطرة على المراكز الهامة في التجارة . وبسبب ما هو مشهور عن ميل الأقليات غير المسلمة إلى نفع أفراد طائفتها وتقريبهم فقد أخذ عدد التجار السوريين في مصر يزداد زيادة مطردة (٦٧) وقد أدى نجاحهم إلى نتيجة غير متوقعة، فقد عمدوا – أو بعض منهم – إلى استغلال مراكزهم باقامة العقبات أمام التجار الأوربيين حتى أنه بات من المؤكد أن التجار المسيحيين كانوا المسببين لعدد من حوادث السلب التي تعرضت لها الجاليات الفرنسية .

ومن الجهة الثانية فقد استحوذ التجار الأوربيون في العقود الأخيرة من القرن على أكبر نصيب من تجارة الشرق المربحة، فبدأوا بإنشاء المراكز التجارية، فقد كان لشركة الهند الشرقية ومنذ عام ١٧٨٠م الهيمنة على الخليج الفارسي، وكان لها ممثل في بغداد . وكانت قبل هذا قد اخترقت البحر الأحمر ووصلت فيه بواخرها إلى ميناء جدة حيث كانت ثلاث أو أربع منها تفرغ كل عام حمولاتها من البضائع الهندية ومواد البناء، وصنع السفن ولتشتري – على أكثر احتمال – باثمانها البن من مخا . وكانت الحكومة العثمانية تمنع هذه البواخر من الإبحار إلى شمال جدة، ولكن في عهد علي بك - القصير الأمد – وبناء على نصيحة من تاجر إيطالي هو «كارلو روسيني» (كان قنصلا للبندقية والنمسا في القاهرة)، جرت محاولة لفتح طريق السويس أمام التجارة الأنكليزية. وعلى الرغم من احتجاجات الباب العالي فقد استمر محمد بك أبو الذهب في سياسة علي بك في هذا المضمار، ومضت الأمور أول الأمر بصورة مرضية، ثم توقفت المحاولة تماماً بسبب اشتباك المصالح التي توجت بالمصير المفجع الذي حل بإحدى القوافل عام ١٧٧٩م بين القاهرة والسويس .

وبسبب ما كان لروسيني من نفوذ عند المماليك فقد درس التجارة الداخلية بانتباه، وقد استطاع قبل نهاية عصر المماليك أن يتدخل فيها لصالحه الشخصي وقد حصل فعلا على إحتكار استيراد مادة «السنمكي» .

ولكن في حين أن التجارة الأوربية، وبسبب كون أكثر وارداتها كانت لاستهلاك

---

(٦٦) أعطى علي بك التزام الجمارك في مصر إلى سوري مسيحي يدعى «حنا فخر» ويجب أن نذكر هنا أن الوزير القوي لظاهر العمر في جنوب سوريا كان سورياً مسيحياً (أنظر ما سلف ص٢٤٩)

(٦٧) كانت تجارة مصر مع لكهورن يدبرها حوالي ١٥ إلى ٢٠ مسيحياً ويهوديان أو ثلاثة .

الطبقات الحاكمة أما مباشرة أو عن طريق مبادلتها بالمنتوجات الهندية والسودانية والفارسية، قد نجت من أسوأ آثار الفوضى في العقود المتأخرة، فإنها من جهة ثانية عانت الكثير من المستحدثات التي أوشكت أن تهدم البنيان الاقتصادي التقليدي للمجتمع الإسلامي .

****
****
****
****
****
*****
***
*

الملاحق

الملحق الأول

الجيـــــــش

(أ) الأنكشارية

كانت أورطات الفرق الثلاث – التي كونت بالتدريج الجيش الأنكشاري – على نسق تنظيمي متشابه [1]، ولذلك فإن مجرد وجود هذه الفرق في العهود المتأخرة قد يدل على أنها كانت ذات اصول مستقلة . وقد عرفت السكمانية على أنها كانت في الأصل قوة مستقلة [2] . ومن المحتمل أن يمثل البولوك الحرس الخاص للسلطان في مقره العام، وأن تكون الجماعت هي الجيوش التي عهد اليها بأمر الحاميات في الأقاليم. وذلك أولاً : لأن عدد الجماعت كان ضعف عدد البولوك [3] . وثانياً : أن داهسون لم يقتصر على القول أن نصف عدد أورطات البولوك (٣١ من أصل ٦١) كانت في أيامه تعسكر في استانبول مقابل إحدى عشر أورطة فقط، كان تسع منها تحت امرة ضباط من أصحاب الوظائف في الأوجاغ [4] من أصل قوة الجماعت البالغة مائة أورطة . ولكن دوهسن أوحى لنا أيضاً أنه حين كانت بعض الأورطات تعسكر بصفة دائمة في العاصمة، كانت أورطات أخرى تعسكر وبصفة دائمة أيضاً في الأقاليم، ومشيراً أيضاً إلى أن إحدى أورطات الجماعت استقرت في «ويدان» ولم تتحرك منها منذ فتحها في القرن الرابع عشر . وأن أورطات الأقاليم استقرت دائماً في الأماكن التي خصصت لها . وثالثاً : يبدو أن لاسم بولوك أهمية خاصة، إذ كان يطلق أيضاً على فرقة الخيالة المعسكرة في المقر العام .

ومع الأسف فإن الجداول التي ذكرها أحمد جودت والتي تبين عدد الجيوش المعسكرة في مختلف انحاء الأقاليم أيام مراد الرابع، ومن ثم في عامي ١٧٣٣م و١٧٥٠م، لم تذكر شيئاً البتة عن الأورطات المعنية عدا عن أن تنظيم الأنكشارية كان

---

(١) الفرق الثلاث للجيش الأنكشاري هي : السكمانية والجماعات والبولوك .

(٢) أنظر ص ٩٩ .

(٣) إذ كانت الجماعات تضم ١٠١ أورطة «قبل الغاء الخامسة والستين أيام مراد الرابع» مقابل ٦١ أورطة للبولوك .

(٤) الأورطات المعنية هي الأورطة ٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ ، أي أورطات الشولاق الأربع (أنظر ص ٣٣٤) – والاورطة ٦٤ وهي أورطة الزرقجيه ، والاورطة ٧١ وهي أورطة الصمسونجية والاورطة ٧٣ وهي أورطة التورنجية ، والاورطة ٩٤ وهي أورطة أوجاغ الاماميه وأخيراً الاورطة ١٠١ ، وهي أورطة بيت المال (أنظر ص ٣٢٩) .

قد بدأ بالانحلال قبل هذه التواريخ . وهي تظهر زيادة في عدد بعض الحاميات ونقصاناً في عدد بعضها الآخر خلال هذه الفترة . وكذلك فإن بعض أورطات الأنكشارية أرسلت إلى بعض الأماكن مثل جزيرة كريت التي تم فتحها بعد أن بدأت الأمبراطورية بالإنحلال . ويبدو وكأن القاعدة العامة هو ترك الأورطات في أماكنها بصفة دائمة، ولا تنقل منها إلا الضرورة .

ورابعاً : فإن البولوك كانت تحت إمرة «القول كهية سي» وهي تسمية ربما كانت إختصاراً لـ «قابي قولوكاهية سي» أي آمر باب العبيد . وكان أنكشارية الحرس الخاص من عبيد الباب دون نزاع . وأكثر من هذا فإن «القول كهية سي» لا يقود الفرقة بكاملها وإنما يتولى فيها قيادة أورطتها الأولى التي منحها السلطان شرف انتمائه اليها . وهو وإن يكن أقل من الآغا مرتبة إلاّ انه يتمتع بامتياز كبير في الأوجاغ هو أنه لا يجوز طرده منه إلا بموافقة جميع أفراد الأوجاغ .

وأخيراً فقد كان يطلق على الجماعت اسم «يايابيلري» وهذا يمكن أن يدل على أنها حلّت محل اليايا الأوائل الذين كانوا بسبب اوضاعهم الأقطاعية من ابناء الأقاليم بصورة رئيسية .

أما عن السكمان فليس كل ما يذكر عنها اسمها المحرف عن الفارسية «ساغ بان»، ويعني حارس الكلاب، بل ويلاحظ أيضاً وجود ثلاث وحدات انشأها السلطان بايزيد الأول تحمل اثنين منها اسماء كلاب (٥)، واعتبرت مؤخراً جزء من الجماعت، مما قد يوحي بأن قسماً من الجيش الأنكشاري كان في شكله النهائي يتألف على الأقل من بعض ما كان في الأصل جهاز خدمات الصيد للسلطان .(٦)

وقد أدمج مراد الثاني السيكمان بالجيش الأنكشاري بامل أن يبثوا فيه نصيباً أكبر مما لديه من روح الطاعة والمسالمة . وقد ظل «السيكمان باشية» يتولون منصب آغا الأنكشارية حتى بدأ سليم الأول نفسه تعيين ضباط من قصره الأمبراطوري لهذا المنصب . وكانت فرقة السيكمان تحتوي على عدد من الأورطات أقل بكثير مما يحتويه البولوك، ولم يكن من بينها جميعاً – في العهود الأخيرة على الأقل – إلا أورطة واحدة تعسكر في العاصمة، وأكثر من هذا فإن آمر البولوك أي «القول كهية سي» كان يتمتع باحترام أكثر مما كان يتمتع به السيكمان باشي وفرقة السيكمان نفسها . وهو تشريف يزيد كثيراً حتى عما كان للآغا نفسه . وزيادة على ذلك فقد كان يتولى أيضاً كل التعيينات في الأورطة، عدا تعيين قوادها، وكان مسؤولاً عن اقتصاد الأوجاغ

---

(٥) هي وحدات الكلاب السلوقية (زاغرجية) وكلاب الحراسة (صامسونجية) وفرقة الحمالات (تورنجية) .

(٦) ذلك لأن وحدات أربعاً أخرى من وحدات الصفارين ما تزال تتبع القصر الأمبراطوري .

بصورة عامة . وكان هو والآغا يتوليان معالجة المشاكل المتعلقة بالجيش الأنكشاري . وكان وحده الذي يتولى ادارته في ميادين الحروب .

ويقال أيضاً أن من غير الممكن طرده إلا بموافقة الأوجاغ، ولذلك لم يكن من المستغرب – بعد هذا – أن يصعد بالتدريج إلى المقام الثاني في هرم القيادة الأنكشارية . وفي نهاية القرن السادس عشر حين اضطر السلطان مراد الثالث إلى العودة إلى الممارسات القديمة وعين الأغوات من داخل الجيش، كان للقول كهية سي والسيكمان باشي إمتياز الأهلية لهذا التعيين . وأخيراً صار السيكمان باشي بمنصب النائب الأول للآغا .

أما الضباط الثلاثة الآخرون الذين يكونون ديوان الأوجاغ فهم قواد أورطات الصيد المذكورة في أعلاه . وهم الزاغر جي باشي والصمصونجي باشي والتورنه جي باشي . وكان إلى جانبهم عدد من اغوات الأوجاغ ممن هم أقل منهم رتبة ولكن لهم رأيهم في إدارة أمور الأوجاغ . وهم بيت المال جي، أو صاحب بيت المال أو الخزانة والكهية يوري، أي نائب الكهية والبني جرى كاتبي أو السكرتير . وكان كل من الأثنين الأوليين من هؤلاء يقود أورطة مقيمة في العاصمة . (٧)

وكان يساعد صاحب بيت المال في أعماله مساعد له يسمى (القسام) الذي يتولى توزيع المواريث، ويكون من رجال الشريعة ويعينه قاضي عسكر الروملي . وكان نائب الكهية الواسطة بين الأوجاغ والآغا نفسه والذي يحل محله عند غيابه في جلسات مجلس الدولة . وبأسمه توجه الخطابات الموجهة من الحكومة إلى الأنكشارية، وهو أيضاً الذي يبلّغ أوامر الآغا إلى كل وحدات القلاع وإلى القواد في الحروب .

أما السكرتير فهو ليس أنكشارياً أبداً، وإنما هو مجرد موظف مدني يقوم بمسك السجلات ويساعده في ذلك عدد كبير من الكتبة . وكان تعيينه، على الأقل في السنوات الأخيرة، يتم على أساس سنوي . (٨)

ونستطيع بعد هؤلاء الضباط أن نعدد آخرين، وأن كانت سلطاتهم تتعدى حدود أورطاتهم ولكنها لا تشمل إلا الأورطات المقيمة في منطقة استانبول . وكان أول هؤلاء هو الجاووش باشي والذي كان إلى جانب قيادته للأورطة الخامسة من البولوك يقوم بوظيفة مدير السجن في الأورطة ولذلك فقد كان في أمرته ثلاثمائة عريف يسمون القول

---

(٧) كان صاحب بيت المال يقود الأورطة الـ ١٠١ من أورطات الجماعت ، في حين كان نائب الكهية يقود الأورطة الـ٣٢ من البولوك حسبما ذكر (دوهسن) أو الـ٣٣ كما جاء في كشف الرواتب الذي أورده أحمد جودت .

(٨) حتى عهد السلطان الفاتح كان السكرتير يعين من بين قوّاد الأورطات . وكان له ثلاث مساعدين رئيسيين (يازجية) وكان السكرتير يدعى باسم (يني جرى أفندي سي) .

جـاويش [٩]، وكـان الجـاووش باشـي يقـدم شكاوي الأنكشـارية إلى مـجلس الآغـا ويستعرض الأورطات أمام القصر ثلاث مرات في العام عند استلام العطيات .

ويسـاوي الباش جاووش في الرتبـة المحضـر باشي [١٠]، الذي يمثل ويقوم إلى جانب تمثيله الأوجاغ في تعامله مع الحكومة، برئاسة حرس الآغا الذي تقدمه الأورطة الثامنة والعشرون من البولوك والتي يقوم بقيادتها كما يقوم بأعمال مدير السجن القائم في المقر العام للآغا .

أمـا الضـابط الثـالث من هذا النوع، فـهو وإن يكن أقل أهمية من الأثنين السـابق ذكـرهـمـا فـقـد كـان بدوره قـائداً للأورطة الرابعـة والخـمسـين من البـولوك، والتي كـانت تسـمى «تعـاليم خـانه جي» أو مـديريـة التـعـاليم، وهـي الدار التي كـانت تشرف على التدريبات العسكرية للأنكشارية المحلية .

وختاماً فقد كان الأخير منهم يقوم بوظيفة إمام الصلاة لأورطات أخرى وبصفته هذه، كان يقوم بقيادتها أيضاً . علماً بأن تولي وظيفة الأمامة لغير رجال الشرع كان أمراً نادراً جداً . [١١]

وكان أهم من هؤلاء جميعاً، وإن يكن محدود السلطات، هو آغا استانبول الذي كان يشرف على الأورطات الأربعة والثلاثين [١٢]، والتي تكمّل عدد الأوجاغ الذي كان الأعجمي أوغلان يتلقون فيه تعليمهم الأولى . وبالأضافة إلى توليه بنفسه قيادة الأورطة الرابعة والثلاثين فقد كان له مساعدان عسكريان آخران، يتولى أحدهما الأشراف على عملية تجنيد الدوشرمة في أوربا ولذلك سمي «الرومللي آغا» والثاني يتولى عمليات التجنيد في آسيا ولذلك سمي «اناضول آغا» . وكان لكل من هذين المساعدين الأمرة على سبع عشر أورطة من هذه الأورطات الأربعة والثلاثين التي كانت تنقسم إلى مجموعتين تسمى كل منهما ميدان . [١٣]

---

(٩) عن معنى كلمة جاوش أنظر ص ......، وكان هؤلاء يسمون (قول جاووش) تمييزاً لهم عن جواويش القصر الهمايوني (ص ١٢٩) .

(١٠) المحضر من يدعو الخصوم للحضور ، من الفعل أحضر بالعربية .

(١١) كانت أورطته هي الرابعة والتسعين من أورطات الجماعت . وكان الأمام اثناء توليه هذه الوظيفة يلبس العمامة التي هي شعار أهل الدين ، ولكنه كان يتركها وشعائره الدينية حين يرتقي في سلم الأوجاغ .

(١٢) عندما ذكر (بوهسن) العدد الكلي للأورطات بـ٢٢٩ أورطة أخذ في الحسبان الغاء الأورطة ٦٥ من أورطات الجماعت (ص ٩٦هـ٦٣) أما بالنسبة لما أوردة أحمد جودت فأن هناك ، في وقت ما، ٥٩ أعجمي أوغلان أورطة ، وثلاثين بولوك و٢٩ من الجماعت . ولكن لبعض الأخطاء التي تسربت إلى احصاءات أحمد جودت فقد أخذنا بما أورده (بوهسن) .

(١٣) الميدان كلمة عربية معناها الساحة أو مكان العرض ، وكان الأخية يستعملون هذه الكلمة أيضاً

وكان «الخواجات» أو المعلمون يدرسون المجندين الجدد مبادىء الشريعة الأسلامية أول الأمر ثم يتبعونها بالمبادىء الأولية للثقافة العامة . ولم يكن يطلب منهم الدخول في الأسلام . ولكنهم لم يكونوا يأملون في التقدم إن لم يفعلوا ذلك . وبعد انتهائهم من أعمالهم كانوا يترقون في خدمة أي من فرق الأوجاغ الثلاثة دون تمييز . وكانت هذه الترقية تحدث مرة كل سبعة أعوام .

وكان بقية ضباط الأوجاغ يقيمون في النقاط المحصنة على الحدود ومن هنا اشتقت تسميتهم وهي «سر حد آغا سي» (١٤) . وكانت كل حامية من هذه الحاميات تضمّ عدداً من أورطات الأنكشارية والتي كانت، كما أشرنا إلى ذلك من قبل عند الكلام على حاميات الأقاليم بصورة عامة، تميل إلى البقاء في اماكن دائمة ،وأن كان من الطبيعي في حالات الحروب أن تستدعى أورطات الحاميات للقتال في غير أماكن اقامتها، وقد تقتضي خطة الحرب زيادة قوة إحدى الحاميات على حساب حامية أخرى. كما قد يدعو الأقتتال بين الأورطات في بعض الأحيان إلى نقل بعض الأورطات المتقاتلة أو كلها من مكانها إلى مكان آخر، وما عدا ما تقدم فأن التغييرات في أوضاعهم قليلة جداً .

وكان أمراء الحدود «سر حدود آغا سي لر» الأثنان والثلاثون على رتب متساوية ما عدا قائد حامية «بغدان» على الدانوب الذي كان يتمتع بالوجاهة ويحمل لقب «تورنه جي آغا سي» مثل بقية اعضاء ديوان الأنكشارية الذي سبق الكلام عنه (١٥)، ولكنه كان يفوقه رتبة إذ يجب على الضباط الحصول على رتبة ديوان تورنه جي لكي يكونوا أهلاً لقيادة الحاميات .

ورغم أن الجيش الأنكشاري يتكون من ثلاث فرق متميزة، فأن جميع قيادة الأورطات التي تنقسم اليها الفرق، وبأستثناء قلة منها مخصصة لبعض المهام، هم من

للأشارة بها إلى مكان اجتماعهم . ولذلك فلعلنا أن نجد في هذا الأستعمال المشترك للكلمة علاقة أخرى بين تنظيمي الأخية والأنكشارية ومما له أهمية خاصة أن نلاحظ أن الأعجمي أوغلان هم أقدم الجميع . وفي نقلة لكشف الأموال التي وزعها على الأنكشارية مراد الثالث عند ارتقائه العرش عام (١٥٧٢م) يكشف أحمد جودت عن وجود غاليبولو آغا سي ، أو آغا غاليبولي إلى جانب آغا الروملي وآغا الأناضول ، ولكنه يفوقهما رتبة ولكنه أقل رتبة عن آغا استانبول . وربما كان هذا قائد الأعجمي أوغلان الذين كانوا يرسلون إلى غاليبولي للتدريب . وفي مكان آخر يذكر جودت الـ «ميدان كهية سي» آمراً لاورطة من اورطات الاعجمي اوغلان ومساوياً للاودة باشي . وعليه فمن المحتمل أن يكون اسم هذا الضابط اسماً آخر لاغا الاناضول وآغا الروملي أو أن لهذين الاغويين مساعداً بهذا الاسم .

(١٤) كلمة خليطة من سير الفارسية وتعني الرئيس ، وحدود العربية وآغا التركية .

(١٥) أنظر ص ٣٢٩ ويلاحظ أن التورنه جي آغا سي هو الأقل رتبة بين قواد أورطات الصيد .

فئات متشابهة من الضباط . وكان تسلسل القيادة في الأورطات على شكل غير عادي. فقد كان يتكون من سبعة أو ثمانية ضباط فقط ليسوا في رتب متساوية، وبهذا فهم يخالفون أكثر التنظيمات العسكرية حيث يكون للضابط القائد ضابطان أو أكثر أقل رتبة منه يساعدانه في مهامه ويتبع هؤلاء المساعدون ضباطاً آخرين أقل منهم رتبة وهكذا . لكن التسلسل القيادي في الجيش الأنكشاري على خلاف ذلك . إذ يبدو أن لكل ضابط في القمة وظيفة معينة تخص الأورطة بصورة عامة . ولا شك أن هذه «الخاصية» في تنظيم الجيش الأنكشاري مردها إلى الظروف التي تكّون بها الأوجاغ أول مرة على شكل مجموعات متفرقة تضمّ الواحدة منها حوالي الخمسين رجلاً . وهذا يفسر سبب عدم انتظام الجيش الأنكشاري في «هرم قيادي» كبقية الجيوش فلم يكن القائد بحاجة إلى أكثر من نصف الضباط المساعدين الذين يزود بهم لضبط العدد القليل من الرجال الذين تحت إمرته . حتى لو أنهم رتّبوا هرمياً . ولكن، كما أشرنا إلى ذلك من قبل/ يكاد يبدو من المؤكد أن الأنكشارية وبأستثناء بعض الفرق من الخيالة (١٦)، كانوا الجيش الأول الذي أخذت الحكومة العثمانية تدفع له الرواتب والطعام . ولذلك فكان طبيعياً أن تحظى مشكلة الأطعام بأهتمام خاص، إذ أن الجيوش الأقطاعية لم تكن تستلم لا راتباً ولا طعاماً من الدولة . ويبدو من الألقاب التي كان يحملها ضباط الهرم القيادي وكأن المهام الرئيسية لحامليها هو معالجة هذه المشكلة . فقد كان قادة الأورطات يدعون «جوربه جيه» أي أصحاب الشوربة أو الحساء، وكان إثنان آخران من ضباط الأورطة يدعون بالتابع «الآشجي» أي الطباخ والباش قره قوللوق جي (١٧)، وهناك بعض العرفاء أو الجواويش يطلق عليهم مجرد قره قوللق جي وكانوا يحتفظون بما هو أعز لديهم من بيرقهم وهو القدر النحاسي الكبير «قازغان» الذي يطبخ فيه الرز، ولا يعرف على وجه التحديد ما إذا أحتفظ هؤلاء الطباخون والعاملون في المطبخ في العهود الأخيرة، بالمهام التي تشير اليها القابهم أم أنهم تولوا نيابة القيادة في وحداتهم .

والضابط الوحيد في الأورطة الذي يشير لقبه إلى عمل عسكري صرف هو البيرق دار (١٨) . أما بقية ضباط الاورطة فكانوا إذا اخذنا بدلالة القابهم يعنون بشؤون الأورطة المادية والروحية، فكانوا يسمون على التوالي اوده باشي، الذي يمكن ترجمته

---

(١٦) أنظر ص ٩٨ .

(١٧) أختلف في تفسير هذا الأصطلاح وهو على العموم يعني رئيس خدم المطبخ الاسود ، فكلمة قول معناها عبد وقوللوف معناه الخادم . وكلمة قره معناها اسود .

(١٨) البيرق ، كلمة عربية ومعناها الراية أو العلم ، وقد يسمى «مير علم» أو أمير العلم أو ميرلوا أي أمير اللواء ، واللواء هو العلم أيضاً وقد يسمى أيضاً علم دار . وسنلتقي في الجزء الثاني بعائلة علمدار باشا . ودار معناها ماسك أو حامل .

برئيس غرف الثكنات «ووكيل الخرج» الذي يمكن أن نسميه مدير التموين والسقاء والأمام . وكان لكل أورطة أيضاً كاتب يحفظ سجلاتها ويسمى «يازجي» وكان لأثنين من الأورطات وهي التي تحت قيادة القول كهية سي والباش جاووش موظفون آخرون يدعون «زنبيل جيه» (١٩) . ولا يعرف بالضبط تسلسل القدم لهذه الوظائف بل، ربما لم يتفق تماماً على اسمائها ولكن الأكيد هو أن الترقية من وظيفة إلى أخرى تتّم بالقدم في الخدمة، فيما عدا الجوربه جي الذي كان يعين من خارج الأورطة . وكانوا يعينون لأي من فرق الأوجاغ الثلاث وكانوا في الأقاليم عرضة للتغيير .

وكان للذين يبدأون بقيادة أورطة من الجماعت في العاصمة امتياز البقاء في فرقتهم، وكانت أورطات الأعجمي أوغلان تقاد من قبل الجوربه جيه أيضاً . ولكن لا يعرف ما إذا كان تابعوهم في نفس مرتبة اشباههم في الجيش الأنكشاري أم لا .

وكان رجال كل أورطة، ما عدا أورطة الأعجمي أوغلان، تنقسم ومنذ أيام سليمان العظيم إلى ثلاث درجات الأعلى : وهي درجة المتقاعدين أو الذين جعلتهم اعمارهم أو اصاباتهم في الحروب غير صالحين للحرب . وكانت الدرجة الوسطى هم «العامل منده» (٢٠) . وأوطأ الدرجات هم «الأشكنجي» (٢١) . وكانوا جميعهم تحت أمرة العرفاء الذين تقدم ذكرهم . وكانت الترقية إلى رتبة الجاووش أو القره قوللجي تتم عن طريق الكفاءة والقدم معاً . وربما كان ضباط الدرجة السفلى في كل أورطة يختارن من بين الجواويش . وكانت فئة العامل منده المقيمين في استانبول يعرفون باسم «قورق جي» ومع أنهم كانوا يعيشون في ثكنات الأنكشارية، فقد كان ضباط القصر الهمايوني يستخدمونهم مراقبين للأنابيب التي تجلب المياه إلى العاصمة .

وكان أفراد الأورطة الآخرون يعملون كمساعدين للطباخين، وكان بعضهم

---

(١٩) الزنبيل - السلة الكبيرة .

(٢٠) يسمى المتقاعد اوطرق ، أما العامل منده فهي كلمة مركبة من عامل العربية ومنده الفارسية ومعناها الباقي ، ويقصد به العامل الباقي في الخدمة . ويختلف العامل منده عن المتقاعد في أن للاول الحق لأداء بعض الواجبات المدنية أما المتقاعد فله امتياز الأنسحاب من الخدمة كلية . وإذا خلّف المتقاعد بعد وفاته اطفالاً فعلى الحكومة أن تصرف عليهم ويسمون «فضولة خوران» وفضولة كلمة عربية بمعنى الفاضل أو الباقي من الشيء ، وخوران فارسية معناها الخبز فيكون لقب هؤلاء الأطفال أكلة الخبز ، وكانت كلمه فضولة تعني في التركية بقايا الخبز الذي توزعه المؤسسات الدينية ثم صار يعني نوعاً معيناً من الخبز الأبيض الجيد . وكان لفضولة خوران الأنكشارية سكرتير خاص يعني بشؤونهم .

(٢١) من التركية اشمك بمعنى يمتطي «الحصان مثلاً» وخاصة إلى الحرب . وكان اصطلاح اشكن جي يطلق على الخيالة الأقطاعيين – السباهية – أيضاً . ولكنه اكتسب في الأخير معنى خاصاً وهو الرجل الذي يذهب للحرب على ظهر حصان .

يتخصص في نوع من أنواع الطهي . (٢٢)

وفي الحروب حين تتطلب الأوضاع شجاعة فائقة، فالمتطوعون لذلك يأتون من الأنكشارية وكانوا يسمون «سردن غجرتي» أي المخاطرون برؤوسهم، أو «دال قيليج» السيف المكشوف . وكانوا يمنون بزيادة في رواتبهم، ومن يظل حياً منهم يحق له أن يضع على رأسه علامة خاصة لا يخفى معناها على الناظرين .

وهناك عدد من أفراد الأورطة غير من قدمنا اسماءهم لهم اسماء خاصة . وكانت ستة اقسام منهم يعسكرون في العاصمة وهم :

أولاً : الأورطات الأربع : من ٦٠ إلى ٦٣ من الجماعت ويسمون «شالاق» ويكوّنون قسماً من حرس السلطان الخاص . وكانت كل أورطة تدار من قبل «صولاق باشي» ومساعدين إثنين . وقد أشرنا إلى هذا الحرس من قبل عند الكلام عن القصر الأمبراطوري . (٢٣)

وثانياً : رجال الأورطة التاسعة عشرة من البولوك والذين كانوا يعرفون باسم «بكجي»، أو الخفراء لأنهم كانوا يخفرون نقط الحراسة في مخيمات الجيش وقت الحرب .

وثالثاً : رجال الأورطة الثالثة والثلاثين من فرقة السيكمان ويسمون اوجي، أي رجل الصيد، ويقودهم «الأوجي باشي» ويسمى أيضاً سر صقارى . ويقضون الصيف في استرانكا قرب سواحل البحر الأسود .

أما أورطات السيكمان في الأقاليم فقد دعيت اثنتان منها هما الثامنة عشرة باسم سكرتيرها – كاتبي سيكمان أورطة سي، والأورطة العشرون باسم الكهية – «كهية سيكمان أورطة سي» .

أما الضباط الذين لم تصل الينا معلومات عنهم، فلم يكونوا على الأغلب أكثر من شوربه جيه، وصاروا كذلك بعد دمج السيكمان بالانكشارية .

أما بقية الأورطات ذات الأسماء الخاصة فجميعها من أورطات الجماعت، وهي ألاورطات الأربعة الأولى، وقد سمي رجالها «ديوه جيه» أو سواق الأبل والرابعة عشرة سميت بـ«الخاصكية» . وسميت السابعة عشرة باورطة «الجرغه جيه» (٢٤) والثامنة

---

(٢٢) هناك عدة أشخاص يعملون تحت امرة «الاشجي باشي» أي رئيس الطباخين منهم الجركجي وكوزلجي «والجرك والكوزمه نوعان من المعجنات» . كما ذكر من بينهم من يدعى «اطرقجي» وقد يعني الموظف المعني بشؤون المتقاعدين -- اطرق متقاعد . وذكر اسماً اخر هو قولطقاجي أي الصقار . وذكر ثالثاً باسم تلالي وهي تحريف دلال العربية ومعناها المنادي .

(٢٣) أنظر ما سبق ص ١٣٩ .

(٢٤) الجرغة . خيمة تنصب للاحتفالات وتنصب في الحروب مقابل خيمة السلطان .

والعشرين بـ«الأوقجية» أي حملة الأقواس . وسميت الخامسة والثلاثون - وبصورة ملتبسة - باسم «سيكمان أوجي سي» (٢٥) . أما جوربه جية اورطات الديوه جيه الأربع فقيل أنهم يعدون أعلى من زملائهم في الرتبة .

أما عن أصناف أهل المهن والتي كانت تلحق بالجيش الأمبراطوري والتي كانت تسمى «أوردو أصناف» فقد وجدت وثيقة تعود إلى القرن السابع عشر تشير إلى أن مرافقة أصحاب الأصناف من استانبول وادرنه وبرسا للجيش هو عادة قديمة . وقد عددت الوثيقة إثنين وعشرين صنفاً من هذه الأصناف المهنية منهم ما يلي :

صنّا ع السيوف وصنّا ع الأقواس والسراجون والاسكافيون وصنّا ع النعل وصنّا ع الشموع والحدادون والحلاقون والسمكريون والنحاسون أو الصفارون، وبائعو العقاقير والخبازون والخياطون على أنواعهم وبعض الحرف الأخرى التي يحتاج اليها الجيش في الحرب .

ومع الأسف فإن ما لدينا من معلومات عن هذا الموضوع يبدأ منذ أيام الإنحلال في الأوجا غ . ولكن يبدو أن هذه الأوجاغات المهنية قد وضعت - في نهاية القرن الثامن عشر - على أسس دائمة . وقد بلغ عددها وقت ذاك الأربعة والثلاثين وكان لكل منها مصنعه الخاص به «كارخانه» أو دار الحرفة . ويضم حوالي ثلاثين صانعاً مهنياً وعلى رأسهم استاذهم أو الأوسطة ومساعدوه . وعلى كل حال ففي ذلك ازداد مركزهم نشازاً، ولأن أكثر الذين كانوا يدعون أنهم من الأنكشارية هم في حقيقة الأمر من المهنيين أنفسهم .

(ب) الأنكشارية والجيوش البوليسية الأخرى

قلنا عند بحثنا عن ادارة اقاليم الأمبراطورية أن كلا منها كانت تدار من قبل حكام تعينهم الحكومة، وانها كانت تنقسم إلى ما يعرف بالايالات . وكانت الروميلي والأناضول أول هذه الأيالات في الوجود . ولكن كانت هناك مساحة كبيرة من الأرض تحيط باستانبول من جانبي البسفور . كانت خارجة عن حدود هاتين الأيالتين، وتتصل ادارياً بالعاصمة استانبول نفسها . وكانت هذه المساحة مقسمة بدورها إلي أربعة أقضية هي : قضاء استانبول وأقضية ما يسمى بـ«المدن الثلاث» وهي غلطة وايوب واسكي دار (٢٦)، وقد عهد بامور الأمن في هذه الأقضية الأربعة إلى الجيش حيث يقوم بقيادة هذه المهمة خمسة من الضباط . لكن حدود سلطاتهم لا تتفق مع حدود هذه

---

(٢٥) السكيمان كما نعلم حارس أو مدرب الكلاب والاوجي هو الصياد . الصيادون ، وهي في الواقع لم تكن من أورطات السيكمان وإنما من أورطات الجماعت .

(٢٦) أنظر الفصل العاشر من هذا الكتاب

الأقضية الأربعة .

وقدسبق أن تكلمنا من قبل عن اثنين من هؤلاء الضباط الخمسة وهم البستاني جي، واميرال البحر [٢٧]، وكان القسم الأكبر من هذه المساحة يقع في اختصاص البستان جي باشي .

أما الأقسام الأخرى فكانت في عهدة ضباط ثلاثة آخرين هم آغا الأنكشارية والطوب جي باشي والجيبه جي باشي وكانت تقع في حدود مدينة استانبول نفسها وفي قسم من قضاء غلطة .

وكانت الأساليب التي يمارس بها هؤلاء الضباط سلطاتهم متشابهة، ولذا فأن وصفنا للأساليب التي كان يستعملها آغا الأنكشارية يعطي، والى حد ما صورة عن أساليب الآخرين .

كانت المخالفات التي تسعى السلطات إلى منعها ومعاقبة فاعليها والتي عهد القيام بها إلى هذه الجيوش بوصفها سلطات بوليسية هي الأعمال التي نهت عنها الشريعة والقوانين والعادات . [٢٨]

وكقاعدة عامة فقد كان أمر تقرير العقاب وتنفيذه بحق المجرمين المقبوض عليهم منوطاً بالقضاة من رجال الدين ومساعديهم . ولكن وكما أشرنا إلى ذلك في مواضع عدة عند البحث عن ادارة الأقاليم، كان هناك بعض كبار الموظفين والضباط ممن ليسوا من رجال الدين ولكنهم منحوا سلطة ايقاع العقاب على المخالفين دون الحصول على موافقة رجال الدين أو الرجوع اليهم، على أن لا تكون احكامهم – نظرياً على الأقل – مخالفة لأحكام الشريعة . وكان عبيد الباب أو قابي قوللري، بصورة خاصة، تحت السلطة الكاملة لضباطهم الكبار الذين لهم، دون رجال الدين، سلطة الحكم والعقاب على اتباعهم . واضافة إلى ذلك فقد كان غير المسلمين من السكان يحاكمون ويعاقبون من قبل كبّار رجال دينهم حسب ما تقتضي به قوانينهم واعرافهم .

وعلى ذلك فقد كانت هناك أنواع من الأحكام الواجبة التطبيق وهي : أولاً أحكام الشريعة وثانياً . أحكام القانون والعادات . وثالثاً : قوانين أو اعراف ما تقضي به الديانات الأخرى بحق اتباعها . ولذلك كان هناك ثلاثة أصناف من الموظفين هم أولاً : رجال الشريعة، وثانياً · الضباط الذين أشرنا اليهم، وثالثاً : رؤساء الأديان غير المسلمة الذين يطبقون أحكام دينهم في حق ابناء دينهم . وطالما كان الأمر كذلك فقد صار من الواجب على الجيوش التي تؤدي الواجبات البوليسية أن تتصرف بما يتفق وهذه الجهات المختلفة . ولذلك ففي مدينة استانبول التي تعنينا هنا، وإن يكن أكثر

(٢٧) البستان جي باشي أنظر ص ١٢٤ . القبطان باشي أنظر ص ١٤٣ .

(٢٨) أنظر ص ٤٧ .

القائمين على شؤونها من الأنكشارية والمحسوبين عليها فإن في بعض اقسامها من يخضع لاحكام القاضي ونوابه . وهذه الازدواجية بين سلطات القضاء تظهر باجلى صورها في الجولات التفتيشية التي يقوم بها الصدر الأعظم كل يوم اربعاء، ويرافقه فيها القاضي وآغا الأنكشارية وحاشية كبيرة . ومع هذا فإن الآغا ملزم بان يقوم وبصورة مستقلة بدورتين تفتيشيتين أخريين على الأقل في الأسبوع في حين يقوم الضباط الأقل درجة بضبط اتباعهم في هذا الأسلوب نفسه .

وكانت مهام البوليس، وبصورة متميزة عن المهام العسكرية، قد عهد بها، وفي ما عدا الآغا، إلى ستة من كبّار ضبّاط الأوجاغ . وهؤلاء الضباط هم السيكمان باشي وآغا استانبول والمحضر آغا والتعاليم خانه جي وضابطين آخرين لم يسبق لنا ذكرهما وهما جارداق جوربه جي وعساس باشي . (٢٩)

كان السيكمان باشي مسؤولاً أمام الآغا في أيام السلم عن حسن سلوك من يتبعه من الضباط الموكلين بمهام بوليسية . وكان كذلك ينوب عن الآغا عند غيابه في الحروب، ويكون وقتها مسؤولاً عن أمن المنطقة .

وكان آغا استانبول مسؤولاً عن بعض الأورطات مثل أورطات الأعجمي أوغلان حين تؤدي وظائف بوليسية . وكما قلنا، فقد كانوا يحلون محل الأورطات العادية عند غيابها في الحروب، ولا يعرف على وجه التأكيد أن كانت لهم دوريات في أية منطقة .

وكان لكل من تعليم خانه جي أو صاحب دار التعليم والجار طاق جوربه جي منطقة خاصة بكل منهما . فكانت للأول المنطقة المحيطة بـ «أوق ميداني» أو ميدان رمي السهام حيث كانت تقع دار التعليم الذي هو صاحبها (٣٠) . أما الثاني فكانت منطقته هي جرداق على القرن الذهبي والتي منها اشتق اسم الأورطة . وحيث كانت أورطته وهي الخامسة والستون من البولوك تعسكر هناك بصورة دائمة، وكان على أورطة جرداق فوق هذا واجب حماية المقر العام للآغا، أو باب الآغا (آغا قاب سي) ويقع قرب جامع السليمانية (٣١)، كما كان عليها واجب جذف زورقه .

---

(٢٩) جار طاق : جار تحريف للكلمة الفارسية جهار بمعنى اربعة ، وطاق عربية فالمعنى هو الاطواق الأربعة . أما العساس فهي كلمة عربية من الفعل عس ، أي تجول ليلاً والعسس هم الحراس الليليون . وتستعمل كلمة جارداق مرادفة لكلمة قبان وتعني الميزان وتعني هنا الاماكن التي يقصدها الناس لوزن البضائع كالذهب وما اشبه .

(٣٠) يروي عثمان نوري من واجبات هذه الوحدة معاقبة المذنبين المدنيين بشدهم إلى بعض الاشجار ثم جلدهم بالسياط أو القضاء عليهم برمي السهام . أما الجنود المجرمون فكانوا يعدمون بالشنق .

(٣١) وقد اصبح هذا المكان بعد الغاء الأنكشارية مقر الشيخ الاسلام ، وظل كذلك حتى قيام الجمهورية التركية .

وكان المحضر آغا ممثل الأنكشارية في مكتب الصدر الأعظم الذي كانت أورطة المحضر آغا تقوم بالقسم الأعظم من حراسته . وكان تحت إمرته أيضاً جماعة من أصحاب الحراب «حربه جيه» اختلف في تقدير عددهم بين الستين إلى المائة، وهم من أفراد أورطة الجرداق شوربه جي وتحت أمرته كذلك جماعتان من نواب الضباط يسمون الـ «قابي كهية سي» أي نظّار الأبواب، والموم جيه أي حملة البنادق (٣٢) ولأن المحضر آغا كان أحد ثلاثة ضباط عهد اليهم تنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة من قضاة الشريعة أو من الصدر الأعظم بحق المخالفين فكانت وسيلته لتنفيذ هذه الأحكام مجموعة من عبيد الباب الذين يبلغون الستين عدداً ومجموعة أصحاب البنادق الذين يقدّر عددهم بأربعة وثمانين رجلاً . وكان خمسة من عبيد الباب مزودين بقضبان خشبية «فلقة» ولذلك عرفوا بالفلقة جيه، وكان واحد أو أكثر منهم يرافقون الصدر الأعظم والآغا في دوراتهم التفتيشية في الأسواق لينفذوا في الحال حكم الفلقة الذي يصدره هذان الموظفان الكبيران بحق المخالفين في الأسواق . وكان المحضر آغا فوق هذا كله مفتشاً للسجن الملحق بمسكن الصدر الأعظم والذي كان أيضاً كما رأينا مقراً لعدد من مكاتب الحكومة . (٣٣)

أما العساس باشي فكان الضابط الثاني المشرف على تنفيذ أحكام العقوبات، وكان ثالثهما هو صوباشي استانبول (٣٤) والذي وإن كان أنكشارياً بطبيعة الحال إلا أنه لم يكن من الضباط العاملين في الأوجاغ .

وكان العساس باشي والصوباشي يعملان سوية ويعتمدان على سلطات الشريعة أكثر من اعتماد المحضر آغا عليها رغم أنهما يعملان بأمرة الآغا وسيكمان باشي . وكانا يقومان من جانبهما بجولات تفتيشية لإلقاء القبض على المشتبه بهم أو

---

(٣٢) يلاحظ أن بنادق ذلك الزمان كانت تعمل بإشعال فتيل فيها بعود ثقاب ولذلك سميت بالأنكليزية (MATCH LOCKS) وكلمة موم بالتركية تعني في الأصل الشموع ثم استعملت مجازاً لتعني الفتيل وبالتالي صارت تطلق على حملة البنادق التي تطلق بإشعال الفتيل .

(٣٣) وكان هناك ضابطان آخران من ضباط أورطة المحضر آغا هما التفنكجي باشي أي «رئيس حملة البنادق» والمطارجي باشي «رئيس حملة الماء» والمطارة هي اناء يحمل به الماء في السفرات وكانا يرافقان الصدر الأعظم في جولاته في الأسواق ، ويسيران إلى جانبيه .

(٣٤) سبق أن اشرنا من قبل إلى ضباط آخرين باسم صوباشي وكانت وظيفتهم الحفاظ على نظام السباهية الأقطاعي في المناطق الريفية . وكلا النوعين يصدر من أصل واحد . ففي العهود القديمة كان هذا اللقب يطلق على قادة الجيش التركي، ويعتقد أن كلمة صو ، وإن كانت تعني في التركية أصلاً الماء ، إلا أنها تعني هنا الجيش، ويرجع أصل هذا اللقب إلى أيام الغزنويين ثم عهد إلى الصوباشية في أيام السلاجقة في آسيا الوسطى بمهمة حفظ الأمن بالمدن . وكان هذا اللقب في العهد العثماني الأول يعني كثيراً من العظمة والفخامة لكنه تدنى – كبقية الألقاب – بعد فتح القسطنطينية .

القائمين بالمخالفات وتقديمهم لقضاة الشريعة ثم تنفيذ العقوبات التي يصدرها هؤلاء بحقهم .

كما كان السجن المركزي والمعروف باسم «بابا جعفر» (٣٥) والذي يقع بالقرب من فرضة الفواكه - ياميش أسكله سي - تحت سيطرتهما المشتركة، فيتولى الصوباشي ادارته في حين يقوم العساس باشي بحراسته . وكان من واجب العساس باشي فوق كل هذا أن يمنع ازدحام الشوارع بالناس اثناء الأحتفال واثناء اعدام المجرمين علناً .

هذه الرقابة المستمرة من قبل الأورطة المعسكرة في «قوللوق» ومن قبل العساس باشي والصوباشي ورجالهما، والرقابة الأستثنائية من الصدر الأعظم وآغا الأنكشارية والسيكمان باشي .. الخ، تحد - وإلى حد الندرة - من شيوع الميول اللأخلاقية أو الأجرامية بين السكان . ولكن هذه الأحتياطات كلها لم تكن لتكفي لقمع هذه الميول فأستعين بمراقبتها بجماعة أخرى من أنكشارية الأوجاغ لم يكونوا إلا جواسيس متنكرين يطلق عليهم اسم «ساالمابديل جوقداري» (٣٦) أو «بوجيك باشي» (٣٧) وكان واجب الجماعة الأولى أن تقدم تقارير يومية إلى الآغا تتعلق بقيامهم بمنع الناس من اقلاق راحة الآخرين كما تتعلق بإهمال المهنيين للشعائر الدينية، كما كان عليهم النظر في حسن سلوك رجال الأوجاغ وفي منع صخب الأطفال في الجوامع أيام شهر رمضان . وكان من واجب البوجيك باشي تعقب اللصوص ومعاقبتهم . وكانوا يستعملون النساء في أعمال التجسس والأخبار، ويروي الكثير عن نجاحهم المطلق في الكشف عن جرئم السرقة ومعرفة مرتكبيها وإعادة الأموال المسروقة .

---

(٣٥) كان بابا جعفر شفيع المسجونين وكانت تلحق بالسجن زاوية يقوم متولوها بالأشراف على توزيع الطعام الذي يوزع من باب الصدقة على الفقراء في شهر رمضان ، وكانت أبواب المدينة في فرضة الفاكهة تسمى «زندان قاب سي» أي باب السجن .

(٣٦) ساالما تبديل جوقداري ، الجو قدار معناها الخادم من التركية جوق أي قطعة قماش مضافاً اليها دار الفارسية أما تبديل فهي كلمة عربية من بدّل بمعنى غيّر . فيكون المعنى تبديل الملابس أي التنكر . أما «ساالما» فتعني جولة التفتيش . وقد تحرف كلمة تبديل إلى تبتيل وتعني في التركية جاسوس . وعلى ذلك فيكون معنى الأصطلاح هو الخادم المتنكر القائم بجولة التفتيش . وكان عدد هؤلاء يتراوح بين العشرين والأربعين ويطلق على هؤلاء أيضاً اسم «ساالما تبديل عسكري» .

(٣٧) بوجيك ومعناها بالتركية الحشرة ، لأنهم يتسللون إلى أسرار المجرمين ، واصطلاحاً تعني المخبر أو الشرطي السري .

(جـ) الخيالـة

كان لكل فرقة من فرق الخيالة، وكما أشرنا إلى ذلك من قبل، قائد برتبة آغا يعين من بين رجال القصر السلطاني .

وكان لها أيضاً من بين ضباطها الكبار كهية يسمى«كهية يرى» الذي يمثل فرقته في مكاتب الصدر الأعظم، كما يمثّل المحضر باشي الأنكشارية، ولها كذلك باشي جاووش بولوك وعدد من السكرتارية، وربما عدد كبير من حملة البيارق طالما كان لكل واحد منهم علمه الخاص، (٣٨) ومع أن كل فرقة من الفرق التسع كانت تدعى «البولوك» فإن هذه اللفظة كانت تستعمل أيضاً للدلالة على وحدات معينة من الفرقة الواحدة . وكانت هذه الوحدات في السباهية والسلاح دار تتكون من أربعين شخصاً يرأسهم البولوك باشي . وربما دلّ وجود جاووش باشي بين كبّار الضباط على وجود جاووش لكل فصيل من فصائل الوحدات . ويجب هنا أن نلاحظ أن المؤرخ العثماني القرن السابع عشر حاجي خليفة، أو كاتب جلبي، انتقد تنظيمات الخيالة النظامية لقلة عدد ضباطها وبالتالي قصورهم عن حفظ الأنضباط بصورة صحيحة .

ولا شك أن مما ساعد على هذ الأمر وجعل الأنضباط صحيحاً هو اعتماد كل فرد من الفرق العليا على مجموعة من الأتباع المسلحين . وكان عدد الرقيق الذي يحتفظ به كل فرد منهم يتناسب ومقدار ما كان يدفع له من رواتب . ولذلك فقد كان ممكناً لأولاد سباهية أوغلان، وهم الأعلى راتباً، أن يحتفظ بخمسة أو ستة من هؤلاء الرقيق في حين يحتفظ السلاح دار بأربعة أو خمسة والعلوفجي بأثنين أو ثلاثة، أما الغرباء الذين كانوا الأقل راتباً فلم يكونوا ملزمين بالأحتفاظ بأي من العبيد .

وعلى الرغم من تفوق السباهية عددياً واجتماعياً على الأنكشارية فأن قادتهم الذين يُختارون من أعلى طبقات وصفاء السلطان يأتون بعد آغا الأنكشارية في تسلسل القدم . والواقع أن عدداً كبيراً من موظفي وضباط القصر الأمبراطوري يأتون بينه وبينهم بتسلسل القدم، كما نص عليه في القوانين نامة . وذلك لأن الأنكشارية، كجيش، كانت تتمتع باحترام كبير فحين كانت توزع الأعطيات والرواتب على الجيوش النظامية ثلاث مرات في السنة وكانت توزع عليهم في القصر، وكان التوزيع يعطي لضباطهم فقط . وكان كل آغا من أغوات «بولوك الخيالة» يتسلم مبلغاً مقطوعاً من المال الذي يوزعه بعدئذ في قصر الصدرالأعظم، وهو امتياز كبير يشاركون فيه أوجاغات المشاه، وكان السباهية المخالفون لا يعاقبون إلا من قبل ضباطهم ولو أن هؤلاء الضباط لا يؤدون وظائف بوليسية مثل آغا الأنكشارية والطوب جي باشي، والجيبه باشي .

(٣٨) كانت بيارق السباهية والسلحدارية والعلوف جيه والغرباء هي على التوالي الأحمر ، فالأصفر ، فالأحمر والأخضر ثم الأبيض والأخضر .

ولأن أغلب أفراد البولوك، وليس أغواته الستة فقط، يختارون من بين أفراد القصر السلطاني، فقد كان من الطبيعي أن تكون لهم بالسلطان صلات وثيقة . وكما رأينا من قبل، فقد كان للسلطان حرس خاص من الفرسان مستقل عنهم يرافقه في الحروب . وكان يعتبر ذا منزلة عالية [٣٩] ومع هذا فقد أراد سليمان العظيم أن يكوّن له فوجاً آخر من خيرة الرجال من البولوك الذين وظفهم مرافقين له باسم «الملازمين» [٤٠] وكان عددهم يبلغ الثلاثمائة رجل، وكانوا يكافئون بعد انتهاء الحرب التي يقدمون فيها خدمات ممتازة بالسماح لهم بالقيام بأعمال مدنية ذات نفع مادي لهم كإدارة املاك بعض الأميرات أو التزام بعض الرسوم أو جمع أموال الجزية من غير المسلمين . كما كانوا يكافئون بالترقية إلى وظائف الولاية التي تتضمن عملاً مدنياً وآخر عسكرياً على حد سواء . ولذلك فمن المحتمل أن يكون السبب في اغداق سليمان المكافئات على هؤلاء الرجال هو الرغبة في تهيئتهم لهذه المناصب . ولكن السباهية انتقلوا من اعتبار هذه المنح امتيازاً إلى اعتباره حقاً . وقد اسهم الحاحهم الكبير على هذا الرأي إلى الفوضى التي انتهت إلى فقدان التنظيم الإداري لهم وللحكومة على حد سواء .

(٣٩) ويسمون متفرقة ، أي الحرس المتفرق .

(٤٠) الملازم كلمة عربية معناها المصاحب أو المرافق ثم أستعملت في الجيش لتعني أصغر الضباط رتبة .

الملحق الثاني

القصر الأمبراطوري

(أولاً) : الخصيان السود

كان الخصيان السود حين وصلوا آخر الأمر إلى خدمة الحريم يدعون «آن اشاغي»، ومعناها الأغوات السفليون . وكانوا بعد تقديمهم إلى «القزلر آغا سي» أو آغا النساء يؤخذون إلى غرفة الـ«لالا» [1] «لالا أوده سي» وهو المشرف على غرف الأغوات ثم إلى الضابط الرئيسي لحرس الخصيان والمسمى «باش قابي غلامي» والذي [2] يتم بحضوره تسجيل اسماء الخصيان في سجلات الرواتب . ثم يقومون بتقبيل يد الضابط من صنف الحاصل لي، أو «الأورطنجيه» [3] والذي عين مشرفاً عليهم أو «لالا»، وكانت وظيفة الخصيان المتأخرى الوصول هي خدمة الخصيان من صنفهم ممن هم أعلى درجة منهم، والذين يدعون باسم «اعجمي آغا سي» [4]، وكان مساعدوهم أو نواب الضباط يسمون «نوبت خلفه سي» [5] أو الحارس البديل، والتي كانت وظائفهم الآمرة على الخصيان أثناء قيامهم بواجبهم في حراسة ابواب الحريم . وكان الآغا السفلي نفسه يقوم بدور الحراسة أوقات الوضوء والصلاة . أما بقية وقته فيقضيه في تعلم مبادىء قوانين الأوجاغ وتقاليده .

وحين يصل خصّي جديد إلى الخدمة فإن الخصي الأول يترقى حالاً من «آغا اسفل» إلى «أعجمي آغا» تاركاً لقبه القديم إلى زميله الجديد .

ولا نعرف على وجه التأكيد عدد الأغوات الأجانب الموجودين في الخدمة في وقت ما ولكنهم كانوا يتدرجون في الترقية إلى رتبة «نوبت خلفة سي» حسب قدمهم وعند وجود الشاغر، وكان خبر الترقية يرفع إلى «الباش قابي غلامي» أو رئيس باب الغلمان وإلى «القزلر آغا سي» من الضابط المسؤول عن انضباط ونظافة الفوج ويسمى

---

(١) أنظر ص ٣٣٤ من هذا الكتاب .

(٢) باش قابي غلامي ومعناها رئيس غلمان الباب .

(٣) الحاصل لي وتعني الكامل التدريب وهي من كلمة حاصل ومعناها ناتج أو نتيجة أو ما يتبقى بعد التصفية وبالتالي تعني الربح، أما الأورطنجه فتعني الوسط وهي رتبة بين الحاصل لي والنوبت خلفه سي .

(٤) أعجمي آغا سي وتعني آغا الأجانب كما كان مستجدو الأنكشارية يدعون عجمي أوغلان أي أولاد الغرباء، وربما كان السبب أن الفريقين لم يكونا مسلمين بالولادة .

(٥) نوبت خلفه سي تتكون من كلمتين عربيتين وهما نوبة وخلفة ومعنى الاصطلاح الحارس البديل .

«موصاندر جي باشي» . (٦)

وكانت هناك خمسة من «نوبت خلفة» أو الحراس البديلين يقوم أربعة منهم بالوظائف حسب قدمهم ويقوم الخامس وهو أقدمهم بحراسة الآخرين في مناماتهم والقيام، إن إقتضى الأمر، بدورات حراسة بخاصة عندما يخرج السلطان مع أحدى نسائه «قادنات» إلى التنزه في إحدى حدائق القصر . (٧)

وكانت «للنوبت خلفه سي» وظائف خاصة هي الأحتفاظ بمفاتيح ابواب الحريم . وكان عددها أربعة أبواب الواحد منها يلي الآخر، في الممر الذي تدخل منه النساء . وكان البابان الأولان منها من الحديد والبابان الآخران من البرنز، وكان النوبت خلفه سي أو صاحب الخفارة يتسلم مفاتيح هذه الأبواب من آغا النساء « قزلر آغا سي» في الصباح الباكر ويعيدها اليه في المساء .

ويأتي فوق النوبة خلفة سي أربعة ضباط يدعون الضباط الوسط أو «أورطنجه» وفوقهم أيضاً إثني عشر ضابطاً يدعون «الحاصل لي» وكانت الترقية من طبقة إلى أخرى تجري هنا أيضاً حسب القدم بأستثناء كل من «الأورطنجه والحاصل لي» اللذين قد يرفضان قبول «النوبت خلفة سي» أو «الأورطنجي المتقدم» إلى صفوفهم إذا ما شاءوا ذلك . ولكن إذا ما رقي الخصي إلى إحدى هاتين الدرجتين فإن «القزلر آغا سي» يستقبله في حين يقوم الخصي بتقبيل طرف جبته ثم يذهبان معاً إلى الجامع للصلاة ولتوزيع الهبات .

وكان الحاصل لي الأقدم يرشح عند وجود الشاغر ليكون ضابطاً ثانياً للحرس المسمى «يالاق باش قابي قولاني» الذي يرفع هذا بدوره إلى رتبة ضابط أول «يني سراي باش قابي قولامي» وهذان اللقبان يعنيان بالتالي «رئيس باب الغلمان الصيفي» والثاني «رئيس باب غلمان السراي الجديد» (٨) . وقد لقب الأول بهذا اللقب لأنه يبقى في مكانه حين يذهب السلطان في الصيف إلى قصوره الأخرى . وكانت وظائف كلا من الباش قابي غلامي هي أعلى ما في الأوجاغ من وظائف يستطيع أن يصل اليها الخصي بالقدم . أما بقية الوظائف الأخرى فيكون الوصول اليها بالحضوة والعطف وإن يكن بعضها يعتبر أقل من هذه درجة ولذلك فإن كل دائرة منفصلة في الحريم مثل

---

(٦) أصل كلمة «موصاندرجي» ومعناها غير واضحين تماماً ويذهب البعض إلى أنها تحريف للكلمة العربية «المصادرة» وربما كان اصلها مصادرجي، ولربما كانت الكلمة التركية تتضمن معنى العقاب أيضاً .

(٧) كان خروج السلطان للنزهة والتمشي مع بعض حريمه في حدائق القصر تسمى «خلوتي همايوني».

(٨) كلمة «غلمان» وإن تكن جمع غلام في العربية إلا أنها تعني في هذا المكان «عبد» أو «رقيق» مثل كلمة «أوغلان» التركية .

دائرة الوالدة والقادان كان لها آغا باشي يجري اختياره عادة من الوسط أو من الحاصل لي ومعه عدد من الخصيان الآخرين الأقل درجة منه والذين كانوا يختارون من بين الأعاجم أوغلان والنوبة خلفه سي وكانوا يسمون «أغوات الحريم» تمييزاً لهم عن أغوات الحراسة .

وقد استمر جميع هؤلاء الخصيان بالتقدم إلى المراكز العليا حسب القدم رغم اعمالهم الخاصة في حين ظلت الوظائف الأخرى خارج النظام التسلسلي الذي وصفناه ويبدو أنها لم تنتظم أبداً في أي ترتيب مستقل آخر .

وكانت هذه الوظائف على ثلاثة أنواع هي «الموصاندرجيه» وعلى رأسها «الموصاندرجي باشي» والمصاحبين ويرأسهم «المصاحب باشي» ومدراء المال «الخازن دار آغا ومساعده» الخازن وكيلي أي نائب مدير المال . وكانت وظيفة «الموصاندرجي» هي كما ذكرنا من قبل تأمين نظافة الخصيان ومراقبة اتبّاعهم للقوانين وقيامهم بواجباتهم الدينية . وكان جميع الخصيان وحتى رتبة «الحاصل لي» يعاقبون بالجلد أما من هم أعلى منهم درجة فيكتفى بتعزيرهم إلا إذا كانت جرائمهم بالغة الخطورة فيجري في هذه الحالة نفيهم إلى مصر .

وكان من واجبات المصاحب باشي أن يبقى في إنتظار السلطان عند دخوله للحريم لينقل طلباته وأوامره إلى «القزلر آغا سي» وكان عدد المصاحبين يبلغ الثمانية أو العشرة وكانوا يتناوبون الوظيفة كل أثنين منهم إذ يرافقون السلطان وينقلون إلى وصيفة الشرف، أوامره .

أما خازن المال ونائبه فوظيفتهما هي تنظيم إقتصاد الأوجاغ، وكان خازن المال يعتبر مساعداً للآغا ورتبته فوق رتبة المصاحب باشي .

ومن الواضح أن بقية السرايات وبالتأكيد السرايا القديم كانت لها نظم مشابهة فكان لها حرس من الخصيان يرأسهم «الباش قابي غلامي» ولم يعرف على وجه التأكيد ما إذا كان هؤلاء ينتقلون من خدمة إلى أخرى، ولكنهم كانوا جميعاً بما فيهم العاملون منهم في قصور الأمراء والأميرات بخضعون لسلطة «القزلر آغا سي» وكان لكل أميرة مثلها مثل السيدة الوالدة ونساء السلطان «باش آغا» مضافاً اليه «باش قابي غلامي» و«مابين جيه» (٩) وأخيراً فكان لكل أمير في قفصه معلم «لالا» من الخصيان السود . أما بيت الآغا نفسه ففيه عدد من «النوبت خلفة سي» يبقى أحدهم عادة في الخفارة ليلاً إذا ما أستدعي الآغا إلى أمر طارىء خارج بيته، وفيه كذلك

(٩) كانت وظيفة المابين جي في قصور الأميرات هي حمل الفانوس أو النور أمام الداماد زوج الأميرة» عند زيارته لحريمه في الليل وأن يحمل رسائله عندما يكون نهاراً في السلاملك أي غرفة الأستقبال .

أيضا عدد من الجواري وعدد كامل من الحاشية والموظفين والحراس من مختلف الأنواع ولا يشترط أن يكون جميعهم من الخصيان (١٠) . وكانوا يعملون جميعاً تحت امرة «سكرتير الغرفة» أوده لالا سي والذي وإن لم يكن على درجة عالية في الوظيفة فإنه يتولى في الواقع ادارة القصر عند غياب الآغا. وإذا طرد الآغا نفسه فأنه ينفى إلى مصر أيضاً ويحل محله إما أحد «الباش قابي غلامي» عن السراي القديم أو والي المدينة المنورة وهي وظيفة، كما رأينا، كانت تمنح في العصور المتقدمة للخصيان السود في خدمة الحريم .

(ثانياً) : خدمة الداخل

(١) الخصيان البيض :

كان الخصيان البيض وحتى القرن السادس عشر، هم السادة المسيطرين على خدمة الداخل وخدمة الحريم، وكان لرئيسهم «رئيس الباب» أو رئيس باب السعادة «قابي سعادة آغا سي» خمسة مساعدين رئيسيين من الخصيان البيض يتولى كل واحد منهم أمر احدى الغرف الثلاث العليا التالية :

١) الغرفة الخاصة «خاصة اوده سي» ويسمى «اوده باشي» .

٢) الخزانة «الخزنة»، «خزنة دار باشي» .

٣) العنبر «كلر»، «كلر جي باشي» .

ويعهد إلى أحدهم بامور الغرفة الكبرى وآخر للغرفة الصغرى حيث يجلب اليهما الوصفاء لاكمال تعليمهم الذي يبدأونه عادة إما في غلطة سراي أو أي مكان آخر قبل قبولهم في الخدمة الحقيقية .

٤) السراي آغا سي «آغا القصر» الذي كان مسؤولاً أيضاً عن سلامة المؤسسة، لذلك فقد كان بامرته اربعون حارساً خصياً .

٥) السراي كهية سي الذي لم تعين واجباته .

وتحت هؤلاء يتسلسل التالية اسماؤهم :

٦) خمسة من الكوشه باشي، ومعناها الحرفي «رؤساء الزاوية» الذين كانت واجباتهم مراقبة حسن سلوك تابعيهم وحسن ادائهم لواجباتهم .

---

(١٠) منهم المذكورون فيما يلي : كوردك باشي - رئيس معاطف الفرو .اشجي باشي - رئيس الطهاة. قهوتي باشي - رئيس صانعي القهوة . جوقدار باشي - رئيس الخدم . وآخرون غيرهم.

٧) عدد غير محدد من الباش ايسكي «الرؤس القدماء» وكان اعلاهم درجة يدعى «اوده كهيه سي» .

٨) يوزنجي آغا سي «آغا الركاب» «ويجب ألا يخلط بينه وبين ضباط الركاب في خدمة الخارج الذين لهم نفس الاسم» . وعددهم إثنان أحدهم يدعى «يمين»، والثاني «يسار»، وسميا كذلك على الأكثر لانهما كانا على جانبي السلطان حين يسير في موكبه .

أما الخصيان البيض الذين يرأسون «الأيج آغا» فيسمون «سفره ايسكي» أي المائدة القديمة .

بدأ انتقال السلطة من الخصيان البيض إلى السود أيام مراد الثالث حين عهد بوظيفة آغا باب السعادة عام ١٥٨٢م إلى أحد الزنوج السود، وقد أعيدت هذه الوظيفة بعد عشر سنوات إلى «السراي آغا سي» ولكنها عادت وانتقلت إلى السود نهائياً عند تولية محمد الثالث سنة ١٥٩٥م حين انتقل الاشراف على الحريم والتفتيش على بعض أوقاف الأمبراطورية من يد «القابي آغا سي» . ولا شك بأن هذا قد أدى بدوره إلى ضعف سيطرة الخصيان البيض على الوصفاء . ومع هذا فلم تؤخذ ادارة خدمة الداخل من أيديهم كلية ويعهد بها إلى الوصفاء أنفسهم إلا بعد قرن من هذا الزمان(١١)، حيث أصبحت وظيفة الخاص أوده باشي محصورة في خلع «جبب» الشرف على الشخصيات البارزة مثل الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وبعض كبّار موظفي القصر . ويقال أنه أصبح أيضاً رئيس التشريفات لخدمة الداخل «اندرون تشريفات جي» كما أصبحت وظائف «الخازندار باشي والكيلارباشي» هي تفتيش المواد الغذائية الواردة إلى محلات اقامتهم ونومهم . وقد ظل «السراي آغا سي» يقوم بقيادة القصر عند غياب السلطان ومرافقيه . كما وظل «سراي غلطه» بعهدة الخصيان البيض، ولكن مع هذا كله فقد فقد الخصيان كل ما كان لهم من مقام وسلطة . وقد وجد دوهسن في أيامه ثمانين خصياً أبيضاً فقط يعملون ضد مائتين من الخصيان السود .

(٢) الغرف السفلى :

تعود أكثر معلوماتنا عن تنظيمات خدمة الداخل إلى القرن الثامن عشر حين لم تعد للخصيان البيض سيطرة عليها، ولا شك أن تغيير السلطة هذا قد أدى إلى بعض الأصلاحات، فمع أن أكثر الوظائف في الغرف الثلاث العليا تبدو وكأنها انشأت خلال حكم محمد الثاني وبايزيد الثاني وسليم الأول، ومع أن غرفة «السفرلي» انشأت بعد

(١١) وكان هذا من تدبير جورلولو علي باشا . أنظر ص ٧٦ .

ذلك أيام احمد الأول لتحل محل الغرفة الصغيرة «كوجك اوده» والتي كانت مدرسة عامة لتدريب الوصفاء اكثر منها قسماً من أقسام خدمة الداخل، إن هذا كله كان قد تم منذ زمن طويل قبل هذه الإصلاحات .

وقد أعيد تنظيم الغرف الثلاث السفلى «الخزنة والكلر والسفرلي» على نمط متشابه ولذلك فإن عدداً محدداً من الرجال في كل «قاوش» (محل نوم) كانوا يدعون «بيجاق لي» لأنهم كانوا يحملون خناجر مطلية بالذهب والفضة «بيجاق» في حين كان الأقل منهم يعرفون باسم «صويوناك» ومعناها بالتركية «خلع الملابس» وذلك لأنه كان من المسموح لهم أن يرتدوا ملابس النوم حين لا يكونون في الواجب . ويبدو أنه كان هناك أحد عشر شخصاً من النوع الأول مقابل كل تسعة من النوع الثالث . أما مجموعهم العام فلم يكن معروفاً .

كما كان لكل «قاووش» اثني عشر خلفه يمنحون هبات سنوية اضافة إلى ما كان يتقاضاه الوصفاء من رواتب . وكان هؤلاء الخلفات يساعدون المعلمين الزائرين (الخوجات) في تعليم المبتدئين . واخيراً وفيما عدا الكهية، فقد كان لكل قسم عدد كبير من الضباط ونواب الضباط ينقسمون إلى قسمين بالنسبة إلى طبيعة ترقيتهم . وكان الكهيات أنفسهم اعضاء سابقين في «الخاصة اوده» وكانوا أقل رتبة من وصيفهم الرئيسي «السلحدار آغا» والذين كانوا هم نوابه . وكان كل منهم قد عيّن إلى الغرفة التي بدأ بها خدمته، ولذلك فإن أمل كهية الكلر وكهية السفرلي بالترقية في خدمة القصر ضعيف جداً، في حين جرت العادة أن يخلف كهية الخزنة السلحدار في وظيفتــه.

أما بالنسبة إلى الضباط الصغار في كل غرفة، والذين كانوا يرفعّون بمجرد القدم فقد كانوا يدعون «بيجاق لي ايسكي» وكانوا يعينون من بين «البجقلي العاديين» الذي سبقت الاشارة اليهم . وكان عددهم اثني عشر شخصاً في كل غرفة . وكان أعلى اثنين منهم في الخزنة وفي السفرلي، ويليهم خمسة أو ستة ضباط في قسم العنابر، ولهم وظائف معينة . أما من لا وظيفة له فيعتبر من نواب الضباط . وكان بقية الضباط يعينون حسب الكفاءة والحظوة . وكان عدد الضباط يختلف من قسم إلى آخر. ولكن في كل قسم عشرة ضباط ذوي وظائف معينة محدودة، وكان أول هؤلاء العشرة هو «البجقلي اسكي»، أما الباقون فيعينون بالحظوة .

وفيما يلي الوظائف العشرة وهي :

١) توج اسكي سي : ومعناه – الانتقال، أو تبديل المكان . وقد اطلقت عليهم هذه التسمية لأنهم كانوا ينوبون عن الكهية في غرفته عندما يترك السلطان قصره إلى قصور أخرى .

٢) باشا قولوق جي، أو رئيس الخدم .[١٢]

٣) النوبه جي باشي : أي رئيس الخفر .

٤و٥) القولوق جي»، أو الخدم للثاني والثالث في أعلاه .

٦) باريس كهية سي، أي المشرف على المرضى .

٧) كهية أمام، أي امام الصلاة .

٨) كهية قولقوجي .

٩) كهية كلارجي – أي النادل .

١٠) كهية قفطاني، أي المشرف على الملابس .

ويقوم هؤلاء بمختلف الواجبات كالإشراف على الخدم وعلى غرف المرضى وغرف الصلاة ومختلف الغرف الأخرى .

أما الضباط الخاصين لكل غرفة على حده فهم :

أولاً : قسم الخزانة – كانت الوظائف الخاصة بادارة الخزانة هي :

أ) «الجيمي باشي»، أي رئيس قسم العمائم .

ب) «يازجي باشي»، أو «باش افندي»، ومعناها رئيس الكتاب ومعه ستة من الكتاب المساعدين، وكانت واجباتهم حفظ سجلات المواد الموجودة في الخزنة.

جـ) ثلاثة كتاب صغار يسمون «يازجي أول، وثاني، وثالث» .

د) ثلاثة مساعدين يازجي .

هـ) كتاب حافظ سي – أي مدير المكتبة وكان مسؤولاً أمام الكهية عن تنظيم جميع مكتبات القصر .

و) «جنطه جي» أي «حافظ الحساب الخاص» وكان لهذا الضابط بالاشتراك مع الكهية حق تفتيش مخازن الأموال الخاصة «خرج خاصة دولابي» وعليه حفظ سجلات المخازن . وكذلك مخازن السجاد والملابس وما اليها .

وقد أسست ادارة الخزانة لحفظ الأشياء النفيسة والتحف التي حصل عليها السلاطين بعد فتح القسطنطينة أولا، وفتح مصر ثانياً . وتحفظ فيها كذلك مجوهرات السلطان وفرائه وصور زيتية للسلاطين منذ عهد محمدالثاني . وقد تحفظ فيها أيضاً مقتنيات الحريم المقربات وكانت محتويات هذه الخزائن تدقق

---

(١٢) كوج : عن الفارسية، ومعناها تبديل المكان، أي الإنتقال ومنها السفر والهجرة .

وتفحص عند تغيير الكهية، وهو المسؤول الأول عنها . وكان تدقيقها يستغرق شهوراً عدة .

أما خلال ولاية الكهية فعليه أن يقدم للسلطان تقريراً شهرياً عمّا ورد اليها أو خرج منها . وحماية للخزينة من السرقة فقد عهد بختم السلطان الذي تختم به الأبواب إلى رئيس الكتاب . وعهد بالمفاتيح إلى الكهية آغا سي بحيث لا تفتح أبواب الخزنة إلا باتفاق الاثنين معاً . وإذا أريد فتح الخزانة لاضافة شيء جديد اليها أو لاستخراج شيء منها، أو لتنظيف محتوياتها فإن فتحها يجري أمام لجنة تضم كل الضبّاط الرئيسيين . (١٣)

ثانياً : وظائف العنابر :

أ) البشكيرجي : أو مدير المناشف (١٤)، ووظيفته الإشراف على ما يقدم للسلطان من طعام وشراب، وعلى نظافة الاواني المستعملة لذلك . كما يتولى تدريب الاغوات الجدد الداخلين إلى جهازه .

ب) التبسي جي ايسكي سي : أو مدير الصواني، ووظيفته تقديم الملاعق والأشواك الفضية إلى السلطان . ويقدم للآغا الدقيق اللازم لعمل نوع معين من الكعك اسمه «فضولي» .

جـ) موم ساغردي «وترجمتها الحرفية تلميذ الشموع» ووظيفته تزويد الغرفة التي تضم البردة النبوية بالشموع .

د) انا ختر غلامي، أو وصيف المفاتيح، ووظيفته تفتيش المنامات وبصحبته عدد من الحراس .

هـ) الشربت جي أي صانع الشربت : ووظيفته مرافقة السلطان حين خروجه من القصر متنكراً أو في موكب رسمي . ومعه بغلان محمّلان بكميات كافية من الطعام والشراب وأدوات الأكل والغسيل .

و) اليامش جي – ويعني حامل الفواكه .

ز) الطرشي جي – ويعني حامل المخللات .

ح) صوقولق جي – ويعني حامل المياه، أي السقاء . وكانت المياه الحلوة تحمل إلى القصر على ظهور البغال .

أما مسؤولية اعداد وجبات السلطان فكانت موزعة بين عدد من الآغوات تحت إمرة كهية الكلارجي، وفي الأيام الأولى وقبل تأسيس هذه الوظيفة، كان المسؤول

---

(١٣) أضاف دوهسن ضباطاً آخرين هم المسؤولون عن ملابس السلطان وبنادق صيده .

(١٤) بشكير اصلها فارسي ومعناها المنشفة .

عن الكلار هو القلقجي باشي الذي كان يعمل تحت اشراف الكلار باشي من الخصيان البيض لكن بمضي الأيام لم يبق لهذا من عمل إلاّ غسل صحن واحد فقط من صحون السلطان وظهر محله النوبه جي باشي أو ضابط الخفر الذي صار مسؤولاً عن الملاعق والأشواك الذهبية والفضية والاواني الفخارية والبلورية التي تستعمل على مائدة طعام السلطان .

ثالثاً : وظائف غرفة الحرب، سفرلي اودوسي

أ) جامشيوباشي – وتعني رئيس الكوائين .

ب) مهتر باشي – وتعني رئيس فرقة الموسيقى .

جـ) حمام باشي – وتعني رئيس الحمامات .

د) شارق جي يا مغز – وتعني مساعد لفاف العمائم .

يعود تنوع واجبات اعضاء غرفة السفر (١٥)، إلى أنها انشأت لتحل محل الغرفة الصغيرة – كجك اوده – التي كانت – كما لاحظنا ذلك من قبل – مدرسة لتدريب الأغوات، وكانت الواجبات الأربع الرئيسية المطلوب اداؤها من افرادها هي دق الطبول – طبلز بلك –، ولف العمائم، وحلاقة رأس السلطان، ثم تنظيف ملابسه . وحين انشئت الغرفة أول الأمر كان واجب وصفائها غسل ملابس السلطان اثناء وجوده في ميادين الحروب . ولهذا السبب سميت غرفة السفر – سفرلي اوده – بمعنى غرفة الحرب . وصار لقب ضابطها الأكبر هو رئيس الكوائين .

أما في أوقات السلم فكان هؤلاء الوصفاء يقومون بغسل مختلف أنواع المناشف، ولما كان قماش «الموسلين» المستعمل في عمائم السلطان . تختلف عن المناشف، فقد عهد إلى خمسة عشر شخصاً بغسل قماش العمائم ثم لفها، وهؤلاء الوصفاء الخمسة عشر هم مساعدو لفاف العمائم . وكان عشرون وصيفاً آخرون مع عشرة مساعدين لهم يقومون بحلاقة رؤوس العاملين في الخدمة، وكان «البربر باشي» – رئيس الحلاقين – هو القائم على حلاقة رأس السلطان .

وكان الآغا يحلق رأسه مرة في الشهر في الحمام الكبير الذي بناه السلطان سليم الثاني . وكان يشرف على خدمته هناك الحمام باشي .

أما وظائف الطبّال، التي أمتدت حتى أصبحت رئاسة فرقة موسيقية، فكان يؤديها «المهتر باشي» وفرقته الموسيقية .

---

(١٥) السفر : من سافر العربية، وتعني في التركية الحرب ومنها الكلمة الشهيرة سفر برلك، أي الحرب البرية .

(٣) الغرفة الخاصة :

ينقسم ضباط الغرفة الخاصة إلى قسمين تبعاً للطريقة التي حصلوا فيها على مراكزهم إن كانت بالقدم أم بالحضوة شأنهم في ذلك شأن ضباط الغرف السفلى، وعلى هذا فالضباط الذين لا تحتاج أعمالهم إلى مهارة خاصة أو تدريب معين، فأنهم يترقون بالقدم من مكاتب الـ«بيجاقلي أسكي» في الغرف السفلى ولكنهم يظلون يعرفون وحتى في الغرف الخاصة باسم «بجاقلي أسكي» أما افراد الفئة الثانية الذين تحتاج أعمالهم إلى مهارات وتدريبات في بعض الفنون كعمل القهوة مثلاً أو السكرتارية، فكانت تملأ بالآغوات من غير «البيجاقلي ايسكي» وبعض هذه الترقيات ضرورية ولا بد منها، كما هو الحال مثلاً مع «الشارقجي باشي» الذي كان يختار دائماً من بين «الشارقجية» في غرفة الحرب . أما الدوائر التي تحتاج إلى مهارة خاصة، فهي التي تعرف في القرن الثامن عشر بوظائف «المابين جي» وكان شاغلوها هم الخدم الشخصيون للسلطان بامتياز، ويؤدون وظيفتهم في «المابين» أي الأقسام الوسطى بين الحريم من جهة وبين الساحة الثالثة «مكان خدمة الداخل» من الجهة الثانية .

ويبدو أن جميع الوصفاء الرئيسيين في الغرفة الخاصة، إن لم يكن جميع الآخرين أيضاً، كانوا يعتبرون «ما بين جيه» وذلك قبل إعادة التنظيم الذي تلا سقوط نفوذ الخصيان البيض . ولكن وبعد تلك الأصلاحات أصبحت وظيفة «البيجاقلي ايسكي» أعلى من «المابين جي» ولذلك فأن دوائر الغرفة انقسمت عملياً إلى ثلاث درجات : العليا - وهي «البيجاقلي ايسكي» الأغوات الكبار . والدرجة الثانية : هي درجة المابين، والدرجة الثالثة - هم درجة الأغوات الصغار الذين لم تعرف لهم تسمية خاصة .

وقد قام محمد الفاتح بأنشاء الغرفة الخاصة ونص في قانون نامته على القاب شاغلي وظائفها الأربع . وقد حدد السلطان سليم الأول عدد افرادها بأربعين شخصاً حين عيّن وصفاءها حراساً للبردة النبوية . ويقول «دوهسن» أن العدد ظلّ كذلك حتى زمانه، ولكنه كان يتضمن السلطان نفسه فيصبح عدد الوصفاء تسعاً وثلاثين . في حين ذهب آخرون إلى أن عدد الوصفاء أربعون بدون السلطان . بينما يرى غيرهم أن العدد كان لا يشمل السلحدار .

وعلى كل حال سواء دخل السلحدار في عداد الأربعين أم لم يدخل فإنه أصبح ذا مقام خاص وضعه فوق الجميع بما فيهم الأغوات الثلاثة . كما كان الشأن مع الكهية في الغرف السفلى، حتى يمكن أن يقال أن السلحدار والكهية يكونان صنفاً خاصاً، ولكن سبق لنا أن رأينا أن كهية الخزينة يعين دائماً خلفاً للسلحدار حين تشغر وظيفته مما يوحي بأن السلحدار صنف قائم بذاته .

اولاً : السلحدار آغا، أو حامل السيف :

وظيفة السلحدار الأصلية هي أن يحمل سيف السلطان معلقاً على كتفه الأيسر، إلا في الحفلات العامة حيث يحمله معلقاً على كتفه الأيمن، وأن يحرس جيداً كل أسلحة السلطان وأدوات حربه، ويصونها في حالة جيدة، ولكن لتقدمه في الخدمة إلى المقام الأول فقد أنيطت به مهام أخرى . فكان عليه أن يبقى في حضور دائم في الخدمة منذ خروج السلطان لصلاة الفجر حتى عودته في وقت متأخر في المساء . وكانت كل تقارير الوزراء «تلخيص» وغيرهم تقدم إلى السلطان بواسطته . وكذلك فإنه الوحيد الذي يبلّغ أوامر السلطان «الارادات» إلى الضباط والموظفين المعنيين . كما أنه يشرف على سير الحفلات التي يحضرها السلطان، كما كان مسؤولاً على حسن سلوك الوصفاء، وكان يستقبل أيضاً الداخلين الجدد إلى الخدمة، ويرتب امور المتقاعدين منهم . وكان فوق هذا كله القائد لجماعة «الزلوف بلطه جي» (١٦) من فوج الخدمة الخارجية .

ويمكن تقدير مقامه ورفعته بعدد حاشيته الكبيرة، إذ كانت تتكون من خمسة من اللالات أي المعلمين وقفطانجي واحد «مسؤول الملابس» وكلارجي وتوتونجي واحد (١٧) وتسع جوقدارية «أي خدم» الذين يعملون «صقارين» أيضاً . وثلاثة من الزلوف بلطة جيه . وستة من «الصوفالية»، وإثنين «اليدك جيه» وإثنين «الهغبه جيه» وخمسة آشجيه «أي طباخين» وسقاء واحد، وكان إذا ما نحى السلحدار عن مركزه يعين دائماً والياً على مصر، أو على إقليم هام آخر غيره .

ثانياً : الأغوات الكبار أو «البيجقلي ايسكي» في الفرقة الخاصة :

«الأول» و«الثاني» منهما هما «الجوقدار آغا والركاب دار آغا»، وقد غدت وظيفاتهما صوريتين بعد الاصلاحات، وحين كان جورلولو علي باشا سلحداراً أمر أن يقوما بوظيفة المابين جي ولكن في نهاية القرن السابع عشر اندثرت تقريباً عادة ترقية الوصفاء من خدمة الداخل إلى وظائف الدولة الأخرى، مما أدى إلى تباطؤ حركة الترقيات داخل خدمة الداخل واحتياجها إلى وقت أطول، فلم يكن في مقدور الأغوات الوصول إلى الدرجات العليا إلا عند بلوغه الستين من العمر أو أكثر من ذلك، ويكونون وقت ذاك اضعف من أن يؤدي واجباتهم فتقتصر مهامهم على مرافقة مساعد السلحدار لمرافقة السلطان في سفراته البحرية .

أما قبل الاصلاحات فقد كان واجب الركاب دار مصاحبة السلطان حيثما يذهب

---

(١٦) أنظر ص ١٢٨ .

(١٧) التوتون جي – مسؤول التبوغ والتنباك .

وأن يمسك ركائب الحصان حين يمتطيه السلطان أو يترجل عنه . أما الجوقدار فقد كان يسير إلى الجهة اليمنى من السلطان في المراسيم والحفلات ويقوم بنثر حفنات من العملات الفضية المضروبة حديثاً على الجماهير أثناء ذهاب السلطان إلى الجامع . ومن بين جميع الأغوات فإن الجوقدار آغا والركاب دار آغا . بالاضافة إلى السلحدار هم الوحيدون من الأغوات الذين يحق لهم وضع العمائم فوق رؤوسهم أما الآخرون فيضعون قلنسوات مطرزة .

«الثالث» هو آغا العمائم «دولبند آغا سي» (١٨) فقد اختلف المؤرخون في تحديد واجباته فقد ذكر دوهسن أنه وآخر من الغرفة الخاصة بتبعان السلطان في موكبه حاملين العمائم الأمبراطورية التي يعرضانها للجمهور في حين يذهب المؤرخ عطا إلى أن «دولبند آغا سي» هو نائب السلطان في الخدمة والاشراف على غرفة البردة النبوية، وإنه حين يقبّلها الزوّار فإنه يمسحها بقطعة من قماش العمائم المطرز، وعلى أساس هذه الرواية فإن مسؤوليته لا تقتصر على تنظيم هذه الغرفة واضاءة شموعها فحسب وإنما يرتب إمور قراءة القرآن فيها أيضاً .

«الرابع» هو انختار اغاسي، أو اغا المفاتيح . كانت وظيفته الأساسية هو توزيع العمل بين الخاصة أودلية ثم مراقبة حسن انجازها للاعمال المعهودة لهم ثم مراقبة نهوضهم المبكر في الصباح، وذهابهم للجامع لاداء الصلاة كما يقوم بمراقبة نظافة محلات اجتماعهم وتسمى العمود الأخضر «يشيل ديرك» . وكان يقوم احياناً بالاشراف على مائدة طعام السلطان .

«الخامس» الباشي بشكير اغا لر أو رئيس اغوات المناشف . لم يعد لهذا الضابط من تسمية الوظيفة التي يوحي بها لقب وظيفته أي تقديم المناشف للسلطان لتجفيف يديه بعد غسلهما، وبدلاً عن ذلك بدأ يقوم مقام الانختار اغا عندما يغادر السلطان قصره إلى احدى مقراته الصيفية، ولذلك فهو المسؤول عن الخاصة اوده ليه الذين يرافقون السلطان .

«السادس» هو بنش بشكير اغاسي ومعناه الاغا الراكب للمناشف . وكان يعمل مساعداً للباش بشكير اغا . ويقصد بكلمة بنش هو خروج السلطان ممتطياً جواده وتقتصر خدمة هذا الضابط على هذه الحالة فقط .

«السابع» الأبريق دار اغا، أو اغا الأبريق . لم يذكر المؤرخ عطا هذا الوصيف وانما ذكره دوهسن وقرر أن وظيفته سكب الماء على يدي السلطان حين يريد غسلهما .

---

(١٨) دولبند : كلمة محرفة عن الفارسية : دول باند، ولعلها الكلمة التي اشتقت منها الكلمة الإنكليزية TURBAND ثم TURBAN لتعني العمامة .

«الثامن» و«التاسع» ضابطان باسم الكوشه باشي . ومعناها رئيس الزاوية. وقد اقتبس اسم الزاوية لأن لهما الحق في الوقوف تحت المظلات في إحدى زوايا الميادين التي يحضرها السلطان في المدينة أو في المدينة أو في ساحات القتال .

ثالثاً : المابين جيه :

(١) الباش جوقدر : رئيس الخدم :

المابين جيه هم الخدم الخاصون للسلطان ولذلك فهم أقرب صلة به من الأغوات الكبار، ولذلك فانهم يتمتعون باحترام مساو لهم . فقد كان رئيسهم الباش جوقدار وفي القرن الثامن عشر على الأقل، ضابطاً مهما يكاد ألا يقل أهمية عن السلحدار الذي يعمل مساعداً له في امور المابين . وكانت واجبات الباش جوقدار متعددة جداً، وكان تحت امرته اربعون جوقداراً، وافراداً من الغرف السفلى الثلاث والذي كان رئيسهم يدعى «ايكنجي جوقدار» أي الثاني . ومن يليه يدعى «جزمه جي» وكان يحمل الأحذية للسلطان حين يخرج للركوب في حين يقوم الجوقدار الثاني بحمل نعاله له . وكان الباش جوقدار يعمل مفتشاً للخزانة الملحقة بالاسطبلات الأمبراطورية وكان له ولتابعه شرف استقبال الصدر الأعظم وشيخ الاسلام وخانات القرم حين يأتون للحظوة بلقاء السلطان . وكانوا يجمعون الشكاوى من الناس في الطريق حين يخرج السلطان إلى المدينة . وكان الجزمجي يشرف على ثلاث مجموعات تتألف كل واحدة منها من اثني عشر شخصاً يجذفون زوارق القصر المسماة «صنادل» .

(٢) سر كاتبي – أو كاتب السر :

وهو وأن يكن قدمه يأتي بعد الباش جوقدار، إلا أنه يتمتع باهمية واحترام أكثر من بقية المابين جيه بسبب اطلاعه على أسرار الدولة . وقد قدمه دوهسن على الباش جوقدار وكان شاغل هذه الوظيفة عادة يترقى لها من إحدى وظائف يازجيات أي كتبة الخزانة وكانت وظيفة كاتب السر هذا أن يفض اختام التلاخيص المقدمة من السلحدار آغا ويقدمها إلى السلطان، فإذا اراد السلطان أن يجيب عليها كلّف كاتب السر بكتابة الجواب وتقديمه له للتوقيع، ثم ارساله إلى خدمة الخارج . وكان عليه أن يحتفظ بالمراسلات الأخرى إلى أن يأمر السلطان أو يتسع وقته للاطلاع عليها . وكان يأمر معاونيه بتلخيص الشكاوى التي جمعها الباش جوقدار اثناء خروج السلطان إلى المدينة وتقديمها إلى السلطان مع اصولها . وكان كاتب السر يتبع السلطان في موكبه حاملاً ادوات الكتابة في حقيبة مطرزة بالذهب

وواضعاً على حزامه علامة منصبه، وهو حافظة ذهبية للاقلام .

(٣) شرق جي باشا - رئيس لفافي العمائم :

كان شاغل هذه الوظيفة يترقى اليها من بين الخمسة عشر شاقرجي يماغي في غرفة الحرب . وكانوا يحتفظون بكل أنواع العمائم التي يلبسها السلطان على كراسي مذهبة في غرفة تدعى «شارق اوده سي» تطل على المدخل الجنوبي للبسفور .

وكانت العمامة إذا ما لبست مرة، اعيد فكها وتنظيفها ثم لفها من جديد . أما «القاووق» أي لباس الرأس الذي تلف حوله العمامة فيعطى للتنظيف لآغا آخر يدعى «قاووقجي باشي» .

(٤) قهوجي باشي :

كانت وظيفة هذا الآغا تجهيز القهوة وتقديمها للسلطان بعد صلاة الصباح، وبعد وجبات الظهيرة والمساء . ومن ثم تقديمها إلى الشخصيات الهامة مثل شيخ الإسلام وخان القرم والوزراء وقاضي عسكر الذين يجتمعون حين يريد السلطان الخروج من قصره . وكان القهوه جي باشي مسؤولاً على كل الأواني التي تستعمل لتحضير القهوة . وكانت كل هذه الأواني والأدوات تسجل في دفتر الخزينة، فإذا فقد أو كسر شيء منها كان عليه استبداله على نفقته الخاصة .

(٥) المؤذن باشي :

سوف نأتي على تفصيل وظيفة المؤذن عند كلامنا على رجال الدين في القسم الثاني من هذا الكتاب ويكفي أن نقول هنا أن المؤذن باشي يعمل في أي جامع يختاره السلطان للصلاة فيه يوم الجمعة . وكان المؤذن ومساعدوه من المؤذنين يختارن لرخامة اصواتهم من بين جواويش الغرف السفلى . وكان يليه سري ممغلي أي رئيس المحفل وهو المكان الذي يؤدي فيه السلطان الصلاة عند حضوره إلى الجامع وكان يدرب الجواويش على اداء الاذان، وإذا شغرت وظيفة مؤذن باشي يعين لها أحد تلامذته، ومن يعين مؤذناً يخرج من طبقة القابي قولي ليصبح من العلماء وإذ ذاك قد يرتقي إلى درجة الإمام وقد يصل أيضاً إلى أعلى المراتب وهي قاضي عسكر .

(٦) التفنكجي باشي، أو حارس البنادق :

وكان يساعد هذا الآغا عشرون آخرون من حفظة البنادق، وكانت وظيفتهم صيانة بنادق الصيد للسلطان والتي تحفظ في «دولاب» في مدخل غرفة

البردة النبوية . وفي حفلات الصيد الشهرية التي يحضرها السلطان يخرج هذا الآغا ومعاونه البنادق والعتاد ويقدمها للسلطان ثم يعيدها بعد الحفلة إلى مكانها بعد التنظيف .

(٧) رئيس الحلاقين «بربرباشي» :

يعين هذا الآغا لخدمة الفرقة الخاصة من بين حلاقي غرفة الحرب التي مر بنا ذكرها . وكانت وظيفته الحلاقة للسلطان شخصياً، وكان الشعر المحلوق يجمع بعناية ويوضع في صندوق يرسل سنوياً مع الصرة «وهي كيس يرسله السلطان وبه هديته السنوية إلى الشرفاء في الحجاز» إلى المدينة حيث تدفن هناك بكل احترام .

(٨) الطرناق جي :

وهو الذي يقوم بتعديل اظافر السلطان في كل وقت . والطرنق هي الاظافر.

(٩) الباش لالا، أو رئيس المعلمين :

كان هذا الآغا يحتفظ بصندوق من الأدوية يحوي عقاقير اندر مما يحتفظ به «النوبجي باشي» ويعمل معه خمسة من الموظفين لتحضير الوصفات من هذه العقاقير تحت إشراف صيدلي يعمل باوامر الحكيم باشي «وهو من رجال الدين» فإذا انتهى من تحضير الدواء قام والحكيم باشي بتغليفه وختمه . وكان على الباش لالا أن يحضر في جميع وجبات طعام السلطان .

رابعاً : الأغوات الصغار :

عددهم، على ما يذكر «دوهسن» سبعة عشر آغا، ولكن مع الأسف فإنه لم يذكر أي شيء آخر عنهم . وما يمكن أن يستنبط مما اورده «عطا» كان أقل ندرة وأكثر ارباكاً فهو يخلط في عددهم ووظائفهم ويحذف ويضيف ولذلك نكتفي بذكرهم دون التفاصيل .

ثالثاً : خدمة الخارج

١) اغوات الركائب :

نصت قوانين نامه محمد الفاتح على اعتبار الأشخاص المذكورين أدناه من اغوات الركائب :

(١) يني جري باشي .

(٢) مير علم .

(٣) قاب جي باشي .

(٤) مير اختور باشي «الأكبر» .

(٥) مير اختور باشي «الأصغر» .

(٦) جاقرجي باشي .

(٧) جاشني غر باشي .

(٨-١٣) ستة أغوات من خيالة البولوك .

(١٤) جاووش باشي .

(١٥) قابي جلر كهية سي .

(١٦) جيبه جي باشي .

(١٧) طوبجي باشي .

أما غير العسكريين من هؤلاء فهم :

(١) المير علم . (٢) القاب جي باشي . (٣) مير اختور الكبير . (٤) مير اختور الصغير (٥) جاقرجي باشي . (٦) جاووش باشي .(٧) جاشني باشي . (٨) قاب جلر باشي .

وكان أربعة من هؤلاء قد فقدوا في القرن الثامن عشر لقب الآغا وهم القاب جي باشي وجاقرجي باشي وجاشني باشي والجاووش باشي .

ولأن أسماء هؤلاء الموظفين وردت في قوانين عام ١٦٧٧م كآغوات، فلا بد أن هذا التغيير في القابهم قد حدث في وقت ما بعد عام ١٦٧٧م، ولربما كان ذلك أيام أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م) التي شهدت تعديل أو الغاء الكثير من الأوضاع السابقة . وقد نص قانون نامة ١٦٧٧م نفسه على منح بعض الآغوات شرف مساعدة السلطان في امتطاء حصانه، فكان رئيس الخيل الأكبر «اختور باشي» يقف إلى يسار الحصان في حين يمسك كبير القاب جيه «إذ كان منهم عدد كبير» بالركائب ويمسك حامل العلم «مير علم» بالعنان ويتشرف جاشني غرباشي بأسناد «المرفق الشريف» في حين يمسك آغا الخيل «مير اختور، ويسمى هناك اختور خلفه سي» برأس الحصان .

وسنحاول هنا أن نوضح أكثر ما كنا قد قدمناه عن وظائف آغوات الركائب ومن يتبعونهم . ولأنه لم يسبق لنا بحث واجبات الأغوات الأربعة الملغاة وظائفهم في القرن الثامن عشر، ولذلك فسنبدأ بالحديث عنهم .

٢) اغوات الركاب السابقون :

(١) القاب جي : أو رئيس حراس الباب : كان هناك في البداية قاب جي واحد لهذه المهمة ثم تضاعف العدد إلى أثنين فأربعة ثم إلى عشرة ووصل العدد في النهاية أيام «دوهسن» إلى المائة والخمسين . أي ما يكّون وحدة كبيرة، مما اقتضى تعيين قائد لها وهو باش قاب جي باشي «أي رئيس رؤساء حراس الباب» .

ومع أن هذه الوحدة صارت تتبع صاحب العلم «مير علم» فأنها ظلّت محتفظة برفعتها السابقة، فلا يدخلها إلا ابناء البيكوات والباشوات وغيرهم من كبّار الشخصيات .

ولأن هذه الوظيفة هي في الأصل، وكما يدل على ذلك اسمها هي حراسة الأبواب فقد ظلّ أثر ذلك واضحاً حتى العصور اللاحقة، إذ كان على إثنين من أفرادها أن يخفرا كل ليلة باب الأورطة - أورطة قابي - وهو أحد البوابات الكبيرة المؤدية إلى الساحة الثانية في السراي . وما عدا هذا فأن حراس الأبواب المتأخرين كانوا يقومون برئاسة اعمال التشريفات في المآدب التي يقيمها القصر، وكان يعهد اليهم فوق ذلك بنقل الرسائل السرية أو الهامة إلى الأقاليم . وكان إثنا عشر شخصاً منهم يرافقون موكب السلطان في طريقه إلى اداء فريضة الجمعة .

(٢) الجاقرجي باشي : والجاقر هو الصقر فتكون الوظيفة هي «رئيس الصقارين»، وكان هذا مسؤولاً أيام محمد الفاتح عن صقور القصر بجميع أنواعها . ولكن حين أصبحت البيزرة هواية عامة في القرن السادس عشر، أنشأت ثلاث وظائف جديدة أخرى تساوي الصقار أهمية وهي وظائف الشاهين جي باشي والدوغان جي باشي والأغجاج باشي، «والشاهين والدوغان والأغجاج، أنواع من الصقور» أدت إلى فقدان الصقّار أهميته السابقة، بل وصيرورته بعد الشاهين جي بالقدم . لكن رياضة الصيد عادت ففقدت إهتمام السلاطين بها، فقد وجد الناس أن القتل بالباز أمر مكروه ويجب التكفير عنه بالصدقات عدا عن عدم صواب أكل لحوم الصيد لأحتمال عدم طهارتها، لذلك ومع احتفاظ رؤوساء البيازر [١٩] هؤلاء بأوضاعهم ووظائفهم السابقة، إلا أن هذه الوظائف أصبحت ومنذ القرن الثامن عشر، وظائف اسمية فقط، واصبح ترتيبها يلي ترتيب «الامناء» . في الصنف الثالث من أصناف خدمة الخارج . ويجب أن نذكر هنا أن الدوغان جي

(١٩) البيزرة هي الصيد عامة بالطير، ويسمى القائم بها بيزر وجمعه بيازره . وهي مشتقة من الباز

باشي أصبح مسؤولاً عن العسكر البلغاري وظل يدعى «دوغان جي» أي المسؤول عن تجهيز الصقور للسراي .

(٣) جاشني غر باشي : والكلمة فارسية ومعناها «الذواق» وكان الجاشني غرباشي في أيام محمد الفاتح من آغوات الركاب وعلى جانب كبير من الأهمية . ولكنه في أيام «دوهسن» لم يكن يعدّ إلا في الصنف الخامس من أصناف خدمة الخارج ويتبع مسؤول المطابخ والعنابر ومع هذا فقد كان لديه حوالي خمسون ذواقاً آخر أقل منه درجة والذين كانت وظائفهم القيام تحت إشرافه بتقديم صواني الطعام التي يأكل منها الصدر الأعظم ووزراءه أيام الديوان .

كما عهد اليه وإلى موظفين آخرين معه بالإشراف على قسم من المطبخ الأمبراطوري هو قسم الحلويات «حلاوة خانة» ولذا سمي هذان الموظفان «حلاوة باشي» أي رئيس الحلوانية . و«خوش آب باشي» أي صانع الشراب.

وكان موظفو هذا القسم يقومون مرة كل عام في ليلة تعرف «بليلة النار» بتوزيع الحلويات المحشوة إلى جميع من بالقصر مقابل السماح لهم بحضور حفل ترفيهي يقيمه بعض المهرجين والهزليين تحت رعاية البستان جي باشي.

وكان يمكن استعارة خدمات هؤلاء إلى قصور الآغوات، وكان من نتيجة لقاءاتهم مع أصحاب النفوذ أن أصبح من المألوف ترقية أفراد «الحلاوة خانة» في خدمة القصر بسرعة غير مألوفة . واشهر مثال على مثل هذا التقدم السريع هو الصدرالأعظم المشهور «كوبرلو باشا» الذي بدأ حياته صانع حلويات .

(٤) الجاووش باشي والجووايش [(٢٠)] :

الجاووش يعني التابع أو الرقيب أو الساعي، وقيل أن استعمال السلاطين العثمانيين للجواويش كان تقليداً للعادات البيزنطية، إلا أن هذا القول لم يعد صحيحاً بعد أن ثبت وجود موظفين بهذا الأسم في الحكومات التركية السابقة للعهد العثماني .

وقد استعمل العثمانيون الجواويش أول الأمر بوظائف الحجاب والسعاة والحراس . وكما سنبين ذلك فيما بعد، فقد اعتاد سلاطين آل عثمان الأوائل

---

(٢٠) الجاووش في الأصطلاح العسكري العراقي هو العريف والباش جاووش «عريف جاووش باشي» هو رئس العرفاء . ولا علاقة هنا لهذه الاصطلاحات (المترجم) .

الجلوس للناس كل يوم تقريباً لإدارة أمور الدولة واستقبال الضيوف الكبار واجراء القضاء . وكان الجواويش ورئيسهم الجاووش باشي هم الحجاب في هذه الإجتماعات ينظمون أمور دخول الزوار والضباط والموظفين والمتقاعدين إلى مكان الإجتماع كما يقومون بنقل أوامر السلطان إلى من وجهت إليه الدعوى داخل العاصمة أو في الأقاليم ويتقدمون موكب السلطان إذا ما ترك قصره كجزء من حرسه الخاص ويصحبونه في خروجه للحروب .

وما أن حلّ منتصف القرن الخامس عشر حتى كان هناك نوعان من الجـواويش : النوع الأول وهم المأجـورون، أي الذين تدفع لهم رواتب من الخزينة ويسمون «علوفة ليه» (٢١) أو أصحاب الجراية . والنوع الثاني الذين يعيشون على الأقطاعية ويسمى واحدهم «جيدك لي» أي الأحتياط . وهذه التسمية بحد ذاتها قد توحي بأن جميع الجووايش كانوا في الأصل من المأجورين أو أصحاب الجراية، وعلى كل فليس من المعروف ما إذا كان هناك إختلاف في طبيعة الوظائف التي تؤديها كل من هاتين الفئتين . ومهما يكن من أمر فإن الأكيد أن موظفين آخرين هم القاب جي باشي والخاصكية والمتفرقة حلوا، بمرور الزمن محل الجواويش، ولم يبق لهم من مراكزهم السابقة إلا المشاركة في مواكب السلطان . وفي ما عدا ذلك فقد صاروا – في الأغلب – أكثر التصاقاً بخدمة الصدر الأعظم – الذي بدأ بالتدريج يصرّف بنفسه أكثر وظائف السلطان العامة – منهم بخدمة القصر الأمبراطوري . ومن هنا جاء فقدانهم لصفة آغوات الركاب، ولهذا عدّهم «دوهسن» من وزراء الدولة وليس من رجال الحاشية، ولا يعني مجرد اشتراك الجاووش مع «القاب جي باشي» كمدير للمراسم في الديوان، كونه عضواً في خدمة الخارج ذلك أن الديوان نفسه لم يعد تحت رئاسة السلطان وإنما حلّ الصدر الأعظم محله . ولهذه الأسباب فإننا بحثنا وظائفه ووظائف الجواويش عامة في فصل الإدارة المركزية .

(٣) آغوات الركاب في القرن الثامن عشر :

أ) البستان جي باشي، أو رئس البستانيين :

بعد ترقية البستان جي أصبح في مرتبة المير علم، أما قبل ذلك فكان يعتبر من وصفاء خدمة الداخل . وحتى القرن السابع عشر لم يكن للبستان جي مكان في الحفلات الرسمية ولم يرد في القوانين نامه له ذكر .

(٢١) أنظر ص ٧٩ . الهامش ٧ في الأصل كان الغرض من دفع النقود لهم هو شراء العلف لخيولهم وجراية الخيل ومن هنا سموا علوف ليه .

والظاهر أن بروز البستان جي إلى مقام آغا الركاب كان بسبب قيامه بواجبات كان معهوداً بها لغيره . فأشرافه على تنفيذ أحكام العقوبات كانت في الأصل من وظائف الباش قابي باشي «رئيس رؤساء حرس الباب» .

وكانت الوحدة التي يرأسها البستان جي تسمى «خاصكي» وهو أصطلاح كان يطلق أيضاً على بعض سيدات الحريم للدلالة على الأمتياز .

وكان رجال البستان يكونون أوجاغاً مستقلاً، يتكّون من ثلاثمائة ضابط يكوّن ستون منهم حرساً خاصاً للسلطان، وكان لهم ثلاثة ضباط يلتزم كل منهم على التوالي بساتين الليمون ومصائد الأسماك ومصانع النبيذ، ويسمون على التوالي أيضا . «كيرج جي باشي وباليق أميني وشراب أميني» .

وكان إثنا عشر شخصاً من البستانية يرتدون الملابس المدنية ويعملون كشرطة مخبرين «تبديل» .

على أن أهم أقسام البستانية هم الفئة المعروفة باسم «خنكار صندله جي» أي جذافو الزوارق .

ومع أن الصنادل تكون نوعاً معيناً من أنواع وسائط النقل البحرية، من بين أصناف المراكب الأخرى التي يملكها السلطان كالزوارق والمراكب والفلوكات وغيرها، فأن هؤلاء الجذافين وإن حملوا اسم الصندل فأنهم كانوا يستخدمون في جميع وسائل النقل البحرية .

وكان البستان جي هو الذي يقوم شخصياً بجذف وقيادة واسطة النقل التي يركبها السلطان عند انتقاله بحراً .

ومن الأوجاغات الفرعية في أوجاغ البستانية ما يلي :

١) الأوجاغات التي أخذت اسم الأماكن والأبهاء التي يجتمع فيها أعضاؤها مثل : «الكول خانه والأسحاقية وكذلك الباميه جيه واللهانة جيـة» . (٢٢)

٢) أوجاغات سميّت باسماء ابواب القصر مثل أوجاغ الجزم قاب سي «أي باب الجزم» وباب المدفع طوب قاب سي، أو باب خان السمك «باليق خانه قاب سي» .

---

(٢٢) البامية واللهانة، النباتان المعروفان . وقد اكتسبت هاتان الجماعتان اسميهما من المكان الذي كانا يتدربان فيه . فالجماعة الأولى كانت تتدرب قرب مزرعة للبامية والأخرى قرب مزرعة للهانة فسميتا باسميهما .

٣) وهناك الذين يحرسون أماكن خارج القصر فأخذوا منها اسماءها مثل «بوله بقجه ويني كوى ومادسه» .

٤) أوجاغ الحمالين . ٥) أوجاغ المجهزين . ٦) أوجاغ الكناسين .

٧) أوجاغ السقائين . ٨) أوجاغ الزبالين . (٢٣)

ب) رؤساء الخيل :

يؤلف موظفو الأصطبلات الأمبراطورية أوجاغاً خاصاً بهم يعرف بأوجاغ الأصطبلات الخاص ويرأسه ضباط تحت أمرة الجوقدار آغا .

ويعمل تحت أمرة رئيس الأصطبل خمسة من الكتّاب هم كاتب الأصطبل طوله كاتبي وكاتب العلف وكاتب التبن وكاتب الشعير وكاتب السروج .

ولأن الأصطبل يكوّن بحد ذاته خزيناً مهماً لبعض الأشياء الثمينة كالسروج والأعنة المذهبة والمجوهرة فقد صار من الضروري أن يكون له ناظر خزينة خاص به .

ويحتوي الأوجاغ بالأضافة إلى هؤلاء أعداداً كبيرة من السراجين وصانعي نعول الخيل نعل بندجي، وكذلك بعض الشرطة السريين «تبديل» الذين لم تذكر وظائفهم .

جـ) ناظر حرس الأبواب :

كان حرّاس الأبواب «قاب جيه» تحت إشراف كل من الكهية والناظر ورئيس الخصيان البيض مجتمعين . وكان المتقدمون في الرتبة منهم وعددهم ثمانية عشر يشكلّون ما يشبه الأوجاغ ويعرف باسم غامض شديد الغرابة هو أوجاغ والد الآغا «آغا بابا سي أوجاغي» وكانوا جميعاً يسكنون في برج في الباب الأوسط وهي الباب الرئيسي المؤدي إلى الساحة الثانية في السراي ويقومون بالاشراف على أبواب القصر .

وكان لهم شرف العمل كسعاة عند السلطان أيام الأستعراضات .

٤) الأمنـــاء :

أ) أمين المدينة «شهر أميني» :

لم يكن أمين المدينة مسؤولاً عن إقامة المباني الجديدة وترميم القديمة منها فحسب، بل كان مسؤولاً أيضاً عن تجهيز الماء لها . وفي حالة البناء فعليه

---

(٢٣) اختصرت الكثير من التفاصيل غير الهامة (المترجم) .

مسؤولية تجهيز المواد والعمال اللازمين للعمل في حين يمده معاونه «المعمار باشي» بالمعلومات الفنية والعملية المطلوبة .

وكانت رخصة البناء أمراً صعباً نواله، فما من بناء جديد أو ترميم لبناء قديم، وسواء كان البنيان ملكاً للدولة أم ملكاً خاصاً للأفراد أم وقفاً، يتم إلا بترخيص من المعمار باشي ويطلب بعد الحصول عليه على موافقة عدد كبير من الهيئات المسؤولة .

ويعاون المعمار باشي معاونان معماريان يسميان «سر معمار، ومعماري صانع» .

ويبدو أن مهام كل من أمين المدينة والمعمار باشي لم تفصل فصلاً دقيقاً لذلك فأننا نجد عدداً من الموظفين الصغار يتبعون هذا مرة وذاك مرة أخرى.

وقد كان المعمارون الكبار الذين صمموا الجوامع الكبرى من القابي قوللري أي عبيد الباب أي من الرقيق الذي جمعه السلاطين بطريق الدوشرمة بالأسر أوالشراء - فهم ليسوا مسلمين بالولادة - وكان أشهر هؤلاء المعماريين سنان آغا الذي صمم جامعي السليمانية وشاه زاده والذي عمل أيام سليمان الكبير وخلفه . وبعد الغاء نظام الدوشرمة كان لا بد من استخدام بعض الذميين ولذلك فأن جامعي لاللي ونور عثمانية صممهما مهندس مسيحي اسمه سيمون خلفه، ويبدو عليهما طابع العمارة الإيطالية بارزاً .

وكان ماء العاصمة يصل اليها من عيون خارج الأسوار . وكانت خزانات حفظ الماء، والقنوات والمجاري التي ينقل بها إلى المدينة وأماكن الأستسقاء كلها قد بنيت منذ العهد البيزنطي، أو بناها السلاطين أو الأفراد . وكانت كلها تعتبر أملاكاً وقفية يشرف على ادارتها المتولون والجباة .

ولأهمية الماء ووجوب صيانته واستمراره فقد ابتدع السلاطين شبكة محكمة من الموظفين والضباط لتأمين ذلك .

ب) المطبخ أميني، أو أمين المطابخ :

ومسؤوليته الاشراف على مطابخ القصر والتي كانت تتكون من أربعة أقسام (١) الخبز و(٢) الحلويات بما فيها مختلف المشروبات . (٣) مطبخ الطباخين، (٤) مطبخ الطيور «قوش خانه» والذي كان يطبخ فيه طعام السلطان .

وكان لكل من هذه الأقسام رئيس وله اتباع يختلف عددهم بأختلاف أهمية وظيفته، وحجمها .

٥) ضباط الصنف الرابع في خدمة الداخل :

أ) الجادر مهتري باشي «أو ناصب الخيم» .

كانت وظيفته نصب خيم السلطان حين يكون في ساحة الحرب، أما في العهود المتأخرة التي لم يعد بها السلطان يقود جيوشه بنفسه في ساحات القتال، فان وظيفة هذ الضابط ظلت هي نصب الخيم للسلطان في حدائق القصر أو في نواحي استانبول حيث يخرج السلطان للتنزه . وقد بلغ عددهم في القرن الثامن عشر حوالي ثمانمائة شخص مقسمين إلى أقسام أربعة . وكان بعضهم يؤدي وظائف غريبة . فكان أربعون منهم يكونون أوجاغ الموازين أي «وزنه دار» ويرأسها «الوزنة دار باشي»، ويتولون تفتيش الخزينة العامة الواقعة في الساحة الأولى من القصر الذي يعمل بأوامر من الدفتر دار، وكانت الطبقات السفلى من ناصبي الخيم يعملون كمنفذين لأحكام الإعدام .

ب) الخزنة دار باشي «أو رئيس الخزانة» :

الخزنة المعهود بها إلى هذا الضابط هي الواقعة إلى جوار غرفة الديوان . ولتمييزها عن الخزنات الأخرى سميت الخزينة الداخلية . وكان تحفظ فيها سجلات دائرة المالية ومعاطف الفرو وثياب الشرف أو الخلع . والتي كانت – حسب التقاليد الإسلامية – تقدم إلى كبار الضيوف من مواطنين وأجانب أيام المناسبات العامة . وكان للخزنة دار، عشرون مساعداً . (٢٤)

جـ) البازارجي باشا . المشرف على الأقمشة الواردة إلى القصر .

د) بشكير باشي . وظيفته حراسة الهدايا التي تقدم للسلطان .

٦) ضباط الصنف الخامس :

سبق لنا أن تكلمنا عن أربعة من هؤلاء الضباط وهم «جاش غر باشي والآكمك جي باشي والآشجي باشي والحلاوه جي باشي» الذواق والخباز والطباخ والحلواني . ومع هذا فما زال لأحد الإثنين الآخرين علاقة بتجهيز الطعام إلى

(٢٤) الخلعة ثوب شرف، والكلمة من «خلع» العربية بمعنى نزع عن نفسه الثياب وسميت هذه الثياب خلعة لأن السلطان يلبسها أول الأمر لتكتسب نوعاً من الفخر والشرف، ثم يخلعها ويهديها للضيوف فغلب عليها اسم «الخلعة» .

القصر وهو رئيس العنابر – الكيلار آغا سي – الذي كان يساعده في مهمته حوالي مائة شخص يدعون «الكيلارية» .

وجميع هؤلاء الخمسة يتبعون الخصي الأبيض والوصيف اللذين كانا مسؤولين بالإشتراك عن غرفة العنبر .

أما سادس ضباط هذا الصنف فهو «علم مهتري باشي» أو «مير مهتراني طبل وعلم» أي رئيس الفرقة الموسيقية . وكما رأينا من قبل، فقد كان استعمال الفرق الموسيقية العسكرية وخاصة الطبل من مظاهر السلطة في الإسلام . وكان عدد العازفين في فرقة موسيقى السلطان يبلغ الإثنين والستين عازفاً في اوقات السلم ويضاعف عددهم عند خروج السلطان إلى الحرب حيث يعزفون انغامهم أمام خيمته اوقات الصلاة . وكان العلم مهتري باشي تابعاً لحامل العلم، وكان له معاون وهو رئيس الآلاتية «سازنده باشي» .

(٧) الأوجاغات المستقلة في خدمة الخارج :

أ) البلطة جيه – الحطابون :

كان بعض بلطة جيه السراي الجديد والذين يطلق عليهم «زولوف لي بلطه جي» قد استخدموا لمهام خاصة، فكان اثنا عشر منهم يتميزون بتعليمهم ويعرفون باسم الخلفات [٢٥] ويقومون ومعهم ثلاثون من مساعديهم، على خدمة السلطان اثناء سفراته، فهم يحرسون بيارقه وفي أيام الأعياد والإحتفالات العامة يخرجون عرش السلطان من الخزينة الداخلية إلى صالة المجلس . وهم كذلك ينقلون أمتعة الحريم اثناء نزهات السلطان الصيفية ويقومون أيضاً بتعليم القراءة والكتابة للخصيان السود .

وكانت الفئة الثانية من هذه الجماعة تحت قيادة القزلر آغا . ولكن لأن بعض المتقدمين من هذه الفئة كانوا يساعدون هذه الشخصية في ادارتها للأوقاف الدينية للحرمين الشريفين، فربما دفع هذا إلى الظن بأن البلطجي باشي، شأنه شأن الأوقاف الدينية كان خاضعاً للقابي آغا سي ولكن الواقع أن بعض ضباط الخصيان البيض الآخرين، وهم السراي آغا سي، ظلوا يمارسون سلطتهم عليهم وعلى بعض غلمان الباب السود في السراي القديم، حيث كان مقرهم فيه والذين كان واجبهم الأول حراسة الحريم الموجودين فيه .

---

(٢٥) كانوا يتلقون دراستهم على أيدي خواجات القديسة صوفيا .

وقد استخدم بعض متقدمي الصنف كرؤساء لحاملي القهوة – قهوة باشي – للوالدة والأميرات والقادنات والقزلر آغا سي .

ب) أوجاغ القزبجي والطولاب والصوفا والحطب عنباري :

كانت وظيفة القزبجي (٢٦) تجهيز الماء للشرب والأغتسال في الحفلات، وكان عليه فرش السجاد أمام السلطان عند ذهابه للجامع للصلاة .

أما أوجاغ الطولاب (٢٧) فكان عملهم توزيع التجهيزات بين مختلف أقسام القصر . وكان عليهم حراسة وتنظيف أحدى الصالونات العائدة للقابي آغا والواقعة قرب مقرهم .

أما وظائف أوجاغ الصوفا (٢٨) فأهمها جلب الذبائح التي ينحرها السلطان في عيد الأضحى إلى الساحة الثانية .

أما خازن الحطب «حطب عنباري» فوظيفته توزيع الوقود إلى مختلف أنحاء القصر . وكان لبعض ضباطها واجب الإشراف والتوجيه لأسرى الحرب الذين يجلبون من الأدميرالية لغرض تنظيف مستشفيات القصر، وهؤلاء يسمون «ورديان» (٢٩)، وكان الآغا ينقل إلى هذه المستشفى عند احساسه بالمرض على محفة خاصة يجرها خازنو الحطب .

جـ) أوجاغ الحرفيين :

يشغل مشغل الخياطين «ترزي كارخانه سي» قسماً من بقايا كنيسة حوّل باقيها إلى مسجد إسلامي . وتقع خارج الباب الأمبراطوري، وكان المشغل قد أسس في عهد السلطان سليم الأول، وكان يضم أربعين خياطاً على رأسهم رئيس الخياطين «ترزي باشي»، وحلاق باشي . وكان الخياط يزوّد جميع موظفي القصر بما يحتاجونه من ثياب .

---

(٢٦) ربما جاءت هذه التسمية من القصة التي تذهب إلى جنون أحدى بنات الحريم «قز»، ومحاولتها للهرب لو لم يمنعها الحارس «بكجي» من ذلك فجاءت كلمة قزبجي . وقد أسس هذا الأوجاغ أيام الفاتح .

(٢٧) طولاب فارسية ومعناها عجلة الماء، أو أي آلة دائرة .

(٢٨) الصوفا غرفة صغيرة مفروشة بالأرائك «صوفا» ولذلك اتخذت اسم الصوفا لقبا لها . أما الأوجاغ فقد أخذ اسمه من اسم جامع مجاور له اسمه جامع صوفا يقع في حدود القصر فكلا الجامع والأوجاغ يرجعان في التاريخ إلى عهد سليمان العظيم .

(٢٩) الورديان معربة من الكلمة الإيطالية «كارديانو» أي حارس وكما عرفنا من قبل فأن رجال الأدميرالية من موظفين وضباط أميل من غيرهم إلى اقتباس الاسماء الأجنبية .

وكان أوجاغ أهل الحصران «حصيره جي» يقع في مخزن الحطب، وكانت وظيفة أفرادها الرئيسية حياكة الحصران والسجاد التي تتغير كل عام في غرفة البردة النبوية في الجوامع الكبرى .

د) المتفرقـــــة :

والمتفرقة تتشبه الجواويش من حيث إنقسامها إلى فئتين ماجورة «علوف لي»، وأخرى استثنائية «جيدك لي» أو بالأحرى إقطاعية . وتشبه الجواويش، كذلك في أن المتفرقة الإقطاعية الحقت مؤخراً بخدمة الصدر الأعظم بدلاً عن خدمة السلطان .

وهذه المتفرقة الإقطاعية تسمى «جيد يلك زعامت» إذا كانت الإقطاعية التي تعيش منها من فئة زعامت . وفي هذه الحال يعين لها قائد مستقل من أتباع الصدر الأعظم .

وقد بلغ عدد المتفرقة الإقطاعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر أكثر من مائتين في حين كان عدد الفئة الأولى «الماجورة» غير محدد . (٣٠)

(٣٠) يذكر بعض المؤرخين أن عددهم كان بين ٣٠٠ و٤٠٠ عام ١٦٤٠م، ثم ارتفع إلى ٦٣١ عام ١٦٦٠م . وفي عام ١٦٩٨م بلغ عدد المتفرقة والجواويش معاً حوالي الخمسمائة نفر .

الملحق الثالث

قصر الصدر الأعظم

كان قصر الوزير الاول، أو الصدر الأعظم، مثل قصور بقية علية القوم من رعايا السلطان، يماثل القصر الأمبراطوري إدارة وتنظيماً . ومع أن الصدر الأعظم يتمتع بايراد ضخم يجعله الوحيد الذي يستطيع أن يضاهي بقصره قصر السلطان حجماً وضخامة . فإنه - مع هذا - يبقى أبعد من ذلك بكثير . فحراس الحريم مثلاً لا يتجاوز عددهم الأربعة أو الخمسة من الخصيان في حين أن عددهم يبلغ في قصر السلطان اضعاف ذلك .

ولكن هذا الاختلاف في حجم المكان وحجم الخدمات لم يمنع من محاكاة قصر الوزير للقصر السلطاني في تنظيماته الإدارية الداخلية، ولذلك فقد إنقسمت الخدمة فيه إلى خدمة الداخل وخدمة الخارج كذلك . وكانت خدمة الداخل يديرها أربعة وعشرون وصيفاً على رأسهم السلحدار آغا [1] ومعه اخرون يحملون القاباً مشابهة لالقاب خاصة غرفة السلطان «خاص اوده لي»، ويلحق بهم مساعدون لهم أقل رتبة منهم [2] . وتشبها بقصر السلطان أيضاً فلم يكن هذا القسم يخلو من السعاة الخرس الصم .

أما خدمة الخارج فكانت هي الأخرى كشبيهتها في القصر السلطاني تضم خازن المال ورئيس الركائب ورؤساء حرس الأبواب ورؤساء المطابخ وبعضاً من رجال الديـن . [3]

وزيادة على ذلك فهي تحتذي خدمة الخارج في قصر السلطان، لوجود من يعمل في التجارة والاعمال الأخرى بين موظفيها . ولهذا لم يعد من الممكن تمييز الحد الفاصل بين هؤلاء العاملين في قصر الصدر الأعظم وبين الموظفين العامين والعساكر الملحقين بخدمته .

ولم يكن يميز إحدى الفئتين عن الأخرى هو نوع الأعمال التي تؤديها كل منهما، وإنما ميزان التفرقة بينهما هو مصدر ما تتقاضاه كل منهما من رواتب واجور. إن كان

---

(١) أنظر ص ٢٣٩ من هذا الكتاب .

(٢) فمثلاً كان للوزير كما كان للسلطان جوقدار آغا وبشكير آغا وقهوه جي آغا باشي وشرفي باشي وحلاق باشي وأبريق لي دار، كما كان للوزير مفتاح آغا وهو ما يقابل اختتار آغا عند السلطان «واختتار في التركبة تعني المفتاح» .

(٣) هم الإمام والمؤذن وما أشبه .

ذلك من خزانة الوزير الخاصة، أم من خزانة الدولة العامة، فالشطار (٤) الثمانية مثلاً، الذي كان له من مظاهر ابهته وامتيازه أن يجروا مع عربته في المناسبات العامة كانوا من خدمة الخاصين . ولكن الأربعين حارساً لأبواب (٥) الباب العالي الذين كان يضم أكثر مكاتب الحكومة لم يكونوا كذلك تماماً، وكذلك الأمر مع أغواته الأربعين الذين كان يعهد اليهم بنقل الرسائل إلى الأقاليم، وكذلك أيضاً جواويشه الإثني عشر الذين ينظمون مسيرة موكب الوزير الأعظم في الاحتفالات العامة (٦) وكذلك الأمر أيضاً مع المائتي خادم - جوقدار - ورئيسهم اللذين كانوا يعملون مخبرين ويرفعون تقاريرهم اليومية إلى الكهية بيكي، المساعد الثاني للوزير الأول . (٧)

وفي القرن الثامن عشر «والذي يصدق عليه ما تقدم من كلام» كان الموظفون المعدودون من الموظفين العموميين دون جدال والملحقون بخدمة الصدر الأعظم يتألفون في الغالب من حراس وحاشية آخرين . وكان بينهم على سبيل المثال «الجيدك لي متفرقة» وفوج من مائتي من تتار جزيرة القرم والذين انتقلت اليهم الخدمات التي كان معهوداً بها أصلاً إلى الجواويش . وكان رؤساء هذه الهيئات يسمون حسب الترتيب متفرقة باشي وتتار آغا . وهناك وحدتان صغيرتان من الخيالة (٨) فيها ثلاثة موظفين وخمسة عشر ضابطاً من الجواويش . (٩)

وكان الموظفان الأولان من هؤلاء الثلاثة هما «التلخيص جي» (١٠) ونائبه (١١) وواجبهما أن يسلما إلى رئيس الخصيان السود أو إلى القزلر آغا سي الرسائل -

---

(٤) الشطار جمع شاطر وهي كلمة عربية وتعني عامة الذكي أو النشيط واصطلاحاً تعني الرجل الذي يركض أمام عربة سيده، وليفتح له الطريق وبطبيعة الحال فيجب أن يكون في جريه أسرع من خيل العربة .

(٥) حراس الباب أو مهتر .

(٦) ولهذا السبب سمي الاي جاويش، لأن الاي تعني المعرض أو الاستعراض .

(٧) أنظر ص ٣٦٢ .

(٨) ويسمى الدلي والغونوللو ومعناها المتطوعون . أما الدلي فمعناها الكشافة أو الأولاد وكان منهم في خدمة الوزير خمسون من كل نوع . وكان رئيسهم يسمى غوفوللو آغا سي، ودلي آغا سي على التوالي .

(٩) وكان البولوك باشي رئيس الخمسة عشر جاووشاً هؤلاء

(١٠) من لخص أو أوجز العربية وكلمة تلخيص في الاصطلاح التركي تعني الرسائل التي يرفعها الصدر الأعظم إلى السلطان وسنرى أن لشيخ الإسلام تلخيص جي أيضاً .

(١١) ويسمى قرة قولاغي ومعناها الاذن السوداء، والاسم نسبة إلى لباس رأسه من الفرو الأسود المصنوع من فرو القولاق الأسود واسمه بالإنكليزية (CARACAL) وهو مقتبس من التركية . (وهو حيوان أسود اللون من فصيلة السنانير أصغر من النمر . ويسمى بالعربية «الوشق» - المترجم)

التلخيصات - التي يرفعها الصدر الأعظم، ولم يكن غيره يملك حق توجيه مثل هذه الرسائل إلى السلطان .

وثالث هؤلاء الموظفين هو القفطان باشي، أو خازن الملابس التي يهديها الوزير إلى من يعينهم في وظائف جديدة .

وأخيراً يلحق بحاشية الوزير بعض المرافقين الذين يمثلون أوجاغات المشاة والخيالة «وإن كان عدد الخيالة قد خفض إلى إثنين فقط» أما المرافقون الذين يمثلون الأنكشارية فهم المحضر آغا الذي كانت أورطته وهي الثامنة والعشرون من أورطات البولوك تكوّن حرس الباب العالي . وكان المرافق الممثل للبستان جيه هو الأوده باشي . ويجب أن نذكر هنا أن الاوده باشي هو الوحيد الذي يقود سفينة الوزير، كما أن البستان جي هو الوحيد الذي يقود سفينة السلطان . وهذا دليل آخر على الأمتياز الممنوح للوزير الأول بحق مضاهاة السلطان وإنما على مستوى أقل وأصغر .

الملحق الرابع

قائمة باسماء سلاطين آل عثمان ومدد حكمهم ومصائرهم :

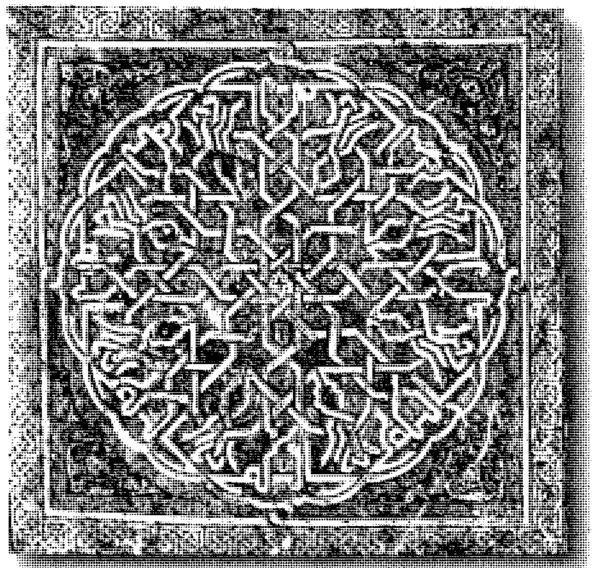
العدد	اسم السلطان	مدة حكمه	الملاحظات
(١)	عثمان بن أرطغرل	١٢٩٩م - ١٣٢٦م	توفى
(٢)	أورخان بن عثمان	١٣٢٦م - ١٣٦٠م	توفى
(٣)	مراد بن أورخان	١٣٦٠م - ١٣٨٩م	توفى
(٤)	بايزيد الأول بن مراد	١٣٨٩م - ١٤٠٣م	قتل أخاه الأصغر يوم تولى العرش
(٥)	محمد الأول بن بايزيد	١٤٠٣م - ١٤٢١م	قتل أخوته الأربعة حرباً
(٦)	مراد الثاني بن محمد	١٤٢١م - ١٤٥١م	قتل عمه مصطفى وأخاه مصطفى
(٧)	محمد الثاني (الفاتح) بن مراد	١٤٥١م - ١٤٨١م	قتل أخاه الرضيع
(٨)	بايزيد الثاني بن محمد الثاني	١٤٨١م - ١٥١٢م	تنازل عن الملك لأبنه سليم
(٩)	ياوزسليم بن بايزيد	١٥١٢م - ١٥٢٠م	قتل خمسة من أولاد اخوانه وقتل اخاه كركود واخوه احمد قتل وهو يحاربه
(١٠)	سليمان الأول (القانوني) ابن سليم	١٥٢٠م - ١٥٦٦م	قتل بعض اولاده وبعض احفاده بدسيسة من زوجته
(١١)	سليم الثاني بن سليمان	١٥٦٦م - ١٥٧٤م	توفى
(١٢)	مراد الثالث بن سليم الثاني	١٥٧٤م - ١٥٩٥م	قتل اخوته الخمسة
(١٣)	محمد الثالث بن مراد	١٥٩٥م - ١٦٠٣م	كان له ١٩ أخاً خنقهم قبل دفن أبيه ودفنهم معه تجاه اياصوفيا
(١٤)	أحمد الأول بن محمد الثالث	١٦٠٣م - ١٦١٧م	حجز على أخيه ولم يقتله
(١٥)	مصطفى الأول أخ أحمد الأول	١٦١٧م - ١٦١٨م	قتل أخاه محمداً ، خلع ثم قتل
(١٦)	عثمان الثاني بن أحمد الأول	١٦١٨م - ١٦٢٢م	قتل
(١٧)	مصطفى الأول ثانية	١٦٢٢م - ١٦٢٣م	خلع ثانية
(١٨)	مراد الرابع بن أحمد الأول	١٦٢٣م - ١٦٤٠م	توفى

(١٩)	ابراهيم الأول بن أحمد الأول	١٦٤٠م – ١٦٤٨م	خلع ثم خنق
(٢٠)	محمد الرابع بن ابراهيم الأول	١٦٤٨م – ١٦٨٧م	خلع
(٢١)	سليمان الثاني بن ابراهيم	١٦٨٧م – ١٦٩١م	توفى
(٢٢)	احمد الثاني بن ابراهيم	١٦٩١م – ١٦٩٥م	توفى
(٢٣)	مصطفى الثاني بن محمد الرابع	١٦٩٥م – ١٧٠٣م	توفى
(٢٤)	احمد الثالث بن محمد الرابع	١٧٠٣م ١٧٣٠م	توفى
(٢٥)	محمود الأول بن مصطفى الثاني	١٧٣٠م - ١٧٤٥م	توفى
(٢٦)	عثمان الثالث لم يذكر اسم أبيه	١٧٥٤م – ١٧٥٧م	توفى
(٢٧)	مصطفى الثالث بن أحمد الثالث	١٧٥٧م – ١٧٧٤م	توفى
(٢٨)	عبدالحميد الاول بن أحمد	١٧٧٤م ١٧٨٩م	توفى
(٢٩)	سليم الثالث بن مصطفى الثالث	١٧٨٩م ١٨٠٧م	خلع
(٣٠)	مصطفى الرابع بن عبدالحميد الأول	١٨٠٧م ١٨٠٨م	خلع ثم قتل
(٣١)	محمود الثاني بن عبدالحميد الأول	١٨٠٨م ١٨٣٩م	توفى
(٣٢)	عبدالمجيد الأول بن محمود الثاني	١٨٣٩م – ١٨٦١م	توفى
(٣٣)	عبدالعزيز بن محمود الثاني	١٨٦١م - ١٨٧٦م	خلع ثم قتل مسموماً
	مراد الخامس بن عبدالمجيد الأول	١٨٧٦م - ١٨٧٦م	خلع لخلل في عقله
(٣٤)	عبدالحميد الثاني بن عبدالمجيد الاول	١٨٧٦م ١٩٠٩م	خلع ومات سنة ١٩١٧م
(٣٥)	محمد رشاد الخامس بن عبدالمجيد الأول	١٩٠٩م ١٩١٨م	توفى
(٣٦)	محمد وحيد الدين السادس بن مراد الخامس	١٩١٨م ١٩٢٢م	تنازل عن العرش
(٣٧)	عبدالمجيد بن عبدالعزيز الثاني	١٩٢٢م ١٩٢٤م	خلع وألغيت الخلافة

نقلاً من كتاب تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تأليف الاستاذ محمد فريد بك المحامي ، تحقيق الدكتور احسان حقي ، ط ٢ بيروت ١٩٨٣ ص ٧٧٧-٨ .

الفهرست

المجتمع الإسلامي والغرب



هذا الكتاب ... نموذج رائع نادر للبحث العلمي الموضوعي الجاد الشامل ، وللقدرة على الصبر والاحتمال الذي اتصف بهما مؤلفا الكتاب وهو بعد ذلك كنز لا يغنى ولا يستغنى عنه من فرائد المعلومات والأخبار .

ومؤلفا الكتاب اثنان من أشهر المستشرقين في هذا القرن بل إن أحدهما وهو المستر جيب أشهر مستشرق بريطاني ظهر حتى اليوم ، واسمه يغني عن كل تقديم وتعريف .

وكان قد عهد إلى المؤلفين بدراسة أثر الأفكار الغربية على المجتمع الإسلامي في الامبراطورية العثمانية ، فأقبلا على مهمتهما بهمة ونشاط لا مثيل لهما ، وجعلا خطة بحثهما أن يبتدئا بمسح الأوضاع في الامبراطورية العثمانية قبل تسرب الآثار الأوربية إليها ، ثم أثر هذه الآراء في تغيير الأوضاع أو تطويرها .

... حدد المؤلفان منتصف القرن الثامن عشر تاريخاً لبدء تسرب الآراء الأوربية إلى المجتمع الإسلامي ولذلك انصرفا في القسمين الأولين من الجزء الأول من كتابهما هذا إلى مسح وتصوير الأوضاع قبل ذلك التاريخ ، ولكنهما ـ ومع الأسف الشديد ـ وقفا عند هذا الحد ، ولم يتما بحثهما ، فخسر البحث العلمي بذلك خسارة لا تعوض .

ولأهمية هذا الكتاب ، ونفاسة ما يزخر به من معلومات ، ولمنزلة مؤلفيه ، فقد أقدمنا على ترجمته لينتفع منه القراء العرب .

ويتتبع الكتاب نشأة الأنظمة والأفكار في الامبراطورية العثمانية وطرق انتشارها ، ولأن الدولة العثمانية أورثتنا هذه الأنظمة والقيم والأفكار بكل حسناتها ومساوئها ، ولأنها أثرت وماتزال تؤثر في كياننا أبلغ تأثير ، أصبح هذ الكتاب تمهيداً ضرورياً لأي بحث علمي يتناول أصول الأوضاع العربية الحاضرة ونشأتها وتطورها .

ISBN => 2-84305-034-0
EAN => 9782843050343